

سلسلة الرسائل الجامعية [١٤١]

موسوعة الأجماع

في الفقه الإسلامي

١٣

مسائل الأجماع في حكم الصلاة
وشروطها وأصنافها والأذان والإقامة

إعداد
د/ عواطف بنت ناصر الخريصي
أستاذة الفقه المساعد بجامعة الملك سعود

دار الفقهية
الشرعية

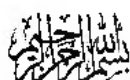
دار الهدى النبوي
مصر

موسوعة الأجماع في الفقه الإسلامي

١٣

مَسَائِلُ الْأَجْمَاعِ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ
وَشُرُوطِهَا وَصِفَتُهَا وَالْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ

إعداد
د/عواطف بنت ناصر الخريصي
أستاذ الفقه المساعد بجامعة الملك سعود



حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

الناشر

دار الفضيلة

الرياض ١١٦٣٦ - ص ب ١٠٤٧٦٩

تلفاكس ٤٤٥٤٨١٥

البريد الإلكتروني: daralfadhila@yahoo.com

التوزيع بمصر دار البلد هاتف ٠١١١٩٧٨١٥٥١

المقدمة

الحمد لله القائل في محكم كتابه: ﴿بَيَّأْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥١﴾^(١)، أحمدته حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أقام الله به الحجة، وأوضح به المحجة، وهو القائل: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة»^(٢)، فصلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بسنته واستمسك بشرعته إلى يوم الدين.

◆ وبعد:

فإن الناظر في كتب أصول الفقه وأدلته يجد النقل عن جماهير العلماء في «الإجماع» أنه دليل ملزم للمجتمعين ولمن جاء بعدهم، ويعد في المرتبة الثالثة بعد كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، والعمل به واجب، وأن من خالف ما أجمع عليه المسلمون فهو ضال، والتحقيق أن الإجماع القطعي المنقول بطريق التواتر على مسائل دلت عليها النصوص يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص بتركه؛ إذ تكفيره لمخالفة تلك النصوص لا لمخالفة الإجماع وحده^(٣)، وهذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به، وأما الإجماع الظني فلا يكفر مخالفه.

وإذا تحقق الإجماع على حكم مسألة من المسائل صار ذلك الحكم الذي

(١) سورة النساء: ٥٩.

(٢) سنن الترمذي، أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، ٤/٤٦٦، رقم (٢١٦٧)، وصححه الألباني، ينظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ١/٣٧٨، رقم (١٨٤٨).

(٣) ينظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، عياض السلمي، ص (١٤٠-١٤١).

أجمعوا عليه ثابتاً قطعاً لا يجوز مخالفته، وبذلك تخرج المسألة المتفق على حكمها عن محل الاجتهاد والنزاع.

وبما أن الإجماع مصدر من مصادر التشريع؛ فإنه يعد مصدراً مهماً للمجتهد في بناء الحكم الشرعي للمسائل الفقهية، الأمر الذي جعل كثيراً من الفقهاء يحرصون على ذكر الإجماع في مؤلفاتهم عند عرضهم لحكم المسألة، كابن المنذر في «الإجماع»، وابن عبد البر في «التمهيد»، و«الاستذكار»، وابن قدامة في «المغني»، إلا أنهم لم يأتوا بكل مسائله وتفريعاتها، مما جعل طالب العلم في حاجة ماسة لسبر أغوار هذا الموضوع واستخراج كنوزه.

ومن ثمَّ كان هذا المشروع المبارك بإذن الله، الذي جاء ليحقق رغبة طالب العلم ويروي غليله للبحث في مسائل الإجماع الكثيرة، والتحقيق من نقل الإجماع فيها من خلال نصوص الأئمة وأصولهم التي بنوا عليها مسائلهم، فرغبت في المشاركة فيه وأن أنتظم في عقده، لا سيما الصلاة التي هي أهم مسألة عملية في علاقة العبد بربه تعالى في ملكه، فكان هذا البحث الذي جعلته بعنوان: «مسائل الإجماع في حكم الصلاة وشروطها وصفتها والأذان والإقامة».

وأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يرزقنا سبيل الهدى والسداد، ويوفقنا لخدمة دينه وإعلاء كلمته، ويجعل عملنا خالصاً مقبلاً؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

□ مشكلة البحث: مع أن العلماء اهتموا بذكر الإجماع مصدراً من مصادر التشريع؛ إلا أن مسائله بقيت متفرقة في كتب الفقه وأبوابه، بل الأمر أدق من ذلك؛ إذ إن تلك المسائل قد تكون في ثنايا الأسطر، وأمر هذا شأنه يقتضي جمع شتات المسائل وتنظيمها وتبويبها، وتدقيق النظر في كونها مجمعةً عليها أم لا؛ فقد يكتشف الباحث أن هناك نوعاً من التساهل أو الخطأ في إطلاق الإجماع في مسألة، وهو أمر لا يخلو منه فعل البشر، أو قد يصل إلى أن المسألة متحقق فيها الإجماع لصحة ما استندت إليه، ومن ثمَّ فإخراج تلك المسائل والتحقيق فيها يقتضي جهداً واسعاً ونظراً فاحصاً للوصول إلى حقيقة الإجماع في تلك المسألة.

□ حدود البحث: تتعلق حدود البحث بثلاثة جوانب:

١- الجانب الأول: الصيغة: فسأقتصر فيه على لفظ «الإجماع» ومشتقاته: كالألفاظ الصريحة للإجماع، مثل: «أجمع العلماء»، «إجماعاً»، «بالإجماع». وألفاظ الاتفاق، كقولهم: «اتفقوا»، «باتفاق»، «اتفق العلماء». وعبارات نفي الخلاف، كقولهم: «لا نعلم فيه خلافاً»، «بلا خلاف»، ونحوها.

٢- الجانب الثاني: الموضوع: وسأقتصر فيه على أبواب: «حكم الصلاة»، و«صفاتها»، و«الأذان والإقامة»، وقد بلغت المسائل التي ستحويها الدراسة - بمشيئة الله تعالى - نحو (١٧٠) مسألة، أسأل الله الإعانة والإمداد بالتوفيق والسداد في دراستها.

٣- الجانب الثالث: الكتب المعتمدة في البحث، وهي الكتب التي حددتها - مشكورة - اللجنة القائمة على مشروع مسائل الإجماع، وهي على النحو الآتي:

- ١- الأم للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ).
- ٢- الجامع للترمذي (ت ٢٧٩هـ).
- ٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (ت ٣١٠هـ).
- ٤- الإجماع لابن المنذر (ت ٣١٩هـ).
- ٥- مراتب الإجماع لابن حزم (ت ٤٥٦هـ).
- ٦- المحلى بالآثار لابن حزم.
- ٧- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ).
- ٨- شرح السنة للبغوي (ت ٥١٦هـ).
- ٩- المغني شرح مختصر الخرقي لابن قدامة (ت ٥٤٠هـ).
- ١٠- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي لابن العربي (ت ٥٤٦هـ).

- ١١- الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة (ت ٥٦٠هـ).
- ١٢- بدائع الصنائع في ترتيب لشرائع للكاساني (ت ٥٨٧هـ).
- ١٣- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ).
- ١٤- المجموع شرح المذهب للنووي (ت ٦٧٦هـ).
- ١٥- الذخيرة للقرافي (ت ٦٨٤هـ).
- ١٦- نقد مراتب الإجماع لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ).
- ١٧- مجموع الفتاوى لابن تيمية.
- ١٨- جامع الرسائل لابن تيمية.
- ١٩- جامع المسائل لابن تيمية.
- ٢٠- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية.
- ٢١- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (ت ٧٥١هـ).
- ٢٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم.
- ٢٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (ت ٨٥٣هـ).
- ٢٤- البناية في شرح الهداية للعيني (ت ٨٥٥هـ).
- ٢٥- فتح القدير لابن الهمام (ت ٨٦١هـ).
- ٢٦- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم (ت ٩٧٠هـ).
- ٢٧- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني (ت ٩٧٧هـ).
- ٢٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني (ت ١١٨٢هـ).
- ٢٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ).
- ٣٠- حاشية الروض المربع لابن قاسم (ت ١٣٩٢هـ).

□ أهمية الموضوع وأسباب اختياره: تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال الآتي:

١- مكانة الإجماع في علوم الشريعة عامة، وفي الفقه الإسلامي خاصة؛ فهو المصدر الثالث من مصادر التشريع على الراجح.

٢- دراسة الإجماعات الفقهية وبيان ما ثبت منها وما لم يثبت أمر مهم؛ إذ بذلك يجتنب العالم اتباع غير سبيل المؤمنين، فلا يخالف أمراً مجمعاً عليه، ولا يدعي الإجماع في مسألة لم ينعقد الإجماع فيها.

٣- إظهار مسائل الإجماع التي وقع الاتفاق عليها بين المسلمين بقليل من التعصب المذهبي الذي وقع بين أتباع المذاهب، ويظهر جانباً من وجوه الاتفاق التي وقعت بينهم؛ فيكون ذلك سبباً للتأليف بين قلوب المسلمين.

٤- كثرة مسائل الإجماع الماثلة في كتب أئمة المسلمين، وقلة المؤلفات التي جمعت هذه المسائل بالبحث والدرس، فأردت أن يكون لي إسهام قدر المكنة في جمع هذه المسائل من بطون الكتب ودراستها دراسة علمية وافية.

٥- أهمية متعلّق الإجماع في هذه الدراسة، وهي الصلاة عمود الدين وأم العبادات.

٦- كثرة الإجماعات المحكية في كتب الفقه في أبواب الصلاة، وبعضها يحتاج إلى تحقق من صحته.

□ أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأمور، منها:

١- جمع المسائل التي نُقل فيها الإجماع في أبواب (صفة الصلاة، وشروطها، وأركانها، وباب الأذان والإقامة).

٢- بيان مسائل الإجماع والدلالة عليها، فمسائل الإجماع ليست محلاً للاجتهاد.

٣- بيان أوجه الاتفاق والاختلاف في المسائل إن وجد.

٤- التقصي لمعرفة العلماء الذين حكوا الإجماع، أو نقلوه وارتضوه في المسائل

الفقهية في كتاب الصلاة، وكذلك الذين لهم عبارات نفت الإجماع، كالذين حكوا الخلاف، أو نفوا وقوع الإجماع.

٥- إظهار الراجع في المسائل للوصول إلى نتيجة نهائية واضحة يطمئن قلب المكلف إلى العمل بها.

٦- بيان المستند الذي اعتمد عليه الإجماع من الكتاب والسنة.

٧- إبراز ثراء التراث الإسلامي باستقراء التركة العلمية الهائلة التي خلفها لنا سلفنا الصالح من خلال الرجوع إلى أمهات الكتب، سواء المعتمدة وغيرها.

٨- إظهار الحصيلة العلمية المناسبة؛ وذلك بالنظر في مسائل الإجماع الواردة في المصادر، وقراءة لغة الفقهاء التي تزيد المطلع عليها ثراءً لغوياً وفقهياً.

٩- تسهيل مهمة البحث على الباحثين عن مواضع الإجماع في فقه الصلاة.

١٠- جمع ما تفرق من مسائل الإجماع في فقه الصلاة في أبواب واضحة ومحددة.

□ أسئلة الدراسة: سرف تجيب هذه الدراسة -بعون الله - عن مجموعة من التساؤلات، لعل أهمها:

١- ما نوع الإجماع الذي سيكون عليه مدار معرفة المسائل المجمع عليها في الصلاة: قطعي أم ظني، صريح أم سكوتي؟

٢- ما المسائل التي نقل فيها الإجماع في (صفة الصلاة، أركان الصلاة، شروط الصلاة، الأذان والإقامة).

٣- من قال بالإجماع في تلك المسائل من أهل العلم، ومن نقل ذلك الإجماع؟

٤- ما مستند الإجماع في مسائل الدراسة؟

٥- هل هناك من أهل العلم من نفى الإجماع في مسألة، وهل نفيه يسقط الإجماع أو يخل به؟

٦- إلى أي قول يذهب المجتهد عند وقوع اختلاف بين من يدعي وقوع الإجماع ومن ينفي وقوعه؟

٧- هل هناك أقوال شاذة مصادمة للإجماع، وما الأدلة على شذوذها ومخالفتها للإجماع؟

□ منهج البحث:

أولاً: المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء المسائل الفقهية التي حُكي فيها الإجماع وجمعها وتقييدها من خلال الكتب المعتمدة في المشروع.

ثانياً: المنهج التحليلي: وذلك بتحليل المسألة بالبحث عن كون الإجماع سالماً من النقض أم لا، وهل هناك خلاف أم لا، وهل هناك خرق للإجماع، وإن كان فهل هو معتبر أم لا؟ وتحليل النصوص التي اعتمد عليها ناقض الإجماع أو خارقه.

ثالثاً: المنهج الاستنتاجي: وذلك باستنتاج الصحيح من المسألة التي حُكي فيها الإجماع، والخلوص إلى تأكيد الإجماع حال ثبوته أو تفنيده حال وقوع الخلاف فيه.

□ إجراءات البحث:

١- تحديد جميع الإجماعات الواردة في المسألة المبحوث عنها من خلال الكتب المعتمدة في المشروع.

٢- وضع عنوان للمسألة التي قيل فيها بالإجماع بصفة مناسبة شاملة.

٣- شرح المسألة المجمع عليها شرحاً وافياً مانعاً من دخول غيرها من المسائل فيها.

٤- ذكر أول من نقل الإجماع فالذي يليه حسب الترتيب التاريخي للعلماء.

٥- ذكر النص المنقول فيه الإجماع بعينه، وعند التكرار سأكتفي بذكر النص الصريح الواضح، وأحيل القارئ إلى الهامش للاطلاع -مذكوراً- على بقية

النصوص موثقة بمرجعها والحرء والصفحة.

٦- إذا لم يوجد في المسألة خلاف أذكر سلامة الإجماع من الاختلاف، وزم وقوعه إن وحد، ودرجته من حيث القوة والضعف حسب الفائلين به قلة وكثرة.

أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فأجتهد في التحقق من حكاية الخلاف، لأصل بذلك إلى سلامة الإجماع أو نفيه.

٧- ذكر مستند الإجماع من الكتاب واسنن إن علم، وإلا فالبحث عنه بطرق الاستنباط الأخرى مع مراعاة الصيغة الشاملة المعتبرة.

٨- ترتيب الأبواب والفصول والمسائل حسب الترتيب الفقهي الذي سار عليه متأخرو لحنبلة قدر الاستطاعة

٩- عزو الآيات إلى سورها، وتخريج الأحاديث والآثار مع توضيح درجة الحديث، وترجمة العلماء الأعلام غير المشهورين في الهامش إن وحد هم تعريف، وشرح المصطلحات والكلمات العربية، والتعريف بالأماكن والبلدان.

□ مصطلحات البحث:

لإجماع: الإجماع في اللغة: الاتفاق والعزم. أما كونه بمعنى الاتفاق؛ فكقولهم: أجمع الناس على كذا، أي: اتفقوا عليه

وأما كونه بمعنى العزم؛ فكقوله تعالى: ﴿فَاجْتَمِعُوا أَنْكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(١)، أي: اجمعوا ولا تفرقوا فيه^(٢).

وفي الاصطلاح: اتفاق مجتهدي الأمة على حكم شرعي بعد وفاة النبي ﷺ^(٣).

(١) سورة يونس ٧١

(٢) ينظر: لسان العرب لاس مطور، مادة. جمع، ٥٧/٨، المصاحح المير للقيومي، مادة ح م ع، ص (١٠٩).

(٣) ينظر: شرح مختصر الروضة للطوفي، ٥/٣، الأصول من علم لأصول لابن عثيمين، ص (٦٤)

الركن: ما توقف الشيء على وجوده وكان جزءاً من حقيقته، كقراءة الفاتحة في الصلاة^(١).

الشرط: ما يتوقف الشيء على وجوده، ولم يكن جزءاً من حقيقته^(٢)، كالوضوء، لا تصح الصلاة بدونه، وليس هو جزءاً من حقيقة الصلاة.

صفة الصلاة: هيئتها المشروعة، لقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣).
الأذان: لغة: الإعلام، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَرَلُّوا فُقُلًا ادْنُكُمُ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(٤)، أي: أعلمتكم^(٥).

شرعاً: التعبد لله بذكر مخصوص بعد دخول وقت لصلاة للإعلام به^(٦).

الإقامة: لغة: الإدامة^(٧).

شرعاً: التعبد لله بذكر محصور عند القيام إلى الصلاة^(٨).

١- خطة البحث: وتتضمن مقدمة وتمهيداً وثلاثة أبواب وخاتمة.

المقدمة وتشمل: أهمية الموضوع وسبب اختياره، ومشكلة البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وأسئلة الدراسة، ومنهج البحث، ومصطلحاته.

(١) ينظر: شرح مختصر الروضة، ٢٢٧/٣.

(٢) ينظر: التعريفات، الحراحي، ص (١٢٥)، شرح مختصر الروضة، ٢٢٧/٣.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة، ١٢٨/١، رقم (٦٣١).

(٤) سورة الأبياء: ١٠٩.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة، مادة: أذن، ٧٧/١.

(٦) الشرح الممتع على زاد المسئع، ابن عثيمين، ٤٠/٢.

(٧) ينظر: المعجم الوسيط، مادة: قام، ٧٦٧/٢.

(٨) الشرح الممتع، ٤١/٢.

التمهيد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عرض مختصر عن الإجماع، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجماع.

المطلب الثاني: أنواع الإجماع.

المطلب الثالث: حجية الإجماع.

المطلب الرابع: حكم إنكار الإجماع.

المطلب الخامس: مستند الإجماع.

لمطلب السادس: أهميته الإجماع.

المبحث الثاني: تعريف الصلاة وأهميتها ومكانتها، وفيه مطلبان:

لمطلب الأول: تعريف الصلاة.

لمطلب الثاني: أهمية الصلاة ومكانتها.

الباب الأول: مسائل الإجماع في حكم الصلاة والأذان والإقامة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مسائل الإجماع في حكم الصلاة وما يتعلق به، وفيه ثلاثون مسألة:

لمسألة الأولى: الصلاة المفروضة واجبة.

لمسألة الثانية: عدد الصلوات المفروضة خمس.

لمسألة الثالثة: عدد ركعات الصلوات المفروضة سبع عشرة ركعة.

لمسألة الرابعة: عدد ركعات صلاة الفجر ركعتان حضراً وسفراً.

لمسألة الخامسة: عدد ركعات صلاة المغرب ثلاث ركعات حضراً وسفراً.

لمسألة السادسة: الصلوات الخمس فرضت ليلة المعراج ولم تفرض قبل ذلك.

لمسألة السابعة: تحب الصلاة على المسلم البالغ العاقل.

لمسألة الثامنة: يحرم على لحيثض فعل الصلاة ولا قضاء عليها.

- المسألة التاسعة: لا تصح صلاة النساء ولا قضاء عليها.
- المسألة العاشرة: دم المستحاضة لا يمنع الصلاة.
- المسألة الحادية عشرة: تبطل صلاة السكران وعليه قضاء ما فاته أثناء سكره.
- المسألة الثانية عشرة: من نام عن صلاة فعليه قضاؤها.
- المسألة الثالثة عشرة: يجب على الأساسي قضاء الصلاة متى ذكرها.
- المسألة الرابعة عشرة: يقضي المغمى عليه صلاته إذا أفاق.
- المسألة الخامسة عشرة: تسقط الصلاة عن المجنون ولا قضاء عليه إذا أفاق.
- المسألة السادسة عشرة: لا تجب الصلاة على الصبي المميز وتصح منه.
- المسألة السابعة عشرة: أمر الصبي بالصلاة إذا عقل.
- المسألة الثامنة عشرة: لا تسقط الصلاة عن المريض ويصحبها بحسب قدره.
- المسألة التاسعة عشرة: الكفار محاطون بفروع الشريعة كالصلاة.
- لمسألة العشرون: لا صلاة على الكافر لأصلي ولا قضاء.
- لمسألة الحادية والعشرون: تبطل صلاة الكافر المرتد.
- المسألة الثانية والعشرون: من ترك الصلاة حاحداً لو حوبها فقد كفر.
- المسألة الثالثة والعشرون: يكفر من جحد صلاة من الخمس.
- المسألة الرابعة والعشرون: قتل من قال: (لا إله إلا الله) ومات ولم يفعلها).
- المسألة الخامسة والعشرون: يصلي على من قال (لا إله إلا الله) ومات ولم يصل.
- المسألة السادسة والعشرون: لا يعذر من ادعى الجهل بوجوب الصلاة وهو ناشئ في ديار الإسلام.

المسألة السابعة والعشرون: لا يجوز أن يصلي أحد عن أحد.
 المسألة الثامنة والعشرون: لا يجوز أن يصلي المرأة بالرجل في الفريضة.
 المسألة التاسعة والعشرون: لا يحب على النساء الصلاة المكتوبة جماعةً.
 المسألة الثلاثون: القضاء واجب على من ترك الصلاة متعمداً.
 المبحث الثاني: مسائل الإجماع في الأذان والإقامة وما يتعلق بهما، وفيه تسع وعشرون مسألة:

المسألة الأولى: بجزئ أذان الصبي المميز.
 المسألة الثانية: لا يصح أذان الكافر.
 المسألة الثالثة: لا يصح أذان المحنون.
 المسألة الرابعة: لا يصح أذان السكران.
 المسألة الخامسة: يصح أذان مستور الحال.
 المسألة السادسة: استحباب الأذان للمسافر.
 المسألة السابعة: تصح صلاة الفرد بعد فراق الجماعة بلا أذان ولا إقامة.
 المسألة الثامنة: لا أذان ولا إقامة للنوافل والسنن وفروض الكفايات.
 المسألة التاسعة: لا يؤذن لصلاة سوى العجر إلا بعد دخول الوقت.
 المسألة العشرة: لا يعتد بأذان أذن واحد بعصه وكمله آخر.
 المسألة الحادية عشرة: لا يصح الأذن إلا مرتباً متوالياً.
 المسألة الثانية عشرة: نشفع جُمْل الأذان.
 المسألة الثالثة عشرة: كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة.
 المسألة الرابعة عشرة: يشرع التثويب في صلاة الفجر بقول: (الصلاة خير من النوم) مرتين.

- المسألة الخامسة عشرة: من السنة الترجيع في الأذان.
- المسألة السادسة عشرة: يستحب أن يترسل في الأذان ويحدر في الإقامة.
- المسألة السابعة عشرة: يستحب أن يكون المؤذن عدلاً أميناً.
- المسألة الثامنة عشرة: يستحب أن يكون المؤذن بصيراً.
- المسألة التاسعة عشرة: يستحب أن يكون المؤذن طاهراً من الحدث.
- المسألة العشرون: من السنة أن يؤذن المؤذن قائماً.
- المسألة الحادية والعشرون: من السنة أن يستقبل المؤذن القبلة في الأذان.
- المسألة الثانية والعشرون: يسن لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول.
- المسألة الثالثة والعشرون: يجوز أن يؤذن الرجل ويقيم غيره.
- المسألة الرابعة والعشرون: يحوز الكلام بين الأذان والإقامة.
- المسألة الخامسة والعشرون: لا يحوز الخروج من المسجد بعد الأذان إلا لعذر.

- المسألة السادسة والعشرون: الإقامة مثنى مثنى.
- المسألة السابعة والعشرون: يجوز الفصل بين الإقامة والصلاة، ولا تعاد الإقامة إذا وُجد الفصل.

- المسألة الثامنة والعشرون: تكره إقامة المحدث.
- المسألة التاسعة والعشرون: يحوز أخذ رزق من بيت المال على الأذان.
- الباب الثاني: مسائل الإجماع في شروط الصلاة. وفيه تمهيد وخمسة مباحث:
- تمهيد: الإجماع في شروط الصلاة التي تتقدمها.

المبحث الأول: الوقت، وفيه إحدى وعشرون مسألة:

المسألة الأولى: دحون الوقت.

- المسألة الثانية: موفيت الصلاة توفيقية.
- المسألة الثالثة: لا تجزئ صلاة من صلى وهو شاك في دخول الوقت.
- المسألة الرابعة: يحرم تأخير لصلاة عن وقتها بغير عذر.
- المسألة الخامسة: العمل بقلبة انظر في دخول الوقت شرط في صحة الصلاة في حال عدم القدرة على اليقين.
- المسألة السادسة: يعمل بأذان ثقة عارف.
- المسألة السابعة: وجوب أداء الصلاة إذا ضاق وقتها.
- المسألة الثامنة: تحب الصلاة على من رآه عذره في جزء من آخر وقتها.
- المسألة التاسعة: الروال هو أول وقت صلاة لظهور.
- المسألة العاشرة: من صلى العصر والشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها.
- المسألة الحادية عشرة: من السنة تعجيل المغرب.
- المسألة الثانية عشرة: أول وقت المغرب حين تغرب الشمس.
- المسألة الثالثة عشرة: أول وقت العشاء حين يغيب الشفق.
- المسألة الرابعة عشرة: من السنة الجمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة.
- المسألة الخامسة عشرة: طلوع الفجر الثاني هو أول وقت صلاة الصبح.
- المسألة السادسة عشرة: يحوز تأخير صلاة الفجر إلى وقت الإسفار.
- المسألة السابعة عشرة: آخر وقت الفجر طلوع الشمس.
- المسألة الثامنة عشرة: لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل أو العكس لمرض أو سفر أو شغل أو صاعا.
- المسألة التاسعة عشرة: لا تسقط الصلاة الفائتة بالصلاة المضاعفة في المساجد

الثلاثة.

المسألة العشرون: لا يكون عاصياً من مات أثناء وقت الصلاة بعد العزم على فعلها.

المسألة الحادية وعشرون: لا يحب الترتيب بين ما كثر من الفوائت وحاضرة صاق وقتها.

المبحث الثاني: ستر العورة، وفيه ست وعشرون مسألة:

المسألة الأولى: المرء بالزينة في قوله تعالى ﴿يَبْنِيْ اٰدَمَ حُذُوًا زَيْنَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ستر العورة.

المسألة لثانة. ستر العورة عن العون واحب.

لمسألة الثالثة قبل والدبر عورة.

لمسألة الرابعة. وجه الحرة البالغة ليس بعورة في الصلاة.

لمسألة الخامسة لا تصلي المرأة متقبعة ولا متبرقة

المسألة السادسة لا يحب ستر كفي المرأة في الصلاة.

المسألة السابعة: ما عدا الوجه والكفين والقدمين من الحرة البالغة عورة في الصلاة.

المسألة الثامنة: يجب على الحرة البالغة أن تخمر رأسها إذا صلت.

المسألة التاسعة: وحوب إعادة الصلاة على الحرة البالغة إذا صلت ورأسها مكشوف.

المسألة العاشرة: عورة المراهقة في الصلاة من اسرة إلى الركبة.

المسألة الحادية عشرة: ليس على الأمة أن تغطي رأسها.

المسألة الثانية عشرة: يحور للمرأة أن تصلي في بيتها بغير جلباب.

المسألة الثالثة عشرة: اسرة من ارجل ليست عورة.

المسألة الرابعة عشرة: تجوز صلاة الرجل بثوب واحد يغطي سرته وركبتيه وما بينهما وعانقيه.

المسألة الخامسة عشرة: يستحب أن يصلي الرجل في ثوبين أو أكثر.

المسألة السادسة عشرة: جواز ستر الرجل الركبتين في الصلاة.

المسألة السابعة عشرة: بطلان صلاة من لم يستر عورته وهو قادر على سترها.

المسألة الثامنة عشرة: من عجز عن الثوب للستر صلى عرياناً ولا إعادة عليه.

المسألة التاسعة عشرة: إذا وحد المصلي ما يستره أثناء الصلاة لرمه الاستتار به.

المسألة العشرون: يحوز للنساء لبس الحرير.

المسألة الحادية والعشرون: يحرم لبس الحرير لخالص للرجال من غير عذر.

المسألة الثانية والعشرون: مقدار الحرير المعفو عنه للرجال أربعة أصابع.

المسألة الثالثة والعشرون: يجوز للرجال لبس الحرير في القتال، وفي حال العذر كالمرض ونحوه.

المسألة الرابعة والعشرون: يسن لبس الشاب السمن للرجال.

المسألة الخامسة والعشرون: يحرم لبس الثوب الذي فيه صورة حيوان في الصلاة وغيرها.

المسألة السادسة والعشرون: النهي عن التشبه بلباس اليهود والنصارى.

المبحث الثالث: الطهارة، وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى: الصلاة لا تحزئ إلا بطهارة.

المسألة الثانية: خروج الغائط من الدبر والبول من القبل ينقض الطهارة.

- المسألة الثالثة: خروج الريح من الدبر ينقض الصلوة.
- المسألة الرابعة: طهارة بدن المصلي وثوبه من الحاسة واجبة في الصلاة.
- المسألة الخامسة: لا يجمع سلس البول صاحبه من الصلوة.
- المسألة السادسة: الراغب إذا تكلم لا يبيني على صلاته.
- المسألة السابعة: من شروط الصلاة الوقوف على بقعة طاهرة.
- المسألة الثامنة: جوار الصلاة في الكنية إذا كانت طاهرة.
- المسألة التاسعة: تجوز الصلاة على الحصى وعلى ما تنبت الأرض.
- المسألة العاشرة: تجوز الصلاة على الصوف.
- المبحث الرابع: استقبال القبلة، وفيه تسع مسائل:
- المسألة الأولى: استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة.
- المسألة الثانية: لا صلاة لمن لم يستقبل القبلة مع القدرة.
- المسألة الثالثة: فرض لأعمى التقليد في القبلة لمن يثق بخبره.
- المسألة الرابعة: إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم اجتهد لصلوة أخرى عمل بالاجتهاد الثاني ولا يعيد الصلاة الأولى.
- المسألة الخامسة: بطلان صلاة من تحول عن القبلة الصحيحة عمداً دون عذر.
- المسألة السادسة: فرص الغائب عن الكعبة جهتها لا عينها.
- المسألة السابعة: استقبال غير الكعبة فرص على من يعاينها ما لم يكن محارباً أو خائفاً.
- المسألة الثامنة: تصح صلاة العاقر عن استقبال القبلة إلى أي جهة أخرى.
- المسألة التاسعة: لا يقبل خبر الكافر بالقبلة.

المبحث الخامس: النية، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الصلاة لا تجزئ إلا بالنية.

المسألة الثانية: لمعتبر في النية القلب، ولا تعقد الصلاة بذكر اللسان وحده.

المسألة الثالثة: تجوز صلاة المفترض بالمتفعل.

الباب الثالث: مسائل الإجماع في صفة الصلاة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أركان الصلاة، وفيه أربع عشرة مسألة:

المسألة الأولى: وجوب ترتيب أركان الصلاة فلا يجزئ تقديم ركن على آخر.

المسألة الثانية: تحب الموالاتة بين أفعال الصلاة، ولا تحزئ مع الفصل بين أجزائها بقول أو فعل.

المسألة الثالثة: تكبيرة الإحرام فرض في لصلاة، ولا تجزئ بغيرها.

المسألة الرابعة: لقيام ركن في صلاة المريض.

المسألة الخامسة: لا تجزئ صلاة المريض قاعداً مع القدرة على القيام.

المسألة السادسة: لا تجزئ صلاة المريض قاعداً على الدابة لغير عذر.

المسألة السابعة: تصح الصلاة على السفينة قائماً.

المسألة الثامنة: القراءة ركن في الصلاة.

المسألة التاسعة: الركوع ركن في الصلاة.

المسألة العاشرة: السجود ركن في الصلاة.

المسألة الحادية عشرة: لا يحزئ السجود على الأنف وحده.

المسألة الثانية عشرة: الجسنة بين السجدين ركن.

المسألة الثالثة عشرة: الجوس للتشهد الأخير ركن في الصلاة.

المسألة لاربعة عشرة. تجب الطمأنينة في الصلاة.

المبحث الثاني: سنن الصلاة، وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: بسن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام.

المسألة الثانية: سن قراءة سورة بعد الفاتحة في الفجر والأوليين من سائر
الجمعة.

المسألة الثالثة: الجهر والإسرار في مواضعهما سنة للإمام في الجماعة.

المسألة الرابعة: السنة الإسرار بالتشهد، والجهر به بدعة.

لمسألة الخامسة: من السنة وضع الكفين على الركبتين في الركوع.

لمسألة السادسة: أدى الكمال في التسبيح ثلاث مرات.

المسألة السابعة: سن التسبيح في الصلاة لمن نابه شيء.

المبحث الثالث: مكروهات الصلاة، وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: يكره أن يصلي وهو حاقن.

المسألة الثانية: يكره حديث النفس ولا يفسد الصلاة.

المسألة الثالثة: يكره مسح الحصى أثناء الصلاة.

المسألة الرابعة: يكره النفخ في الصلاة.

المسألة الخامسة: يكره المرور بين المصلي ومسترته.

المسألة السادسة: يكره الالتفات في الصلاة.

المسألة السابعة: لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة.

المبحث الرابع: بطلات الصلاة، وفيه عشر مسائل:

المسألة الأولى: لا يقاتل من مر بين يديه بالسلاح ونحوه.

المسألة الثانية: تبطل الصلاة بترك الجلسة الأولى عمدًا.

المسألة الثالثة: تبطل الصلاة بالعمل الكثير.

المسألة الرابعة: تبطل صلاة الفريضة بالأكل والشرب.

المسألة الخامسة: نسخ جواز الكلام في الصلاة.

المسألة السادسة: تبطل الصلاة بالكلام عمداً لغير إصلاحها أو فعل واجب.

المسألة السابعة: تبطل الصلاة بالضحك والقهقهة.

المسألة الثامنة: تبطل الصلاة بالسلام عمداً قبل إتمامها.

المسألة التاسعة: لا تبطل الصلاة بالسلام سهواً قبل تمامها.

المسألة العاشرة: لا تبطل الصلاة برد السلام إشارة.

الخاتمة: وفيها عرض لنتائج البحث والتوصيات التي أخلص إليها من الدراسة.

المراجع والمصادر.

الفهرس:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث.

فهرس الآثار.

فهرس المصطلحات والكلمات العربية.

فهرس الأعلام.

فهرس المسائل التي تحقق فيها الإجماع.

فهرس المسائل التي لم يتحقق فيها الإجماع.

فهرس الموضوعات.

وفد اکتفيا في هذه الطبعه بههرس المراجع والمصادر وفهرس المسائل وفهرس

الموضوعات.

□ الصعوبات التي واجهت الباحث: لا شك أن لبحوث العلميه تحتاج إلى وقت وجهد لتذليل العقبت التي تواجه الباحث، فإذا ما اعترض هذا الوقت والجهد مصاعب فإنها تبدهما وتضعف استثمارهما، ومن جملة ذلك. الأقدار الربانية على العدد من أمراض وبحوها، حيث يضعف الجهد ويتفرق الوقت بين الاستطاب والبحث.

ويضاف إلى ذلك صعوبة محتوى البحث المتمثلة في الآتي.

- ١- قد يُجمع العلماء على مسألة ويختلفون في فروعها، وكل فرع يعد بحثاً مستقلاً متشعباً تتعدد أقوال العلماء فيه، ناهيك عن المسألة ذاتها.
- ٢- قد يظهر للباحث أن المسألة مجمع عليها، وعند لتحقيق يظهر خلاف ذلك من خلال الاستقراء.

وسبب ذلك أن المسألة قد تكون قولاً لأكثر أهل العلم وتحكى إجماعاً، كما هو عند ابن جرير الطبري؛ فهو يرى أن الإجماع بقول الأكثر، وهذا خلاف ماعليه عامة أهل العلم.

وقد يذكر الإجماع ثم يُتبع بقول محالف له، كما هو عند السوي؛ حيث يذكر الإجماع ثم يذكر قول الظاهرية محالين له، وهو لا يعتد بقولهم؛ لأنهم لا يرون القياس الذي يعد أحد مستندات الإجماع.

ونحوه ابن المنذر إذا حكى الإجماع قال: أجمعوا إلا واحداً، كقوله «أجمعوا إلا الحسن».

وهناك من سلك طريقاً واضحاً في الإجماع يعرف من سياق كلامه، كان عبد الر.

وبين هذا وذاك يحث الباحث إلى دقة متناهية لتمييز الإجماع الحقيقي من غيره. ومن ثم الحكم عليه.

٣- الكتب التي قامت اللجنة مشكورة بتحديددها لا تكفي لإشباع النهم وإرواء

العييل عد تتبع أقوال العلماء للتأكد من تحقق الإجماع أو عدمه، لذا أُضيف عليها الضّعف طلباً للوصول إلى المقصود.

ومع هذه الصعوبات التي تجعل الباحث يقف خجلاً من نقصه؛ إلا أنني أعترف بأنعم الله - التي لا تعد ولا تحصى - علي؛ فلولا منته وفضله لما خرج البحث بهذه الصورة.



شكر وعرفان

ختام هذه المقدمة مسك بفروح شكرًا وعرفانًا بكل من مد يد العود والمساعدة فأسدى إلي نصحاء وتوجيهاً سد ثغرة وقل عثرة، فمضئ لهم متابعة ومحبهم متواليه، فاللهم اجزهم عني خير ما جزيت أحاً عن أخيه، وأخص منهم بالذكر أولاً: الجامعة الأم التي اكتفتني في حضنها منذ المراحل الأولى من التعليم الجامعي: جامعة الملك سعود، فقد مهّدت لي الطريق للتحصيل ويسّرت السبل لورود مناهل العلم حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، فأسأل الله أن يجعل لتوفيق حليفها، ويبلغ بها أعلى الرتب في التقدم.

ثانياً. قسم الدراسات الإسلامية متمثلاً في قسم الفقه وأصوله، الذي كان يداً حانية تلامس حاجات الطلاب وتذلل لهم العقبات وتدفعهم للتقدم لنيل الدرجات العليا، ولم يأل جهداً لتيسير كل صعب حتى يسهل الصعود للقمم.

ثالثاً. الفاضل الراحل أ. د. عبد الله بن عبدالعزيز الحبرين رحمته الله عرفاناً بحميلة، حيث قدم ما في وسعه للوصول بهذا البحث إلى المستوى المطلوب، أسأل الله بعمه وكرمه أن يعلي منزلته ويجعله مع السبب والصدّيقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً.

رابعاً: د. عبد الله الناصر، الذي أسس هذا المشروع فأصبح غرساً نضيراً بعد أن كان بدرة، وسفاه الله من غيث فصله فاستوى على سوقه واستقام، فأحزله الله له المثوبة. وأوفى الشكر لمن وفقنا معي حين تعثري بسبب وفاة شبحي: د. عبد الله الحيد، ود. علي الخضير، فقد حبرا كسري وساندني في أحلك الظروف، جزاهما الله عني خير الجراء.

وختاماً: أشكر الله أولاً وآخرأً على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وعلى أن يسر وهدي وكفى، فله الحمد حتى يرضى وله الحمد بعد الرضا.

التمهيد وفيه مبحثان

المبحث الأول: عرض مختصر عن الإجماع

المبحث الثاني: تعريف الصلاة وأهميتها ومكانتها

المبحث الأول

عرض مختصر عن الإجماع

❏ وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجماع

تعريف الإجماع في اللغة: الإجماع مصدر «أجمع» الراعي من «جمع»، وهو أصل يدل على تصام الشيء^(١).

ومنه: التجمع يقال: صرته بتجمع كفي، أي: صرته بها مقبوضة مصموماً بعضها إلى بعض^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٣)، وقوله ﷺ «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»^(٤).

وقول الحارث بن حِزْزَةَ الشُّكْرِيِّ^(٥):

(١) بطر' معانيس اللغة لاس فارس، ٤٧٩/١.

(٢) ينظر: معانيس اللغة ٤٧٩/١، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ٣٤٨-٣٥٠، القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص ٩١٧، مختار الصحاح لرازي، ص ٤٦-٤٧، المصباح المنير للصومي، ص ٤٢-٤٣.

(٣) سورة يوسف: ٧١.

(٤) سر أبي داود، كتاب الصوم، باب أسية في الصيام، ١١٢/٤، رقم (٢٤٥٤)، سر الترمذي، كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، ٩٩/٣، رقم (٧٣٠)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح، ١/٦٢٠، رقم ١٩٨٧.

(٥) الحارث بن حِزْزَةَ بن مكروه بن يربد الشُّكْرِيُّ الوائلي، شاعر جاهلي من أهل نادية العروبي، أحد أصحاب المعلقات، ارتحل معلقته التي مطلعها (آذتنا سيها أسماء) بين يدي عمرو بن هند ملك الحيرة، وجمع به كثيراً من أحبار العرب ووقائعهم، وأكثر فيه من المحر، توفي نحو سنة ٥٠ هـ. ينظر: شرح المعلقات السبع لبروري، ص: ٢٦٧.

أجمعوا أمرهم عشاءً فلماً أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء^(١)
والإجماع كذلك: الاتفاق، وهو داخل في المعنى؛ لأن الاتفاق هو انضمام رأي إلى رأي.

فالمعنيان - الاتفاق والعزم - راجعان إلى معنى الجمع الذي هو انضمام؛ فإن الاتفاق فيه جمع الآراء، والعزم فيه جمع الخوطة^(٢).

ومعنى «الاتفاق» هو مترع الأصوليين في تعريفاتهم الاصطلاحية^(٣) كما سيأتي بإذن الله؛ لأن الاتفاق لا يكون من واحد، بل لابد فيه من وجود أكثر من واحد، وهو القريب من معنى «الإجماع»، أما العزم والتصميم فلا يلزم منه وجود أكثر من واحد؛ ولذا قال ابن برهان^(٤) والسمعاني^(٥): «الأول - أي: العزم - أشبه بالغة، والثاني - أي: الاتفاق - أشبه بالشرع»^(٦).

وقد يقال: إن اعزم والتصميم من لوازم الاحتماع والاتفاق، وقد دأب الأصوليون

(١) شرح المعينات السبع، ص: ٢٧٣.

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الشوت للأصاري ٢/ ٣٩٤.

(٣) المحصول للرازي ٤/ ١٩٢٠، الإحكام ١/ ٣٥٣، البحر المحيط للركشي ٤/ ٤٣٥-٤٣٦، إرشاد الفحول للشوكاني ١/ ٣٤٧-٣٤٨، الإنهاج في شرح لمسح للسكي ٢/ ٣٤٩.

(٤) أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد بن زهاد العدادي الحنفي الشافعي، كاد نازعاً في المذهب وأصوله، حارق اندكاه لا يكاد يسمع شيئاً إلا حفظه، حلالاً للمشكلات، يصرب به المثل في تحره، درس بالنظامية، وتصدر للإفادة مدة وصر من أعلام الدين، توفي سنة ٥١٨ هـ. ينظر: طيفات الشافعية لاس قصبي شهية، ١/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٥) أبو المقهر منصور بن محمد بن عبد الحبار السمعي المروزي الحنفي الشافعي، سرع في مذهب أبي حنيفة ثلاثين سنة ثم صار شافعيًا، ودرس بمرو في مدرسة الشافعية، دخل بغداد وسمع الكثير بها، وصنف في التفسير والحديث والفقه والأصول، توفي سنة ٤٨٩ هـ. ينظر: طيفات الشافعية ١/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٦) قواطع الأدلة في الأصول ١/ ٤٦١. وينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٧٩، إرشاد الفحول ١/ ١٩٣.

على ذكر المعدي اللازمة للألفاظ على أنها من معانيها الوضعية، مثل إطلاق القياس على المساواة، مع أن معناه الغوي. التقدير، والمساواة من لوازم معنى التقدير. أما دعوى الاشتراك بين المعنيين فلا حاجة لها بعد أن تبين أن المعنيين يمكن أن يُردّا إلى أصل هذه المادة، فضلاً عن أن الاشتراك خلاف الأصل^(١).

تعريف الإجماع في الاصطلاح: تنوعت تعريفات لإجماع في اصطلاح الأصوليين، واحتلت بحسب اختلاف العلماء في مجموعة من الأمور المتعلقة بالإجماع كالشروط والأركان وغير ذلك، وهي في أغلبها تحتل معنى العموم وعدم تمييز الشرعي منها عن غيره، وفيما يأتي ذكر بعضها لدى أصوليي كل مذهب:

أ. الحنفية^(٢).

١- الدبوسي^(٣) (٤٣٠هـ) رحمه الله. قال: «حد الإجماع الذي هو حجة: إجماع أهل العصر من أهل العدالة والاحتهاد على حكم»^(٤).

(١) ينظر لإجماع - حقيقته، أركانه، شروطه، إمكانه، حجته وبعض أحكامه، للكتور يعقوب الياحسين، ص ٢٠.

(٢) لم يذكر أئمة الحنفية المتقدمين تعريفاً للإجماع، ينظر الفصول في الأصول للجصاص ٢٥٧/٣، أصول السرخسي ١٠٥/٢-١١٠، كمر الوصول إلى معرفة الأصول للردوي، ص ٢٣٩.

(٣) أبو ريد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي، القاضي، كان من كبار فقهاء الحنفية، يضرب به المثل في انظر واستخراج الحجاج، له «تأسيس النظر» فيما اختلف فيه أبو حنيفة وأصحابه وملك والشافعي، توفي سنة ٤٣٠هـ. ينظر الجواهر المصيبة في طبقات الحنفية، ٣٣٩/١.

(٤) تقويم الأدلة ص ٢٨ وقد ذكر د. يعقوب الياحسين - حفظه الله - أن تعريف الإجماع لم يذكر عند الدبوسي، ينظر الإجماع، د. يعقوب الياحسين ص ٢٢-٢٣، غير أن تعريف الدبوسي مثبت في كتبه «تقويم الأدلة» كما هو طهر.

- ٢- السمرقندي^(١) (٥٤٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال: «هو اجتماع جميع آراء أهل الإجماع على حكم من أمور الدين عقلي أو شرعي وقت نزول الحادثة»^(٢).
- ٣- الأسمدي^(٣) (٥٥٢هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال: «هو إجماع علماء أمة محمد ﷺ على أمر في لأصول الشرعية»^(٤).
- ٤- النسفي^(٥) (٧١٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال: «هو اتفاق علماء كل عصر من أهل العدالة والاجتهاد على حكم»^(٦).
- ٥- صدر الشريعة^(٧) (٧٤٧هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال: «هو اتفاق المجتهدين من أمة

(١) أبو بكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، فقه من كبار الحنفية، كان فاضلاً حلّس القدر، أقام في حلب، واشتهر بكتابه «تحفة الفقهاء»، وله «ميزان الأصول» في أصول الفقه، تفقه عليه الكاساني وشرح تحفته، توفي نحو سنة ٥٤٠هـ. ينظر تاج التراجم، ص ٢٥٢.

(٢) ميزان الأصول ٧٢٤/٢

(٣) أبو الفتح محمد بن عبد الحميد بن الحسين الأسمدي السمرقندي، عرف بالعلاء العام، فقيه فاضل ماطر من كبار الحنفية، رحل إلى بغداد وياظر علماءها، تفقه عليه أبو المظفر السمعاني، وصف في التفسير و لاعتقاد و الفقه و الأصول، توفي سنة ٥٥٢هـ. ينظر: تاج التراجم، ص. ٢٤٣-٢٤٤.

(٤) نذ الطر في الأصول، ص: ٥٢٠.

(٥) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي، له مصنفات جليلة، منها: «مدارك التنزيل»، في التفسير، و«المنار» وشرحه «كشف الأسرار» في الأصول، توفي سنة ٧١٠هـ. ينظر تاج التراجم لاس قطلوبغا، ص ١٧٤ ١٧٥

(٦) كشف الأسرار ١٨٠/٢

(٧) عبيد الله بن مسعود بن محمود المحوي الحنفي. صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الأكبر، من علماء الحكمة والطبيعات والدين، صف في الفقه وأصوله وعلم المعاني، له «التنقيح» وشرحه «التوضيح» في الأصول، توفي سنة ٧٤٧هـ. ينظر. تاج التراجم ص: ٢٠٣.

محمد ﷺ في عصر على حكم شرعي»^(١).

ب. المالكية.

١- أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ) رحمه الله: قال: «اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة»^(٢).

٢- ابن الحجب^(٣) (٦٤٦هـ) رحمه الله: قال: «اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر على أمر». ثم قال: «ومن يرى انقراض لعصر يزيد. إلى انقراض العصر»، ومن يرى أن الإجماع لا يتعقد مع سبق خلاف مستقر من مبت أو حي وجوز وقوعه يزيد. «لم يسبقه خلاف مجتهد مستقر»^(٤).

ح. الشافعية:

١ الحويي (٤٧٨هـ) رحمه الله: قال: «تفاق أهل العصر على حكم الحادثة»^(٥).

٢- أبو حامد العزالي (٥٠٥هـ) رحمه الله: قال: «هو اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية»^(٦).

٣- الآمدي^(٧) (٦٣١هـ) رحمه الله: قال: «هو اتفاق جملة أهل الحل والعقد»^(٨) من

(١) التوضيح (مع شرحه التلويح) ٨١/٢ (٢) لحدود في الأصول، ص: ١١٧.

(٣) أبو عمرو حمد الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن انحاحب المصري، كردي الأصل، كان أبوه حاجاً، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية، صف في النحو والصرف والفقه والأصول، توفي سنة ٦٤٦هـ. ينظر الديباح المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون، ٨٦/٢-٨٨.

(٤) مختصر ابن الحاحب (مع شرحه بيان المختصر للأصمهازي) ٥٢١/١

(٥) الورقات، ص ٢٤. (٦) المستصفى، ص ١٣٧.

(٧) أبو الحسن سيف الدين علي بن محمد بن سالم التعلبي الآمدي الحنبلي ولفشافعي، أصولي باحث، درّس بالقاهرة واشتهر، وتمس في علم الطر والكلام والحكمة، له نحو عشرين مصنفًا، توفي سنة ٦٣١هـ. ينظر. طبقات الشافعية ٧٩/٢

(٨) المراد بأهل الحل والعقد المجتهدون إجماعاً، مطلقاً في الأحكام لشرعية. ينظر بهدية =

- أمة محمد ﷺ في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع»^(١).
- ٣- البصاوي (٦٨٥هـ) رحمه الله: قال: «اتفاق أهل الحن والعمد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور»^(٢).
- ٤- السكي (٧٧١هـ) رحمه الله: قال: «اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة محمد ﷺ في عصر على أي أمر كان»^(٣).
- د. الحنابلة:
- ١- القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) رحمه الله: قال: «اتفاق علماء العصر على حكم النحلة»^(٤).
- ٢- أبو الخطاب^(٥) (٥١٠هـ) رحمه الله: قال: «هو الاتفاق من جماعة على أمر من الأمور بما فعل وإما ترك»^(٦).
- ٣- ابن عقيل (٥١٣هـ) رحمه الله: قال: «هو اتفاق فقهاء العصر على حكم الحادثة»^(٧).
- ٤- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله: قال: «هو اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ على أمر من أمور الدين»^(٨).

- السول للإسوي ٢٣٧/٣

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١٩٦/١.

(٢) منهاج لوصول مع شرحه نهاية السول، ص: ٢٨١.

(٣) جمع الحوامع مع شرح المحلي ٢/٢١٠. (٤) العدة ١/١٧٠.

(٥) أبو الحنبل محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلواني البغدادي، 'حد أئمة المذهب الحنفي، لرم القاضي أما يعلى حتى برع في المذهب، ودرس وأفتى، وانتفع به كثير، صنف في الفقه والأصول، وله «الهداية» في الفقه، توفي سنة ٥١٠هـ. ينظر: دبل طبقات الحنابلة ١/٢٧٠ فما بعده.

(٦) التمهيد ٣/٢٢٤. (٧) الواضح ١/٤٢.

(٨) روضة النظر ١/٣٧٦.

٥- ابن المحار^(١) (٩٧٢هـ) رحمه الله: قال: «هو اتفاق مجتهدي الأمة في عصر على أمر ولو كان الأمر فعلاً اتفقاً كائناً بعد النبي ﷺ»^(٢).
هـ. ومن عرف الإجماع:

١- أبو الحسين البصري^(٣) (٤٣٦هـ) رحمه الله: قال: «هو اتفاق من جماعة على أمر من الأمور إما فعل أو ترك»^(٤).

٢- الشوكاني (١٢٥٠هـ) رحمه الله: قال: «تفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور»^(٥).

التعليق على التعريفات السابقة: عند النظر في تلك التعريفات يجد الباحث الآتي:
١- أن منها مواضع لتقاء كثيرة، والاختلاف بسها يرجع إلي بعض القيود في التعريف.

٢- أن بعضهم نص على أمر، وبعضهم لم يص عليه؛ لوضوحه أو لكونه معيوماً لا يحتاج إلى التخصيص عليه، مثاله: كون الإجماع بعد وفاة النبي ﷺ، أو أن المجمعين من أمة محمد ﷺ.

٣- اختلفت لتعريفات في موضوع الإجماع: هل هو نازلة يراد معرفة حكمها

(١) أبو الفداء تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المصري القاصي الحبلي، الشهير باسم المحار، قال عنه الشعراوي: صحته أربعين سنة فما رأيت عليه شيئاً يشبهه، وما رأيت أحداً أحلى منطقاً منه ولا أكثر أدباً مع جديسه، له «متهى الإرادات في جمع المقنع مع التقيح وريادات»، توفي سنة ٩٧٢هـ. ينظر: مختصر طقات الحنابلة للشطي، ص. ٨٧.

(٢) شرح الكوكب المير ٢/ ٢١١.

(٣) أبو الحسين محمد بن علي الطيب المصري، أحد أئمة المعتزلة، صنف، واشتهر بالذكاء والديانة على بدعته، ه: (شرح الأصول الخمسة)، توفي سنة ٤٣٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي ٦/ ٢٧٥.

(٥) إرشاد الفحول ١/ ١٩٣.

(٤) المعتمد في أصول الفقه ٣/ ٢.

الشرعي، كما في تعريف الباقي والقاضي أبي يعلى، أم ما هو أعم «على أي أمر كان». كما في تعريف السكي، أو «على أمر من الأمور» كما في تعريف البيضاوي، وبحو ذلك.

٤- بعض التعريفات لم تبين صفة المحممين، كقول أبي الحسين البصري وأبي الخطاب: «الاتفاق من جماعة»، وقول القاضي أبي يعلى وأبي اسحاق الشيرازي وابن قدامة. «اتفاق علماء العصر». وبعضها جعلته في مجموع الأمة، كما في تعريف الغرالي.

٥- بعضهم يزيد في التعريف ما يراه شرطاً في حجية الإجماع، كانهراض العصر، وعدم سبق خلاف مستقر من حي أو ميت، وهكذا.

والراجع في نظري هو: تعريف البيضاوي رحمته الله؛ حيث قال: «تفاق أهل الح والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور»، وذلك لما يأتي:

أ- المراد بقوله. «الاتفاق»: أي - الاشتراك إم في القول أو لفعل أو الاعتقاد، أي. اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم المركب من هذه الأمور أو بعضها، كقول البعض وفعل البعض على وفقه أو تقريره كذلك^(١).

ب- ولمراد بقوله: «أهل الحل والعقد»: المجتهدون اجتهداً مطلقاً في الأحكام الشرعية، فلا عبرة باتفاق غير المجتهدين، كالمقلدين، أو اتفاق بعض المجتهدين دون البعض الآخر؛ فإن كلاً من هذين الاتفاقيين لا يعتبر إجماعاً ولا يكون حجة^(٢).

ج- كون المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم يخرج اتفاق سائر علماء المل

(١) ينظر: بهاية اسول ٣/٢٣٧، الإحكام ١/١٩٦، شرح الكوكب لمير ٢/٢١١، إرشاد الفحول ١/١٩٤.

(٢) ينظر: بهاية السول ٣/٢٣٧، الإحكام ١/١٩٦، شرح الكوكب المنر ٢/٢١١، إرشاد الفحول ١/١٩٤.

وإدبيانات^(١).

د- قوله: «على أمر من الأمور» يتناور الاتفاق في الشرعيات كحل أسبغ وتحريم الربا، واللغويات ككون الفاء للترتيب و(ثم) للترخي، والعمليات كحدوث العالم، ولدينيات كالحروب وندبيرة الرعية؛ فإن لإجماع في كل ذلك حجة غير خلاف في الشرعيات واللغويات، وفي غيرهما على الراجح^(٢).

المطلب الثاني

أنواع الإجماع

الإجماع - من حيث التصريح به - نوعان: إجماع صريح، وإجماع سكوتي، والصريح إما قولي وإما عملي:

فالإجماع الصريح القولي: هو أن يثبت الاتفاق من جميع المجتهدين على حكم شرعي بالقول وإبداء الرأي صراحةً بفتوى أو قضاء.

والإجماع الصريح العملي: هو أن يتفق جميع المجتهدين على عمل دون صدور قول.

أما الإجماع السكوتي فهو: أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول، ويتشتر ذلك في المجتهدين من أهل العصر فسكتون، ولا يظهر منهم إقرار ولا إنكار^(٣).

ومورد البحث هذان النوعان، لا سيما الإجماع الصريح، أما بقية أنواع الإجماع كإجماع أهل البيت، وإجماع أهل المدينة، وإجماع الحرمين، وإجماع

(١) ينظر: نهاية السؤل ٢٣٧/٣، الإحكام ١٩٦/١، إرشاد الفحول ١٩٤/١.

(٢) ينظر: المحصول ٢٠/٤، نهاية السؤل، ص: ٢٨١-٢٨٢، الإحكام ٢٥٥/١، إرشاد

الفحول ١٩٤/١

(٣) ينظر: الإحكام ٢٥٢/١، شرح مختصر المستهى الأصولي لعصدة الدين الإيجي ١١٧/٢،

المحصول ١٥٣/٤، التقرير والتحبير ١٠١/٣، فواتح الرحموت ٢٣٢/٢، إرشاد الفحول

٢٢٣/١.

الخلفاء الأربعة، وجماع الشيخين، وإجماع العشرة المبشرين بالجنة، وإجماع المصنفين^(١)؛ فليست محالاً للبحث.

المطلب الثالث

حجية الإجماع

الإجماع أحد مصادر الاستدلال في الشريعة الإسلامية، ومذهب جماهير العلماء أنه حجة شرعية يجب العمل بها^(٢).

قال الإمام الشافعي: «ومعنى الاجتهاد من الحاكم إنما يكون بعد أن لا يكون فيما يرد القضاء في كتاب ولا سنة ولا أمر مجتمع عليه، فأما وشيء من ذلك موجود فلا»^(٣).

وقال ابن حزم «إذا صح الإجماع فقد بطل الخلاف، ولا يبطل ذلك الإجماع أبداً»^(٤). يقصد أنه لا تأثير للخلاف الحادث بعد انعقاد الإجماع.

وقال أيضاً: «واتفقوا أن من خالف الإجماع المتيقن - بعد علمه بأنه إجماع - فإنه كافر»^(٥).

(١) أهل البيت: أهل بيت النبي ﷺ، وأهل المدينة: المدينة المنورة، والحرمان: حرم مكة والمدينة، والخلفاء الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وأرضاهم، والشيخون: أبو بكر وعمر رضي الله عنهم وأرضاهم، والعشرة المشرون بالجنة: هم الحسن الأربعة، وطه بن عبيد الله، والربيع بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنهم وأرضاهم، والمصراة: البصرة والكوفة. ينظر: القاموس المبين في اصطلاحات لأصوليين د. محمود حامد عثمان ص ٢٥-٢٦.

(٢) ينظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص ١٢٦.

(٣) الأم ٢١٦/٦.

(٤) مراتب الإجماع، ص: ١٢.

(٥) مراتب الإجماع، ص: ١٢٦.

وقال أبو الحسن بن القطان^(١): «وأجمعوا أنه لا يجوز لأحد أن يخرج على أقاويل السلف فيما أجمعوا، وعما اختلفوا فيه أو في تأويله؛ فإن الحق لا يحور أن يحرر عن أقاويلهم»^(٢).

وقال أيضاً: «واندي يقتضيه إجماع المحققين: تقديم الإجماع في المرتبة على الكتاب والسنة وإن كانت أصول الإجماع؛ وإنما يُقطعُ بهما إذا كانا بصوفاً لا تقبل التأويل ولا تحتمله أصلاً، فأما إذا كانت طواهرهما في مقاصدهما لا تبلى مبلغ الصوص؛ فالإجماع حق بالتقديم في ترتيب الحجاج؛ فإن الإجماع لا مجال لطرق التأويل فيه، ومُحور حرق الإجماع كافر - إن كان عي عمداً - عند الجمهور، أو مباح اندم عند قوم لم يقطعوا بتكثيره»^(٣).

وقال ابن تيمية: «وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام، لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم؛ فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة»^(٤).

وقال في إجماع الصحابة: «وإجماعهم حجة قاطعة يحب اتباعها، بل هي أوكد الحجج، وهي مقدمة على غيرها»^(٥). وقال: «والإسان متى حُلِّل لحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بَدَّل الشرع المجمع عليه؛ كان كافراً باتفاق الفقهاء»^(٦).

ومن الأدلة على حجة الإجماع:

١ - قوله الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّأَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۚ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٧).

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري القاسي، القاسي، المعروف بـ بن القطان، أحد حفاظ الحديث وبقته، أقام بمراكش ورأس طلبة العلم بها، له «النظر في أحكام النظر»، توفي سنة ٦٢٨ هـ. ينظر: شجرة النور الزكية ١/ ٢٥٧.

(٢) الإقناع ١/ ٦٨-٦٩.

(٣) الإقناع في مسائل الإجماع ١/ ٦٩.

(٤) الفتاوى الكبرى ٦/ ١٦٢.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٠/ ١٠.

(٦) سورة النساء ١١٥.

(٧) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٦٢.

وجه الدلالة: أن الله تعالى توعد على مخالفة سبيل المؤمنين، ولا يتوعد إلا على فعل محرم، فدل هذا على وجوب اتباع سبيلهم وحرمة مخالفتهم، وسبيل المؤمنين هو ما احتمعوا عليه والتمزمه^(١)

٢- قول لله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٢).

وجه الدلالة: أن مفهوم المخالفة دل على أن ما اتفقوا عليه ولم يتنازعوا فيه حق؛ لأن الآية الكريمة بصت على رد المتنازع فيه إلى الله والرسول، ففهم من ذلك أن المتفق عليه حق^(٣).

٣- قول الرسول ﷺ «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله مع الجماعة»^(٤).
وجه الدلالة: تعظيم هذه الأمة وعصمتها من الخطأ، وأن الله تعالى لا يجمعها على الضلالة، فثبت أن ما اجتمعت عليه الأمة صواب، والمعتبر قوله في أمور الشرع هم العلماء لمحتهدون فحسب، فيكون إجماعهم معصوماً من الخطأ، فما اتفقوا عليه فهو حجة شرعية يجب الأخذ به، والالتزام بأحكامه^(٥).

٤- قوله ﷺ: «... من فارق الجماعة شبراً فمات؛ إلا مات ميتة جاهلية»^(٦).

(١) ينظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص ١٢٧.

(٢) سورة النساء ٥٩.

(٣) ينظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص: ١٢٧.

(٤) سبق تحريجه، ص ٢.

(٥) ينظر: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ١/ ٢٣٢، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله،

ص ١٢٧

(٦) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: سترون بعدي أموراً تنكرونها، ٤٧/٩،

رقم (٦٦٤٦)، صحيح مسلم، كتاب الإمامة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند

ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على اطاعة ومفرقة الجماعة، ٣/ ١٤٢٧،

رقم (١٨٤٩).

وجه الدلالة: أن خلاف الجماعة ومفارقتها فيما هي عليه من أمر اجاهلية، وأمر الدهلية محرم، وخلافه واجب.

٥- ومن المعقول: «أن الإجماع قد يقع بإحدى صورتين:

أولاهما: أن يجد علماء العصر على توافرهم في طرفي الأمر ووسطه مجتمعين على حكم مظنون وللرأي فيه مضطرب، فاتفاقهم إن وقع لا يحمل على وفاق اعتقاداتهم وجريانها على منهاج واحد؛ فإن ذلك يستحيل مع تطرق وجوه الإمكان، بل يستحيل اجتماع العقلاء على معقول مقطوع به في أساليب العقول إلا بإتباع نظر وفكر، وذلك لاختلاف الأنظار؛ فإذا كن هذا حكم العادة في نظر قطعي، فما الظن بالنظر الظني؟ فإذا ألقياهم قاطعين بالحكم علما أنهم أسندوا الحكم إلى شيء سمعي قطعي عندهم

الثانية: إذا أجمعوا على حكم مظنون وأسندوه إلى الظن وصرحوا به، فهذا أيضاً حجة قاطعة، والدليل على كونه حجة أنا وجدنا العُصْر الماصية والأمم المنقرضة متفقة على تكيت من يخالف إجماع العلماء ونسته إلى المروق، ويرون الاجترار على مخالفة العلماء ضللاً بيئاً، فإجماعهم على هذا كالقطع في مجال الظن، فليكن الإجماع على تكيت المخالف وتعيينه مستنداً قاطعاً شرعياً، ومن ثم لا يعد أن تكون الأحاديث السالف ذكرها في أدلة حجية الإجماع تلقاها من تلقاها من في رسول الله ﷺ وعلم بقرائن الحال قصده ﷺ في انصب الإجماع حجة، ثم علموا ذلك وعملوا واسمروا على القطع بموجبه ولم يهتموا بنقل سبب قطعهم، وبذا يتقرر انصب الإجماع دليلاً قاطعاً وبرهاناً ساطعاً في الشرع»^(١).

(١) الرهان في أصول الفقه ١/ ٢٦٢-٢٦٣ بتصرف

للمطلب الرابع

حكم إنكار الإجماع

الكلام في هذه لمسألة يقتضي بيان الحكم في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: حكم إنكار أصل الإجماع.

الأمر الثاني: حكم إنكار الأحكام الثابتة بالإجماع.

الأمر الثالث: حكم إنكار حجة الإجماع السكوتي وما شابهه.

أولاً: حكم إنكار أصل الإجماع: إذا أنكر أحد أصل الإجماع فقد: إن الإجماع لا يحتج به؛ فعند بعض الأصوليين أن القول في تكفيره كالقول في تكفير أهل البدع والأهواء^(١).

ويرى بعضهم أن «من أنكر الإجماع فقد أبطل دينه كله؛ لأن مدار أصول الدين كلها ومرجعها إلى إجماع المسلمين»^(٢).

وقد رفض الجويني رحمته الله هذه المقولة، فقال «فقد في لسان الفقهاء أن خارق الإجماع يكفر، وهذا باطل قطعاً؛ فإن من ينكر أصل الإجماع لا يكفر، والقول في التكفير والتبرؤ ليس بالهين، ولنا فيه مجموع فليتأمل طالع، نعم من اعترف بالإجماع وأقر بصدق المجمعين في النقر، ثم أنكر ما أجمعوا عليه؛ كان هذا التكذيب آيلاً إلى الشارع ﷺ، ومن كذب الشارع كفر»^(٣).

ثانياً: حكم إنكار الأحكام الثابتة بالإجماع. كمن بكر أن لست الآن مع ست الصل السدس^(٤)، وهذا الأمر فيه تفصيلات كثيرة، اختلف عرضها عند العلماء، وصبغها السبكي رحمته الله على النحو الآتي:

(٢) كشف الأسرار للزبدري ٣/ ٢٦٥.

(١) بظر: الحر المحيط ٦/ ٤٩٦.

(٤) ينظر: الحر المحيط ٦/ ٤٩٦.

(٣) البرهان ١/ ٢٨٠.

١- إذا كان المجمع عليه معلوماً من الدين بالضرورة، كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر؛ فإن حاحده كافر قطعاً؛ لم في هذا الإنكار والجحود من تكذيب النبي ﷺ فيه.

٢- إذا كان المجمع عليه مشهوراً بين الناس ومنصوصاً عليه، كحل البيع؛ فإن حاحده كافر في الأصح.

٣- إذا كان المجمع عليه مشهوراً بين الناس ولكنه غير منصوص عليه؛ ففيه تردد، قيل: يكفر جاحده لشهرته، وقيل: لا يكفر لجواز أن يخفى عليه.

٤- إذا كان المجمع عليه حقيقاً لا يعرفه إلا الخواص، كفساد الحج بالحمام قبل الوقوف؛ فإنه لا يكفر، ولو كان منصوصاً عليه، كاستحقاق ست الائن السدس مع بنت الصلب؛ فإنه قضى به النبي ﷺ.

٥- إذا كان المجمع عليه ليس من أمور الدين، كوجود بعداد؛ فلا يكفر قطعاً^(١).

وقد ذكر الجويني رحمه الله ضابطاً في ذلك. «أن من أكر طريقاً في ثبوت الشرع لم يكفر، ومن اعترف بكون الشيء من الشرع ثم أنكره كان منكراً للشرع، وإنكر جزئه كانكار كله»^(٢)

وقال ابن تيمية رحمه الله: «الإجماع المعلوم يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص بتركه، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به، وأما العلم بثبوت الإجماع في مسألة لا نص فيها؛ فهذا لا يقع، وأم غير المعلوم فيمتنع تكفيره»^(٣).

وخلاصة القول: أن كل مسألة يقطع فيها بالإجماع وهي من المعلوم من الدين بالضرورة؛ فإن مخالف هذا الإجماع كفر كما يكفر مخالف النص القطعي، وأما ما لم يقطع بالإجماع فيه فمخالفه لا يكفر، والله ولي العلم.

(١) ينظر: جمع الجوامع (مع شرح المحي وحاشية العطر) ٢٣٨/٢ ٢٣٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٧٠/١٩.

(٢) البرهان ٢٨٠/١

ثالثاً: إنكار حجية الإجماع السكوتي وما شابهه:

الإجماع السكوتي والإجماع الذي لم ينقرص عصره، وما شبه ذلك من الإجماعات التي اختلف العلماء في حجيتها؛ لا يُكفّر منكر حجيتها ولا يُبدّع^(١).

المطلب الخامس

مستند الإجماع

التشريع حق خالص لله عز شأنه، فلا يملك مخلوق كائن من كان تشريع حكم من الأحكام، سواء أكان فرداً أم جماعة؛ لذا كان لابد للإجماع من مستند يستند إليه المجمعون، سواء من القرآن الكريم أو السنة المطهرة، كما يصح أن يكون هذا المستند القياس، أو قواعد اشريعة العامة، أو المصحة.

قال الشوكاني: «قال جماعة لا بد له - أي: الإجماع - من مستند؛ لأن أهر الإجماع ليس لهم الاستقلال بإثبات الأحكام، فوجب أن يكون عن مستند، ولو أنه انعقد عن غير مستند لاقتضى إثبات شرع بعد انبياء ﷺ وهو باطل»^(٢).

والمستند هو: الدليل الذي يعتمده العلماء المجمعون على الحكم الشرعي، ويتبع المستند الأدلة المعتمدة في لأصول، وهي نوعان: قطعية الدلالة وظنية الدلالة.

النوع الأول: المستند لقطعي الدلالة: عند النظر المبدئي في الأدلة قد يبدو للباحث أن المستند القطعي الدلالة أقوى في حجية الإجماع، غير أن للعلماء خلافاً في اعتباره مستنداً على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يجوز أن يكون مستند الإجماع دليلاً قطعياً من كتاب أو سنة متواترة، كما يجوز أن يكون غير قطعي، وهو مذهب الجمهور^(٣).

(١) بطر، البحر المحيط ٤٩٦/٦. (٢) رشاد المحول ٢١٠/١.

(٣) ينظر: ميرن الأصول، ٥٢٣/١، كشف الأسرار ٢٦٣/٣، المحصول ١٨٧/٤ فما بعده، =

القول الثاني: أنه يجب أن يكون مستند الإجماع دليلاً قطعاً من كتاب، أو سنة متواترة، وأنه لا يصح انعقاد الإجماع إلا عن طريقه^(١).

القول الثالث أنه لا يجوز الإجماع عن دليل قاطع من كتاب أو سنة متواترة، بل يستحيل أن يكون سنده كذلك، وهو قول بعض الأصوليين^(٢).

الأدلة: وهي بإيجاز:

١- أدلة القول الأول: استدل لمذهب لجمهور بأنه لا يوجد مانع من انضمام الإجماع إلى النص القطعي، وهذا من تضاهر الأدلة على مدلول واحد، وذلك يزيده قوةً وتأكيداً، فيصير بمنزلة ما لو وحد في حكم واحد نصان قطعيان من الكتاب، أو نص من الكتاب وحرر متواتر^(٣)، وهذا هو طريق العلماء، فلم يرالوا يحتاجون على الحكم الواحد بطائفة من الآيات والسنن لمناترة والإجماع؛ كقولهم: ثبت تحريم نكاح الأمهات والحدات والبنات وبنات الابن بالكتب والسنة والإجماع، ومثل ذلك كثير، على أنه ليس من اللازم أن يكون دليل الإجماع قاطعاً، وإنما يحوز أن يكون ظنياً أيضاً^(٤).

٢- أدلة القول الثاني: استدل للقائلين بأن الإجماع لا يعقد إلا عن دليل قطعي بما يأتي:

١- أن الإجماع حجة قطعية، فتوابعه عن دليل ظني كخبر الواحد والقياس؛ لأدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل، وذلك باطل.

= شرح الكوكب المير ٢/٢١٤، الأحكام ١/٢٦١، البحر لمحيط ٦/٣٩٧، إرشاد الفحول ٢١٠/١

(١) وهو مذهب داود الفهمري، والطبري، والفتاوي من المعتمدة. ينظر: ميزان الأصول ١/٥٢٤، الأحكام ١/٢٦٤، كشف الأسرار ٣/٢٦٣، إرشاد الفحول ١/٢١١.

(٢) ينظر: ميزان الأصول ١/٥٢٤، كشف الأسرار ٣/٢٦٣.

(٣) ينظر: كشف الأسرار ٣/٢٦٣-٢٦٥. (٤) الإجماع للمأخذين، ص: ٢٧٦.

٢- أن القياس وخبر الواحد ليسا بحجة، فيكون مدار الإجماع على ما ليس بحجة، ومادار على ما ليس بحجة لا يكون حجة^(١).

٣- أدلة القول الثالث: استدلال مانعي كون سند الإجماع قطعياً بأنه لو كان سنده قطعياً من كتاب أو سنة متواترة، لم تعد بإلحاح فائدة، ويكون لعوا، لأن الحكم واقطع بصحته يتبينان بذلك الدليل القطعي^(٢).

الترجيح: رأي الجمهور القائلين بجواز أن يكون مستند الإجماع قطعياً كما يجوز أن يكون طينياً فيه وجاهه، فلا نفي لجواز قطعية المستند ولا إلزام بقطعيته. وأما ما ذكره أصحاب القول الثاني؛ فيناقش بما يأتي:

١- أن المستند القطعي يحتمل النسخ والتخصيص وغير ذلك، فهو من ناحية الدلالة لا حزم بقطعيته، فإلحاح قد دفع عنه هذه الاحتمالات، فثبتت قطعيته.

٢- أنه لو لم يجر الإجماع عن غير القطعي لم يقع، لكن النالي باطل لوقوع إجماعات كثيرة لم تكن مستنداتها قطعية؛ كالإجماع على وجوب الغسل استناداً إلى حديث عائشة رضي الله عنها في التقاء الختانين^(٣).

وكالإجماع على حرمة بيع الطعام قبل قبضه استناداً إلى ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه)^(٤)، وكالإجماع على

(١) ينظر. ميزان الأصول ١/ ٥٢٥.

(٢) ينظر. ميزان الأصول ١/ ٥٢٥، كشف الأسرار ٣/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٣) سنن لترمذي، كتاب أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء إذا التقى الختانان وحب الغسل، ١/ ١٨١، رقم (١٠٩)، مسن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى ختانان، ١/ ٣٨٣، رقم (٦٠٨)، مسند أحمد ٦/ ٢٢٧، رقم (٢٥٩٤٤) تعليق شعيب الأرناؤوط، وقال: حديث صحيح.

(٤) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض ٣/ ٦٧، رقم (٢١٢٦)، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ٣/ ١١٥٩، رقم (١٥٢٥).

إمامة أبي بكر رضي الله عنه استناداً إلى الاجتهاد، وهو الاعتبار بالإمامة في الصلاة، حتى قال بعضهم: «رضيه رسول الله ﷺ لديه، أفلا نرضاه لدنياً؟»^(١).

وأما دليل القول الثالث، فيناقش: بيان الفائدة المترتبة على الإجماع على ما سنده دليل ظني، فالحكم الثابت بالأصل الظني لا يشت القطع بصحته إلا بالإجماع، كدليل اظني إذا تأيد بآية من الكتاب، أو بالعرض على رسول الله ﷺ وتقرير موجه منه^(٢).

النوع الثاني: المستند الظني الدلالة: اختلف العلماء في انعقاد لإجماع عن الدليل الظني كخبر الواحد والقياس، وقد تكلم الأصوليون في هذين المستندين كلاماً متقارباً، وفيما يأتي بيان آرائهم وأدلتهم في كل واحد منهما:

أولاً: استناد الإجماع إلى خبر الآحاد: اختلف العلماء في ذلك على أقوال، أهمها ثلاثة

القول الأول: جواز انعقاد الإجماع عن خبر الآحاد، وهو رأي الجمهور^(٣).

القول الثاني: عدم جواز انعقاد الإجماع عن خبر الآحاد^(٤).

القول الثالث: أن الإجماع لا ينعقد إلا عن خبر الواحد أو القياس، وهو قول بعض مشايخ الحنفية^(٥)، قال السمي: «وقال مشايخت: لا ينعقد إلا عن خبر الواحد والقياس؛ إذ عد وجود المتواتر والكتاب لا يحتاج إلى الإجماع لشوت

(١) ينظر: كشف الأسرار ٣/ ٢٦٤ (٢) ينظر: كشف الأسرار ٣/ ٢٦٤

(٣) ينظر: ميزان الأصول ١/ ٥٢٣-٥٢٤، كشف الأسرار ٣/ ٢٦٣، قواطع الأدلة ١/ ٤٧٤، البحر المحيط ٦/ ٤٠٠، إرشاد الفحول ١/ ٢١١.

(٤) وهو - كما سبق - مذهب داوود الظاهري، والظري، والفاشي من المعتزلة لا شترطهم قطعية المستند. ينظر: هيران الأصول ١/ ٥٢٣-٥٢٤، كشف الأسرار ٣/ ٢٦٣، البحر المحيط ٦/ ٤٠٠.

(٥) ينظر: ميزان الأصول ١/ ٥٢٤، كشف الأسرار للسعي ٢/ ١٩٢، التقرير والتحجير ٣/ ١١١

الحكم بهما»^(١).

الأدلة:

١- أدلة القول الأول. استدل القائلون بجوار الاستناد إلى حر الأحاد بجملة من الأدلة، منها:

أ- لو قدرنا وقوع الإجماع مستنداً إلى خبر الأحاد لم يلزم من وقوعه محال لذاته عقلاً، وليس للجواز معنى آخر غير ذلك^(٢).

ب- أن استناد الإجماع إلى خبر الأحاد لو لم يجز لموقع، لكن لازم باطل؛ لوقوع إجماعات كثيرة كان سدها خبر الواحد^(٣).

٢- أدلة القول الثاني. استدل القائلون بعدم جوار انعقاد الإجماع عن حر الأحاد بأدلة، منها.

أ- أن الإجماع حجة قطعية، فلو انعقد عن دليل ظني كخبر الواحد والقياس؛ لأدى أن يكون المزعى أقوى من الأصل، وذلك باطل^(٤).

ب- ما أورده السمرقندي في ميزانه أنه قام الدليل عندنا على أن القياس وخبر الواحد يسا بحجة، فيكون مدار الإجماع على ما ليس بحجة، ومدار على ما ليس بحجة لا يكون حجة^(٥).

٣ أدلة القول الثالث: استدل القائلون بأن الإجماع لا ينقعد إلا عن خبر الواحد والقياس: بأنه لو كان سند الإجماع قطعياً من كتاب أو سنة متواترة لم تعد للإجماع فائدة ويكون لغواً؛ لأن الحكم والقطع بصحته يتبينان بذلك الدليل القطعي^(٦).

(٢) يطر: كشف الأسرار ٣/ ٢٦٤.

(١) كشف الأسرار لنسفي ٢/ ١٩٢.

(٤) ينظر: كشف الأسرار ٣/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) ينظر: كشف الأسرار ٣/ ٢٦٤.

(٥) ينظر: ميراث الأصول ١/ ٥٢٥.

(٦) ينظر: ميراث الأصول ١/ ٥٢٥، ٥٢٦، التقرير والتحبير ٣/ ١١١.

الترجيح: بعد عرض الأدلة يتبين رجحان مذهب الجمهور أن مستند الإجماع يحور أن يكون ظنياً، وأما أدلة القولين الآخرين فيكفي في مناقشتها وقوع إجماعات كثيرة كان سدها خسر الواحد.

ثانياً: استناد الإجماع إلى القياس: احتشف العلماء في جواز استناد الإجماع على انقياس على أقوال، أهمها:

القول الأول: جواز انعقاد الإجماع عن الاجتهاد والقياس، وهو مذهب الجمهور^(١).

القول الثاني: لتعريف بين أنواع القياس، فيحوز في بعضها دون بعض، أي: جواز انعقاد الإجماع عن القياس الجلي وعدم حواره عن القياس الحفي^(٢).

القول الثالث: حوار انعقاد الإجماع عن القياس عقلاً وامتناعه شرعاً^(٣).

القول الرابع: مع انعقاد الإجماع عن القياس عقلاً وشرعاً، وهو منسوب إلى الظاهرية، كما نُسب إلى الشيعة^(٤).

الأدلة

أ- أدلة القول الأول: قياس الإجماع لمستند إلى القياس أو الأمانة على الإجماع المستند إلى أخبار الآحاد، باعتبار أن كلياً منهما طريق إلى إفادة الظن^(٥).

ب- القطع بحوازه لو فرض لم يلزم من فرض وقوعه محال لذاته، وهذا هو

(١) يطر: ميراث الأصول، ٥٢٧/١، كشف الأسرار ٢٦٣/٣، المحر لمحيط ٣٩٩/٦، إرشاد الفحول ٢١١/١.

(٢) يطر: نهاية السؤل، ص ٣٠٠، شرح مختصر الروضة للطوفي ١٢١/٣، وسه ابن أمير حناح إلى بعض الشافعية، ينظر: التقرير والتحجير ١١١/٣.

(٣) يطر: نهاية السؤل، ص ٣٠٠، روضة الناظر ٤٣٨/١، شرح مختصر الروضة ١٢١/٣.

(٤) يطر: ميراث الأصول، ٥٢٧/١، كشف الأسرار ٢٦٣/٣، المحر لمحيط ٣٩٩/٦، إرشاد الفحول ٢١١/١.

(٥) يطر: التقرير والتحجير ١١٠/٣.

معنى الحوار^(١).

ح - لو لم يحر الإجماع عن القياس لم يقع، لكن التالي سطل؛ لحصول إجماعات متعددة عن القياس، ومنها

د - إجماع الصحابة على خلافة أبي بكر رضي الله عنه قياساً على إمامته في الصلاة، وقولهم: رضي الله ليدب أقال نرضاه لدياننا؟

هـ - إجماعهم على قتال مانعي الزكاة بطريق الاحتهاد، حتى قال أبو بكر: «والله! لا فرقت بين ما جمع الله، قال الله. ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾»^(٢).

و - إجماعهم على تحريم شحم المختزير قياساً على لحمه.

ز - إجماعهم على إراقة الشَّيْرَج^(٣) والدَّبْس^(٤) السيال إذا مدت فيه فأرة؛ قياساً على فأرة السم^(٥).

وقد افترض الأمدي خمسة اعتراضات على ما ذكر من استدلال:

الأول - أنه لا يوجد عصر من العصور إلا وفيه جماعة من نقاة القياس، وهذا يعني: امتناع انعقاد الإجماع مستنداً إلى القياس.

الثاني: أن اقياس من الأمور الظنية، وقوى الناس وأفهامهم مختلفة في إدراك الوقوف عليه، وذلك مما يحيل الاتفاق على إثبات الحكم في عادة، كما يستحيل الاتفاق على أكل طعام واحد في وقت واحد؛ لاختلاف أمزجتهم.

الثالث: أن الإجماع دليل مقطوع به، حتى قيل بتدعي ونفسيق مخالفه، بينما القياس على ضد ذلك، فكيف يسد المقطوع إلى المظنون؟!

(١) يظر: كشف الأسرار ٣/ ٢٦٤، الأحكام ١/ ٢٦٤.

(٢) سورة البقرة ٤٣.

(٣) الشَّيْرَج: دهن السَّمسم، مُعْرَب من: شره - ينظر: تاج العروس، مادة شرح، ٦٢/ ٦٣.

(٤) الدَّبْس بالكسر: عسل التمر وعصارته - يظر: تاج العروس، مادة دبس، ٤٧/ ٤٨.

(٥) يظر: كشف الأسرار ٣/ ٢٦٤، الأحكام ١/ ٢٦٤.

الرابع: أن لإجماع أصل من أصول الأدب، وهو معصوم عن الخطأ، والقياس فرع معرض للخطأ، وسد الأصل وما هو معصوم عن الخطأ إلى الفرع الذي هو عرضة للخطأ ممنوع

الخامس: أن الإجماع منعقد على جواز مخالفة المجتهد لأمانة والقياس، فلو انعقد الإجماع عن اجتهاد أو قياس لحرمت المخالفة الجائزة بالإجماع، وهذا تناقض

وما ذكر من دليل الوقوع: فلا يسلم أن إجماعهم في جميع صور الإجماع كان عن القياس والاجتهاد، بل إنما كان ذلك عن نصوص ظهرت للمجمعين، منها ما ظهر لنا، وذلك كتسكك أبي بكر في قتال مانعي الركاة بقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(١)، ومنها ما لم يظهر لنا للاكتفاء بالإجماع عن نقله^(٢).

وقد أجب الأمدى عن هذه الاعتراضات بالآتي:

١- أجب عن الاعتراض الأول: بعدم التسليم بوقوع اختلاف في القياس في العصر الأول؛ ليصح ما ذكره، ووجود الخلاف بعد ذلك في القياس عابته المنع من وقوع انعقاد الإجماع على القياس بعد ظهور الخلاف، وذلك غير ممتنع مطلقاً، كما أنه مقروض بخير الأحاد؛ فإنه مختلف فيه وفي أسباب تركيته، ومع ذلك فقد تفق على انعقاد الإجماع ساء عليه.

٢- وأجاب عن الاعتراض الثاني: بأن القياس إذا كان ظهراً ولم يوجد ميل أو هوى في المسألة فلا يبعد اتفاق العقلاء عليه، وإن تعذر ذلك في وقت، فلا يعني ذلك تعذره على طول الزمن، كما لا يتعذر اتفاقهم على العمل بخبر الواحد، مع أن عدالته مصمومة.

٣- وأجاب عن الاعتراض الثالث من وجهين: الوجه الأول: أن لامة إذا أجمعت على ثبوت حكم القياس؛ فإن إجماعهم على ذلك يسفه إجماعهم على صحة

(١) سورة البقرة: ٤٣.

(٢) بطر: الإحكام ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

ذلك القياس، وبذلك يخرج عن كونه ظناً.

الوجه الثاني: أن اعتراضهم يتفص بما وافقوا عليه من جواز انعقاد الإجماع عن خبر الواحد مع كونه ظناً والإجماع قطعي.

٤- وأجاب عن الاعتراض الرابع: بأن القياس لذي هو مستند الإجماع ليس فرعاً للإجماع، بل هو فرع لغيره من الكتاب والسنة، وذلك لا يتحقق معه بناء الإجماع على فرعه.

٥- وأجاب عن الاعتراض الخامس: أن الإجماع إنما انعقد على جواز مخالفة المجتهد المنفرد باجتهاده كل واحد والاثنين، دون اجتهاد الأمة^(١).

١- أدلة القول الثاني: لم أفق على ذكر لأدله أصحاب هذا القول المفرق بين القياس الحلي والقياس الحفي.

٢- أدلة القول الثالث: استدل القائلون بالحواز العقلي، بأنه لا يترتب على فرض وقوعه محال لذاته، وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلاً، إلا أنه يمتنع أن يكون حجة شرعاً لكون القياس دليلاً ظنياً؛ إذ الإجماع أصل قطعي من أصول الدين معصوم عن الخطأ، فلا يكون مستنداً إلى مستند ظني غير معصوم عنه؛ إذ المجتهد قد يحطئ^(٢).

٣- أدلة القول الرابع: استدل القائلون بهذا بأنه لم يقع الإجماع على صحة القياس، فكيف يجمعون عملاً لم يجمعوا عليه؟!^(٣) وبعبارة أخرى: القياس ليس بحجة، فيكون مدار الإجماع على ما ليس بحجة، وما دار على ما ليس بحجة لا يكون حجة^(٤).

لترجيح: من حلال ما سبق ذكره من الأدلة يترجح جواز انعقاد الإجماع عن

(١) ينظر: الأحكام ١/ ٢٦٦-٢٦٧. (٢) ينظر: التقرير والتحير ٣/ ١١٠.

(٣) ينظر: الأحكام في أصول الأحكام لابن حرم ٤/ ١٣٩.

(٤) ينظر: ميزان الأصول ١/ ٥٢٥.

القياس والاحتياط؛ لقوة أدلته ووجاهتها، وبؤيده إجماع الصحابة على إمامة الصديق (رضي الله عنه)، وقال ماعبي الركاة، والله ولي العلم

المطلب السادس

أهمية الإجماع

الإجماع هو المصدر الثالث للأحكام الشرعية بعد القرآن والسنة، وقد كان سبب ظهوره النوازل التي وقعت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، مع تحذيره (صلى الله عليه وسلم) من الفرقة والاختلاف وحثه على الاجتماع في أحاديث كثيرة، ولهذا تعين المصير إليها لإجماع عدد الطر في القرآن والسنة.

ومما يبين أهمية الإجماع:

- ١- خدمته لمستنده من النصوص، فإن كان مستنده ظنياً نقله إلى القطع، وإن كان مستنده قطعياً نفي عنه وجوه التأويل.
- ٢- أنه مقدم في الرتبة على دلالة نصوص الكتاب والسنة وإن كانت هي أصوله؛ لأن الإجماع لا محال لطرق التأويل فيه، وإنما تقدم عليه لنصوص ويقطع بها إذا كانت بصوفاً لا تقبل التأويل ولا تحتمله أصلاً^(١).
- ٣- بطلان الاجتهاد مع سبق وقوع الإجماع، ولذا يلزم المجتهد التحقق من وقوعه قبل الاجتهاد في المسألة، فإن اجتهد والإجماع واقع فاجتهاده بطل لا أثر له.
- ٤- قطعه الطريق على أهل الضلالة والانحراف في تأويلهم بنصوص الشرع بأهوائهم، فما انعقد لإجماع عليه من أصول الدين وفروعه لا يسوغ فيه التأويل والتفسير بعد ذلك بالرأي واليهوى.
- ٥- أثره الكبير في تحقيق وحدة الأمة في الأصول وبعض الفروع.

(١) ينظر الإقناع في مسائل الإجماع ٦٨/١-٦٩.

المبحث الثاني

تعريف الصلاة وأهميتها ومكانتها

المطلب الأول: تعريف الصلاة

أ- تعريف الصلاة لغة: الصلاة «سم مصدر لا «صَلَّى»، و«صَلَّى» محققاً يأتي يدن على النار وما أشبهها، يقال صَلَّى اللحم يَصْلِيهِ صَلْبٌ: شواه، و«صلى»: واري يدل على جنس من العادة، وهو الصلاة المعهودة، وتجمع على «صلوات»^(١). وتأتي على معان، منها:

١- الدعاء والاستغفار: ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَوْتَكَ سَكْرٌ لَهُمْ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَانًا غَدَّ اللَّهُ وَصَلَوَاتُ الرَّسُولِ﴾^(٣)، وقول الرسول ﷺ: «إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصل، وإن كان مفطراً فليطعم»^(٤).

٢- المغفرة والرحمة: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٥).

٣- بيوت العادة: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفُوتَ صَلَاتُكُمْ وَبَيْعٌ وَصَلَاتٌ وَمَسْجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾^(٦).

وسمي الثاني من الخيل مصلياً لاتباعه السابق وقصده إياه، ثم سمي عظم الورك «صلى» لأنه هو الذي يقصده المصلي من السابق، ومنه قول علي رضي الله عنه.

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، مادة: ص ي، ص ل و، ٣٦١/٨، ٣٧٢.

(٢) سورة التوبة: ١٠٣.

(٣) سورة التوبة: ١٠٣.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الكاح، باب الأمر بإحالة الداعي إلى دعوة، ١٠٥٤/٢، رقم (١٤٣١).

(٥) سورة الحج: ٤٠.

(٦) سورة الأحزاب: ٥٦.

«سبوا رسول الله ﷺ وصلى أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وثَلثَ عمر...»^(١).

ب- تعريف الصلاة شرعاً: تعددت تعريفات العلماء للصلاة اصطلاحاً بين إيجاز وإطاباق وما بين ذلك، وفيما يأتي تعريفها في كل مذهب:

١- الحنفية:

أ- «عبارة عن أركان مخصوصة كان فيها الدعاء أو لم يكن»^(٢).

ب- «أركان مخصوصة وأذكار معلومة بشرائط محصورة في أوقات مقدرة»^(٣).

ج- «عبارة عن أركان مخصوصة، وأذكار معلومة بشرائط محصورة، في أوقات مقدرة»^(٤).

٢- المالكية: «قربة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط»^(٥).

٣- الشافعية: «أقوال وأفعال مفتحة بالكبير محتمة بالنسليم بشرائط مخصوصة»^(٦).

٤- الحنابلة:

أ- «عدرة عن أفعال معلومة، فإذا ورد في الشرع أمر بصلاة أو بحكم معلق عليها انصرف بظاهره إلى الصلاة الشرعية»^(٧).

ب- «أقوال وأفعال مخصوصة مفتحة بالتكبير ومختمة بالتسليم»^(٨).

ج- «عبارة عن الأفعال المعلوم من القيام والقعود والركوع والسجود وما

(١) مسند أحمد، ١٤٧/١، برقم (١٢٥٨)، وقد شيع الأربؤوط: إسناده حسن.

(٢) المسوط للسرْحسي ٤٥/١.

(٣) مدائع الصانع للكاساني ٤٥٤/١، الاختيار لتعديل المختار للموصلي ٣٧/١.

(٤) الاختيار لتعديل المختار ٣٧/١.

(٥) شرح حدود اس عرفة ١٠٧/١ مع شرح الرصاص ص ٤٣.

(٦) معني المحتاج للشربيني ١٨٧/١، وبدون ذكر عبارة «شرائط مخصوصة» جاء تعريف

الصلاة في فتح الوهاب لركريا الأنصاري ٢٩/١، وحاشية قليوبي على السهاج ١١٠/١٠

(٨) المدع لاس معلق ٢٩٨/١.

(٧) المعني لاس قدأمة ٥/٢.

ينعلق به من القراءة والذكر، مفتوحة بالتكبير محتمة بالتسليم»^(١).

ويلاحظ على هذه التعريفات حلولها من لفظة «التعبد» ومشتقاتها فيها، بخلاف تعريفات بعض المعصرين، قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «أما قول بعض العلماء: إن الصلاة هي أقوال وأفعال معلومة، مفتوحة بالتكبير، محتمة بالتسليم. فهذا فيه قصور، بل لا بد أن يقول عادة ذات أقوال. أو نقول: التعبد لله تعالى بأقوال وأفعال معومة، حتى يتبين أنها من العبادات»^(٢).

وقال الشيخ صالح الفوزان: «الصلاة في الشرع يراد بها العادة المبتدأة بالتكبير المحتمة بالتسليم المشتملة على عبادات فلبية وقولية وعملية»^(٣).

المطلب الثاني

أهمية الصلاة ومكانتها

١ الصلاة أفضل العبادات وأول الأركان العملية: الصلاة المكتوبة - وهي الصلوات الخمس - هي العبادة الوحيدة التي فرضت في السماء من الله ﷻ على رسوله محمد ﷺ وأمه بغير واسطة جبريل عليه السلام، وذلك ليلة الإسراء والمعراج المباركة، التي قال الله تعالى فيها: ﴿شَحَحَ الْوَيْدَ أَمْرًا يَعْتَوِي لِئَلَّا يَكُونَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي تَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ الْإِسْرَاءِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٤)، وكانت حادثة لإسراء والمعراج قبل الهجرة النبوية المباركة.

أما العبادات الأخرى ففرضت في الأرض من الله ﷻ على رسوله ﷺ وأمه

(١) الإصاف للمرداوي ٥/٣.

(٢) الشرح الممتع ٥/٢، يعتذر لهم بأن لفظ الصلاة مستغرق في الأذهان على معنى لعادة، فلم يحتاج لذكر التعدد.

(٣) إعانة المستفيد شرح كتاب لتوحيد ١/١٦٥.

(٤) سورة الإسراء ١٠.

بواسطة جبريل عليه السلام، وبعد الهجرة النبوية.

وهذا يدل على شرف وفضل الصلاة عند الله ﷻ، فهي أفضل العبادات على الإطلاق، تفضل صيام رمضان، وانزكة، ولحج، والجهد في سبيل الله ﷻ. وأحاديث لإسراء والمعراج التي ورد فيها شرع الصلاة كثيرة متواترة، منها: ما أخرجه مسلم عن أس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «... فأوحى الله إليّ ما أوحى، ففرض عليّ خمسين صلاة في كل يوم ليلة، فنزلت إلى موسى عليه السلام فقال: ما فرض ربك على أمتك؟ قلت: خمسين صلاة. قال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف؛ فإن أمتك لا يطيقون ذلك، فإني قد بلوث بني إسرائيل وخبرتهم. قال: فرجعت إلى ربي فقلت: يا رب! حفف عليّ أمتي. فحط عني خمسا، فرجعت إلى موسى فقلت: حط عني خمسا، قال: إن أمتك لا يطيقون ذلك، فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف. قال: فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: يا محمدا! إنهن خمس صلوات كل يوم ليلة، لكل صلاة عشر، فذلك خمسون صلاة...»^(١).

وفي رواية البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «... ففرض الله ﷻ عليّ أمتي خمسين صلاة، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال: ما فرض الله على أمتك؟ قلت: فرض خمسين صلاة. قال: فارجع إلى ربك؛ فإن أمتك لا تطيق ذلك. فرجعت فوضع شطرها، فرجعت إلى موسى فقلت: وضع شطرها. فقال: راجع ربك؛ فإن أمتك لا تطيق. فراجعت فوضع شطرها، فرجعت إليه فقال: ارجع إلى ربك؛ فإن أمتك لا تطيق ذلك. فراجعت فقال: هي خمس وهي خمسون، لا يدل القول لدي، فرجعت إلى موسى فقال: راجع ربك. فقلت: استحييت من ربي...»^(٢).

وقد أجمع العلماء على أن الصلاة المكتوبة فرضت ليلة الإسراء والمعراج،

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ ١/١٤٥، رقم (١٦٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ١/٩٠، رقم

قال القرطبي: «ولا خلاف بين أهل العلم وجماعة أهل السير أن الصلاة إنما فرضت على النبي ﷺ بمكة في حين الإسراء حين عُرج به إلى السماء...»^(١)، وقال الشوكاني: «ولم تفرص الصلاة إلا ليلة الإسراء»^(٢).

وبهذا يتبين أن الصلاة المكتوبة أفضل العبادات على الإطلاق؛ للأسباب الآتية:

أ- أنها أول عبادة فرضت على النبي ﷺ وأمه.

ب- أنها فرضت في السماء.

ج- أنها فرضت بغير واسطة جبريل عليه السلام.

د- أنها فرضت زماناً في ليلة مباركة لم يكرم مخلوق بمثلها.

هـ- أنها فرضت مكاناً في موضع لم يبلغه أحد قبل محمد ﷺ، ومن يبعه أحد بعده.

و- أنها فرضت تسرية وتسلياً وإكراماً للنبي ﷺ حيث رأى من آيات ربه الكبرى، وحيث تزينت له سدرة المنتهى، وحيث بقي حفاوة كبيرة من الأنبياء والملائكة، وحيث قربه الله ﷻ وأدناه وخطبه بغير واسطة.

١- لصلاة عمود الإسلام وركنه. فقد قال الله ﷻ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلَاحِ كَافَّةً﴾^(٤). والمراد بالسلم هن: الإسلام.

وقد بين النبي ﷺ المراد بالإسلام في حديث جبريل فقال: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً»^(٥). أراد أركان الإسلام الخمسة

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٠/٢١٠. (٢) فتح القدير ٣/٢٤٧.

(٣) سورة المائدة: ٣. (٤) سورة البقرة: ٢٠٨.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والإحسان والقدر وعلامته الساعة، ٣٧/١، رقم (٨).

وقال ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان»^(١).

فالصلاة هي الركن الثاني بعد ركن الشهادة، فإذا كانت الشهادة هي الأهم في العقيدة؛ فإن الصلاة هي الأهم في الشريعة؛ لقول النبي ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»^(٢). فالصلاة المكتوبة عمود الإسلام الذي لا يقوم إلا عليه، فإذا أقيمت الصلاة أقيم عمود الإسلام وقام بنيه.

وإذا كان الحج واجباً على المستطيع مرة في العمر، والزكاة واجبة على العني مرة في السنة، وصيام رمضان واجباً على القادر شهراً في السنة؛ فإن الصلاة واجبة خمس مرات كل يوم على كل مسلم ومسلمة بالغين عاقلين، مقيمين أو مسافرين، صحيحين أو مريضين، لا تسقط بحال إلا عن الحائض والنفساء، وهذا يدل دلالة قطعية ويثبت يقيناً فضل الصلاة على سائر العبادات.

قال الشعراوي: «ولأهمية الصلاة ومكانتها في الإسلام اجتمع فيها كل أركان الإسلام، ففي الصلاة تتكرر الشهادة: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وفي الصلاة زكاة؛ لأن الركعة فرع العمل، والعمل فرع الوقت، والصلاة تأخذ الوقت نفسه، وفيها صيام حيث تمتنع في الصلاة عما تمتنع عنه في الصوم بل وأكثر، وفيها حج لأنك تتجه في صلاتك إلى الكعبة... لذلك كنت هي عمود الدين، ولتي لا تسقط عن المؤمن بحال من الأحوال...»^(٣).

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس ١/١٣، رقم

(٨)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس، ١/٤٥،

رقم (١٦).

(٢) مسند أحمد ٣٦/٣٤٥، رقم (٢٢٠١٦)، وقال شعيب الأرنؤوط صحيح

(٣) تفسير الشعراوي ١٧/١٠٣٢٦.

١- إضافة إلى ما سبق تظهر أهمية الصلاة في الآتي:

أ- أنها أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة؛ فإن قبلت قبل سائر العمل؛ لقوله ﷺ: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته؛ فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر...»^(١).

ب- أنها آخر وصية وصى بها الرسول ﷺ أمته عند مفارقتها الدنيا، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «كان آخر كلام النبي ﷺ: الصلاة وما ملكت أيمانكم»^(٢).

ج- هي آخر ما يفقد من الدين؛ لقوله ﷺ: «لتقصن عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، فأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة»^(٣).

د- هي عبادة الوحيدة التي لا تنفك عن المكلف، وتبقى ملازمة له طول حياته لا تسقط عنه بحول ما بقي عقله

هـ- أن لها أوقات محدودة لا يحل للمسلم أن يقدم عليها ولا أن يؤخر عنها شيئاً منها؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٤).

و- البراءة من تاركها؛ بقول رسول الله ﷺ: «من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله ورسوله»^(٥).

(١) سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، ٢/٢٦٩، رقم (٤١٣)، سنن السائي، كتاب الصلاة، باب المحاسبة على الصلاة، ١/٢٣٢، رقم (٤٦٥)، وصححه الأساني، ينظر: مشكاة المصابيح، ٤١٩/١، رقم (١٣٣٠).

(٢) سنن ابن ماجة، كتاب الوصايا، باب هل أوصى رسول الله ﷺ، ٧/٤، رقم (٢٦٩٨)، وصححه الألباني، ينظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته، ٧١٩/٢، رقم (٣٨٦٩).

(٣) مسند أحمد، ٣٦/٤٨٥، رقم (٢٢١٦٠)، قال الأريثوط: إسناده جيد

(٤) سورة النساء، ١٠٣.

(٥) مسند أحمد ٤٥/٣٥٧، رقم (٢٧٣٦٤)، وفي إسناده ضعف، لكن له شواهد تقويه. ينظر حكم تارك الصلاة، ص ٦٠.

ز- وصف تاركها بالكفر: لقول رسول الله ﷺ: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»^(١)، وقوله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٢).

ح- وعيد تاركها بنار جهنم مع لمجرمين، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۖ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ ۖ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ ۖ عِبَادَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ قَالُوا لَوْ نَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٢٠﴾﴾^(٣).

ط- أن تاركها يحشر يوم القيامة مع رؤوس الكفر، لقوله ﷺ: «من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونحاة يوم القيامة، ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة، وكان يوم القيامة مع فاروق بن قيس وهامان وأبي بن خلف»^(٤).

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «وإما خص هؤلاء الأربعة بالذكر لأنهم رؤوس الكفرة، وفيه بكتة بديعة، وهو أن تارك المحافظة على الصلاة إما أن يشغله ماله أو ملكه أو ريسه أو تجارتها، فمن شغله عنها ماله فهو مع قرون، ومن شغله عنها ملكه فهو مع فرعون، ومن شغله عنها رياسة ووزارة فهو مع هامان، ومن شغله عنها تجارتها فهو مع أبي بن خلف»^(٥).

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، ٨٨/١، رقم (٨٢).

(٢) سنن الترمذي، كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في ترك الصلاة، ١٣/٥، رقم (٢٦٢١)، سنن النسائي، كتاب الصلاة، باب الحكم في ترك الصلاة، ٢٣١/١، رقم (٤٦٣)، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن ترك الصلاة، ٣٤٢/١، رقم (١٠٧٩)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ١/١٨١، رقم (٥٧٤).

(٣) سورة المدثر ٣٨-٤٣

(٤) مسند أحمد، ١٦٩/٢، رقم (٦٥٧٦)، وفاب شعيب الأريوطي: إسناده حسن

(٥) الصلاة وحكم تاركها ص: ٢١

الباب الأول

مسائل الإجماع في حكم الصلاة والأذان والإقامة

المبحث الأول

مسئل الإجماع في حكم الصلاة وما يتعلق به

❏ وفيه ثلاثون مسألة:

❖ المسألة الأولى: الصلاة المفروضة واجبة^(١)

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن الصلوات لخمس المفروضة واجبة على كل مكلف. ومن حكي الإجماع:

١- القاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ) رحمه الله: حيث قال: «هذه الصلوات فرائض على الأعيان، لا خلاف بين الأمة في ذلك»^(٢).

٢- إماموردي (٤٥٠هـ) رحمه الله، قال: «الأصل في وجوب الصلوات الخمس: الكتاب والسنة معاً، انعقد به إجماع الأمة»^(٣).

٣- ابن حرم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «اتفقوا على أن الصلوات الخمس فرائض»^(٤).

٤- الكاساني (٥٨٧هـ) رحمه الله، قال: «أما فرضيتها فثابتة بالكتاب والسنة والإجماع...»^(٥).

٥- ابن رشد الحميد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «أما وجوبها فيتبين من الكتاب والسنة والإجماع»^(٦).

(١) المرحوم هـ. العريضة، والمراد ببيان جنس حكم هذه الصلوات وأنها ليست من النوافل أو التطوعات؛ لئلا يتوهم أن في القول بوجوبها وهي فريضة تهوي من شأنها، كما لو قيل عن الكبيرة. إنها حرام. ينظر. الشرح لممتع لابن عثيمين ٧/٢.

(٢) المعروة على مذهب عالم المدينة ١/١٤٠.

(٣) الحاوي ٣/٢ (٤) مرتب الإجماع، ص: ٢٤

(٦) بداية المصنف ٩٦/١.

(٥) بدائع الصنائع ٨٩/١.

٦- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «والصلوات المكتوبة خمس في اليوم واللييلة، ولا خلاف بين المسلمين في وجوبها»^(١).

٧- القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾»^(٢) أمر بمعناه الوجوب، ولا خلاف فيه»^(٣).

٨- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمعت الأمة على أن الصلوات الخمس فرض عين»^(٤).

٩- عبد الرحمن ابن قدامة^(٥) (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع لمسلمون على أن الصلوات الخمس في اليوم واللييلة مفروصات، لا خلاف بين المسلمين في ذلك»^(٦).

١٠- ابن مودود الموصلي^(٧) (٦٨٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وهي فريضة محكمة يكفر جاحدها ولا يسع تركها، ثبتت فرضيتها بالكتب والسنة وإجماع الأمة»^(٨).

١١- القرافي (٦٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ويدل على وجوب الصلاة: الكتب

(١) المغني ١/٢٦٧.

(٢) سورة البقرة: ٤٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/٣٤٣.

(٤) المجموع ٣/٣.

(٥) أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، القاضي، قرأ على والده وتفق على عمه الشيخ الموفق، وعي بالحديث، وأخذ الأصول عن لأمدي، ودرس وأفتى، وانتهت إليه رئاسة المذهب في عصره، توفي سنة ٦٨٢هـ. ينظر ذيل طبقات الحنابلة ٤/١٧٣ عما بعدها.

(٦) الشرح الكبير ٣/١٢٤.

(٧) أبو الفضل محمد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، من كبار احنفية، ولد بالموصل وولي قضاء لكوفة واستقر ببغداد، له «المشتمل على مسائل المختصر»، توفي سنة ٦٨٣هـ. ينظر: الجواهر، لمصية لمحيي الدين القرشي ١/٢٩١-٢٩٢.

(٨) الاختيار لتعليل المختار ١/٣٧.

السنة والإجماع»^(١).

١٢- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فمن لم يعتقد وجوبها على كل عاقل بالغ غير حائض ونفساء؛ فهو كافر باتفاق أئمة المسلمين»^(٢).

١٣- قاضي صفد العثماني^(٣) (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع المسلمون على أن الصلاة أحد رُكَّان الإسلام الخمسة...»^(٤).

١٤- البابرني^(٥) (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على فرضيتها من غير تكثير مكر ولا رد راد، فمن أنكر شرعيتها كفر بلا خلاف»^(٦).

١٥- الخطيب^(٧) (٩٥٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ووجوبها معلوم من الكتاب والسنة

(١) الذخيرة ٩/٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٣٤/١٠.

(٣) أبو عبد الله صدر الدين محمد بن عبد الرحمن بن الحسين الدمشقي العثماني الصفدي الشافعي، المعروف بقاضي صفد، له «كفاية المعين والحكام في الصاوي والأحكام»، توفيسه ٧٨٠هـ، وقيل: بعدها بنظر: معجم المؤلفين ١٣٨/١٠.

(٤) رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، ص ٣٣.

(٥) أبو عبد الله أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرني، علامة بفقهِ الحنفية عارف بالأدب، رحل إلى حلب ولقاهرة، وبرع وأفتى ودرس، وعرض عليه لقضاء فمتنع، له «شرح مختصر ابن الحاجب»، توفي سنة ٧٨٦هـ. ينظر: تاج التراجم ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٦) العناية شرح الهداية ٢١٧/١.

(٧) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيي المالكي، المعروف بالخطيب الكبير، الأندلسي الأصل الطرابلسي المولد المكي الدار، نفقه بطرابلس ثم تحول مع بقية أهله إلى مكة وأحد بها العلم، وحسن للإقراء، وأحد عنه جماعة، له «قرة العين شرح ورقات إمام الحرمين»، توفي سنة ٩٢٥هـ. ينظر: شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف ٣٨٩/١.

والإجماع^(١).

١٦ الشرييني^(٢) (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ. قال شارحاً عبارة المنهاج. «(المكتوبات) أي: المفروضات العينية من الصلاة في كل يوم وليلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة، والأصل فيها قبل الإجماع آيات...»^(٣).

١٧ الهوتي^(٤) (١٠٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وفرضها بالكتاب والسنة والإجماع»^(٥).

١٨ - الحصكفي^(٦) (١٣٠٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة التنوير «(هي فرض عين على كل مكلف) بالإجماع»^(٧).

١٩ ابن قاسم النحدي^(٨) (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «... وفرض عين بالكتاب

(١) مواهب الجليل في شرح مختصر حليل ٣٧٩/١.

(٢) شمس الدين محمد بن محمد الخطب الشرسى لقاهري الشافعي، فقه معسر متكلم نحوي، دُرُس وأفتى في حياة شيوخه، له «اسراح المير» في انتسبر، توفي سنة ٩٧٧هـ. بيطر - معجم المؤلفين، ٢٦٩/٨.

(٣) مغنى المحتاج ٢٩٧/١.

(٤) منصور بن يوسف بن صلاح الدين بن حسن البهوتي، شيخ الحابلة بمصر في عصره، كان عالماً عاملاً مشحراً في العلوم الدينية، صارفاً أوفاته في تحرير المسائل الفقهية، رحل الناس إليه من الآفاق لأخذ مذهب أحمد عنه، له «المح الشافية في شرح المبررات للمفدسي»، توفي سنة ١٠٥١هـ. ينظر: خلاصه الأثر في أعيان القرون الحادي عشر للمحيي ٤/٤٢٦، الأعلام ٧/٣٠٧.

(٥) شرح منتهى الإرادات ١/١٢٥.

(٦) علاء الدين محمد بن علي بن محمد الجصني الحصكفي، مفتي الحنفية بدمش، كان عالماً محدثاً فقيهاً نحوي كثير الحفظ والمروية، عاكفاً على التدريس والإفادة، له «لدر المتقى» شرح ملفى الأجر، توفي سنة ١٠٨٨هـ. ينظر: خلاصه الأثر ٤/٦٣-٦٥.

(٧) الدر مختار شرح تنوير الأبصار (مع حاشية ابن عادين) ١/٣٥١-٣٥٢.

(٨) أبو عبد الله عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الجدي، فقيه من أعيان الحابلة ببجد، ولد بقرية المير قرب الرياض، كان من أوعية العلم جلد في سبيل الطلب،

والسنة والإجماع»^(١).

♦ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ٥﴾^(٢).

٢- قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٣). ووجه الدلالة من هاتين الآيتين: أن الأمر فيهما يفيد الوجوب.

٣- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٤). قال بعض المفسرين: إن المعنى: فريضة مفروضة، أو: فرضاً واجباً وقال آخرون: فرضاً موقفاً وجوب أدائه. والمعنيان متقاربان^(٥)، ولا يخرجان عن الدلالة على فرضيتها ووجوبها.

٤- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة...»^(٦).
الوافقون: الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، وإسحاقية^(٩)، والشافعية^(١٠)، والحابلة^(١١)، والظاهرية^(١٢).

= فقيهاً سادة مؤرخاً، جمع فتاوى ابن نيمية، ونولى إدارة المكتبة السعودية بالرياض، توفي

سنة ١٣٩٢هـ. ينظر: طبقات السابيين لبكر أوزيد ص: ١٩٨، الأعلام ٣/ ٣٣٥ ٣٣٦

(١) حاشية الروض، المربع ١/ ٤٠٩، ٤١٢. (٢) سورة البقرة: ٥

(٣) سورة البقرة: ٤٣. (٤) سورة النساء: ١٠٣

(٥) قاله الطبري. ينظر: جامع البيان ٩/ ١٦٨ وما بعده، وفيه تفصيل لقولين، زاد المسير، ص ٤٦٤.

(٦) سبق تحريجه ص: ٥٩ (٧) يضر الحر الرائق ١/ ٢٥٧.

(٨) ينظر: الذخيرة ٨/ ٢. (٩) يضر بهية المحتاج ١/ ٣٦٠.

(١٠) ينظر: كشاف القناع ١/ ٢٢١. (١١) ينظر: المحلى ٢/ ٣.

المخالفون: لم أفد على خلاف في وجوب الصلاة المفروضة.

بيد أن ثم اختلافاً في العبارات فقط، كقول الحنفية: «فرض» بدلاً من «واجب»؛ إذ الفرص والواجب متباينان عندهم، فإذا ثبت التكليف بدليل قطعي بالكتاب والسنة المتواترة فهو الفرض، كالصلوات الخمس، وإن ثبت بدليل ظني، كخبر الواحد، والقياس المظنون؛ فهو الواجب، ومثوا له بالوتر^(١).

وأما الجمهور فالفرض والواجب مترادفان عندهم ولا فرق بينهما، فمدلولها واحد، وهو الفعل الذي طلب الشارع الإتيان به صلأً حازماً، سواء أكان ذلك وارداً بطريق قطعي، أم كان بدليل ظني^(٢).

❖ النتيجة ثبوت الإجماع على أن الصلوات الخمس المفروضة واجبة على كل مكلف، وهو إجماع قطعي معلوم من الدين بالضرورة، والله ولي العلم.

❖ المسألة الثانية: عدد الصلوات المفروضة خمس:

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن عدد الصلوات المفروضة خمس صلوات في اليوم والليلة. وممن حكى الإجماع:

١- القاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «الصلوات المفروضة ابتداء بالشرع خمس... وهذه الصلوات فرائض على الأعيان، لا خلاف بين الأمة في ذلك»^(٣).

٢ ابن حزم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «المفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عد ذكر أو أنثى خمس، وهي: الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة

(١) ينظر التقرير والتحجير ٨٠/٢، خلاصة الأفكار شرح مختصر المار لابن قنوبغا، ص: ١٢٠.

(٢) بطر. قواطع الأدلة في الأصول ١/١٣١-١٣٢، البحر المحيط ١/٢٤٠، إرشاد الفحول ٢٦/١.

(٣) المعونة، ص: ١٩٥.

- وهي العتمة - والفجر . . . وكل هذا إجماع متفق مقطوع به، لا خلاف فيه بين أحد من الأئمة لا قديماً ولا حديثاً، ولا في شيء منه^(١).

٣- الكساني (٥٨٧هـ) رحمه الله، قال: «وأما عدده: فالخمس، ثبت ذلك بالكتاب والسنة وإجماع الأمة»^(٢).

٤- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «أجمعت الأمة على وجوب خمس صلوات في اليوم واللييلة»^(٣).

٥- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع المسلمون على وجوب خمس صلوات في اليوم واللييلة»^(٤).

٦- فاضي سعد لعثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «أجمع المسلمون على أن الصلاة أحد أركان الإسلام الخمسة . . . وأن الصلاة المكتوبة في اليوم و لليلة خمس»^(٥).

٧- الشريبي (٩٧٧هـ) رحمه الله، قل: «(المكتوبت): أي المفروضات العينية من الصلاة في كل يوم ولييلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة، والأصل فيها قل الإجماع آيات . . .»^(٦).

٨- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال: «تجب الصلوات الخمس في كل يوم ولييلة بدخول أوقاتها على كل مسلم مكلف . . . بالكتاب والسنة والإجماع إجماعاً قطعياً»^(٧).

(١) المحلى ١٨/٢.

(٢) بدائع الصنائع ٩١/١، وقوله: «والخمس» يقصد به الصلوات المفروضة الخمس؛ إذ أدرجها تحت فصل يدر عدد الصلوات.

(٣) المعنى ٢٦٧/١.

(٤) الشرح الكبير ٣٧٦/١.

(٥) رحمه الأمة، ص ٣٣.

(٦) معنى المحتاج ٢٩٧/١.

(٧) حاشية الروض بمرع ٤١١/١-٤١٢.

♦ مستند الإجماع:

- ١- قول الله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(١).
وجه الدلالة: أنه تعالى ذكر الصلوات بلفظ الجمع، وعطف لصلاة الوسطى عليها، والمعطوف غير المعطوف عليه في الأصل، وهذا يقضي جمعاً يكون له وسطى وتكون الوسطى غير ذلك الجمع، وأقل جمع يكون له وسطى والوسطى غير ذلك الجمع هو الخمس؛ لأن الأربع والست لا وسطى لهما، والثلاث له وسطى لكن الوسطى ليست غير الجمع؛ إذ الاثنان ليسا بجمع صحيح، والسبعة وكل وتر بعدها له وسطى لكنه ليس بأقل الجمع^(٢).
- ٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات، هل يبقى من درنه شيء؟ قالوا: لا يبقى من درنه شيء». قال: فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا^(٣).
- ٣- حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يُسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليلة»، فقال هل علي غير هذا؟ قال: «لا إلا أن تطوع...»^(٤) الحديث.
- ٤- حديث الإسراء المشهور، وفيه: «... فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: يا محمد! إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة، لكل صلاة عشر، فذلك خمسون صلاة...»^(٥). وفي رواية البخاري: «...فراجعته فقال: هي

(١) سورة اسفرة: ٢٣٨. (٢) بذائع الصائغ الكاسبي ١/ ٤٦١.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساحد ومواضع الصلاة، باب المشي إلى الصلاة تمحي به الخطايا ١/ ٤٦٢، رقم (٦٦٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب إيمان، باب الركاة من الإسلام، ١/ ١٨، رقم (٤٦)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، ١/ ٤٠، رقم (١١).

(٥) سبق تحريجه ص ٥٧.

خمس وهي خمسون، لا يدل القول لدي، فرجعت إلى موسى فقال: راجع ربك. فقلت: استحييت من ربي...»^(١).

الموافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦) المالكون: روي عن أبي حنيفة قوله: إن الوتر فرض^(٧). ويترتب عليه القول بفرضية صلاة سدسة^(٨).

وقد استدل لذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله قد زادكم صلاة وهي الوتر»^(٩). ويجاب عن هذا بما يأتي:

- ١- أن مذهب الحنفية وحرب الوتر لا فرضيته. وهو آخر أقوال أبي حنيفة^(١٠).
- ٢- الأدلة التي وردت في مستند الإجماع وغيرها كثيرة تدل على أن فرائض الصلوات خمس وسائرهن تطوع، وهو قول عامة أهل العلم، ومنهم أبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رحمهما^(١١).
- ❖ النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن الصلوات لمفروضة خمس، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة، والخلاف في الريدة على الخمس مقتصر على الوجوب لا الفرعية، ولله ولي العلم.

(١) سنن تحريجه ص ٥٧.

(٢) ينظر: البحر الرائق ٢٥٧/١

(٣) ينظر: مواهب الجليل ٣٧٩/١.

(٤) ينظر: نهاية المحتج ٣٦٠/١.

(٥) ينظر: كشف القناع ٢٢١/١.

(٦) ينظر: المحلى ٣/٢.

(٧) ينظر: المسوط ١٥٥/١، بدائع الصائغ ٢٧٠/١.

(٨) ينظر: بدائع الصائغ ٩١/١.

(٩) مسند أحمد ١٨٠/٢، رقم (٦٦٩٣)، وصححه الألباني، السلسلة الصحيحة ٢٢١/١.

رقم (١٠٨)

(١٠) ينظر: المسوط للرخي ١٥٥/١.

(١١) ينظر: بدائع الصائغ ٢٧١/١.

◆ المسألة الثالثة: عدد ركعات الصلاة المفروضة سبع عشرة ركعة

● **شرح السالمة:** أجمع العلماء على أن عدد ركعات الصلوات المفروضة على المقيم الآمن في اليوم والليل سبع عشرة ركعة. لظهر والعصر أربع أربع، والمغرب ثلاث، والعشاء أربع، والفجر ركعتان. ومن حكي الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمته، حيث قال: «أجمع أهل العلم على أن صلاة الظهر أربع ركعت... وأن عدد صلاة العصر أربعاً كصلاة الظهر... وأن عدد صلاة المغرب ثلاثاً... وأن عدد صلاة العشاء أربعاً... وأن عدد صلاة الصبح ركعتين... هذا فرض المقيم»^(١).

٢- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمته، قال: «واتفقوا على أن صلاة الصبح لخائف والآمن ركعتان في السفر والحضر، وعلى أن صلاة المغرب للخائف والآمن في السفر والحضر ثلاث ركعات، واتفقوا على أن صلاة الظهر والعصر والعشاء للمقيم الآمن أربع ركعات...»^(٢).

٣- ابن هبيرة^(٣) (٥٦٠هـ) رحمته، قال: «أجمعوا على أنها سبع عشرة ركعة»^(٤).

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٣١٨/٢.

(٢) مراتب الإجماع، ص: ٢٤-٢٥. وفي المحلى ١٨/٢: «فالصبح ركعتان أبدأ على كل أحد من صحيح أو مريض أو مسافر أو مقيم، خائف أو آمن، والمغرب ثلاث ركعات أبداً. وأما الظهر والعصر والعشاء فكل واحدة مهن على المقيم - مريضاً كان أو صحيحاً، خائفاً أو آمناً - أربع ركعات أربع ركعات، وكل هذا إجماع متيقن مقطوع به، لا خلاف فيه بين الأمة قديماً ولا حديثاً، ولا في شيء منه».

(٣) أبو المطر عوف الدين يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة الهلبي لثبياني، الوزير العالم، نعلم الإنشاء وقرأ التريح والأدب وعلوم الدين، وكان من كبار الورراء في الدولة العباسية، قاتماً بشؤون الوزارة حكماً وسياسة وإدارة، مكرماً لأهل العلم، له «الإفصاح عن معاني الصحاح»، توفي سنة ٥٦٠هـ. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة ١٠٧/٢ فما بعدها.

(٤) اختلاف الأئمة العلماء ٧٩/١. ومراده بالإجماع إجماع الأئمة الأربعة كما قال -

٤- قاضي سعد العثماني (٧٨٠هـ) رحمته قال: «أجمع المسموع على أد الصلاة أحد أركان الإسلام الخمسة المذكورة في قوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس...»^(١) الحديث، وأن الصلاة المكوبة في اليوم والليلة خمس، وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله على كل مسلم بالغ عاقل، وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة خالية من حيض ونفاس»^(٢).

♦ مستند الإجماع

١- فعل النبي ﷺ مع قوله «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣)، وهذا لأنه ليس في كتاب الله عدد ركعات هذه الصلوات، فكانت نصرص الكتاب مجملة في حق المقدار، فرال الإجمال ببيان النبي ﷺ، وذلك بفعه الرواقون: الحنفية^(٤)، و لمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).
الخالفون لا خلاف بين المسلمين من لدن لعصر الأول في أن عدد الركعات في جميع الصلوات المفروضة سبع عشرة ركعة.
* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن عدد الركعات في جميع الصلوات المفروضة سبع عشرة ركعة، وهو من المعلوم من لدين بالضرورة، والله ولي العلم

- في المقدمة، ولذا أذكره تبعاً.

(١) سبق تحريجه ص ٥٧٠.

(٢) رحمة الأمنة، ص ٣٣.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة المس وإسهائهم، ١١/٨، رقم (٦٠٠٨).

(٤) ينظر: الباية شرح الهداية ٦/٢.

(٥) ينظر مذهب التحصيل لأبي الحسن لرحاحي ٢٥٧/١.

(٦) ينظر: تحفة المحتاح ٤٢٨/١.

(٧) ينظر. حاشية المحرري على منتهى الإرادات ٣٩٢/١.

(٨) ينظر: المحلى ١٨/٢.

◆ المسألة الرابعة: عدد ركعات صلاة الفجر ركعتان حضراً وسفراً

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن عدد ركعات صلاة الفجر ركعتان في السفر والحضر. ومن حكمي الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله، حيث قال: «أجمع أهل العلم على أن صلاة الظهر أربع ركعات... وأن عدد صلاة الصبح ركعتين»^(١).

٢- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا على أن صلاة الصبح للحائض والآمن ركعتان في السفر والحضر»^(٢).

وقال: «فالصبح ركعتان أبداً... وكل هذا إجماع متقرر مقطوع به، لا خلاف فيه بين الأمة قديماً ولا حديثاً، ولا في شيء منه»^(٣).

٣- ابن القطر (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «فالصبح ركعتان أبداً على كل أحد من صحيح أو مريض، مقيم أو مسافر، خائف أو آمن... وكل هذا إجماع متيقن مقطوع به، لا خلاف فيه بين الأئمة قديماً ولا حديثاً، ولا في شيء منه»^(٤).

٤- البهوتي (١٠٥١هـ) رحمه الله، قال: «وهي ركعتان» إجماعاً حضراً وسفراً»^(٥).

٥- العلي (١١٩٢هـ) رحمه الله، قال: «وهي ركعتان إجماعاً حضراً وسفراً»^(٦).

٦- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال: «وهي ركعتان حضراً وسفراً إجماعاً»^(٧).

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٣١٨/٢.

(٢) مراتب الإجماع، ص ٢٤-٢٥ (٣) المحلى ١٨/٢

(٤) الإفتاح في مسائل الإجماع ١٢٠/١. (٥) كشف القناع ٢٥٦/١.

(٦) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد البعلبي الخلوئي الحنبلي، بريل حلب، مولده وشهرته في دمشق، فقيه فاضل، كان بارعاً في العلوم، ملأ بعلم القراءات وغيرها، له «شرح الجامع الصغير»، توفي سنة ١١٩٢هـ. ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفصل الحسيني، ٣٠٤/٢.

(٨) حاشية ابروص المربع ٤٧٨/١.

(٧) كشف المخدرات ١١٢/١.

♦ مستند الإجماع:

١- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر»^(١).

٢- حديث قيس بن عمرو رضي الله عنه قال: «رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين، فقل رسول الله ﷺ: صلاة الصبح ركعتان...»^(٢).

٣- فعل النبي ﷺ مع قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

المعارضون: لا خلاف بين المسلمين في أن صلاة الفجر ركعتان حضراً وسفراً.

نتيجة صحة الإجماع وثبوته على أن صلاة الفجر ركعتان حضراً وسفراً،

وهو من المعلوم من الدين بالضرورة، والله ولي العلم

♦ المسألة الخامسة: عدد ركعات صلاة المغرب ثلاث ركعات حضراً وسفراً

● شرح السالمة: أجمع العلماء على أن عدد ركعات صلاة المغرب ثلاث ركعات

في السفر والحضر. وممن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمته الله: حيث قل. «أجمع أهل العلم على أن صلاة

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب كف فرصت الصلاة في الإسرائ، ٧٩/١، رقم

(٣٥٠)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافرين وقصرها، ٤٧٨/١، رقم

(٦٨٥)

(٢) مسند أحمد ١٧١/٣٩، رقم (٢٣٧٦٠)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من فاته متى

يقضيها، رقم (١٢٦٧)، وصححه الأناسي، مشكاة لمصاييح ٣٢٩/١، رقم (١٠٤٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، ١١/٨، رقم (٦٠٠٨).

(٤) يطر. اساية شرح الهداية ٦/٢. (٥) يطر. الذخيرة ٢٢٧/٢.

(٦) ينظر تحفة المحتاج ٤٢٨/١. (٧) ينظر الشرح الكبير ٩٦/٢.

(٨) ينظر: المحلى ١٨/٢.

الظهر أربع ركعات... وأن عدد صلاة المغرب ثلاثاً...»^(١).

٢ ابن حرم (٤٥٦هـ) رَوَّاهُ، قال: «واتفقوا على أن صلاة الصبح لخائف والسفر والحضر ثلاث ركعات...»^(٢).

٣ ابن اقطان (٦٢٨هـ) رَوَّاهُ، قال: «... والمغرب ثلاث ركعات أبداً... وكل هذا إجماع متيقن مقطوع به لا خلاف فيه بين الأئمة قديماً ولا حديثاً، ولا في شيء منه»^(٣).

٤ ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَوَّاهُ، قال: «المغرب ثلاث ركعات بإجماع الأمة»^(٤).

٥ البهوتي (١٠٥١هـ) رَوَّاهُ، قال شرحاً عبارة الإقناع: «وهي ثلاث ركعات إجماعاً حصرًا وسفرًا»^(٥).

٦ ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَوَّاهُ، قال: «وهي ثلاث ركعات حصرًا وسفرًا بإجماع المسلمين»^(٦).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة، وصلى المغرب ثلاث ركعات وصلى العشاء ركعتين»^(٧).

٢- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر»^(٨).

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٣١٨/٢.

(٢) مراتب الإجماع، ص. ٢٤-٢٥.

(٣) الإقناع في مسائل الإجماع ١/١٢٠.

(٤) شرح العمدة، ص ١٦٨.

(٥) كشف القناع ١/٢٥٣.

(٦) حاشية اروض المرع ١/٤٧٨.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ٩٣٧/٢٠٠، رقم (١٢٨٨).

(٨) سبب تحريره ص ٨٦.

٣- فعل النبي ﷺ مع قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي أَصْلِي»^(١).
 الموافقون: الحمبة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).
 المخالفون: لا خلاف بين المسلمين في أن صلاة المغرب ثلاث ركعات حضراً وسفراً.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن عدد ركعات صلاة المغرب ثلاث ركعات حضراً.

◆ المسألة السادسة: الصلوات الخمس فرضت ليلة المعراج ولم تفرض قبل ذلك

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن الصلوات الخمس فرضت على النبي ﷺ وأمه ليلة المعراج التي هي دلت ليلة الإسراء به من مكة إلى بيت المقدس. ومن حكى الإجماع:

١ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَوَى، قال «وقد أجمع العلماء أن الصلوات الخمس إنما فرضت في الإسراء»^(٧).

وقال: «لم تختلف الآثار ولا اختلف أهل العلم بالخبر والسير أن الصلاة إنما فرضت على النبي ﷺ بمكة حين أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثم عرج به إلى السماء»^(٨).

(١) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الله والبهائم، ١١/٨، رقم (٦٠٠٨).

(٢) منظر، السادة شرح الهدية ٦/٢. (٣) سطر: البيان والتحصيل ١٦٥/٢.

(٤) ينظر: نهاية المحتاج ١/٣٦٢.

(٥) ينظر: الإرشاد إلى سبيل الرشاد، ص ٥٠. (٦) يطر: المحلى ١٨/٢.

(٧) التمهيد ٨/٣٥.

(٨) الاستذكار ١/١٧٧، وقد نقل لإجماع عن ابن عبد البر انقرافي ولم يخالفه، يطر: ادخيرة

٢- أبو العباس لقرطبي^(١) (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد أجمع العلماء على أن فرص الصلاة كان ليلة الإسراء»^(٢).

٣- القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال «ولا خلاف بين أهل العلم وجماعة أهل السير أن الصلاة إنما فرصت على النبي ﷺ بمكة حين عرج به إلى السماء»^(٣).

٤- ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «الصلوات الخمس لم تفرص قبل الإسراء بغير خلاف»^(٤).

وقال: «وقد أجمع العلماء على أن الصلوات الخمس إنما فرضت ليلة الإسراء»^(٥).

٥- العيني^(٦) (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف في أن فرض الصلوات الخمس كانت ليلة المعراج»^(٧).

♦ **مستند الإجماع:** حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في خبر الإسراء، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «... فأوحى الله إلي ما أوحى، ففرض علي خمسين صلاة في كل يوم وليلة، فنزلت إلى موسى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقال: ما فرض ربك على أمتك؟ قلت: خمسين صلاة. قال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فإن أمتك لا يطيقون ذلك، فإني قد بلوث بني إسرائيل وخبرتهم. قال: فرجعت إلى ربي فقلت: يا رب! خفف على أمتي. فحط عني خمسا،

(١) أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي المالكي، سمع بلدان عدة، ثم استوطن الإسكندرية ودّرس بها، كان جامعاً لعلوم، منها الحديث والفقه والعربية، توفي سنة ٦٢٦هـ. ينظر: الديباج المذهب ١/٢٤١-٢٤٢

(٢) المهمم ١/٢٧١. (٣) الجامع لأحكام القرآن ١٠/٢٠٨.

(٤) فتح الباري ٢/٣٠٦. (٥) فتح الباري ٢/٣٠٧.

(٦) أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العمري - سنة إلى عيتاب - الحنفي، مؤرخ علامة من كبار المحدثين، أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس، وولي في القاهرة الحسنة وقضاء الحمية ونظر لسجون، له «عقد الحمان في تاريخ أهل الأرمين»، توفي سنة ٨٥٥هـ. ينظر: الصوء اللامع ١٠/١٣١ فما بعدها.

(٧) الباية شرح الهداية ٦/٢.

فرجعت إلى موسى فقلت: حط عني خمساً، قل: إن أمتك لا يطيقون ذلك، فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف. قال: فلم أزل أرجع بين ربي تارك وتعالى وبين موسى ﷺ حتى قال: يا محمدا! إنهن حمل صلوات كل يوم ويلة، لكل صلاة عشر، فذلك خمسون صلاة...^(١)

وفي رواية البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «... ففرض الله ﷻ على أمتي خمسين صلاة، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال: ما فرض الله على أمتك؟ قلت: فرض خمسين صلاة. قال: فارجع إلى ربك: فإن أمتك لا تطيق ذلك. فرجعت فوضع شطرها، فرجعت إلى موسى فقلت: وضع شطرها. فقال: راجع ربك: فإن أمتك لا تطيق. فراجعت فوضع شطرها، فرجعت إليه فقال: أرجع إلى ربك: فإن أمتك لا تطيق ذلك. فراجعته فقال: هي خمس وهي خمسون، لا يدل القول لذي...»^(٢).

الوافقون: الحنفية^(٣)، ولماكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).

المخالفون لا خلاف بين المسلمين في أن الصلوات الخمس إنما فرضت في السماء ليلة المعراج.

❖ النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن الصلوات الخمس فرضت على النبي ﷺ وأمة ليلة المعراج، والله ولي العلم.

❖ المسألة السابعة: تجب الصلاة على المسلم البالغ العاقل

● شرح السالمة: أجمع أهل العلم على أن الصلاة تحب على كل مسلم بالغ عاقل، وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة خافية من الحيض والنفساء. ومن حكم الإجماع:

(١) سبق تخريجه ص ٦٣.

(٢) سبق تخريجه ص: ٦٣.

(٣) ينظر: البحر الرائق ١/ ٢٥٧.

(٤) يعمر. مواهب الحليل ١/ ٣٧٩.

(٥) ينظر: معني المحتاح ١/ ٢٩٧.

(٦) ينظر: المدع ١/ ٢٦٤.

(٧) ينظر: المحيى ٦/ ٢٦٦.

- ١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال «وانفقوا أن الصلاة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن البالغ العاقل...»^(١).
- ٢- ابن مبيرة (٥٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أن الله فرضها على كل مسلم بالغ عاقل، وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة خالية من حيض ونفاس»^(٢).
- ٣- ابن رشد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأما على من تجب؛ فعلى المسلم البالغ، ولا خلاف في ذلك»^(٣).
- ٤- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع المسلمون على أن الصلاة أحد أركان الإسلام... فرضها الله تعالى على كل مسلم بالغ عاقل، وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة خالية من حيض ونفاس»^(٤).
- ٥- الشرييني (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المنهاج: «(إنما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر)، فمن احتمعت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة بالإجماع»^(٥).
- ٦- الحصكفي (١٣٠٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة التنوير: «(هي فرض عين على كل مكلف) بالإجماع»^(٦).
- ٧- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «تجب الصلوات الخمس في كل يوم وليلة بدخول أوقاتها على كل مسلم مكلف بالكتاب والسنة والإجماع، إجماعاً قطعياً»^(٧).

(٢) اختلاف الأئمة العلماء ٧٩/١.

(٤) رحمة الأمة، ص ٣٣

(١) مراتب الإجماع، ص: ٢٥.

(٣) بداية المجتهد ٩٧/١

(٥) معني المحتاج ٣١٢/١.

(٦) الدر المختار (مع حاشية ابن عابدين) ٣٥١/١-٣٥٢.

(٧) حاشية لروض المربع ٤١٢/١.

◆ مستند الإجماع:

- ١ قول الله تعالى: ﴿وَأَقِمْوْا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَ الرُّكْبَانِ﴾ (١٣) ﴿١﴾.
- ٢- قول الله تعالى: ﴿وَأَقِمْ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَفَلَا مِنَ الْيَسْرِ﴾ (٢).
- ٣- حديث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق» (٣).
- دل الحديث بمفهومه على أن الكبير العاقل مكلف بجري عليه القلم، وأنه مأمور ومنهي، والصلوات من جملة المأمورات.
- الوافقون: الحنفية (٤)، والمالكية (٥)، والشافعية (٦)، والحنابلة (٧)، والظاهرية (٨).
- المخالفون: لا خلاف بين المسممين في وجوب لصلاة على كل مسلم بالغ عاقل، وكل مسلمة بالغة عاقلة حالية من الحيض والنفاس.
- * النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على وجوب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل، وكل مسلمة بالغة عاقلة حاسة من الحيض والنفاس، والله ولي العلم.

(١) سورة البقرة: ٤٣.

(٢) سورة هود: ١١٤.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المحن يسرق أو يصيب حذًا، ١٣٩/٤، رقم (٤٣٩٨)، سنن الترمذي، كتاب الحدود عن رسول الله ﷺ، باب ما حله فيمن لا يجب عليه الحد، ٣٢/٤، رقم (١٤٢٣)، سنن ابن ماجة، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه ولصغير والنائم، ١٩٨/٣، رقم (٢٠٤١)، وقال الألباني صحيح. بظر: مشكاة المصابيح ٩٨٠/٢، رقم (٣٢٨٧).

(٤) بظر حاشية ابن عابدين ٣٥١/١. (٥) بظر: مواهب الحليل ١٣٦/٢.

(٦) ينظر: الحاوي الكبير ٨٨/٢، المجموع ٣/٣، مغني المحتاج ٢٢١/١.

(٧) ينظر: الشرح الكبير ٧/٣، الإصناف ٧/٣، العدة ص: ٥٧، لإقناع ٧٣/١، الروض المربع ص: ٤١.

(٨) ينظر: المحلى ١٩٨/٢.

◆ المسألة الثامنة: يحرم على الحائض فعل الصلاة ولا قضاء عليها

● سَمِعَ السَّالِةَ: أجمع العلماء على أن الحائض يحرم عليها فعل الصلاة أثناء الحيض، وأنه لا قضاء عليها إذا طهرت ومن حكي الإجماع:

١- الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَوَى عَنْهُ: حَبِثَ قَالَ: «وَدَلَ حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَرَّمَ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ يَقْرِبَهَا لِلْحَيْضِ حَرَّمَ عَلَيْهَا أَنْ تَصَلِّيَ، كَمَا أَنَّ فِي هَذِهِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ فَرَصَ الصَّلَاةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ رَاتِلٌ عَنْهَا، فَإِذَا رَأَى عَنْهَا وَهِيَ عَاقِلَةٌ دَاكِرَةٌ مَطْفِقَةٌ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّلَاةِ، وَكَيْفَ تَقْصِي مَا لَيْسَ بِفَرْضٍ عَلَيْهَا بِرَوَالٍ فَرَضَهُ عَلَيْهَا؟ قَالَ: وَهَذَا مَا لَا أَعْلَمُ فِيهِ مَخَالَفًا»^(١).

٢- الطبري (٣١٠هـ) رَوَى عَنْهُ: قَالَ: «وَفِي إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَحِلُّ لَهَا إِلَّا بِالْإِعْتِسَالِ أَوْضَحَ الدَّلَالَةَ عَلَى صِحِّهِ مَا فَلْنَا مِنْ أَنَّ عَشْيَانَهَا حَرَامٌ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْتِسَالِ...»^(٢).

٣- ابن المنذر (٣١٩هـ) رَوَى عَنْهُ: قَالَ: «وَأَجْمَعُوا عَلَى إِسْقَاطِ فَرَصِ الصَّلَاةِ عَنِ الْحَائِضِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ قَضَاءَ مَا تَرَكْتَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي أَيَّامِ حَيْضَتِهَا غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهَا»^(٣).

٤- القاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ) رَوَى عَنْهُ: قَالَ عَنِ الْحَائِضِ وَلِلسَّاءِ: «فَأَمَّا مَنَعُهُمَا وَجُوبَ الصَّلَاةِ؛ فَمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنَّا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصُّومِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»^(٤)، وَلَئِنْ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ»^(٥).

٥- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَوَى عَنْهُ: قَالَ: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَصَلِّي وَلَا

(٢) جامع البيان ٤/ ٣٨٧.

(١) الأم ١/ ٧٧.

(٣) الإجماع، ص: ٣٧.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة،

١/ ٢٥٦، رقم (٣٣٥).

(٥) المعونة ١٨٢-١٨٣.

نصوم أيام حيضتها»^(١)، وقال: «ولا يقضي الحائض إذا ظهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها... وهذا نص مجمع لا يختلف فيه أحد»^(٢).

٦- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أيضاً على أنها لا تقضي الصلاة»^(٣)، وقال في حديث عائشة رضي الله عنها: «... فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة»^(٤)، «وهذا نص صحيح في أن الحائض تترك الصلاة، ليس عن النبي ﷺ في هذا الباب أثبت منهم جهة نقل الآحاد العدول، والأمة مجمعة على ذلك»^(٥).

٧- ابن رشد الجد (٥٢٠هـ) رحمه الله، قال: «لا خلاف أن الحيض والتناس لا يصح معهما فعل الصلاة»^(٦).

٨- ابن العربي (٥٤٣هـ) رحمه الله، قال معلقاً على حديث عائشة رضي الله عنها: «قد روي عن عائشة رضي الله عنها من غير وجه أن الحائض لا تقضي الصلاة، وهو قول عامة الفقهاء، لا اختلاف بينهم في أن الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة»^(٧).

٩- القاسمي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله، قال بعد ذكر قول طائفة من الحوارج أن على الحائض قضاء الصلاة: «وقد أجمع المسلمون على خلافهم، وأنه لا صلاة تلزمها ولا قضاء عليها، وأنها ليست مخاطبة بالصلاة»^(٨).

١٠- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «وافق المسلمون على أن الحيض يمنع أربعة أشياء: أحدها - فعل الصلاة وحووها»^(٩).

(١) مراتب الإجماع، ص. ٢٣. (٢) المحلى ١/ ٣٩٤.

(٣) الكافي ١/ ١٨٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب الاستحاضة، ١/ ٦٨، رقم (٣٠٦)، صحيح مسلم،

كتاب الحيض، باب المستحاضة وعسلها وصلاتها، ١/ ٢٦٢، رقم (٢٣٣).

(٥) التمهيد ٢٢/ ١٠٧. (٦) المقدمات الممهدة ١/ ١٣٥.

(٧) عذرة الأهودي ١/ ١٧٢. (٨) إكمال المعلم فوائد مسلم ٢/ ١٨٣.

(٩) بداية المجتهد ١/ ٦٢.

١١- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وفد علق الشرع على الحيض أحكاماً... ومنها: أنه يسقط وجوب الصلاة دون الصيام... وأكثر هذه الأحكام مجمع عليها بين علماء الأمة»^(١).

١٢- القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع العلماء على أن للمرأة ثلاثة أحكام في رؤيتها الدما لظاهر السائل من فرجها، فمن ذلك الحيض المعروف، ودمه أسود حائر تعلوه حمرة، تترك له الصلاة والصوم، لا خلاف في ذلك»^(٢). وقال «أجمع العلماء على أن الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة»^(٣).

١٣- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أما الحائض والنفساء فلا صلاة عليهما ولا قضاء بالإجماع»^(٤).

١٤- القرافي (٦٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال معلقاً على عبارة التلقين: (الحيض والفسس يمنعان أحد عشر حكماً: وجوب الصلاة وصحة فعلها...): «أما الأول والثاني فبالإجماع»^(٥).

١٥- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «كما يحرم على الحائض الصلاة والصيام بالنص والإجماع»^(٦).

١٦- قاضي سعد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «اتفق الأئمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة حيضها، وأنه لا يجب عليها قضاؤها»^(٧).

١٧- ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد حكى غير واحد من الأئمة إجماع العلماء على أن الحائض لا تقضي الصلاة»^(٨).

١٨- ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في باب (لا تقضي الحائض الصلاة):

(١) المعني ٢٢٣/١-٢٢٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٨٢/٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٨٣/٣.

(٤) المجموع ٨/٣.

(٥) الذخيرة ٣٧٥/١.

(٦) مجموع الفتاوى ١٧٦/٢٦.

(٧) رحمه الأمة، ص ٣٠.

(٨) فتح الباري ١٣٣/٢.

«استقر الإجماع على عدم اوجوب»^(١).

١٩- العيني (٨٥٥هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال، وعلى أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة»^(٢).

٢٠- المرادوي^(٣) (٨٨٥هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال شارحاً عبارة المقنع: «ويمنع عشرة أشياء: فعن الصلاة ووجوبها»، وهذا بلا نزاع، ولا تقضيها إجماعاً»^(٤).

٢١- ابن المردود^(٥) (٩٠٩هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «الحيض مانع إجماعاً فعل الصلاة ووجوبها»^(٦).

٢٢- البهوتي (١٠٥١هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال شارحاً عبارة الزاد: «وتقضي الحائض والنفساء (الصوم لا الصلاة) إجماعاً»^(٧).

٢٣- الصنعاني^(٨) (١١٨٢هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال في كون الصلاة والصيام غير واجبين

(١) فتح الباري ١/ ٤٢١. (٢) عمدة القاري ٣/ ٣٠١.

(٣) أبو الحسن علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرادوي - نسبة إلى مراد قرب دلس - الدمشقي الحنلي، شبح المذهب، عالم متقن محقق، تحول من مراد إلى دمشق والقاهرة وأخذ عن علمائها، وتصدر للإفتاء والإفتاء بهما، له «تحرير المقول في تمهيد علم الأصول»، توفي سنة ٨٨٥هـ. ينظر الضوء اللامع ٥/ ٢٢٥ فما بعدها.

(٤) الإيضاف ١/ ٣٤٦.

(٥) جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن الصالح، ابن المراد، علامة متقن من فقهاء الحنابلة، قرأ على القاضي المرادوي، وأخذ الحديث عن خلافت من تلامذة ابن حجر وغيره، ودرس وأفتى، مصنفاته كثيرة، له «تحفة الوصوف إلى علم الأصول»، توفي سنة ٩٠٩هـ. ينظر شذرات الذهب ١٠/ ٦٢.

(٦) معني دوي الأفهام، ص ٩٧. (٧) الروص المربع، ص: ٥٤.

(٨) أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن علي الكحلاني الصنعاني، الأمير، إمام كبير مجتهد، انتقل من كحلان إلى صنعاء وأخذ عن علمائها، ورحل إلى مكة والمدينة وفراً

على الحائض. «وهو إجماع في أنهما لا يحان حال الحيض»^(١).

٢٤ الشوكاني (١٢٥٠هـ) رحمه الله، قال في قوله ﷺ: «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم»^(٢): «والحديث يدل على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها، وهو إجماع»^(٣).

٢٥- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال: «ولا تحب عليهما ولا يقضياها إجماعاً»^(٤)، يعني الحائض والفسه.

◆ مستند الإجماع:

١ حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «قلت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! إنني لا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنما ذلك عرق وليس بالحيضة، فإذا أقلت الحيضة فانركي الصلاة، فإذا ذهب ثلثها فاغسلي عنك الدم وصلي»^(٥).

وفي رواية: «دعي الصلاة أيام حيضك، ثم اعتسلي وتؤضي عند كل صلاة وإن قصر على الحصر»^(٦).

وفي رواية: أنها كانت تستحاض، فقال لها النبي ﷺ: «إذا كان دم الحيضة فإنه

= على أكابر علمائهما، برع في العلوم، وتمرد برئسة العلم في صنعاء، وحرث له مع أهل عصره محن، له نحو مائة مصنف، منها «تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد»، توفي سنة ١١٨٢هـ. ينظر: البدر الطالع ١٣٣/٢ فما بعدها.

(١) سل اسلام ١/١٥٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحصر، باب ترك الحائض لصوم، ٣١٤/١، رقم (٣٠٤).

(٣) بيل الأوطار ١/٣٤٨.

(٤) حاشية الروص المربع ١/٤١٢.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الوصوء، باب غسل الدم، ٩١/١، رقم (٢٢٦)، صحيح مسلم،

كتاب الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، ٢٦٢/١، رقم (٢٣٣).

(٦) مسند أحمد ٦/٤١، رقم (٢٤١٩١)، قل شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح رجاله ثقات

رجال الشيخين غير علي بن هاشم فمن رجال مسلم.

دم أسود يعرف. فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة...»^(١).

- ٢- حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كنا نؤمر بقضاء الصيام ولا نؤمر بقضاء الصلاة»^(٢).
الوافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحاسلة^(٦)،
والظاهرية^(٧).

المخالفون:

١- خالف الحوارج الإجماع في هذه المسألة، فزعموا أن الحائض يلزمها قضاء الصلاة، وأنها تصلي في حال حيضها؛ إذ لم تسقط عنها في كتاب الله، على أصلهم في رد السنة^(٨).

- ٢- وروى عن سمرة بن جندب رضي الله عنه أنه كان يأمر الحائض بالقضاء^(٩).

وهذا الخلاف مناقش من وجوه:

الوجه الأول: أن حجة الخوارج هي: أن عدم الأمر لا يستلزم عدم وجوب القضاء، وأن أدلة القضاء تكفي في الوجوب^(١٠).

وقد أجاب الشوكاني عن ذلك بأنه لا حجة فيه، فإنهم إن أرادوا بأدلة القضاء

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أفلت الحيضة تدع الصلاة، ٧٥/١، رقم

(٢٨٦)، سنن السائي، كتاب الطهارة، باب الفرق بين الحيض والاستحاضة، ١٢٣/١،

رقم (٢١٥)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ١٧٥/١، رقم (٥٥٨).

(٢) سبق تخريجه ص ٩٧. (٣) ينظر: نساية شرح بهدابة ٦٣٩/١.

(٤) ينظر: الشرح الكبير (مع حاشية الدسوقي) ١٧٢/١.

(٥) ينظر: نهاية المحتاج ٣٢٩/١-٣٣٠.

(٦) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١١١/١.

(٧) ينظر: المحلى ٨/٢.

(٨) ينظر: إكمال المعلم ١٨٣/٢، فتح أساري لابن رجب ١٣٣/٢.

(٩) سيأتي عروه. (١٠) ينظر: نيل الأوطار ٣٤٩/١.

حديث «من نام عن صلاته أو نسيها»^(١)؛ فهو بعيد عن محل النزاع، وإن أرادوا غيره فما هو؟

وأيضاً: أدلة القضاء كافة في الصوم؛ فلا شيء أمرهن الشارع به دونها؟^(٢).
وأيضاً: الإجماع مستقر على عدم القضاء، وقول الخوارج خرق للإجماع لا يتفتت إليه.

الوجه الثاني: أن الحورح لا يعتد بهم في الإجماع خلافاً ولا وفقاً.
قال الشوكاني: «والخوارج لا يستحقون امطاوله وامقاولة، لا سيما في مثل هذه المقالة الخارقة للإجماع الساقطة عند جميع المسلمين بلا نزاع»^(٣).
الوجه الثالث: ما روي عن سمرة بن جندب من أنه كان يأمر بالقضاء، ويحارب عنه بالآتي:

- ١- أن أم سلمة رضي الله عنها قد أنكرته عليه^(٤).
 - ٢- وأيضاً: النصوص الصريحة بعدم القضاء على خلافه.
 - ٣- وأيضاً استقرار الإجماع على عدم الوجوب^(٥)، ومستند الإجماع جملة الأحاديث الصحيحة التي سبق ذكرها.
- وقد نبه الحافظ ابن حجر على أن حديث عدشة قد روي من وجه آخر بلفظ:

(١) سيأتي تحريجه تمامه ص ١١٨.

(٢) ينظر: بيل الأوطار ٣٤٩/١. (٣) بيل الأوطار ٣٤٩/١.

(٤) أخرج أبو داود عن أم سلمة الأردية قالت: حححت فدخلت على أم سلمة فقلت: يا أم المؤمنين! إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة المحيض! فقالت: لا يقضين؛ «كأن المرأة من سوء النبي ﷺ تعد في الناس أربعين ليلة لا يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة العاس». سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما جاء في وقت النساء، ٨٣/١، رقم

(٣١٢)، وقال الألباني حسن ينظر: إرواء الغليل ٢٢٢/١.

(٥) ينظر: تنع لباري ٤٢٢/١.

«فلم تكن نقصي ولم تؤمر به»، وأر الاستدلال بقولها: «فلم تكن نقصي» أوضح من الاستدلال بقولها. «لم تؤمر به»: لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد يسزع في الاستدلال به على عدم الوجوب؛ لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء^(١).

وتعصبه الشوكاني بقوله: «ولا تتم المنازعة في الاستدلال بعدم الأمر على عدم وجوب القضاء إلا بعد تسليم أن القضاء يحب بدليل الأداء، أو وجود دليل يدل على وجوب قضاء الصلاة دلالة تدرج تحتها الحائض، والكر مموع»^(٢).

ولذا قال بعض العلماء في اكتفاء عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به: إنه يحتمل أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء، فيتمسك به حتى يوجد المعارض، وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم.

أو أن حاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده ﷺ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب، لا سيما مع قترانه بالأمر بقضاء الصوم^(٣).

الوجه الرابع: الفرق بين الصلاة والصيام، فالصلاة تكرر فلم يحب قصاؤها للحرَج والمشقة، بخلاف الصيام^(٤)؛ عملاً بقاعدة «إذا ضاق الأمر اتسع»، وإذا اتسع ضاق^(٥)، وقاعدة «المشقة تجلب التيسير»^(٦).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن لحائض يحرم عليها أن تصلي أثناء حيضها، وعلى أنها لا تفتي حال طهرها، والله ولي العلم

(١) ينظر: فتح الباري ١/ ٤٢٢.

(٢) يل الأوطار ١/ ٣٤٨.

(٣) يطر فتح الباري ١/ ٤٢٢.

(٤) يطر. فتح الباري ١/ ٤٢٢.

(٥) ينظر: المتثور في القواعد الفقهية ١/ ١٢٠، الأشبه ولنظائر لسكي ١/ ٤٩، الأشبه والنظائر للسيوطي ص ٨٣.

(٦) الأشبه والنظائر لسكي ١/ ٤٩.

◆ المسألة التاسعة: لا تصح صلاة النفساء ولا قضاء عليها

● **شرح السالك:** أجمع لعلماء على أن النفساء كالحائض تسقط عنها الصلاة، ولا تصح معها، ولا يجب عليها القضاء عليها. وممن حكى الإجماع:

١- الترمذي (٢٧٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال «أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً... إلا أن ترى الظهر قبل ذلك فإنها تقتسل ونصلي»^(١).

٢- القاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فأما منعها وجوب الصلاة؛ فلما روت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنها قالت: «كنا نؤمر بقضاء الصيام ولا نؤمر بقضاء الصلاة»^(٢)، ولأن ذلك إجماع»^(٣).

٣- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ودم النفاس يمسح ما يمنع منه دم الحيض، هذا لا خلاف فيه من أحد»^(٤).

٤- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «والثاني. دم النفاس عند الولادة، وحكمه في الصلاة كحكم دم الحيض بإجماع»^(٥).

٥- ابن رشد الجد (٥٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فأما ارتفاع دم الحيض والنفاس؛ والدليل على صحه اشتراط ذلك في وجوب الصلاة: أن الصلاة لا تصح إلا بطهر... فوجب ألا تحب عيهما الصلاة إلا بعد كمال اطهاره، وهذا مما لا اختلاف فيه؛ لأن الحائض والنفساء عبر مخاطتس بالصلاة»^(٦).

(٢) سبق تحريجه ص: ٩٧

(١) سنن الترمذي ١/ ٢٦٥.

(٣) إمعونة ١/ ١٨٢-١٨٣.

(٤) المحلى ١/ ٤٠٠. وقال: «واتفقوا على أن المرأة إذا وصعت آخر ولد من بطنها، فإن ذلك الدم الصاهر منها بعد خروج الولد الآخر دم نفاس لا شك فيه، تجتنب فيه الصلاة...».

مراتب الإجماع ص: ٤٥

(٦) لمقدمات الممهدات ١/ ١٥٣-١٥٤

(٥) الاستدكار ١/ ٣٤٧.

٦- ابن رشد الحميد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «... إلا أن يصيبها الطلق؛ فإنهم أجمعوا على أنه دم نفاس، وأن حكمه حكم الحيض في معه الصلاة وغير ذلك من أحكامه»^(١).

٧- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وحكم النفاء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها، لا نعلم في هذا خلافاً»^(٢).

٨- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أما الحائض والنفساء؛ فلا صلاة عليهما ولا قضاء بالإجماع»^(٣).

٩- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم على أن النفاء تدع لصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك»^(٤).

١٠- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أنه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض»^(٥).

١١- العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا يحب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال، وعلى أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة»^(٦).

١٢- ابن المرد (٩٠٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «والنفاس إجماعاً مثله»^(٧)، يعني. مثل الحيض فيما يمه ويوجه.

١٣- الشوكاني (١٢٥٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال «وقد وقع الإجماع من العلماء - كما في البحر - أن النفاس كالحيض في جميع ما يحل ويحرم ويكره ويندب، وقد

(١) بداية المجتهد ٥٩/١.

(٢) المغني ٢٥٤/١.

(٣) المجموع ٨/٣.

(٤) الشرح الكبير ٤٧٣/٢.

(٥) رحمة الأمة، ص ٣٢.

(٦) عمدة القاري ٣٠١/٣.

(٧) مغني دوي الأفهام ص ٩٧.

أجمعوا أن الحائض لا تصلي»^(١).

١٤- ابن قسّم (١٣٩٢هـ) رَفَّه. قال عقب عبارة الروض: «(وهو) أي: النفاس (كالحيض فيما يحل)... (و) فيما (يسقط) به، كحُوب الصلاة فلا تقصيه»؛ قال: «جماعاً»^(٢).

♦ مستند الإجماع: حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كانت المرأة من ساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي ﷺ بقصاء صلاة النفاس»^(٣).

الموافقون: لحفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف صريح في هذه لمسألة، إلا أن يحمل المروي عن سمرة بن جندب أنه كان يأمر النساء أن يقضين صلاة المحيض على أد المراد بالمحيض: الحيض والنفاس، فيكون خلافه في الأمرين معاً، ويكون قول أم سلمة: «كانت المرأة من ساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي ﷺ بقصاء صلاة النفاس»^(٩) على اعتبار أن المحيض يشمل الأمرين.

ويحتمل أنه أراد خصوص الحيض، وأنها استدلت بترك القضاء في النفاس الذي لا يتكرر على الحيض الذي يتكرر: لكونه أولى بالتحفيف^(١٠)، ومن ثم فلا خلاف.

وعلى الاحتمال الأول ياقش الخلاف بما نوقش به في الحيض، فالخلاف في

(٢) حاشية الروض المربع ١/٤٠٦.

(١) نبيل الأوطار ١/٣٥٣.

(٤) ينظر: الساية شرح الهداية ١/٦٣٩.

(٣) سبق تحريجه ص ٩٠.

(٦) ينظر: نهاية المحتاج ١/٣٣٣.

(٥) ينظر: مواهب الحليل ١/٤٦٩.

(٨) ينظر: المحلى ٢/٨.

(٧) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/١١٢.

(٩) سبق تحريجه ص ٩٠.

(١٠) ينظر: المنهل العذب المورود شرح سس الإمام أبي داود لمحمود السبكي ٣/١٣٦-١٣٧.

مقابل النصر، والإجماع مستقر بعده على أن لا صلاة ولا قضاء على النفساء.
 * النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن النفساء كالحائض، تسقط عنها الصلاة، ولا تصح منها، ولا يجب عليها قضاؤها، والله ولي العلم.

◆ المسألة العاشرة: دم المستحاضة لا يمنع الصلاة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن الدم إذا كان غير حيض ولا نفاس فهو دم استحاضة، تكون فيه المرأة طاهراً، وتجب عليها الصلاة وسائر ما يجب على الطاهر. ومن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٤٥٦هـ) رحمه الله: حيث قال: «... وقد أجمع أهل العلم على التبرق بينهما، قالوا: دم الحيض مانع من الصلاة، ودم الاستحاضة ليس كذلك، ودم الحيض يمنع الصيام والوطف، والمستحاضة تصوم وتصلّي، وأحكامها أحكام الطاهر»^(١).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «... والوجه الثالث: دم ليس بعادة ولا طبع منهن ولا حلقة، إنما هو عرق انقطع، سائل دمه لا انقطاع له إلا عند البرء منه، فهذا حكمه أن تكون المرأة فيه طاهراً لا يمسحها من صلاة ولا صوم بإجماع من العلماء»^(٢).

٣- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله، قال: «ولا خلاف أن وطء المستحاضة التي تباح بها الصلاة مباح بين العلماء»^(٣).

٤- أبو الحسن بن القطن (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «والمستحاضة مخالفة للحائض؛ إذ هي طاهرة مأمورة بالصلاة والصيام بدلالة السنة واتفاق الأمة»^(٤).

٥- القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله، قال: «والثالث من الدماء: دم ليس بعادة ولا

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ٢/٢١٦

(٢) إكمال المعلم ٢/١٧٧.

(٣) التمهيد ١٦/٦٨.

(٤) الإصباح ١/١٠٦.

طبع منهن ولا حلقة، وإنما هو عرق انقطع، سائله دم أحمر لا انقطاع له إلا عند البرء منه، فهذا حكمه أن تكون امرأة منه طاهرة لا يجمعها من صلاة ولا صوم بإجماع من العلماء...»^(١).

٦- القرافي (٦٨٤هـ) رحمه الله، ناقلًا عن صاحب الطراز قوله: «لا يختلف في وجوب الصلاة عليها»^(٢)، يعني المستحاضة.

٧- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «المستحاضة ومن به سلس البول ونحوهما يطوف ويصلي بتفاق المسلمين»^(٣).

٨- ابن الملقن^(٤) (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال: «المستحاضة تصلي أبدأ، إلا في الزم المحكوم بأنه حيض، وهذا إجماع»^(٥).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها «أن أم حبيبة استحاضت سبع سنين، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فأمرها أن تغتسل، فقال: هذا عرق. فكانت تغتسل لكل صلاة»^(٦).

٢- حديث حمزة بنت جحش رضي الله عنها أنها كانت تستحاض حيضة شديدة، فأنت رسول الله ﷺ تستغتيه، وفيه: «... إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان،

(١) الجامع لأحكام القرآن ٨٤/٣-٨٥. وظاهر تقارب عبارة القرطبي مع ابن عبد البر.

(٢) الذخيرة ٣٨٩/١. (٣) مجموع الفتاوى ٢٣٤/٢٦.

(٤) أبو حمزة سراج الدين عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأصبغاني المصري الأندلسي الأصل، اشاععي، ابن النحوي، المعروف باسم الملقن، من أكرام العلماء بالحديث وافتقه وتاريخ الرجال، صف في أنواع العلوم نحو ثلاثمائة مصنف، له «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»، توفي سنة ٨٠٤هـ. يظر: طبقات الشافعية ٤/٤٣-٤٧.

(٥) الإعلام بقوئد عمدة الأحكام ١٨٣/٢.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب عرق الاستحاضة، ١/٧٣، رقم (٣٢٧)، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة وعملها وصلاتها، ١/٢٦٣، رقم (٣٣٤).

فتحصي ستة أيام أو سبعة أيام في علم لله، ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستقأت فصلي ثلاثاً وعشرين ليلة أو أربعاً وعشرين ليلة وأيامها وصومي؛ فإن ذلك يجزيك، وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيص أساء وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن^(١).

الوافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

المالكون: لم أقف على خلاف لأهل العلم في أن دم الاستحاضة لا يمنع وجوب الصلاة^(٧).

❖ النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على وجوب الصلاة على المستحاضة، والله ولي العلم.

❖ المسألة الحادية عشرة: تبطل صلاة السكران وعليه قضاء ما فاتته أثناء سكره

● شرح المسألة:

أجمع أهل العلم على أن صلاة من زال عقله محرم بأن شرب المسكر عالماً عامداً مختاراً، أو شرب دواء من غير حاجة، فصلاته باطلة، وعلى أنه إذا عاد إليه عقله لرمته الإعادة في الوقت ولقضاء بعده. ومن حكى الإجماع على بطلان

(١) مسند أحمد، ٤٣٩/٦، رقم (٢٧٥١٤)، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال إذا

أقلت الحيضة تدع الصلاة، ٢٠٩/١، رقم (٢٨٧)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الطهارة

عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد،

٢٢١/١، رقم (١٢٨)، وحسنه الألباني، مشكاة لمصايح ١٧٦/١، رقم (٥٦١).

(٢) ينظر: إنباية شرح الهداية ١/٦٦١. (٣) ينظر: الفوكة لدوبي ١/١٢٠.

(٤) ينظر: مغني المحتاج ١/٢٨٢. (٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/١٢٠.

(٦) ينظر: المحلى ١/٤١٥.

(٧) هاك خلاف في مسائل أخرى تفصيلية في الاستحاضة ليست محل البحث، كمعرفة

الحيض من الاستحاضة، عني أن لطلب الحديث قد حسم مثل هذه المسألة، بحيث يمكن للمرأة تمييز الدم؛ لترتب أمرها من ناحية عاداتها.

صلاته:

١- ابن تيمية (هـ ٧٢٨) رَضَّيَهُ، قال: «صلاة السكران الذي لا يعلم ما يقول لا تجوز باتفاق»^(١). وقال: «عبادته كالصلاة لا تصح بالص و الإجماع؛ فإن الله نهى عن قرب الصلاة مع السكر حتى يعلم ما يقوله، واتفق الناس على هذا»^(٢). وقال: «اتفق العلماء على أنه لا تصح صلاة من زال عقله بأي سبب رال»^(٣). ومن حكمى الإجماع على القضاء:

٢- ابن المنذر (هـ ٣١٩) رَضَّيَهُ، حيث قال: «وأجمعوا على أن السكران ينفى الصلاة»^(٤)، وقال: «...» وكان الشافعي وسفيان الثوري وغير واحد يقولون في السكران: يقضي الصلاة. ولا أحفظ عن غيرهم في ذلك خلافاً»^(٥).

٣- ابن حزم (هـ ٤٥٦) رَضَّيَهُ، قال: «واتفقوا على أن من نام عن صلاة أو سبها أو سكر من حمر حتى فرغ وقتها؛ فعليه قضاؤها أبداً»^(٦).

٤- ابن قدامة (هـ ٦٢٠) رَضَّيَهُ، قال: «...» أما السكر، ومن شرب محرماً يزيل عقله وقتاً دون وقت؛ فلا يؤثر في إسقاط التكليف، وعليه قضاءه ما فاته في حال زوال عقله، لا نعلم فيه خلافاً»^(٧).

٥- ابن القطان (هـ ٦٢٨) رَضَّيَهُ، قال: «واتفقوا على أن من نام عن صلاة أو نسيها أو سكر من خمر حتى خرج وقتها؛ فعليه إعادتها»^(٨). وقال: «والسكران إذا أفاق من سكره ولم يكن صلى في حال السكر؛ وحب عليه إتيان الصلاة، ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك»^(٩).

(١) مجموع الفتاوى ٦/٢٢، مختصر الفتاوى المصرية ص ٦٠٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠٦/٣٣. (٣) مجموع الفتاوى ٤٣٨/١٠.

(٤) الإجماع، ص: ٤٢. (٥) الإشراف ٢٢١/٢.

(٦) مراتب الإجماع، ص: ٣٢. (٧) المغني ٢٩١/١.

(٨) الإقناع ١٢٦/١. (٩) الإقناع ١٢٦/١.

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(١).

وجه الدلالة: أن الله نهى السكران عن قربان الصلاة إلى غاية هي أن يعلم ما يقول. فدل على عدم صحتها منه حال السكر^(٢)، ووجوبها عليه بعد العلم.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «فمن صلى سكران لم تجز صلاته؛ لنهي الله إياه عن الصلاة حتى يعلم ما يقول، وإن معقولا أن الصلاة قول وعمد وإمساك في مواضع مختلفة، ولا يؤدي هذا إلا من أمر به ممن عقله، وعليه إذ صلى سكران أن يعيد إذا صح»^(٣).

الموافقون لحنفية^(٤) والمالكية^(٥) وشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

قال شيخ ابن عثيمين رحمه الله: «... ولهذا كان الأئمة الأربعة متفقين على أن من زال عقله بسكر فإنه يقضي»^(٨).

المخالضون: حكى ابن النجار أنه خالف في القضاء أبو ثور وابن تيمية رحمهما الله تعالى.

قال في شرح الكوكب المنير: «وأم قضاء ما فاته من العبادات زمن سكره، فم يقل به إلا أبو ثور والشيخ نقي الدين»^(٩).

(١) سورة النساء، ٤٣.

(٢) ينظر. المحلي ٩/٢.

(٣) الأم ٨٧/١-٨٨.

(٤) ينظر: اتحريد لبقدروري ٦٧٩/٢، النهر العائق ٣٣٨/١، حاشية ابن عسدين ١٠٢/٢.

(٥) ينظر: الكافي لابن عبد البر ٢٣٧/١، شرح النلقين للماروي ٩٣٣/١، القوانين الفقهية ص ١٨.

(٦) ينظر: المجموع ٦/٣، كفاية السبيح في شرح التنبية لابن الرفعة ٤١٦/١٣.

(٧) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١٢٦/١، كشف القناع ٢٢٢-٢٢٣، الإصناف ٣٨٩-٣٨٨/١.

(٨) الشرح الممتع ١٨/٢.

(٩) شرح الكوكب لمسير ٥٠٧/١.

وهذا المسوب لشيخ الإسلام جاء صريحاً في «الفتاوى الكبرى»، ففيه: «ولا يجب قضاء الصلاة على من زال عقله بمحرم»^(١).

على أن في تنمة العبارة قوله: «وفي الفتاوى المصرية: يلزمه بلا نزاع»^(٢). قال المرداوي رَحِمَهُ اللهُ: «وأما من زال عقله سكر؛ فالصحيح من المذهب وجوب الصلاة مطلقاً عليه، وعليه الأصحاب، وقطع به أكثرهم، وكذا من زال عقله بمحرم، واحتار الشيخ تقي الدين عدم الوجوب في ذلك كله، وقال في الفتاوى المصرية: تلزمه بلا نزاع»^(٣). ويفهم منه أن في المسألة خلافاً في المذهب، ولعل هذا هو ما جعل الشيخ ابن عثيمين يصرح باتفاق الأئمة لأربعة دون الإشارة إلى الإجماع، والله ولي العلم.

وقد يفهم الخلاف أيضاً من قول ابن رشد الحد رَحِمَهُ اللهُ: «فأما السكران الذي لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة؛ فلا اختلاف في أنه كالمجنون في جميع أفعال هو أقواله في ما بينه وبين الناس وفيما بينه وبين الله، إلا فيما ذهب وقته من الصلوات، فقيل: إنها لا تسقط بخلاف المجنون، من أجل أنه لما أدخل السكر على نفسه فكأنه قد تعمد تركها حتى خرج وقتها»^(٤).

❖ النتيجة: بعد البحث - بحسب الوسع - لم أفق على ما نسب إلى أبي ثور متقولاً أو مأثوراً، وأما قول ابن تيمية فيقابلة قوله في الفتاوى المصرية: إن القضاء يلزمه بلا نزاع.

(١) الفتاوى الكبرى ٣١٨/٥.

(٢) الفتاوى الكبرى ٣١٨/٥ وهو مشكل لكونه في سابق واحد؛ إذ كان شيخ الإسلام يحذر عدم الوجوب مع علمه بعدم نزاع فيه؛ إلا أن يكون ذلك إضافة من غيره، فيكون من باب اختلاف قول شيخ الإسلام فيه، أو يحمل على أن الشيخ لا يرى «عدم النزاع» مثانة للإجماع الصريح الذي لا يجوز خلافه، والله ولي العلم.

(٣) الإصناف ٣٨٩/١.

(٤) البيان والتحصيل ٢٥٨/٤.

وأما الخلاف الممهور من عبارة الموردي فيمن زال عقله بسكر؛ فمحملة على من سكر غير محرم؛ فإن في المسألة خلافاً في المنهوب وعمره، لا من سكر محرم عامداً مختاراً.

وأما ما حكاه ابن رشد؛ فإنه بشيء من التأمل يظهر المقصود، وهو أن الاستثناء في قوله «فلا اختلاف في أنه كالمجنون...» إلا فيما ذهب وقته من الصلوات» عائد على قوله: «كالمجنون»، أي: هو كالمجنون إلا فيما ذهب وقته من الصلوات فلا يسقط عنه بغير خلاف كسقوطه عن المجنون، وليس الاستثناء عائداً على قوله: «فلا اختلاف». ومن ثم يتصح أن قوله: «فقبل» إنها لا تسقط بخلاف المجنون، من أجل أنه لما أدخل السكر على نفسه فكانه قد تعمد تركها حتى خرج وقتها، أراد به بعض ما قيل في التعليل، لا قولاً بعدم السقوط في مقابل قول بالسقوط، وبذا يكون ابن رشد أحد من حكوا الإجماع في المسألة.

وعليه: فالأقرب صحة الإجماع وثبوته على بطلان صلاة السكران، ووجوب الإعادة عليه حال الصحو في الوقت، والقضاء بعد الوقت، والله ولي العلم^(١).

◆ المسألة الثانية عشرة: من نام عن صلاة فعليه قضاؤها

● شرح السألة: أجمع أهل العلم على أن من نام عن صلاة حتى خرج وقتها فعليه قضاؤها. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا على أن من نام عن صلاة أو نسيها

(١) وللعلماء خلاف في أصل تكليف السكران الطافح حتى في المنهوب الواحد، وبالجملة فمذهب الحنفية وشافعية أنه مكلف، فتلزمه الفرائض والحدود، ونعم تصرفاته، ويؤخذ بحديثه، ومذهب الحنابلة أنه غير مكلف لأنه لا يفهم الحطاب، وثبت أحكام أفعاله من العرامات وبعد طلاؤه من قبيل الحكم الوضعي، ومذهب المالكية التعريق، فتلزمه الجبايات والعتق الطلاق، ولا تلزمه الإقاررات والعقود، يطر: روضة الناظر (مع تعليق ابن بدران) ١٥٦/١ فما بعدها، فواطم الأدلة ١١٦/١ فما بعدها، الموافقات ١/٢٣٨، البحر المحيط ٦٧/٢ فما بعدها، كشف الأسرار ٣٥٣/٤ فما بعدها.

- أو سكر من حمر حتى فرغ وقتها؛ فعليه قضاؤها أبداً^(١).
- ٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أن من نام عن خمس صلوات قضاها»^(٢).
- ٣- ابن رشد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «وأما على من يحب القضاء؛ فاتفق المسلمون على أنه يجب على الناسي والنائم»^(٣).
- ٤- ابن الفطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا على أن من نام عن صلاة أو نسيها أو سكر من حمر حتى حرح وقتها؛ فعليه إعادتها»^(٤).
- ٥- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «لا نعلم خلافاً في رحوب الصلاة على النائم»^(٥).
- ٦- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «... من نام عن صلاة أو نسيها فإنه يعيدها باتفاق المسلمين»^(٦).
- ٧- ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله، قال: «وأما الصلوات الخمس؛ فقد ثبت بالنص والإجماع أن المعذور بالنوم والنسيان وغلبة العقل يصلّيها إذا زال عذره»^(٧).
- ٨- امردأوي (٨٨٥هـ) رحمه الله، قال: «... أما النائم فتجب الصلاة عليه إجماعاً»^(٨).
- ٩- الشوكاني (١٢٥٥هـ) رحمه الله، قال عقب حديث أنس بن مالك المتفق عليه: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(٩)، وفي لفظ

(١) مراتب الإجماع، ص: ٣٢. (٢) التمهيد ٣/ ٢٩٠. (٣) بداية المصنف ١/ ١٩٢. (٤) الإقناع ١/ ١٢٦. (٥) الشرح الكبر ٨/ ٣. (٦) مجموع الفتاوى ٢١/ ١٦١. (٧) الصلاة وأحكام تاركها ص: ٧١. (٨) الإيضاح ١/ ٣٨٩. (٩) صحيح لبحري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فيصلي إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة، ١/ ٢١٥، رقم (٥٧٢)، صحيح مسلم، كتب المساجد ومواضع الصلاة، =

لمسلم: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»^(١)، وحديث أبي هريرة: «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها...»^(٢)، قال: «والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان، وهو إجماع»^(٣).

١٠- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال عقب عبارة الروص: (ويقضي من زال عقله نوم أو إغماء أو سكر): «إجماعاً في النوم»^(٤).

١١- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «ويقضي لثائم والناسي والمكره ما فات إجماعاً»^(٥).

١٢- سب ابن رجب (٧٩٥هـ) رحمه الله حكاية الإجماع إلى غير واحد، فقال عقب حديث أسر اسالف بعد ذكر لفاظه: «وقد دل الحديث على وجوب انقضاء على الثائم إذا استيقظ، والناسي إذا ذكر، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد»^(٦).

◆ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(٧)

وحده الدلالة: أن معنى الآية: أن يصلي الصلاة إذا ذكرها. قاله أكثر أهل العلم

= باب قضاء الصلاة الغائبة واسحب تعجيل قصتها، ٤٧٧/١، رقم (٦٨٤).

(١) سورة طه: ١٤

(٢) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الغائبة واستحباب

تعجيل قصتها، ٤٧٧/١، رقم (٦٨٤)

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الغائبة، ٤٧١/١.

رقم (٦٨٤)

(٤) حاشية الروض المربع ٤١٣/١.

(٥) بيل، لأوطر ٣١/٢

(٦) فتح الباري ١٣١/٥

(٧) الفقه الإسلامي وأدلته ٢٤١/١.

(٨) سورة طه ١٤

من السلف والعلماء بتأويل القرآن، كما حكاه ابن عبد البر^(١)، وانا هم غافل عن الصلاة، فتحب عليه إذ ذكر بالاستنقاط، وقد استدلل به النبي ﷺ على ذلك كما سبق^(٢).

قال الصبي^(٣): «الآية نحتمل وجوهاً كثيرة من لتأويل، لكن الواجب أن يصار إلى وجه يوافق الحديث؛ لأنه حديث صحيح، فالمعنى: أقم الصلاة لذكرها^(٤)؛ لأنه إذا ذكرها فقد ذكر لله^(٥)»^(٦).

٢. قول الرسول ﷺ: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»^(٧)^(٨).

٣. حديث أبي قتادة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «... أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، فمن فعل ذلك

(١) ينظر: الاستدكار ١/ ٩٠.

(٢) قال الميبي: «وقد حُتلف في هذه: هل هي من كلام قتادة؟ أو هي من قول النبي ﷺ؟ وهي رواية مسلم عن هذاب: قال قتادة: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾. وفي روايته الأخرى من طريق المشي عن قتادة: قال رسول الله ﷺ: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها، فإن الله تعالى يقول ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»، وهذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي ﷺ». عمدة القاري ٥/ ٩٤.

(٣) شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، من أهل تويريز من عراق العجم، أحد أئمة الحديث والتفسير والبيان، كان آية في الاستنباط، ملازمًا لتعليم الطلبة مفسقًا على ذوي الحاجة منهم، وأنفق ثروة طائلة من الإرث والتجارة في وجوه الخير، له: الحلاصة في معرفة الحديث، توفي سنة ٧٤٣هـ. بغفر. الدرر الكامنة ٢/ ١٨٥-١٨٦.

(٤) يعني: وقت ذكرها. مرقاة المفاتيح ٢/ ٥٣٢.

(٥) يعني: أقم الصلاة إذا ذكرتها مرقاة المفاتيح ٢/ ٥٣٢.

(٦) شرح المشكاة (الكاشف عن حقائق السنن) ٣/ ٨٨٩. وحكى الطبري فيها قولين، هذا أحدهما، والثاني: أقم الصلاة لي وإياك إذا أقمتهما ذكرتي. جامع البيان ١٨/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٧) سورة طه ١٤. (٨) سبق تخريجه ص ١٠٢.

فليصلها حين ينتبه لها، فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها^(١).

السائقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

المناظرين: بعد البحث وقفت على نقليين - متقدم ومتأخر - لخلاف في هذه المسألة:

أما المتقدم: فسقوط القضاء فيما زاد عن خمس صلوات:

فقد ذكر ابن عبد البر أنه روي عن محمد بن الحسن أن النائم إذا نام أكثر من يوم وليلة فلا قضاء عليه^(٧) وحكاه عن ابن عبد البر لعلامة ابن رجب^(٨)، والدر العيني^(٩).

وذكر هذا المذهب آخرون - من غير تسمية قائله - كالمازري، إذ قال: «وقد شذ بعض الناس فقال: ما زاد على خمس صوات لا يلزم قضاؤها»^(١٠).

والقرطبي، حيث قال «وقد حكى خلاف شاذ لا يعتد به - لأنه مخالف بنص الحديث - عن بعض الناس فيما زاد على خمس صلوات أنه لا يلزمه قضاء»^(١١).

(١) صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨١)

(٢) يظن: الساية شرح الهداية ٥٨٢/٢. (٣) ينظر: الفواكه الدواني ٢٢٦/١.

(٤) ينظر: المجموع ٦٩/٣، أسى المطالب ١٦٩/١

(٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١٤٧/١. (٦) ينظر: المحلى ٩/٢

(٧) ينظر: التمهيد ٢٨٩/٣، ٢٩٠، الاستدكار ٤٥/١

(٨) ينظر: فتح الباري ١٣١/٥

(٩) ينظر: بحث الأفكار في سقيح مدي الأحبار في شرح معاني الآثار ١٨٣/٣.

(١٠) المعلم ٤٤٠/١. ونقده عنه القدسي عياض، ينظر: إكمال المعلم ٦٧٠/٢.

(١١) الجامع لأحكام القرآن ١٧٧/١١

ونقله عن القرطبي ابن الملقن^(١)، وكذلك البدر العيني في عمدة القاري^(٢)،
ونقله عن العيني صاحب «ذخيرة العقبى»^(٣).

والظاهر أن ما حكه المازري والقرطبي إما نقله عن ابن عبد البر، وأن
المراد به هو هذا المروي عن محمد بن الحسن؛ لقول ابن عبد البر «لا أعلم
أحداً قال هذا القول من الفقهاء غير محمد بن الحسن في هذه الرواية عنه»^(٤).
ولهذه الرواية وجهان:

أحدهما: أن القضاء يسقط في الكثير للمشقة ولا يسقط فيما لا يشق، كالحائض
يسقط عنها قضاء الصلاة، فقد علله بعض أهل العلم بالمشقة لكثرة ذلك وتكرار
الحيض، دون الصوم، وهذا توجيه لمازري^(٥).

والثاني: قياس اليوم الطويل إذا راد على يوم وليدة على الإغماء؛ إذ المغمى
عليه لا قضاء عليه فيما زاد على خمس صلوات عند احتنية، وهذا توجيه ابن
رجب^(٦).

ثم إن هذا القول هو خلاف المشهور عنه، قال ابن عبد البر: «والمشهور عنه
في كتبه غير ذلك كسائر العلماء»^(٧).

ولم أقف في كتب الحنفية على ذكر لهذه الرواية عن محمد، أو إشارة إلى
خلاف في المسألة في المواضع التي نصروا فيها على أن اليوم يخالف لجنود
والإغماء من حيث قضاء الصلاة فيه ولو كثرت^(٨)، حتى العيني نفسه لم يشر إلى

(١) ينظر التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٨٧/٦

(٢) ينظر. عمدة القاري ٩٣/٥.

(٣) ينظر: ذخيرة لمقي في شرح لمحتبى (شرح سنن السائي)، المؤلفين لأثيري ٦٠٥/٧.

(٤) الاستدكار ٤٥/١. (٥) ينظر: المعلم ٤٤٠/١.

(٦) ينظر: مع الباري ١٣١/٥. (٧) الاستدكار ٤٥/١.

(٨) حد الحمية وقت الجنود والإغماء المسقط لقضاء بما راد على خمس صلوات، بخلاف
النوم ويقضي في قليله وكثيره. ينظر: لبحر الرائق ١٢٧/٢، العناية شرح الهداية ٣٢٧/٢.

هذه الرواية في شرح الهداية^(١)، ونقله لها عن غير أهل مذهبه يشي بعدم شهرتها في المذهب على أحسن الأحوال.

وأما المتأخر فندب انقضاء في حق النائم والنسي والحائض
حكاه الشوكاني عن لحسن بن أحمد الجلال^(٢)، إذ قال: ... وقد أورد
الجلال هاهنا إشكالات زائفة ساقطة لا يرد شيء منها، والعجب العجيب أنه
حمل النتيجة التي تحمل بها تلك الإشكالات حمل أمر النائم والناسي والحائض
بالقضاء على الندب!«^(٣).

❦ النتيجة: أما حكم الحلاف والبطلان، لأنه في مقابلة النسي، قال ابن عبد
ابن عن الرواية المنسوبة لمحمد بن الحسن «فإن صح هذا عنه فهو حلاف
أسنة؛ لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا
ذكرها»^(٤).

وقال «وأما قول من قال: يقضي خمس صلوات ولا يقضي ما زاد؛ فقول لا
برهان له به، ولا وجه يجب السليم له»^(٥).

وقال كذلك «ورواية ابن رستم^(٦) عنه خلاف السنة فيمن نام أو نسي أنه

(١) ينظر: الساية شرح الهداية ٢/ ٦٥٠.

(٢) الحسن بن أحمد بن محمد بن علي، الحسني العلوي، المعروف بالجلال، فقيه عارف
بالتفسير والعربية والسطق، ولد ونشأ في هجرة رُغَافَة - بين الحجار وصعدة - وتقل في
بلاد اليمن، وستوطن صنعاء ومات فيها، له مصنفات، منها: صوة النهار، وهو حاشية
على متن الأزهار، توفي سنة ١٠٨٤هـ. ينظر: الدر المنثور ١/ ١٩١-١٩٤، الأعلام ٢/ ١٨٢.

(٣) السيل الحرار المتدفق على حداثق الأرهـر ١/ ٢٣١.

(٤) التمهيد ٣/ ٢٨٩-٢٩٠. (٥) التمهيد ٣/ ٢٩١.

(٦) أبو بكر إبراهيم بن رستم المروزي، تفقه على محمد بن الحسن وروى عنه، وسمع من
مالك والثوري، وروى عنه أحمد، وتفق عليه لحم لعفير، وعرض عليه القضاء فامتنع،
توفي بسامور سنة ٢١١هـ. ينظر: الخواهر المصيبة ١/ ٣٧.

يقضي، وقد أجمعوا أنه من نام خمس صلوات فدون أنه يقضي؛ فكذا في القياس ما زاد على الخمس^(١).

وقال أبو العباس القرطبي: «وهو خلاف لا يُعْبَأُ به؛ لأنه مخالف لنص الحديث»^(٢).
وقال ابن الملقن: «وشدَّ بعضهم فيمن زد على خمس صلوات أنه لا يلزمه قضاء... ولا يُعْبَأُ به»^(٣).

وقال العيني: «... الأمر بقضاء الناسي من غير إثم، وكذلك النائم، سواء كثرت الصلاة أو قلت، وهذا مذهب العلماء كافة، وشدَّ بعضهم فيمن زاد على خمس صلوات بأنه لا يلزمه قضاء... ولا يعتد به»^(٤). وقال صاحب ذخيرة العقبى: «هذا القول إن صح فهو بطل»^(٥).

وقال الشوكاني عن قول الحسن بن أحمد الجلال: «... فجاء بما يحرق الإجماع حرفاً لا يرفع، وبما يخالف الأدلة التي هي أوضح من شمس النهار، وهكذا يقع في مثل هذه المصاييق من جعل أوهام ذهنه وغططات فكره بالمتزلة التي جعلها فيها هذا المحقق»^(٦).

وأما أثره على الإجماع: فإن قول الجلال مسبوق بالإجماع المحكي، وأما الرواية عن محمد بن الحسن فيمتنع معها القطع بانتفاء الخلاف، وقد يمتنع معها القطع بالإجماع، ولذا تحرر العلامة ابن رجب في العبارة، فقال: «وقد دس الحديث على وجوب القضاء على النائم إذا استنقظ، والناسي إذا ذكر، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد»، فحكى الإجماع عن غيره أولاً دون الحرم به، ثم عقبه بذكر الرواية عن محمد بن الحسن، ثم قال: «وأخذ الجمهور بعموم

(٢) المفهم ٣/ ١٧٥.

(١) الاستدكار ١/ ٤٥.

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦/ ٢٨٧. (٤) عمدة القاري ٥/ ٩٣.

(٥) ذخيرة العقبى ٧/ ٦٠٥.

(٦) السيل الحرار المتدفق على حقائق الأرهار ١/ ٢٣١.

الحدث»^(١)، وكأن في انفس شيئاً من حكاية الإجماع!

ولكن لكون الثابت المشهور عن محمد بن الحسن رحمته هو ما عليه كافة العلماء؛ فالأقرب صحة الإجماع وثبوتها على أنه يجب على النائم قضاء ما فاتته من الصلوات وإن كثرت، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة عشرة: يجب على الناسي قضاء الصلاة متى ذكرها

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن الناسي لفرض صلاة أو أكثر يجب عليه قضاؤها إذا تذكر. ومن حكى هذا الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمته؛ حيث قال: «وأجمعوا على أن من نسي صلاة في حصر وذكرها في السفر أن عليه صلاة الحضر»^(٢).

٢- ابن حرم (٤٥٦هـ) رحمته، قال: «وافقوا على أن من نام عن صلاة أو سبها أو سكر من خمر حتى فرغ وقتها؛ فعليه قضاؤها أد»^(٣).

٣- المازري (٥٣٦هـ) رحمته، قال: «الاتفاق على أن لناسي يقضي»^(٤).

٤- ابن رشد الحميد (٥٩٥هـ) رحمته، قال: «فأما على من يجب القضاء؛ فاتفق المسلمون على أنه يجب على الناسي والنائم»^(٥).

٥- ابن القطاد (٦٢٨هـ) رحمته، قال: «واتفقوا على أن من نام عن صلاة أو نسيها أو سكر من خمر حتى خرج وقتها؛ فعليه إعادتها»^(٦).

٦- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمته، قال: «... من نام عن صلاة أو نسيها فإنه يعيدها باتفاق المسلمين»^(٧).

(٢) الإجماع ص ٤٤.

(٤) المعلم ١/٤٤٠.

(٦) الإقناع ١/١٢٦.

(١) فتح الباري ٥/١٣١.

(٣) مراتب لإجماع، ص. ٣٢.

(٥) بداية المجتهد ١/١٩٢.

(٧) مجموع الفتاوى ٢١/١٦١.

٧- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأما الصلوات الخمس: فقد ثبت بالصبر والإجماع أن المعذور بالنوم والنسيان وغلبة العقل يصلّيها إذا زال عذره»^(١).

٨- الشوكاني (١٢٥٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال عقب حديثي أنس بن مالك وأبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان، وهو إجماع»^(٢).

٩- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع أهل العلم على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان»^(٣).

١٠- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ويقضي النائم والناسي والمكروه ما فات جماعاً»^(٤).

١١- نسب ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ حكاية الإجماع إلى غير واحد، فقال عقب حديث أنس السالف بعد ذكر ألفاظه: «وقد دل الحديث على وجوب القضاء على النائم إذا استيقظ، والناسي إذا ذكر، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد»^(٥).

♦ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(٦).

٢- قول النبي ﷺ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(٧)، وفي لفظ: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»^(٨)^(٩)، وقوله: «من نسي الصلاة فليصلها

(٢) نيل الأوطار ٢/ ٣١.

(٤) الفقه الإسلامي وأدلته ١/ ٢٤١.

(٦) سورة طه: ١٤.

(٨) سورة طه: ١٤.

(١) الصلاة وأحكام تاركها ص: ٧١.

(٣) حاشية لروص لمرع ١/ ٤٨٨.

(٥) فتح الباري ٥/ ١٣١.

(٧) سبق تخريجه ص ١١٨.

(٩) سبق تخريجه ص ١١٨.

إذا ذكرها...»^(١).

ووجه الدلالة في الآية الكريمة والأحاديث النبوية ما سبق ذكره في مسألة النائم.

الموافقون الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، ولحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).
الموافقون: الخلاف في هذه المسألة كالحلاف في مسألة النائم، فهما من باب واحد، وحكمه وأثره كما سبق ذكره، والله ولي العلم.

❖ النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوته على أنه يجب على الساسي قضاء ما فات من الصلوات وإن كثرت، والله ولي العلم.

❖ المسألة الرابعة عشرة: يقضي المغمى عليه صلاته إذا أفاق

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن المغمى عليه يقضي صلاته إذا أفاق من غيبوته. ومن حكى الإجماع:

١- ابن قدامة (٥٦٢٠هـ) رحمه الله، حيث قال: «... روي أن عمراً غشي عليه أياماً لا يصلي، ثم استفاق بعد ثلاث، ف قيل: هل صليت؟ فقال: ما صليت منذ ثلاث. فقال: أعطوني وضوءاً. فتوضأ ثم صلى تلك الليلة». وروى أبو مجلز^(٧) أن سمرة بن جندب قال: المغمى عليه يترك الصلاة - أو: فيترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة مثلها. قال عمران: زعم، ولكن ليصليهن جميعاً. روى

(١) سبق تحريجه ص ١٠٢٠.

(٢) ينظر: اسدية شرح الهداية ٥٨٢/٢. (٣) ينظر: المعركة الدواني ٢٢٦/١.

(٤) ينظر: المجموع ٦٩/٣، أسنى المطالب ١٦٩/١.

(٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١٤٧/١. (٦) ينظر: المحلي ٩/٢.

(٧) أبو مجلز لاحق بن حميد بن سعيد بن خالد السدوسي البصري الأعور، التابعي المحدث،

روى عن الصحابة كعمر وأُس وحذيفة وسمرة وابن عباس وغيرهم، وروى له الجماعة،

توفي سنة ١٠٠هـ، وقيل غيرها، ينظر: تهذيب الكمال ٣١/١٧٦-١٨٠.

الأثر من هذين الحديثين في سنته، وهذا فعل الصحبة وقولهم، ولا نعرف لهم مخالفاً، فكان إجماعاً^(١).

◆ مستند الإجماع:

١- ما روي عن عمران بن حصيص رضي الله عنه أنه قيل له: «إن سمرة بن جندب يقول في المغمى عليه يقضي مع كل صلاة مثلها. فقال عمران: ليس كما يقال. يقصيهن جميعاً»^(٢).

٢- ما روي عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه غشي عليه ثلاثاً لا يصلي، ثم استفاق بعد ثلاث، فقال: هل صليت؟ فقالوا: ما صليت منذ ثلاث. فقال: أعطوني وضوءاً. فتوضأ ثم صلى تلك الثلاث^(٣).
المواقفون: الحابلة^(٤).

المخالضون: الحنفية، والمالكية، والشافعية: فقد ذهب الحنفية إلى أن المغمى عليه يقضي إن فاتته خمس صلوات فما دونها، ولا يقضي إن راد على ذلك، واحتجوا بالآتي:

١- أثر علي رضي الله عنه أنه «أغمي عليه أربع صلوات فقضاهن». ويجاب عنه: بأنه

(١) المعنى ٢/ ٢٩٠.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، باب ما يعيد المغمى عليه من الصلاة، ٢/ ٧١، رقم (٦٥٨٥)، وإسناده عن حمص بن عياث، عن سليمان التيمي، عن أبي معجل قال: قيل لعمران بن حصيص. - إلخ، ورحال إسناده ثقات، غير حمص بن عياث، فهو ثقة تعبر بآخيه. ينظر: تقريب التهذيب ص ١٧٣.

(٣) روى ابن المنذر في «الأوسط»، ٤/ ٣٩٢، رقم (٦٥٨٤)، ووقع عند عبد الرزاق (المصنف ٢/ ٤٧٩ رقم ٤١٥٦) أن عمار بن ياسر رمي، فأغمي عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فأفاق نصف الليل، فصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء، ونحوه عند ابن أبي شيبة (المصنف ٢/ ٧٠ رقم ٥٦٨٤)، والبيهقي (السر لكبرى ١/ ٥٧١ رقم ١٨٢٢).

(٤) يطر: الإنصاب ١/ ٣٩٠، شرح منتهى الإرادات ١/ ١٢٥.

غير محفوظ^(١).

٢- أثر عمار رضي الله عنه أنه «أغمي عليه يوماً وليلة فقضاهن»^(٢). ويحاط عنه: بأنه ضعيف لم يثبت^(٣).

٣- أثر عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه «أغمي عليه ثلاثة أيام ولياليهن فلم يقص»^(٤).

(١) لم أقف عليه. قال العلامة ابن حجر «فأما أثر علي بن ميمون أنه» الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢٠٩/١. وقال لزيلعي: والرواية عن علي بن عروة نصب الراية ١٧٧/٢.

(٢) أخرج عبد الرزاق في المصنف ٤٧٩/٢ رقم (٤١٥٦) «أن عمار بن ياسر رضي، فأغمي عليه في الظهر والمصر والمغرب والعشاء، فأفاق نصف الليل، فصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء»، وأخرج نحوه ابن أبي شيبة في المصنف ٧٠/٢ رقم (٥٦٨٤)، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٧١/١ رقم (١٨٢٢).

(٣) قال البيهقي في المعرفة: «قال الشافعي: فكان مذهب عمار فيما نرى - والله أعلم - أن الصلاة ليست بموصوعة عن المعنى عليه، كما لا يكون الصوم موصوعاً عنه، ولم يرو عن عمار أنه قال: لو أغمي علي خمس صلوات لا أتيق حتى يمضي وقت الحامسة ثم أقص، ويس هذا أيضاً بثابت عن عمار. ثم ساق الكلام إلى أن حمل فعل عمار على الاستحباب أن لو ثبت عنه، وإنما قال الشافعي في حديث عمار: إنه ليس بثابت؛ لأن راويه يريد مولى عمار وهو مجهول، والرواية عنه: سماعيل بن عبد الرحمن السدي، كان يحيى بن معين يضعفه، ولم يحتج به البخاري، وكان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يريدان به ثامناً» معرفة السنن والآثار ٢٢٠/٢. وقال ابن حجر وفي إسناده ضعف. الدراية ٢١٠/١، وقال ابن الترمذاني: سكت عنه - يعني لبيهقي - وسنده ضعيف، وهو مخالف للبد. الحوهر النقي ٣٨٧/١.

(٤) سنن الدرقطبي، كتاب الحائز، باب لرحل يغمي عليه وقد جاء وقت الصلاة هل يقضي أم لا، ٤٥٤/٢، رقم (١٨٦٣) وفي مصنف ابن أبي شيبة (٢/٧٣ رقم ٦٦٠٠) أنه أغمي عليه يومين فلم يقض، وفيه أيضاً (٢/٧١ رقم ٦٥٨٧) أنه أغمي عليه شهر فصلى صلاة يومه، وروي أنه أغمي عليه يوم وليلة، كما أخرجه إبراهيم الحربي بسنده عن نافع قال: «أغمي على عبد الله يوماً وليلة، فأفاق فلم يقص ما فاتته واستقبل». عريب الحديث ١٦/١، قال ابن حجر: بإسناد صحيح. الدراية ٢٠٩/١.

٤- أن الإجماع إذا حال يجعل كالصويل عادة وهو الحنود والصغر، وإذا قصر يجعل كلفصير عدة وهو النوم، فيحتاج إلى الحد الفاصل بين القصير والطويل، فإن كان يوماً وليلة أو أقل فهو قصير؛ لأن الصلاة لم تدخل في حد التكرار، وإن كان أكثر من يوم وليلة يكون طويلاً؛ لأن الصلاة دخلت تحت حد التكرار^(١). وأجيب عنه: بأن ما لا يؤثر في إسقاط الخمس لا يؤثر في إسقاط الزائد عليها، كالنوم^(٢).

وذهب المالكية ولشافعية إلى أن المغمى عليه لا يلزمه قضاء الصلاة إلا أن يفيق في جزء من وقتها^(٣). واحتجوا بما يأتي

١- حديث عائشة رضي الله عنها أنها سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يغمى عليه فيترك الصلاة، فقالت: قال رسول الله ﷺ «ليس بشيء من ذلك قضاء، إلا أن يغمى عليه في وقت صلاة فيفيق وهو في وقتها فيصلها»^(٤). وأجيب عنه: بأنه ضعيف لا يثبت^(٥).

(١) ينظر: المبسوط ٢١٧/١، مدائع الصائغ ٢٤٦/١، الساية شرح الهداية ٦٤٩/٢.
(٢) ينظر: المغني ٢٩١/١. قال ابن حزم: «أما قول أبي حنيفة، ففي عاية الفساد» لأنه لا نص أتى به على ما قال ولا قيس، لأنه سقط عن المغمى عليه سب صلوات ولم ير عليه قضاء شيء سهن، وأوجب عليه إن أغمى عليه خمس صلوات أن يقضيها، فلم يقس للمغمى عليه على المغمى عليه في إسقاط القضاء، ولا قاس المغمى عليه على النائم في وجوب القضاء عليه في كل مادم عنه» المحلي ٩/٢.

(٣) ينظر: مواهب الحليل للحطاب ٤٦٩/١، المجموع ٦/٣، تحفة المحتاج ٤٤٦/١.
(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، جمع أبواب المواقيت، باب المغمى عليه يفيق بعد دعاء الوترين فلا يكون عليه قضاؤه، ٥٧١/١، رقم (١٨٢٠)، سنن الدارقطني، كتاب الجنائز، باب الرجل يغمى عليه وقد جاء وقت الصلاة هل يقضي أم لا، ٤٥٢/٢، رقم (١٨٦٠).

(٥) ينظر: المعني ٢٩٠/١ قال ابن حجر رفي إسناداه الحكم بن عبد الله الأيلي، وهو واه حذاً. الداربه ٢٠٩/١. وقال الزيلعي: وهو ضعيف جداً، قال أحمد في الحكم بن سعيد الأيلي أحاديثه موضوعة وقال ابن حبان: يروي الموصرعات عن الأثبات. وقال -

٢- أن زوال العقل إذا لم يلزم معه قضاء المتروك في المدة الطويلة لم يلزم معه قضاء المتروك في المدة القصيرة، كالحنون طرداً والسكر عكساً^(١).

٣- أن كل صلاة لو مضى عليها وقتها في لحنون لم يقض، فإذا مضى عليه وقتها في الإغماء لم يقض؛ قياساً على ما زاد على اليوم والليلة سرداً، وكوقت أظهر عكساً^(٢).

وأجيب عنه: بعدم صحة قياسه على المجنون؛ لأن المجنون تتناول مدته غالباً، وقد رفع القلم عنه، ولا يلزمه صيام ولا شيء من أحكام التكليف، وتثبت الولاية عليه، ولا يجوز على الأنبياء ﷺ، والإغماء بخلافه^(٣).

٤- أن كل معنى يسقط معه أداء الصلاة يسقط معه قضاء الصلاة، كالصغر^(٤).

٥- أن زوال العقل ضربان: ضرب لا يسقط القضاء، فيستوي قليل الزمان وكثيره كالسكر، وضرب يسقط القضاء، فيستوي قليل الزمان وكثيره كالحنون، فوجب أن يكون ما احتلما فيه من لإغماء ملحقاً بأحد هذين الأصلين^(٥).

* النتيجة ظاهر من سياق المسألة وقوع الخلاف فيها بين الأئمة الأربعة فمن بعدهم، وليس محل البحث تحقيق المسألة من حيث رجحان قول على قول، وإنما النظر في دعوى إجماع الصحابة كما حكاه ابن قدامة رحمه الله، فإن ثبوت هذا الإجماع يقضي بالضرورة بفساد ما خالفه من أقوال.

وقد تحرر مما سبق أن مسند الإجماع - كما حكاه ابن قدامة - ثلاثة آثار عن

= اس معين ليس بثقة ولا مأمون. وكذبه الجورجني وأبو حاتم، وتركه الساجي وأبو الحيد والدارقطني، وقال الحارثي: تركوه. وبقي السدك إلى الحكم مظلم. نصب

الراية ١٧٧/٢

(١) يطر الحواوي الكبير ٣٨/٢. وما أورده الماوردي من محاجة للفريقين الحنفية والحنابلة

(٢) يطر الحواوي الكبير ٣٨/٢. (٣) ينظر. المعني ٢٩٠/١-٢٩١

(٤) يطر. الحواوي الكبير ٣٨/٢. (٥) يطر: الحواوي الكبير ٣٨/٢

ثلاثة من الصحابة: عمار بن دسر، وسمرة بن جندب، وعمر بن حصين رضي الله عنهم، وأن المروي عن سمرة وعمران بإسناد صحيح، وأما المروي عن عمار فيإسناد ضعيف.

وهذه الآثار معارضة بفعل آخرين من الصحابة، كما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما بإسناد صحيح فيما رواه بافع عنه قال: «أعمرى على عبد الله يوماً وليلة، فأفاق فلم يقض ما فاته واستقل»^(١).

بل قد دعا ذلك بعض الحنفية إلى دعوى إجماع الصحابة على ما ذهبوا إليه، قال لسمرقندي: «... والحد العاصل بين القليل والكثير هو ست صوات، عرفنا ذلك بإجماع الصحابة» فإنه روي عن علي وعمار وعبد الله بن عمر مثل قولها، ولم يرو عن غيرهم خلافة، فيكون إجماعاً^(٢)! هذا مع أن الخلاف قد ثبت عن عمران بن حصين وسمرة رضي الله عنهما فيما سبقت روايته.

وعليه: فالأقرب عدم ثبوت الإجماع على أن المغضى عليه يقضي ما فاته من الصلوات، كما لم يثبت الإجماع على ما دون لخمس ولا ما فوقها بقضاء ولا بتركه، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة عشرة: تسقط الصلاة عن المجنون، ولا قضاء عليه إذا أفاق

● شرح السائل: أجمع العلماء على أن الصلاة لا تصح من المجنون، ولا يجب عليه قضاء ما فاته حال جنونه، إلا أن يفيق وقت صلاة فيصليها. وممن حكى الإجماع:

١- الماوردي (٤٥٠هـ) رحمته الله، حيث قال: «وأما المجنون فيسقط فرض الصلاة إجماعاً»^(٣).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته الله، قال: «... أجمعوا على أن المجنون لمطبق

(١) غريب الحديث لإبراهيم الحربي ١٦/١، قال بن حجر. بإسناد صحيح. البراية ٢٠٩/١.

(٢) تحفة الفقهاء ١٩٢/١. (٣) الحاوي الكبير ٢٨/٢.

لا شيء عليه بخروج الوقت من صلاة ولا صيام إذا أفاق من جنونه وإطاقه^(١).
 ٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «والمجنون غير مكلف، ولا يلزمه قضاء ما ترك في حالة جنونه إلا أن يفيق في وقت الصلاة، فيصير كالصبي يبلغ، ولا نعلم في ذلك خلافاً»^(٢).

٤- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «من زال عقله بسبب غير محرم، كمن جُر... فلا صلاة عليه، وإذا أفاق فلا قضاء عليه بلا خلاف»^(٣).

٥- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «فأما المجنون فلا تصح منه الصلاة، لأنه ليس من أهل التكليف، أشبه الطفل، ولا تجب عليه حال جنونه، ولا يلزمه قضاؤها إلا أن يفيق في وقت الصلاة، لا نعلم في ذلك خلافاً»^(٤).

♦ مستند الإجماع: حديث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»^(٥).

الموافقون: المالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة على الأصح^(٨)، والظاهرية^(٩).
 المخالفون: ذهب الحنفية - في الأصح - إلى أن المجنون إن جن يوماً وليلة أو خمس صلوات فما دون ثم أفاق فعليه القضاء؛ سنحساناً، كالمغمى عليه، والقياس أن لا قضاء عليه إذا استوعب الجنون وقتاً كاملاً؛ لتحقيق العجز.

(٢) المعني ٢٩٠/١.

(٤) الشرح الكبير ١٥/٣.

(١) التمهيد ٢٩١/٣.

(٣) المجموع ٦/٣.

(٥) سبق تحريجه ص: ٨٣.

(٦) ينظر: الفواكه الدواني ٢٣٥/١، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرادي ١/٣٣٩.

(٧) ينظر: المجموع ٦/٣، تحفة المحتاج ٤٤٦/١.

(٨) ينظر: المعني ٢٩٠/١، شرح منتهى الإرادات ١/١٢٦.

(٩) ينظر: المحي ٨/٢.

وروجه الاستحسان: أد المدة إذا طابت كثرت الفوائت، فيُحَرَج في القضاء، ولا حرج إذا قصرت، وحد الكثرة ما راد على يوم وليلة لدحوله في حد التكرار^(١).
وروي عن الإمام أحمد أن الصلاة تجب على المجنون وعليه قضاؤها، قال البرهان ابن مفلح^(٢): «ونقل حنب^(٣): يعيد إذا أفاق»^(٤).
وفي الفروع لابن مفلح^(٥): «وتلزم مغمى عليه، نص عليه، «وها»^(٦) في خمس

(١) في الأصل محمد بن الحسن «الصلاة لا تحب على الصغير ولا على المعتوه ولا على المحنون»، الأصل ٤٥/٢، وقد ذكر البدر العسي أن في المذهب رواية أن الجنون إذا استوعب وقت صلاة كاملاً يسقط القضاء. ينظر: النهاية ٦٥٠/٢، وفي المقابل روي عن محمد بن الحسن أن الجنون لقصير بمنزلة الإعماء، ينظر: تحفة الفقهاء ١٩٢/١، وهو الأصح في المذهب، ينظر: الشهر العاتق ١/٣٣٧-٣٣٨، العناية ٩/٢، السية ٦٥١/٢، البحر الرائق ١٢٧/٢، مجمع الأنهر ١/١٥٥، حاشية ابن عابدين ١٠٢/٢، اللب ١٠١/١.
(٢) أبو إسحاق ربهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، مؤرخ من قصة الحادثة الكبار، ولد بدمشق، وناشر القضاء في الديار الشامية أكثر من أربعين سنة، ولم يكن يتعصب لأحد، له «مرقاة الوصول إلى علم الأصول»، توفي سنة ٨٨٤هـ. ينظر: شذرات الذهب ٥٠٧/٩

(٣) أبو علي حسن بن إسحاق بن حنبل بن هلال لثياني، أحد حفاظ الحديث، اس عم الإمام أحمد وتلميذه، سمع منه ومن أبي نعيم وآخرين، وله كتب، منها: «التاريخ»، حرج إلى واسط فتوفي بها سنة ٢٧٣هـ. ينظر: طيفت لحنبل ١/١٤٣-١٤٥.

(٤) المدع في شرح المفتع ١/٢٦٦.

(٥) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الرامني الصالحي الحنبلي، القاضي، تلمذ لاس تيمية ونقل عنه كثيراً، وكان أعلم أهل زمانه بمذهب أحمد، له كتب، منها: الآداب الشرعية، توفي بصالحية دمشق سنة ٧٦٣هـ. ينظر: شذرات الذهب ٨/٣٤٠-٣٤١

(٦) أي: وفاقاً لأبي حنيفة في خمس صلوات، فالحفمية يوافقون لحنبل في الخمس فما درها.

صلوات، كنائم «ع»^(١)، وقيل: لا، كمحنون على لأصح»^(٢). وقال أيضاً: «وفي الرعاية. بقصي»^(٣).

وقال المرداوي: «وعنه: تحب عليه فيقضيه. وهي من المفردات، وأطلقهما في الحاوين»^(٤).

✽ النتيجة: تبين مما سبق أن الحنفية حالفوا الجمهور فأوجبوا القضاء على المحنون بفبق يوم وليلة أو خمس صلوات فما دون، وأما الرواية عن الإمام أحمد بوجوب القضاء في القليل والكثير؛ فالأصح خلافه.

وعليه: فلا إجماع ثابت على سقوط القضاء عن لمحنون إذا أفاق فيما زاد على خمس صلوات، وغير ثابت في الخمس فما دونها، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة عشرة: لا تجب الصلاة على الصبي المميز وتصح منه

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن الصبي لا صلاة عليه إلا بعد سن التمييز، وهو سبع سنوات، فيؤمر بها ندباً لا وجوباً حتى يعتادها. ومن حكى الإجماع على صحة صلاته:

١- ابن عداير (٤٦٣هـ) رَوَّاهُ، قال: «أجمعوا على أن أمروا الصبي إذا عقل

(١) أي إجماعاً، ولعمري: يلزم المسمى عليه القضاء كالتائم المجمع على وجوبه عليه. ينظر في شرح الاختصارات: مقدمة الفروع ٦/١.

(٢) أي: لا يلزم اسمحون قضاء على أصح الروايتين. الفروع ١/٤١٠.

(٣) وقد تعقه المرداوي فيما نقله عن صاحب الرعاية، قال ابن معلق: «وفي الرعاية: بقصي. مع قوله في الصوم: الأبله كالمحنون. كذا ذكر...»، قال المرداوي: «قلت: ليس المراد -والله أعلم- ما قاله صاحب الفروع، وإنما قال: «بقضي» على قول. وهذا لفظه «ويقضيها مع روال عنده يوم كذا، وكذا - ثم قل - أو شرب دواء - ثم قل - وقيل: محرّم، أو أنه، وعنه: أو محنون»، فهو إما حكى القضاء في الأبله قولاً، فهو موافق لما قاه في الصوم، مما بين كلامه في الموضوعين تناقض، بل كلامه متفق فيهما». الإنصاف ١/٣٩٤.

(٤) الإنصاف ١/٣٩٣.

الصلاة بأن يصبي»^(١).

٢ - ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف في أنها تصح من الصبي العاقل، ولا فرق بين الذكر والأنثى»^(٢).

٣ - عبد لرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف في أنها تصح من الصبي العاقل»^(٣).

٤ - المرداوي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لو فعلها صحت منه بلا نزاع، ويكون ثواب عمله لنفسه»^(٤).

٥ - ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وتصح من مميز إجماعاً، وهو من استكمل سناً»^(٥).

ومن حكى الإجماع على عدم وجوبها عليه:

١ - ابن المنذر (٣١٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «والجمعة والصلوات عبر واجبة على من لم يبلغ، بدلالة لكتاب، والسنة، والاتفاق»^(٦).

٢ - ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأما من تجب عليه؛ فهو لبالغ العاقل، وذلك أيضاً ثابت بالسنة والإجماع»^(٧).

٣ - النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «... وأما امسألتان اللتان ذكرهما، وهما أن الصلاة لا تجب على صبي ولا صبية، ولا يلزمهما قضاؤها بعد البلوغ؛ فمتفق عليهما... واتفقوا على أن الصبي لا تكليف عليه ولا يأثم بفعل شيء ولا بترك شيء»^(٨).

(١) التمهيد ١/ ١٠٥.

(٢) المغني ١/ ٤٤١.

(٣) الشرح الكبير ٣/ ٢٠.

(٤) الإنصاف ١/ ٣٩٦.

(٥) حاشية لروض المربع ١/ ٤١٤.

(٦) الأوسط ٤/ ١٥.

(٧) بداية المجتهد ١/ ١٤.

(٨) المحروع ٣/ ٦.

♦ مستند الإجماع:

١- حديث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»^(١).

٢- حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة في ظاهر المذهب^(٦)، ولطاهرية^(٧).

المخالفون: روي عن الإمام أحمد وجوب الصلاة على الصبي دون البلوغ، مع اختلاف الروايات في تحديد سن الوجوب: فروي عنه وجوبها لسن التمييز:

قال الشمس ابن مفلح: «وتصح من ميمر»^(٨) صلاة... ولا تدرمه «وكيفية الأحكام، وعنه: بلى. ذكره الشيخ وغيره وأنه مكلف، وذكرها في المذهب وغيره في الجمعة»^(٩).

وقال المرداوي. «وعنه: تجب على المميز. ذكرها المصنف وغيره، وأنه مكلف، وذكرها في المذهب وغيره في الجمعة»^(١٠).

(١) سبق تخريجه ص ٩٤.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر لغيره بالصلاة، ١/٣٦٧، رقم (٤٩٥)،

وصححه الألباني، إرواء الغليل ١/٢٦٦، رقم (٢٤٧)

(٣) ينظر: درر الأحكام شرح عرر الأحكام ١/٥٠.

(٤) ينظر: موهب الجليل ١/٤٦٩.

(٥) ينظر: المجموع ٦/٣، نهاية المحتاج ١/٣٩٠.

(٦) ينظر: المغني ١/٤٤١، شرح مسهب الإرداد ١/١٢٧، كشاف القناع ١/٢٢٥.

(٧) ينظر: المحلى ٢/٨. (٨) أي: وفائاً للأئمة الثلاثة.

(٩) الإصناف ١/٣٩٦.

(١٠) الفروع ١/٤١٢-٤١٣.

وروي عنه وجوبها لعشر سنين: قال ابن قدامة: «وأما الصبي لعافل فلا تحب عليه في أصح الروايتين، وعنه: أنها تحب على من بلغ عشرين»^(١).

وقال عبد الرحمن ابن قدامة: «وفيه رواية أخرى أنها تحب على من بلغ عشرين»^(٢).

وقال ابن تيمية: «وأما الصبي فلا تحب عليه في أشهر الروايتين، وعنه: أنها تحب عليه إذا بلغ عشرين»^(٣).

وقال الشمس ابن مفلح: «وعنه: ابن عشر سنين يضربه عليها وحباً»^(٤).
وقال المرداوي: «وعنه: تحب على من بلغ عشرين... وظاهر كلامه في الجارية إذا بلغت تسعاً تحب عليها»^(٥).

ومستند رواية العشر:

١- قوله ﷺ: «واضربوهم عليها وهم أبناء عشر»؛ فقد أمر بالعقاب على تركها، وما يعاقب على ترك شيء إلا ابواجب، لا سيم مع رافة النبي ﷺ ورحمته بأمته.

٢- أنه يفهم الأمر ويقدر على الامثال، فوجب عليه كالبالغ؛ لأن عمدة الجواب إنما هي العقل الذي به يعلم والقدرة التي بها يعمل، وكلاهما موجود.

٣- أن العشر مطبة الاحتلام وأول سبه، فجاز أن تقوم مقامه^(٦).

وروي عنه وجوبها عليه مراهقاً، حيث نقل عنه في ابن أربع عشرة سنة ترك الصلاة، قال: بقضيها.

قال القاضي أبو يعلى: «فظاهر هذا أنها وجبت عليه، وقد كان أبو لحسن

(٢) الشرح الكبير ٢٠/٣.

(١) المفني ٢٨٩/١.

(٤) المروع ٤١٢/١-٤١٣.

(٣) شرح العمدة ص: ٤٥-٤٦.

(٥) الإصاف ٣٩٦/١.

(٦) شرح العمدة ص: ٤٥-٤٦، تصرف سير، وبطر المعني ٤٤١/١، الشرح الكبير ٢٠/٣.

التميمي^(١) ينصر هذه الرواية، ويقول: تحب عليه الصلاة^(٢). وقال الشمس ابن مفلح: «وعه: مراهقاً. اختاره أبو الحسن الميمي»^(٣).

وقال امرداوي: «وعنه: نجب على المراهق، اختارها أبو الحسن التميمي وابن عقيل أيضاً، ذكره في الأصول، قال أبو المعالي^(٤). ونقل عن أحمد في ابن أربع عشرة: «دا ترك الصلاة قتل»^(٥).

وبناء على مجمل هذه الروايات عن الإمام أحمد في وجوب الصلاة على العاقل غير البالغ؛ يتأول حديث «رفع القلم...»^(٦) على ما يعمه من الذنوب، لا على ما يتركه من الواجب، ويؤيد هذا أن للمأمورات تصح منه، فجاز أن تجب عليه^(٧).

✽ النتيجة: المشهور عن الإمام أحمد كقول الجمهور^(٨)، وهو احتيار أكثر الحنابلة^(٩)، وأما الروايات الأخرى فقد تولها بعض أصحاب الإمام أحمد:

(١) أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن أبيث التميمي الحنبلي، صاحب الخرق، وصف في الأصول والفروع والفرائض، وكان له اطلاع على مسائل الخلاف، توفي سنة ٣٧١هـ. ينظر: طبقات الحنابلة ١٣٩/٢.

(٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ٢٢٦/١.

(٣) الفروع ٤١٢-٤١٣.

(٤) أبو المعالي وحيد الدين أسعد بن المنجيس بركات بن المؤمل التنوحي المعري ثم الدمشقي، لحنلي، القاضي، سمع بدمشق، ورحل إلى بغداد وتفق بها وبرع في المذهب، وأخذ عنه الموفق ابن قدامة، له مصنفات، منها «الحلاصة في الفقه»، توفي سنة ٦٠٦هـ. ينظر: شذرات الذهب ٣٦-٣٧/٧.

(٥) الإنصاف ٣٩٦/١. (٦) سبق تخريجه ص ٩٤.

(٧) شرح العمدة ص ٤٥-٤٦، نصرف يسير، وينظر المعني ٤٤١/١، الشرح الكبير ٢٠/٣.

(٨) لحملة من الأدلة من الحبر وانتظر، كحديث «رفع القلم...» وغيره، ينظر شرح العمدة ص ٤٦-٤٧.

(٩) ينظر شرح العمدة ص: ٤٦.

أما رواية الأربع عشرة سنة فقد أولت بأنه أمر بالقضاء على سبيل الاحتياط؛ لكونها مظنة اللزوم بيبات أو احتلام، وإلا لما اختص بابن أربع عشرة دون غيره^(١).

وجعل القاضي أبو يعلى الكل رواية واحدة، ولمشهور منها هو الوجوب، وما عداه من باب الاستحباب، حيث قال: «وعندي أن المسألة رواية واحدة، وأن الصلاة والصيام لا يجبان عليه حتى يبلغ، ويحمل ما قاله على الاستحباب»^(٢). وعليه: فالإجماع صحيح ثابت على أن الصلاة تصح من الصبي المميز العقل، وأنها لا تجب على من دون سن التمييز، والأقرب صحة الإجماع وثبونه على أنها لا تجب على الصبي أو الصبية دون البلوغ، والله ولي العدم.

◆ المسألة السابعة عشرة: أمر الصبي بالصلاة إذا عقل

● شرح المسألة: أجمع الفقهاء على أن الصبي يؤمر بالصلاة إذا عقل. ومن حكي الإجماع:

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، حيث قال: «أجمعوا على أن أمروا الصبي إذا عقل الصلاة بأن يصلي»^(٣).

◆ مستند الإجماع: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»^(٤).

(١) أولها بذلك ابن مطه، يظر. المسائل الفقهية من كتب الروايتين والوجهين ٢٢٦/١، وأشار إلى ذلك بن فدامة في المعني ٤٤١/١، والعجيب قوله: وإلا لما اختص بابن أربع

عشرة دون غيره، مع أنه ممن حكي رواية لعشر يظر: المعني ٢٨٩/١.

(٢) المسائل الفقهية من كتب الروايتين والوجهين ٢٢٦/١.

(٣) التمهيد ١٠٥/١.

(٤) سبق تخريجه ص ١٢١.

الوافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).
 المعانفون: لا خلاف في كون الولي مأموراً بأمر الصبي المميز بالصلاة، ولكن وقع الخلاف هل هو مأمور على جهة الوجوب، أم على جهة الاستحباب؟
 فذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن الولي مأمور وجوباً بأمر الصبي بالصلاة^(٦)، وذهب المالكية^(٧) والظاهرية^(٨) إلى أن ذلك على جهة الاستحباب.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن الصبي يؤمر بالصلاة إذا عقل، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة عشرة: لا تسقط الصلاة عن المريض ويصليها بحسب قدرته
 ● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن المريض لا تسقط عنه الصلاة، وعلى أنه يصليها بحسب قدرته ومن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله: حيث قال: «وأجمع أهل العلم على أن فرض من لا يطيق القيام أن يصلي جالساً»^(٩).

٢- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «وافقوا أن الصلاة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن البالغ لعاقلة بعذر أصلاً، وأنها تؤدي على حسب طاقة المرء من جلوس أو اضطجاع بإيماء أو كيفما أمكه»^(١٠). وقال: «فأوجب

(١) ينظر: مرقى الفلاح ص: ٧١، حاشية ابن عابدين ٣٥٢/١.

(٢) ينظر: شرح مختصر خليل ٢٢١/١ (٣) ينظر: المجموع ١١/٣.

(٤) ينظر: المنهاج ٤٤٠/١، حاشية الروض المربع ٤١٧/١.

(٥) ينظر: المحلى ٨/٢.

(٦) ينظر: حاشية ابن عابدين ٣٥٢/١، المجموع ١١/٣، حاشية الروض المربع ٤١٧/١.

(٧) ينظر: شرح مختصر خليل ٢٢١/١. (٨) ينظر: المحلى ٨/٢.

(٩) الإشراف ٢١٢/٢ (١٠) مراتب الإجماع ص: ٢٥.

الله تعالى القيام إلا عن أسقطه عنه بالنصر، وهذا في الخائف والمريض إجماع^(١).

٣- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «أجمع العلماء على أن المريض مخاطب بأداء الصلاة، وأنه يسقط عنه فرض القيام إذا لم يستطعه، ويصلي حالساً، وكذلك يسقط عنه فرض الركوع والسجود إذا لم يستطعهما أو أحدهما ويومئ مكانهما»^(٢).

٤- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «أجمع أهل العلم على أن من لا يطيق القيام له أن يصلي جالساً»^(٣).

٥- أبو الحسن بن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع أهل العلم على أن فرض من لا يطيق القيام أن يصلي جالساً»^(٤).

٦- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «أجمعت الأمة على أن من عجز عن القيام في الفريضة صلاها قاعداً ولا إعادة عليه»^(٥).

٧- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «فالمريض باتفاق العلماء يصلي في الوقت قاعداً أو على جنب إذا كان القيم يزيد في مرضه، ولا يصلي بعد خروج الوقت قائماً»^(٦).

٨- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا أن القيام فرض في الصلاة على القادر، ومن تركه مع القدرة عليه لم تصح صلاته، فإن عجز عن القيام صلى قاعداً»^(٧).

٩- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال عقب قول الشارح: «تلزم المريض

(٢) بداية المجتهد ١/ ١٨٩.

(٤) الإقناع ١/ ١٦٩.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٢/ ٣٠.

(١) المحلى ٢/ ١٠٣.

(٣) المنهاج ٢/ ١٠٦.

(٥) المجموع ٤/ ٣١٠.

(٧) رحمة الأمة، ص: ٧٧.

الصلاة) المكتوبة (فاتماً)؛ قال: «إجماعاً في فرض مع القدرة»^(١).

١٠- وهبة الرحيلي^(٢) (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفق الكل على أنه لا تسقط الصلاة عن المرء ما دام في عقله»^(٣).

♦ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعودًا وَعَلَّ جُوبِكُمْ فَإِذَا أُطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾^(٤).

وجه الدلالة: أن الله أمرهم بالصلاة في الخوف، ورخص لهم في العجز عن إقامتها بالصلاة على الهيئة المقدورة، ولم يسقطها عنهم، والمرض عجز كالخوف. وأيضاً: قل في معناه. إذا تلبستم بالصلاة فافعلوها قياماً، فإن لم تقدرُوا فقعوداً، فإن لم تقدرُوا فعلى جنوبكم.

قال ابن عطية: «ودهب قوم إلى أن «قُضِيَتْ» بمعنى: فعلتم، أي: إذا تلبستم بالصلاة فلتكن على هذه الهيئة بحسب الضرورات: المرض وغيره، وبحسب هذه الآية رتب ابن الموار^(٥) صلاة المريض، فقال: يصلي قاعداً، فإن لم يطق

(١) حاشية الروض المربع ٣٦٦/٢.

(٢) وهبة بن مصطفى بن وهبة الرحبي الدمشقي، العلامة الفقيه المفسر، ولد بدير عطية بريف دمشق سنة ١٩٣٢م، وتخرج في الثانوية من دمشق، وأتم تعليمه بمصر، وبها حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة، شغل كثيراً من المناصب والأعمال العنمية، وكان عضواً جليراً بعدد من المحامع الفقهية، له مصنفات عدة، منها: آثار الحرب في الفقه الإسلامي، توفي سنة ١٤٣٦هـ، تظر ترجمته بسوق الألوكة على

<http://www.alukah.net,culture,0 1721>

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته ٨٣٠/٢ (٤) سورة النساء: ١٠٣.

(٥) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندري المصري، المعروف بـ ابن الموز، أحد أئمة المالكية، حافظ فقيه، تفقه بابن الماحشون وابن عبد الحكم، وروى عن ابن القاسم، وألف كتبه الكبير «المواري» أحد أمهات كتب المذهب، توفي بدمشق سنة ٢٦٩هـ. =

فعلى حننه الأيمن، وإن لم يطو فعلى الأيسر، فإن لم يطو فعلى الظهر...^(١).
 ٢- حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: «كانت بي بواسير، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة، فقال: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى حنب»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في وجوب الصلاة على المريض ما أمكنه إلى حد الإيماء برأسه؛ لورود النص به. أما إذا عجز عن الإيماء برأسه وأمكنه الإيماء بطرفه أو الصلاة بقلبه؛ ولجمهور على وجوب الصلاة عليه كذلك ما دام العقل ثابتاً، فإذا لم يقدر على الإيماء برأسه أو ما بعينه، فيحذف قليلاً للركوع ويحذف أكثر منه للسجود، فإن قدر على القراءة بلسانه قرأ، وإلا قرأ بقلبه، فإن لم يستطع الإيماء بعينه صلى بقلبه^(٧).

وخالف في ذلك آخرون، فروي عن الإمام أحمد أن المريض إن عجز عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة، ولا يلزمه الإيماء بطرفه^(٨)، وهو وجه عند

= ينظر: الدياج المذهب ١٦٦/٢

(١) المحرر الوجيز ١٠٨/٢. وينظر: تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٣٥٦/٣.

(٢) صحيح البحري، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قعداً صلى على حب، ٣٧٦/١. رقم (١٠٦٦).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ٥٠٢/١، ٥٠٤، النهر العاتق ٣٣٦/١، حاشية بن عابد ٤٩٣/٢.

(٤) ينظر: الفرائد الدواني ٢٤٢/١.

(٥) ينظر: حاشية الحيرمي على شرح المنهج ١٩٣/١.

(٦) ينظر: المغني ١٠٩/٢، شرح منتهى الإرادات ٢٨٨/١.

(٧) ينظر: توضيح الأحكام من بلوغ المرام، لعبد الله لسلم ٣٢٣/٢.

(٨) قال القاضي أبو يعلى: «ونقل أبو بكر المستملي محمد بن يزيد قال مرض أبو عبد الله -

الشافعية^(١)، واختاره ابن تيمية، وابن سعدي^(٢).

قال ابن تيمية «متى عجز المريض عن الإيماء رأسه سقطت عنه الصلاة، ولا يلزمه الإيماء بطرفه، وهو مذهب أبي حنيفة، ورواية عن أحمد»^(٣).

وقال ابن سعدي: «أما صلاة المريض بطرفه أو بقلبه فلم تثبت، ومفهوم الحديث يدل على أن الصلاة على حنيه مع الإيماء هي آخر المراتب الواحة»^(٤).

وذهب الحنفية - عدا زفر - إلى أن المريض إذا عجز عن الإيماء برأسه أحرقت الصلاة عنه إلى وقت القدرة، ثم إن كانت الفوائت صلاة يوم وليلة أو أقل فعليه القضاء اتفاقاً، وإن رادت قليل بالسقوط مطلقاً، وهو طاهر الرواية وعليه الفتوى، وقيل بعدم السقوط إذا برئ من مرضه، فإن مات فلا شيء عليه اتفاقاً، وهذا كله فيما إذا لم يقدر في مرضه على الإيماء رأسه بعد عجزه عنه، فإن قدر عليه بعد عجزه لزمه القضاء موسعاً^(٥).

أحمد بن حنبل رحمه الله، موصاته ففتى له: تصلي مرة أو مرتين؟ فقال أما سمعت حديث أبي سعيد^{١٩} فلم يصل فظاهر هذا أنه لم يز وجوبها عليه، والحديث الذي ذهب إليه روه إسماعيل بن رباح عن أبيه قال: لما مرض أبو سعيد الحذري وضأته، قال: ثم قلب الصلاة قال قد كسبي، إنما العمل في الصحة. ولأنه نوع مرض محاز أن يسقط فرض الصلاة كاجبوا. المسائل الفقهية من كتاب الرواثير والوحهس ١/١٧٩. وسطر المعني ٢/١١٠

(١) قال النووي وهذا شاذ مردود. المجموع ٤/٣١٧.

(٢) عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي الناصري التميمي الحنلي، العلامة الفقه الأصولي المفسر، ولد بعزّه سنة ١٣٠٧هـ، حفظ القرآن مكرراً واشتغل بالطلب، وجلس لتدريس، وانتهد إليه رئاسة العلم بمسطة القصيم، وأحدعه كثيرون، له مصنفات كثيرة، منها «تيسير الكريم الممان» في التفسير، توفي سنة ١٣٧٦هـ. ينظر مشهير علماء محد لعبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، ص. ٢٥٦ - ٢٦٠.

(٣) امتدوى الكبرى ٥/٣٤٩.

(٤) المختارات الحلية من المسائل الفقهية ص: ٤٩

(٥) ينظر: البحر الرائق ٢/١٢٤-١٢٥

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن الصلاة لا تسقط عن المريض ما دام يعقل إذا أمكنه أن يأتي بما يقدر عليه منها إلى حد الإيماء بالرأس، وأما رحوب الصلاة على من قدر على الإيماء نظرفه أو نقله؛ فلم يثبت فيه الإجماع، والله ولي العلم.

◆ المسألة التاسعة عشرة: الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالصلاة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن الكفار مخاطبون في الدنيا بالإيمان - أو الأصول^(١) -، وأنهم مخاطبون من لفروع بالعقوبات والمعاملات، وأنهم مخاطبون بفروع الشريعة كلها من حيث المؤاخدة والعقوبة في الآخرة، ومن جملة ذلك الصلاة. وممن حكى الإجماع:

١- السرخسي (٤٩٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «لا خلاف أنهم مخاطبون بالإيمان؛ لأن النبي ﷺ بعث إلى الناس كافة ليدعوهم إلى الإيمان»^(٢).

وقال «ولا خلاف أنهم مخاطبون بالمشروع من العقوبات»^(٣). وقال: «ولا خلاف أن الخطأ بالمعاملات يتناولهم أيضاً»^(٤).

وقال «ولا خلاف أن الخطاب بأشرائع يتناولهم في حكم المؤاخدة في الآخرة»^(٥).

٢- الفتاوانى^(٦) (٧٩٢هـ) رحمه الله، قال تعقياً على السرخسي: «اعلم أن الكفار

(١) يعبر أكثر الأصوليين لفظ «الإيمان»، ويعبر آخرون بلفظ «الأصول»، ورحح الشيخ الشري لفظ الأصول لمعاملته التكليف بالفروع، ولست الفروع مقابلة للإيمان، وأيضاً الإيمان اعتقاد وقول وعمل، فهو يشمل لأصول والفروع معاً. ينظر: الأصول والفروع، ص: ٢٥٣.

(٢)، (٣)، (٤)، (٥) أصول السرخسي ٧٣/١.

(٦) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الفتاوانى، من أئمة لعربية والبيان والمنطق، ولد بتمازن من بلاد خراسان، وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي بها، له مصنفات، منها: حاشية على شرح عضد الدين الإيجي لمختصر ابن الحاجب، توفي سنة ٧٩٢هـ. ينظر الدر الطالع ٣٠٣/٢-٣٠٢.

مخاطبون بالثلاثة الأول إجماعاً، أم بالعبادات فهم مخاطبون به في حق المؤاحدة في لآخرة اتفاقاً^(١).

٣- الشوكاني (١٢٥٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف أنهم مخاطبون بأمر الإيمان؛ لأنه مبعوث إلى الكافة، وبالمعاملات أيضاً، والمراد بكونهم مخاطبين بفروع العبادات أنهم مؤاحذون بها في الآخرة مع عدم حصول الشرط الشرعي وهو الإيمان»^(٢).

٤- ابن بدران^(٣) (١٣٤٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا خلاف بين العلماء في أن الكفار مخاطبون بأصول العقيدة من الإيمان بالله تعالى وكتبه ورسله واليوم الآخر»^(٤). وقال: «لا خلاف أيضاً أنهم مخاطبون بالعقوبات الشرعية، فتقدم عليهم إذا وجدت أسبابها، وكذلك المعاملات المالية؛ لأنها أمور دنيوية»^(٥).

٥- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال تعقيباً على قول الشارح: (ويعاقب عليها وعلى سائر فروع الإسلام): «لأن الكفار - ولو كانوا مرتدين - مخاطبون بفروع الإسلام كالتوحيد إجماعاً»^(٦).

◆ مستند الإجماع:

١ قول الله تعالى عن المعجمين ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ ﴿١٧﴾ قَالُوا لَوْ نَك مِنْ الْمَصِينِ ﴿١٨﴾ ﴿١٩﴾^(٧).

(١) شرح التلويح على التوضيح ٤١١/١ (٢) إرشاد الفحول ٣٤/١

(٣) عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن بدران الدمشقي الحلي، فقيه أصولي، ولد بسومة بقر دمشق، وشأ بدمشق وولي بها إفتاء الحنابلة، له مصنفات، منها، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، توفي سنة ١٣٤٦هـ. يعرض الأعلام ٣٧/٤-٣٨.

(٤) نزهة الحاطر العاطر شرح روضة الناظر (حاشية البروضة) ١/١٦٠.

(٥) نزهة الحاطر العاطر ١/١٦٠. (٦) حاشية الروص المربع ١/٤١٥.

(٧) سورة المدثر. ٤٢-٤٣.

٢- قول الله تعالى: ﴿عُدُّوهُ قُلُوبُهُ ۖ تَرَاهُ الْخَمِيمَ صَلَّوْهُ ۖ تَرَاهُ فِي سَلِيلٍ ذَرْعُهَا سَعُونَ ۚ وَإِنَّمَا فَاسَتْكُوهُ ۖ إِنَّكُمْ كَانُوا لَا تَبُوءُونَ بِاللَّهِ تَلَطُّيْهِ ۖ وَلَا تَحْضُرُونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ۖ﴾^(١).

وجه الدلالة في الآيات الكريمة: جَعَلَ العقوبة على ترك أصل هو الإيمان بالله واليوم الآخر، وترك فرع هو الصلاة وإطعام المسكين.

ومن الأدلة: أن الكفار مؤاحذون بالفروع في الآخرة؛ لأن موجب الأمر اعتقاد اللزوم والأداء، وهم ينكرون اللزوم اعتقاداً، وذلك كفر منهم بمنزلة إنكار التوحيد؛ فإن صحة استصديق والإقرار بالتوحيد لا يكون مع إنكار شيء من الشرائع.

وأما المؤاخدة بالعقوبات فلأنها تقام بطريق الخري والعقوبة؛ لتكون زاجرة عن الإقدام على أسبابها، ولذا تقام على أهل الذمة عند تقرر أسبابها.

وأما المعاملات فلأنها معنى دنيوي، وذلك بهم أليق، فقد آثروا الدنيا على الآخرة، ولأنهم ملتزمون لذلك؛ فعقد الذمة يقصد به التزام أحكام المسلمين فيما يرجع إلى المعاملات، فيثبت حكم الخطاب بها في حقهم كما يثبت في حق المسلمين؛ لوجود الالتزام، إلا فيما بعلم - لقيام الدليل - أنهم غير ملتزمين له^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

المخالفون: خالف متأخرو الحنفية في فروع الشريعة عدا العقوبات والمعاملات، كالعبادات، فذهبوا إلى أن الكفار غير مخاطبين بأداء ما يحتمل السقوط^(٧)، وهو

(١) سورة الحاقة: ٣٠-٣٤. (٢)، (٣) ينظر: أصول السرخسي ١/٧٣.

(٤) ينظر: شرح تنقيح الفصول ص ١٦٢، الدخيرة ١/٨٥.

(٥) ينظر: المستنصر ص ٧٣، المجموع ٤/٣، الإبهاح ١/١٧٧.

(٦) ينظر: شرح الكوكب المنير ١/٥٠٠-٥٠١.

(٧) أصول السرخسي ١/٤٧، شرح التلويح على التوضيح ١/٤١١.

رواية عن أحمد، وروى عنه، أنهم مخاطبون بالنواهي دون الأوامر^(١).
 وذهب الجمهور إلى أنهم مخاطبون بها في حق وحب الأداء في الدنيا^(٢).
 وبه قال العراقيون من أئمة الحنفية^(٣)، وهو الصحيح من مذهب لحنابلة^(٤).
 واحتار المتأخرون من الحنفية أن الكفر غير مخاطب ببدء ما يحتمل السقوط^(٥).
 هذا مع الاتفاق على عدم جوار أدائها حال الكفر، وعدم وجوب القضاء بعد
 الإسلام من كفر أصلي، كما سيأتي إيضاحه في المسألة الآتية.
 * النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن الكفار مخاطبون في الدنيا بالإسلام،
 وأنهم مخاطبون بفروع الشريعة كلها من حيث المؤاخدة والعقوبة في الآخرة،
 كما أنهم مخاطبون في الدنيا بالعقوبات والمعاملات إذا انعقدت أسبابها، مع
 وقوع الخلاف فيما عداها من الفروع كالعبادات، ومن حملة ذلك الصلاة، والله
 ولي العزم.

◆ المسألة العشرون: لا صلاة على الكافر الأصلي ولا قضاء

● شرح السالفة: أجمع العلماء على أن الكافر الأصلي لا صلاة عليه، أي لا
 تصح منه حال الكفر، ولا قضاء عليه إذا أسلم. وممن حكى الإجماع:
 ١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله؛ حيث قال في أخذ الزكاة من لكافر: «هي واجبة
 عليه، وهو معذب على منعها، إلا أنها لا تجزئ عنه إلا أن يسلم، وكذلك
 الصلاة ولا فرق، فإذا أسلم فقد تفضل بإسقاط ما سلف عنه من كل ذلك. .
 ولا خلاف في هذا كله»^(٦).

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٩٠.

(٢) سطر. المجموع ٤/ ٣، الإنهاج ١/ ١٧٧، شرح الكوكب لمير ١/ ٥٠٠-٥٠١.

(٣) ينظر: أصول السرخسي ١/ ٧٤. (٤) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٩٠.

(٥) أصول، سرخسي ١/ ٤٧، شرح التلويح على لترصيح ١/ ٤١١.

(٦) المحلى ٤/ ١٢.

٢- الرازي (٦٠٦هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «... لو وجبت الصلاة على الكافر لوجب عليه إما حال الكفر أو بعده، والأول باطل... والثاني باطل؛ لإجماعنا على أن الكافر إذا أسلم فإنه لا يؤمر بقضاء ما فاتته من الصلاة زمن الكفر»^(١).

٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «وأما الكافر فإن كان أصلياً لم يلزم قضاء ما تركه من العبادات حال كفره، بغير خلاف نعلمه»^(٢).

٤- النووي (٦٧٦هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «لا يصح من كافر أصلي ولا مرتد صلاة، ولو صلى في كفره ثم أسلم لم تنبئ صحتها، بل هي باطلة بلا خلاف»^(٣).

٥- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٢٨هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «... مع إجماعهم على أنها لا تصح منه حال كفره، ولا يجب عليه قضاؤها بعد إسلامه إذا كان أصلياً»^(٤).

٦- ابن تيمية (٧٢٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «ما تركه الكافر الأصلي من واجب كالصلاة والزكاة والصيام، فإنه لا يجب عليه قضاؤه بعد الإسلام بالإجماع»^(٥).

٧- صدر الشريعة (٧٤٧هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «لا خلاف في عدم جوار الأداء حال الكفر ولا في عدم وجوب القضاء بعد الإسلام»^(٦).

٨- الفتاوى (٧٩٢هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «ولا خلاف في عدم حواز لأداء حال الكفر، ولا في عدم وجوب القضاء بعد الإسلام، وإنما تظهر فائدة الخلاف في أنهم هل يعاقبون في الآخرة بترك العبادات زيادة على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد؟!»^(٧).

٩- المرداوي (٨٨٥هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «الكفر لا يخلو إما أن يكون أصلياً أو مرتداً، فإن كان أصلياً لم يحب عليه، بمعنى أنه إذا أسلم لم يقصها، وهذا

(٢) المعنى ٢٨٨/١.

(١) المحصول ٢٤٥/٢.

(٤) الشرح الكبير ١١/٣.

(٣) المجموع ٤/٣.

(٦) التقيع مع التوضيح ٤٠١/١.

(٥) مجموع الفتاوى ٤٦، ٧/٢٢.

(٧) شرح التلويح على التوضيح ٤١١/١.

إجماع^(١).

١٠- الحطاب (٩٥٤هـ) رَوَّاهُ. قال: «فتجب الصلاة على الكافر، ولا تصح منه إجماعاً؛ لفقد الإسلام»^(٢).

♦ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ عِبْرَ الْإِسْلَامِ يَتَّبِعْ رِيسًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾^(٣). وجه الدلالة: أن غير المسلم لا يقبل عمله، وهو دليل بطلان عمل الكافر وعدم صحته وإجزئه.

٢- قول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٤). وجه الدلالة: وقوع المغفرة عما سلف - لإسلام بعد الكفر، ولازم المعصية سقوط لمطالبة بالقضاء.

٣- أن النبي ﷺ لم يأمر أحداً ممن أسلم بفضاء، وقد أسلم في زمنه خلق كثير^(٥).

٤- قول الرسول ﷺ لعمر بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «... أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله؟»^(٦).

الوافقون: الحنفيه^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩)، الحابلية^(١٠).

(٢) مواهب الجليل ١/ ١٣٧.

(٤) سورة الأنفال: ٣٨.

(١) الإصاف ١/ ٣٩٠.

(٣) سورة آل عمران: ٨٥٠.

(٥) المعنى ١/ ٢٨٨-٢٨٩، الشرح الكبير ٣/ ١٢.

(٦) صحيح مسلم، كتاب إيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والفتح، ١/ ١١٢، رقم (١٢١).

(٧) سطر: شرح التلويح على التوضيح ١/ ٤١١. (٨) مواهب الجليل ٢/ ١٣٧.

(٩) يطر: معني المحتاح ١/ ٣١٢.

(١٠) الإقناع للحجاوي ١/ ١١٤، الإصاف ١/ ٣٩٠.

المخالفون لم أقف - بحسب بحثي - على محالف في أد الكافر الأصلي لا تصح صلاته، وأنه لا قصء عليه إذا أسلم.

والحقيقة أن هذه المسألة حادثة لسابقتها وموضحة لها، فبضميمة هذه لمسألة إلى تلك يتصح بحلاء أن الخلاف بين الفقهاء والأصوليين فيها متوارد على محلين مختلفين، لا على محل واحد، فمن قال بأنهم مخاطبون أراد ما يترتب عليه من العقوبة في الآخرة، ومن قل بخلاف ذلك أراد أنه لا يصح منهم أدائها حال الكفر، ولا يطالبون بها إذا أسلموا، وكلا الأمرين موضع اتفاق.

وبهذا جمع الإمام انووي رحمته الله بين اختلاف الأصوليين والفقهاء من الشافعية في المسألة. فقل: «وأما الكافر الأصلي فتفق أصحابنا في كتب الفروع على أنه لا يجب عليه الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيره من فروع الإسلام، وأما في كتب الأصول فقل جمهورهم: هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الإيمان. وقيل: لا يخاطب بالفروع. وقيل: يخاطب بالمنهي عنه كتحریم الرنا والسرقة والخمر والربا وأشاهها دون المأمور به كالصلاة.

والصحيح الأول، وليس هو مخالفاً لقولهم في الفروع؛ لأن لمراد هنا غير المراد هناك، فمرادهم في كتب الفروع أنهم لا يطالبون بها في الدنيا مع كفرهم، وإذا أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء الماضي. ولم يتعرضوا لعقوبة الآخرة^(١)، ومرادهم في كتب الأصول أنهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر، فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعاً لا على الكفر وحده، ولم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا، فذكروا في الأصول حكم أحد الطرفين، وفي الفروع حكم الطرف الآخر، والله أعلم^(٢).

(١) المراد: لم يتعرض الفقهاء لمسألة عقوبتهم في الآخرة، وليس المراد انكفار عصفاً على ما قبله، والله ولي العلم.

(٢) المجموع ٤/٣.

وقال لشربيني «ولا نجب على كافر أصلي وجوب مصالبة بها في الدنيا؛ لعدم صحتها منه، لكن نجب عليه وحوث عقاب عليها في الآخرة؛ لتمكنه من فعلها بالإسلام»^(١).

وقال الشيخ سعد الشثري «والذي يظهر لي أن الخلاف في هذه القاعدة لم يتوارد على محل واحد، بل من قال بأنهم محاطون بفروع الشريعة أراد شيئاً، وهو ما يتعلق بأعمال الآخرة، ومن قال بأنهم غير محاطين بفروع الشريعة أراد أحكامهم في الدنيا بأنهم لا يطالبون بقضاء ما فاتهم من لعبادات، فكل منهم أراد شيئاً معابراً بمراد الآخر»^(٢).

❖ النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن الكافر الأصلي لا تصح صلاته، ولا قضاء عليه إذا أسلم، والله ولي العلم.

❖ المسألة الحادية والعشرون: تبطل صلاة الكافر المرتد

● شرح السألة: أجمع العلماء على أن صلاة المرتد باطلة، كصلاة الكافر الأصلي. ومن حكم الإجماع:

١- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا يصح من كافر أصلي ولا مرتد صلاة، ولو صلى في كفره ثم أسلم لم يتيين صحتها، بل هي باطلة بلا خلاف»^(٣).

والإجماع محكي أيضاً لدى من أطلق وصف الكفر ولم يفرق بين الكافر الأصلي والمرتد، ومن حكمه كذلك:

٢- صدر الشريعة (٧٤٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا خلاف في عدم جواز الأداء حال الكفر»^(٤).

٣- الحطاب (٩٥٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فتجب الصلاة على الكافر، ولا تصح منه

(١) مغني المحتاج ١/٣١٢.

(٢) شرح المنظومة السعدية في القواعد الفقهية، ص ٣٧.

(٣) المجموع ٣/٤.

(٤) التقيح مع التوضيح ١/٤٠١.

إجماعاً؛ لفقد الإسلام^(١).

٤- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «لا تصح الصلاة من كافر بالإجماع»^(٢).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عِزَّ الدُّنْيَا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ (٨٩) ^(٣).

وجه الدلالة: أن الآية الكريمة «أبطلت عمل كل عامل على غير ملة الإسلام»^(٤)، والمرند على غير ملة لإسلام.

الوافقون: الحنمية^(٥)، المالكية^(٦)، الشافعية^(٧)، الحنابلة^(٨).

المخالفون: لم أف - بحسب بحني - على خلاف بين العلماء في بطلان صلاة المرتد وعدم صحتها.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على بطلان صلاة المرتد ولعبد بالله، والله ولي العلم.

♦ المسألة الثانية والعشرون: من ترك الصلاة جاحداً لوجوبها فقد كفر

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن من ترك فريضة الصلاة جاحداً لوجوبها فقد كفر، إلا أن يكون جاهلاً قريب عهد بالإسلام، لأن الصلاة من المعلوم من الدين بالضرورة. وممن حكى الإجماع:

١ - الماوردي (٤٥٠هـ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ حيث قال: «فإن تركها جاحداً كان كفراً».

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته ١/ ٢٤١

(١) مواهب الحليل ١/ ١٣٧

(٣) سورة آل عمران ٨٥٠.

(٤) فتلاند المرحاح في بيان السامخ والمسوخ في لقرآن، مرعي بن يوسف الكرمي الحبلي، ص (٥٢).

(٥) ينظر: التنقيح مع التوضيح ١/ ٤٠١. (٦) ينظر: مواهب الحليل ١/ ١٣٧.

(٧) ينظر: المجموع ٤/ ٣، معني المحتاج ١/ ٣١٢.

(٨) ينظر: حاشية الروض المربع ١/ ٤١٥.

وأجري عليه حكم الردة إجماعاً^(١).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع لمسلمون أن جاحد فرض الصلاة كفر حلال دمه، كسائر الكفار بالله وملائكته وكتبه ورسله، ولا له دين يفر^(٢) عليه دمه»^(٣). وقال: «وأجمع لمسلمون على أن جاحد فرض الصلاة كافر يقتل إن لم يتب من كفره ذلك»^(٤).

٣- ابن رشد الجد (٥٢٠هـ) رحمه الله، قال: «فمن جحد الصلاة فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وكان ماله لمسلمين كالمرتد إذا قتل على رده، بإجماع من أهل العلم لا اختلاف بينهم فيه»^(٥).

٤- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «فلا يجحدوا إلا تكذيباً لله تعالى ولرسوله وإجماع الأمة، وهذا يصير مرتداً عن الإسلام، وحكمه حكم سائر المرتدين في الاستتابة والقتل، ولا أعلم في هذا خلافاً»^(٦).

٥- القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله، قال: «ولا خلاف بين المسلمين أن من ترك الصلاة وسائر الفرائض مستحلاً كفر...»^(٧).

٦- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «إذا ترك الصلاة جاحداً لوجوبها، أو جحد وجوبها ولم يترك فعلها في الصورة؟ فهو كافر مرتد بإجماع المسلمين، ويجب على الإمام قتله بالردة»^(٨).

(١) الحاوي ٥٢٥/٢

(٢) من الوفرة، أي: يقيه تائماً كثيراً غير منقوص بالقتل والإهراق. يصر في معناه المحكم والمحيط الأعظم، مادة (وهر)، ٣٢٣/١٠، ٣٢٤، القاموس المحيط، مادة (وهر)، ص (٤٩٣).

(٤) الاستدكار ٣٤١/٥

(٣) الاستدكار ٢٨٤/٢

(٦) المغني ٣٢٩/٢

(٥) المقدمات الممهدة ١٤١/١

(٨) المجموع ١٤/٣

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٧٤/٨

وقال: «وأما تارك الصلاة؛ فإن كان منكراً لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين خارج من ملة الإسلام، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ولم يحالط المسلمين مدة يبغى فيها وجوب الصلاة عليه^(١)».

٧- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أما تارك الصلاة؛ فهذا إن لم يكن معتقداً لوجوبها» فهو كافر بالنص والإجماع^(٢).

٨- قاضي صمد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أن كل من وجبت عليه من المكلفين ثم تركها حاحداً وجوبها كافر يقتل بكفره^(٣)».

٩- البارتي (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى بومنا هذا على فرضيتها من غير تكير مسكر ولا رد راد، فمن أنكر شرعيتها كفر بلا خلاف^(٤)».

١٠- الشوكاني (١٢٥٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكراً لوجوبها، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام^(٥)».

١١- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «من جحد وجوب صلاة من الخمس صار كافراً مرتداً بإجماع المسلمين^(٦)».

♦ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْبِدُوا بِهِمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾^(٧).

وجه الدلالة: أن جحود الصلاة من جملة أعمال المشركين الذين أباح الله

(٢) محبوع، الفتاوى ٢٢/٤٠.

(١) شرح صحيح مسلم ٧٠/٢.

(٤) العدة شرح الهداية ١/٢١٧.

(٣) رحمه الأمة، ص: ٣٣.

(٦) حاشية أروص المربع ١/٤٢٢.

(٥) نيل الأوطار ١/٣٦١.

(٧) سورة التوبة: ٥.

دماءهم ثم حصر إقامة الصلاة من جملة ما تعصم به دماءهم.

قال إسحاق بن راهويه: «وقد أجمعوا في الصلاة على شيء لم يجمعوا عليه في سائر الشرائع، وهو أن من عرف بالكفر ثم رئي يصلي الصلاة في وقتها حتى صلى صلوات كثيرة في أوفاتها، ولم يعلم أنه أفر بالتوحيد بلسانه؛ فإنه يحكم له بالإيمان...». قال ابن رشد الحدي: «يريد - والله أعلم - أنه كما يحكم له بفرض الصلاة بحكم الإيمان والإسلام؛ فكذلك يحكم له إذا تركها بحكم الكفر والارتداد»^(١).

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»^(٢).

٣- حديث جابر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»^(٣).

٤- حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٤).

٥- قول عمر رضي الله عنه: «لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة»^(٥).

(١) المصنفات الممهدة ١/ ١٤٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، حلوا سيئهم)، ١٧/ ١، رقم (٢٥)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، ٥٣/ ١، رقم (٢٢).

(٣) سبق تخريجه ص: ٦١.

(٤) سنن الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، ١٣/ ٥، رقم (٢٦٢١)، سنن السنني، كتاب الصلاة، باب الحكم في تارك الصلاة، ٢٣١/ ١، رقم (٤٦٣)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ١/ ١٨١، رقم (٥٧٤).

(٥) الموطأ، كتاب الطهارة، باب العمل فيمن عليه الدم من حرج أو رعا، ٣٩/ ١، رقم =

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

المخالفون: لم أقف على مخالف للإجماع على أن من جحد وجوب الصلاة وأصر على جحد كفر وصار مرتداً، إلا أن يكون جاهلاً حديث عهد بالإسلام ولم يحاط المسلمون مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن من ترك الصلاة جاحداً لوجوبها فقد كفر والعياذ بالله، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة، والله ولي العلم.

❖ المسألة الثالثة والعشرون: يكفر من جحد صلاة من الخمس

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن من جحد صلاة واحدة من الصلوات الخمس فهو كافر، ومن حكى الإجماع:

١- كمال الدين الدميري^(٥) (٨٠٨هـ) رَفَعَهُ؛ حيث قال شارحاً عبارة الإمام النووي: «(إن ترك الصلاة) أي: المعهودة، وهي إحدى الصلوات الخمس (حاحداً وجوبها كفر)؛ لأنه مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة»^(٦).

٢- ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَفَعَهُ؛ حيث قال شارحاً عبارة المقدمة الحضرمية: «(من جحد وحب) الصلاة (المكتوبة) أي: إحدى الخمس (كفر)؛ لأنكار ما هو

- (٥١)، وصححه الألباني، إرواء الغليل ١/٢٢٥، رقم (٢٠٩)

(١) الباب ١/٥٥.

(٢) التوضيح في شرح مختصر ابن احواح ١/٤٤٠.

(٣) روضة الطالبين ٢/١٤٦، معني المحتاح ١/٦١٢.

(٤) شرح منتهى الإرادات ١/١٢٨.

(٥) أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري المصري الشافعي،

باحث أديب من فقهاء الشافعية، نشأ بالقاهرة، وكان يتكسب بالحياطة، ثم أقبل على العلم

وأفنى ودرس، وأقام مدة بمكة وللمدينة، أحد عن الإسنوي وغيره، له: «حياة الحيوان»،

توفي سنة ٨٠٨هـ. ينظر طبقات الشافعية ٤/٦١-٦٢.

(٦) النعم الوهج في شرح المنهاج ٢/٥٨٩.

مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة»^(١).

٣- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَوَى: حيث قال: «ومن جحد وجرب صلاة من الخمس صار كافراً مرتداً يجماع المسلمين»^(٢).

♦ مستند الإجماع: مستند الإجماع في هذه المسألة هو مستند الإجماع في المسألة السابقة، وكل ذلك معلوم من الدين بالضرورة.

الرافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

الغافقون: لا خلاف في أن من جحد فريضة من الخمس فهو كافر مرتد حاحد معلوماً من الدين بالضرورة.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن جاحد فريضة من الخمس كافر مرتد والعياد بالله، والله ولي العلم.

♦ المسألة الرابعة والعشرون: قتل من قل: تعمدت ترك الصلاة ولا أريد فعلها

● شرح السائلة: حكى الإجماع على أن من قل: تعمدت ترك لصلاة ولا أريد فعلها: أنه يقتل، ومن حكى الإجماع:

النووي (٦٧٦هـ) رَوَى: حيث قل: «ولو قال: تعمدت تركها ولا أريد فعلها: قتل بلا خلاف»^(٧).

(١) المسهام القويم شر المقدمة الحصرمية، ص: ٢٠١.

(٢) حاشية الروص لمرع ٤٢٢/١.

(٣) ينظر حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ص ٣٧٣.

(٤) ينظر: الدر اشمين و لمورد المعين، محمد بن أحمد ميارة، ص (٢٣٥).

(٥) نهاية المحتاج ٤٢٨/٢.

(٦) المغني لابن قدامة ٣/٣٥٤، كشف القناع للبهوتي ١/٢٦٧، لاصاف للمرداوي ١٠/٤٠٤.

(٧) المجموع ٣/١٥/١٦.

◆ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَعَمَدُوهُمْ وَأَحْضَرُوهُمْ وَأَقْمِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَغَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾﴾^(١).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أباح قتل المشركين، وشرط في تخليص سبيهم التوبة، وهي الإسلام وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فمتى ترك الصلاة متعمداً لم يأت بشرط تحليته، فيبقى على وحب القتل^(٢).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: «إني نهيت عن قتل المصلين»^(٣)، دل الحديث بمفهومه على أن عمر لمصلح يباح قتلهم^(٤) المواقفون: المالكية^(٥)، ولشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

المخالضون: ذهب الحنفية وللمرني من الشافعية إلى أن من تعمد ترك الصلاة من غير جحود لها لا يقتل، لكنه يحبس ويضرب حتى يصلي^(٨).

واستدلوا بحديث «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو رنا بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس»^(٩).

(١) سورة التوبة: ٥٠. (٢) ينظر: المعني ٣٣٠/٢.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب الحكم في المحثين، ٢٨٩/٧، رقم (٤٩٢٨)، وصححه الألباني، صحيح الجامع الصغير ٤٩١/١، رقم (٢٥٠٢).

(٤) ينظر: المعني ٣٣٠/٢. (٥) ينظر: المقدمات الممهدة ١٤٢-١٤٣.

(٦) ينظر: أسى المطالب ٣٣٧/١، مغني المحتج ٦١٤/١.

(٧) ينظر: المعني ٣٢٩/٢، المبدع ٢٦٩/١.

(٨) ينظر: اللباب ٥٥/١، حاشية ابن عدي ٣٥٢/١، الحاوي الكبير ٥٢٥/٢.

(٩) سنن أبي داود، كتاب الديات، باب الإمام يأمر بالعمو في الدم، ١٧٠/٤، رقم (٤٥٠٢)، سنن الترمذي، أبواب الفتن، باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، ٤٦٠/٤، رقم (٢١٥٨)، قال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح. الدر المير ٣٤٤/٨.

وبأنها عبادة تؤدي وتفضى، فوجب أن لا يقتل بتركها كالصوم، ولأنها عبادة شرعية فوجب أن لا يستحق القتل بتركها كسائر العبادات.

وأجابوا عن الاستدلال بقوله تعالى ﴿فَإِذَا سَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَهَدُومُوا مَدِينَهُمْ وَأَقْعِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٥٦﴾^(١) بأنه إنما وجب استءاء قتل المشرك بقوله تعالى: «اقتلوا المشركين»، فمضت عنه سمة الشرك فقد وجب روال القتل عنه، وأن الله تعالى إنما جعل فعل لصلاة وأداء الزكاة شرطاً في وجوب تحية سبيلهم، وذلك بعد ذكره القتل والحصر للمشركين، فإذا زال القتل نزوال اسم الشرك؛ فالحصر والحس باق لترك الصلاة ومنع الركاء؛ فحيث لا يحب تخلية المشرك إلا بعد فعل لصلاة وأداء الركاء، فننظمت الآية إيجاب قتل المشرك، وحسب تارك الصلاة ومانع الزكاة^(٢).

❖ التبيحة: عدم ثبوت الإجماع على قتل من قال: نعمدت ترك الصلاة ولا أريد فعلها، والعاذ بالله.

هذا وقد لحص الماردي حكم متعمد ترك الصلاة عند الفقهاء فقال: «وإن لم يتب وأقام على امتناعه من فعلها؛ فقد اختلف الناس فيه على ثلاثة مذاهب: أحدها: وهو مذهب الشافعي ومالك أن دمه مباح وقتله واجب، ولا يكون بذلك كافراً.

والمذهب الثاني: هو مذهب أبي حنيفة والمرني أنه محقون الدم لا يجوز قتله، لكن يضرب عند صلاة كل فريضة أدباً وتعريزاً.

والمذهب الثالث: وهو مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه أنه كافر كالحاحد، تحري عليه أحكام الردة^(٣).

(١) سورة التوبة: ٥

(٢) يطر - الباب في لجمع بين السنة والكتاب، حمال الدين الخرجي ١٥٩/١ - ١٦٠.

(٣) الحاوي الكسر ٥٢٥/٢ وهذه المسألة من المسائل الدفقة التي قرع عليها المصنف =

◆ المسألة الخامسة والعشرون: يُصلى على من قال: (لا إله إلا الله) ومات ولم يصل

● شرح المسألة: حكى لإجماع على أن من قال: لا إله إلا الله، ولم يصل، ومات؛ فإنه يصلى عليه صلاة لجبازة. وممن حكى الإجماع:

ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «...» ولأن ذلك إجماع المسلمين؛ فإنا لا نعلم في عصر من الأعصار أحداً من تاركي الصلاة ترك تغسيه، والصلاة عليه، ودفنه في مقابر المسلمين»^(١).

◆ مستند الإجماع: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله، وصلوا خلف من قال: لا إله إلا الله»^(٢).

الموافقون: المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، ولحنابلة في رواية^(٥)، وهو اختيار ابن قدامة كما سبق.

ولم أحد للحنفية نصاً صريحاً بخصوص ترك الصلاة، غير أنه داخل في عموم من يصلى عليه؛ حيث نصوا على أنه: يصلى على كل مسلم مات، إلا لبغة وقطع الطريق إذا قتلوا في الحرب، وكذا المكابر في المصر ليلاً بالسلاح.

- فروعاً كثيرة، وهي من المسائل التي تجمع بين الفقه والعقيدة، وللاستزادة ينظر: المحلى ٣٨٣/١٢ فما بعدها، الحاوي الكبير ٥٢٥/٢ فما بعده، طرح الشرب لزيں الدين العراقي ١٤٦/٢ فما بعدها.

(١) المعنى ٣٣٢/٢.

(٢) المعجم أنكر للصراحي، ٤٤٧/١٢، رقم (١٣٦٢٢)، سنن الدارقطني، كتاب العبدین، باب من تحوز الصلاة معه والصلاة عليه، ٤٠١/٢، رقم (١٧٦١)، وضعفه الألباني، إرواء الغلیل ١٧٧/٣، رقم (٧٢٨).

(٣) ينظر، شرح مختصر حلیل ٢٢٧/١.

(٤) ينظر، المجموع ١٥/٣، نهاية المحتاج ٤٣١/٢.

(٥) ينظر، المدع ٢٧١-٢٧٢.

وقبل أحد أبيه^(١).

ومثل الحنمية الطاهرية، حيث ذهبوا إلى صرب من لا يصلي حتى يترك السكر أو يموت، وهو مسلم مع ذلك^(٢)، ثم قالوا: «ويصلي على كل مسلم بر أو فاجر، مقتول في حد، أو في حرب، أو في بغي، ويصلي عليهم الإمام وغيره، ولو أنه شر من على طهر الأرض، إذا مات مسلماً؛ لعموم أمر النبي ﷺ بقوله: «صلوا على صاحبكم»، والمسلم صاحب لنا، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٣)... فمن مع من الصلاة على مسلم فقد قال قولاً عظيماً، وإن الفاسق لأحرج إلى دعاء إخوانه المؤمنين من الفاصل المرحوم^(٤).

المخالعون: خالف احنابلة في أشهر الروايتين - وهي المذهب - فيمن قُتل بترك الصلاة عمدًا أنه يقتل كفراً، ولا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين^(٥).

واحتجوا بحديث حمر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»^(٦).

وبحديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٧).

وبقول عمر رضي الله عنه: «لاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة»^(٨)، وأنه يدخل بعملها في الإيمان، فيخرج منه بتركها، كالشهادتين^(٩).

* النتيجة: عدم ثبوت إجماع على الصلاة على من مات وهو يقول: (لا إله إلا الله) ولم يصل والعياذ بالله، والله ولي العلم.

(١) ينظر: حاشية اس عاندين ٢/ ٢١٠-٢١٢.

(٢) ينظر: المحلى ١٢/ ٣٨٨.

(٣) سورة الحجرات ١٠.

(٤) المحلى ٣/ ٣٣٩.

(٥) ينظر المبدع ١/ ٢٧١.

(٦) سبق تحريجه ص ٦١.

(٧) سبق تحريجه ص ٦١.

(٨) سبق تحريجه ص ١٤١.

(٩) ينظر المبدع ١/ ٢٧١.

◆ المسألة السادسة والعشرون: لا يعذر من ادعى الجهل بوجوب الصلاة وهو ناشئ في ديار الإسلام

● شرح السائل: أجمع العلماء على أن من نشأ في ديار المسلمين لا يعذر ولا يقبل منه ادعاء الجهل بوجوب الصلاة، وأن حديث العهد بالإسلام^(١) أو الناشئ ببادية^(٢) لا يحكم بكفره ويعذر بجهله^(٣) وجوب الصلاة.

ومن حكى الإجماع: ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله: حيث قال. «... فإن كان جاحداً لوجوبها نظر فيه. فإن كان جاهلاً به وهو ممن يجهل ذلك، كالحديث الإسلام، والناشئ ببادية؛ عُرِفَ وجوبها وعُلِمَ ذلك، ولم يحكم بكفره لأنه معذور، وإن لم يكن ممن يجهل ذلك، كالناشئ من المسلمين في الأمصار والقرى؛ لم يعذر، ولم يقبل منه ادعاء الجهل، وحكم بكفره؛ لأن أدلة الوجوب ظاهرة في الكتاب والسنة، والمسلمون يفعلونها على الدوام، فلا يخفى وجوبها على من هذا حاله، ولا يجحدها إلا تكديماً له تعالى ولرسوله وإجماع الأمة، وهذا يصير مرئياً عن الإسلام، وحكمه حكم سائر المرتدين في الاستتابة والقتل، ولا أعلم في هذا خلافاً»^(٤).

◆ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(٥).

وجه الدلالة. أن الله تعالى جعل امتناع العذاب إلى غيبة بعثة لرسول، وما جاءت به الرسل مما هو معبوم من الدين بالضرورة لا يخفى في دار الإسلام، وقد ثبتت به بعثة الرسول ﷺ، ومنه الصلاة، فلا يعذر مدعي الجهل بوجوبها

(١) أي: القريب علمه وحاله به. حاشية الروض المربع ٤٢٢/١

(٢) أي: شأ ببادية بعيدة عن المسلمين بحيث يخفى عليه وجوبها. حاشية الروض المربع ٤٢٢/١.

(٣) قال الشيخ بر عثيمين. «لعذر بالجهل مهمة تحتاج إلى ثبوت حتى لا تكفر من لم يدل الدليل على كفره». الشرح الممتع ٢٥/٢.

(٤) المنقذ ٣٢٩/٢. (٥) سورة الإسراء ١٥.

وهو في دار الإسلام.

الرافقون: الحمية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

الحنافون: هم أقف - بحسب نحني - على خلاف لأحد من أهل العلم في أنه لا يعذر مكلف في دار الإسلام بدعوى الجهل بوجوب الصلاة.

※ التبعة: صحة الإجماع وثبوتها على أنه لا تقبل دعوى الجهل بوجوب الصلاة في دار الإسلام؛ إذ هي من المعلوم من الدين بالضرورة، والله ولي العلم.

◆ المسألة السابعة والعشرون: لا يجوز أن يصلي أحد عن أحد

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أنه لا يصلي أحد عن أحد حيٍّ ولا ميتٍ، وأن النيابة لا تدخل الصلاة وممن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رَوَّاهُ: حيث قال: «وقد أجمعوا على منع أن يتطوع أحد عن أحد بصوم أو صلاة أو اعتكاف»^(٥).

٢- ابن بطلال^(٦) (٤٤٩هـ) رَوَّاهُ، قال: «وأجمع الفقهاء أنه لا يصلي أحد عن أحد فرضاً وحب عليه من الصلاة ولا سنة، لا عن حيٍّ ولا عن ميتٍ»^(٧).

٣- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَوَّاهُ، قال: «وأجمعوا على أن الوكالة في الصلاة المبروضة والصيام لا يجوز»^(٨).

٤- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَوَّاهُ، قال: «أما الصلاة في إجماع من العلماء أنه لا

(١) ينظر: فتح القدير ٥١٢/٢

(٢) ينظر: حاشية لدسوقي ١/١٩١، منح الحليل ١/١٩٦.

(٣) ينظر: كفاية السب ٢/٣١٢، معني المحتاح ١/٣٢٢.

(٤) ينظر: حاشية لروص لمرع ١/٤٢٢.

(٥) الإشراف على مذاهب العلماء ٣/٣٩١.

(٦) شرح صحيح البخاري ١/١٥٩.

(٧) شرح صحيح البخاري ١/١٥٩.

(٨) مراتب الأحصص ص ٦٢

يصلّي أحد عن أحد فرضاً عليه من الصلاة ولا سنة ولا تطوعاً، لا عن حي ولا عن ميت»^(١).

٥- ابن العربي (٥٤٣هـ) رحمه الله، قال: «فأما الصلاة فلا خلاف فيها أنه لا ينوب فيها أحد عن أحد»^(٢).

٦- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا بغير خلاف أنه لا يصلّي أحد عن أحد في حياته ولا موته»^(٣).

٧- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «لا يصلّي أحد عن أحد باتفاق»^(٤).

٨- القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أنه لا يصلّي أحد عن أحد»^(٥).

٩- الترابي (٦٨٤هـ) رحمه الله، قال عن الصلاة: «فلا تجوز النيابة فيها إجماعاً»^(٦).

١٠- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا مال»^(٧).

١١- العيني (٨٥٥هـ) رحمه الله، قال: «وقد أجمعوا على أنه لا يصلّي أحد عن أحد»^(٨).

♦ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٩).

وجه الدلالة: العموم في ظاهر الآية الكريمة الدال على أن فعل غير الإنسان

(١) أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطر القرطبي المالكي، كان يعرف باللباب، الإمام الحافظ الفقيه، أخذ عنه جماعة، من مصنفاته: «الاعتصم» في الحديث، توفي سنة ٤٤٩هـ. ينظر شرحه الور الزكية ١/ ١٧١.

(٢) عارضة الأحوذى ١٥٨/٤. (٣) إكمال المعلم ١٠٤/٤.

(٤) بداية المجتهد ٨٤/٢. (٥) الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ١١٤.

(٦) الفروق ٢/ ٢٠٥. (٧) رحمة الأمة، ص. ٢٦.

(٨) عمدة القاري ٦٠/ ١١. (٩) سورة الحم: ٣٩.

ليس من سعيه^(١)، ولا من عمله ولا من كسبه^(٢)، وأنه لا أحر للإنسان إلا أحر عمله، ولا وذر عليه إلا وذر عمله^(٣)، وقد جمع الله بين الآيتين الكريمتين فقال ﴿أَلَا تَرَىٰ ذُرِّيَّتَهُ ۖ وَزَرَّ أَفْرَاقًا ۖ وَكَانَ لِنَاسٍ لِّلْأَنسٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾^(٤).

قال ابن العربي: «وهاتان آيتان محكمتان عامتان غير مخصوصتين، ركن في الدين، وأصل للعالمين، وأم من أمهات الكتاب المبين، إلیها ترد البات، وبها يستنار في المشكلات»^(٥).

٢- قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لا يصلي أحد عن أحد»^(٦).

٣- قال الإمام مالك: «ولم أسمع أن أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا من التابعين بالمدينة، أن أحداً منهم أمر أحداً قط يصوم عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد، وإنما يفعل ذلك كل إنسان لنفسه ولا يتأدى من أحد»^(٧).
الموافقون الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، والشافعية^(١٠)، والحنابلة^(١١).

(١) ينظر: الحارثي الكبير ٩/٤.

(٢) ينظر: مراعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤٥٣/٥.

(٣) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير، المناوي ٤٢٠/٢.

(٤) سورة اسحم، ٣٨، ٣٩.

(٥) المسالك في شرح موطأ مالك ٢٢٢/٤.

(٦) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الصيام، باب صوم الحي عن الميت وذكر الاختلاف فيه،

٢٥٧/٣، رقم (٢٩٣٠)، بلفظ: «لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن

يطعم عنه كل يوم مذاً من حطة»، قال ابن التركماني: وهذا سد صحيح على شرط الشيعين

خلا ابن عبد الأعلى فإنه على شرط مسلم. الجوهر النقي على سنن البيهقي ٢٥٧/٤.

(٧) الموطأ (رواية أبي مصعب الزهري) ٣٢٣/١.

(٨) ينظر: العناية شرح الهداية ٣٦٠/٢.

(٩) ينظر: شرح التلغين ٨٠١/٢، القوانين الفقهية ص ٢١٥.

(١٠) ينظر: المجموع ١٤/٣.

(١١) شرح منتهى الإرادات ١٢٨/١، حاشية الروص المربع ٤٢١/١.

المبالغة: خلف الحنابلة - في إحدى الروايتين هي المذهب - في لصلاة
المذكورة في الذمة إذا مات مع إمكان فعلها، فيسن لوليها فعلها عنه^(١).

واحتجوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن سعد بن عباد رضي الله عنه استمنى رسول الله ﷺ
فقال: «إن أُمِّي ماتت وعليها نذر؟ فقال: «أقضه عنها»^(٢).

واحتجوا كذلك بأن النيابة تدخل في العبادة بحسب حفتها، والنذر أخف
حكماً؛ لأنه لم يجب بأصل الشرع.

وأجابوا عن الأثر: «لا يصلي أحد عن أحد» بأنه محمول على غير النذر؛ للنص
الصريح في النذر^(٣)، وقد أخرج البخاري معلقاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه «أمر امرأة
جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء، فقال: صلي عنها»^(٤).

وقد حكى الموردي عن أبي الخطاب أن النيابة تدخل الصلاة والصيام إذا
وجبت وعجز عنها بعد الموت^(٥). وقد كذلك: «فأما سائر اعبادات فلنا رواية:
أن الوارث ينوب عنه في جميعها في الصوم والصلاة»^(٦).

(١) الإنصاف ٣/ ٣٤٠، شرح منتهى الإرادات ١/ ٤٩١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب ما يستحب لمن يتوفى فحأه أن يتصدقوا عنه وقضاء
النذور عن الميت، ٣/ ١٠١٥، رقم (٢٦١٠)، صحيح مسلم، كتاب النذر، باب الأمر
بقضاء النذر، ٣/ ١٢٦٠، رقم (١٦٣٨).

(٣) ينظر شرح منتهى الإرادات ١/ ٤٩١-٤٩٢.

(٤) صحيح البخاري، باب من مات وعليه نذر، ٦/ ٢٤٦٤، وأخرج الإمام مالك بلائغاه. «لا
يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد». الموطأ، كتاب الصيام، باب انذر في
الصيام والصيام عن الميت، ١/ ٣٠٣، رقم (٤٣)، وكذلك احتلف الرواية عن ابن عباس،
قال ابن حجر، ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات وانتهى في حق الحي، فتح
الباري ١١/ ٥٨٤.

(٥) الإنصاف ٣/ ٣٣٤.

(٦) الإنصاف ٣/ ٣٣٤ وفيه أيضاً: «قال ابن عدوس في تذكرته (ويصح قضاء نذر) =

وذهب الشافعية في قول إلى أنه يصلى عن الميت إذا مات وعليه صلاة، سواء أوصى بها أو لم يوص^(١).

❖ النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه لا يصلى أحد عن أحد حي، ووقوع الخلاف في صلاة المنذورة عن الميت، والأقرب ثبوت الإجماع على أنه لا تصلى الفريضة عن الميت، والله أعلم

❖ المسألة الثامنة والعشرون: لا يجوز أن تصلي المرأة بالرجل في الفريضة

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه لا يجوز للرجل أن يأتي بالمرأة بحال في الفريضة، وتبطل صلاته بذلك، ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: «واتفقوا أن المرأة لا تؤم الرجال وهم يعلمون أنها امرأة، فإن فعلوا فصلاتهم فاسدة بإجماع»^(٢). وقال: «ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال، وهذا ما لا خلاف فيه»^(٣).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمع العلماء على أن الرجال لا يؤمهم النساء»^(٤).

٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف في أنها لا تؤمهم في الفرائض»^(٥).

٤- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «واتفقوا أن المرأة لا تؤم الرجال وهم يعلمون أنها امرأة، وإن فعلوا فصلاتهم فاسدة بإجماع»^(٦).

٥- الكمال ابن الهمام^(٧) (٨٦١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وبدلالة الإجماع على

= قلت: وفرض عن ميت مطلقاً.

(١) يطر: تحفة المحتاج ٤٣٩/٣. (٢) مراتب لإجماع ص: ٢٧.

(٣) المحلى ١٦٧/٢. (٤) الاستذكار ١٧٩/٥.

(٥) المغني ١٤٧/٢. (٦) الإبداع ١٤٤/١.

(٧) كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيوسي لإسكندري، المعروف بابن الهمام، من كبار علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات ولتفسير والفرائض والفقه =

عدم حوار إمامتها للرحل»^(١).

٦- قاضي صمد لعثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «ولا تصح إمامة المرأة بالرحال في الفرائض بالاتفاق»^(٢).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث جابر رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، وفيه: «ألا لا تؤم امرأة رجلاً»^(٣).

٢- حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(٤).

وجه الدلالة: أن مقتضى عدم الفلاح الحसार والبطلان، وإمامة الصلاة من أهم أمر المسلمين.

٣- حديث أسد رضي الله عنه: «أن حدثه مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعم صنعته، فأكل منه ثم قال: قوموا فأصلي لكم. قال أسد بن مالك: فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس، فنضح به ماء، فقام عليه رسول الله ﷺ وشففت أنا واليتيم وراءه والعوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم انصرف»^(٥).

= وغيرها، ولد بإسكندرية، وسبع في القاهرة، وجاور بمكة مدة، له مصنفات، منها «لتحرير» في أصول الفقه، توفي بالقاهرة سنة ٨٦١هـ. يطر البدر الطالع ٢/ ٢٠١-٢٠٢.

(١) فتح القدير ١/ ٣٦٠، (٢) رحمه الأمام، ص: ٢٥.

(٣) مس أسد ماحه، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب فرص الجمعة، ٢/ ١٨٢ رقم (١٠٨١)، قال الأرنبوط: إسناده تالف وضعفه الألباني، إرواء الغليل ٢/ ٣١٣، رقم (٥٢٤).

(٤) صحيح البخاري، كتاب المعاري، باب كتب النبي ﷺ إلى كسرى وقصر، ٤/ ١٦١٠ رقم (٤٤٢٥).

(٥) صحيح البخاري، أبواب الصلاة في الثياب، باب الصلاة على الحصير، ١/ ١٤٩، رقم (٣٧٣)، صحيح مسلم، كتاب لمساحد ومواضع الصلاة، باب حوار الجماعة في ثالثة والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات، ١/ ٤٥٧، رقم (٦٥٨).

دل الحديث على أن المرأة إذا كان مقامها في الائتمام متأخراً عن مرتبة الرجال؛ فأبعد أن تتقدمهم^(١).

٤- حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من زار قوماً فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم»^(٢).

الرائقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).

المالكون: حكى عن المزي و ابن جرير الطبري وغيرهما أن صلاة الرجال تصح وراء المرأة^(٨).

وحكى أنهم أجازوا ذلك في التراويح خاصة إذا لم يوجد قارئ غيرها^(٩)، وهو رواية عن أحمد، وروي عنه صحة إمامتها في نفل، وتكون وراءهم^(١٠).

قال ابن رجب رحمته الله: «المرأة لو كانت أقرأ لقوم لم يؤمهم مع وجود قارئ إجماعاً، وعند عدمه - أيضاً - عند لأكثرين»^(١١).

واحتجوا بحديث أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث أن رسول الله ﷺ «جعل لها مؤذناً يؤذن لها، وأمرها أن تؤم أهل دارها»^(١٢).

(١) يظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١٥٠/٣.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإمام يقوم مكاناً أرفع من مكان، ٤٤٦/١، رقم

(٥٦٩)، سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب فيمن زار قوماً فلا يصل بهم، ١٨٧/٢، رقم

(٣٥٦)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ٣٥٠/١، رقم (١١٢٠).

(٣) يظر: الباية شرح الهداية ٣٤٢/٢، الحر الرائق ٣٨٠/١.

(٤) سطر الدحرة ٢٤١-٢٤٢، (٥) سطر. المجموع ٢٥٥/٤.

(٦) المعنى ١٤٦/٢، (٧) المحلى ١٦٧/٢.

(٨) يظر: «مجموع» ٢٥٥/٤، المعنى ١٤٦/٢، المفهم ١٥٠/٣.

(٩) يظر. المفهم ١٥٠/٣.

(١٠) يظر المعنى ١٤٦/٢، الإنصاف ٢٦٣/٢، ٢٦٤، (١١) فتح الباري ١٦٧/٦.

(١٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب إمأة لنساء، ٤٤٣/١، رقم (٥٩٢)، وحسنه =

وأجاب عنه ابن قدامة: بأنه رواه الدارقطني بلفظ: «أدرك لها أن يؤذن لها ويقام ونؤم ساءها»^(١)، وهذه ريدة يجب قبولها، ولو لم يذكر لتعين حمل الخبر عليها، لأنه أدرك لها أن تتخذ مؤذناً، والأذان إنما يشرع في الفرائض، ولا خلاف في أنها تؤم النساء في الفرائض، ولأن تخصيص ذلك بالراويح واشترائط تأخرها تحكم يحالف الأصول بغير دليل، فلا يجور المصير إليه، ولو قدر ثبوت ذلك كله لأم ورقة بكان خاصاً بها؛ فإنه لا يشرع لغيره من النساء آذان ولا إقامة^(٢).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على عدم حوار إمامة المرأة للرجل في الفريضة، وعدم ثبوته فيما عداها، والله ولي العلم.

◆ المسألة التاسعة والعشرون: لا يجب على النساء الصلاة المكتوبة جماعة

● شرح السائلة: أجمع العلماء على أن النساء لا يجب عليهن حضور لصلاة المكتوبة جماعة. ومن حكي الإجماع:

١- الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة الجماعة كما هي على الرجل»^(٣).

٢- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا يلزم النساء فرضاً حضور لصلاة المكتوبة في جماعة، وهذا لا خلاف فيه»^(٤).

٣- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولم يختلف العلماء أن ليس على المرأة شهود جماعة كما هي على لرجل»^(٥).

= الألباني، إرواء لغيل ٢/ ٢٥٥، رقم (٤٩٢)

(١) مس الدارقطني. كتب الصلاة، باب في ذكر الجماعة وأهلها وصلة الإمام ٢/ ٢١، رقم (١٠٨٤).

(٣) محتلف الحديث ص ١٤٦

(٢) ينظر المغني ٢/ ١٤٧

(٥) الإقناع ١/ ١٤٥.

(٤) المحلى ٢/ ١٦٧.

♦ مستند الإجماع:

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا نساءكم المساجد، ويبرتھن خير لھن»^(١).

٢- حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها»^(٢).
وحه الدلالة: نص الحديثان على أفضلية صلاة المرأة في بيتها، ولارمه أن صلاة الجماعة عبر واجبة عليها؛ إذ لو وحبث لكنت أفضل من صلاتها في بيتها؛ فإن الواجب لا يفضل ما دونه

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)

المخالفون: لم أقف بحسب بحثي على خلاف لأحد من أهل لعلم في أنه لا يجب على النساء الصلاة المكتوبة جماعة.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه لا يجب على النساء حضور الجماعة للصلوات المكتوبات، والله أعلم.

♦ المسألة الثلاثون: القضاء واجب على من ترك الصلاة متعمداً

● شرح المسألة: حكى الإجماع على وجوب القضاء على من ترك الصلاة متعمداً.

ومن حكى الإجماع:

(١) مسند أحمد ٥/٧٧، رقم (٥٤٦٨)، سر أبي داود، كتاب لصلاة، باب في خروج النساء إلى المسجد، ١/٤٢٤، رقم (٥٦٧)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ١/٣٣٤، (١٠٦٢).

(٢) سر أبي داود، كتاب الصلاة، باب في خروج النساء إلى المسجد، ١/٤٢٦، رقم (٥٧٠)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ١/٣٣٤، رقم (١٠٦٣).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ١/٢٥٨. (٤) ينظر: شرح مخصر خليل ٢/٣٥.

(٥) ينظر: المجموع ٤/١٩٧. (٦) ينظر: المغني ٢/٢٥٠.

- ١- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَوَيْتُهُ: حيث قال: «ولا نعلم بين المسلمين خلافاً في أن تارك الصلاة يجب عليه قصوه»^(١).
- ٢- النووي (٦٧٦هـ) رَوَيْتُهُ، قال: «أجمع العلماء الذين يعتد بهم على أن من ترك الصلاة عمداً لزمه قضاؤها»^(٢).
- ٣- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَوَيْتُهُ، قال: «ولا نعلم بين المسلمين خلافاً في أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

- ١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال له: إن أختي نذرت أن تحج وإنها ماتت، فقال النبي ﷺ: «لو كان عليها دين أكت قاضيه؟» قال: نعم. قال «فاقض الله فهو أحق بالقضاء»^(٤).
- وفي رواية أن امرأة أنت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمتي ماتت وعليها صوم شهر. فقال: «أرأيت لو كان عليها دين أكت تقضيه؟» قالت: نعم. قال «فدين الله أحق بالقضاء»^(٥).
- وجه الدلالة: أن المنعمد للترك قد خوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها، فصارت ديباً عليه، والدين لا يسقط إلا بأدائه^(٦).
- ٢- أحاديث الأمر بقضاء النائم والناسي، ومنها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(٧)، وفي عبط: «إذا رقد

(٢) المجموع ٧١/٣

(١) المعني ٣٣٢/٢

(٣) الشرح الكبير ٣٩/٣

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأيمان واليسور، باب من مات وعليه نذر... ٢٤٦٤/٦، رقم (٦٣٢١).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام على الميت، ٨٠٤/٢، رقم (١١٤٨).

(٧) سبق تحريجه ص ١٠٢.

(٦) ينظر: بيل الأوطار ٣٢/٢.

أحكمكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾^(١) «(٢)».

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه : «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها...»^(٣).
فقد احتج بها على أنه «يستفاد من مفهوم خطبها وحوب انقضاء على العامد؛ لأنها من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، فتدل بفحوى الخطاب وقياس الأولى على المطلوب»^(٤).

قال ابن رجب: «وفي هذا الاستدلال نظر؛ فإن المعذور إنما أمره بالقضاء لأنه جعل قضاءه كفارة له، والعامد ليس القضاء كفارة به؛ فإنه عاصى تلزمه التوبة من ذنبه بالاتفاق، ولهذا قال الأكثرون: لا كفارة على قاتل العمد، ولا على من حلف يميناً متعمداً فيها الكذب، لأن الكفارة لا تمحو ذنب هذا.

وأيضاً: فإذا قيل: إن القضاء إنما يجب بأمر حديد، وهو ألزم لكل من يقول بالمفهوم؛ فلا دليل على إزام بالقضاء؛ فإنه ليس لنا أمر حديد يقتضي أمره بالقضاء كالنائم والناسي»^(٥).

لوانقروا الحفية^(٦)، والمالكية^(٧)، واشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩).

المخالفون: روي عن الحسن البصري أنه لا يجب القضاء على من ترك الصلاة متعمداً، وهو مذهب الظاهرية، وقول طائفة من متقدمي الحنابلة^(١٠)، واختيار

(١) سورة طه: ١٤.

(٢) سبق تحريجه ص ١٠٢.

(٣) سبق تحريجه ص ١٠٢.

(٤) بيل الأوطار ٣٢/٢.

(٥) فتح الباري ١٣٤/٥.

(٦) ينظر: إبدية شرح الهداية ٥٨٢/٢، الحويزة البيرة ٦٧/١.

(٧) ينظر: حاشية العدوي على كفاية الصالح الربيعي ٣٢٧/١.

(٨) نهاية لمحتج ٣٨١/١.

(٩) ينظر: الإصناف ٤٤٢-٤٤٣.

(١٠) مهم الحوزحاجي وأبو محمد البربهاري وابن بطة. ينظر: فتح الباري لابن رجب ١٣٥/٥.

العرب بن عبد السلام، وابن تيمية^(١).

قال محمد بن نصر المروزي^(٢) رحمته الله «إذا ترك الرجل صلاة مكتوبة متعمداً حتى ذهب وقتها فعليه قضاؤها، لا يعلم في ذلك خلافاً، إلا ما روي عن الحسن^(٣)». ثم روى بإسناده عن الحسن قال: «إذا ترك الرجل صلاة واحدة متعمداً فإنه لا يقضيها»^(٤).

وذكر أن قول الحسن هذا يحتمل أحد معنيين: أحدهما: أنه كان يكفره بترك الصلاة متعمداً فذلك لم ير عليه القضاء؛ لأن الكافر لا يؤمر بقضاء ما ترك من الفرائض في كفره.

والمعنى الثاني: أن المهانما افترض عليه أن يأتي بالصلاة في وقت معلوم، فإذا تركها حتى يذهب وقتها فقد لزمته المعصية؛ لتركه الفرص في الوقت المأمور باتباعه به، فيه فإذا أتى به بعد ذلك فإنما أتى به في وقت لم يؤمر باتباعه به فيه، فلا ينفعه أن يأتي بغير المأمور به عن المأمور به^(٥). ثم قال: «وهذا القول غير مستنكر في النظر، لولا أن العلماء قد أجمعت على خلافه»^(٦).

وقال ابن حزم: «وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها؛ فهذا لا يقدر على قضائها أبداً، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع لينقل ميزانه يوم القيامة،

(١) ينظر: طرح الشريب ١٤٩/٢، الفتاوى الكبرى ٣٢٠/٥.

(٢) أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي الشافعي، الإمام في الفقه والحديث، ولد بعدد ونشأ بسمرقند، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم في الأحكام، له مصنفات كثيرة، منها «المسند» في الحديث، توفي سنة ٢٤٩هـ، ينظر: طبقات لشافعية الكبرى ٢٤٦/٢ فما بعدها.

(٣) تعظيم قدر الصلاة ٩٩٦/٢ ينظر: تعظيم قدر الصلاة ١٠٠٠/٢.

(٤) ينظر: تعظيم قدر الصلاة ١٠٠٠/٢-١٠٠١.

(٦) تعظيم قدر الصلاة ١٠٠١/٢.

وليتب وليستعقر الله»^(١).

وقال ابن تيمية: «وتارك لصلاة عمداً لا يشرع له قضاؤها، ولا تصح منه، بل يكثر من التصوع، وكذلك الصوم، وهو قول طائفة من السلف»^(٢). وحجج الفريقين مبسطة في مواضعها^(٣).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على وجوب القضاء على تارك الصلاة عمداً، قال ابن رجب: «وكيف يتعمد الإجماع مع مخالفة الحسن مع عظمتهم وجلالته وفضله وسعة علمه وزهده وورعه؟!»^(٤)



(١) المحلى ١٠/٢.

(٢) الفتاوى الكبرى ٣٢٠/٥.

(٣) يطر: تعظيم قدر الصلاة ٩٧٥/٢ فما بعدها، المحلى ١٠/٢ فما بعدها، الاستذكار ٣٠٠/١

فما بعدها، فتح الباري لاس رجب ١٣٣/٥ فما بعدها، طرح الشريب ١٤٩/٢ فما بعدها

(٤) فتح الباري ١٣٩/٥.

المبحث الثاني

مسائل الإجماع في الأذان والإقامة وما يتعلق بهما

❏ وفيه تسع وعشرون مسألة:

❖ المسألة الأولى: يجزئ أذان الصبي المميز

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه يعتد بأذان الصبي المميز للبالغين. ومن حكى الإجماع:

١- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وأجمعوا على أن أذان الصبي المميز للرجال معتد به»^(١).

٢- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وأجمعوا على أن أذان الصبي المميز للرجال يعتد به»^(٢).

● مستند الإجماع: حديث عبد الله بن أبي بكر بن أسد قال: «كان عمومي يأمروسي أن أؤد بهم وأنا غلام لم أحتلم، وأنس بن مالك شاهد ولم يكر ذلك»^(٣).
الموافقون: الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة في رواية هي المذهب^(٦).
وقول للمالكية^(٧).

للعالمون: حالف في هذه المسألة المالكية، قال حليل بن إسحاق في شروط

(١) اختلاف الأئمة العلماء ٩٤/١

(٢) رحمة الأمة، ص. ٧٠.

(٣) أخرجه ابن المنذر في الأوسط، كتاب الأذان والإقامة، ذكر أذان الصبي ٤١/٣.

(٤) ينظر: العناية شرح الهدية ٢٤٤/١، البحر الرائق ٢٧٩/١.

(٥) ينظر: المحمّص ١٠٠/٣.

(٦) ينظر: الشرح الكبير ١٠١/٣، الإصناف ٤٢٣/١، شرح منتهى الإرادات ١٣٧/١.

(٧) ينظر: مواهب الحليل ٤٣٥/١.

صحة الأذان. «وصحته بإسلام وعقل وذكورة وبلوغ»^(١). وهذا مذهب المدونة، ولهم أقوال أخرى. فقيل: يصح مطلقاً، وقيل: يصح إن كان مع السوء وفي موضع لا يوحد غيره، وقيل: يصح أذانه إذا كان ضابطاً وأذن تبعاً لباع^(٢).

وهو مذهب الظاهرية^(٣). والرواية الثانية للحنابلة^(٤). وقد جمع ابن تيمية بين الروايين فقال: «والأشبه أن الأذان الذي يسقط الفرض عن أهل القرية ويعتمد في وقت الصلاة والصيام لا يحور أن يباشره صبي قولاً، ولا يسقط الفرض ولا يعتمد في مواقيت العبادات، وأما الأذان الذي يكون سة مؤكدة في مثل المساجد التي في المصر وبحو ذلك، فهذا فيه الروايتان، والصحيح حوازه»^(٥).

وعُمل مذهب عدم صحة أذان الصبي بأن الأذان فرض كفاية وفعل الصبي نفل، وأيضاً: الصبي لا يقبل خبره^(٦). وأجيب عنه بأجوبة، منها:

١- أن الصبي من أهل العادة، بدليل صحة إمامته وصلاته، فكذلك أذانه^(٧).

٢- أن الأذان ذكر، والذكر لا يشترط فيه البلوغ^(٨).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على صحة أذان الصبي في الفرائض للرجال البالغين، أما صحة أذانه في الحملة وكونه جائزاً إذا أدن غيره؟ فلا خلاف في جوازه^(٩).

◆ المسألة الثانية: لا يصح أذان الكافر

● شرح السالفة: أحجم أهل العلم على أن الأذان لا يصح إلا من مسلم، ولا

(١) يطر: شرح مختصر حبل ٢٣١/١، مع اجليل ٢٠١/١.

(٢) ينظر: موهب الجليل ٤٣٥/١ (٣) يطر: المحلى ١٨٧/٢

(٤) يطر: المسع ٢٨٩/١، الإنصاف ٤٢٣/١ (٥) الصاوي الكرى ٣٢٢/٥

(٦) ينظر: المسع ٢٨٩/١، الإنصاف ٤٢٣/١.

(٧) يطر: إبيان للعمراني ٦٧/٢، المعني ٣٠٠/١.

(٨) ينظر: الشرح لممتع ٧٢/٢. (٩) ينظر: الإنصاف ٤٢٣/١

يصح أذان الكافر. وممن حكى الإجماع:

١ ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال «ولا يصح الأذان إلا من مسلم عاقل ذكر، فأما الكافر والمحنون فلا يصح منهما» لأنهما يسا من أهل العبادات... لا نعلم فيه خلافاً^(١).

٢ ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وأجمعوا على أنه لا يعتد إلا بأذان المسلم لعاقل»^(٢).

٣- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أنه لا يعتد إلا بأذان المسلم العاقل»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

١ حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه، وفيه: «... فإذا حضرت الصلاة فيؤذن أحدكم، وليؤمكم أكبركم»^(٤).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر أن يؤذن أحدهم، والكافر ليس من أحاد المؤمنين.

٢ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»^(٥).

٣- حديث أبي محذورة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أصاء الناس على

(١) المعني ٣٠٠/١.

(٢) اختلاف الأئمة العلماء ٩٣/١.

(٣) رحمة الأمة، ص ٧٠.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب من قل: ليؤذن في السفر مؤذن واحد، ٢٢٦/١، رقم (٦٠٢)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحس بالإمامة، ٤٦٥/١، رقم (٦٧٤).

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يجب على المؤذن من تعامد الوقت، ٣٨٩/١، رقم (٥١٧)، سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما حله أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، ٤١٢/١، رقم (٢٠٧)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح، ٢٠٩/١، رقم (٦٦٣).

صلاتهم وسحورهم المؤذنون^(١).

دل الحديثان على أن المؤذن أمين في الأوقات يعتمد الناس على أذانه في الصلاة والصيام وسائر الوظائف المؤقتة، والكافر ليس مؤتمناً في أمور الديانة ٤- وأيضاً: المؤذن ربما احتاج أن يرتقي مكاناً عالياً، وربما أمكنه النظر إلى بيوت الناس وعوراتهم، وكافر ليس مؤتمناً على ذلك^(٢).

قال الإمام الشافعي: «وأحب أن يكون المؤذنون كلهم خيار الناس: لإشرافهم على عوراتهم وأمانتهم على الوقت»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، وإمام الكعبة^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)

الموافقون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في عدم صحة أذان لكافر.

* النتيجة: صحة لإجماع وثبوته على أن أذان الكافر لا يصح، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة: لا يصح أذان المجنون

● شرح السالفة: حكى الإجماع على أنه لا يصح أذان المجنون ولا يعتد به

(١) المعجم الكبير ١٧٦/٧ رقم (٦٧٤٣)، السالك الكرى للبيهقي، ذكر جماع أبواب الأذان والإقامة، باب. لا يؤذن إلا عدل ثقة للإشراف على عورات الناس، ١/٦٢٦ رقم (١٩٩٩)، وحسنه الألباني، إرله العليل ١/٢٣٩ رقم (٢٢٠).

(٢) ينظر: السهل، لعلب المورد شرح سنن أبي داود ٤/١٧٨.

(٣) الأم ١/١٠٧.

(٤) ينظر: حاشية ابن عاصم ١/٣٩٣.

(٥) ينظر: شرح الرقابي على مختصر خليل ١/٢٨٣، شرح مختصر خليل ١/٢٣١.

(٦) ينظر: المجموع ٣/٩٩، تحفة المحتاج ١/٤٧٠.

(٧) ينظر: الشرح الكبير ٣/١٠٠، شرح منتهى الإرادات ١/١٣٢.

وممن حكم الإجماع:

- ١- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «وأجمعوا على أنه لا يعتد إلا بأذان المسلم العاقل، وأجمعوا على أنه لا يعتد به من مجنون»^(١).
- ٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «ولا يصح الأذان إلا من مسلم عاقل ذكر، فأما الكافر والمجنون فلا يصح منهما؛ لأنهما ليسا من أهل العبادات. لا نعلم فيه خلافاً»^(٢).
- ٣- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا على أنه لا يعتد إلا بأذان المسلم العاقل»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

- ١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام صامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»^(٤).
 - ٢- حديث أبي محذورة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أمناء الناس على صلاتهم وسجودهم للمؤذنين»^(٥).
- دل الحديثان على أن المؤذن أمين في الأوقات يعتمد الناس على أذانه في الصلاة والصيام وسائر الوظائف المؤقتة، والمجون لا قدرة له على تمييز الوقت وحفظه.

الوافقون: المالكية^(١)، ولشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

المعارضون: ذهب الحنفية إلى صحة أذان المخنون مع الكراهة، وأنه يعاد بدباً

(١) اختلاف الأئمة لعلماء ٩٣-٩٤. (٢) المعني ١/ ٣٠٠.

(٣) رحمة الأمة، ص: ٧٠. (٤) سبق تحريجه ص: ٢٠٠.

(٥) سبق تحريجه ص: ٢٠٠.

(٦) يظر: الموضح في شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ٢٩٦، شرح مختصر خليل ١/ ٢٣١.

(٧) يظر: المجموع ٣/ ٩٩. (٨) شرح منتهى الإرادات ١/ ١٣٣.

في ظاهر الرواية^(١).

وفي المقابل جرم بعض الحمية بعدم الصحة، وأنه يجب إعادة أذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل، لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على قولهم^(٢) وعرض ابن عابدين لهذا الاختلاف ثم قال «فحصلت المنفعة بين ما جزم به المصنف تبعاً للبحر، وكذا ما قدمناه عن شرح المثني من عدم صحة أذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران، وبين ما في الحاوي والبدائع من صحة أذان الكل سوى صبي لا يعقل»^(٣).

ثم جمع بينهم بما حاصله أن الأذان شرع للإعلام بدخول أوقات الصلاة، ثم صدر من شعار الإسلام في كل بلدة، فمن حيث الإعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد من لإسلام والعقل والبلوغ ولعدالة، فإذا اتصف المؤذن بهذه الصفات صح أذانه، وإلا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه في دخول الوقت، وأما من حيث إقامة الشعور النافية للإثم عن أهل البلدة فيصح أذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل، لأن من سمعه لا يعلم أنه مؤذن، بل يظنه يلعب، بخلاف الصبي العاقل لأنه قريب من الرجال، وكذا المرأة لأن بعض الرجال قد يشبه صوته صوت لمراهق والمرأة، فإذا أذن المراهق أو المرأة وسمعه لسامع يعتد به، وكذا المجنون أو المعتوه أو السكران فإنه رجل من الرجال، فإذا أذن على الكيفية المشروعة قامت به الشعيرة؛ لأنه إذا سمعه غير العالم بحاله بعده مؤذناً، وكذا الكافر، فاعتبار هذه الحيثية صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال؛ لأن المؤذن الكامل هو الذي تقدم بأذانه الشعيرة ويحصل به الإعلام، فيعاد أذان الكل ندباً في المؤذن الراتب في الطهر، أما لو حضر جماعة عالمون بدخول الوقت وأذن بهم فاسق أو صبي يعقل لا يكره ولا يعاد أصلاً، لحصول المقصود^(٤).

(١) ينظر لمسوط ١/١٤٠، مدائع الصنائع ١/١٥٠، النهر للعائق ١/١٧٩، مراقي الفلاح ص ٧٩

(٢) ينظر حاشية ابن عابدين ١/٣٩٣ (٣) حاشية ابن عابدين ١/٣٩٤.

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٣٩٤-٣٩٥.

✽ النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبونه على أن الأذن للإعلام بدخول الفريضة وقبول قول المؤذن بذلك لا يصح من المجنون، وأما أذان إقامة الشعيرة فلم يشتبه الإجماع على أنه لا يصح من المجنون، والله أعلم.

◆ المسألة الرابعة: لا يصح أذان السكران

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن أذان السكران للمريضة لا يجزئ. ومن حكى الإجماع:

الحطاب (٩٥٤هـ) رحمه الله: حيث قال: «قال المالكاني^(١)، فلا يصح أذان المجنون ولا السكران ولا الصبي الذي لم يميز. ولا خلاف في ذلك»^(٢).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ليؤذن حياركم، وليؤمكم قراؤكم»^(٣).

(١) أبو حفص تاج الدين عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللحي الإسكندري الفاكهاني المالكي، فيه متن في العلوم، رار دمشق سنة ٧٣١هـ واجتمع بأس كثير، له كتب، منها التحرير والتحجير، وهو شرح للرسالة، توفي سنة ٧٣٤هـ، ينظر: الدياح المذهب ٨٠/٢، ٨٢. (٢) موهب العليل ٤٣٤/١ وهذا ملحظان.

الأول: أن قوله: «لا خلاف في ذلك» يحتمل نفي الخلاف في المذهب، لا قصد حكاية الإجماع، وبهذا تخرج هذه المسألة من مسائل الإجماع أصلاً، ولهذا تركت نقل كلام الحطاب في مسألة أذان المجنون مع تضمنه لموضوعها.

الثاني أن عبارة المقولة عن المالكاني كأن فيها تركيهاً، لأنه في شرح الرسالة قال: «ولا يصح أذان المجنون، ولا سكران، ولا المرأة...»، ولم يذكر الصبي، (ينظر. التحرير والتحجير، ص ٧٤٣، بتحقيق: رمضة صالح الدين)، وفي رياض الأفهام ١٧/٢ قال: «فلا يعتد بأذان كافر ولا محزون ولا امرأة، ولا يؤذن الصبي ولا يقيم إلا أن يكون مع ساء...»، ولم يذكر السكران.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة ٤٤٢/١ رقم (٥٩٠)، سنن =

وجه الدلالة: أمر النبي ﷺ بأدب الأذان خيار لمسلمين، والسكران ليس من خيارهم.

الموافقون: المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة في رواية^(٣)، والظاهرية^(٤).
المعارضون: ذهب الحنفية إلى صحة أذان السكران مع الكراهة، وأنه يعاد بدءاً في ظاهر الرواية^(٥)، وهو وجه عند الشافعية^(٦).

في حين حزم بعض الحنفية بعدم لصحة، وأنه يجب إعادة أذان السكران والمحمون ولصبي غير العاقل؛ لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على قولهم^(٧).
وقد تقدم في المسألة السابقة وجه التوفيق بين القولين عند الحنفية.
* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن أذان السكران لا يصح ولا يجزئ، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة: يصح أذان مستور الحال

● شرح السألة: أجمع العلماء على أن صحة أذان مستور الحال الذي لم يظهر فسه. ومن حكي الإجماع:

١- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «ولا خلاف في الاعداد بأذان من

= ابن ماجه، أبواب الأذان والسنة فيه، باب فصل الأذان وثواب المؤذنين ٤٦٦/١، رقم (٧٢٥)، وقل الأرنؤوط في تعديقه إسناده ضعيف وضعفه الألباني، مشكاه لمصايح ٣٥٠/١، رقم (١١١٩).

(١) ينظر. التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب ٢٩٦/١، شرح مختصر خليل ٢٣١/١.

(٢) ينظر: المجموع ١٠٠/٣.

(٣) ينظر: النكت والموائد المسية على مشكل المحرر ١٠٧/١.

(٤) ينظر: المحمى ١٧٨/٢.

(٥) ينظر. المبسوط ١٤٠/١، بدائع الصنائع ١٥٠/١، اسهرهاائق ١٧٩/١، مراقي الفلاح ص ٧٩.

(٦) ينظر: المجموع ١٠٠/٣ (٧) ينظر: حاشية ابن عابدين ٣٩٣/١.

هو مستور الحال»^(١).

٢ عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «فأما مستور الحال فيصح أدانه بغير خلاف علمناه»^(٢).

♦ مستند الإجماع: حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه، وفيه: «... فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم، وليؤمكم أكبركم»^(٣).

وجه الدلالة: أن الخطاب من النبي ﷺ بأن يؤذن أحدهم يتضمن مستور لحال؛ فإنه من آحاد المؤمنين، ولم يرد ما يمنع أدانه

الموافقون: الحنفية^(٤)، الشافعية^(٥)، المالكية^(٦)، الحنابلة^(٧).

المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في صحة أدان مستور الحال.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على صحة أدان مستور الحال، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة: استحباب الأذان للمسافر

● شرح المسألة: حكى الإجماع على استحباب الأذان للمسافر المنفرد. ومن حكى الإجماع:

(١) المفني ٣٠٠/١ (٢) الشرح الكبير ١٠٣/٣

(٣) سبق تخريجه ص ١٩٩٠

(٤) ينظر: حاشية سر عديد ٣٩٣/١ ٣٩٤.

(٥) ينظر: المجموع ١٠١/٣، الإقناع ١٤٠/١.

(٦) قال حنين: «وصحته بإسلام وعقل وذكرورة وبلوغ». ينظر شرح مختصر خليل م/٢٣١، وذكر الخطاب أنه وقع في كلام أهل المذهب شرط العدالة، نقلاً ذلك عن ابن عرفة وغيره، ثم نقل عن العراقي أن العدالة شرط كمال، وجمع بينهما أن لعدالة شرط في الاشتاء، فإن أذن غير العدل صح أدانه، ينظر: مواهب الجليل ٤٣٦/١. وقد صح أذن غير العدل فأولى مستور الحال.

(٧) المبدع في شرح المنقح ٢٩٠/١، شرح منتهى الإرادات ١٣٦/١.

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وقد أجمعوا على أنه جائز للمسافر الأذان، وأنه محمود عليه مأجور فيه»^(١).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة أو ذات مطر في السفر أن يقول: ألا صلوا في رحالكم»^(٢).

٢- حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال. سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يعجب ربك من راعي غنم في رأس شظية»^(٣) الجبل يؤذن بالصلاة ويصلي، فيقول الله: انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني! قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة»^(٤).
الوافقون: الحمية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

المخالفون: روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصباح، فإنه كان يداي فيها ويقيم، وكان يقول: «إنما الأذان لإمام الذي يجتمع الناس إليه»^(١٠).

(١) الاستدكار ٤٠٢/١.

(٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الصلاة في الرحال في المطر، ١/٤٨٤، رقم (٦٩٧).

(٣) الشظية: قطعة مرتفعة في رأس الجبل. المهة في غرب الحدث والأثر ٤٧٦/٢.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الأذان في السفر، ٢/٢٠٤ رقم (١٢٠٣)، سنن النسائي، كتاب الأذان، باب الأذان لمن يصلي وحده، ٢/٢٠، رقم (٦٦٦)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح، ١/٢١٠، رقم (٦٦٥).

(٥) ينظر. انعاية شرح اهداية ١/٢٥٤.

(٦) ينظر. جامع الأمهات ص. ٨٦، شرح مختصر حلي ١/٢٣٤.

(٧) ينظر. أسس المطالب ١/١٣٣.

(٨) ينظر. شرح منتهى الإرادات ١/١٣١. (٩) ينظر. المعلى ٢/١٦٦.

(١٠) لموطأ، كتاب الصلاة، باب البدء في السفر وعلى غير وضوء، ١/٧٣ رقم (١٥٨).

وكذلك روي عن جماعة من التابعين - منهم الحسن البصري - أنه يقيم المسافر ولا يؤذن^(١).

وهذا المروي عن ابن عمر وغيره محمول على الوجوب، أي: أنهم لم يكونوا يرون الأذان واجباً على المسافر الفذ.

قال ابن عبد البر بعد ذكره المروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «يبدل على ما قد مضى في الباب قبل هذا من مذهب من قال: الأذان غير واجب في السفر، لكنه سنة حسنة، فمن شاء فعل، ومن شاء ترك، ومثله حديثه عن هشام بن عروة أن أبه قال له: إذ كنت في سفر فإن شئت أن تؤذن وتقيم فعلت، وإن شئت فأقم ولا تؤذن. وذلك نحو رواية ابن القاسم عن مالك أن الأذان إنما يحب في الحضر عند الجماعات، والحجة له أن المسافر قد سقطت عنه الجمعة، فكذلك الجماعة، ولا معنى للتأدين إلا ليجتمع الناس، وحجه من قال: إن المكتوبات تقام بأذان وإقامة في الحضر والسفر إجماع المسلمين على الأذان لها في الأمصار، وأن ذلك من سنتها، فلا يسقط تلك السنة في السفر؛ إذ لم يجمعوا على سقوطها، وكان رسول الله ﷺ يؤذن له في السفر والحضر، ويأمر بذلك، وقد أجمعوا على أنه جائز للمسافر الأذان، وأنه محمود عليه مأجور فيه، فدل على أن ذلك ليس كما قال من رعم أنه لا معنى له إلا ليجتمع الناس، وأن لذلك فضلاً كثيراً^(٢)، ثم ساق بعض ما روي في فضل أذان المنعرد.

❖ النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبونه على استحباب لأذان للمسافر المنعرد، والله ولي العلم.

❖ المسألة السابعة: تصح صلاة الفرد بعد فراغ الجماعة بلا أذان ولا إقامة

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن الفرد إذا جاء إلى المسجد وقد صليت الجماعة؛ فيه أن يصلي بلا أذان ولا إقامة. وممن حكى الإجماع:

(٢) الاستذكار ١/ ٤١٢.

(١) ينظر. طرح الشرب ٢/ ٣٢٣.

الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله: حيث قال: «ولم أعلم محالاً في أنه إذا جاء المسجد وقد خرج الإمام من الصلاة: كان له أن يصلي بلا أذان ولا إقامة»^(١).

♦ مستند الإجماع:

١- روى عبد الرزاق عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه «كان إذا صلى نأرض تقام بها الصلاة يصلي بإقامتهم ولم يقم لنفسه»^(٢). وفي رواية السيوطي: كان ابن عمر يقول: «من صلى في مسجد قد أقيمت فيه الصلاة أجرأته إقامتهم»^(٣).

٢- وروى عبد الرزاق أيضاً أن ابن مسعود وعثمان والأسود صلوا بغير أذان ولا إقامة. قال سفيان: كفتهم إقامة المصير»^(٤).

الرائقون: الحمية^(٥)، وللمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).
الخالصون: روي عن طائفة أن من دخل إلى مسجد فد صيت فيه الجماعة فإنه

(١) الأم ١٠٧/١.

(٢) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي في المصير بغير إقامة، ١/٥١٣ رقم (١٩٦٥).

(٣) السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب صحة الصلاة مع ترك الأذان والإقامة أو ترك أحدهما، ١/٥٩٩ رقم (١٩١٧).

(٤) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي في المصير بغير إقامة، ١/٥١٢ رقم (١٩٦٢).

(٥) ينظر: تبين الحقائق ٩٤/١. وجاه في الأصل لمحمد بن الحسن: «قلت: رأيت رجلاً انتهى إلى المسجد فأراد أن يصلي فيه وقد أذن في ذلك المسجد وأقيم فيه وصلى الناس، هن يجب على هذا الرجل أن يؤذن لنفسه ويقيم؟ قال: لا، ولكنه يصلي بأدائهم وإقامتهم». الأصل ١١١/١.

(٦) ينظر: ادحيرة ٢/٧٥، مواهب الحبيب ١/٤٦٧.

(٧) ينظر: المجموع ٤/٨٢. (٨) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/١٣٢.

(٩) ينظر: المحيى ٢/١٦٦.

يؤذن ويقيم، وروي عن طائفة أخرى أنه يقيم.

قال ابن المنذر: «اختلف أهل العلم في الرجل يأتي إلى مسجد قد صلى فيه أهله، فقالت طائفة: يؤذن ويقيم، كذلك فعل أنس بن مالك، دخل مسجداً قد صلى فيه فأذن وأقام وصلى في جمعه، وروينا عن سلمه بن الأكوع أنه كان إذا فاته الصلاة مع الغوم أذن وأقام... وقال الرهري: يؤذن ويقيم، وقال سعيد بن المسيب: يؤذنون ويقيمون... وقالت طائفة: يقيم. روي هذا القول عن طاوس، وعطاء، ومجاهد، وبه قال مالكو الأوزاعي»^(١).

وقد يحمل المروي عن ابن المنذر بأنه يؤذن ويقيم على الاستحباب، ومن ثم فلا خلاف، لكن ظاهر سياق ابن المنذر للمسألة يشي بأنه على سبيل الوجوب، فإنه حكى قولهم أولاً، ثم حكى عن الشافعي قوله: إذا دخل مسجداً أقيمت فيه الصلاة أحببت له أن يؤذن ويقيم لنفسه، ثم حكى قول من قال: يقيم، ثم قال: «وقالت طائفة: ليس عليه أن يؤذن ولا يقيم...»^(٢)، وبه يفهم أن القول الأول على الوجوب، والله أعلم.

* النتيجة عدم ثبوت الإجماع على جواز صلاة الفرد بعير أذان ولا إقامة إذا جاء إلى المسجد وقد صليت الجمعة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة: لا أذان ولا إقامة لنوافل والسنن وفروض الكفايات

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن الأذان والإقامة مشروعان للصلوات الخمس والجمعة دون غيرها، فلا يشرعان لصلاة العيدين، ولا الاستسقاء، ولا الجنابة، ولا الكسوف، ولا لتراويح. ومن حكى الإجماع:

١ ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله: «حيث قال: «ولا يؤذن ولا يقام لشيء من النوافل، كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك، وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد، ولا لصلاة فرض على الكفاية كصلاة الحنابة، ويستحب إعلام الناس

(٢) الأوسط ٣/ ٦١.

(١) الأوسط لاس المنذر ٣/ ٦٠ - ٦١.

بذلك، مثل النداء: الصلاة جامعة، وهذا مما لا يُعلم فيه خلاف^(١).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد أجمع العلماء أن لا أذان ولا إقامة في النافلة»^(٢).

وقال: «روي من وجوه شتى صحاح عن النبي ﷺ أنه لم يكن يؤذن له ولا يقدم في العيدين من حديث جابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وعبد الله بن عباس وابن عمر وسعد، وهي كلها ثابتة عن النبي ﷺ أنه صلى العيد بغير أذان ولا إقامة، وهو أمر لا خلاف فيه بين علماء المسلمين وفقهاء الأمصار وجماعة أهل الفقه والحديث، لأنها نافلة وسنة غير فريضة»^(٣).

٣- أبو بكر ابن العربي (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا خلاف بين فقهاء الأمصار في أنه لا أذان فيهما ولا إقامة في العيدين، ولا في شيء من الصلوات المسنونات، ولا في شيء من المواعل والتطوع»^(٤).

٤- القاضي عياض (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فلا خلاف بين فقهاء الأمصار في ذلك أنه لا أذان ولا إقامة للعيدين»^(٥).

٥- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فالأذان والإقامة مشروعان للصلوات الخمس بالمصوص الصحيحة والإجماع، ولا يشرع الأذان والإقامة لغير الخمس بلا خلاف»^(٦).

٦- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمعت الأمة على أن الأذان والإقامة مشروعان للصلوات الخمس، ولا يشرعان لغير الصلوات الخمس»^(٧).

٧- العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شرحاً عبارة الهداية (للصلوات الخمس والجمعة).

(٢) التمهيد ١٠٨/٨.

(١) المحلى ١٧٨/٢.

(٣) التمهيد ٢٤٣/١٠.

(٤) المسالك في شرح موطأ مالك ٢٥٩/٣. (٥) إكمال المعلم ٢٩٥/٣.

(٦) الشرح الكبير ٤٦/٣.

(٦) المجموع ٧٧/٣.

«هذا محله الذي شرع فيه الأذان، ولا بشرع بغير الصلوات الخمس بلا خلاف وللجمعة أيضاً»^(١).

♦ مستند الإجماع: حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «صليت مع رسول الله ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة»^(٢).

قال الترمذي: «وحديث حابر بن سمرة حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أنه لا يؤذن لصلاة العيدين ولا لشيء من الوافل»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

المخالفون: روي عن ابن الزبير ومعاوية وعمر بن عبد العزيز أنهم كانوا يؤذنون للعيدين ويقىمون قياساً على الجمعة^(٨).

وقد عُدَّ ذلك إحدائاً، قال ابن المذنب: «وقال أبو قلابة: أول من أحدث الأذان في العيدين ابن الزبير. وقال سعيد بن المسيب: أول من أحدثه معاوية. وقال شعبة: أذن في العيدين ابن وراح»^(٩). وكان استحلفه المغيرة بن شعبه. وقال حصين: أول

(١) الندية شرح الهداية ٧٨/٢

(٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، ٦٠٤/٢، رقم (٨٨٧).

(٣) سنن الترمذي ٤١٢/٢.

(٤) مختصر القدوري ص ٢٥، الدر المختار ص ٥٥.

(٥) بظر حاشية لعدوي على شرح مختصر خليل ٢٢٨/١.

(٦) بظر. المجموع ٧٧/٣.

(٧) الإقناع ٧٥/١، شرح منتهى الإرادات ١٣١/١.

(٨) بظر. الأوسط لابن المنذر ٢٥٩/٤، التمهيد ٢٤٤/١٠-٢٤٥، المجموع ٧٧/٣.

(٩) كذا في الأوسط، وسماه ابن رجب. ابن دُرَّاج. فتح الباري ٤٤٨/٨، ولعله الصواب كما ترجم له ابن عساکر، وهو عبد الله بن دراح مولى معاوية بن أبي سفيان، ولاه معاوية على حراج الكوفة عام الجماعة سنة ٤٠هـ، واستعمل المعيرة بن شعبة تلك السنة على =

من أذن في العيد ريد»^(١).

وقال القاضي عياض: «وإنما أحدث الأذان معاوية، وقيل ريد. وفعله آخر إمارة ابن الزبير. واناس على خلاف ذلك، وعمل أهل المدينة ونقلهم المتفق عليه يرد ما أحدث»^(٢).

وقد أخرج مسلم «أن ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير أول ما بويع له أنه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر، فلا تؤذن لها. قال: فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه، وأرسل إليه مع ذلك. إما الخطبة بعد الصلاة وإن ذلك قد كان يفعل. قال: فصلى ابن الزبير قبل الخطبة»^(٣).

❖ النتيجة: الأقرب صحة لإجماع وثبوتها على أنه لا يشرع أذان ولا إقامة لغير الصلوات الخمس والجمعة، وأما الخلاف فمحدث، ولله ولي العلم.

❖ المسألة التاسعة: لا يؤذن لصلاة سوى الفجر^(٤) إلا بعد دخول الوقت

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أنه لا يصح الأذان لصلاة من الصلوات الخمس - سوى صلاة الفجر - إلا بعد دخول الوقت. ومن حكمي الإجماع:

١- ابن عبد البر (٥٤٦٣هـ) رحمه الله حيث قال في معرض الاستدلال للقائلين بمنع الأذان للفجر قبل وقتها: «ومن حجتهم أيضاً أن سائر الصلوات قد أجمعوا أنه لا يجوز لها لأذان قبل وقتها»^(٥).

= الكوفة على صلاتها وحربها تاريخ دمشق ٣٥/٢٨.

(١) الأوسط ٢٥٩/٤. (٢) إكمال المعلم ٢٩٥/٣.

(٣) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، ٤٦٠/٢، رقم (٨٨٦).

(٤) ذهب الجمهور إلى صحة الأذان للفجر قبل دخول الوقت، بغير الاستدكار ٩٣/٤.

وذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن إلى عدم صحة الأذان قبل الوقت لصلاة الفجر كغيرها

من الصلوات. ينظر بدائع الصنائع ١٥٤/١.

(٥) الاستدكار ٩٤/٤.

- ٢- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رحمته الله، قال: «وأما وقت الأذان؛ فاتفق الجميع على أنه لا يؤذن للصلاة قبل وقتها، ما عدا الصبح فإنهم اختلفوا فيها»^(١).
- ٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمته الله، قال: «الأذان قبل الوقت في غير الفجر لا يجزئ، وهذا لا نعلم فيه خلافاً»^(٢).
- ٤- النووي (٦٧٦هـ) قال: «لا يجوز الأذان لغير الصبح قبل وقتها بلا خلاف»^(٣).
- ٥- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمته الله، قال: «أما الأذان لغير الفجر قبل الوقت فلا يجزئ بغير خلاف بعلمه»^(٤).
- ٦- ابن نجيم (٩٧٠هـ) رحمته الله، قال شارحاً عبارة الكنز: «ولا يؤذن قبل وقت، ويعاد فيه» أي: في الوقت إذا أذن قبله؛ لأنه يراد الإعلام بالوقت، فلا يجوز قبله بلا خلاف في غير الفجر»^(٥).
- ٧- الخطيب الشربيني (١١٠١هـ) رحمته الله، قال شارحاً عبارة المنهاج: «(وشروطه) أي: الأذان (الوقت)؛ لأنه للإعلام بدحوله، فلا يصح ولا يجوز قبله بالإجماع؛ لما فيه من الإلباس»^(٦).
- ٨- الخرشي^(٧) (١١٠١هـ) رحمته الله، قال: «يشترط في الأذان ألا يكون مقدماً على الوقت إجماعاً؛ لقوات فائدته»^(٨).

(١) بديع المجتهد ١/١١٥

(٢) المعنى ١/٢٩٧.

(٣) المجموع ٣/٨٧.

(٤) الشرح الكبير ٣/٨٨.

(٥) البحر الرائق ١/٢٧٧.

(٦) معني المحتاح ١/٢٣٦.

(٧) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي أوالحراشي المصري، فقيه فاضل من أهل القاهرة، انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر، وكاد أول من تولى مشيخة الأزهر، به مصنفات، منها منتهى الرغبة في حل ألفاظ النحلة، توفي سنة ١١٠١هـ. يطر - شجرة النور الزكية ١/٤٥٩

(٨) شرح مختصر خليل ١/٢٣٠.

◆ مستند الإجماع:

١- حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: «أتيت النبي ﷺ في نفر من قومي، فأقمت عنده عشرين ليلة، وكان رحيماً رقيقاً، فلما رأى شوقني إلى أهالي قال: ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكرهم»^(١). وجه الدلالة تعليق الأذان بحضور الصلاة

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»^(٢).

٣- حديث أبي محذورة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أمناء الناس على صلاتهم وسجودهم المؤذنون»^(٣).

وجه الدلالة: أن المؤذن مؤتمن، وفي الأذان قبل الوقت إظهار للخيانة فيما أؤتمن فيه^(٤).

٤- أن الأذان في العهد النبوي لم يكن إلا بعد دخول الوقت فيما عدا الفجر الموافق: الحنية^(٥)، والمانيكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

المخالفون: روى عن الإمام أحمد كراهة الأذان قبل دخول الوقت، قال البرهان ابن مفلح: «وفي الرعاية رواية بالكراهة، وفيه نظر؛ للإجماع على خلافها»^(١٠).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أنه لا يؤذن لصلاة - سوى الفجر - قبل دخول وقتها، والله ولي العلم.

(١) سبق تحريجه ص: ١٦٣.

(٢) سبق تحريجه ص: ١٦٤.

(٣) سبق تحريجه ص: ١٦٤.

(٤) ينظر: المسوط ١/ ١٣٤.

(٥) ينظر: المسوط ١/ ١٣٤، مدع الصنيع ١/ ١٥٤.

(٦) ينظر: مع لحييل ١/ ٢٠٠.

(٧) ينظر: تحفة المحتج ١/ ٤٧٥.

(٨) ينظر المدع ١/ ٢٨٦.

(٩) ينظر: المحلى ٢/ ١٥٩.

(١٠) المدع ١/ ٢٨٦. وينظر: الإصناف ١/ ٤٢٠.

◆ المسألة العاشرة: لا يعتد بأذان أذن واحد بعضه وكمله آخر^(١).

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه يشترط في الأذان كونه من واحد، وأنه لا يعتد بأذان أذن واحد بعضه وكمله شخص آخر.

ومن حكى الإجماع: المرداوي (٨٨٥هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «ويشترط فيه أيضاً أن يكون من واحد، فلو أذن واحد بعضه وكمله آخر؛ لم يصح بلا خلاف أعلمه»^(٢).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان لرسول الله ﷺ مؤذنان: بلال وابن أم مكتوم الأعمى، فقال رسول الله ﷺ: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بن أم مكتوم». قال: ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا»^(٣).

وحه الدلالة: أنه كان لرسول الله ﷺ مؤذنان، ولم ينقل أن أحدهما نى على أذان الآخر.

٢- أن الأذان عبادة بدنية، فلا يصح من شخصين^(٤).

(١) يتصل بهذه المسألة: الاشتراط في الأذان، بحيث يشترك في الأذان اثنان أو أكثر يؤذن هذا جملة ويؤذن هذا بجملة غيرها، ويسمى أذن الحوق أو الجوقة، والأذن السلطاني، ينظر: الفقه على المذاهب لأربعة للحريري ٢٨٥/١، ونص للشافعية على تحريمه، ينظر: تحفة المحتج ٤٧٠/١، وبعضهم يطلق أذان الحوق على الأذان جماعة في وقت واحد، وهو مما أحدث من نبي أمية، ينظر: فتح الباري ١١٠/٢، إرشاد الخلق إلى الدين الحق، محمود السبكي ٩٢/٢.

(٢) الإيضاح ٤١٨/١. وهو يحتمل في الخلاف في المذهب لا قصد حكاية الإجماع.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لا يجمعكم من سجوركم أذان بلال، من حديث عائشة، ٦٧٧/٢، رقم (١٨١٩)، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ... ٧٦٨/٢، رقم (١٠٩٢).

(٤) ينظر الشرح الكبير ٨٧/٣.

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

المخالفون: لم أقف على خلاف في أنه لا يصح بناء مؤذن على أذان غيره، إلا في قول عند الشافعية، والصحيح خلافه^(٥).

❖ النتيجة: الأقرب ثبوت الإجماع على أنه لا يعتد بأذان أحد واحد عضه وكمه آخر، والله ولي العزم

❖ المسألة الحادية عشرة: لا يصح الأذان إلا مرتباً متوالياً

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه لا يصح الأذان إلا مرتباً على لصيغة المشروعة لا يقدم بعضها على بعض، وأنه لا يصح إلا متوالياً لا يتخلله فصل صويل^(٦). ومن حكى الإجماع على الترتيب:

١- الروي (٦٧٦هـ) بُحْتَنَ حيث قل «اتفقوا على اشتراط الترتيب في الأذان»^(٧).

ومن حكى الإجماع على الترتيب والموالاتة:

٢- المرداوي (٨٨٥هـ) بُحْتَنَ؛ حيث قال: «قوله: (ولا يصح الأذان إلا مرتباً متوالياً) بلا نزاع»^(٨).

(١) يظر حاشية اس عابدين ٣٩٣/١.

(٢) يظر شرح الزرقاني على مختصر حليل ٢٨٢/١. قال لرقاني: «والفرق بين الأذان والاستحلاف - فإن المستحلف يقرأ من حيث انتهى الأول أن المؤذن مأمور بتمام الأذان وعدم الخروج، فبحروحه يكون معرضاً عنه، فلا يتمه غيره، بخلاف الإمام فإنه مأمور بالخروج وتمام غيره».

(٣) يظر. معني المحتاج ٣٢٣/١.

(٤) يظر. المعني ٣٠٨/١، الشرح الكبير ٨٧/٣. (٥) يظر. المجموع ١١٥/٣.

(٦) المراد بالعزل الطويل ما لو سى معه لظُر أنه غير أذان يظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٩٤/١، حاشية الصاوي على لشرح الصغير ٢٥١-٢٥٠.

(٧) المجموع ١١٣/٣. (٨) الإنصاف ٤١٨/١.

♦ مستند الإجماع: حديث أبي محذورة رضي الله عنه: «أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذان: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، ثم يعود فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، زاد إسحاق: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ علم أن محذورة الأذان مرتباً متوالياً^(٢)، ولم يرو عن مؤدني رسول الله ﷺ أنهم أذنوا إلا مرتباً متوالياً، ولا يحصل المقصود منه - وهو الإعلام - بغير الموالاة^(٣).

الموافقون: المالكية^(٤)، ولشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).

لكمهم اختلفوا فيما لو أخل بالترتيب ثم استدرك نظم الأذان، بحيث نوى على ما كن في موضعه، فهل يصح؟

قال النووي: «إن نكسه فما وقع في موضعه صحيح فله أن ينوي عليه، بأن أتى بالنصف الثاني من الأذان ثم بالنصف الأول، فالنصف الثاني باطل والأول صحيح؛ لوقوعه في موضعه، فله أن ينوي عليه فيأتي بالنصف لثاني، ولو استأنف الأذان كان أولى، ليقع متوالياً، ولو ترك بعض كلماته أتى بالمتروك وما بعده، ولو استأنف كن أولى»^(٨).

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، ٢٨٧/١، رقم (٣٧٩).

(٢) ينظر المدع ٢٨٥/١ (٣) ينظر المدع ٢٨٥/١.

(٤) ينظر الفواكه المواني ١٧٤/١، مسح الحليل ١٩٨/١.

(٥) المحلى لأبى حرم ١٣٣/٣، ١٣٤.

(٦) ينظر. المغني ٣٠٩/١، المدع ٢٨٥/١.

(٧) ينظر. المحلى ١٩٤/٢.

(٨) المجموع ١١٣/٣ وينظر: معي المحتاح ٣٢٣/١.

وحكى امتازري عن بعض المالكية أنه لو قدم الشهادة بالرسالة على الشهادة بالتوحيد فإنه يعيد الشهادة بالرسالة، فكأن ما قُدِّم في غير موضعه كالعدم، فلا يمنع الاتصال، وتعاد ليحصل الترتيب^(١).

أما الحنابلة فنصوا على أنه لو نكس الأذان فإنه لا يعتد به^(٢).

المخالفون ذهب الحنفية إلى أن الترتيب والمواولة سنة في الأذان، فلو قدم بعض الأذان على بعض، فالأفضل الإعادة مراعاة للترتيب، ولو ترك المواولة صح الأذان، والسنة إعادته^(٣).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أنه يشترط في الأذان كونه مرتباً متوالباً، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية عشرة: تشفع جُمْلُ الأذان

● **شرح السالفة:** حكى الإجماع على أن الأذان تُشَفِّعُ حُمْلَهُ سوى قول (لا إله إلا الله) في آخره. ومن حكى الإجماع:

ابن حزم (٤٥٦هـ) رَوَّاهُ؛ حيث قال: «واتفقوا أن من أدن بعد دخول الوقت فقال: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين، ثم رفع فقال: أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، الله أكبر لله أكبر، لا إله إلا الله... فقد أدى لأذن حقه»^(٤).

◆ مستند الإجماع:

١ - حديث أس (رضي الله عنه): «مِرْ لال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة»^(٥).

(١) ينظر شرح التلخيص ٤٣٨/١ (٢) ينظر المدع ٢٨٥/١.

(٣) ينظر. مدائع الصنائع ١٤٩/١، العنية شرح الهدية ٢٤٤/١.

(٤) مراتب الإجماع ص. ٢٧.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان متى متى، ١/٢٢٠، رقم (٥٨٠)، صحيح -

٢- حديث عمر رضي الله عنه قال: «إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، وإقامة مرة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة»^(١).
 الواقدي: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، ولساغية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).
 المغالون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف في أن الأذان يشفع.
 * النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن الأذان تشفع جُملُهُ، سوى قول (لا إله إلا الله) في آخره، ومستنده لسنة.

◆ المسألة الثالثة عشرة: كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة، ولا تشي كسائر جملة. ومن حكي الإجماع:

- ١ ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمته الله: حيث قال: «لا يثنى من الأذان إلا ما اتفق على أن يثنى، كما لا يفرد منه إلا ما اتفق على إفراجه، وهو (لا إله إلا الله) فقط»^(٧).
- ٢ ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «وانفقوا أن قول: الله أكبر مرتين، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، الله أكبر مرتين، لا إله إلا الله مرة واحدة؛ ينبغي ذكره في

= مسم، كتاب الصلاة، باب الأمر يشفع الأذان ويتار الإقامة، ٢٨٦/١، رقم (٣٨٧).
 (١) مسند أحمد ١٢١/٥، رقم (٥٥٧٠)، سر أبي داود، كتاب لصلاة، باب في الإقامة، ٣٨٤/١، رقم (٥١٠)، وحسنه الألباني، مشكاة المصابيح ٢٠٣/١، رقم (٦٤٣).
 (٢) يطر: الباية شرح الهداية ٧٩/٢.
 (٣) يطر: الذخيرة ٤٤/٢، شرح مختصر حبل ٢٢٩/١.
 (٤) المجموع لنووي ٩١/٣.
 (٥) كشف الغناع ٢٣٦/١، حاشية، روض المربع ٤٤٤، ١.
 (٦) المحلى لاس حرم ١٨٥/٢ ١٨٦.
 (٧) المحلى ١٩٣/٢.

الأذان^(١).

٣- ابن حجر (٦٨٣هـ) رَوَاهُ، قال: «سم يُختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة»^(٢).

٤- الصنعاني (١١٨٢هـ) رَوَاهُ، قال: «لفظ كلمة التوحيد في آخر الأذان والإقامة مفردة بالاتفاق»^(٣).

٥- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَوَاهُ، قال: «ولا يخفى أن كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة بالاتفاق»^(٤).

♦ مستند الإجماع: الأحاديث الستة في صفة الأذان، ومنها:

١- حديث أبي محذورة رَوَاهُ «أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذان: الله أكبر لله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، ثم يعود فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، زاد إسحاق: الله أكبر لله أكبر، لا إله إلا الله»^(٥).

٢- حدث عبد الله بن زيد رَوَاهُ، وفيه: «فقال: تقول: الله أكبر لله أكبر، الله أكبر لله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة حي على الصلاة».

(١) الإقناع ١/١١٦.

(٢) فتح الباري ٢/٨٣. وسياق العبارة يحتمل أنه من كلام ابن الميثر بقلأ عنه، ولكن لم أقف على ذلك في كتابه «المتواري على أبواب المحاري» بعد بحث، وجمعها الشوكي من كلام ابن حجر. بيل الأوطار ٢/٤٨، وجمعها الررقاني من كلام ابن الميثر، شرح الزرقاني على الموطأ ١/٢٧٧، وكذلك الماركةوري. تحفة لأخوذي ١/٤٩١، فالله أعلم.

(٣) سبل السلام ١/١٧٨. (٤) حاشية الروض المربع ١/٤٤٣.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، ١/٢٨٧، رقم (٣٧٩).

حي على الفلاح حي على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله... الحديث^(١).
قال السرخسي: «والاعتماد في مثله على المشهور، وهو حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه، على ما توارثه الناس إلى يومنا هذا»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، و المالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).
المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة لا تنى، لكن حكى السرخسي عن أهل لمدينة أن الأذان يحتمل (لا إله إلا لله والله أكبر)^(٨)؛ ليكون التكبير فاتحه وخاتمه، وحكه الكسائي عن الإمام مالك^(٩)، وهو خلاف شاذ مخالف لم عليه العمل إلى اليوم، والله أعلم.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أفراد كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) في خانة الأذان، وأنها لا شفع كسائر جمل الأذان، والله ولي العلم.

◆ المسألة الرابعة عشرة: يشرع التويب في صلاة الفجر بقول (الصلاة خير من النوم) مرتين

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن المؤذن يقول في أذان الصبح: (لصلاه خير من النوم) بعد الحيعتين. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «واتفقوا أن من أدن بعد دخول

(١) مسند أحمد ٤٠٢/٢٦، رقم (١٦٤٧٨)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان

١/٣٧١، رقم (٤٩٩)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ٢٠٥/١، رقم (٦٥٠)

(٢) المسبوط ١/١٢٩.

(٣) ينظر: المبسوط ١/١٢٩، البنية شرح الهداية ٧٩/٢.

(٤) ينظر: الفواكه، بدواي ١/١٧٣، حاشية الصاوي على لشرح الصغير ١/٢٤٩.

(٥) ينظر: أسى المطالب ١/١٢٧. (٦) ينظر: المدع ١/٢٧٩.

(٧) ينظر: المحلى ٢/١٩٣. (٨) ينظر: المبسوط ١/١٢٩.

(٩) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٤٧.

الوقت فقال الله أكبر الله أكبر... وراد في صلاة الصبح والعتمة: الصلاة خير من النوم مرتين؛ فقد أدى الأذان حقه^(١).

٢- ابن هيرة (٥٦٠هـ) رَوَّاهُ، قال: «واتفقوا على أن الثوب إنما هو في الأذان لصلاة الفجر خاصة»^(٢).

٣ ابن القطار (٦٢٨هـ) رَوَّاهُ، قال: «واتفقوا أن من أذن بعد دخول الوقت فقال: الله أكبر الله أكبر... وزاد في صلاة الصبح والعتمة: الصلاة خير من النوم مرتين؛ فقد وفى الأذان حقه من الكلمات المذكورة»^(٣).

٤- قاضي سعد العثماني (٧٨٠هـ) رَوَّاهُ، قال: «وأجمعوا على أن الثوب مشروع في أذان الفجر خاصة»^(٤).

٥ ابن فاسم (١٣٩٢هـ) رَوَّاهُ، قال عقب عبارة الروص «يسر أن يقول بعد الحيعلتين (في أذان الصبح) ولو أذن قبل الفجر (الصلاة خير من النوم مرتين): إجماعاً»^(٥).

٦ وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَوَّاهُ، قال: «اتفقوا على الثوب، أي الريادة في أذان الفجر بعد الفلاح، وهي (الصلاة خير من النوم) مرتين»^(٦).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث أبي محنورة رَوَّاهُ قال «قلت يا رسول الله! علمني سمة الأذان قال: فمسح مقدم رأسي وقال: تقول: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، ترفع بها صوتك، ثم تقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، تخفص بها صوتك، ثم ترفع صوتك بالشهادة: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً

(٢) اختلاف الأئمة العلماء ٩٣/١.

(١) مراتب الإجماع ص ٢٧.

(٤) رحمة الأمة، ص ٣٤.

(٣) الإقناع ١١٥/١.

(٦) الفقه الإسلامي وأدلته ٧٠١/١.

(٥) حاشية الروص لمربع ٤٤٢/١.

رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة حي على الصلاة، حي على الفلاح حي على الفلاح. فإن كان صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله^(١).

٢- حديث أنس رضي الله عنه قال: «من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر: حي على الفلاح؛ قل: الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله»^(٢).

٣- حديث بلال رضي الله عنه قال: «قال لي رسول الله ﷺ: لا تتؤن في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)،

(١) مسند أحمد، ٩٥/٢٤، رقم (١٥٣٧٩)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان،

١٣٦/١، رقم (٥٠٠)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ٢٠٣/١، رقم (٦٤٥).

(٢) صحيح ابن حزيمة، كتاب الصلاة، باب التؤب في أذان الصبح، ٢٣٣/١، رقم ٣٨٦،

سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها، ٤٥٤/١، رقم

(٩٤٤)، سنن البيهقي، كتاب الصلاة، باب التؤب في صلاة الصبح، ٦٢٣/١، رقم

١٩٨٤، وقال: إسناده صحيح.

(٣) سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التؤب في

الفجر، ٣٨٧/١، رقم (١٩٨)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ٢٠٤/١، رقم ٦٤٦.

(٤) مدائع الصائغ ١٤٨/١، الساية شرح الهداية ٩٩/٢. وعند الحنفية تؤب دن، وهو

قول: (حي على الصلاة حي على الفلاح) بين الأذان والإقامة. ينظر: التحريد لبقدوري

٤٢٥/١، وهو تؤب أحدث في زمن التابعين، ونقل الكسبي عن محمد بن الحسن أنه

تؤب حسن، وحكى عن مشايخهم أنهم قالوا لا بأس بالتؤب لمحدث في سائر

الصلوات؛ لفرط غلبة العفلة على الناس وشدة ركونهم إلى الدنيا وتهاونهم بأمور الدين

بطر: مدائع الصائغ ١٤٨/١. ونقل الترمذي عن إسحاق بن راهويه قوله: «هو شيء

أحدثه الناس بعد النبي ﷺ، إذا أذن المؤذن فاستبطناً القوم قال بين الأذان والإقامة: قد

قامت الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح. وهذا الذي قال إسحاق هو =

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، والظاهرية^(٤).

المخالفون حكى عن الشعبي أن التثويب سنة في كل الصلوات كالصبح، وحكى عن الحسن بن صالح^(٥) والشعبي أن اثتويب مستحب في العشاء، لأن بعض الناس قد ينام عنها^(٦).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه يشرع، التثويب في صلاة الفجر بأن يقول: (الصلاة خير من لنوم) مرتين، وعدم ثبوت الإجماع على أنه لا يشرع في غير الفجر، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة عشرة: من السنة الترجيع في الأذان

● شرح السائلة: حكى الإجماع على أن من السنة الترجيع في الأذان، وهو أن يأتي المؤذن بالشهادتين مرتين بصوت منخفض يسمع به نفسه، ثم يعود فيرفع الصوت بهما^(٧). ومن حكى الإجماع:

الماوردي (٤٥٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وروي أن سعد القرظ أدن ورجع وقال: هكذا أمر رسول الله ﷺ ألا أن يؤذن، ولأنه سة أهل الحرم ينقله حلفهم عن سلفهم وأصاغرهم عن أكابرهم من غير تنازع بينهم ولا اختلاف فيه، فكان ذلك

= التثويب الذي كرهه أهل العلم، والذي أحدثوه بعد النبي ﷺ». سنن إرمي ٣٧٨/١.

(١) ينظر: القوايس الفقهية ص ٣٦، الذخيرة ٤٥/٢-٤٦.

(٢) ينظر: المجموع للنووي ٩٢/٣. (٣) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١٣٤/١.

(٤) سطر المحلى ١٨٦/٢-١٨٧.

(٥) أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حي الهمداني لثوري الكوفي، أحد الأعلام، من أئمة البترية الريدية، كان فقيهاً مجتهداً عابداً، له كتب: منها: «الترجيد»، توفي متحجراً في الكوفة مع عسى بن ريد والمهدي حاد في طسهم سنة ١٦٨هـ. ينظر: سر أعلام السلاء ٣٦١/٧ فما بعده.

(٦) ينظر: المجموع ٩٨/٣، نيل الأوطار ٤٦/٢، المهمل العذب المورود ١٣٨/٤.

(٧) ينظر: شرح صحيح مسلم ٨١/٤.

من دلائل الإجماع وحجج الاتفاق^(١).

♦ **مستند الإجماع:** حديث أبي محذورة رضي الله عنه «أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذن: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، ثم يعود فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، زاد إسحاق: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله»^(٢).

الوافقون: المالكية^(٣)، والشافعية^(٤).

المخالفون ذهب الحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) إلى أنه لا يسن الترجيع في الأذان؛ إدهى الصفة الواردة في حديث عبد الله بن ريد، وهو أولى؛ لأن بلائاً كان يؤذن به مع رسول الله ﷺ دائماً سفرأ وحضرأ، وأقره النبي ﷺ على أذانه بعد أذان أبي محذورة^(٧)، لكن نصر الحنابلة على أن الترجيع يباح في الأذان^(٨). وفي وجه عند الشافعية أن الترجيع ركن لا يصح الأذان إلا به^(٩).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على سنه الترجيع في الأذان، والله ولي العلم.

◆ **المسألة السادسة عشرة:** يستحب أن يترسل في الأذان ويحذر في الإقامة

● **شرح المسألة:** أجمع أهل العلم على أنه يستحب للمؤذن أن يترسل في الأذان

(١) الحاوي ٤٣/٢

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، ٢٨٧/١، رقم (٣٧٩).

(٣) ينظر: شرح مختصر خليل ٢٢٩/١. (٤) ينظر المجموع ٩١/٣.

(٥) ينظر: البداية شرح الهدية ٧٩/٢.

(٦) ينظر: المغني ٢٩٣/١-٢٩٤، شرح منتهى الإرادات ١٣٣/١.

(٧) ينظر: المغني ٢٩٣/١-٢٩٤. (٨) ينظر شرح مسهل الإرادات ١٣٤/١.

(٩) ينظر: المجموع ٩١/٣.

ويتأني فيه ويتمهل من غير تمطيط، ويحذر^(١) في الإقامة، ليحصل الفرق بين الأذان والإقامة. وممن حكى الإجماع:

عبد الرحمن بن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «ويستحب أن يترس في الأذان ويحذر الإقامة... وهو من آداب الأدب ومستحباته، وهذا مذهب ابن عمر، وبه قال لثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو حنيفة وصحباؤه وابن المنذر، ولا نعلم عن غيرهم خلافا»^(٢).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث حابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال! إذا أذنت فترسل في أذانك، وإذا أقيمت فأحذر..»^(٣).

٢- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «كاد رسول الله ﷺ يأمرنا أن نرتل الأذان ونحذف الإقامة»^(٤).

والحكمة فيه: تحصيل الفرق بين الأذان والإقامة، فاستحب كالأفراد، ولأن الأذان إعلام الغائبين، والتأني أبلغ في الإعلام، والإقامة إعلام الحاضرين، فلا حاجة إلى التثبت فيها^(٥).

الوافقون: الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩)

(١) العذر: من الحذور ضد الصعود، والمراد به هنا الإسراع الهية في غريب الحديث ٣٥٣/١.

(٢) الشرح الكبير ٧٢-٧١/٣.

(٣) سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الترس في الأذان، ٣٧٣/١، رقم (١٩٥)، قال الشيخ الألباني: صحيح جداً. إرواء الغليل ٢٤٣/١، رقم (٢٢٨).

(٤) سنن ابدار قطني، كتاب الصلاة، باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها، ٤٤٥/١، رقم (٩١٥)، وفي سنده عمر بن شمر، قال بن حجر وهو متروك. تنقيح احبير ٣٦٠/١.

(٥) ينظر: المعني ٢٩٥/١ (٦) ينظر: دائع الصنائع ١٤٩/١.

(٧) ينظر: موهب اجليل ٤٣٧/١. (٨) ينظر: المجموع ١٠٨/٣.

(٩) ينظر: المعني ٢٩٥/١، المبدع ٢٨١/١.

المعاملون، ثم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في استحباب الترسل في الأذان والحدرد في الإقامة.

✽ النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على استحباب الترسل في الأذان والحدرد في الإقامة، والله ولي العلم.

♦ المسألة السابعة عشرة: يستحب أن يكون المؤذن عدلاً أميناً

● شرح المسألة: حكى الإجماع على استحباب اختيار المؤذن العدل الأمين. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حرم (٤٥٦هـ) رحمه الله؛ حيث قل: «ولا خلاف في اختيار العدل»^(١).

٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله؛ قال: «ولا خلاف في اختيار العدل»^(٢).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ليؤذن خياركم، وليؤمكم قراؤكم»^(٣).

٢- حديث أبي محذورة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أمناء الناس على صلاتهم وسجودهم المؤذنون»^(٤).

المواقفون: الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

(١) المحلى ١٧٩/٢ (٢) الإقاع ١١٨/١.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، ٤٤٢/١ رقم (٥٩٠)، سنن ابن ماجة، أبواب الأذان والسنة فيها، باب فصل الأذان وثواب المؤذنين، ٤٦٦/١، رقم (٧٢٥)، وقال الأثرورط في تعليقه بإساده ضعيف وضعفه الألباني، مشكاة المصابيح ٣٥٠/١، رقم (١١١٩).

(٤) سبق محريجه ص ١٦٤.

(٥) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراني الفلاح ص ١٩٧.

(٦) ينظر: المجموع ١٠٢/٣، تحفة المحتاج ٤٧٣/١.

(٧) ينظر: المعني ٣٠٠/١، المدع ٢٧٧/١.

المعالفون: روي عن الإمام أحمد أن العدالة شرط في المؤذن^(١)، واختلفت
لعبرة في ذلك لدى المالكية، فصر بعضهم على اشتراط العدالة، وصر بعضهم
على أن العدالة من صفات لكمال، وجمع بينهما بأنه يشترط في المؤذن العدالة
ابتداءً، فإن إذن غير العدل صح أدانته^(٢).

* النتيجة صحة الإجماع وثبوته على اختيار العدل الأمين للأذان، مع اختلاف
في كون ذلك على جهة الشرط لصحة الأذن، أو على جهة الاستحباب فحسب،
والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة عشرة: يستحب أن يكون المؤذن بصيراً

● سُرِّح السَّالَة: أجمع العلماء على أنه يستحب أن يكون المؤذن بصيراً
ومن حكى الإجماع: ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «واتفقوا على أن
ابصير والحر والبالغ أولى من صدهم»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن، والمؤذن
مؤمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»^(٤).

٢- حديث أبي محذورة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «أمناء الناس على صلاتهم
وسحورهم المؤذنون»^(٥).

وجه الدلالة من الحديثين: كون المؤذن مؤمناً على الوقت، والبصير أعرف به
من الأعمى.

(١) ينظر: اسمعي ٣٠٠/١، المبيع ٢٩٠/١.

(٢) ينظر: القوايين الفقهية ص ٣٧، مواهب الجليل ٤٣٦/١.

(٣) حاشية ابروص المربع ٤٣٧/١. (٤) سبق تحريجه ص ١٦٤.

(٥) سبق تحريجه ص: ١٦٤.

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

المعارضون: لم أقف على مخالف في استحباب كون المؤذن بصيراً؛ لكونه أعرف بالوقت من الأعمى.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على استحباب أن يكون المؤذن بصيراً، إلا حيث يكون مع الأعمى من يحفظ به الوقت، أو كان مقلداً ثقة، والله ولي العلم.

◆ المسألة التاسعة عشرة: يستحب أن يكون المؤذن طاهراً من الحدث

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه يستحب أن يكون المؤذن طاهراً من الحدثين: الأصغر والأكبر، وأنه إن أذن محدثاً صح أذانه. وممن حكى الإجماع:

١- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رحمه الله: حيث قال: «وَجُمِعُوا عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَكُونَ حَرّاً بِالْعَدُ طَاهِراً، وَأُحْمِعُوا عَلَى أَنْ أَذَانَ الْمَحْدُثِ مَعْتَدٌ بِهِ إِنْ كَانَ حَدَثُهُ أَصْعَرَ مَعَ اسْتِحَابِّهِمْ أَنْ يُؤْذِنَ طَاهِراً»^(٥).

٢- الرمرداوى (٨٨٥هـ) رحمه الله، قال: «قوله (متطهر) يعني أنه يستحب لطهارة له، وهذا بلا نزاع من حيث الجملة»^(٦).

٣- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال: «يستحب كونه في الأذان والإقامة متطهراً من الحدثين إجماعاً»^(٧).

(١) ينظر بدائع الصنائع ١/١٥٠، ونقل ابن عابدين أنه إن كان مع الأعمى من يحفظ عليه أوقات الصلاة كان تأديته وتأدين البصير سواء، ينظر. حاشية ابن عابدين ١/٣٩٢.

(٢) يقدم البصير على الأعمى عند المالكية ما لم يكن الأعمى من أهل الثقة والأمانة وكان تربيته لغيره أو مقلداً ثقة، فإن كان كذلك لم يرجح البصير على الأعمى، كمنصوص الحنفية، ينظر. حاشية العدوي على شرح محضر خليل ١/٢٣٤.

(٣) ينظر: الحاوي الكبير ٢/٥٦، المجموع ٣/١٠٣، أسنى المطالب ١/١٢٩.

(٤) ينظر: المدع ١/٢٧٧. (٥) اختلاف الأئمة العلماء ١/٩٤.

(٦) الإنصاف ١/٤١٥. (٧) حاشية اروض المرع ١/٤٤٠.

♦ مسند الإجماع:

- ١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يؤذن إلا متوضئ»^(١).
- ٢- حديث وائل بن حجر رضي الله عنه موقوفاً: «حق رسة مسوبة ألا يؤذن إلا وهو طاهر، ولا يؤذن إلا وهو قائم»^(٢).
- ٣- حديث لمهاجر بن قنفذ رضي الله عنه أنه سئل عن رسول الله ﷺ وهو يتوضأ فلم يرد عنه، فلما فرغ من وضوئه قال: «إنه لم يمنعني أن أرد عييك إلا أنني كرهت أن أذكر الله تبارك وتعالى إلا على طهارة»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).
 المخالفون: ذهب طائفة من السلف إلى أن المحدث والجنب لا يصح أذانهما

(١) سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية الأذان بعير وصوء، ٣٨٩/١، رقم (٢٠٠)، وأخرجه موقوفاً على أبي هريرة (رقم ٢٠١) وقال «وهذا أصح من الحديث الأول، وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب، وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم، والزهري لم يسمع من أبي هريرة»، وضعفه الألباني وقال: لا يصح مرصوفاً ولا موقوفاً. إرواه العليل ٢٤٠/١، رقم (٢٢٢).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب لا يؤذن إلا وهو طاهر، ٥٨٣/١، رقم (١٨٥٩). قال الحافظ ابن حجر: وإسناده حسن إلا أن فيه انقطاعاً. التذحيح الحشر ٥٠٩/١، رقم (٣٠١)، قال النووي: «أئمة الحديث متفقون على أن عد الجار لم يسمع من أبيه شيئاً». المجموع ١٠٤/٣.

(٣) مسند أحمد ٣٨١/٣، رقم (١٩٠٣٤)، سنن أبي دود، كتاب الطهارة، باب في الرجل يرد السلام وهو يبول، ١٤/١، رقم (١٧)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ١٤٥/١، رقم (٤٦٧).

(٤) ينظر: مدائع الصائغ ١٥١/١، الساية شرح الهداية ١٠٩/٢.

(٥) ينظر: مواهب الحليل ٤٣٦/١، شرح مختصر حليل ٣٣٢/١.

(٦) ينظر: المجموع ١٠٤/٣. (٧) ينظر: لمعي ٢٩٩/١.

(٨) ينظر: المحلى ٩٩/١.

ولا إقامتهما، منهم عطاء بن أبي رباح ومجاهد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه^(١).
وروي عن الإمام أحمد أن أذان لجنب لا يصح، وتحب عيادته، واختار هذه
الرواية بعض الحنابلة؛ لأن الأذان ذكر مشروع للصلاة أشبه القراءة^(٢).
* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على استحباب طهارة المؤذن؛ لخلاف من قال
بالوجوب، بكر الإجماع ثابت على أن طهارة المؤذن مطلوبة شرعاً، والله ولي
العم.

◆ المسألة العشرون: من السنة أن يؤذن المؤذن قائماً

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن من السنة أن يؤذن المؤذن قائماً، ومن
حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حيث قال: «وأجمعوا على أن من السنة أن
يؤذن المؤذن قائماً»^(٣).

٢- الكاساني (٥٨٧هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال في سنن الأذان: «ومنها أن يؤذن قائماً إذا
أذن للجماعة، ويكره قاعداً؛ لأن النازل من لسماء أذن قائماً حيث وقف على
جذم حائط، وكذا الناس توارثوا ذلك فعلاً، فكان تاركه مسياً؛ لمخالفته النازل
من السماء وإجماع الحلق»^(٤).

٣- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: «ولم يختلف أهل العلم أن من السنة أن
يؤذن المؤذن وهو قائم»^(٥).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سرنا مع النبي ﷺ ليلة، فقال بعض القوم: لو

(١) يظر. المجموع ١٠٥/٣.

(٢) يظر: المدع ٢٨٢/١، الإصاف ٤١٥/١ (٣) الإجماع ص: ٣٨.

(٤) بدائع الصنائع ١٥١/١. (٥) الإصاف ١١٨/١.

عربت بن رسول الله . قال . «أخاف أن تاتمروا عن الصلاة...» الحديث ، وفيه . «يا بلال قم فأذن بالناس بالصلاة»^(١) . وجه الدلالة : أمر النبي ﷺ بلالاً بالقيام للأذان .

٢- حديث وائل بن حجر رضي الله عنه موقراً : «حق وسنة مسنونة ألا يؤذن إلا وهو طاهر ، ولا يؤذن إلا وهو قائم»^(٢) .

الموافقون : الحنفية^(٣) ، والمالكية^(٤) ، والشافعية^(٥) ، والحنابلة^(٦) ، والظاهرية^(٧) .

المخالضون

١ نقل الشمس ابن مفلح في المروع رواية أخرى أنه إذا أذن قاعداً أو مشى كثيراً بطل الأذان^(٨) ، ومال إلى ذلك ابن تيمية . فقال : «ويخرج أن لا يحزئ أذان القاعد لغير عذر ، كأحد الوجهين في الخطبه ، وأولى : إذ لم ينقل عن أحد من اسلف لأذن قاعداً لغير عذر»^(٩) .

٢ وقل القاضى عياض . «لا يحوز أذان القاعد عند العلماء ، إلا أنا نور فأجاره ، وبه قال أبو العرج»^(١٠) من أصحابنا ، وأجاز مالك وغيره لعله به إذا أذن لنفسه ، إذ المقصود من الأذان الإعلام ، وهو معنى الإعلام ، ولا يتأتى من

(١) صحيح البخاري ، كتاب موافيت الصلاة ، باب الأذن بعد دهايت الوقت ، ٢١٤ / ١ ، رقم (٥٧٠) .

(٢) سبق تخريجه ص : ١٩٥ . (٣) ينظر . تبين الحقائق ١ / ٩٤ .

(٤) ينظر ' شرح مختصر خليل ١ / ٢٣٢ ، منح اجليل ١ / ٢٠١ .

(٥) ينظر تحفة المحتاح ١ / ٤٦٨ ، المجموع ٣ / ١٠٦ .

(٦) ينظر : المصمى ١ / ٣٠٧ ، شرح منتهى الإرادات ١ / ١٣٥ .

(٧) ينظر ' المسحى ٢ / ١٨٠ . (٨) ينظر . المروع ٢ / ١٢ .

(٩) الصوى الكرى ٥ / ٣٢١-٣٢٢ .

(١٠) أبو العرج عمر بن محمد الليثي العدادي المالكي ، الفصحي ، الإمام الفقيه لحافظ ، تنقده

بناقصي إسماعيل ، وعنه أخذ أبو بكر الأنهري واس السكس وغيرهما ، له الحاوي في

مذهب مالك ، توفي سنة ٣٣١ هـ . ينظر شجرة البور اركية ١ / ١١٨ .

القاعدة^(١).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على سنية قيام المؤذن؛ لخلاف من قل باوحيوب،
لكس الإجماع ثبت على أن قيام المؤذن مطلوب شرعاً، والله ولي العلم

◆ المسألة الحادية والعشرون: من السنة أن يستقبل المؤذن القبلة في الأذان

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن من السنة أن يستقبل المؤذن القبلة
بالأذان. ومن حكم الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله: حيث قال. «وأجمعوا على أن من السنة أن
تستقبل القبلة بالأذان»^(٢).

٢- الكاساني (٥٨٧هـ) رحمه الله، قال في سنن الأذان: «ومنها أن يأتي بالأذان
والإقامة مستقبل القبلة... وعيه إجماع الأمة»^(٣).

٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال «المستحب أن يؤذن مستقبل القبلة، لا
نعلم فيه خلافاً»^(٤).

٤- ابن القطن (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال «وأجمعوا أن من السنة أن يستقبل القبلة
في الأذان»^(٥).

◆ مستند الإجماع: أن مؤدبي الرسول ﷺ كانوا يؤذنون مستقبلي القبلة^(٦)،
وهو المنقول سلماً وخلفاً^(٧)، ومما جاء فيه:

١- حديث سعد القرط رحمه الله، وفيه: «وإن بلالاً كان إذا كبر بالأذان استقبل
القبلة ثم يقول: لله أكبر الله أكبر...» الحديث^(٨).

(٢) الإجماع ص: ٣٨.

(١) إكمال المعجم ٢/ ٢٣٩.

(٤) المغني ١/ ٣٠٩.

(٣) بدائع الصنائع ١/ ١٤٩.

(٦) المغني ١/ ٣٠٩.

(٥) الإقناع ١/ ١١٨.

(٧) ينظر: حاشية الروض المربع ١/ ٤٤٠.

(٨) المستدرک ٣/ ٧٠٣، رقم (٦٥٥٤)، وسكت عنه، وقال الألباني: أخرجه الحاكم -

٢- حديث معاذ بن جبل في إحالات الصلاة، وفيه: «ثم إن رجلاً يقول له: عد الله من ريد أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! سبأ أن بين القائم والمقطان رأيت شخصاً عليه ثوبان أخضران قائم، فاستقبل القلة فقال: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر...» الحديث^(١).

الموافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).
المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف في استحباب استقبال المؤذن القبلة.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أنه يستحب للمؤذن استقبال القبلة حال الأذان، والله ولي العزم.

◆ المسألة الثانية والعشرون: يسن لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول

● **سُرع السائلة:** حكى الإجماع على استحباب إجابة المؤذن لسمعته، بأن يقول مثل ما يقول، إلا في الحيعلتين فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. ومن حكى الإجماع:

١- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله: حيث قال شارحاً عبارة لمختصر: «ويستحب

= وابن عدي والطبراني في الصغير بسند ضعيف... لكن الحكم صحيح؛ فقد ثبت استقبال القبلة في الأذان من الملك الذي رآه عبد الله بن زيد الأصباري في المنام...». إراء العنيل ٢٥٠/١، رقم (٢٣٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، ٣٨٢/١، رقم (٥٠)، السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب استعمال القلة بالأذان والإقامة، ٥٧٦/١، رقم (١٨٣٨)، وصححه الألباني، صحيح أبي داود ٤٣٠/٢، رقم (٥٢٤).

(٢) ينظر: السية الهداية ٩٠/٢.

(٣) ينظر: مواهب الحليل ٤٤١/١، شرح مختصر حليل ٢٣٢/١.

(٤) ينظر: الأم ١٠٥/١، المجموع ١٠٦/٣.

(٥) ينظر: كشاف لقناع ٢٣٩/١. (٦) ينظر: المحلى ١٨٠/٢.

لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول)، لا أعلم خلافاً بين أهل لعدم في استحباب ذلك»^(١).

٢- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبارة المفتح «(ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول، إلا في الجيعتين فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)، وهذا مستحب، لا يعلم في استحباب ذلك خلافاً»^(٢).

٣- ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) رحمه الله، قال: «إجاعة المؤذن مطلوبة بالاتفاق»^(٣).

٤- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال عقب عبارة الروض: «(ويسر لسامعه) أي: لسامع المؤذن»: «إجاسه إجماعاً»^(٤).

♦ مستند الإجماع: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»^(٥).

الرافضون: المالكية^(٦)، ولشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

المالكون: ذهب الحنفية إلى وجوب إجابة المؤذن لمن سمعه بأن يقول مثل قوله^(٩)، وهو مذهب الطاهرية^(١٠)، وقول عند المالكية^(١١).

(١) المعنى ٣٠٩/١ (٢) الشرح الكبير ١٠٥/٣

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٢٠٨/١. (٤) حاشية اروض المربع ٤٥٣/١.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا سمع المادي، ١/٢٢١، رقم (٥٨٦).

صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه...

١/٢٨٨، رقم (٣٨٣)

(٦) يطر: مواهب الحليل ٤٤٢/١، شرح مختصر خليل ٢٣٣/١.

(٧) ينظر: المجموع ١١٧/٣، فما بعدها، تحفة المحتاج ٤٧٧/١، فما بعدها.

(٨) يطر: شرح منتهى الإرادات ١/١٣٨.

(٩) يطر. البحر الرائق ٢٧٣/١، حاشية ابن عاين ٣٩٦/١.

(١٠) ينظر: المحلى ١٤٨/٢.

(١١) ينظر: مواهب الحليل ٤٤٢/١، شرح مختصر خليل ٢٣٣/١.

قال النووي رحمته: «وهل هذا القول مثل قول المؤذن وأحب على من سمعه في غير الصلاة أم مندوب؟ فيه خلاف حكاه الطحاوي، الصحيح الذي عليه الجمهور أنه مندوب»^(١).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على استحباب إحابة المؤذن على من سمعه بأن يقول مثل قوله؛ لخلاف من قال بالوحي، لكن الإجماع ثابت على أن إحابة المؤذن مطلوبة، والله ولي العزم.

◆ المسألة الثالثة والعشرون: يجوز أن يؤذن الرجل ويقيم غيره

● شرح المسألة: المشروع في الإقامة أن يتولاها من تولى الأذان، وحكي الإجماع على أنه إن أقم غير المؤذن حار. ومن حكي الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته؛ حيث قال: «... أستحب إذا كان المؤذن واحداً راتياً أن يتولى الإقامة، فإن أقامها غيره فالصلاة ماضية بإجماع»^(٢).

٢- الحازمي^(٣) (٥٨٤هـ) رحمته، قال: «اتفق أهل العلم في ارحل يؤذن ويقيم غيره على أن ذلك حائر»^(٤).

٣- أحمد ابن الساعاتي^(٥) (٥٨٤هـ) رحمته، قال: «(وفي أحاديث الباب) دلالة على أن المقيم لا يقيم إلا إذا أراد الإمام لصلاة. (وفيها أيضاً) جواز الإقامة

(٢) التمهيد ٣٢/٢٤.

(١) شرح صحيح مسلم ٨٨/٤.

(٣) أبو بكر ريس الدين محمد بن موسى بن عثمان بن حارم الحارمي السعدي، أصله من همذان، بحث من رجال الحديث، كان حجة نبياً زاهداً، ولد سنة ٥٤٨هـ، وتقه بغداد على مذهب الشافعي وجلس علمه، له مصنفات، منها: «اتفق لعظه وختلف مسنده»، توفي سنة ٥٨٤هـ. يطر. طبقات الشافعية الكبرى ١٣/٧-١٤.

(٤) الاعتد في النسخ والمسوح من الآثار ص ٦٦.

(٥) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن الساعاتي المصري، من المشتغلين بالحديث، كان يحترف إصلاح وتحارة الساعات، له: بدائع المص في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن، توفي سنة ١٣٧١هـ. يطر. الأعلام ١٤٨/١.

من المؤذن وغيره (واتفق العلماء على ذلك)»^(١).

♦ مستند الإجماع: حديث عبد الله بن زيد قال: «أراد النبي ﷺ في الأذان أشياء لم يصنع منها شيئاً، قال: فأري عبد الله بن زيد الأذن في المنام، فأتى النبي ﷺ وأخبره، فقال: «ألقه على بلال». فألقاه عليه فأذن بلال، فقال عبد الله: أأرأيت أنه كنت أريده، قال: فأقم أنت»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧)، مع اختلافهم في الأولى، قال الحازمي: «واختلفوا في الأولوية فذهب أكثرهم إلى أنه لا فرق وأن الأمر متسع، وممن رأى ذلك: مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور، وذهب بعضهم إلى أن الأولى أن من أذن فهو يقيم، وقال سفيان الثوري: كان يقال: من أذن فهو يقيم. وروينا عن أبي محدورة أنه جاء وقد أذن إنسان فأذن وأقام، وإلى هذا ذهب أحمد، وقال الشافعي في رواية الربيع عنه: وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة شيء يروى فيه:

(١) المتح الراسي ٤٢/٣.

(٢) مسند أحمد ٣٩٧/٢٦، رقم (١٦٤٧٦)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في الرجل يؤذن ويقسم آخر، ٣٨٥/١، رقم (٥١٢)، وصعف الألباني إسناده، صعف أبي داود ١٧٧/١، لكن قال ابن عبد البر: «وهذا الحديث أحسن إسناداً من حديث الإفريقي». الاستذكار ٧٠/٤، أي حديث «من أذن فهو يقيم»، وقال «استاد عبد الله بن زيد أئنت عند أهل لعلم». الاستذكار ٢٣٦/٦، وقال الحارمي «هذا حديث حسن وفي إسناده مقال»، الاعتبار ص: ٦٦، وقد بين ذلك المقال ابن الملقن في البدر المنير ٤١٥/٣ فما بعده.

(٣) يطر: التحريد للقدوري ٤٣١/١، المسوط ١٣٢/١، بدائع الصانع ١٥١/١.

(٤) يطر: النجيرة ٧٤/٢، شرح مختصر خليل ٢٣٥/١.

(٥) يطر: المحموع ١٢٢-١٢١/٣.

(٦) يطر: المعني ٣٠٢/١، المدع ٢٨٤-٢٨٥.

(٧) يطر: المحلى ١٨٤/٢.

أن من أذن فهو يقيم»^(١).

المعالفون: حكى في المسألة خلاف لم أقف على نسبته إلى معين، قال ابن رشد: «وما اختلافهم في الرجلين يؤذن أحدهما ويقيم الآخر؛ فأكثر فقهاء الأمصار على إجازة ذلك، وذهب بعضهم إلى أن ذلك لا يجوز»^(٢).

وقال النووي: «وفيه أن المؤذن هو الذي يقيم الصلاة، فهذا هو السنة، ولو أقام غيره كان خلاف السنة، ولكن يعتد بإقامته عندما وعند جمهور العلماء»^(٣).

ومع هذين النقلين لم يحك ابن عبد البر خلافاً في المسألة، خاصة في «الاستدكار» المعول عليه لدى ابن رشد، كما نقل النووي في «المجموع» عبارة الحازمي في حكاية الاتفاق ولم ينقل خلافاً^(٤)، كما أن مظاهر الخلاف من كتب أهل العلم لم تذكر خلافاً ولا قائلًا به فيما وقفت عليه، والله أعلم.

❖ النتيجة: الأقرب نبوت الإجماع على جواز أن يقيم الصلاة غير من تولى الأذان، والله ولي العلم.

❖ المسألة الرابعة والعشرون: يجوز الكلام بين الأذان والإقامة

■ شرح السالفة: أجمع أهل العلم على أنه يجوز الكلام المباح في أمر الدنيا بين الأذان والإقامة.

وممن حكى الإجماع: ابن القطان (٦٨٢هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «الكلام بين الأذان والإقامة جائز بانفاق الأمة»^(٥).

❖ مستند الإجماع: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن لمؤذنين يفصلونا. فقال رسول الله ﷺ «قل كما يقولون، فإذا

(١) الاعتراض ص ٦٦.

(٢) دادة المحنهد ١/١١٦.

(٣) شرح صحيح مسلم ٤/١٤٦.

(٤) ينظر: المجموع ٣/١٢١-١٢٢.

(٥) الإقناع ١/١١٨.

انتهت فس تعطه»^(١).

وجه الدلالة: أنه ﷺ أمره بالدعاء بعد لأذان، وهو كلام، وقد يسأل بما ليس بمأثور.

لموافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

المخالفون: لم أف - بحسب بحثي - على خلاف في حواز الكلام المباح بين الأذان والإقامة في المسجد.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على جواز الكلام المباح في أمر الدنيا بين الأذان والإقامة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة والعشرون: لا يحوز الخروج من المسجد بعد الأذان إلا لعذر

● شرح أسئلة: حكى الإجماع على عدم جواز الخروج من المسجد بعد رفع شعيرة الأذان إلا لعذر، أو حاجة نية الرجوع، ومن حكى الإجماع:

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله: حيث قال في حديث أبي الشعثاء الآتي: «أجمعوا على القول بهذا الحديث لمن لم يصص وكان على طهارة، وكذلك إذا كان قد صلى وحده إلا لما لا يعاد من الصلوات، فلا يحل له الخروج من المسجد بإجماع، إلا أن يخرج بلوضوء ويوي الرجوع»^(٦).

(١) سس أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سمع المؤذن، ١/٣٩٤، رقم (٥٢٤)، وصححه لألبني، صحيح أبي داود ١٩/٣، رقم (٥١٧).

(٢) ينظر: البحر الرائق ٢/٣٩، وفيه عن المسجد: «وفي فتح القدير: الكلام لمنح فيه مكروه يأكل الحنث. وينبغي تقيده بما في الطهيرية: أما إن حلس للعادة ثم بعدهم تكلم فلا».

(٣) ينظر: القوانين الفقهية ص. ٢٧٩، مواهب الحليل ١/٤٤٥.

(٤) ينظر: المجموع ٣/١١٨. (٥) يطر: الشرح الكبير ٣/٨٧.

(٦) التمهيد ٢٤/٢١٣.

♦ مستند الإجماع:

١- حديث أبي الشعثاء^(١): «كنا قعوداً في المسجد مع أبي هريرة، فأذن المؤذن فقام رجل من المسجد يمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقل أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم^(٢)».

٢- حديث أبي هريرة^(٣): «أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنتم في المسجد فتودي بالصلاة؛ فلا يخرج أحدكم حتى يصلي»^(٤).

٣- حديث أبي هريرة^(٥): «أمر رسول الله ﷺ حرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف، حتى إذا قم في مصلاه انتظرنا أن يكر انصرف، قال: علي مكانكم فمكثنا على هيئتنا حتى خرج إلينا ينظف رأسه ماءً وقد اغسل»^(٦).

وقد بوب له البخاري^(٧) (باب: هل يخرج من المسجد لعدة؟)، قال ابن رجب: «مقصود البخاري بهذا الباب أنه يجوز لمن كان في المسجد بعد الأذان أو بعد الإقامة أن يخرج منه لعدة»^(٨).

الوافقون: الحنفية^(٩)، والحنابلة^(١٠)، والظاهرية^(١١).

الخالفون: ذهب المالكية إلى أن الخروج من المسجد إنما يحرم بالإقامة،

(١) أبو الشعثاء حار بن ريد الأردني الهمدي المصري، تابعي فقيه، أصله من عمان، صحب ابن عباس وكان من محو العلم، ونماه الحجاج إلى عمان، توفي سنة ٩٣ هـ. ينظر: تهذيب الكمال ٤/٤٣٤-٤٣٦.

(٢) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن، ١/٤٥٣، رقم (٦٥٥).

(٣) مسند أحمد ١٦/٥٤٦، رقم (١٠٩٣٤)، وحسنه الألباني، مشكاة المصابيح ١/٣٣٧، رقم (١٠٧٤).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب هل يخرج من المسجد لعدة، ١/٢٢٩، رقم (٦١٣).

(٥) فتح الباري ٥/٢٤٥، ٦، ينظر البحر لرائق ٢/٧٨.

(٦) ينظر المعنى ١/٢٩٦، (٨) ينظر للمحلي ٢/١٨٣.

وأما قبلها فيجوز^(١)، وذهب الشافعية إلى كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي^(٢).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان لغير عذر، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة والعشرون: الإقامة مشى مشى

● شرح السائلة: حكى الإجماع على أن الإقامة مشى مشى كالأذان في الجملة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمته الله، حيث قال: «واتفقوا أن قول: الله أكبر مرتين، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، لا إله إلا لله مرة واحدة؛ ينبغي ذكره في الإقامة»^(٣).

٢- وقال: «واتفقوا أنه إن كرر: الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، مرتين مرتين كل واحدة من الألفاظ المذكورة، وفيها: قد قامت الصلاة مرتين، الله أكبر مرتين بعد ذلك، ثم لا إله إلا الله مرة؛ فقد أدى الإقامة»^(٤).

٣- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «واتفقوا أنه إن كرر: الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، مرتين مرتين كل واحدة من الألفاظ المذكورة فيها، وقد قامت الصلاة مرتين، والله أكبر مرتين بعد ذلك، ثم لا إله إلا الله مرة؛ فقد أدى الإقامة»^(٥).

◆ مستند الإجماع: روي في ثبوت الإقامة أحاديث، منها:

(٢) ينظر: المجموع ١٧٩/٢.

(١) ينظر: مواهب الحليل ٤٦٧/١.

(٤) مراتب الإجماع ص: ٢٧.

(٣) مراتب الإجماع ص: ٢٧.

(٥) الإقناع ١١٦/١.

١- حديث عبد الرحمن بن أبي بليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ «أن بلالاً ذن مشى، وأقام مشى، وقعد قعده»^(١).

٢- وفي رواية عنه «أن عبد الله بن زيد الأنصري جاء إلى النبي ﷺ قال: يا رسول الله! رأيت في المنام رجلاً قام على جذم حائط فأذن مشى وأقام مشى وقعد فعدته وعليه بردان أحضرا»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣).

المخالفون: المالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، وإطاهرية^(٧).

واحتجوا بأحاديث، منها حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة، إلا الإقامة»^(٨)، يعني: إلا قوله: «قد قامت الصلاة». والحاصل أن في صفة الإقامة خلافاً بين الجمهور والحنفية، والعجيب أن ابن حزم حكى الاتفاق على التثنية في «مراتب لإجماع»، في حين ذهب في «المحى» إلى الإيتار.

(١) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأذان والإقامة، باب من كان إذا أذن قعد وما جاء فيه، ١/١٩٦، رقم (٢٢٤٨)

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الأذان والإقامة، باب ما جاء في الأذان والإقامة كيف هو، ١/١٨٥، رقم (٢١١٨)، سنن البيهقي، كتاب الصلاة، باب ما روي في تثنية الأذان والإقامة، ١/٦١٨، رقم (١٩٧٥)، قال الألباني: إسناده في غاية الصحة. الثمر المستطاب ١/٢٠٦-٢٠٨.

(٣) يطر: البحر الرائق ١/٢٧٠. (٤) يطر: المواكح الدواني ١/١٧٤.

(٥) ينظر: المجموع ٣/٩٤.

(٦) يطر المعني ١/٢٩٤-٢٩٥، حاشية الروض المربع ١/٤٤٤.

(٧) ينظر المحلى ٢/١٨٧.

(٨) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان مشى مشى، ١/٢٢٠، رقم (٥٨٠)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيثار الإقامة، ١/٢٢٦، رقم (٣٧٨).

وفي مقابل حكاية لاتفاق على استحبه حكى ابن القطان رحمته الله الاتفاق على الإيتار، فقال: «واتفقوا على أن قول: الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، الله أكبر، لا إله إلا الله؛ يسعي ذكره في الإقامة»^(١).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن الإقامة مثني مثني كالأذان، والله ولي العلم.

◆ المسألة السابعة والعشرون: يجوز الفصل بين الإقامة والصلاة ولا تعاد الإقامة بعد الفاصل

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أنه يجوز الفصل بين الإقامة والصلاة بالكلام وغيره، ولا تعاد الإقامة ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «ولا خلاف بين أحد من الأئمة في أن من تكلم بين الإقامة والصلاة، أو أحدث؛ فإنه يتوضأ، ولا تعاد الإقامة لذلك»^(٢).

٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «ولا خلاف بين أحد من الأمة أن من تكلم بين الإقامة والصلاة أو أحدث؛ أنه يتوضأ، ولا تعاد الإقامة لذلك»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أقيمت الصلاة، فعرض للنبي صلى الله عليه وسلم رجل محسه بعد ما أقيمت الصلاة»^(٤).

٢- وفي لفظ: «أقيمت الصلاة ورحل يناجي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما رآه يناجيه حتى نام أصحابه، ثم قام فصلى»^(٥).

(٢) المحلى ١٩٦/٢.

(١) الإقناع ١١٦/١.

(٣) الإقناع ١١٨/١.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الكلام إذا أقيمت الصلاة، ٢٣٠/١، رقم (٦١٧).

(٥) صحيح الحارثي، كتاب الاستئذان، باب طول اسجوى، ٢٣١٩/٥، رقم (٥٩٣٤)، =

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أد رسول الله ﷺ خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف، حتى إذا قام في مصلاه استظروا أن يكبر انصرف، قل. على مكانكم، فمكثنا على هتت حتى خرج إلنا يطف رأسه ماء وقد اغتسل»^(١) قال في الفروع: «وظاهره طول الفصل، ولم يعدها»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).
المغالضون: اشترط المالكية^(٨) ولشافعية^(٩) ألا يطول الفصل بين الإقامة والصلاة لغير حاجة، فإن طال لغير حاجة أعيدت الإقامة.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على حواز الفصل اليسير بين إقامة والصلاة بالكلام وغيره.

قال ابن رجب: «وأما الكلام بين إقامة الصلاة والصلاة في غير الجمعة، فلا

= صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن يوم الحائس لا يقص الوضوء، ٢٨٤/١، رقم (٣٧٦)

(١) صحيح البخاري، كتاب الأداء، باب هل يخرج من المسجد لعل، ٢٢٩/١، رقم (٦١٣)،
صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من يقوم الناس للصلاة، ٤٢٢/١،
رقم (٦٠٥).

(٢) المروع ١٥/٢

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ١٥١/١، البحر الرائق ٢٧٧/١.

(٤) ينظر: مواهب الجليل ٤٦٧/١، شرح الررقي على مختصر حبل ١١٢/٢

(٥) ينظر: تحفة المحتاج ٤٦٧/١

(٦) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١٣٦/١، (٧) ينظر: المحلى ١٩٦/٢.

(٨) ينظر: شرح ررقي على متن الرسالة ٢١١/١، الفواكه الدواني ١٧٢/١، مواهب الجليل ٤٦٧/١، وقال الررقي: «وعن مالك: إذا تعدت الإقامة من الإحرام تعاد». شرح الموطأ ٢٠٥/١.

(٩) ينظر: شرح صحيح مسلم ١٠٣/٥، تحفة المحتاج ٤٦٧/١، إمامة الطالبين ٢٧٢/١

أعلم أحدٌ كرهه»^(١)، وأما الفصل الطويل؛ ففي حوازه خلاف. ولم يثبت به الإجماع، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة والعشرون: نكراه إقامة المحدث

● سَمِعَ السَّالِئُ: حكى الإجماع على أن إقامة المحدث للصلاة مكروهة. ومن حكى الإجماع:

١- المرداوي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «قوله: (متطهراً) يعني أنه يستحب الطهارة له، وهذا بلا نزاع من حيث الجملة، ولا تجب الطهارة الصغرى له بلا نزاع، ويصح الأذان والإقامة، لكن نكراه له الإقامة بلا نزاع»^(٢).

٢- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال عقب عبارة لروض «ويكره أذان جنب وإقامته محدث». «بلا نزاع؛ للفصل بين الإقامة ولصلاة بالوضوء»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «لا يؤذن إلا متوضئ»^(٤).
٢- حديث وائل بن حجر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ موقوفاً «حق سنة مسنونة ألا يؤذن إلا وهو طاهر، ولا يؤذن إلا وهو قائم»^(٥).

والإقامة مثل الأذان، إما لأنها تسمى أذاناً، وإما بالقياس عليه.

٣- حديث المهاجر بن قنفذ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «أنه سلم على رسول الله ﷺ وهو يوصاً فم يرد عليه، فلما فرغ من وضوئه قال: إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر الله تبارك وتعالى إلا على طهارة»^(٦).

الموافقون: الحنفية^(٧)،

(١) فتح الباري ٤٤٤/٥. (٢) الإيضاح ١/٤١٥.

(٣) حاشية لروض لمربع ١/٤٤٠. (٤) سبق تحريجه ص ١٩٥.

(٥) سبق تحريجه ص ١٩٥. (٦) سبق تحريجه ص ١٩٥.

(٧) وهي كراهة تحريرية، بظن: حاشية ابن عدي ١/٣٩٢، العاية شرح الهداية ١/٢٥٢، =

والمالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣).

المالكون ذهب طائفة من السلف إلى أن المحدث والجيب لا يصح أذانهما ولا إقامتهما، منهم عطاء بن أبي رباح ومجاهد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه^(٤)، وهو قول عند المالكية في الإقامة أنه يشترط لها الطهارة من الحدث^(٥)، لقول الإمام مالك في المدونة: «يؤذن المؤذن على غير وضوء، ولا يقيم إلا على وضوء»^(٦).

وذهبت طائفة أخرى إلى أن إقامة المحدث لا تكره، وهو مذهب الطاهرية^(٧)، ورواية عند الحنفية^(٨)، واختير بعض الحنابلة^(٩).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على كراهة إقامة المحدث؛ لخلاف من اشترط انطهارة في الإقامة، وخلاف من أجاز الإقامة مع الحدث من غير كراهة، والله ولي العلم.

◆ المسألة التاسعة والعشرون: يجوز أخذ رزق من بيت المال على الأذان

● شرح السائل: حكى الإجماع على أنه يجوز أخذ الرزق من بيت المال على الأذان، ومن حكى الإجماع:

= البحر الرائق ١/٢٧٧.

(١) ينظر شرح الررقاني على مختصر خليل ١/٢٨٩، شرح مختصر خليل ١/٢٣٢.

(٢) ينظر: المجموع ٣/١٠٤، كفاية السيه ٢/٤١٧، حفة المحتج ١/٤٧٢.

(٣) ينظر: المدع ١/٢٨٢، شرح منتهى الإرادات ١/١٣٥.

(٤) ينظر: المجموع ٣/١٠٥.

(٥) حكاه لمالكية عن ابن عرفة. ينظر شرح الررقاني على مختصر خليل ١/٢٨٩، حاشية الدسوقي ١/١٩٩-٢٠٠.

(٦) المدونة ١/١٥٩. (٧) ينظر: المحلى ١/٩٩-١٠٠.

(٨) ينظر: العناية شرح الهداية ١/٢٥٢، البحر الرائق ١/٢٧٧.

(٩) ينظر: المدع ١/٢٨٢.

١- سند بن عمار^(١) (٥٤١هـ) رَحِمَهُ اللهُ: حيث قال «واتفق اجمع على جواز الرقعة، وقد رزق عمر بن الخطاب المؤذنين»^(٢).

٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «... ولا نعلم خلافاً في جواز الرقعة عليه»^(٣).

٣- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا نعلم خلافاً في جواز أخذ الرزق عليه»^(٤).

♦ **مستند الإجماع:** ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن الحسن المصري «أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كانا يرقان المؤذنين، والأئمة، والمعلمين، والقضاة»^(٥).

١- وروى ابن شبة^(٦) بسنده أن «أول من خَلَقَ»^(٧) المسجد ورزق المؤذنين عثمان بن عفان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»^(٨).

المواقفون: الحمية^(٩)، والمالكية^(١٠)، واشافعية والحنابلة شريطة ألا يوجد

(١) أبو علي سعد بن عمار بن إبراهيم الأسدي المصري المالكي، الإمام الفقيه، تفقه بأبي بكر الطرطوشي وسمع منه وحلّس لإبقاء الدروس بعده، وعنه أخذ جماعة واستفصوا به، له كتاب «الطراز» شرح به المدونة في نحو ثلاثين سفرًا، ولم يكمله، توفي بالإسكندرية سنة ٥٤١هـ. ينظر شجرة النور الزكية ١/ ١٨٤.

(٢) الذخيرة ٢/ ٦٦، مواهب الجليل ١/ ٤٥٦ (٣) المغني ١/ ٣٠١

(٤) الشرح الكبير ٣/ ٥٨. (٥) تاريخ بغداد ٢/ ٧٩.

(٦) أبو زيد عمر بن شبة - واسمه زيد - بن عبيدة بن ربيعة النخعي المصري، شاعر وروية مؤرخ، حافظ للحديث، له تصانيف، منها: تاريخ البصرة، توفي بسامراء سنة ٢٦٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٦٩-٣٧٢.

(٧) الخلق: الطيب (٨) تاريخ المدينة ٣/ ٩٦١.

(٩) ينظر التحريد للقدوري ١/ ٤٣٤.

(١٠) ينظر. مواهب الجليل ١/ ٤٥٦.

متطوع به^(١)، والطاهرية^(٢).

المغالضون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في جواز أخذ الرزق من بيت المال على الأذان.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على جواز أخذ الرزق من بيت المال على الأذان، والله ولي العلم.



(١) ينظر: المجموع للنووي ٣/ ١٢٥-١٢٦، لأبواب ١/ ٤٠٩، شرح منتهى الإرادات ١/ ١٣٢.

(٢) ينظر: المحلى ٢/ ١٨٢.

الباب الثاني

مسائل الإجماع في شروط الصلاة

التمهيد

الإجماع في شروط الصلاة التي تتقدمها

● سرح المسألة: أجمع العلماء على أن للصلاة شروطاً، وهي الأمور التي يجب على المكلف فعلها قبل الشروع في الصلاة وأثنائها حتى تنتهي، ولا تصح الصلاة إلا بها، إلا أن يعجز عن ذلك، كما أجمعوا على أربع منها، هي: دخول الوقت، واستقبال القبلة، والطهارة، والنية. ومن حكمي الإجماع:

١- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رحمه الله: حيث قال: «وأجمعوا على أن للصلاة شرائط، وهي التي تتقدمها، وأنها أربع، وهي: الرصوء بالماء أو التيمم عند عدمه، والوقوف على بقعة طاهرة، واستقبال القبلة مع القدرة، والعلم بدخول الوقت»^(١).

٢- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله: حيث قال: «أجمع الأئمة على أن للصلاة شرائط لا تصح إلا بها، وهي التي تتقدمها، وهي أربعة»^(٢): الرصوء بالماء أو التيمم عند عدمه، والوقوف على بقعة صاهرة، واستقبال القبلة مع القدرة، والعلم بدخول الوقت بيقين»^(٣).

٣- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله: قال: «أجمع الأئمة على أن للصلاة شرائط لا تصح إلا بها، وهي التي تقدمها»^(٤).

٤- عبد الله اليسام (١٤٢٣هـ) رحمه الله: قال: «وقد أجمع الأئمة على أن للصلاة

(١) اختلاف الأئمة العلماء ١/ ١٠٣.

(٢) المساس. أربع؛ لأن (شرائط) جميع شريطة. هذا وقد سه العلامة ابن حنبل على أن الصحيح التفسير ب(شروط) حملاً ل(شرط) التي هي الأصل، وأما لشرائط فواحداً شريطة، ومن ثم فمسعر بالشرائط فمخالف للغة؛ لأن (فعائل) لم يحفظ حملاً ل(افعل) يفتح الفاء وسكون العين ك(شرط). البحر الرائق ١/ ٢٨٠.

(٤) حاشية الروض المربع ١/ ٤٦٠.

(٣) رحمة الأمة، ص ٣٦.

شرائط لا تصح إلا بها إن لم يكن عذر، وهي التي تتقدمها^(١).

♦ **مستند الإجماع:** مستند الإجماع هنا هو مجموع مستندات الإجماع لكل شرط من شروط الصلاة الآتي ذكرها مشيئة الله تعالى
الموافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).
المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن للصلاة شروطاً لا تصح إلا بها.
* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن للصلاة شروطاً تتقدمها لا تصح إلا بها، والله ولي العلم.



(١) توضيح الأحكام من سوغ المرام ٣/٢

(٢) ينظر: العناية شرح لهدية ٢٥٦/١

(٣) ينظر: جامع الأمهات ص. ٨٩، التوضيح في شرح مختصر ابن الحداد ٣٠١/١.

(٤) ينظر: التدريب لبلقيني ١/١٦٧، الجرم الوهاج ٢/١٨٨.

(٥) ينظر: المبدع ١/٢٩٤، شرح منتهى الإرادات ١/١٤٠.

المبحث الأول

الوقت

❏ وفيه إحدى وعشرون مسألة:

❖ المسألة الأولى: دخول الوقت

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن من شروط صلاة الفريضة دخول الوقت، وأن الصلاة قبله لا تجزئ عنها. ومن حكي الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال في حديث أبي مسعود الأنصاري في إمامة جبريل بالنبي ﷺ في أوقات الصلاة: «وفي هذا الحديث دليل على أن وقت الصلاة من فرائضها، وأنها لا تجزئ قبل وقتها، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، إلا شيء روي عن أبي موسى لأشعري وعن بعض التابعين، وقد انعقد الإجماع على خلافه، فلم نر لذكره وجهاً؛ لأنه لا يصح عدي عنهم، وقد صح عن أبي موسى خلافه بما يوافق الجماعة، فصار اتفاقاً صحيحاً»^(١).

٢- ابن رشد الجدل رحمه الله (٥٢٠هـ)، قال: «وأما دخول الوقت فالدليل على صحة اشتراطه في وجوب الصلاة إجماع أهل العلم أن من صلى صلاة قبل دخول وقتها؛ فإنها لا تجزئه، فلا خلاف بين أحد من المسلمين أن الصلاة لا تحب على أحد قبل دخول وقتها»^(٢).

٣- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله، قال: «ولا خلاف أن الوقت من فروض الصلاة وشروط صحتها، إلا شيئاً روي عن أبي موسى وبعض السلف، ولم يصح عنهم، ثم انعقد الإجماع على خلافه»^(٣).

(٢) المقدمات الممهدة ١/ ١٤٨

(١) الاستدكار ١/ ١٨٨

(٣) إكمال المعتم ٢/ ٥٦٨

- ٤- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «وأجمعوا على أن للصلاة شرط، وهي التي تقدمها، وأنها أربع...» وعد منها: العلم بدخول الوقت^(١).
- ٥- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «اتفق المسلمون على أن للصلاة الخمس أوقاً خمساً^(٢) هي شرط صحة الصلاة^(٣)».
- ٦- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس مؤقّنة بموقيت معروفة محدودة^(٤)».
- ٧- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ووقت الصلاة من فرضها، ولا يجوز الصلاة إلا به، ولا خلاف في هذا بين العلماء، إلا شيئاً روي عن أبي موسى الأشعري وبعض التابعين، وقد اعتقد الإجماع على خلافه^(٥)».
- ٨- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فإن المصلي لو أمكنه أن يصلي قبل الوقت بظهارة وستارة مستقل القبلة مجتنب النجاسة، ولم يمكنه ذلك في الوقت، فإنه يفعلها في الوقت على الوجه الممكن، ولا يصليها قبله بالكتاب والسنة والإجماع^(٦)».
- ٩- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: «أجمع الأئمة على أن للصلاة شرائط لا تصح إلا بها، وهي التي تقدمها...» وعد منها العلم بدخول الوقت يقين^(٧).
- ١٠- المرادوي (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «واعلم أن الصلاة إنما تحب بدخول الوقت بالاتفاق^(٨)».

(١) اختلاف الأئمة، العلماء ١/ ١٠٣.

(٢) «صواب». خمسة؛ لأن الأوقات جمع لمذكر، وهو الوقت.

(٣) بداية المحمد ١/ ١٠٠. (٤) المعنى ١/ ٢٦٩.

(٥) الإقناع ١/ ١١٤. (٦) محسوع الشاوي ٢٦/ ٢٣٢.

(٧) رحمه الأئمة، ص ٣٦.

(٨) الإيضاف ١/ ٤٢٩، شرح منتهى الإرادات ١/ ١٤٠.

١١- الشوكاني (١٢٥٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في شرح حديث جبريل ﷺ في أوقات الصلاة: «والحديث يدل على أن للصلوات وقتين وفتين إلا المغرب... وعلى أن الصلاة بها أوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها بالإجماع»^(١).

١٢- عبد الغني الميداني^(٢) (١٢٩٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: «تقديم الصلاة على الوقت لا يحور بالإجماع»^(٣).

١٣- ابن فاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع المسلمون على أن للصلوات الخمس أوقاتاً مخصوصة محدودة لا تجزئ قبلها»^(٤)، وقال: «وأجمعوا على أن العلم بدخول الوقت أو غلبة الظن على دحوله شرط في صحة الصلاة»^(٥). وقال: «... والمرد الوقت الذي عيه الله لأداء هذه العبادة، فلا تجزئ قبله بإجماع المسلمين»^(٦).

◆ مستند الإجماع:

١- قول لله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيمَا وُقُودًا وَعَلَىٰ جُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٧).

٢- الأحاديث الكثيرة الثابتة في توقيت النبي ﷺ لصلاة الفريضة، ومنها: حدث أبي موسى الأشعري رَحِمَهُ اللهُ عن رسول الله ﷺ «أنه أتاه سائل يسأله عن

(١) بيل الأوطار ١/٣٧٤.

(٢) عبد المعى بن طالب بن حمادة بن إبراهيم العنيمي ودمشقي الميداني، أحد فقهاء الحنفية، نسبته إلى محلة الميدان بدمشق، له كتب، منها: «كشف الالتباس» في شرح صحيح

الحجاري، توفي سنة ١٢٩٨هـ. ينظر: الأعلام ٤/٣٣.

(٣) اللذب ١/٥٦. (٤) حاشية الروص المربع ١/٤٦٢.

(٥) حاشية الروص المربع ١/٤٨٣.

(٦) الإحكام شرح أصول الأحكام ١/١٤٩-١٥٠.

(٧) سورة النساء ١٠٣.

موقت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً، قال: فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً، ثم أمره فأقام بالظهر حين زلت الشمس والقائل يقول: قد انتصف النهار. وهو كن أعدم منهم، ثم أمره فأقام بالعصر والشمس مرتفعة، ثم أمره فأقام بالمغرب حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام بعشاء حين غاب الشفق، ثم أخر الفجر من العد حتى انصرف منها والقائل يقول: قد طلعت الشمس أو كادت. ثم أخر الظهر حتى كاد قريباً من وقت العصر بالأمس، ثم أخر العصر حتى انصرف منها واقتل يقول: قد احمرت الشمس، ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط لشفق، ثم أخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح فدعا السائل فقال: الوقت بين هذين^(١).

الموافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

المخالفون حكى ابن عبد البر عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وعن بعض التابعين أن الصلاة تحرئ قبل الوقت^(٦).

وحكى ابن حزم عن ابن عباس رضي الله عنه أنه «كان يجيز الصلاة قبل الوقت، ويحيز صلاة الظهر قبل الزوال»^(٧).

وقال ابن قدامة: «روى عن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال، يحزئه. وبحوه قال الحسن والشعبي»^(٨).

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، ٤٢٩/١، رقم (٦١٤).

(٢) يظن: المبسوط لسرخسي ١٤١/١، بدائع الصنائع ١٢١/١.

(٣) يظن: المعونة ص ١٩٥، حاشية اندسوقي ١٧٥/١.

(٤) يظن: تحفة المحتاج ١١٠/٢.

(٥) يظن: شرح منتهى الإرادات ٢٤٠/١.

(٦) يظن: الاستدكار ١٨٨/١.

(٧) يظن: الإحكام في أصول الأحكام ٥٣/٣.

(٨) المغني ٢٨٧/١.

وقد ذكر ابن عبد البر أن الصحيح عن أبي موسى رضي الله عنه خلافه، وأنه لم يصح المروي في ذلك عن بعض التابعين، والإجماع منعقد قبلهم وبعدهم على عدم إجراء صلاة الفريضة قبل الوقت^(١).

لكن العلامة ابن رجب جعل مورد الخلاف ليس في هذه المسألة، حيث قال: «ليس هذا الاختلاف في جوار تقديم الصلاة على وقتها عمداً، إنما الاختلاف فيمن اجتهد وصلى ثم تبينت صلاته قبل الوقت وقد مضى الوقت، فهذا في وجوب الإعادة فيه قولان للشافعي، والاختلاف المروي عن لسلف يرجع إلى هذين القولين...»^(٢).

وهذا الخلاف قديم، وقد استقر الإجماع على أنه لا تصح صلاة قبل الوقت، ولا تجزئ عن الفريضة، سواء أكان المصلي عالماً بالوقت أم جاهلاً.

* النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوته على أن الوقت شرط لصحة صلاة الفريضة، وأنها لا تجزئ إن صليت قبله، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية: مواقيت الصلاة توقيفية

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن مواقيت الصلاة توقيفية نص الكتب وتعلم جبريل عليه السلام حين أم النبي صلى الله عليه وسلم في أوقات الصلوات الخمس. وممن حكى الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «ولم يحتفوا في أن جبريل هبط صبيحة ليلة الإسراء عند الروال، فعلم النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ومواقيتها وهيئتها»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٤).

(١) ينظر: الامتداد ١/ ١٨٨.

(٢) فتح الباري ٤/ ١٩٠.

(٣) المهيد ٨/ ٣٤.

(٤) سورة النساء ١٠٣.

٢- الأحاديث الثابتة في إمامه جبريل بالنبي ﷺ^(١)، ومنها حديث اس عيسى عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «أمني جبريل ﷺ عند البيت مرتين، فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك، وصلى بي العصر حين كان ظله مثله، وصلى بي - يعني المغرب - حين أفطر الصائم، وصلى بي العشاء حين غاب الشفق، وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم، فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله، وصلى بي العصر حين كان ظله مثله، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم، وصلى بي العشاء إلى ثلث الليل، وصلى بي الفجر فأسفر، ثم التفت إلي فقال: يا محمد! هذا وقت الأنبياء من قبلك، والوقت ما بين هذين الرقتين»^(٢).

المراقبون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن أوقات الصلوات المفروضة توقيفية.

* النتيجة ثبوت الإجماع على أن مواقيت الصلوات المفروضة توقيفية ثبتت بالكتاب وبتعليم جبريل ﷺ أسبى ﷺ، ولله ولي العلم.

(١) ذكر العلامة اس عبد البر أنها أحاديث متواترة. يظر: التمهيد ٨٤/٢.

(٢) مسند أحمد ٢٠٢/٥، رقم (٣٠٨١)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في المواقيت،

٢٩٢/١، رقم (٣٩٣)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت

الصلاة عن النبي ﷺ، ٢٧٨/١، رقم (١٤٩)، وصححه الألباني، إرواء الغليل ١/٢٦٨،

رقم (٢٤٩).

(٣) يظر. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٢١٥، حاشية اس عابدين ٥٥٤/١

(٤) يظر: الجامع لمسائل المسودة ٤٢٨/٢، مواهب الحليل ٣٨٣/١.

(٥) يظر: المسح القويم ص ٧٠، شرح المحلي على المسح (مع حاشيتي قليوبي وعميرة)

١٢٧/١

(٦) يظر. شرح الزركشي على مختصر الحرقي ٤٦٢-٤٦٣.

◆ المسألة الثالثة: لا تجزئ صلاة من صلى وهو شاك في دخول الوقت

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن من صلى الفرصة وهو شك في دخول وقتها بين حصوله وعدمه؛ فإنها لا تحرثه. ومن حكم الإجماع:

١- بن عبد الر (٤٦٣هـ) رحمه الله: حيث قال: «... قد أجمعوا على أن من صلى أربعاً بعد الروال متطوعاً، أو شاكاً في دخول الوقت؛ أنه لا يجزئه ذلك من صلاه الظهر»^(١).

٢- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله: قال «إيا من صلى مع الشك؛ فعليه الإعادة إجماعاً وإن وافق الوقت»^(٢). وقال: «وإن صلى مع الشك أعاد إجماعاً»^(٣).
الوافقون الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

◆ مستند الإجماع:

- ١- قول الله تعالى: ﴿إِذَا الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٨).
دلت الآية الكريمة على أن للصلاة وقتاً لا تؤدي قبله، ومع الشك لم يوجد الوقت؛ إذ الأصل عدم دخوله^(٩)، كإصانهم يشك في طلوع الفجر.
- ٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل عليه السلام، وفيه: «ثم التفت إلي فقال يا محمد! هذا وقت الأنبياء من قبلك، وأوقت ما بين هذين الوقتين»^(١٠).
- المتأخرون: لا خلاف بين أهل العلم في أن من صلى فريضة شاكاً في دخول وقتها لم تجزئه، سوى ما حكاه ابن عبد البر عن بعض التابعين، ولم يصح

(٢) حاشية الروض المربع ١/٤٨٣.

(١) التمهيد ١٤/٣٤٦.

(٣) الإحكام شرح أصول الأحكام ١/١٥٠.

(٤) يطر حاشية بن عادي ١/٣٧٠، ٤٥٢.

(٦) ينظر تحفة المحتاج ٢/١١٠.

(٥) ينظر: شرح مختصر حبل ١/٢١٧.

(١) سورة النساء ١٠٣.

(٧) ينظر. المغني ١/٢٨٠، المبدع ١/٣١٠.

(١٠) سبق تحريجه ص: ٢٨٢.

(٩) ينظر: المبدع ١/٣١٠.

عهم.

• النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أنه لا تجزئ صلاة الفريضة مع الشك في دخول الوقت، والله ولي العلم

◆ المسألة الرابعة: يحرم تأخير الصلاة عن وقتها بغير عذر

• شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أنه لا يحل تأخير الفريضة عن وقتها عمداً بغير عذر يبيح التأخير، كالجمع. وممن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ: حث قل: «واتفقوا أن الصلاة لا تسقط، ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن البالغ العاقل بعذر أصلاً، وأنها تؤدي على حسب طاقة المرء من جلوس أو اصطجاع بإيماء أو كيفاً أمكنه»^(١)

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد أجمع العلماء على أن تارك الصلاة عمداً حتى يخرج وقتها عاص لله»^(٢).

٣- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أنه لا يجوز تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها لمن كان مستيقظاً ذاكراً قادراً عسى فعلها، غير ذي عذر ولا مرید لجمع»^(٣).

٤- القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿خَلْفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾^(٤): «وهو ذموم نص في أن إضاعة الصلاة من الكبائر التي يوتى بها صاحبها، ولا خلاف في ذلك»^(٥).

٥- القرافي (٦٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف أن من تعمد التأخير حتى بقي زمان ركعة فقط أنه عاص»^(٦).

(٢) الاستذكار ١/ ٣٠٧.

(١) مراتب الإجماع ص. ٢٥.

(٤) سورة مريم: ٥٩.

(٣) اختلاف الأئمة العلماء ١/ ٨٢.

(٦) الدخيرة ٢/ ٢٤.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١١/ ١٢٢.

٦- ابن تيمية (٧٢٠هـ) رَوَّاهُ، قال: «فتأخيرها عن الوقت حرام باتفاق العلماء» فإن العلماء متفقون على أن تأخير صلاة الليل إلى النهار، وتأخير صلاة النهار إلى ليل بمرلة تأخير صيام شهر رمضان إلى شوال^(١).

وقال: «وأما تأخير صلاة النهار إلى الليل، وتأخير صلاة الليل إلى نهار؛ فلا يحوز لمرض ولا لسفر، ولا لشغل من الأشغال، ولا لصناعة، باتفاق العلماء»^(٢).
٧ ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَوَّاهُ، قال: «... والمراد الوقت الذي عينه الله لأداء هذه العادة، فلا تجزئ قلبه بإجماع المسلمين، ولا يحوز إخراجها عنه إجماعاً على أي حال كان من خوف أو أمن، إلا في حالة جمع الصلاتين في وقت أحدهما»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

- ١- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٤).
- ٢- قول لله تعالى: ﴿وَبَيِّنَ لِلْمُضِلِّينَ الَّذِي هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٥).
قال ابن حريز الطبري: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب بقوله: (سَاهُونَ). لاهون يتغافلون عنها، وفي اللغو عنها والتشاغل بغيرها تصيبها أحياناً، ونصيب وقتها أخرى، وإذا كان ذلك كذلك صح بذلك قول من قال: غُيِّبَ بذلك ترك وقتها، وقول من قال: غُيِّبَ به تركها»^(٦).
- ٣- قول الله تعالى: ﴿حَلَفَ مِنْ بَيْنِهِمْ حَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا﴾^(٧).

٤- حديث أبي قتادة رَوَّاهُ الطبري، وفيه: «أما إنه ليس في النوم تفريط، إنما

(٢) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٩.

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٩.

(٣) الإحكام شرح أصول الأحكام ١/١٥٠.

(٤) سورة النساء: ١٠٣.

(٥) جامع البيان ٢٤/٦٣٢.

(٦) سورة الماعون ٤-٥.

(٧) سورة مريم ٥٩.

التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحيى وقت الصلاة الأخرى^(١).
 الواقفون: لحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، ولحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).
 المغالطون: لا خلاف بين أهل العلم في تحريم تأخير الصلوات المفروضة عن وقتها عمداً بغير عذر.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه يحرم تأخير المريضه عن وقتها عمداً بغير عذر، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.

◆ المسألة الخامسة: العمل بغلبة الظن في دخول الوقت شرط في صحة الصلاة (في حال عدم القدرة على اليقين)

● شرح السألة: حكى الإجماع على أن العمل في دخول الوقت بغلبة الظن شرط في صحة الصلاة لمن لم يقدر عليه بيقين. ومن حكى الإجماع:

ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وَجُمِعُوا عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ أَوْ غَلْبَةِ الظَّنِّ عَلَى دُخُولِهِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ»^(٧).

◆ مستند الإجماع: فعل مؤدني رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا يؤذون في اللالي المظلمة المطيرة التي لا يبقى معها علامات الوقت، ويس ذلك إلا عن غلبة ظن.

ففي حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه ندى بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ومطر، فقال في آخر ندائه: «ألا صلوا في رحاكم، ألا صلوا في الرحال». ثم قال: إن رسول الله ﷺ كن يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة أو ذات مطر في لسفر أن

(١) سبو تخريجه ص ١٢٠.

(٢) ينظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام ١/١٢٤، الاختير لتعليق المختار ١/٣٨.

(٣) ينظر: ادحيرة ٢/٢٤، مواهب الحيل ١/٤٠٩.

(٤) ينظر: أسى المطالب ١/٣٣٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/٤٠١.

(٦) ينظر: المحلى ٢/١٠ فما بعدها.

(٧) حاشية الروص المربع ١/٤٨٢.

يقول ألا صلوا في رحالكُم^(١).

الموافقون: الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

المخالفون: ذهب المالكية إلى أن غلبة الظن لا يتحقق بها شرط دخول الوقت، وأنه لا بد من العلم بدخول الوقت بالتحقيق^(٥).

قال ابن هبيرة: «وأجمعوا على أن العلم بدخول الوقت أو غلبة الظن على دخوله شرط في صحة الصلاة إلا مالكا، فإن الشرط في صحة الصلاة عنده العلم بدخول الوقت، وأما غلبة الظن فلا»^(٦)، وهو رواية عن أحمد^(٧).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن غلبة الظن بدخول الوقت شرط في صحة الصلاة حال تعدد اليقين؛ لخلاف المالكية - والرواية عن أحمد - في أن شرط دخول الوقت لا يتحقق بغلبة الظن، بل باليقين، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة: يعمل بأذان ثقة عارف

● سيج المسألة: حكى الإجماع على أنه يُعمل بأذان ثقة عارف، فتصلي الفريضة بناءً على أدانه، من غير مشاهدة للوقت حتى مع إمكان العلم به وممن حكى الإجماع.

١- ابن العربي (٥٤٣هـ) رحمه الله: حيث قال: «فإن العلماء اتفقوا على أن قول المُرْذَل الواحد مقبول في الوقت للصلاة، وفي الفطر والإسك للصوم»^(٨).

(١) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة . . . ٢٢٧/١، رقم (٦٠٦)، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصره، باب الصلاة في الرحال في المطر، ٤٨٤/١، رقم (٦٩٧).

(٢) يطر. حاشية من عابدين ٣٦٠/١، ٤٥٢. (٣) يطر. تحفة المحتاج ١١٠/٢.

(٤) يطر. المدع ٣١٠/١. (٥) يطر. شرح مختصر خليل ٢١٧/١.

(٦) اختلاف الأئمة العلماء ٩٢/١. (٧) يطر. لإصناف ٤٤٠/١.

(٨) المسالك في شرح موطأ مالك ١٤٠/٦.

٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولم يزل الناس يجتمعون في مساجدهم وحو معهم في أوقات الصلاة، فإذا سمعوا الأذان قاموا إلى الصلاة، وبنوا على أذان المؤذن من غير احتياط في الوقت ولا مشاهدة ما يعرفونه من غير تكبر، فكان إجماعاً»^(١).

٣- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد أجمع المسلمون على قبول أذان المؤذن الواحد، وهو شهادة منه بدخول الوقت»^(٢).

٤- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولم يزل الناس يعملون به، فيجتمعون للصلاة في مساجدهم، فإذا سمعوا الأذان قاموا إلى الصلاة بناءً على قول المؤذن من غير مشاهدة بلوقت ولا احتياط فيه من غير تكبر، فكان إجماعاً»^(٣).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»^(٤).

٢- حديث أبي محذورة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «أمناء الناس على صلاتهم وسجودهم المؤذنون»^(٥).

لوائقون: الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩).

المخالفون: حكى ابن تيمية عن بعض الحنابلة أنه لا يعمل بقول المؤذن مع إمكان

(١) المغني ٢٨١/١.

(٢) إعلام الموقعين ٨١/١.

(٣) حاشية لروص لمرع ٤٨٤/١.

(٤) سبق تحريجه ص ١٦٤.

(٥) سبق تحريجه ص ١٦٤.

(٦) ينظر: حاشية ابن عابدين ٣٧٠/١.

(٧) ينظر: الذخيرة ٣٤/٢، مواهب الحيل ٣٨٦-٣٨٧.

(٨) ينظر: المجموع ٧٤/٣، روضة الطالبين ١٨٥/١، معي المحتاج ٣٠٧/١، ٣٠٨.

(٩) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١٤٥/١، الممدع ٣١١/١.

العلم بالوقت، قال: «وهو خلاف مذهب أحمد وسائر العلماء المعتمدين»^(١).
وهو وجه عند الشافعية، قال الإمام النووي: «وحكى في التهذيب وجهين في
تقليد المؤذن من غير فرق بين البصير والأعمى، وقال: الأصح الحوار .. قلت
لأصح ما صححه صاحب التهذيب، وقد نقله عن نص الشافعي...»^(٢).
* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على العمل بقول المؤذن في دخول الوقت؛
لخلاف المذكور، والله ولي العلم

❖ المسألة السابعة: وحوب أداء الصلاة إذا ضاق وقتها

● شرح المسألة: حكى الإجماع على جواز تأخير الصلاة إلى آخر الرقت من
غير عذر، وأنه إذا ضاق الوقت فم يبق منه إلا ما يكفي لأداء الصلاة؛ وحب على
المكلف أدائها في هذا الوقت. ومن حكى الإجماع:

- ١- القاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ: حيث قل: «وقوله (وآخره عصر
الله)^(٣) يريد به التوسعة، لا على معنى العفو عن الذنب؛ لإجماعنا على أن
مؤخرها إلى آخر الوقت لا يلحقه إثم ولا ينسب إلى التقصير في واجب»^(٤).
- ٢- ابن رشد الجد (٥٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا خلاف في أن الصلاة تتعين في
آخر الوقت على من لم يصلها في سعة من الوقت»^(٥).
- ٣- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «يجوز تأخير الصلاة إلى آخر الوقت بلا
خلاف، حيث تقع جميعاً في لوقت»^(٦).

(١) يطر: الفتاوى الكبرى ٣١٩/٥، المستدرک علی مجموع الفتاوى ٦٨/٢.

(٢) روضة الطالبين ١٨٥/١.

(٣) حرة من الحديث الآتي تخريجه ص ٢٩٣.

(٤) شرح رسالة، نقلًا عن مواهب الحليل ٤٠٢/١، ولم أقف عليه في المطبوع من شرح
الرسالة؛ لانخراجه.

(٥) (٦) المجموع ٦٧/٣.

(٥) بيان والتحصيل ٧٥/١.

٤- ابن نجيم (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا أن خيار التأخير إلى أن لا يسع إلا جميع الصلاة، حتى لو أحر عنه يأثم»^(١).

♦ مستند الإجماع:

- ١- قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٢).
- ٢- حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في إمامة جبريل - وفيه: «والوقت ما بين هذين الوقتين»^(٣).
- قال ابن حزم: «إن الله تعالى جعل للصلاة وقتاً محدوداً أوله وآخره، وصح أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة في أول وقتها وفي آخر وقتها، فصح أن المؤخر لها إلى آخر وقتها ليس عاصياً؛ لأنه ﷺ لا يفعل المعصية»^(٤).
- ٣- حديث أبي قتادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه: «أما إنه ليس في اليوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحيي وقت الصلاة الأخرى»^(٥).
- دل الحديث على أن التفريط والتضييع إنما يكون بدخول وقت الصلاة الأخرى.
- ٤ ما روى عن أبي محذورة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ: «أول الوقت رضوان الله، وأوسط الوقت رحمة الله، وآخر الوقت عفو الله»^(٦).

(١) نقل عن حشية اس عابدين ٣٦٥/١، ولم أقف عليه في البحر الرائق ولا في الأئمة والبطائر.

(٢) سورة النساء: ١٠٣. (٣) سبق تخريجه ص ٢٢٤٠.

(٤) المحلي ٣٩٤-٣٩٥. (٥) سبق تخريجه ص ١٠٤٠.

(٦) سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأول من لفصل، ٣٢١/١، رقم (١٧٢)، سنن البيهقي، كتاب الصلاة، باب الترعيب في التعجيل بالصلوات في أوائل الأوقات ١/٦٤٠، رقم (٢٠٤٩)، من الدارقطني، كتاب الصلاة، باب الهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ١/٤٦٨، رقم (٩٨٥)، وصغفه النووي، المجموع ٣/٦٢، والألباني، ضعيف لماعم الصغير ص. ٣١٢، رقم (٢١٣١).

الموافقون: الحنفية^(١)، ولماكيه^(٢)، والشافعية^(٣)، وقول عبد الحذبله^(٤).
 المالكون: ذهب الحنابلة - في الصحيح من المذهب - إلى أنه يحرم تأخير
 لصلاة عن وقت الاحتيار إلى وقت الضرورة بعير عذر، فإن أخرها إلى هذا
 الوقت وقعت أداء مع إثم التأخير^(٥).

وأما التأخير عمداً إلى ما لا يسع جميع الفريضة فمتفق على تحريمه، كما سبق
 في قول ابن نعيم، جاء في «الدين الخالص» «يشرط في وحوب الصلاة على
 من طرأ عليه سبب الوجوب أن يدرك في آخر الوقت زمناً يسع الطهارة وستر
 العورة وتكبيره الإحرام، وقد اتفق لعلماء على أنه لا يجوز تعدد التأخير إلى هذا
 الوقت»^(٦).

* التهجئة: صحة الإجماع وثبوته على تعيين أداء الفريضة في آخر الوقت الذي
 لا يتسع لغيرها، وثبوت الإجماع على حرمة التأخير إلى ما لا يسع أداء جميع
 الفريضة، وعدم ثبوت الإجماع على حواز التأخير إلى آخر الوقت الذي يسع أداء
 الفريضة، والله ولي العزم.

❖ المسألة الثامنة: تجب الصلاة على من زال عذره في جزء من آخر وقتها

● شرح السألة: أجمع العلماء على أن المعدور إذا زال عذره فأدرك جزءاً من
 آخر وقت الصلاة بعد ما يلزمه من طهارة وستر عورة؛ فإنه يحب عليه أن يصليها.
 وممن حكى الإجماع:

١ النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله: حيث قال «إذا زال الصبا أو الكفر أو لجنون أو

(١) بظر: التحريد ١/٤٨٣، بدائع الصنائع ١/١٢٧.

(٢) بظر: مواهب الجليل ١/٤٠٢.

(٣) بظر: إنب للعمراني ٢/٤٤. (٤) بظر: الإنصاف ١/٤٠٠.

(٥) بظر: المدع ١/٣٠٠، الإنصاف ١/٤٠٠.

(٦) الدين الخالص (إرشاد الحق إلى الحق) لمحمود السكي، ٢/٢٨.

الإغماء أو الحيض أو النفاس في آخر الوقت؛ فإن بقي من الوقت قدر ركعة لرمته تلك الصلاة بلا خلاف^(١).

٢- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبارة المقنع: «وإن بلغ صبي، أو ظهرت حائض قبل طلوع الشمس بقدر تكبيرة؛ لزمهم الصبح، وإن كان ذلك قبل غروب الشمس لزمهم الظهر والعصر، وإن كان قبل طلوع الفجر لزمهم المغرب والعشاء»، وجملة ذلك أنه متى أدرك أحد هؤلاء جزءاً من آخر وقت الصلاة لرمه قضاؤها؛ لأنها وجبت عليه، فلزمه القضاء كما لو أدرك وقتاً يتسع لها، وهذا مذهب الشافعي، ولا نعلم فيه خلافاً^(٢).

♦ مستند الإجماع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»^(٣).

الرافقون: الحمية^(٤)، و المالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، ولحابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأهل العلم في وجوب الصلاة على من زال عذره إذا أدرك جزءاً من وقتها في الجملة، لكنهم اختلفوا في الحد الذي يحصل به الوجوب، فذهب المالكية^(٩) إلى أن الحد ركعة، وهو

(١) المجموع ٦٥/٣. (٢) الشرح الكبير ١٧٩/٣.

(٣) صحيح البخاري، كتاب موافيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، ٢١١/١، رقم (٥٥٤)، صحيح مسلم، كتاب المساحد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة بعد أدرك تلك الصلاة، ٤٢٤/١، رقم (٦٠٨).

(٤) ينظر: البناية شرح الهداية ٢٢/٢.

(٥) ينظر: شرح التلخيص ٤١٥/١، شرح زروق على متن الرسالة ٣٣١/١.

(٦) ينظر: تحفة المحتاج ٤٥٤/١.

(٧) ينظر: المعنى ٢٨٨/١، المدع ٣٠٩/١، ٣١٢.

(٨) ينظر: المحلى ٣٩٥/١. (٩) ينظر: القوانين الفقهية، ص ٣٤-٣٥.

رواية عن أحمد^(١)، وذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى أن الحد إدراك بعضها ولو كان تكبيرة، لأنه أدرك جزءاً منها فأسوى قبيله وكثيره، ولأنه لا يشترط قدر الصلاة بكمالها بالاتفاق، فيبغى أن لا يفرق بين تكبيرة وركعة، وأجابوا عن الحديث بأن التقييد بركعة خرج عنى لعالم، فإن غالب ما يمكن معرفة إدراكه ركعة ونحوه، وأما التكبيرة فلا يكاد يحسن بها^(٥).

كما اختلفوا في اشتراط إدراك الطهارة مع قدر الركعة أو ما دونهما، فنص الشافعية على أنه ليس بشرط^(٦)، ونص الظاهرية على اشتراطه^(٧)، وهو مذهب المالكية^(٨).

* النتيجة: صحة الإجماع وشوته في الجملة على أن المعذور إذا زال عذره فأدرك جزءاً من آخر وقت الصلاة بعد ما يلزمه من صهارة وستر عورة؛ فإنه يجب عليه أن بصيها، والله ولي العلم.

◆ المسألة التاسعة: الزوال هو أول وقت صلاة الظهر

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن أول وقت صلاة الظهر هو زوال اشمس بعد ذي الزوال. ومن حكى الإجماع:

١ ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله: حيث قال: «وأجمعوا أن وقت الظهر زوال الشمس»^(٩)

٢ الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله: قال: «أما ما ذكره - يعني حبريل عليه السلام - في

(١) بيطر المدع ٣٠٩/١.

(٢) بيطر: المحلى ٣٩٥/١.

(٣) بيطر معني المحتاج ٣١٥/١.

(٤) ينظر: المعنى ٢٨٨/١، المدع ٣٠٩/١، ٣١٢.

(٥) شرح صحيح مسلم ١٠٥/٥.

(٦) ينظر: معني لمحتاج ٣١٥/١.

(٧) بيطر: المحلى ٣٩٥/١.

(٨) بيطر: القوكة لدواني ٢٣٥/١.

(٩) الإجماع ص ٣٨، الإشراف ٣٩٤/١، الإقناع ٧٩/١.

صلاة الظهر؛ فإنه ذكر عنه أنه صلاها حين زالت الشمس، على ذلك اتفاق المسلمين أن ذلك أول وقتها»^(١).

٣- ابن بطل (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمع العلماء على أن أول وقت الظهر زوال الشمس»^(٢).

٤- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «واتفقوا أن ما بين زوال الشمس إلى كون ظل كل شيء مثله بعد طرح ظل الروال وقت الظهر»^(٣).

٥- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع علماء المسلمين في كل عصر وفي كل مصر بلغا عنهم أن أول وقت الظهر زوال الشمس عن كبد السماء ووسط الفلك»^(٤).

٦- أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أول وقت الظهر وقت الروال، ولا خلاف في ذلك»^(٥).

٧- السرخسي (٤٨٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف في أول وقت الظهر أنه يدخل بروال الشمس»^(٦).

٨- ابن العربي (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «إن الشمس إذا طلعت كان ظل المائل طويلاً، ثم ينتقص حتى يقف، ثم يأخذ في الريادة، فإذا أخذ في الزيادة فذلك الزوال، ويحل حينئذ وقت الظهر، لا خلاف بين الأمة فيه»^(٧).

٩- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «واتفقوا على أن وقت الظهر، إذ زالت الشمس، ولا يجوز أن يصلي قبل الروال»^(٨).

١٠- الكاساني (٥٨٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأما أول وقت الظهر؛ فحين تزول

(٢) شرح صحيح البخاري ٢/ ١٦٠.

(٤) التمهيد ٨/ ٧٠.

(٦) المبسوط ١/ ١٤٢.

(٨) اختلاف الأئمة العلماء ١/ ٨٣.

(١) شرح معاني الآثار ١/ ١٤٨.

(٣) مراتب الإجماع ص ٢٦.

(٥) المتقى شرح الموطأ ١/ ١٣.

(٧) عارضة الأحوذى ١/ ٢٥٥.

الشمس بلا خلاف^(١)

- ١١- ابن رشد لحفيد (٥٩٥هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «اتفقوا على أن أول وقت الظهر لذي لا تحوز قبله هو الزوال، إلا خلافاً شادداً عن ابن عباس^(٢)» .
- ١٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال «وأجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس^(٣)» .
- ١٣- النووي (٦٧٦هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال . «فأجمعت الأمة على أن أول وقت الظهر زوال الشمس، نقل الإجماع فيه خلافاً^(٤)» .
- ١٤- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال . «أجمع أهل العلم على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس^(٥)» .
- ١٥- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال . «وأجمعوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس، وأنها لا تصلى قبل الزوال^(٦)» .
- ١٦- ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «زوال الشمس أول وقت الظهر؛ إذ لم ينقل أنه صلى قبله، وهذا الذي استقر عليه الإجماع^(٧)» .
- ١٧- العيني (٨٥٥هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «زوال الشمس أول وقت الظهر؛ إذ لم يُنقل عنه أنه صلى قبله، وهذا الذي استقر عليه الإجماع^(٨)» .
- ١٨- الخطاب (٩٥٤هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «لا خلاف أن أول وقت الظهر زوال الشمس، وأنها لا تجب قبل ذلك ولا تجزئ في حضر ولا سفر^(٩)» .
- ١٩- لشوكاني (١٢٥٠هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «... استداء وقت الظهر الزوال، ولا

(٢) بداية المصنف ١٠٠/٢ .

(٤) المجموع ٢١/٣ .

(٦) رحمة الأمة، ص ٣٥

(٨) عمدة القاري ٢٦/٥ .

(١) بدائع الصنائع ١٢٢/١ .

(٣) المعني ٢٦٩/١

(٥) الشرح الكبير ١٢٦/٣

(٧) فتح الباري ٢١/٢ .

(٩) مواهب الحليل ٣٨٨/١ .

خلاف في ذلك يعتد به»^(١).

٢٠ ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَوَى، قُلْ عَقِبَ عِبَادَةِ الرُّوحِ: «(وقت الظهر) وهي الأولى (من الزوال) أي: ميل الشمس إلى المغرب»، قال: «إجماع المسلمين. حكاه غير واحد... وأجمعوا على أنها لا تصلح قبل الزوال»^(٢).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿فَعِمَّ الصَّلَاةُ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِنَّ غَسَقَ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾^(٣).

قال القرطبي: «وهذه الآية بإجماع من المفسرين إشارة إلى الصلوات المعروضة»^(٤). ودلوك الشمس: ميلها للزوال في أحد قولي أهل التفسير، وهو اختيار الإمام ابن جرير الطبري^(٥)، وحيث أن الصلاة التي أمر رسول الله ﷺ بإقامتها عند دلوها هي الظهر^(٦).

حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «وقت لظهر إذا زالت الشمس»^(٧).

الوافقون: الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، والشافعية^(١٠)، والحنابلة^(١١)، والظاهرية^(١٢).

الغالبون: وقع الخلاف في ثلاث مسائل متصلة بهذه المسألة:

(١) نيل الأوطار ١/٣٧٤.

(٢) حاشية الروص لمربع ١/٤٦٦. وينظر: لإحكام شرح أصول الأحكام ١/١٥١.

(٣) سورة الإسراء: ٧٨. (٤) الجامع لأحكام القرآن ١٠/٣١٠.

(٥) ينظر: جامع البيار ١٧/٥١٦. (٦) ينظر: جامع البير ١٧/٥١٤.

(٧) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، ١/٤٢٦، رقم (٦١٢).

(٨) ينظر: فتح القدير ١/٢١٩. (٩) ينظر: شرح مختصر حليل ١/٢١١.

(١٠) ينظر: مغني المحتج ١/٢٩٨.

(١١) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/١٤٠-١٤١.

(١٢) ينظر: المحلى ٢/١٩٧.

◆ المسألة الأولى: صحة أداء الظهر قبل الزوال. والخلاف المروي في هذا من

جهتين:

الجهة الأولى: الخلاف في صحة أداء جميع الصلوات قبل وقتها، كما سبق ذكره في المسألة الأولى، فقد حكى ابن عبد البر رحمه الله أنه روى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وعن بعض التابعين، وذكره القاضي عياض^(١)، وابن القطان^(٢)، وقال ابن حزم: «صح عن بعض السلف حواز تقديم الصلاة قبل وقتها»^(٣). وحكاه عن ابن عباس رضي الله عنه^(٤).

قل ابن عبد البر: «وقد انعقد الإجماع على خلافه، فلم نر لذكره وجهاً لأنه لا يصح عندي عنهم، وقد صح عن أبي موسى خلافه بما يوافق الجماعة، فصار اتفاقاً صحيحاً»^(٥).

الجهة الثانية: الخلاف في صحة أداء الظهر قبل الزوال، فقد حكى الحافظ ابن حجر خلافاً قديماً لبعض الصحابة أنهم جورو صلاة الظهر قبل الزوال^(٦)، ونسبه القاضي عبد الرهاب^(٧) وابن حزم^(٨) إلى ابن عباس رضي الله عنه، وقال بن قدامة: «روى عن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال: يجزئه. وسجوه قل الحسن والشعبي»^(٩).

وهو خلاف شاذ بحسب قول ابن رشد^(١٠)، أو قديم قد استقر الإجماع على خلافه بحسب قول الحافظ بن حجر^(١١).

(١) إكمال المعلم ٥٦٨/٢. (٢) الإقناع ١١٤/١.

(٣) المحلى ٢١٢/٢.

(٤) يطر: الإحكام في أصول الأحكام ٥٣/٣. (٥) الاستذكار ١٨٨/١.

(٦) ينظر فتح الباري ٢١/٢.

(٧) يطر: إشراف على نكت مسائل الخلاف ١٩٨/١.

(٨) يطر: الإحكام في أصول الأحكام ٥٣/٣. (٩) المغنى ٢٨٧/١.

(١٠) ينظر: بداية لمجتهد ١٠٠/٢. (١١) ينظر: فتح الباري ٢١/٢.

وفي كلتا الجهتين يظهر أن الصواب - والله أعلم - هو ما ذكره إعلانه ابن رجب أن مورد الخلاف ليس في هذه المسألة، بل في مسألة أخرى، حيث قال: «لس هذا الاختلاف في جوار تقديم الصلاة على وقتها عمداً، إما الاختلاف فيمن اجهد وصلى ثم تبست صلاته قبل الوقوف وقد مضى الوقت، فهذا في وجوب الإعادة فيه قولان للشافعي، والاختلاف لمروي عن السلف يرجع إلى هذين القولين...»^(١).

يضاف إلى ذلك أن ابن عباس رضي الله عنه أحد من روى أحاديث لمواقيت، بل روى حدث إمامة جبريل عليه السلام الذي فيه «الوقت بين هذين الوقتين»، وهو أصل في المواقيت كما قال الإمام النووي^(٢).

◆ المسألة الثانية: أن أول وقتها إذا صار الظل قدر الشراك بعد الزوال:

ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يحوز أن تصلى لظهر حتى يصير الفيء مثل الشراك، لأن جبريل عليه السلام لم يصل بالنبي صلى الله عليه وسلم لظهر في المرة الأولى إلا حين صار الفيء مثل الشراك؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنه «أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين، ثم قال: يا محمد! هذا وقتك ووقت البين قبلك. صلى به الظهر حين كان الفيء بقدر الشراك...»^(٣).

وهذا القول خلاف اتفاق الفقهاء^(٤)، ومخالف لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «وقت لظهر إذا زالت الشمس»^(٥).

وقد أجيب عن الاستدلال بالحديث بأن المراد به أنه حين زالت الشمس كان الفيء مثل الشراك، لا أنه أخر إلى أن صار الظل مثل الشراك^(٦).

(٢) ينظر: المجموع ١٨/٣.

(١) فتح اساري ١٩٠/٤.

(٣) مسند أحمد ٣/٣١٢، رقم (٣٣٢٢)، قال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٥) سبق تحريجه ص ٢٢٢.

(٤) ينظر: المجموع ٢٤/٣.

(٦) ينظر: البيان للعمري ٢٤/٢.

◆ المسألة الثالثة: أن أداء صلاة الظهر في أول الوقت يقع نفلاً:

وهو قول حكيم عن الإمام أبي حنيفة، قال العيني: «ذكر أصحابنا أن هذا قول ضعيف نقله بعض أصحابنا، وليس مقولاً عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نفلاً، والصحيح عندنا أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً»^(١).
 * النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن الزواجر هو أول وقت صلاة الظهر، وأنها لا تصح ولا تجب قبل ذلك، والله ولي العلم.

◆ المسألة العاشرة: من صلى العصر والشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن من صلى العصر والشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة، وكان الظل قد بلغ مثليه، فقد صلاها لوقتها ومن حكم الإجماع: ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «أجمع العلماء على أن من صلى العصر والشمس بيضاء نقية لم تدخلها صفرة؛ فقد صلاها في وقتها المحتار»^(٢).

◆ مستند الإجماع:

١ حديث بريدة رضي الله عنه: «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن مواقيت الصلاة، فقال: «اشهد معنا الصلاة» فأمر بلالاً فأذن بغسل، فصلى الصبح حين طلع الفجر، ثم أمره بالظهر حين زالت الشمس عن بطن السماء، ثم أمره بالعصر والشمس مرتفعة، ثم أمره بالمغرب حين وجبت الشمس، ثم أمره بالعشاء حين وقع لشفق، ثم أمره الغد فنور بالصبح، ثم أمره بالظهر فأورد، ثم أمره بالعصر والشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة...»^(٣).

(١) عمدة القاري ٢٦/٥-٢٧

(٢) الاستدكار ٢٦/١، التمهيد ٢٦/٨

(٣) صحيح مسلم، كتب لصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، ١/٤٢٨، رقم (٦١٣).

الرافقون الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

المخالفون: هم أقف - بحسب بحثي - على خلاف بين أهل العلم في صحة صلاة العصر والشمس بيضاء نقية لم تحالطها صفرة وكان قد بلغ الطل مثليه. النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على صحة صلاة العصر والشمس بيضاء نقية لم تحالطها صفرة وقد بلغ لطل مثليه، وهو وقتها المختار، والله ولي العلم.

◆ المسألة الحادية عشرة: من السنة تعجيل صلاة المغرب

● شرح السألة: أجمع أهل العلم على أن من أسنة تعجيل صلاة المغرب في حال الصحو من غير عذر. وممن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله: حيث قال: «وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن تعجيل صلاة المغرب أفضل من تأخيرها»^(٥).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وقد أجمع المسلمون على تفضيل تعجيل المغرب، من قال إن وقتها ممدود إلى مغيب الشفق، ومن قال: إنه ليس لها إلا وقت واحد، كلهم يرى تعجيلها أفضل»^(٦).

٣- أبو الوليد البجي (٤٧٤هـ) رحمه الله، قال: «وأما المغرب فلا خلاف في استحباب تعجيلها»^(٧).

٤- أبر الحطاب (٥١٠هـ) رحمه الله، قال: «الإجماع أن بعض الصلوات في أول وقتها أفضل، وهي للمغرب»^(٨). وقال: «نقديم المغرب أفضل من تأخيرها بالإجماع»^(٩).

(١) ينظر: البناية شرح الهداية ٤٢/٢-٤٣، البحر الرائق ١/٢٦٠.

(٢) ينظر: مواهب الجليل ١/٣٨٩ (٣) ينظر: المجموع ٣/٥٤-٥٥

(٤) ينظر: الإنباف ١/٤٣٣، شرح منتهى الإرادات ١/١٤٢.

(٥) الأوسط ٢/٣٥٦، ٣٦٩. (٦) التمهيد ٤/٣٤٢

(٧) المتقى ١/٣٢. (٨) التمهيد ١/٢٤٤.

(٩) التمهيد ١/٢٤٦.

- ٥- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأما المغرب فلا خلاف في استحباب تقديمها في غير حال العذر»^(١).
- ٦- أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد تقدم حكاية إجماع الأمة على استحباب تعجيلها»^(٢).
- ٧- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأما المغرب فمعجلها في أول وقتها أفضل للإجماع»^(٣).
- ٨- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا يعلم خلافاً في استحباب تعجيل المغرب في غير العذر»^(٤).
- ٩- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «اسنة تعجيل المغرب باتفاق الأئمة»^(٥).
- ١٠- علاء الدين معلطاي^(٦) (٧٦٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وهذه الأحاديث تدل على استحباب تعجيل صلاة المغرب، ولا خلاف بين العلماء في ذلك»^(٧).
- ١١- ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد أجمع العلماء على أن تعجيل المغرب في أول وقتها أفضل، ولا خلاف في ذلك مع الصحو في الحصر»^(٨).

(١) المعني ٢٨٤/١

(٢) المفهم ٢/٢١٠ - ٢١١ ولم أقف على الموضوع الذي تقدمت حكاية الإجماع فيه.

(٣) المجموع ٣/٥٥. وقال حماد لذين لريمي الشافعي: «عبد الشافعي وابن المبارك وكافة العلماء والصحابة ولتأعين تقديم المغرب في أول وقتها أفضل». المعاني النديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة ١/١٠٨

(٤) مجموع الفتوى ٢٢/٢٨٢.

(٥) الشرح الكبير ١/٢١٦

(٦) أبو عبد الله علاء الدين معلطاي من فليح بن عبد الله المصري الحكري الحمفي، تركي الأصل مستعرب، مؤرخ عارف بالأسباب، وأحد حفاظ الحديث، ولي تدريس الحديث في المدرسة المظفرية بمصر، وصف كثيرًا، له شرح كبير على المحاري، توفي سنة ٧٦٢هـ. ينظر: تاج التراجم، ص: ٣٠٤-٣٠٦

(٨) فتح لباري ٤/٣٥٥.

(٧) شرح سنن ابن ماجة ص: ١٠٢٨.

١٢- الملا علي القاري^(١) (١٠١٤هـ) رحمه الله، قال: «ولا خلاف في استحباب معحيل المغرب عند الفقهاء»^(٢).

♦ مستند الإجماع:

- ١- حديث حديث رافع بن حديج رضي الله عنه قال: «كما نصلي المغرب مع النبي ﷺ، فبصرف أحدا وإنه ليبصر مواقع نله»^(٣).
- ٢- حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «لا تزال أمتي بخير - أو قال: على الفطرة - ما لم يؤخروا المغرب إلى أن نشك النجوم»^(٤).
- الواقفون: لحنفية^(٥)، ولمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).
- الخالضون: حكى العلامة ابن رجب خلافاً مروياً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث نقل عن الحافظ أبي نعيم سنده عن عمر رضي الله عنه أنه «كتب إلى أمراء الأمصار»

(١) املا نور الدرس علي س سلطان محمد الهروي القاري، فقيه حنفي من صدور العلم في عصره، ويد في هراة وسكر مكة، صف كتباً كثيرة، منها «شرح مشكلات الموطأ»، توفي بمكة سنة ١٠١٤هـ. ينظر: خلاصة الأثر ٣/ ١٨٥-١٨٦.

(٢) مرقاة المفديع ٢/ ٥٢٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت المغرب، ١/ ٢٠٥، رقم (٥٣٤)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب بيان أول وقت المغرب عند غروب لشمس، ١/ ٤٤١، رقم (٦٣٧).

(٤) مسند أحمد ٢٨/ ٥٦٤، رقم (١٧٣٢٩)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في وقت المغرب، ١/ ٣١٢، (٤١٨)، سنن ابن ماجه، كتاب الصلاة، باب وقت صلاة المغرب، ١/ ٩٣٩، رقم (٦٨٩)، وصححه الألباني، صحيح أبي داود ٢/ ٢٩٠، رقم (٤٤٥).

(٥) يطر: بدائع الصنائع ١/ ١٢٦، العناية شرح الهداية ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٦) يطر: التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ٢٦٧، شرح مختصر خليل ١/ ٢١٥.

(٧) ينظر: تحفة المحتاج ١/ ٣٤٠.

(٨) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/ ١٤٢ (٩) ينظر: المعلى ٢/ ٢١٤.

لا تصلوا المغرب حتى تشتبك لنجوم».

وقد أجاب ابن رجب عن ذلك بأنه روي عن عمر رضي الله عنه حلافه موافقة لجمهور الصحابة^(١)

❖ النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوته على أن من أسسه تعجيل صلاة المغرب في صحو من غير عذر، والله ولي العلم.

❖ المسألة الثانية عشرة: أول وقت المغرب حين تغرب الشمس

● شرح السألة: أجمع أهل العلم على أن أول وقت صلاة لمغرب حين تغرب الشمس. ومن حكي الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «وأجمعوا على أن صلاة المغرب تحب إذا غربت الشمس»^(٢)

٢- الطحاوي (٣٢١هـ) رحمته الله، قال: «هؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا في أن أول وقت لمغرب حيث تغرب الشمس»^(٣)

٣- القاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ) رحمته الله، قال: «ووقت المغرب غيبة الشمس؛ لأن خبريل صلاها بالنبي - صلى الله عليه وسلم - في اليومين جميعاً حين أفطر الصائم، ولا خلاف في ذلك»^(٤).

٤- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمته الله، قال: «واتفقوا أن الشمس إذا غربت فإنه وقت لصلاة المغرب»^(٥).

٥- ابن عبد الر (٤٦٣هـ) رحمته الله، قال: «واختلفوا في آخر وقت المغرب بعد إجماعهم على أن أول وقتها غروب الشمس»^(٦).

(١) ينظر: فتح الباري ٤/ ٣٥٣.

(٢) الإجماع ص: ٣٨، الأوسط ٢/ ٣٣٤. (٣) شرح معاني الآثار ١/ ١٥٥.

(٤) المعونة ١/ ١٩٧. (٥) مراتب الإجماع ص: ٢٦.

(٦) التمهيد ٨/ ٧٩، الاستدكار ١/ ١٩٧.

- ٦- اسمرقندي (٥٤٠هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «وأما أول وقت المغرب فحين تغرب الشمس بلا خلاف»^(١).
- ٧- ابن العربي (٥٤٣هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «لا خلاف بين الأمة أن وقت المغرب يدخل سقوط القرص»^(٢).
- ٨- الكاساني (٥٨٧هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «وأما أول وقت المغرب فحين تغرب الشمس بلا خلاف»^(٣).
- ٩- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «وأما دحوب وقت المغرب بغروب الشمس فإجماع أهل العلم، لا يعلم بينهم خلاف فيه»^(٤).
- ١٠- النووي (٦٧٦هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «فأول وقت المغرب إذا غربت الشمس وتكامل غروبها، وهذا لا خلاف فيه، نقل ابن المنذر وخلائق لا يحصون الإجماع فيه»^(٥).
- ١١- القرافي (٦٨٤هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «الأمة مجمعة على إقامتها في سائر الأعصار والآنمصر عند غروب الشمس»^(٦).
- ١٢- ابن نيمية (٧٢٨هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «والمغرب أيضاً حزئ بساقهم إذا صلى بعد الغروب»^(٧).
- ١٣- العيني (٨٥٥هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «والإجماع على أن وقت المغرب غروب الشمس»^(٨).
- ١٤- البرهان بن معلق (٨٨٤هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال شارحاً عبارة المقنع: «(ووقتها من مغيب الشمس) إجماعاً»^(٩).

(٢) عرصة الأحودي ١/ ٢٧٤.

(٤) المعني ١/ ٢٧٦.

(٦) المحررة ٢/ ١٥-١٦.

(٨) السابة ٢/ ١٢.

(١) تحفة الفقهاء ٢/ ١٠١.

(٣) بدائع الصنائع ١/ ١٢٣.

(٥) المجموع ٣/ ٢٩.

(٧) مجموع الفتاوى ٢٣/ ٢٦٧.

(٩) المدع ١/ ٣٠٢.

١٥- الخطاب (٩٥٤هـ) رحمه الله، قال: «ولا خلاف أن أول وقتها غروب الشمس، وأجمعت الأمة على أنه لا يحور فعلها قبل الغروب بحال»^(١).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وفيه: «ثم مره فأقام بالمعرب حين وقعت الشمس»^(٢).

٢- حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب»^(٣).

الرافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

المغالضون: ذكر المرداوي أن ابن عقيل حكى عن أحمد رواية أخرى في أن وقت المغرب يدخل مغيب الحمرة بعد مغيب قرص الشمس^(٩).

قال ابن رجب: «قال أصحابنا وشافعية وغيرهم: ولا عبرة بقاء الحمرة الشديدة في السماء بعد سقوط قرص الشمس وعيوبته عن الأبصار. ومهم من حكى روايه عن أحمد باعتباره غيبوبة هذه الحمرة، وبه قال الماوردي من الشافعية، ولا يصح ذلك»^(١٠).

(١) مواهب الجليل ١/ ٣٩٢.

(٢) سنن ترمذي، ص ٢٢٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس، ١/ ٤٤١، رقم (٦٣١).

(٤) ينظر: العذية شرح الهداية ١/ ٢٢١.

(٥) ينظر: شرح زروق على متن الرسالة ١/ ١٩٨.

(٦) ينظر: نهاية المحتج ١/ ٣٦٥.

(٧) ينظر: ابروؤض المربع ٦٩.

(٨) ينظر: المحلى ٢/ ١٩٧.

(٩) ينظر: الإصناف ١/ ٤٣٤.

(١٠) فتح الباري ٤/ ٣٥٢.

وهذا الذي حكاه عن الماوردي لم أقف عليه، بل نصه في «الحاوي» صريح في موافقة المذهب، حيث قال: «وَأَوَّلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ، وَهُوَ: أَنْ يَسْقُطَ الْقُرْصُ وَيَغِيبَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، وَهُوَ الضَّوُّ الْمُسْتَعْلِي عَلَيْهَا كَمَا يَمْتَصِلُ بِهَا... فَيَذْأُتُ أَنْ أَوَّلَ وَقْتِهَا سَقُوطُ الْقُرْصِ؛ فَلَسَ لَهَا إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ...»^(١).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن أول وقت المغرب حين يغيب قرص الشمس مباشرة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة عشرة: أول وقت العشاء حين يغيب الشفق^(٢)

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن أول وقت العشاء معيب الشفق. ومن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) يَحْكُمُ: حيث قال: «وأجمع أهل العلم إلا من شذ عنهم على أن أول وقت العشاء إذا غاب الشفق»^(٣).

٢- الفاصي عبد الوهّاب (٤٢٢هـ) يَحْكُمُ، قال: «ووقت العشاء الآخرة معيب الشفق، لحدث جبريل أنه صلاه بالنبي ﷺ في اليوم الأول حين غاب الشفق، ولا خلاف في ذلك»^(٤).

٣- الماوردي (٤٥٠هـ) يَحْكُمُ، قال: «فأول وقت عشاء الآخرة إذا غاب الشفق إجماعاً»^(٥).

٤- ابن حرم (٤٥٦هـ) يَحْكُمُ، قال: «واتفقوا أن مغيب الشفق الأبيض الذي هو

(١) الحاوي الكبير ١٩/٢.

(٢) الشفق: هو الحمرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة، ينظر: العين، مادة. شفق، ٤٥/٥، قال الفراء: سمعت بعض العرب يقول: عليه ثوب كالشفق، وكان أحمر. وقيل: هو البياض بعد دهاب الحمرة. ينظر: المصباح المير، مادة (ش ف ق)، ص ١٦٦.

(٣) المعونة ١٩٨/١ (٤)

(٢) الأوسط ٢٣٨/٢.

(٥) الحاوي ٢٣/٢.

- آخر الشفق وقت لصلاة العتمة إلى انقضاء ثلث الليل الأول»^(١).
- ٥- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أن وقت العشاء الآخرة للمقيم مغيب الشفق»^(٢).
- ٦- ابن العربي (٥٤٣هـ) رحمه الله، قال: «لا خلاف بين الأمة أن أول وقت صلاة العشاء غروب الشفق»^(٣).
- ٧- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «لا خلاف في دخول وقت العشاء بغيوبة الشفق»^(٤).
- ٨- انبوي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «أجمعت الأمة على أن وقت العشاء مغيب الشفق»^(٥).
- ٩- عبد الرحمن بن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «لا خلاف بين الناس في دخول وقت العشاء الآخرة بغيوبة الشفق»^(٦).
- ١٠- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «والعشاء تحزئ بتعافهم إذا صلى بعد مغيب الشفق الأبيض إلى ثلث الليل»^(٧).
- ١١- ابن رجب (٧٩٥هـ) رحمه الله، قال: «... وفي هذا ما يستدل به على وقت العشاء، وأنه من مغيب الشفق إلى ثلث الليل، وهذا القدر متفق على أنه وقت للعشاء، وأن المصلي فيه مصل للعشاء في وقتها»^(٨).
- ١٢- العيني (٨٥٥هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبارة الهداية: «(وأول وقت العشاء إذا

(١) مراتب الإجماع ص: ٢٦.

(٢) التمهيد ٩١/٨، الاستدكار ٢٠٢/١.

(٣) عارضة الأحودي ٢٧٧/١.

(٤) المعني ٢٧٧/١.

(٥) المجموع ٣٨١/٣.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٣/٢٦٧.

(٧) الشرح الكبير ١٥٨/٣.

(٨) فتح الباري ٣٨٣/٤. وفي تمة النص (إلا ما حكاه ابن المنبر عن النحوي...)، وساق

خلاف النحوي في نهاية وقت العشاء، لا في أولها.

غاب اشفق)، أي: وأول وقت، وآخره عند غيوبة الشفق، هذا إجماع^(١)
 الموافقون: الحنيفة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والطاهرية^(٦).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنه في إمامة جبريل عليه السلام، وفيه: «وصلى بي العشاء حين غاب اشفق»^(٧).

٢- حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة...، وفيه: «ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق»^(٨).

الغالبون، ذكر ابن المنذر أن هناك من شذ في دخول العشاء بمغيب الشفق دون أن يسمي أحداً، وقد نُسب هذا الخلاف إلى مجاهد، وروى فيه حديث مرفوع.

قال العلامة ابن رجب رحمته الله: «وأما تقديم صلاة العشاء على معيب الشفق؛ فحكى طائفة من العلماء لإجماع على أن من صلى العشاء قبل معيب الشفق فعليه الإعادة، لأنه مصل في غير الوقت، وحكي فيه خلاف شاذ، وقد تقدم عن عبد الكريم^(٩) عن مجاهد أنه قال: (لأن أصلي صلاة العشاء وحدي قبل أن يغيب الشفق أحب إلي من أن أنام ثم أدركها مع الإمام)، خرجه أبو نعيم في «كتاب الصلاة»^(١٠) له، وعبد الكريم هو أبو أمية، ضعيف حداً، مع أن البخاري حسن

(١) الناية شرح الهداية ٢/٢٩ ينظر البحر الرائق ١/٢٥٩

(٢) ينظر شرح مختصر خليل ١/٢١٣ (٤) ينظر تحفة المحتاج ١/٤٢٤

(٥) بظن الإصناف ١/٤٣٥، شرح منتهى الإرادات ١/١٤٢

(٦) ينظر المحلى ٢/١٩٨ (٧) سبق تحريجه ص ٢٢٤.

(٨) سبق تحريجه ص ٢٢٢.

(٩) أبو أمية عبد الكريم بن أبي المخارق المعلم البصري، نزيل مكة، روى عن أس ومجاهد وداود مولى ابن عمر وغيرهم، وروى عنه أبو حنيفة ومالك وأشوري وغيرهم، وهو مصنف في الحديث، توفي سنة ١٢٧. ينظر تهذيب التهذيب ٦/٣٧٦-٣٧٨.

(١٠) لم أقف عليه في المطبوع منه.

الرأي فيه . . .»^(١)، ثم ذكر حديث الإمام أحمد عن حابر عن النبي ﷺ في صلاة جبريل به في البومين، وقال في الأول «ثم صلى العشاء قل غبوبة الشفق»، ثم قال «قال البيهقي: هذا مخالف لسائر الروايات»^(٢)،^(٣).

والواقع أن هذه الرواية مع مخالفتها لغيرها من الروايات الصحيحة اثباتاً عن النبي ﷺ؛ ليست ثابتة في المطبوع من لمسند، بل الذي فيه «ثم صلى العشاء حين غبوبة الشفق» كما أشير إليه في لحاشية أدناه.

وأما الرواية عن مجاهد فمدحولة بضعف الراوي كما قال العلامة ابن رجب، وعلى فرض ثبوتها فإنها محمولة إما على الصلاة قبل مغيب اشفق الأبيض؛ فإن

(١) فتح الباري ٤/ ٣٨٤.

(٢) في مسر لبيهقي: «والذي رواه سليمان بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن حابر عن النبي ﷺ في أوقات الصلاة: «ثم صلى العشاء قل غبوبة الشفق» مخالف لسائر الروايات، أحسنه أبو صاهر الفقيه، أحسنه أبو عبد الله الصغار، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا عبد الله بن الحارث المخرومي، حدثني ثور بن يزيد عن سليمان فذكره. ورواه أبو عبد الرحمن النسائي عن عبد الله بن سعيد، عن عبد الله بن الحارث المخرومي، فقال في الأول: «والعشاء حين غاب الشفق»، السنن الكبرى ١/ ٣٧٣، رقم (١٨١٩).

هذا ما ذكره البيهقي ونقله عنه ابن رجب، لكن المطبوع في مسند الإمام أحمد بدات الإسناد بما فيه (حين غبوبة الشفق)، ففي طبعة الرسالة (٢٣/ ١٠٢ رقم ١٤٧٩٠) تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين، قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الله بن الحارث، حدثني ثور بن يزيد، عن سليمان بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله، قال «سأل رجل رسول الله ﷺ عن وقت الصلاة، فقال: صل معي. فصلى رسول الله ﷺ الصبح حين طلع الفجر، ثم صلى الظهر حين راعت الشمس، ثم صلى العصر حين كان في الإسبان منه، ثم صلى المغرب حين وحب الشمس، ثم صلى العشاء حين غبوبة الشفق. . .»، والله ولي العزم.

(٣) فتح الباري ٤/ ٣٨٤.

في دخول الوقت قبله خلاف^(١)، وإما على أنه أراد جمع المغرب مع العشاء تقديماً لمسافر، والله ولي العلم.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن أول وقت العشاء هو مغيب الشفق، مع الاختلاف في تحديد الشفق، والله ولي العلم.

◆ المسألة الرابعة عشرة: من السنة الجمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن السنة أن يجمع بين صلاة الظهر والعصر جمع تقديم عرفه، وبين صلاة المغرب والعشاء جمع تأخير عشيه عرفه بمزدلفة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وأجمعوا على الجمع بين الصلاتين الظهر والعصر بعرفة، والمغرب والعشاء ليلة النحر»^(٢).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وقد أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على أن الجمع بين الصلاتين بعرفة الظهر والعصر في أول وقت الظهر، والمغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء»^(٣). وقال: «الجمع بين الصلاتين بعرفة ثم بالمزدلفة أصل مجتمع عليه»^(٤).

٣- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «أما الجمع فإنه حكم هذه الصلوات هـلك في ذلك اليوم، وتلك الليلة بالنصر والإجماع»^(٥).

٤- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «السنة لمن دفع من عرفه أن لا يصلي

(١) مذهب الجمهور أن وقت العشاء يدخل بمغيب الشفق الأحمر، ومذهب الحنفية أن الوقت يدخل بمغيب الشفق الأبيض بعده، ينظر: المحرر الرائق ٢٥٩/١، شرح مختصر خليل

٢١٣/١، تحفة المحتاج ٤٢٤/١، شرح منتهى الإرادات ١٤٢/١، المحلى ١٩٨/٢

(٢) التمهيد ٢٠٣/١٢.

(٣) الإجماع ص: ٣٨.

(٤) المحلى ٢١٨/٥.

(٥) الاستدكار ١٧/٦.

المغرب حتى يصل مردلفة، فيجمع بين المغرب والعشاء، لا خلاف في هذا»^(١).

٥- النووي (٦٧٦هـ) رَوَّاهُ، قال في حديث أسامة في حجة الوداع: «فيه أن السنة في هذا الموضع في هذه الليلة تأخير المغرب إلى العشاء، واجمع بينهما في المردلفة، وهو كذلك بإجماع المسلمين»^(٢).

٦- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَوَّاهُ، قال: «اتفق المسلمون على الجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة؛ لأن جمع هاتين الصلاتين في حجة الوداع - دون غيرهما مما صلاه المسلمون مني أو بمكة - هو من المنقور نقلاً عاماً متواتراً مستفيضاً»^(٣).

٧- ابن الملقن (٨٠٤هـ) رَوَّاهُ، قال في حديث أسامة في حجة الوداع: «وفيه أن السنة من أيام الحاج الجمع بمزدلفة، وهو إجماع»^(٤).

٨- ابن حجر، قال في حديث أسامة كذلك: «واستدل بالحديث على جمع التأخير، وهو إجماع بمزدلفة»^(٥).

٩- العيني (٨٥٥هـ) رَوَّاهُ، قال: «قد رأيناهم قد أجمعوا أن الإمام بعرفة لو صلى الظهر في وقتها كما في سائر الأيام، وصلى العصر في وقتها كما في سائر الأيام، وفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء بمزدلفة، فصلى كل واحدة منهما في وقتها كما يصلي في سائر الأيام، كان مسيئاً»^(٦).

١٠- المرداوي (٨٨٥هـ) رَوَّاهُ، قال: «قوله: (والأفضل تعجيلها إلا ليلة جمع لمن قصدتها)، يعني: لمن قصدتها محرماً، وهذا إجماع»^(٧).

١١- ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَوَّاهُ، قال: «اجمع بعرفة ومزدلفة مجمع

(٢) شرح صحيح مسلم ٢٦/٩.

(١) المعني ٣٦٤/٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٨٥/٢٢.

(٤) التوضيح لشرح لجامع الصحيح ٥٧٥/١١.

(٦) بحب الأفكار ٢٨١/٣.

(٥) فتح الباري ٥٢٢/٣.

(٧) الإصاف ٤٣٥/١.

عليه، فيسن^(١).

١٢ ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال عقب عبارة الروض: (ويسن تعجيلها إلا ليلة جمع). فيسن لمن يباح له الجمع وقصدها محرماً تأخير المغرب، ليجمعها مع العشاء تأخيراً)، قل: «أي جمع تأخير إجماعاً»^(٢).

◆ مستند الإجماع:

١ حديث حار بن عبد الله رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ، وفيه: «ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى لعصر، ولم يصل بينهما شيئاً، ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف...»^(٣).

٢ حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: «أفاض رسول الله ﷺ من عرفات، فلما انتهى إلى الشعب نزل فبال، قال: فدعا بماء فتوضأ وضوءاً ليس بالسالم، قال: فقلت: يا رسول الله! الصلاة؟ قال الصلاة أملك. قال: ثم سار حتى بلغ حمعاً فصلى المغرب والعشاء»^(٤).

٣- حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميفانها، إلا صلاتين: صلاة المغرب والعشاء بجمع، وصلى انفجر يومئذ قبل ميفانها»^(٥).

(١) تحفة المحتاج ٢/٣٩٤.

(٢) حاشية لروص المربع ١/٤٧٤-٤٧٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، ٨٨٦/٢، رقم (١٢١٨).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الرول بين عرفة وجمع، ٦٠٠/٢، رقم (١٥٨٤).

صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، ٩٣١/٢، رقم (١٢٨٠).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب ربادة التعليل بصلاة الصبح يوم الحر

بالمزدلفة، ٩٣٨/٢، رقم (١٢٦٩).

الوافقون: لحنفيه^(١)، والمالكية^(٢)، ولشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والطاهرية^(٥).

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في مشروعية الجمع تقديماً بين الظهر والعصر بعرفة، وتأخيراً بين المغرب والعشاء بمزدلفة، وإما وقع الخلاف في مسائل متصلة بهذا الجمع، منها: هل هو على سبيل الوجوب فيعيد إن صلى قبل مزدلفة، أم على سبيل الندب، وهل هو للنسك فيجمع كل من أحرم بالحج، أم للسفر فلا يجمع المقيم بمزدلفة، كم وقع الخلاف في مشروعية الجمع في غير النسك^(٦).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة، والمغرب والعشاء جمع تأخير بمزدلفة، دون ما سواهما من مواضع جمع الصلاتين، والله وبى لعلم.

◆ المسألة الخامسة عشرة: طلوع الفجر الثاني هو أول وقت صلاة الصبح

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن وقت صلاة الصبح يبدأ من طلوع الفجر الثاني، إذ بان طلوعه، وهو البياض المنتشر من أفق الشرق، والذي لا ظلمة بعده. ومن حكي الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله، حث قال: «وأجمع كل من نحفظ عنه من

(١) يرى أبو حنيفة ومحمد رحمهما لله تعالى أنه إن صلى المغرب بعرفة أو في الطريق لم تحرق، وعليه إعدادها ما لم يطلع الفجر، وعند أبي يوسف إن فعل ذلك فقد أساء، ولا إعادة عليه. الناية شرح الهداية ٢٢٩/٤-٢٣١.

(٢) ينظر. التوضيح شرح مختصر بن لحاحب ٣٣/٢، شرح مختصر حليل ٣٣٢/٢.

(٣) نهاية المحتاج ٣٧٦/١.

(٤) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٥٨١/١-٥٨٢.

(٥) المحلى ٢١٨/٥.

(٦) ينظر الخلاف في هذه المسألة في الأرسط لابن المنذر ٤٢٠/٢ فما بعدها، المجموع

٣٧١/٤ فما بعدها

أمر العلم على أن من صلى أصبح بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس فقد صلاها في وقتها^(١).

٢- الطحاوي (٣٢١هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «... وهذا اتفاق بين المسمين أن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر»^(٢).

٣- ابن حرم (٤٥٦هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «و اتفقوا على أن طلوع الفجر لمذكور إلى طلوع قرص الشمس وقت للدخول في صلاة الصبح لغير من يقضيها»^(٣).

٤- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «وأجمعوا على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر وانصداعه، وهو البياض المعترض في أفق السماء»^(٤).

٥- ابن العربي (٥٤٣هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «لا اختلاف بين الأئمة أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الصادق»^(٥).

٦- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «واتفقوا على أن أول وقت الفجر طلوع الفجر الثاني المتشر ولا ظلمة بعده»^(٦).

٧- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «واتفقوا على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق»^(٧).

٨- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «وقت الصبح يدخل بطول الفجر الثاني إجماعاً»^(٨).

٩- النووي (٦٧٦هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «وأجمعت الأمة على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق، وهو الفجر لثاني»^(٩).

(١) الأوسط ٣٤٧/٢، الإجماع ص: ٣٨، الإنشاف ١/٤٠١.

(٢) شرح معاني الآثار ١/١٤٨ (٣) مراتب الإجماع ص: ٢٦

(٤) التمهيد ٨/٩٤، الاستذكار ١/٢٠٤، عروة الأحوذ ١/٢٦٢.

(٥) اختلاف الأئمة العلماء ١/٨٦ (٦) بداية المجتهد ١/١٠٥.

(٧) المعني ١/٢٧٩. (٨) المجموع ٣/٤٩.

١٠- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقت العجر بدخل بطلوع الفجر الثاني إجماعاً»^(١).

١١- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «حاء في الصحيح عن جابر أنه صلى العجر بمزدلفة بعد أن برق الفجر، وهذا متفق عليه بين المسلمين، أن الفجر لا يصلى حتى يطلع الفجر، لا بمردلة ولا غيرها»^(٢).

١٢- قاضي سعد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني، وهو الصادق المستر ضوءه معترضاً للأفق، ولا ظلمة بعده»^(٣).

١٣- ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال «أم أول وقتها فطلوع الفجر الثاني، هذا مما لا اختلاف فيه، وقد أعدد أبو موسى وابن عمر صلاة الفجر لم تين لهما أنهما صلياً قبل طلوع الفجر»^(٤).

١٤- ابن عابدبر (١٣٠٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا خلاف في أوله، وهو أصل طلوع الفجر الثاني، وإنما الخلاف في المراد من الطلوع»^(٥).

♦ **مستند الإجماع:** الأحاديث الكثيرة الثابتة في أوقات الصلوات، ومنها:

١- حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في إمامة جبريل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه في صلاة اليوم الأول «وصى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم»^(٦).

٢- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا...»، وفيه «وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس»^(٧).

(٢) مجموع الفتاوى ٢٤/٢٣

(١) الشرح الكبير ٣/١٦٥.

(٤) فتح الباري ٤/٤٣٠

(٣) رحمة الأمة، ص: ٣٦.

(٦) سبق تحريجه ص ٢٢٤.

(٥) حاشية ابن عابدبر ١/٣٧٣.

(٧) مسند أحمد ١٢/٩٤، رقم (٧١٧٢)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ،

باب منه، رقم (١٥١)، وصححه الألباني، صحيح الجامع الصغير، ١/٤٣٥ رقم (٢١٧٨).

الوافقون: لحبيب^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، ولحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).
 المخالفون لا خلاف بين أهل العلم في أن صلاة الفجر تدخل بطبوع الفجر الثاني.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن أول وقت صلاة الصبح هو طبوع الفجر الثاني، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة عشرة: يجوز تأخير صلاة الفجر إلى وقت الإسفار

● شرح السألة: حكى الإجماع على أنه يجوز تأخير صلاة الفجر إلى الإسفار من غير كراهة. وممن حكى الإجماع:

١- أبو الخطاب (٥١٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «... تأخير الفجر إلى حال الإسفار مباح بالإجماع، لا كراهية فيه»^(٦).

٢- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «والفجر تجزئ باتفاقهم إذا صلاها بعد طلوع الفجر إلى الإسفار الشديد»^(٧).

◆ مستند الإجماع: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في تعليم حبريل رضي الله عنه النبي ﷺ أوقدت الصلاة، وفيه قال في اليوم الثاني: «... ثم جاءه للصبح حين أسفر جداً فقال. قم فصل. فصلى الصبح، فقال: ما بين هذين وقت كله»^(٨).

(١) ينظر: العنابة شرح الهدية ٢١٧/١

(٢) ينظر: شرح مختصر حليل ٢١٣/١-٢١٤.

(٣) ينظر: تحفة المحتاج ٤٢٥/١.

(٤) ينظر: المدع ٣٠٦/١، شرح منتهى الإرادات ١٤٣/١

(٥) ينظر: المحلى ١٩٨/١

(٦) الانتصار في المسائل الكبر ١٥٧/٢. (٧) مجموع الفتاوى ٢٦٨/٢٣.

(٨) سنن النسائي، كتاب المواقيت، باب أول وقت العشاء، ١/٢٦٣، رقم (٥٢٦)، وصححه الألباني، إرواه العليل ١/٢٧٠، رقم (٢٥٠).

الرافقون: الحمية^(١)، والمالكية في المشهور^(٢)، والشافعية^(٣)،
والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).

المخالفون: الخلاف في هذه المسألة على جهتين:

الجهة الأولى. الخلاف في حكاية حواز التأخير إلى الإسفار اليس.

وقد حالف في هذه المسألة أبو سعيد الإصطحري^(٦) من الشافعية، فذهب إلى
أن وقت الفجر يخرج بالإسفار، وما بعده قضاء، ويأثم بالتأخير إليه^(٧).

قال ابن رجب: «وأما آخر وقت الفجر فطلوع الشمس، هذا قول جمهور
العماء من أسلف والخلف، ولا يعرف فيه خلاف إلا عن الإصطحري من
الشافعية، فإنه قال: إذا أسفر ابوقت جداً خرج وقتها وصارت قضاء^(٨)».

وهو أيضاً رواية عن الإمام مالك^(٩)، وحكي عن ابن القاسم^(١٠).

والحجة لهم حديث ابن عباس رضي الله عنه في إمامة جبريل عليه السلام، وفيه في صلاة
اليوم الثاني «وصلى بي الفجر فأسفر، ثم التفت إلي فقال: يا محمد! هذا وقت

(١) بظر: ندائع الصائغ ١/١٢٤، العناية شرح لهدية ١/٢٢٥

(٢) بظر. شرح رروق على متن الرسالة ١/١٩٢-١٩٣، شرح محضر خليل ١/٢١٣

(٣) بظر: المجموع ٣/٤٣. (٤) بظر: كشف القناع ١/٢٥٦

(٥) بظر: المحلى ٢/١٩٨

(٦) أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى الإصطحري، أحد أئمة الشافعية ومن أصحاب
الرحوة في المذهب، ولي قضاء قم ثم حجة بغداد، وكنز هذا متقللاً، صنف كتب كثيرة،
منها: «دب القصص» الذي استحسسه الأئمة، توفي سنة ٣٢٨هـ، بظر: طفت الشافعية
الكبرى ٣/٢٣٠ فما بعدها.

(٧) بظر: المجموع ٣/٤٣. (٨) فتح لاري ٤/٤٣١.

(٩) رواه عنه ابن القاسم وابن عبد الحكم، بظر: التمهيد ٨/٩٤، الاستدكار ١/٢٠٤.

مواهب الحليل ١/٣٩٩.

(١٠) بظر: بداية لمجتهد ١/١٠٥، القوانين المفهية ص ٣٤.

الأنبياء من قبلك، والوقت ما بين هذين الوقتين^(١)، شاهده قوله: (الوقت ما بين هذين لوقتين).

والحجة للمحمور أحاديث، منها حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وفيه: «... وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس»^(٢).

لجهة الثانية: الخلاف في حكاية جواز التأخير بعير كراهة:

وقد حالف في هذه المسألة الحنابلة، فلمذهب أن الأفضل تعجيل الفجر ويكره تأخيرها إلى الإسفار بعير عذر^(٣).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على جواز تأخير الفجر وصلاتها حين الإسفار، والله ولي العزم

◆ المسألة السابعة عشرة: آخر وقت الفجر طلوع الشمس

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن الشمس إذا طلعت فقد خرج وقت صلاة الصبح. وممن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمته الله، إذ قال: «وأجمعوا على أن من صلى الصبح بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس أنه يصليها في وقتها»^(٤).

٢- الطحاوي (٣٢١هـ) رحمته الله، قال: «وهذا اتفاق لمسلمين أن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وآخر وقتها حين تطلع الشمس»^(٥).

٣- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمته الله، قال: «واتفقوا على أن طلوع الفجر لمذكور إلى

(١) سبق تحريجه ص ٢٢٤.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، ٤٢٦/١، رقم (٦١٢).

(٣) وعن أحمد رواية أخرى بأفضية الإسفار إذا أسفر أكثر المأمومين، وعنه رواية ثالثة بأفضلية الإسفار مطلقاً. ينظر: الفروع ٤٣٥/١، الإنباف ١٦٦/٣.

(٤) الإجماع ص ٣٨، الأوسط ٣٤٧/٢، الإشراف ٤٠١/١.

(٥) شرح معاني الآثار ١٤٨/١.

- طلوع قرص الشمس وقت للدخول في صلاة الصبح لغير من بقصبيها^(١)
- ٤- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته، قال في حديث أبي قتادة رضي الله عنه: «أما إنه ليس في النوم تمريض، إنما التمريض على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى»^(٢)، قال: «وهذا عندهم فيما عدا صلاة الصبح، للإجماع في الصبح أنها تفوت يخرج وقتها بطلوع الشمس»^(٣).
- ٥- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رحمته، قال: «واتفقوا على أن أول وقت الفجر طلوع الفجر الثاني المتشتر ولا ظلمة بعده... وأجمعوا على أن وقت الضرورة إلى طلوع الشمس»^(٤).
- ٦- انووي (٦٧٦هـ) رحمته، قال: «وأجمعت الأمة على أن وقت الصبح طلوع المعجر الصادق، وهو المعجر الثاني، وآخر وقت الاختيار إذا أسفر، أي: أضاء، ثم يبقى وقت الحواز إلى طلوع الشمس»^(٥).
- ٧- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمته، قال: «... المسلمون كلهم متفقون على أن عليه أن يصلي الظهر والعصر بالهار، ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس»^(٦).
- ٨- قاضي صفد العنماني (٧٨٠هـ) رحمته، قال: «وأجمعوا على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر لثاني.. وآخر وقت الحواز طلوع الشمس بالإجماع»^(٧).
- ♦ **مستنتج الإجماع:** حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ، وفيه: «وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس»^(٨).

٩- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب

(١) مراتب الإجماع ص. ٢٦.

(٢) سبق تحريجه ص. ١٠٤.

(٣) التمهيد ٨/ ٧٤، الاستدكار ١/ ١٩٢.

(٤) اختلاف لأئمة العلماء ١/ ٨٦.

(٥) المجموع ٣/ ٤٣.

(٦) الفتاوى الكبرى ٢/ ٩.

(٧) رحمة الأمة، ص. ٣٦٠.

(٨) سبق تحريجه ص. ٢٦٠.

الشمس فقد أدرك العصر^(١).

الموافقون: الحنفية^(٢)، ومشهور المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

الخالفون: هذه المسألة تنتم لسابقتها، ففيها خلاف مثلها، لكن مورد الخلاف في هذه المسألة في جهة واحدة فحسب، وهو أنه إن قيل: إن وقت المجر يخرج بطلوع الشمس؛ فهذا محل إجماع، ولا ينازع فيه أحد، وإن قيل: إن وقت المجر لا يخرج إلا بطلوع الشمس؛ فهذه فيه اختلاف سابق لأبي سعيد الإصطخري من الشافعية بأن وقت الفجر يخرج بالأسفار البين، وهو رواية عن مالك، وحكي عن ابن القاسم، كما سبق ذكره.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن وقت الفجر يخرج بطلوع الشمس. وعدم ثبوت الإجماع على أن وقت الفجر لا يخرج إلا بطلوع الشمس، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة عشرة: لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل أو العكس لمريض أو سفر أو شغل أو صناعة

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أنه لا يحوز تأخير صلاة الظهر والعصر إلى الليل، ولا صلاة المغرب والعشاء إلى النهار، ولا صلاة الفجر إلى طلوع الشمس، أو حتى يفرغ من عمل أو صناعة أو لهو وغيره. ومن حكي الإجماع:

(١) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، ٢١١/١، رقم (٥٥٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، ٤٢٤/١، رقم (٨٠٦).

(٢) يطر. مدائع الصائغ ١٢٢/١، لعباية شرح الهداية ٢١٧/١.

(٣) يطر: شرح رروق على متن الرسالة ١٩٢/١، مواهب الحليل ٣٩٩/١.

(٤) يطر. تحفة المحتاج ٤٢٧/١. (٥) المغني ٢٧٩/١.

(٦) يطر. المحلى ١٩٨/٢.

١- بر حرم (٤٥٦هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ؛ حيث قال: «واتفقوا أن الصلاة لا تسقط، ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن البالغ العاقل بعذر أصلاً، وأنها تؤدي على حسب طاقة المرء من جلوس أو اصطجاع بإيماء أو كيفما أمكنه»^(١).

٢- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «وأجمعوا على أنه لا يحور تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها لمن كان مسيقظاً ذاكرٌ قادراً على فعلها، غير ذي عذر ولا يريد بجمع»^(٢).

٣- القرافي (٦٨٤هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «ولا خلاف أن من تعمد التأخير حتى يصي زمان ركعة فقط أنه عاص»^(٣).

٤- ابن تيمية (٧٢٠هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال: «المسلمون كلهم متفقون على أن عليه أن يصلي الظهر والعصر بالنهار، ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس، ولا يترك ذلك لصاعة من الصاعات، ولا لهو، ولا لغردك من الأشغال، وليس للمالك أن يمنع مملوكه، ولا للمستأجر أن يمنع الأجير من الصلاة في وقتها»^(٤).

وقال: «وأما تأخير صلاة لنهار إلى الليل، وتأخير صلاة الليل إلى النهار؛ فلا يجوز لمرض ولا لسفر، ولا لشغل من الأشغال، ولا لصاعة، باتفاق العلماء»^(٥).

٥- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، قال عقب عبارة الروض: «(ويحرم) على من وجبت عليه (تأخيرها عن وقتها) المختار»، قال: «والتحريم مالم يكن عذر، وكان ذاكرًا لها قادراً على فعلها إجماعاً»^(٦).

وقال: «والمراد الوقت الذي عينه الله لأداء هذه العدة، فلا تجزئ قبله بإجماع المسلمين، ولا يحوز إخراجها عنه إجماعاً على أي حال كان من خوف أو أمن، إلا في حالة جمع الصلاتين في وقت إحداهما»^(٧).

(١) مراتب الإجماع ص ٢٥.

(٢) اختلاف الأئمة العلماء ٨٢/١.

(٣) لدخيرة ٢٤/٢.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٧-٢٨، ٢٩.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٢/٣١.

(٦) حاشية الروض المربع ١٩٩/٤.

(٧) لإحكام شرح أصول الأحكام ١٥٠/١.

◆ مستند الإجماع:

- ١- قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(١).
- ٢- قول الله تعالى: ﴿وَبَدِّلْ بِلْمُصَلِّيهِ ۖ لِيُزَيِّنَ لَهُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٢).
قال ابن جرير الطبري: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب بقوله. (سَاهُونَ). لاهون يتغافلون عنها، وفي اللهو عنها والتشاغل بغيرها تضييعها أحياناً، وتضييع وقتها أخرى، وإذا كان ذلك كذلك صح بذلك قول من قال: عُيِيَ بذلك ترك وقتها، وقول من قال: عُيِيَ به تركها»^(٣).
- ٣- حديث أبي فتادة رضي الله عنه الطويل، وفيه: «أما إنه ليس في اليوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى»^(٤).
- ٤- ما جاء في وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «إن لله حقاً بالليل لا يقبله بالنهار، وحقاً بالنهار لا يقبله بالليل»^(٥).
- الوافقون: الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧)، والشافعية^(٨)، والحنابلة^(٩)، والطاهرية^(١٠).
- المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في تحريم تأخير صلاة النهار إلى الليل أو الليل إلى النهار عمداً.
- * النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على تحريم تأخير صلاة النهار إلى الليل،

(١) سورة النساء ١٠٣.

(٢) سورة البقرة ٢٤/٦٣٢.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف حديث رقم ٥٧٢/١٤ وأبو داود في الزهد ٣٣/١.

(٤) ينظر: درر الحكام شرح عرر الأحكام ١/١٢٤، الاحتيار لتعليل المختار ١/٣٨.

(٥) ينظر: الدجيرة ٢/٢٤، مواهب الجليل ١/٤٠٩.

(٦) ينظر: أسس المطالب ١/٣٣٦.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٤٠١.

(٨) ينظر: المحلى ١٠/٢ فما بعدها.

والليل إلى النهار عمداً، وكذلك تأخير أي فريضة عن وقتها، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة، والله ولي العزم.

◆ المسألة التاسعة عشرة: لا تسقط الصلاة الفائتة بالصلاة المضاعفة في المساجد الثلاثة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أنه لا يصح احتساب مضاعفة الصلوات في المساجد الثلاثة^(١) لإسقاط صلوات وجبت في أوقات أخرى، وأن كل صلاة تجب بوقتها، ولا يحزئ غيرها عنها. ومن حكي الإجماع:

١ النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله: حيث قال في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»^(٢): «قال العلماء وهذا فيما يرجع إلى الثواب، فتواب صلاة فيه يزيد على ثواب ألف فيما سواه، ولا ينعدى ذلك إلى الإجراء عن الفوائت، حتى لو كان عليه صلاتان فصلى

(١) المسجد الحرام، والمسجد النووي، والمسجد الأقصى، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»، صحيح البخاري، أبواب التطوع، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ٣٩٨/١، رقم (١١٣٣)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، ١٠١٢/٢، رقم (١٣٩٤)، وفي حديث حابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه»، مسند أحمد ٤١٥/٢٣، رقم (١٥٢٧٢)، قال الأرنؤوط في تعليقه: إسناده صحيح على شرط البخاري. وفي حديث ميمونة بنت سعد مولاة النبي ﷺ أنها قالت: «يا نبي الله أفنا في بيت المقدس. فقال: أرض المشرق والمغرب، أثوبه فصلوا فيه، فإن صلاة فيه كآلف صلاة فيما سواه. قلت: أرايت من لم يطق أن يتحمل إليه أو يأتيه؟ قال: فليهد إليه ريت يسرح فيه؟ وإن من أهدى له كان كمن صلى فيه»، قال الألباني وهذا سند حسن أو صحيح. الثمر المستطاب ٥٤٢/٢.

(٢) المصدر السابق.

- في مسجد المدينة صلاة لم تحزنه عنهما، وهذا لا خلاف فيه، والله أعلم^(١).
- ٢ ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا تسقط الصلاة بحج ولا تضعيف في المساجد الثلاثة ولا غير ذلك إجماعاً»^(٢).
- ٣- شمس الدين الكرمانى^(٣) (٧٨٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في حديث أبي هريرة السابق: «واتفقوا أنه فيما يرجع إلى الثواب، فثواب صلاة فيه تزيد على ثواب ألف فيما سواه، ولا يتعدى ذلك إلى الأجزاء عن الفوائت، حتى إذا كان عليه صلاتان فصلى في مسجد المدينة صلاة لم تجزه عنهما»^(٤).
- ٤- ابن حجر (٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يتعدى إلى الإجراء باتفاق العلماء، كما نقله النووي وغيره، فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين صلاة لم تحزه إلا عن واحدة»^(٥).
- ٥- العيني (٨٥٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فضل هذه الصلاة في هذه المساجد يرجع إلى الثواب ولا يتعدى ذلك إلا الإجراء عن الفوائت حتى لو كان عليه صلاتان فصلى في مسجد المدينة صلاة لم تجزه عنهما وهذا لا خلاف فيه»^(٦).
- ٦- الزرقاني^(٧) (١١٢٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب،

(١) شرح صحيح مسلم ١٦٦/٩.

(٢) الفتاوى الكبرى ٣٢٠/٥.

(٣) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى البغدادي الشافعي، عالم بالحديث، تصدى لنشر العلم بعدد ثلاثين سنة، وأقام مدة مائة سنة، وبها فرع من شرح البخاري، صف في مؤلفاته النفوذ والردود في الأصول، توفي رجلاً من الحج سنة ٧٨٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية ٣/١٨٠.

(٤) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ١٤/٧.

(٥) فتح الباري ٦٨/٣.

(٦) عمدة القاري ٢٥٧/٧.

(٧) أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الرافعي المصري الأزهرى المالكي، خاتمة المحدثين بالديار المصرية، وهو من الفقهاء المالكيين عبد الباقي الرافعي شارح المختصر، له مصنفات، منها: شرح المواهب اللدنية، توفي بالقاهرة سنة ١١٢٢هـ. =

ولا تنعدي إلى الإحزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره، فمن عبه صلاتان فصلى في أحد المسحدين صلاة لم تجره إلا عن واحدة^(١).

◆ مستنتج الإجماع:

١- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»^(٢)، وفي لفظ لمسلم: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها؛ فإن الله يقول: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِوَعْدِي﴾»^(٣)^(٤).

٢- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها...»^(٥).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ حصر سبيل الخروج من عهدة المراتب في أدائها بحسب، ولم يذكر غيره، فيتعين ألا يصح الاعتداد بمضاعفة الصلوات في المساحد الثلاثة لإسقاط ما وجب على المكلف.

الموافقون: الشافعية^(٦) ولم أقف عليه - بحسب بحثي - مصوصاً في كتب بنية المذاهب، لكن من صرح بالإجماع ما هم أئمة في المذاهب الثلاثة.
 المخالفون: لم أقف بحسب البحث على قول مخالف^(٧) في أنه لا يصح

= ينظر شجرة البوركية ٤٦٠/١

(١) شرح الرزقاني على الموطأ ٦٦٩/١ (٢) سبق تحريجه ص ١٠٢.

(٣) سورة طه ١٤. (٤) سبق تحريجه ص ١٠٢.

(٥) سبق تحريجه ص ١٠٢.

(٦) يطر: حاشية الجبرمي على المحطبة ٤١٣، ٢، حاشية الرملي على أسس المطالب ٤٣٨/١.

(٧) ذكر الحافظ ابن حجر أن لأبي بكر النقاش كلاماً يوهم خلاف المتفق عليه في هذه المسألة.

حيث قال: «وقد أوهم كلام المقرئ أبي بكر النقاش في تفسيره خلاف ذلك؛ فإنه قال فيه:

حسنت الصلاة بمسجد الحرم فبغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة»، فتح الباري ٦٨/٣. ومحل الإيهام احتساب الصلاة =

احتساب مصاعفة الصلوات في المساحد لثلاثة لإسقاط ما وجب من الفوائت ونحوها، وأن كل صلاة تجب بوقهه، ولا يجرئ غيرها عنها.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه لا تسقط الفوائت ونحوها بالصلوات المضاعفة في المساجد الثلاثة، والله ولي العلم

◆ المسألة العشرون: لا يكون عاصياً من مات أثناء وقت الصلاة بعد العزم على فعلها

● شرح السالفة: حكى الإجماع على أن المكلف إذا مات خلال وقت الصلاة بعد العزم على فعلها؛ فإنه لا يكون عاصياً. ومن حكى الإجماع:

١- العراقي (٥٠٥هـ) رَوَّاهُ: حيث قال: «إذا مات المكلف في أثناء الوقت ولم يقض لم يمت عاصياً بإجماع السلف على ذلك، وقول من أنه خطأ؛ فإن نعلم قطعاً أنهم كانوا لا يؤثمون من مات وقد مضى من الوقت مقدار ما تقع فيه الصلاة»^(١).

٢- أبو الخطاب (٥١٠هـ) رَوَّاهُ، قال في مسألة وجوب الصلاة أول الوقت وجوباً موسعاً مع جواز التأخير: «فإن قيل: فإذا قُلتُم: وجبت؛ فهل إذا مات في وسط الوقت يكون عاصياً أم لا؟ فإن قُلتُم يكون عاصياً خرقتُم الإجماع؛ فإنه لا يَأْتُم بالتأخير، بل هو جائز له، فكيف يعصي؟ وإن قُلتُم لا يعصي؛ فلا معنى لإطلاق الوُحُوب...»^(٢).

٣- الآمدي (٦٣١هـ) رَوَّاهُ، قال: «لو أخر المكلف لصلاة عن أول الوقت بشرط العزم ومات، لم يلق الله عاصياً، نظراً إلى إجماع السلف على ذلك»^(٣).

= الواحدة عن العمر المذكور، فكأنها نحزى عنه، والذي يظهر أن هذه الحصة كحصة لسة القدر محسب، والله أعلم.

(١) الصوري في أصول الفقه، ص ٤٧، ويظر المستصفى، ص ٥٦٠

(٢) الانتصار في المسائل الكبر ١١٣/٢. (٣) الإحكام في أصول الأحكام ١/١٠٨.

٤- صفي الدين الهندي^(١) (٧١٥هـ) رَوَى، قال: «ولا يمكن أن يقال: إن حوار التأخير مشروط بشرط سلامة العاقبة، كعدم وجوب لصمد في التعارير فإنه مشروط بها؛ لأنه على خلاف إجماع السلف؛ إذ يعلم من عاداتهم بالضرورة أنهم ما كانوا يؤثمون من مات فجأة في أثناء الوقت إذا كان عازماً مصمماً على الامتثال»^(٢).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل، وفيه: «وانوقت ما بين هذين الوقتين»^(٣).

قال ابن حزم: «إن الله تعالى جعل للصلاة وقتاً محدوداً أوله وآخره، وصح أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة في أول وقتها وفي آخر وقتها، فصح أن المؤخر لها إلى آخر وقتها لبس عاصياً؛ لأنه ﷺ لا يفعل المعصية»^(٤).

٢- حديث أبي قتادة رضي الله عنه، وفيه: «إما لتفريط على من لم يصل لصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى»^(٥).

٣- ما روي عن أبي محذورة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «أول الوقت رضوان الله، وأوسط الوقت رحمة الله، وآخر الوقت عفو الله»^(٦).

السائقون: الحنفية^(٧)

(١) أبو عبد الله صفى الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي الدمشقي الشافعي، فقيه أصولي، ولد بالهند، وزار اليمن، وحج، ودخل مصر، ثم استوطن دمشق، ووقف كتبه بدار الحديث الأشرقية، له: «اللائق» في أصول بدير، توفي سنة ٧١٥هـ. يطر. طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ١٦٢-١٦٤.

(٢) نهاية لوصول في دراية الأصول ٢/ ٥٦٥. (٣) سبق تحريجه ص: ٢٢٤.

(٤) المحبى ١/ ٣٩٤-٣٩٥. (٥) سبق تحريجه ص: ١٠٤.

(٦) سبق تحريجه ص: ٢٣٢.

(٧) ينظر: أصول السرخسي ١/ ٤٣، شرح تلويح على التوضيح ١/ ٣٩٩.

والمالكية^(١)، والشافعية في الصحيح^(٢)، والحنابلة في الأصح^(٣).

قال ابن اسجار: «(ومن له تأخير) فمات قبل أن يفعلها فيها (تسقط بموته) عدد الأثمة الأربعة» لأنها لا تدخلها النيابة، فلا فائدة في بقائها في الدمة، بخلاف الزكاة والحج، (ولم يعص) بالتأخير عند الجمهور^(٤).

المخالضون: ذهب الشافعية في وجهه^(٥) والحنابلة في وجهه^(٦) كذلك إلى أن من جاز له تأخير الصلاة فمات قبل الفعل؛ فإنه يأثم ويموت عاصياً، قال ابن اللحام^(٧): «في المسألة وجهان للأصحاب أصحهما العصيان»^(٨).

ويرجع الخلاف في هذه المسألة إلى الخلاف في مسألة أصولية: وهي الواجب الموسع بدأخره لمكلف عن أول الإمكان ثم مات أثناء وقته، فهل يأثم ويموت عاصياً؟

فمذهب لجمهور أنه لا يأثم^(٩)، لأنه محيّر في الوقت، وذهب جماعة إلى

(١) ينظر: مواهب الجليل ٤٠١/١، شرح مختصر خليل ٢١٤/١.

(٢) ينظر: المجموع للتوحي ٥٠/٣، كفاية النيه ٢٩٦/٤، البحر المحيط ٢٩٠/١.

(٣) ينظر: روضة الناظر ١١٦/١، شرح الكوكب المنير ٣٧٣/١، حاشية الروض المربع ٤٢١/١.

(٤) شرح الكوكب المنير ٣٧٣/١.

(٥) ينظر: المجموع للتوحي ٥٠/٣. وقال الزنجاني: «ذهب بعض أصحابنا إلى أن من أحر الصلاة عن أول الوقت مقداراً يسع الفرض ومات لقي الله عاصياً». تحريج الفروع على الأصول ص ٩٣.

(٦) ينظر: أصول الفقه لابن مفلح ٢١١/١، التحبير شرح التحرير ٩١٩/٢.

(٧) أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن عباس بن شيبان البجلي الحسلي، الفقيه، أصله من مدك، تتلمذ لاس رجب، وأذن له في الإفتاء، وانتفع به الطلبة، له كتب، منها: تحريد العباد في تحرير أحكام النهاية، توفي بمصر سنة ٨٠٣هـ. ينظر: شذرات الذهب ٥٢/٩.

(٨) القواعد والفوائد لأصوبية ص ١١٠.

(٩) ينظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن ٢٠٥/١.

تعصيته، منهم أبو الخطاب في «التمهيد»^(١) والجويني في «الرهان»^(٢).
 * النتيجة: الأقرب عدم ثبوت لإجماع على أن من أخر الصلاة عن أول وقتها
 ثم مات في أثناءه لا يموت عاصياً؛ لكنه قول المحققين^(٣)، ومخالفه يقترب من
 حرق الإجماع كما قال الجويني في التلخيص^(٤)، والله ولي العلم.

◆ المسألة الحادية والعشرون: لا يجب الترتيب بين ما كثر من الفوائت وحاضرة ضاق وقتها

■ شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه لا يلزم الترتيب فيما كثر من الصلوات
 الفائتة مع الصلاة الحاضرة إذ خشي فوت وقت الصلاة الحاضرة، فيبدأ
 بالحاضرة لئلا يفوت وقتها. ومن حكى الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، حيث قال: «وقد أجمع علماء المسلمين أن
 من ذكر صلوات كثيرة، كصلاة شهر أو أكثر، أو مازاد على صلاة يوم وليلة؛ لم
 يزمه ترتيب ذلك مع صلاة وقته»^(٥).

٢- ابن رشد الحد (٥٢٠هـ) رحمه الله، قال: «وأما ذُكُرُ صلوات كثيرة؛ فلم
 يختلف قول مالك أنه يبدأ بما حضر وقته قبلها، ووجه تفرقة مالك بين الصلوات
 الكثيرة والقليلة هو أن ظاهر الحديث - بحمله على ما يقتضيه من العموم - يوجب
 أن يبدأ بالفوائت قلت أو كثرت قبل ما هو في وقته وإن فات الوقت؛ لقوله
 «فليصلها إذا ذكرها». فخصص الإجماع من ذلك الصلوات الكثيرة، وبقي
 الحديث مستعملاً في اليسيرة»^(٦).

(٢) نصر، الرهان ١/٧٦.

(١) سطر، التمهيد ١/٢٢٣-٢٢٤.

(٣) ينظر: برهة الخاطر لعاطر ١/١١٦، ١١٧.

(٤) بطر، التلخيص في أصول الفقه ١/٣٤٢.

(٥) الاستدكار ١/٣٢٦، وينظر التمهيد ٦/٤٠٨.

(٦) المقدمات الممهدة ١/٢٠٧.

٣- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَوَى عَنْهُ، قَالَ فِي حَدِيثِ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، «وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِهِ فِيمَنْ فَتَنَتْهُ صَلَوَاتُ وَأَيُّقِنَ أَنَّهُ يَقْصِيهَا وَيُصَلِّيُ الَّتِي حَصَرَتْ قَبْلَ فَوَاتِ وَقْتِهَا أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالْمَنْسِيَةِ، وَاخْتَلَفُوا إِذَا خَشِيَ فَوَاتَهَا... وَلَا خِلَافَ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ فِيمَا كَثُرَ حَدُّهُ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمَا حَضَرَ»^(١).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى النَّاسِ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٢).
وحده الدلالة: أن لكل صلاة وقتاً، والوقت متعين للحاضرة، فوجب البداءة بها، كما لو حصره رمضان وعيه صوم رمضان فله^(٣).
الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، وهو المذهب عند الحنابلة^(٧).

وحد الكثرة عند الحنفية ست صلوات، وعند المالكية حد الفلة أربع صلوات، وأما الشافعية فلا فرق عندهم بين القليل والكثير^(٨).
المخالفون: خالف في هذه المسألة بعض، فذهبوا إلى أن الترتيب لا يسقط وإن صاق وقت الحاضرة.

فقد روي عن رفر أن الترتيب لا يسقط بكثرة اصلوات إلى شهر، وروي عنه أنه لا يسقط أبداً، وروي عنه أنه لا يسقط بكثرة لفوات إن تسع الوقت لها

(١) إكمال معلم (٢) سورة النساء ١٠٣٠.

(٣) يطر. لسحمرع شرح المذهب ٦٨/٣.

(٤) يطر: بدائع الصنائع ١/١٣٥، العنايه شر الهمدايه ١/٤٨٨، البديه شرح الهمدايه ٢/٥٨٨.

(٥) يطر: لتاج والإكليل ٢/٢٧٨-٢٧٩، شرح مختصر حلي ١/٣٠١.

(٦) يطر: لمحممرع ٣/٧٠، تحفة المحتاح ١/٤٣٩-٤٤٠.

(٧) سطر. لمعي ١/٤٣٧، الإناصاف ١/٤٤٤، شرح منتهى الإرادات ١/١٤٦.

(٨) ينظر: لممرع السبقه.

وللحاصرة^(١)، فعلى الرويتين الأولين لا يسقط الترتيب وإن فانت الحاصرة.

وروي عن اس أبي ليلى أن الترتيب لا يسقط بكثرة افوائت إى سنة^(٢)

وروي عن أحمد أن المرتب لا يسقط وإن خشي فواب الحاصرة؛ لأنه ترتيب لا يسقط مع سعة الوقت، فلم يسقط مع ضيقه، بدليل ترتيب الركوع مع السجود^(٣).

وقد أنكر القاضي أبو يعلى هذه الرواية عن أحمد، وجعلها رواية واحدة، حيث قال «وعندي أن المسألة رواية واحدة وأنه يسقط؛ لأنه قال في رواية منها في رحل سبي صلاة فذكرها عند حضور صلاه الجمعة: يبدأ بالجمعة، هذه بخاف فوتها. فقال له. كنت أحفظ عنك أنك تقول. إذا صلى وهو ذاكر لصلاة فاتته أنه يعيد! قال: كنت أقول. فظهر هذا أنه رجع عن ذلك»^(٤).

وينبغي أن يعلم أن حكاية الإجماع على سقوط الترتيب بكثرة افوائت باعثها هو تضييع الحاصرة عن وقتها، فيستوي حيثل لكثرة مع سعة الوقت وصيقه، ومن ثم فلا فرق بين التقييد بصيق وقت الحاصرة والإطلاق، والله أعلم.

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن الترتيب يسقط بكثرة الفوائت ولو صاق وقت الحاصرة، والله ولي العلم.



(١) يظر. الساية شرح الهداية ٢/ ٥٨٨.

(٢) ينظر. الساية شرح الهداية ٢/ ٥٨٨.

(٣) يظر المسائل افقية من كتاب الرويتين ولوحين، ١/ ١٣٢-١٣٣، المغني ١/ ٤٣٧.

الإناصاف ١/ ٤٤٤

(٤) المسائل افقية من كتاب الرويتين والوجهين ١/ ١٣٣

المبحث الثاني

ستر العورة

❏ وفيه ست وعشرون مسألة:

❖ المسألة الأولى: المراد بالزينة في قوله تعالى: ﴿بَنِيَّ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ستر العورة

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن الزينة المذكورة في قوله تعالى: ﴿بَنِيَّ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١) المفصود بها ستر العورة. ومن حكي الإجماع: ١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله؛ حيث قال في الآية الكريمة: «اتفق على أنه ستر العورة»^(٢).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله؛ قال: «والزينة لمأمور بها في قول الله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ هي الثياب الساترة للعورة؛ لأن الآية نزلت من أجل الدين كانوا يطوفون بالبيت عراة، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء»^(٣).

٣- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال في الآية الكريمة: «واتفق الجميع على أنه ستر العورة، وهي الثياب الساترة للعورة؛ لأن الآية نزلت من أجل الطائمين بالبيت عراة، ولا خلاف في هذا»^(٤).

٤- العيني (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال في الآية الكريمة: «وقد اتفق العلماء على أن المراد منه ستر العورة»^(٥).

❖ مستند الإجماع: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب نزول الآية الكريمة، قال: «كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة، فنقول: من يعبرني تطوفاً؟ تجعله

(٢) (المحلى ٢/ ٢٤٠)

(١) سورة الأعراف ٣١

(٣) التمهيد ٦/ ٣٧٦، الاستدكار ٥/ ٤٣٧.

(٥) عمدة القاري ٤/ ٥٤.

(٤) الإقناع في مسائل الإجماع ١/ ١٢٠.

على فرحها وتقول.

اليوم يبدو بعضه أوكله فما بدا منه فلا أحله
فنزبت هذه الآية ﴿حُدُوا زِينَتَكُمْ عِدَّ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١).

قال ابن رجب: «وقد صح هذا عن ابن عباس، وأجمع عليه المفسرون من
السلف بعده»^(٢). وقال ابن بطال: «وأجمع أهل التأويل على أن قوله: ﴿حُدُوا
زِينَتَكُمْ عِدَّ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ نزلت من أجل الذين كانوا يطوفون بالبيت عراة»^(٣).

وقال الرازي: «أجمع المفسرون على أن المراد بالزينة ههنا لبس الثوب الذي
يستر العورة»^(٤).

الموافقون: الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

الغالبون: لا خلاف معتبراً بين أهل العلم وأهل التأويل في أن المراد بالزينة
في الآية الكريمة ستر العورة بالثياب، غير أنه حكي عن بعضهم أن المراد به رفع
الأيدي في مواقيت الصلاة^(٩)، وهو بعيد لا تحتمله الآية الكريمة^(١٠).

(١) صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في قوله تعالى: ﴿حُدُوا زِينَتَكُمْ عِدَّ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾، ٢٣٢٠/٤،
رقم (٣٠٢٨)

(٢) فتح الباري ٣٣٤/٢ والنطواف - بفتح ثاء وكسر هاء - الثوب الذي يطاف به النهاية في
غريب الحديث ١٤٣/٣

(٣) شرح صحيح البخاري ١٥/٢. (٤) معاني الغيب ٥١/١٤.

(٥) يظفر: إعانة شرح الهداية ٢٥٦/١، البحر الرائق ٢٨٢/١.

(٦) يظفر: شرح مختصر خليل ٢٤٥/١. (٧) يظفر: نهاية المحتاج ٥/٢.

(٨) يظفر: شرح منتهى الإرادات ١٤٩/١.

(٩) حكاها الثعلبي عن القاضي التوحي، يظفر: الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٢٢٩/٤.

(١٠) قل للكويتي «قال صاحب «أكر المدفون والملك المشحون» وقفت على كتاب لبعض

المشايخ الحنفية ذكر فيه مسائل خلاف، ومن عجائب ما فيه الاستدلال على ترك رفع اليدين
في الانتقالات بقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَدْعُونَكُمُ أَنْ يُفِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء ٧٧] =

وروي أن المراد به الصلاة في النعال، فقد روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً في قوله: «حُدُّوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»، قال: «الصلاة في النعال»^(١)، وهو حديث واه^(٢)، قال فيه ابن كثير: «وفي صحته نظر»^(٣).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن المراد بالريئة في الآية الكريمة ستر العورة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية: ستر العورة^(٤) عن العيون واجب

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على وجوب ستر العورة عن أعين الناس في الجملة، ومن ذلك سترها في الصلاة.

ومن حكي الإجماع على وجوب الستر عن الأعين في الجملة:

١- القاضي عياض رحمته الله؛ حيث قال: «ولا خلاف في تحريم النظر إلى العورة من الناس بعضهم إلى بعض وسترها عنهم»^(٥).

= وما رتُ حكي ذلك لأصحاب على سبيل التعجب إلى أن طفرت في «تفسير الشعلي» مما يهول عنده هذا العظيم، وذلك أنه حكي في سورة الأعراف عن لتوخي القاضي أنه قال في قوله تعالى: «حُدُّوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»، أن المراد بالريئة رفع اليدين في الصلاة. فهذا في هذا الطرف، وذلك في الطرف الآخر التعليق الممجد على موصلاً محمد ١/ ٤١٠.

(١) الضعفاء الكبير للعلقبلي، ١٤٢/٣، أمالي ابن بشران، ص ١٢٠، رقم (٢٥٢)، لموصوع لابن الحوري ٩٥/٢.

(٢) قال الألباني، مكر، السلسلة الضعيفة ١٣/ ١٩١، رقم (٦٠٨٣).

(٣) تفسير القرآن لعظيم ٣/ ٣٦٥.

(٤) فيم يخص الصلاة ذكر بعض أهل العلم أن الأولى التعبير باتخاذ الزينة؛ لأن بعض ما يحجب ستره في الصلاة لس من العورة، كرأس المرأة، فيه تجب تغطيته إجمالاً. ينظر: شرح عمدة الفقه، د عبد الله الجبرين ١/ ٢٢٨ ٢٢٩، وكعنتق الرحمن عد من يوجب ستره، ينظر - مجموع الفتاوى ١١٤/٢٢.

(٥) إكمال المعلم ٢/ ١٨٦.

- ٢- ابن سريج^(١) (٣٠٦ هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا خلاف أن ستر العورة واجب»^(٢).
- ٣- ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أن ستر العورة فرض واجب بالحملة على الآدميين»^(٣).
- ٤- سند بن عنان (٥٤١ هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف في وجوب ستر العورة مطلقاً في الصلاة وغير الصلاة»^(٤).
- ٥- أبو بكر بن العربي (٥٤٣ هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ستر العورة فرض إسلامي لا خلاف فيه بين الأمة»^(٥).
- ٦- ابن رشد الحفيد (٥٩٥ هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «تفق العلماء على أن ستر العورة فرض يطلق»^(٦).
- ٧- ابن شاس^(٧) (٦١٠ هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقع الاتفاق على وجوب ستر العورة عن أعين الناس»^(٨).

(١) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج لبعدي، ناشر مذهب الشافعي وناصره، وأحد أئمة الشافعية من أصحاب الوحوة، ولي القضاء بشيراز، له نحو أربعمئة مصنف، منها: الودائع لمصوص الشرائع، توفي سنة ٣٠٦ هـ. ينظر: طبقات اشافعية لكرى ٢١/٣ فما بعدها.

(٢) حكاها عنه الخطابي، معالم السنن ٣٢/١.

(٣) التمهيد ٣٧٦/٦، الاستذكار ٤٣٦/٥.

(٤) حكاها عنه الحطاب، مواهب الحسل ٤٩٧/١.

(٥) عارضة الأخوذي ١١٧/١. (٦) بداية المتهجد ١٢١/١.

(٧) أبو محمد حلال الدين عبد الله بن محمد بن نجم بن شاس ابن نزار الجدامي السعدي المصري، شيخ المالكية في عصره بمصر، ينحدر من بيت إمارة، ألف كتابه عقد الحواهر الثمينة على ترتيب الوحيير للعرالي، توفي مرطاً بدميط في حصار الفرنجة له سنة ٦١٠ هـ. ينظر: الديباح المذهب ٤٣٣/١.

(٨) حكاها عنه القرافي في الدخيرة ١٠١/٢ لكن عذرته في كتابه لم يحد فيها الإجماع، =

- ٨- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمته الله، قال: «الستر للعورة واجب متفق على وجوبه»^(١).
- ٩- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا أن ستر العورة عن أعين الأدميين فرض بالحمل»^(٢).
- ١٠- القرطبي (٦٧١هـ) رحمته الله، إذ قال: «ولا خلاف بين العلماء في وجوب ستر العورة عن أعين الناس»^(٣).
- ١١- النووي (٦٧٦هـ) رحمته الله، قال: «ستر العورة عن العيون واجب بالإجماع»^(٤).
- ١٢- عبد الرحمن بن قدامة (٦٨٢هـ) رحمته الله، قال: «ستر العورة متفق على وجوبه»^(٥).
- ١٣- قاضي صمد العثماني (٧٨٠هـ) رحمته الله، قال: «ستر العورة عن العيون واجب بالإجماع»^(٦).
- ١٤- العيني (٨٥٥هـ) رحمته الله، قال: «ستر العورة عن العيون واجب بلا خلاف»^(٧).
- ١٥- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمته الله، قال: «ولا خلاف في وجوب ستر العورة في الصلاة وبحضرة الناس»^(٨).
- ومن نص عليه في الصلاة:

١- ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رحمته الله، قال معللاً ترجيح تفسير الرينة بالوجه والكفين في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْرِيكَ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(٩)، قال:

= إذ قال: «النظر الثاني في حكم الستر، وهو وجوب عن أعين الإناث» عقد لجواهر الثمينة ١١٦/١.

- (١) المعني ٤٢٧/١.
- (٢) لإقناع ١٢١/١.
- (٣) الجامع لأحكام القرآن ١٨٢/٧.
- (٤) المجموع ١٦٦/٣.
- (٥) الشرح الكبير ٢٣٢/٣.
- (٦) رحمة الأمة، ص. ٤٣.
- (٧) الناية شرح الهداية ١٢٠/٢.
- (٨) حاشية الروض المربع ٤٩٢/١.
- (٩) سورة أنور ٣١.

«وإنما قلت ذلك أولى الأقوال في ذلك بالتأويل؛ لإجماع الجميع على أن على كل مصل أن يستر عورته في صلاته»^(١).

٢- ابن حرم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «واتفقوا أن ستر العورة فيها لمن قدر على ثوب مباح لباسه له فرص»^(٢).

٣- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولم يختلف في أنه في الصلاة لا بد من اللباس، لا تجوز الصلاة عرياناً مع قدرته على اللباس باتفاق العلماء»^(٣).

٤- البهوتي (١٠٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في شرط ستر العورة: «يعقد الإجماع على الأمر به في الصلاة»^(٤).

ومن نص عليه خارج الصلاة بحضرة الناس:

١- ابن نجيم (٩٧٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «واعلم أن ستر العورة خارج الصلاة بحضرة الناس واجب إجماعاً»^(٥).

٢- ابن عابدين (١٢٥٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «إذا كان خارج الصلاة يجب الستر بحضرة الناس إجماعاً»^(٦).

♦ مستند الإجماع: في ستر العورة عن الأعين:

١- قول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ إِنَّ اللَّهَ حَبِيرٌ يَمَّا يَصْنَعُونَ﴾ (٢٤) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(٧).

٢- حديث معاوية بن حيدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «قلت: يا رسول الله! عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: حفظ عورتك إلا من روجتك أو ما ملكت يمينك. قال:

(٢) مراتب الإجماع ص: ٢٨

(١) جامع البيان ١٩/ ١٨٥.

(٤) كشف القناع ١/ ٢٦٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٢/ ١١٧.

(٦) حاشية ابن عابدين ١/ ٤٠٤.

(٥) البحر الرائق ١/ ٢٨٣.

(٧) سورة النور. ٣٠-٣١.

قلت: يا رسول الله! إذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: إن استطعت أن لا يربئها أحد فلا يربئها. قال: قلب: يا رسول الله! إذا كان أحدنا حالياً؟ قال: الله أحق أن يستحيا منه من الناس»^(١).

وفي ستر العورة في الصلاة:

- ١- قول الله تعالى ﴿يَتَنَبَّيْ مَا دَمَ حُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢).
- ٢- حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(٣). قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن، ولعمل عليه عند أهل العلم؛ أن المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها»^(٤).
- ٣- حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله! إني رجل صيد، فُصلي في القميص الواحد؟ قال: «نعم. وارره ولو بشوكة»^(٥).
- الموافقون: الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧).....

(١) مسند أحمد، ٣٣/٣٤١، رقم (٢١٠٤١)، سنن أبي داود، كتاب الحمام، باب ما جاء في التعري، ٦/١٣٤، رقم (٤٠١٧)، سنن الترمذي، كتاب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في حط العورة، ٥/١١٠، رقم (٢٧٩٤)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) سورة الأعراف، ٣١.

(٣) مسند أحمد، ٤٢/٨٧، رقم (٢٥١٦٧)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بغير حمار، ١/٤٧٨، رقم (٦٤١)، سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار، ٢/٢١٥، رقم (٣٧٧)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وصححه لألبني، إرواه العليل ١/٢١٤، رقم (١٩٦).

(٤) سنن لترمذي ٢/٢١٥.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي في قميص واحد ١/٤٧٠، رقم (٦٣٢)، وحسنه الألباني، صحيح أبي داود ٣/١٩٦، رقم (٦٤٣).

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ١/١١٦، حاشية ابن عابدين ١/٤٠٤.

(٧) ينظر. شرح مختصر خليل ١/٢٤٤.

والشاذعية^(١)، والحنابلة^(٢)، والظاهرية^(٣).

المغالطون: لا خلاف بين أهل العلم في وجوب ستر العورة عن الأعين في الصلاة وفي غير الصلاة، لكنهم اختلفوا في مسائل متعلقة بالصلاة، منها: هل هي شرط في صحة الصلاة أم وجب، ولأول مذهب لجمهور، والثاني أحد قولي المالكية^(٤)، وإن صلى خالياً فبرى بعض المالكية أن ستر العورة حيثئذ مسنون، ويراه بعضهم مندوباً^(٥).

* **التهجئة:** صحة الإجماع وثبوته على وجوب ستر العورة عن الأعين نكر حال، مع الاختلاف في كونه شرطاً لصحة الصلاة، ولله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة: القبل والدبر عورة

● **شرح السالفة:** أجمع أهل العلم على أن القبل والدبر عورة في الصلاة كشأنهما في غير الصلاة. ومصر حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رَوَيْتُهُ؛ حيث قال: «لم يحتج أهل العلم أن مما يجب على المرء ستره في الصلاة القبل والدبر»^(٦).

٢- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَوَيْتُهُ، قال: «واتفقوا على أن الفرج والدبر عورة»^(٧).

٣- ابن شاس (٦١٦هـ) رَوَيْتُهُ، قال: «والمكلفون صنفان: رجال ونساء، والنساء قسمان: حرائر وإماء، فأما الصنف الأول فأجمعت الأمة على أن السوأيتين منهم عورة»^(٨).

(١) ينظر تحفة المحتاج ١١٠/٢.

(٢) ينظر شرح منتهى الإرادات ١٤٩/١. (٣) سطر المحلى ٢٤٠/٢.

(٤) ينظر شرح مختصر حبل مع حاشية العدوي ٢٤٥/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢١٢/١.

(٥) ينظر: عقد المحاور الثمينة ١١٦/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢١٢/١.

(٦) الأوسط ٦٧/٥، الإجماع ص: ٤٣. (٧) مراتب الإجماع ص: ٢٩.

(٨) عقد المحاور لثمينة ١١٥/١.

- ٤- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمته الله، قال: «إِنْ لَمْ يَحْدِ إِلَّا مَا يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ سَتَرَ لِفَرْحِينَ؛ لِأَنَّهُمَا أَفْحَشُ، وَسَتَرَهُمَا آكَدُ، وَهُمَا مِنَ الْعَوْرَةِ بِغَيْرِ خِلَافٍ»^(١).
- ٥- ابن القطن (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «وَأَحْمَعُوا أَنْ مَا يَحِبُّ عَلَى الرَّجُلِ سَتْرُهُ فِي الصَّلَاةِ الْقَبْلَ وَالذِّبْرَ»^(٢).
- ٦- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمته الله، قال شارحاً عبارة لمقع: «(إِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيعُهَا سَتَرَ الْفَرْحِينَ)؛ لِأَنَّهُمَا أَفْحَشُ، وَهُمَا عَوْرَةٌ بِغَيْرِ خِلَافٍ»^(٣).
- ٧- العيني (٨٥٥هـ) رحمته الله، قال عن عورة الفخذ: «لأنه أقرب إلى الفرج الذي هو عورة إجماعاً»^(٤).
- ٨- البيهوتي (١٠٥١هـ) رحمته الله، قال شارحاً عبارة الإقناع: «(إِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيعُهَا) أي: العورة (ستر الفرجين)؛ لِأَنَّهُمَا أَفْحَشُ، وَهُمَا عَوْرَةٌ بِلا خِلَافٍ»^(٥).
- ٩- البجيرمي^(٦) (١٢٢١هـ) رحمته الله، قال: «إِنْ وَجَدَ مَنْ اسْتَرَهُ مَا يَكْفِي قَبْلَهُ وَذِيبَهُ نَعِنَ بِهِمَا لِلاتِّعَاقِ عَلَى آيِهِمَا عَوْرَةٌ»^(٧).
- ١٠- الشوكاني (١٢٥٠هـ) رحمته الله، قال: «وَقَدْ وَقَعَ الْإِحْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْقُلَّ وَالذِّبْرَ عَوْرَةٌ»^(٨).
- ١١- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رحمته الله، قال: «اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْفَرْحِينَ عَوْرَةٌ»^(٩).

-
- (١) المغني ٤٢٧/١.
 (٢) الإقناع ١٢٣/١.
 (٣) الشرح الكبير ٢٣٣/٣.
 (٤) عمدة القاري ٨٢/٤.
 (٥) كشف الصاع ٢٧١/١.
 (٦) سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي، قدم لقاهرة صغيراً فتعلم في الأهرار ودرّس، له: التجريد، وهو حاشية على شرح المنهج لركريا الأبخاري، توفي سنة ١٢٢١هـ، ينظر الأعلام ١٣٣/٣.
 (٧) حاشية لبجيرمي على الخطيب ٤٥٢/١. (٨) بيل الأوطار ٧٨/٢.
 (٩) الفقه الإسلامي وأدلته ٧٥٥/١.

◆ مستند الإجماع:

١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله، أو يمشي في نعل واحدة، وأن يشتمل الصماء، وأن يحتنى في ثوب واحد كشفاً عن فرجه^(١).

٢- حديث حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه قال: قلب: يا رسول الله! عوراتنا ما تأتي منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»^(٢).

٣- حديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما بين السرة إلى الركبة عورة»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، وإظهارية^(٨).
* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن القبل والدر عورة في لصلاة وفي غير الصلاة، والله ولي العنم.

◆ المسألة الرابعة وجه الحرة البالغة ليس بعورة في الصلاة

● شرح السالمة: حكى الإجماع على أن وجه المرأة لحررة البالغة ليس بعورة في اصلا وممن حكى الإجماع:

(١) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب اشتمال الصماء، ٢١٩٠/٥، رقم (٥٤٨١) من حديث أبي هريرة، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن اشتمال الصماء والاحشاء في ثوب واحد، ١٦٦١/٣، رقم (٢٠٩٩)، واللفظ مسلم.

(٢) سبق تحريجه ص: ٢٨٠.

(٣) المستدرک ٦٥٧/٣ رقم (٦٤١٨)، المعجم الأوسط ٣٧٢/٧ رقم (٧٧٦١)، وحسنه الألباني، صحيح الجامع الصغير، ٩٧٨/٢ رقم (٥٥٨١).

(٤) يضر. الباية شرح الهداية ١٢١/٢، ١٣١. (٥) يطر: شرح مختصر حليل ٢٤٦/١.

(٦) نظر: المجموع ١٨٦/٣. (٧) يطر: مطالب أولي النهى ٢٣٨/١.

(٨) يطر: المحلي ٢٤١/٢.

١- ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَوَّاهُ: حيث قال معللاً ترجيح تفسير الزينة بالوجه والكفين في قوله تعالى: ﴿وَلَا بُدَّ لَكَ رِبْتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: قال: «وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالتأويل؛ لإجماع الجمع على أن على كل مصل أن يسر عورته في صلاته، وأن للمرأة أن تكشف وجهها وكفيها في صلاتها، وأن عليها أن تستر ما عدا ذلك من بدنها»^(١).

٢- ابن عبد لير (٤٦٣هـ) رَوَّاهُ، قال: «أجمعوا على أن المرأة تكشف وجهها في الصلاة والإحرام»^(٢).

٣- ابن القفصان (٦٢٨هـ) رَوَّاهُ، قال: «وأجمعوا أنها لا تصلي مستترة ولا متبرقة، ويجب على المرأة أن توارى جميع بدنها غير وجهها، فإذا فعلت ذلك تمت صلاتها باتفاق»^(٣).

٤- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَوَّاهُ، قال: «أما وجه الحرة فإنه يجوز للمرأة كشفه في الصلاة بغير خلاف نعلمه»^(٤).

٥- ابن نيمية (٧٢٨هـ) رَوَّاهُ، قال: «الوجه والبدان والقدمان لسر لها أن تبدي ذلك للأجانب على أصح أقولين... وأما سر ذلك في الصلاة؛ فلا يجب باتفاق المسلمين»^(٥).

٦- ابن رجب (٧٩٥هـ) رَوَّاهُ، قال: «كشف وجهها في الصلاة جائز بالإجماع»^(٦).

٧- البهوتي (١٠٥١هـ) رَوَّاهُ، قال شارحاً عبارة المنتهى: «واحدة البالغة

(٢)، المنهيد ٦/٣٦٤.

(١) جامع البير ١٩/١٨٥.

(٤) الشرح الكبير ٣/٢٠٦.

(٣) الإقناع ١/١٢١.

(٥) مجمع الفتاوى ٢٢/١١٤. وفي تنبيه العبارة «بل يجوز لها إبدؤها في الصلاة عند

جمهور العلماء، كأبي حنيفة والشافعية وغيرهم، وهو إحدى الروايتين عن أحمد»، ثم

حكى بأن فور أحمد أنها عورة في الصلاة حتى طهرها، وهو مشكل مع حكاية الاتفاق أولاً.

(٦) فتح الباري ٢/٣٤٩.

كلها عورة في الصلاة) حتى طفرها بضاً (إلا وجهها)؛ لحديث «المرأة عورة»... وهو عام في جميعها، ترك في الوجه للإجماع^(١).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى وَلَا سَائِرُ الْبَنِيَّةِ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ بِهَا ثِقَلٌ﴾ (البقرة: ٢٤٥)؛ وهو عام في جميعها، ترك في الوجه للإجماع^(٢).

قال ابن عباس رضي الله عنه: «مَا ظَهَرَ مِنْهَا». الكف ورقعة الوجه^(٣)، وصح تفسيره بذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم أجمعين^(٤).

الموافقون: لحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

الخالفون: حكي ابن عبد البر عن أبي بكر بن عبد الرحمن^(١٠) - أحد الفقهاء السبعة - أن جميع بدن المرأة عورة في الصلاة، ومنه الوجه والكفان^(١١)، وهو رواه عن الإمام أحمد؛ لأنه أطلق القول بأن جميع المرأة عورة في الصلاة^(١٢).

(١) شرح مسهل الإرادات ١/ ١٥٠. (٢) سورة النور: ٣١.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، ٣/ ٥٤٦، رقم (١٧٠٠٣)، وقال الألباني: إسناده صحيح تمام المنة ص ١٦٠.

(٤) ينظر تمام المنة ص ١٦٠. (٥) بضر. الساية شرح الهداية ٢/ ١٢٤.

(٦) ينظر شرح التلخيص ١/ ٤٧١. (٧) ينظر المجموع ٣/ ١٦٨.

(٨) ينظر: المعني ١/ ٤٣٠. (٩) ينظر: المحلى ٢/ ٢٤٠.

(١٠) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المعيرة المخرومي القرشي، الفقيه المحدث، المنقب براهب قريش، أحد سادات التابعين وأئمة المسمين، كان صريحاً، روى عن عائشة وأم سلمة وأبي هريرة وغيرهم، وروى عنه محاهد والرهري وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، توفي سنة ٩٤ هـ. ينظر: سير أعلام السلاء ٤/ ٤١٦، ٤١٩.

(١١) ينظر التمهيد ٦/ ٤٦٤، وينظر: الحاوي الكبير ٢/ ١٦٧، إكمال المعلم ٢/ ١٨٧، فتح الباري ٢/ ٣٤٨.

(١٢) ينظر: السبع ١/ ٣٢٠، لإنصاف ١/ ٤٥١.

ولهذا حكاه ابن قدامة قول الأكثر، فقال: «واختلف أهل العلم، فأجمع أكثرهم على أن لها أن تصلي مكشوفة الوجه»^(١).

وقال ابن حزم: «واحتفوا في الوجه واليدين حتى أظفارهما أعورة هي أم لا؟»^(٢).

وعلى عكس تلك الرواية حكى القاضي أبو يعلى الإجماع على أن وجهها ليس بعورة في الصلاة، ومن ثم حملت هذه الرواية على أن المراد بها ما عدا الوجه، أو خارج الصلاة^(٣)، قال ابن قدامة: «لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلاة»^(٤).

ولذا قال ابن عبد البر بعد حكايته قول أبي بكر بن عبد الرحمن «هذا خارج عن أقاويل أهل العلم؛ لإجماع العلماء على أن للمرأة أن تصلي المكتوبة وبداها ووجهها مكشوف ذلك كله منها تباشر الأرض به»^(٥).

* النتيجة: الأقرب عدم ثبوت الإجماع على أن وجه المرأة ليس بعورة في الصلاة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة: لا تصلي المرأة متقبعة ولا متبرقة

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن المرأة لا تصلي متقبعة ولا متبرقة، إلا أن تكون في مكان فيه أجناب لا يحترزون عن النظر إليها. ومن حكى الإجماع: ١- ابن بطال (٤٤٩هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وأجمعوا أنها لا تصلي متقبعة ولا متبرقة»^(٦).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع العلماء على أنها لا تصلي

(١) المعني ٤٣٠/١ (٢) مراتب الإجماع ص ٢٩.

(٣) ينظر: المبدع ٣٢٠/١، الإصاف ٤٥١/١. (٤) المعني ٤٣٠/١.

(٥) التمهيد ٤٦٥/٦. (٦) شرح صحيح البخاري ٣٥/٢.

متنقة ولا مترفعة»^(١).

٣- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَوَّاهُ، قَالَ «أجمعوا أنها لا تصلي متنقة ولا مترفعة»^(٢).

٤- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَوَّاهُ، قَالَ «وأما لوجه فلا تستره في الصلاة إجماعاً»^(٣).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة - وأشار بيده على أنفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين، ولا بكفت الثياب والشعر»^(٤).

وجه الدلالة: أن ستر المرأة وجهها بنقاب أو برقع يحل بمباشرة المصنعي بالحجة ولأنف المأمور به في الحديث^(٥).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: «نهى رسول الله ﷺ أن يغطي الرجل فاه في الصلاة»^(٦).

وجه الدلالة: أن المرأة كالرجل في كشف الوجه في الصلاة، وفي النقاب والرقع تعطية للقم.

الوافقون: الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨).....

(١) الاستذكار ٤٤٤/٥، التمهيد ٦/٣٦٤ - ٣٦٥.

(٢) الإقناع ١/١٢١. (٣) شرح العمدة ٢/٢٦٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب سجود على الأنف، ١/٢٨٠، رقم (٧٧٩).

صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود ... ١/٣٥٤، رقم (٤٩٠).

(٥) ينظر: كشف القناع ١/٢٦٨.

(٦) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما جاء في لسد الفم في الصلاة، ١/٤٨٠، رقم (٦٤٣).

سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يكره في الصلاة، ٢/١١٢، رقم (٩٦٦).

وحسنه الألباني، مشكاة المصابيح ١/٢٣٨، رقم (٧٦٤).

(٧) ينظر: البحر الرائق ٢/٢٧.

(٨) ينظر: انقواكه الدواني ١/٢١٦، شرح مختصر حليل ١/٢٥٠.

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

المخالفون يرجع الخلاف في هذه المسألة إلى الخلاف المحكي في دخول وجه المرأة في حد العورة في الصلاة كما سبق في المسألة الثالثة، فقد حكى ابن عبد البر عن أبي بكر بن عبد الرحمن - أحد الفقهاء السبعة^(٣) - أن جميع بدن المرأة عورة في الصلاة، ومنه الوحه والكفار^(٤)، وهو رواية عن الإمام أحمد؛ لأنه أطلق القول بأن جميع المرأة عورة في الصلاة^(٥)، ولهذا حكاه ابن المنذر قول الأكثر قفلاً: «أجمع أكثر أهل العلم على أن المرأة الحرة أن تصلي مكشوفة الوجه»^(٦).

وقال ابن حرم: «واحتفوا في الوجه واليدين حتى أطفاهما أعورة هي أم لا»^(٧).

وقال ابن قدامة: «واختلف أهل العلم، فأجمع أكثرهم على أن لها أن تصلي مكشوفة الوجه»^(٨).

وعلى عكس تلك لرواية حكى القاضي أبو يعلى الإجماع على أن وجهها ليس بعورة في الصلاة، ومن ثم حملت تلك الرواية على أن المراد بها ما عدا الوجه، أو خارج الصلاة^(٩)، قال ابن قدامة: «لا يختلف المذهب في أنه يجوز للمرأة

(١) ينظر: المجموع ١٧٩/٣، مغني المحتاج ٤٠٠/١.

(٢) ينظر: الشرح الكبير ٢٢٠/٣، كشف القناع ٢٦٨/١.

(٣) نفيتهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عروة بن الزبير، القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، سعيد بن المسيب، سليمان بن يسار، حارثة بن زيد بن ثابت.

(٤) ينظر: التمهيد ٤٦٤/٦، وينظر: الحاوي الكبير ١٦٧/٢، إكمال المعلم ١٨٧/٢، فتح الباري ٣٤٨/٢.

(٥) ينظر: المبدع ٣٢٠/١، الإصناف ٤٥١/١ (٦) الأوسط ٦٩/٥.

(٧) مراتب الإجماع ص ٢٩. (٨) المغني ٤٣٠/١.

(٩) ينظر: المبدع ٣٢٠/١، الإصناف ٤٥١/١.

كشف وجهها في الصلاة»^(١).

وقال ابن عبد البر بعد حكايته قول أبي بكر بن عبد الرحمن: «هذا خارج عن أقاويل أهل العلم، لإجماع العلماء على أن للمرأة أن تصلي المكتوبة ويدها ووجهها مكشوف ذلك كله منها تبشر الأرض به»^(٢).

* النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوتها على أن المرأة لا تصلي متقبة ولا مترفعة، فإن صلت كذلك فهو مكروه كرهة تنزيهية لا تمنع صحة الصلاة، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة: لا يجستر كُفَي المرأة في الصلاة

● شرح السألة: حكى الإجماع على عدم وجوب ستر كُفَي المرأة في الصلاة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حريز الطبري (٣١٠هـ) رَوَّاهُ؛ حيث قال: «... لإجماع الجميع على أن على كل مصر أن يستر عورته في صلاته، وأن للمرأة أن تكشف وجهها وكفيها في صلاتها، وأن عليها أن تستر ماعدا ذلك من بدنها»^(٣).

٢- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَوَّاهُ، قال: «الوجه والبدان والقدمان لبس لها أن تدي ذلك للأحائب على أصح القولين... وأما ستر ذلك في الصلاة؛ فلا يجب باتفاق المسلمين»^(٤).

◆ مستند الإجماع: قول الله تعالى ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ نَعَصَصْنَ مِنْ أَنْصُرِهِنَّ وَحَفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُدْرِكْنَ رِبَّنَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(٥).

قال ابن عباس وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم في تفسير ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾: الكفاف

(١) المعني ١، ٤٣٠.

(٢) التمهيد ٦/٤٦٥.

(٣) جامع البيان ١٩/١٨٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/١١٤. وقد سبق بيان كمال عبارته ووجه الإشكال فيها.

(٥) سورة النور: ٣١.

والوجه^(١).

الواقفون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والظاهرية^(٥)، وهو رواية عند الحنابلة^(٦).

الغالبون: ذهب الإمام أحمد - في رواية هي المذهب عند الحنابلة - إلى أن الكفيع عورة في الصلاة^(٧)، وهو مذهب أبي بكر بن عبد الرحمن، كما سبق. قال ابن حزم: «واختلفوا في الوجه واليدين حتى أظفارهما» أعورة هي أم لا؟^(٨).

ومن الحججة لهذا القول.

١- حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان»^(٩).

قال الهوني: «وهو عام في جميعها، ترك في لوجه للإجماع، فيبقى العموم فيما عداه»^(١٠).

٢- تفسير ابن مسعود رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ بأن المراد بما ظهر منها: الثياب^(١١).

(١) سبق عزوه إليهم ص: ٣٦٤.

(٢) ينظر: الناية شرح الهداية ١٢٤/٢ ١٢٥. (٣) ينظر: شرح التلخيص ٤٧١/١.

(٤) ينظر: المجموع ١٦٨/٣. (٥) ينظر: المحلى ٢٤٠/٢.

(٦) ينظر: المعنى ٤٣٠/١، واحترارها المجاز سبعة وشيخ الإسلام، وقال المرادوي وهو الصواب، الإنصاف ٤٥٢/١.

(٧) ينظر: المدع ٣٢٠/١، الإنصاف ٤٥٢/١. (٨) مراتب الإجماع ص ٢٩.

(٩) سنن إسماعيل، أبواب الرضا، ٤٦٨/٣، رقم (١١٧٣)، وقال: هذا حديث حسن صحيح عريب.

(١٠) شرح منتهى الإرادات ١٥٠/١.

(١١) المسرک، کتاب التفسیر، تفسیر سورة النور ٤٣١/٢ رقم (٣٤٩٩)، وقال: هذا.

※ التهجئة.

عدم ثبوت الإجماع على أن كفي المرأة ليسا بعورة في الصلاة ولا يجب سترهما، والله ولي العلم.

◆ المسألة السابعة: ما عدا الوجه والكفين والقدمين من الحرة البالغة عورة في الصلاة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن ماعدا وجه الحرة البالغة وكفيها وقدميها عورة في الصلاة، يجب أن تستر، ولا تصح الصلاة إلا بستره. ومن حكي الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رَوَّاهُ؛ حيث قال: «واتفقوا على أن شعر الحرة وحسما حاش وجهها ويدها عورة»^(١).

٢- عبد الرحمن ابن وداه (٦٨٢هـ) رَوَّاهُ، قال: «وأما ماعدا الوجه والكفين والقدمين؛ فهو عورة بالإجماع، لا يعلم فيه خلافا»^(٢).

٣- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَوَّاهُ، قال عقب عبارة الروص: «(وكل الحرة) البالغة (عورة إلا وجهها)» قال: «وقال جمع: وكفيها... واختار المجندو لشيخ وغيرهما: وقد ميها ومعد، ذلك عورة بالإجماع»^(٣).

٤- عبد الله لبسام (١٤٢٣هـ) رَوَّاهُ، قال: «وجه المرأة يس بعورة في الصلاة... وأما كفاها فجمهور العلماء أنهما ليسا بعورة في الصلاة، واختار المجند والشيخ تقي الدين وغيرهم أن قدميها ليسا بعورة... وما عدا ذلك فهو عورة إجماعاً»^(٤).

- حديث صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي.

(١) مراتب الإجماع ص ٢٩. (٢) الشرح الكبير ٣/٢٠٨.

(٣) حاشية الروص المربع ١/٤٩٨، ويطر: الإحكام شرح أصول الأحكام ١/١٦٤.

(٤) توضيح الأحكام من بلوغ المرام ٢/١٣.

◆ مستند الإجماع:

- ١- حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(١).
- ٢- حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «المرأة عورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان»^(٢).
- ٣- حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها، ولا من جارية بلغت المحيض حتى تختمر»^(٣).
- الروافقون: الحمصة^(٤)، و لمالكة^(٥)، و الشافعية^(٦)، و الحنابلة^(٧)، و الظاهرية^(٨).
- الغالبون: لم أقف على خلاف لأحد من أهل العلم في أن ما عدا الوجه والكفين والقدمين عورة
- * النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن ما عدا وجه المرأة وكفيها وقدميها عورة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة: يجب على الحرة البالغة أن تخمر رأسها إذا صلت

- شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن المرأة الحرة البالغة يجب عليها أن تعطي رأسها عند الصلاة إذا وجدت خماراً. ومن حكى الإجماع:

(١) سبق تحريجه ص ٢٨٠. (٢) سبق تحريجه ص ٢٩٠.

(٣) المعجم الأوسط للطبراني، ٣١٥/٧، رقم (٧٦٠٦)، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وقال: تفرد به إسحاق بن إسماعيل بن عبد الأعلى الأيلي قلت: ولم أحد من ترجمه، وفيه رجاله موثقون. مجمع الروايات ٥٢/٢ رقم (٢٢٣٠)، وقد أورده الشيخ الألباني شاهداً لحديث عائشة «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»، وقال: فيه من لا يعرف. الثمر المستطاب ٣١٥/١.

(٤) ينظر: البناية شرح الهداية ١٢٤/٢. (٥) ينظر: شرح التلخيص ٤٧١/١.

(٦) ينظر: المجموع ١٦٨/٣. (٧) ينظر: المغني ٤٣٠/١.

(٨) ينظر: المعلى ٢٤٠/٢.

- ١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله، حيث قال: «أجمع أهل العلم أن على المرأة الحرة السالبة أن تخمر رأسها إذا صلت»^(١).
- ٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع أهل العلم على أن للمرأة الحرة أن تخمر رأسها إذا صلت»^(٢).
- ٣- ابن القفطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أن الحرة البالغة عليها أن تخمر رأسها إذا صلت»^(٣).
- ♦ مستند الإجماع: حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بحمار»^(٤).

الوافيئون: الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

المخالفون لم آقف - بحسب بحثي - على خلاف في أن على المرأة الحرة البالغة أن تغطي جميع رأسها في صلاة إذا وجدت حماراً، لكن صرح الحنفية بأنها إذا لم تجد إلا ما يغطي بعض رأسها؛ فإن كان أقل من ربع الرأس لم يجب عليها تعطينه، بل يندب تقليلاً للانكشاف^(٩).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على وجوب تغطية المرأة الحرة البالغة جميع رأسها في الصلاة بالحمار إذا وحدثه، وكذلك الحال فيما يغطي ربع الرأس فما

(١) الأوسط ٦٩/٥، الإجماع ص: ٤٣.

(٢) المعنى ١/٤٣٠.

(٣) الإقناع ١٢١/١-١٢٢.

(٤) سبق تحريجه ص: ٢٨١.

(٥) ينظر المحيط الرهاسي ٢٨١/١، رد المحتار (مع حاشية ابن عابدين) ٤١٣/١.

(٦) ينظر: شرح رروق على متن لرسالة ١٣١/١، القوانين الفقهية ص: ٤٠.

(٧) ينظر: الحاوي الكبير ٣١١، ٢، أسى المطالب ١٧٨/١.

(٨) ينظر المعنى ١/٤٣٠، شرح العمدة لاس تيمية ص: ٢٥٩.

(٩) ينظر البحر الرائق ٢٨٩/١، حاشية ابن عابدين ٤١٣/١، وقد أشار ابن عابدين إلى أن

مقتضى قوليهم بوجوب استعمال ما يستر العورة وإن قل، يقتضي وجوب ستر رأس المرأة بما يوجد مطلقاً وإن كان أقل من الربع.

فروق. وأما ما دونه فموضع خلاف، والله ولي العلم.

◆ المسألة التاسعة: وجوب إعادة الصلاة على الحرة البالغة إذا صلت ورأسها مكشوف

● **شرح السألة:** أجمع العلماء على أن الحرة البالغة إن صلت وجميع رأسها مكشوف وهي تجد ما تستره به فعليها إعادة الصلاة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «أجمع أهل العلم أن على المرأة الحرة البالغة أن تخمر رأسها إذا صلت، وعلى أنها إن صلت وجميع رأسها مكشوف أن صلاتها فاسدة، وأن عليها إعادة الصلاة»^(١).

٢- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا أنها إن صلت مكشوفة الرأس كله أن عليها إعادة الصلاة»^(٢).

٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمته الله، قال: «وأجمع أهل العلم على أن للمرأة الحرة أن تخمر رأسها إذا صلت، وعلى أنها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها الإعادة»^(٣).

٤- أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا أنها إن صلت مكشوفة الرأس كله أن عليها إعادة الصلاة»^(٤).

٥- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا أن الحرة البالغة عليها أن تخمر رأسها إذا صلت، وأجمعوا أنها إن صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها إعادة الصلاة»^(٥).

٦- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا على أن المرأة إذا صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها الإعادة»^(٦).

(٢) إكمال المعلم ١٨٧/٢.

(١) الأوسط ٦٩/٥، الإجماع ص ٤٣.

(٤) المفهم ٤٧/٢.

(٣) المغني ٤٣٠/١.

(٦) حاشية ابروؤ المربع ٥٠٢/١.

(٥) الإقناع ١٢١/١-١٢٢.

♦ مستند الإجماع: حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(١).

قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم: أن المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها»^(٢).

الوافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

العالمون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف في بطلان صلاة المرأة إذا صلت وجميع رأسها مكشوف، لكنهم اختلفوا في صلاتها إذا كان بعض رأسها مكشوفاً^(٧).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن الحرة البالغة صلت وجميع رأسها مكشوف فعليها إعادة الصلاة، مع الاختلاف في صحة صلاتها إذا اكشف بعض الرأس.

♦ المسألة العاشرة: عورة المراهقة في الصلاة من السرة إلى الركبة

■ سيج السائلة: حكى الإجماع على أن عورة المراهقة^(٨) في الصلاة من السرة إلى الركبة، لا كالبالغة التي جميع بدنها عورة عدا الوجه، أو الوجه والكفين ومن حكى الإجماع:

بن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمته الله، حيث قال عقب عبارة الروض: «وحرة مميزة ومراهقة (من لسرة إلى الركبة)» قال: «بلا خلاف، إلا ما روي عن أبي حنيفة

(١) سبق تحريجه ص: ٢٨٠.

(٢) مس الرمدي ٢/ ٢١٥.

(٣) ينظر: البحر الرائق ١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(٤) ينظر: شرح مختصر حبيب ١/ ٢٤٩.

(٥) ينظر: الحاوي الكبير ٢/ ٣١١، مغني المحتاج ١/ ٤٠٠.

(٦) ينظر: المبدع ١/ ٣٢٣-٣٢٤.

(٨) المراهقة بالكسر: من قارت البلوغ ولم تلغ بعد، يقال: راق الغلام: إذا قارب الاحتلام

ولم يحتلم بعد، ينظر: المصاح لمنير ١/ ٢٤٢.

في الركبة»^(١).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(٢).

دل الحديث بمفهومه على صحة صلاة غير البالغة سن المحيص مكشوفة الرأس^(٣).

٢- قياس المراهقة على الأمة، فعورتها من السرة إلى الركبة.

الوافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحنابلة^(٦)، مع استحبابهم جميعاً أن تستر ما يحب ستره على الحرة البالغة.

المعارضون: ذهب الشافعية إلى أن عورة الحرة المراهقة في الصلاة - وكذا غير المميزة - ما سوى الوجه والكفين، كالبالغة^(٧)، وهو قول للحنابلة في المراهقة^(٨). وحمل الشافعية حديث عائشة رضي الله عنها «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» بأنه

(١) حاشية الروض لمربع ١/٤٩٧. (٢) سبق تحريجه ص ٢٨٠.

(٣) ينظر: الباية شرح الهداية ١٣١/٢، المغني ١٠٣/٧.

(٤) منصوص الحنفية أن المراهقة لا تعيد إن صلت مكشوفة الرأس، معللين ذلك بأن سقوط ستر الرأس يعذر الصبا أولى من سقوطه بعد الرق، يعنون الأمة؛ لأنه لا حطاب مع الصبا، ومحصل هذا أن عورتها كالأمة، والله ولي الععم. ينظر: اساية شرح الهداية ١٣١/٢، البحر الرائق ١/٢٨٢-٢٨٣، حاشية ابن عابدين ١/٤١٣.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢١٦.

(٦) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/١٥٠، المبدع ١/٣٢٠، وهو أحد قولي الحنابلة، وصححه المرداوي، تصحيح الفروع ٢/٣٦.

(٧) وحاصله: أن عورة الحرة ولو غير مميزة ما سوى الوجه والكفين ينظر. تحفة المحتاج ١/١١١-١١٢.

(٨) ينظر: الفروع ٢/٣٦، الإصاف ١/٤٥٣.

قُيِّدَ بالحائض حرباً على الغالب^(١).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن عورة المراهقة ما بين السرة إلى الركبة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الحادية عشرة: ليس على الأمة أن تغطي رأسها

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن الأمة ليس عليها أن تغطي رأسها في الصلاة، وأن صلاتها على هذه الحالة صحيحة، ولكن ينحب لها تغطية رأسها. وممن حكى الإجماع:

ابن عابدين (١٢٥٢هـ) رحمه الله، قال نقلاً عن الفتاوى التتارخانية: «لو صلت الأمة ورأسها مكشوف حازت بالاتفاق»^(٢).

◆ مستند الإجماع: حديث أس بن عمار رضي الله عنه «أن عمر رضي الله عنه صرب أمة لآل أس رءها متقعة، قال اكشفي رأسك، لا تشهين بالحرائر»^(٣).

الرافقون: الحمية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

المخالفون: وقع الخلاف في هذه المسألة فيما عدا أمة الخدمة الخالصة، ومن صور ذلك:

(١) ينظر: أسنى المطالب ١/١٧٦.

(٢) رد المحتار ١/٧١. والعبرة محتولة لاتفاق أئمة الحنفية.

(٣) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب لحمار، ١٣٦/٣، رقم (٥٠٤٦)، مصنف ابن

أبي شيبة، كتاب الصلوات، باب في الأمة تصلي بغير حمار، ٤١/٢، رقم (٦٢٣٦)،

وصححه الألباني، إرواه الغليل ٦/٢٠٣، رقم (١٧٩٤).

(٤) ينظر: السبب شرح الهداية ٢/١٣٢-١٣٣.

(٥) ينظر: شرح مختصر حبل ١/٢٤٦.

(٦) ينظر: المجموع ٣/١٦٨، تحفة المحتاج ٢/١١١.

(٧) ينظر: المغني ١/٤٣٢، لمبدع ١/٣١٨. (٨) ينظر: المحلى ٢/٢٤١.

١- الأمة إذا تزوجت أو اتخذها الرجل لنفسه: فقد روي عن الحسن البصري رحمته الله أن الأمة إذا تزوجت وأسكنها الزوج منزله، أو اتخذها الرجل لنفسه؛ فهي كالحرّة، يجب عليها تغطية رأسها في الصلاة، حكاه عنه ابن المنذر^(١). وقال في ذلك: «وأجمعوا على أن ليس على أمة أن تغطي رأسها، وانفرد الحسن فأوجب ذلك عليها»^(٢).

وكذلك حكاه أبو حامد الإسفراييني^(٣)، فقال «أجمع العلماء على أن رأس الأمة ليس بعورة مزوجة كانت أو غيرها، إلا رواية عن الحسن البصري أن الأمة المروجة التي أسكنها لزوج منزله كالحرّة»^(٤).

وابن قدامة، حيث قال: «وصلاة الأمة مكشوفة لرأس جائزة، هذ قول عامة أهل العلم. لا نعلم أحداً خالف في هذا إلا الحسن؛ فإنه من بين أهل العلم أوجب عليها لخمارة إذا تزوجت، أو اتخذها الرجل لنفسه»^(٥).

وابن لقطان، فقال: «وأجمعوا أن الأمة يس عليها أن تغطي رأسها إلا الحسن، فأوجب ذلك عليها»^(٦).

٢- أم الود: فقد ذهب الحسن البصري وابن سيرين إلى أنها تختمر في الصلاة كالحرّة^(٧)، وهو رواية عن أحمد؛ لأنها لا تناع ولا ينقل الملك فيها، فأشبهت الحرّة^(٨).

(١) ينظر: الأوسط ٧٦/٥. (٢) الإجماع ص ٤٣.

(٣) أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني البغدادي، من أئمة الشافعية، ولد في إسفرايس، ورحل إلى بغداد حيث تفقه فيها، وحدث عن الدارقصي وغيره، وعظمت مكانته مع الدين والورع، له كتب، منها «الرواق» مختصر في الفقه، توفي سنة ٥٤٠ هـ، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٦١/٤ فما بعدها.

(٤) نقله عنه الإمام النووي، المجموع ١٧٠/٣. (٥) المغني ٤٣٢/١.

(٦) الإقناع ١٢٢/١. (٧) الأوسط ٧٧/٥.

(٨) ينظر: المعني ٤٣٤/١، المدع ٣٢٠/١، الإنصاف ٤٥٣/١.

والجمهور على أن لأمة المروجة وأم الولد كالأمة على السواء، يستحب لهن عطية رؤوسهن ولا يحب^(١).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن الأمة غير المروجة والشرية^(٢) والمبغضة^(٣) وأم الولد^(٤) لا يجب عليها أن تغطي رأسها في الصلاة، وأنها إن صلت كذلك فصلاتها صحيحة، ويستحب لها أن تغطي رأسها كالحرّة.

وأما من عداها؛ فمحل اختلاف في وجوب تغطية رأسها وصحة صلاتها كذلك، والله ولي العزم.

◆ المسألة الثانية عشرة: يجوز للمرأة أن تصلي في بيتها بغير جلباب

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن للمرأة أن تصلي في بيتها بغير جلباب، وهو الملحفة الواسعة التي نضعها المرأة فوق الثياب التي نستر العورة في الصلاة، بحيث تكون فوق الدرع والحمار. وممن حكى الإجماع:

١- ابن يمينه (٧٢٨هـ) رَوَى: حيث قال: «قد ثبت بالنص والإجماع أنه ليس عليها في الصلاة أن تلبس الجلب الذي يسترها إذا كانت في بيها، وإنما ذلك إذا خرجت»^(٥).

٢- ابن رجب (٧٩٥هـ) رَوَى: قال: «في المرأة تصلي في بيتها بغير جلباب بغير خلاف»^(٦).

◆ مستند الإجماع: حديث أم الحسن^(٧) قالت: «رأيت أم سلمة زوج النبي ﷺ

(١) ينظر السابح شرح الهداية ١٣٢/٢، شرح مختصر حليل ٢٤٦/١، تحفه لمحتاج ١١١/٢، امعي ٤٣٤/١.

(٢) الشريعة: الأمة التي يطؤها سيدها معجم لغة الفقهاء، ص ٢٤٤.

(٣) المبغضة: التي أعتق بعضها معجم لغة الفقهاء، ص. ٤٠٠.

(٤) أم الولد: التي أنحت من سيدها معجم لغة الفقهاء، ص: ٨٨.

(٥) مجموع الفتاوى ١١٥/٢٢ (٦) فتح لاري ٣٤٧/٢

(٧) حيرة مولاة أم سلمة، أم الحسن البصري، روت عن أم سلمة وعائشة، وروى عنها -

نصلي في درع وحمار»^(١).

١- حديث عبيد الله بن الأسود الخولاني^(٢) «أن ميمونة- زوج النبي ﷺ - كانت تصلي في الدرع والخمار ليس عليها إزار»^(٣)

٢- حديث مكحول قال: «سألت عائشة: في كم تصلي المرأة؟ فقالت: اثنتي عشرًا فأسأله، ثم أرجع إلي. فأتني عليًا فسأله، فقال: في درع سبع وخمار. فرجع إليها فأخبرها، فقالت: صدق»^(٤).

فهذه الآثار وغيرها فيها دلالة على صحة صلاة امرأة غير حلاّب فوق الثياب^(٥).

= انناها الحسن وسعيد وحفصه بنت سيرين وغيرهم، أخرج لها الجماعة سوى البخاري. ينظر تهذيب الكمال ١٦٦/٣٥ ١٦٧.

(١) مصنف عبد الرزاق، كتب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة، ١٢٨/٣، رقم (٥٠٢٧)، قال الألباني إسناده صحيح، تمام لمعه ص ١٦١. وروى أبو داود (كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة، ٤٦٧/١ رقم ٦٣٩) عن محمد بن زيد بن قتادة عن أمه (أنها سألت أم سلمة: ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب؟ فقالت تصلي في الخمر والدرع لسابع الذي بعث ظهور قدميها)، وضعفه الألباني، ضعيف أبي داود ١/٢٢١، رقم (٩٨).

(٢) عبيد الله بن الأسود الخولاني، ربيب أم المؤمنين ميمونة، روى عنها وعن عثمان وابن عباس وغيرهم، وأخرج له البخاري ومسلم وغيرهما ينظر تهذيب الكمال ١٩/٦-٩.

(٣) الموطأ، كتاب صلاة الجماعة، باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والحمار، ١٤٢/١، رقم (٣٧)، قال الألباني، إسناده صحيح. تمام الممة ص. ١٦٢.

(٤) مصنف عبد الرزاق، كتب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة، ١٢٨/٣، رقم (٥٠٢٩)، مصنف ابن أبي شيبة، كتب الصلاة، باب المرأة في ثوب تصلي، ٣٦/٢، رقم (٦١٦٩)، قال الألباني: رجاله ثقات، لكن فيه الرجل الذي لم يسم بين مكحول وعائشة. تمام الممة ص. ١٦١.

(٥) قال الألباني: «وفي الباب آثار أخرى مما يدل على أن صلاة المرأة في الدرع والحمار كان أمرًا معروفًا لديهم، وهو أقل ما يحب عليهن لستر عورتهم في الصلاة». تمام المنة ص: ١٦٢. ومن تلك الآثار حديث حديث أمية (أن أم حبيبة زوج النبي ﷺ صلت في =

الموافقون: الحمية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

الخالفون: حكى ابن المنذر عن عمر وابن عمر وعائشة رضي الله عنهن وعطاء بن أبي رباح وغيرهم أن المرأة تصلي في ثلاثة أثواب^(٥)

وحكى عن ابن سيرين ونافع ومجاهد وغيرهم أنها تصلي في أربعة أثواب^(٦)، وهي الخمار والدرع والملحفة والإزار، قال ابن عبد البر: «وقال مجاهد: لا تصلي المرأة في أقل من أربع أثواب. وهذا لم يقله غيره»^(٧).

وحكى عن عطاء بن أبي رباح أن المرأة لا تصلي في الثوب الواحد إلا من ضرورة، وعن سفيان الثوري أنه كره أن تصلي في درع واحد، فإن صلت كذلك فقد أساءت وتحرتها صلاتها^(٨).

وهذا الخلاف محمول على أحد أمرين:

الأول: أنه من باب الاستحباب زيادة في ستر المرأة

قال ابن المنذر: «ولا أحسب ما روي عن الأرائل ممن أمر بثلاثة ثياب أو أربعة إلا استحباباً واحتياطاً لها، ولا أعلم أحداً من أهل العلم يوجب الإعادة إن

= درع وإزار تفتتحت حتى مس الأرض ولم تنزعه، وليس عليها حمار)، مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة، ١٢٩/٣، رقم (٥٠٣٢)، وحديث ابن جريح قال: أخبرني ليلى بنت سعد (أنها رأت عائشة أم المؤمنين تصلي في الدار مؤزره، ودرع وخمار كثيف ليس عليها غير ذلك)، مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المرأة، ١٢٨/٣، رقم (٥٠٣١).

(١) ينظر: مدائع الصنائع ٢١٩/١، مراقي الفلاح ص ١٢٨.

(٢) ينظر: شرح رروق على متن لرسالة ١١٣٣/٢، المراكه الدواهي ٢١٥/١.

(٣) ينظر: إيبان ١٢١/٢، المجموع ١٧٢/٣، أسمى المطالب ١٧٩/١.

(٤) ينظر: اسمعي ٤٣٢/١، كشاف القناع ٢٦٨/١.

(٥) ينظر: الأوسط ٧٣/٥. (٦) ينظر: الأوسط ٧٣/٥.

(٧) الاستذكار ٤٤٣/٥. (٨) سطر: فتح لماري لاس رحب ٤١٣/٢.

صلت في ثوب واحد إذا ستر ذلك الثوب ما يحب عليها أن ستره»^(١).

الثاني: أن ذلك حل صلاتها بحضرة الرجال في المساجد وغيرها:

قال ابن رجب: «ولعل هذا إذا صين مع الرجل في المساجد ونحوها، فأما في بيوتهم فيكفيهم دون ذلك»^(٢). ثم قال «والأفضل أن تصلي المرأة في ثلاثة أثواب عند جمهور العلماء»^(٣).

* النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوته على صحة صلاة المرأة في سهب بغير جلباب فوق الثياب التي تستر العورة في الصلاة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة عشرة: السرة من الرجل ليست عورة

● شرح السألة: حكى الإجماع على أن السرة من الرجل ليست عورة. وممن حكى الإجماع:

١- ابن هبيرة (٥٦٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «واتفقوا على أن اسرة من الرجل ليست عورة»^(٤).

٢- قاضي صفد اعثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا على أن اسرة من الرجل ليست عورة»^(٥).

٣- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «اتفقوا على أن الفرجين عورة، وأن السرة ليست بعورة»^(٦).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قصة شرب عمه حمزة رضي الله عنه الخمر قبل التحريم وقته شارفيه^(٧)، وفيه: «فدعا رسول الله ﷺ بردائه فارتداه، ثم اطلق يمشي واتبعته

(١) الأوسط ٧٥/٥. (٢) فتح الباري ٤١٧/٢.

(٣) فتح الباري ٤١٤/٢. (٤) اختلاف الأئمة العلماء ١٠١/١.

(٥) رحمة الأمة، ص ٤٣٠. (٦) الفقه الإسلامي وأدلته ٧٥٥/١.

(٧) الشارف: الناقة المسنة. النهاية في غريب الحديث ٤٦٢/٢.

أنا ورید بن حارثة حتى جاء الساب الذي فيه حمزة فستأذن فأذنوا له فإذا هم شرب، فطلق رسول الله ﷺ يلوم حمزة فيما فعل، فإذا حمزة محمرة عياه، فنظر حمزة إلى رسول الله ﷺ ثم صعد اسطر إلى ركبته، ثم صعد النظر فنظر إلى سرتة، ثم صعد النظر فنظر إلى وجهه، فقال حمزة: وهل أنتم إلا عبيد لأبي؟! فعرف رسول الله ﷺ أنه ثمل، فكص رسول الله ﷺ على عقبه القهقري^(١) وخرج وخرجنا معه^(٢)

وجه الدلالة: نظر حمزة إلى سرة رسول الله ﷺ، والحديث واضح الدلالة على ذلك، قال ابن حزم: «فلو كانت السرة عورة لما أطلق الله حمزة ولا غيره على انظر إليها»^(٣).

٢- حديث عمير بن إسحاق^(٤) قال: كنت مع الحسن بن علي، فبقينا أبو هريرة فقال: «أرني أقل منك حيث رأيت رسول الله ﷺ يقبل». قال: فقال بقميصه، قال: فقل سرتة^(٥). وهو فعل صحابي لم يُكر عليه.

٣- حديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما بين السرة إلى الركبة عورة»^(٦).

(١) القهقري: المشي إلى الحلف من غير صرف الوجه إلى جهة لمشي. النهاية في غريب الحديث ١٢٩/٤

(٢) صحيح البخاري، كتاب لحمس، باب فرض الحمس، ١١٢٥/٣ رقم (٢٩٢٥)، صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، ١٥٦٨/٣ رقم (١٩٧٩)

(٣) المحلى ٢٤٦/٢.

(٤) أبو محمد عمير بن إسحاق القرشي، مولى بني هاشم، روى عن الحسن بن علي وأبي هريرة وعمرو بن العاص وغيرهم، أخرج له لسانه والبخاري في الأدب المفرد. ينظر، تهذيب الكمال ٣٦٩/٢٢-٣٧١.

(٥) مسند أحمد ٢٥٢/١٦ رقم (١٠٣٩٨)، وضعه الألباني، التعليقات الحسان ٩٢/١٠ رقم (٦٩٢٦).

(٦) سبق تخريجه ص: ٢٨٣.

وجه الدلالة: أن ظاهر الحديث لم يجعل حد العورة من السرة، بل ما دونها إلى الركبة.

٤- حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيره؛ فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة»^(١).

الموافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية في الأصح^(٤)، والحنابلة في المذهب^(٥)، والظاهرية^(٦).

الخالفون: حكي الإمام النووي وحياً عند الشافعية في أن السرة من الرجل عورة^(٧)، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٨).

※ النتيجة: الأقرب عدم ثبوت الإجماع على أن سرة الرجل ليست عورة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الرابعة عشرة: تحوز صلاة الرجل نتوب واحد يغطي سرونه وركبتيه وما بينهما وعاتقيه

● شرح السالمة: أجمع أهل العلم على أن الرجل إذا لبس ثوباً واحداً، فغطى السرة والركبة وما بينهما، ووضع بعضه على عاتقه؛ فصلاته جائزة. ومن حكي الإجماع:

(١) مسر أبي داود، كتاب اللبس، باب في قوله: «وَأُولَ الَّذِينَ تَزَوَّجْتَ بَعْضُكُمْ مِنْ أَنْصَرِهِمْ» ٢٠٥/٦.

رقم (٤١١٤)، وحسنه الألباني، إرواه الغليل ٢٠٧/٦ رقم (١٨٠٣).

(٢) ينظر: النهر العائق ١٨٢/١، البناية شرح الهداية ١٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح التلطين ٤٧٠/١، مواهب الجليل ٤٩٩/١.

(٤) ينظر: المجموع ١٦٨/٣.

(٥) ينظر: المغني ٤١٤/١، كشف القناع ٢٦٦/١.

(٦) ينظر: المحصى ٢٤٦/٢ (٧) ينظر: المجموع ١٦٨/٣.

(٨) ينظر: المبدع ٣١٨/١، الفروع ٣٤/٢، الإصناف ٤٥١/١.

- ١- اس حزم (٤٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: «واتفقوا على أن من لبس ثوباً طاهراً مباحاً لبسه كثيفاً واحداً، فغطي سره وركبته وما بينهما، وطرح منه على عاتقه؛ أن صلاته فيه تجزئه»^(١).
- ٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «الصلاة في ثوب ابواحد للرجل جائزة لا خلاف فيه»^(٢) وقال: «وأجمع جميعهم أن صلاة من صلى ثوب يستر عورته جائزة»^(٣).
- ٣ ابن بطال (٤٤٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «المقهاء مجمعون على جواز الصلاة في ثوب واحد»^(٤).
- ٤- ابن رشد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «و اتفقوا على أنه بحزئ الرجل من اللباس في الصلاة الثوب الواحد»^(٥).
- ٥- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «واتفقوا أن من لبس ثوباً واحداً طاهراً كثيفاً مباحاً لبسه، فغطي به سرته وركبته وما بينهما، وطرح منه على عاتقه، أن صلاته فيه جائزة»^(٦).
- ٦- ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد أجمع العلماء على صحة صلاة من صلى في ثوب واحد وستر منكبيه»^(٧).

◆ مستند الإجماع:

- ١- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «قام رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال: «أوكلكم يجد ثوبين؟»^(٨)

(١) مراتب الإجماع ص ٢٨٠-٢٩٠.
 (٢) لا ستدكار ٤٣٣/٥.
 (٣) التمهيد ٦/٣٧٥.
 (٤) شرح صحيح البخاري ٢/٢٠.
 (٥) بداية المتهجد ١/١٢٣.
 (٦) الإقناع ١/١٢٢.
 (٧) فتح الباري ٢/٤٠٣.
 (٨) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل، ١/١٤٣، رقم -

٢- وعنه عليه السلام عن رسول الله ﷺ قال: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء»^(١). فدر على جوارها في ثوب واحد يكون منه شيء على العتق.

الموافقون: لحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

المعارضون: حكى ابن المنذر خلافاً في جواز الصلاة في الثوب الواحد عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما^(٧)، وروى بإسناده عن نافع قال: «رأني ابن عمر أصلي في ثوب واحد، فقال: أُم أكسك ثوبين؟! قلت: بلى. قال: رأيت لو أرسلتكَ إلى فلان أكسك داهماً في هذا الثوب؟! فقلت: لا. قال: فالله أحق من تزين به، أو من تزيت له»^(٨).

وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لا يصلي في ثوب واحد وإن كان أوسع مما بين السماء والأرض، يصلي وهو مصطع»^(٩).

قال ابن بطلال: «وقد روى عن النبي ﷺ الصلاة في ثوب واحد جماعة...»

= (٣٥٨)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبه، ٣٦٧/١، رقم (٥١٥).

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه، ١٤١/١، رقم (٣٥٢)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبه، ٣٦٨/١، رقم (٥١٦).

(٢) ينظر: المبسوط ٣٣/١، بدائع الصنائع ٢١٩/١.

(٣) ينظر: شرح التلخيص ٥٩٣/١، شرح رروق على متن الرسالة ٢٩٢/١.

(٤) ينظر: روضة الطائين ٢٨٩/١. (٥) يطر المعني ٤١٦/١.

(٦) ينظر: المحلى ٣٩٠/٢. (٧) ينظر: الأوسط ٥٣/٥.

(٨) الأوسط ٥٣/٥، رقم (٢٣٧٣).

(٩) مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الصلوات، باب من كره أن يصلي في الثوب الواحد، ٢٧٩/١، رقم (٣٢٠٥).

وهذه أحاديث تضاد ما روي عن ابن عمر في مع الصلاة في الثوب الواحد، وبها أخذ الفقهاء، ولم يُسارع ابن عمر على قوله ذلك^(١).

وقد حُمل هذا الخلاف على استحباب الصلاة في الثوبين لمن وحدهما، فأما ابن عمر فقد روى ابن المنذر عن نافع عن ابن عمر أنه قال: «إذا كان واسعاً فتوشح به، وإذا كان قصيراً فتر به»، ثم قال: «وهذا من قول ابن عمر أنه استحباب الصلاة في ثوبين لا أنه رأى ذلك واجباً لا يحزني عنه، ويشبه أن يكون مراد ابن مسعود هذا اسمعى استحباباً لأن يصلي في ثوبين، ولو أوجب ابن مسعود الصلاة في ثوبين لكانت السنة مستعمى بها، والله أعلم».

وأما ابن مسعود فقد روى البيهقي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «اختلف أنبيُّ بر كعب وابن مسعود في الصلاة في ثوب واحد، فقل أنبيُّ: ثوب، وقال ابن مسعود: ثوبين. فجز عليهما عمر فلامهما، وقال: إنه ليسوءني أن يختلف اثنان من أصحاب محمد ﷺ في شيء واحد، وعن أي فتياكما يصدر الناس؟ أما ابن مسعود فلم يأل، والقول ما قال أنبيُّ»^(٢).

وفي رواية أخرى أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إنما كان ذلك إذا كان في الثياب قنة، فأما إذا وسع الله فالصلاة في ثوبين أزكى»^(٣).

قال البيهقي: «وهذا والذي قبله يدلان على أن الذي أمر به عمر^(٤) وابن مسعود في الصلاة في ثوبين استحباب لا إيجاب»^(٥).

وقد عد الحافظ ابن حجر رحمته الله هذا لخلاف قديماً، وأن الأمر استقر على الجوز^(٦).

(١) شرح صحيح البخاري ١٩/٢.

(٢) السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد، ٣٣٦/٢، رقم ٣٢٨٥، وقال الألباني: هذا سند صحيح. الثمر المستطاب ٢٩٥/١.

(٣) مسند أحمد ١٩٨/٣٥، رقم (٢١٢٧٦). (٤) لعل صوابه ابن عمر، والله أعلم.

(٥) السنن الكبرى ٣٣٦/٢. (٦) ينظر. فتح الباري ٤٦٨/١.

❖ النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوته على جواز صلاة الرجل في اثوب الواحد إذا غصى ما يجب ستره في الصلاة، وأنه لا يشترط في صحتها أن يصلي في ثوبين، والله ولي العلم.

❖ المسألة الخامسة عشرة: يستحب أن يصلي الرجل في ثوبين^(١) أو أكثر

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أنه يستحب للرجل الصلاة في ثوبين ساترين لأعلى حسده وأسفله، أو أكثر من ذلك لمن وجد. وممن حكى الإجماع:

١- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «لا خلاف أن الصلاة في الثوبين وجمع الثياب أفضل»^(٢).

٢- أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حيث قال: «لا خلاف أن الصلاة في الثوبين أو الثياب أفضل»^(٣).

٣- النووي (٦٧٦هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «وأجمعوا أن الصلاة في ثوبين أفضل»^(٤).

٤- المرداوي، قال: «قوله: (ويستحب للرجل أن يصلي في ثوبين) بلا نزاع»^(٥). بل ذكره بعضهم إجماعاً^(٦).

❖ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿يَتَنَبَّأْ أَدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٧).

حدث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبين» فإن الله تعالى أحق أن يزيين له، فإن لم يكن له ثوبان فليأتزّر إذا صلى، ولا يشتمل^(٨) حدكم

(١) المراد بالثوبين: الإزار والرداء، ويحرث عهد القميص ونحوه مما يستر أعين الجسم وأسفله

(٢) إكمال المعلم ٢/ ٤٣٠.

(٣) المفهم ٢/ ٨٧.

(٤) شرح صحيح مسلم ٤/ ٢٣١.

(٥) يحتمل أن يراد بها: بلا تراخ في لبسها، بدليل آخر العبارة، ومن ثم فليس فيها حكمة الإجماع، والله أعلم.

(٦) سورة الأعراف: ٣١

(٧) الإيضاح ١/ ٤٥٤

(٨) الاشتغال: انجعل بالثوب وإسائه من غير رفع طرفه. انتهاء في عرب الحديث ٢/ ٥٠١.

في صلاته اشتغال اليهود^(١).

الرافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

الغالبون: سم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد في استحباب الصلاة في ثوبين أو أكثر؛ إذ ذلك أبلغ في الرية للصلاة من الثوب الواحد.

النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على استحباب الصلاة في ثوبين أو أكثر للواحد يعطي بهما العورة وزيادة

◆ المسألة السادسة عشرة: جواز ستر الرجل الركبتين في الصلاة

● شرح السألة: أجمع لعلماء على أنه يحوز للمصلي أن يستر الركبتين، ولا يجب عليه مباشرة المصلي بهما مكشوفين حال السجود. ومن حكم الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رَوَى عَنْهُ؛ حيث قال: «قال بعض أهل العلم أجمع أهل العلم على أن لمصلي أن يسجد على ركبتيه وهما مستورا بالثياب»^(٦).

٢- ابن بطلان (٤٤٩هـ) رَوَى عَنْهُ؛ قال: «وقد أجمعوا أنه يجوز السجود على الركبتين والقدمين مستورة بالثياب»^(٧).

٣- وقال: «وإجماع الأمة على حواز السجود على الركبتين مستورتين»^(٨).

(١) سر أبي داود، كتاب الصلاة، باب من قال: يترربه إذا كان ضيقاً، ٤٧٣/١، رقم (٦٣٥)، السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب، ٣٣٣/٢، رقم (٣٢٧١)، واللمط له، وفيه: (ولا يرى نفع إلا أنه عن رسول الله ﷺ)، وقال الألباني إسناده صحيح السلسلة الصحيحة، ٣٥٦/٣، رقم (١٣٦٩).

(٢) ينظر تبين الحقائق ٩٥/١.

(٣) ينظر. البياض والتحصيل ٣٦٨-٣٦٩/١٧، الوارد والزوائد ٢٠٠/١.

(٤) ينظر. نعمة المحتاج ١١٧/٢.

(٥) ينظر. المعنى ٤١٧/١، شرح منتهى الإرادات ١٥٠/١.

(٦) الأوسط ١٨١/٣.

(٧) شرح صحيح البخاري ٤٨/٢.

(٨) شرح صحيح البخاري ٤٣٥/٢.

- ٤- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته الله، قال: «... إجماع اجمعين على أن المصلي يسجد على ركبتيه مستورتين بالثياب»^(١).
- ٥- المجد ابن نيمية (٦٥٢هـ) رحمته الله، نقله عنه المرداوي في الإنصاف فقال: «صرح المصنف أنه لا يجب عليه مباشرة المصلي بغير الجهة، وهو صحيح، أما بالقدمين والركبتين فلا يجب المباشرة بها إجماعاً، فانه المجد في شرحه»^(٢).
- ٦- ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) رحمته الله، قال: «ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب، وكذلك اقدامان، أما الأول فلما يحذر فيه من كشف العورة»^(٣).
- ٧- علاء الدين ابن العطار^(٤) (٧٢٤هـ) رحمته الله، قال: «ولم يختلف قولهم؛ في أنه لا يجب كشف الركبتين في السجود، ومباشرة المصلي بهما، بل يكفي وضعهما؛ لما يلزم منه من كشف العورة؛ وهو مهني عنه»^(٥).
- ٨- ابن الملقن (٨٠٤هـ) رحمته الله، قال: «وإجماع الأمة على حواز السجود على الركبتين مستورين؛ لأنهما إما عورة، وإما أهم مظنة كشفها»^(٦).
- ٩- ابن جزري^(٧) (٧٤١هـ) رحمته الله، قال: «يجوز ستر الركبتين والقدمين بالثياب

(١) الاستذكار ٦/٢٢٨.

(٢) الإنصاف ٢/٦٨.

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ١/٢٤١.

(٤) أبو الحسن علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان بن سليمان الدمشقي، المعروف بابن العطار، كان أبوه عطاراً ورحله طيباً، صاحب النور، ورتب فتاواه على أبواب العقيدة، ونولى مشيخة المدرسة النورية ثلاثين سنة، وفُليح فكان يحمل في محفة، توفي سنة ٧٢٤هـ. ينظر طبقات الشافعية الكبرى ١٠/١٣٠، الدرر الكامنة ٤/٣-٦.

(٥) العمدة في شرح للعمدة ١/٤٦٧.

(٦) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٧/٢٣٤.

(٧) أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن حري الكلي العربي المالكي، فقيه حافظ من العلماء بالأصول واللغة، ومشارك في فنون، له مصنفات عدة، منها «التسهيل لعلوم التنزيل» في التفسير، توفي شهيداً بمعركة طريف سنة ٧٤١هـ. ينظر: الديباح لمذهب =

إجماعاً^(١).

١٠- البهوتي (١٠٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المستهى: «و(لا) تجب (مباشرتها) أي: المصلى (شيء منها) أي: أعضاء السجود، وأجمعوا عليه في القدمين والركبتين»^(٢).

١١- الأمير الصنعائي (١١٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف أن كشف الركبتين غير واجب؛ لما يخاف من كشف العورة»^(٣).

١٢- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا خلاف في عدم وحب كشف الركبتين؛ لثلا يفضي إلى كشف العورة»^(٤).

♦ مستند الإجماع: حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الحجة - وأشار بيده على أنفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين، ولا نكفت الثياب والشعر»^(٥).

وجه الدلالة: أن مسمى السجود يحصل دلوصع، فمن وصع هذه الأعضاء فقد أتى بما أمر به، فدل على أنه لا يجب كشف هذه الأعضاء؛ إذ هو شيء زائد على مجرد السجود^(٦).

الموافقون: الحنفية^(٧)، والمالكية^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).

= ٢٧١-٢٧٤/٢.

(١) القوانين الفقهية ص: ٤٦. (٢) شرح منتهى الإرادات ١/١٩٧.

(٣) سل السلام ١/٢٧١. (٤) لفته الإسلامي وأدلة ٢/٨٤٧.

(٥) سبق بحريجه ص: ٣٦٧.

(٦) يعطر. إحكم لإحكم شرح عمدة الأحكام ١/٢٤١.

(٧) ينظر: الناية شرح الهداية ٢/٢٤٢-٢٤٣. (٨) ينظر: شرح التفتين ١/٥٢٩.

(٩) ينظر: المجموع ٣/٢٢٩، كفاية السبي ٣/١٨٧. وصر في لمجموع على لزوم عدم كشفهما.

(١٠) يعطر: مطالب أولي النهى ١/٤٥١.

المعالفون، لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف في أن للمصلي ستر ركبته في الصلاة، وأنه لا يجب عليه كشفهما لمباشرة المصلي في السجود، بل ذهب بعض إلى كراهة كشفهما؛ لما فيه من مظنة كشف العورة.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن للمصلي ستر ركبته في الصلاة، وأنه لا يجب عليه كشفهما لمباشرة المصلي حال لسجود، والله ولي العلم.

◆ المسألة السابعة عشرة: بطلان صلاة من لم يستر عورته وهو قادر على سترها

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن من صلى دون أن يستر عورته مع الذكر والقدرة^(١) بطلت صلاته. ومن حكى الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، حيث قال: «ستر العورة من فرائض الصلاة، واستدل بالإجماع على أنه لا يجوز لأحد أن يصلي عرياناً وهو قادر على الاستتار به، وأنه من فعل ذلك فلا صلاة له، وعليه إعدة ما صلى على تلك الحال»^(٢).

٢- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «ولم يختلف في أنه في الصلاة لا بد من اللباس، لا تحوز الصلاة عرياناً مع قدرته على اللباس باتفاق العلماء»^(٣).

٣- ابن نجيم (٩٧٠هـ) رحمه الله، قال: «لو صلى في بيت مظلم عرياناً وله ثوب طاهر لا يحوز إجماعاً»^(٤).

٤- أبو بكر الحداد^(٥)، قال: «ولو صلى في بيت مظلم عرياناً وله ثوب طاهر؛ لا تجوز صلاته بالإجماع»^(٦).

(١) قل عيش «فإن سي أو عجزه ليس ستر عورته شرطاً اتصافاً». مع الجليل ١/ ٢٢٠.

(٢) الاستذكار ٥/ ٤٣٨، ومطهر. التمهيد ٦/ ٣٧٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٢/ ١١٧. (٤) البحر الرائق ١/ ٢٨٣.

(٥) أبو العتيق رصي لدين أبو بكر بن علي بن محمد لحداد العبدي الزبلي الحنفي، إمام فقيه يمني من أهل العديدة من قرى وادي ربيد، له مصنفات، منها كشف السري عن أسرر التأويل في التفسير، استقر بريد وترفي به سنة ٨٠٠هـ. ينظر تح التراجم، ص ١٤١-١٤٢.

(٦) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري ١/ ٤٦.

٥- وهبه الرحيلي (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفق علماء المذاهب أن ستر العورة واجب ولو بإعارة، فإن صلى عرياً مع وجود ثوب... بطلت صلاته»^(١).
 ♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿يَنْتَهِ عَدَمَ حُدُودِ رِيَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢).
 وجه الدلالة: الأمر بأخذ الرينة في الصلاة، ومنها ستر العورة، والأمر بأشياء يهي عن ضده، والهي في العباد يقضي الفساد^(٣).

١- حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(٤).
 قال الترمذي: «حديث عائشة حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم؛ أن المرأة إذا أدركت فصلت وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها»^(٥).
 ٢- حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «قلت يا رسول الله! إني رجل صيد، فأصلي في القميص الواحد؟ قال: نعم. وارره ولو بشوكة»^(٦).
 الموافقة: الحنفية^(٧)، والمالكية على إراجع^(٨)، والشافعية^(٩)، والحنابلة^(١٠).
 المخالفون: وقع الخلاف في هذه المسألة في فرعين:

الأول: شرطية ستر العورة، ومن ثم صحة الصلاة بدونها:

فقد ذهب المالكية في قول إلى أن ستر العورة واجب ليس شرط، فإن صلى مكشوف العورة عالماً عامداً كان عاصياً أثماً، إلا أن الفرض قد سقط عنه، ويعيد

(١) الفقه الإسلامي وأدلته ١/ ٧٤١ (٢) سورة الأعراف ٣١.

(٣) بظن: المبدع ١/ ٣١٧. (٤) سبق تحريجه ص ٢٨٠.

(٥) سس لترمذي ٢/ ٢١٥.

(٦) سبق تحريجه ص ٢٨٠.

(٧) ينظر: النهر الفائق ١/ ١٨٢، حاشية بن عابد ١/ ٤٠٤.

(٨) ينظر: شرح مختصر خليل ١/ ٢٤٥، مع الحبيب ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٩) ينظر: المجموع ٣/ ١٦٦، أسنى المطالب ١/ ١٧٦.

(١٠) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/ ١٤٩.

إن كان في الوقت^(١).

قال القاضي عبد الوهاب: «اختلف أصحابنا في ستر العورة في الصلاة، فمنهم من يقول: إنها من شرط صحتها مع الذكر والقدرة، وإن لم يقدر عليها صلى عرياناً وأجرأته، وكذلك إن نسي، وإن صلى مكشوف العورة عالماً بأن له ما يسترها قادراً على ذلك؛ فإن صلاته باطلة. ومنهم من يقول: إنها واجبة مفترضة وليست من شرط الصحة، فإذا صلى مكشوف العورة عالماً عمداً كان عاصياً أثماً، إلا أن الفرض قد سقط عنه^(٢).

وذكر من أدلة هذا القول:

١- حديث رفعة بن رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين، ثم يكبر الله ويحمده ثم يقرأ من القرآن ما أدن له فيه ويسير»^(٣). ولم يذكر فيه ستر العورة.

٢- أن صفة الشيء بأنه شرط في بعض العبادات أو فرض من فروصها يفيد اختصاصه به وأنه يجب بوجوبه ويسقط وجوبه بسقوط وجوب ما أضيف إليه، كالوضوء للصلاة، وأما ستر العورة فلا يختص وجوبه بالصلاة؛ لأنه يلزمه سترها في غيرها، فعلم أنه ليس من شرطها.

٣- أن كل ما كان من فروص الصلاة؛ فلا بد عند عدمه من بدل يقوم مقامه عند العجز عنه كالوضوء وعيره، وفي الاتفاق على أن من لم يجد ما يستر عورته وخاف دهاب الوقت أن يصلي عرياناً؛ دليل على أن السترة ليست من شروط

(١) يظر المسالك في شرح موطأ مالك ٦٠/٣، شرح مختصر خليل ٢٤٦/١.

(٢) الإشراف على نكت مسائل لحلاف ٢٥٩/١.

(٣) سر أبي داود، كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صله في الركوع والسجود، ١٤٤/٢،

رقم (٨٥٨)، قال الألباني: إسنده صحيح صحيح أبي داود ٨/٤، رقم (٨٠٤).

الصلاة^(١).

الثاني: اليسير من العورة المحففة ينكشف في الصلاة:

فعند الحنفية أن انكشاف أقل من ربع ساق المرأة أو فخذها أو شعرها أو بطنها لا تعيد به لصلاة^(٢).

وعند المالكية إذا انكشف صدر الحرة وأطرافها فإنها تعيد في الوقت، سواء حصل كشف ذلك عمداً أو جهلاً أو نسباً، وأطرافها: القدمان والذراع والشعر^(٣). وعند الحنابلة لا تبطل أصلاً بانكشاف اليسير، وهو ما لا يمحش، ومرجع ذلك إلى العادة^(٤).

ومن الحجة لذلك حديث عمرو بن سلمة رضي الله عنه، وفيه: «فقد موسى فكنت أزمهم وعلي ردة بي صغيرة صفراء، فكنت إذ سجدت تكشف عبي، فقالت امرأة من النساء: وادوا عدا عورة قارئكم...»^(٥) الحديث. وما لشافعية فيرون بطلان صلاة من انكشف شيء من عورته - مع العلم - مطلقاً^(٦).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على بطلان صلاة من صلى مكشوف العورة مع القدرة على سترها، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة عشرة: من عجز عن الثوب للستر صلى عرياناً ولا إعادة عليه

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن من عجز عن تحصيل ثوب يستر به

(١) ينظر: الإشراف على نكت مسائل لخلاف ١/ ٢٦٠.

(٢) يطر: السية شرح الهداية ٢/ ١٢٧ فما بعده.

(٣) يطر شرح مختصر حليل ١/ ٢٤٨. (٤) يطر: المنى ٤١٤-٤١٥.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، ١/ ٢٣٨، رقم (٥٨٥)، وصححه

الألباني، صحيح أبي داود ٣/ ١٣٣، رقم (٥٩٩).

(٦) يطر: المجموع ٣/ ١٦٦.

عورته؛ فإنه يصلي على حسب حابه، ونصح صلاته، ولا إعادة عليه. وممن حكى الإجماع:

١- أبو حامد الإسفراييني (٤٠٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «لا أعلم خلافاً أنه لا يجب الإعادة على من صلى عارياً للعجز عن السترة»^(١).

٢- القاضي عبد الوهاب (٤٢٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال مستدلاً لأحد قولي المالكية في حكم ستر العورة: «وفي الاتفاق على أن من لم يجد ما يستر عورته وخاف ذهاب الوقت أن يصلي عرياناً؛ دليل على أن السترة ليست من شروط الصلاة...»^(٢).

٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «العدم للسترة لا تسقط عنه الصلاة، لا يعلم فيه خلافاً»^(٣).

٤- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لا تسقط الصلاة عن العريان بعير خلاف علمناه»^(٤).

٥- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد اتفق المسلمون على أن المسافر إذا عدم الماء صلى بالتيمم ولا إعادة عليه، وعلى أن العريان إذا لم يجد متره صلى ولا إعادة عليه»^(٥).

٦- البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شروحاً عبارة المقنع: «(إن عدم بكل حال صلى)، ولا تسقط عنه بغير خلاف نعلمه، كما لو عجز عن استقبال القبلة»^(٦).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿لَا يُكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقول الله تعالى: ﴿فَالْفَقْرُ اللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾^(٧).

(١) المجموع ١٨٣/٣.

(٢) لإشراف على نكت مسائل الخلاف ٢٦٠/١.

(٣) المغني (در عالم الكتب) ٣١١/٢.

(٤) الشرح الكبير ٢٣٦/٣.

(٥) المجموع الفتاوى ٤٤١/٢١.

(٦) المدع ٣٢٧/١.

(٧) سورة التغابن ١٦.

١- ما روي عن علي عليه السلام أنه «سئل عن صلاة العريان، فقال: إن كان حيث يراه الناس صلى جالساً، وإن كان حيث لا يراه الناس صلى قائماً»^(١).

٢- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الذي يصلي في السفينة والذي يصلي عرباناً يصلي جالساً»^(٢).

الرافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

الخالفون: سم أقف - بحسب بحثي - على خلاف في أن من عدم ما يستر به عورته صلى عرباناً، ولا إعادة عليه.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن من عدم أو عجز عما يستر به عورته صلى على حاله عرباناً، ولا إعادة عليه، والله ولي العلم.

◆ المسألة التاسعة عشرة: إذا وجد المصلي ما يستره أثناء الصلاة لزمه الاستار به

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن من صلى عرباناً ثم وجد استرة أثناء الصلاة لزمه أن يستر بها عورته. ومن حكى الإجماع:

النووي (٦٧٦هـ) رحمته الله: حيث قال: «إذا وجد السترة في أثناء صلاته لزمه الستر بلا خلاف»^(٧).

(١) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب صلاة العريان ٥٨٤/٢ رقم (٤٥٦٦). قال الحافظ ابن حجر: «رواه عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن محمد، عن إسحاق بن عبد الله به، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وهو متروك، وميمون بن مهران لا أراه أدرك علماً». المطالب العالمة ٣/٣٧٦.

(٢) مصنف عبد الرزاق، كتاب الصلاة، باب صلاة العريان ٥٨٣/٢ رقم (٤٥٦٥)، وبه كذلك إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وهو متروك. المطالب العالمة ٣/٣٧٧.

(٣) ينظر: العاية شرح الهداية ١/٢٦٤، النذية شرح الهداية ٢/١٣٦.

(٤) ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٥٤. (٥) ينظر: المجموع ٣/١٨٣.

(٦) ينظر: كشف القناع ١/٢٧٢.

(٧) المجموع ٣/١٨٣. ويحتمل قوله بلا خلاف، أي في المذهب.

♦ مستند الإجماع: أدلة وحوب ستر العورة عموماً، ومنها:

- ١- قول الله تعالى ﴿يَتْلِي مَا دَّمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِدَّ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١).
- ٢- قول الله تعالى ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَنْصُرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْعُونَ﴾^(٢) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَنْصُرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^(٣).
- ٣- حديث معوية بن حيدة رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله! عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك. قال: قلت: يا رسول الله! إذا كان القوم بعصم في بعض؟ قال: إن استصعبت أن لا يريها أحد فلا يريها. قال: قلت: يا رسول الله! إذا كان أحدن خالياً؟ قال: الله أحق أن يستحيا منه من الناس»^(٤).
- ٤- أحديث التحول إلى القبلة، ومنها حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: «بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أُنزل عليه الليلة، وقد أمر أن يستقبل لكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة»^(٥).
- وجه الدلالة: قياس ستر العورة على الاستقبال - بحامع أن كلاهما شرط للصلاة - في وجوب الإنابة أثناء الصلاة مع الإمكان.
- الموافقون: الحنفية^(٥)، والمالكية في الثوب القريب^(٦).....

(٢) سورة البور: ٣٠-٣١.

(١) سورة الأعراف: ٣١.

(٣) سبق تحريجه ص ٢٨٠

(٤) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، ١/ ١٥٧ رقم (٣٩٥)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل الفسة من القدس إلى الكعبة، ١/ ٣٧٥ رقم (٥٢٦).

(٥) بدائع الصانع ١/ ٢٣٩، البحر الرائق ١/ ٢٨٨.

(٦) ينظر. شرح مختصر خليل ١/ ٢٥٤، مع الحليل ١/ ٢٣٠.

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢)، لكنهم اختلفوا في قطع الصلاة من عدمه، فذهب الحنفية إلى أنه يقطع الصلاة^(٣)، وذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) إلى أنه إن كان قريباً ستر ونى، وإن كان بعيداً ستر واستأنف، وكذلك يقول المالكية فيمن وحد ثوباً قريباً، إنه يستتر به ويبنى على صلاته^(٦).

المغالغون: حالف للمالكية في هذه المسألة في الثوب البعيد، فذهبوا إلى أن من صلى عرياناً ثم طرأ الثوب أثناء الصلاة وكان بعيداً فإنه يكمل صلاته، ويندب له أن بعيد في الوقت^(٧).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على وجوب استتار من صلى عرياناً فوجد ثوباً قريباً أثناء الصلاة، وعدم ثبوت الإجماع على وجوب الاستتار على من كان ثوباً بعيداً عنه، والله ولي العلم.

◆ المسألة العشرون: يجوز للنساء لبس الحرير

● **شرح السالفة:** حكى الإجماع على جواز لبس الحرير للنساء في الصلاة وفي غير الصلاة ومن حكى الإجماع:

١ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «أجمع العلماء على أن سائر الحرير حلال للنساء»^(٨).

(١) ينظر: البيان ٢/١٢٨، المجموع ٣/١٨٣-١٨٤.

(٢) سطر. المعني ١/٤٣٤، حاشية الروض المربع ١/٥١٠-٥١١.

(٣) بدائع الصنائع ١/٢٣٩، البحر الرائق ١/٢٨٨.

(٤) ينظر: البيان ٢/١٢٨، المجموع ٣/١٨٣-١٨٤.

(٥) سطر. المعني ١/٤٣٤، حاشية الروض المربع ١/٥١٠-٥١١.

(٦) ينظر: شرح مختصر حليل ١/٢٥٤، منح الجليل ١/٢٣٠.

(٧) ينظر: شرح مختصر حليل ١/٢٥٤، منح الجليل ١/٢٣٠.

(٨) الاستدكار ٨/٣١٨، التمهيد ١٤/٢٤١.

- ٢- اقاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال بعد ذكر خلاف ابن لزيير: «انعقد الإجماع بعدُ من العلماء على جواره للنساء»^(١).
- ٣- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمع العلماء على أن لباس الحرير حلال للنساء»^(٢).
- ٤- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «يجوز للنساء بس الحرير والتحلي بالفضة وبالذهب بالإجماع»^(٣). وقل: «وللمرأة أن تصلي فيه بلا خلاف»^(٤).
- ٥- ابن الملقن (٨٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أن لبس الحرير للنساء جائز، وكذلك التحلي بالذهب، لا يحتشمون في ذلك للنساء»^(٥).
- وقال «والأحدِيث الصحيحة مصرحة بإباحته للنساء... والإجماع قائم على ذلك، وإن خالف عبد الله بن الزبير فيه مستنداً بهذا الحديث»^(٦)؛ فقد انعقد الإجماع بعده على التحريم»^(٧).
- ٦- كمال الدين الدميري (٨١٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قل شارحاً عبارة لمنهاج: «(ويحل للمرأة لسه) نعقد الإجماع على ذلك بعد عبد الله بن الزبير»^(٨).
- ٧- ابن حجر الهيثمي (٨٠٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المنهاج: «(ويحل للمرأة لسه) إجماعاً»^(٩).

(٢) الإقناع ٢/٣٠٠

(١) إكمال المعتمد ٦/٥٨٢

(٤) المجموع ٣/١٨٠

(٣) المجموع ٤/٤٤٢

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٧/٤١٧

(٦) يعني حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال قال رسول الله ﷺ «لا تلبسوا لحرير» فإنه من لبسه في اندب لم يلبسه في الآخرة، صحيح المحاري، كتاب اللبس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال ٥/٢١٩٤ رقم (٥٤٩٦)، صحيح مسلم، كتاب اللبس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والعصا على الرجال والنساء... ٣/١٦٤١ رقم (٢٠٦٩).

(٧) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١٠/٢٠٩

(٩) تحفة المحتاج ٣/٢٠

(٨) النعم الوهاج ٢/٥٢٥

٨- الشوكاني (١٢٥٠هـ) رحمه الله، قال: «وقع الإجماع على أن التحريم مختص بالرجال دون النساء، وحالف في ذلك ابن الربير»^(١).

٩- عبد الله السهم (١٤٢٣هـ) رحمه الله، قال: «وجه للنساء وتحريمه على الرجال بإجماع العلماء»^(٢).

♦ مستند الإجماع: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «إن نبي الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً فجعله في شماله، ثم قال: إن هذين حرام على ذكور أمتي، حل لآلئهم»^(٣).

١- حديث علي رضي الله عنه قال: «أهديت إلى النبي ﷺ حلة سبراء»^(٤)، فبعت بها إلي فلستها، فعرف الغضب في وجهه، فقال: إني لم أعث بها إليك لتلستها، وإنما بعثت بها إليك لتشققها خُمراً بين لئساء»^(٥).

٢- حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «حرم لباس

(١) بيل الأوطار ٩٢/٢.

(٢) تفسير العلام شرح عمدة الأحكام ص ٧٢٩.

(٣) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في الحرير للنساء ١٦٥/٦، رقم (٤٠٥٧)، سنن النسائي، كتاب الريّة، باب تحريم الذهب على الرجال، ١٦٠/٨، رقم (٥١٤٤)، سنن ابن ماجه، كتاب اللباس، باب لبس الحرير والذهب للنساء، ٥٩٥/٤، رقم (٣٥٩٥)، وزاد ابن ماجه. «حل لآلئهم»، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ١٢٥٤/٢، رقم (٤٣٩٤).

(٤) قيل. هي نوع من البرود يخالفه حرير كلسيور، وقيل. هي الحرير الصافي. ينظر. النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٣٣/٢، والصحيح في صفة هذه الحلة أنها الحرير الصافي، وهو الذي تدد عليه الأثر. ينظر الاستذكار ٢٠٣/٢٦.

(٥) صحيح لبحري، كتاب الهبة وفضلها، باب هبة من كره لسه، ٩٢٢/٢، رقم (٢٤٧٢)، صحيح مسلم، كتاب اللباس والريّة، باب تحريم استعمال ثياب الذهب والفضة، ١٦٤٤/٣، رقم (٢٠٧١).

الحرير والذهب على ذكرور أمني وأحل لإناهم^(١).

لما قنن: لحنية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، و لحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

الغالبون: روي عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين أنهم لم يجزوا لبس الحرير للنساء، منهم ابن عمرو بن الزبير رضي الله عنه^(٧)، وروي استحريم كذلك عن علي وحذيفة وأبي موسى، وعن الحسن البصري وابن سيرين^(٨)، وحكى فيه القاضي أبو بكر بن العربي تسعة أقوال، أحدها التحريم على الرجال والنساء^(٩). ومستمسكهم هو العموم الوارد في أحاديث الهي عن لبس الحرير، وقد احتج به ابن عمر وابن الزبير.

أما ابن عمر فقد روي أنه «سأله امرأة قالت: أتحلى بالذهب؟ قال: نعم. قالت. فما تقول لي في الحرير؟ قال: يكره ذلك. فأت ما يكره؟ أخبرني أحلال هو أم حرام؟ قال. كما نتحدث أن من لسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»^(١٠).

وأما ابن الزبير فقد شمع يحطب يقول: ألا لا تلبسوا نساءكم الحرير، فإني سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا الحرير؛ فإنه من لبيه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة»^(١١).

(١) سنن الترمذي، كتاب اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب، ٢١٧/٤ رقم (١٧٢٠).

وقال الترمذي: حديث أبي موسى حديث حسن صحيح.

(٢) ينظر. الباية شرح الهداية ٩١/١٢ ٩٢.

(٣) ينظر. شرح التلطين ١/٤٨٠، شرح مختصر خليل ٨٧/٣.

(٤) ينظر. بهايه المحتاج ٢/٣٧٤ (٥) ينظر. المعنى ١/٢٤١.

(٦) ينظر. شرح معني الآثار ٤/٢٥١، لمحي ٩/٢٤٠.

(٧) ينظر. المحلى ٩/٢٤٠.

(٨) سطر. فتح لماري ١٠/٢٨٥، محب الأفكار ١٣/٢٩٣.

(٩) ينظر. أحكام القرآن ٤/١١١.

(١٠) المسالك الكرى للنسائي، كتاب الرية، باب لس الحرير ٨/٤٠١، رقم (٩٥٢١).

(١١) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إله الذهب والقصة على =

قال القاضي عياض «هذا مذهب عبد الله ومن قال بقوله بتحريمه على الرجال والنساء وحمله له على العموم، وقد انعقد الإجماع بعدئذ من العلماء على حواره للنساء؛ وقد ذهب قوم إلى نسخ هذا الحديث لما ورد مما يخالقه في أمر النساء وتخصيص تحريمه بالذكر، وقيل: نسخ في النساء والرجال بالإباحة، والجمهور على أنه ليس فيه ناسخ ولا مسوخ، وإنما هذه أحاديث مجعلة، وحديث تخصيص الرجال بذلك مفسر لها، وحمل بعضهم البهي العام في ذلك على الكراهة لا على التحريم»^(١).

وتعقبه ابن دقيق العيد فقال: «هذا الكلام يحناح إلى تأويل، فإن أراد به إثبات قول بالكراهة دون التحريم؛ فهذا يناقضه ما قدمه من انعقاد الإجماع بعد ابن الربير ومن قال بقوله من العلماء على حواره للنساء وتخصيص تحريمه بالذكر، وإن أراد به أنه كان الحكم العام قبل التحريم على الرجال هو الكراهة دون التحريم، ثم انعقد الإجماع على التحريم للرجال والإباحة للنساء؛ فهذا يوجب الحكم نسخ الكراهة في حق الرجال إلى التحريم، وفي حق النساء إلى الإباحة، والله أعلم»^(٢).

قد الحافظ ابن حجر معقلاً: «ومقتضاه نسخ الكراهة اساقفة، وهو بعيد جداً»^(٣). والحاصل إن في المسألة خلافاً قديماً، سيما يرى بعض العلماء أن ذلك الخلاف ارتفع بانعقاد الإجماع بعده على حل الحرير للنساء، منهم القاضي عياض، والنوري، وابن الملقن، وكمال الدين الدميري، وغيرهم.

* النتيجة. الأقرب صحة الإجماع وثبوته على جواز لبس النساء للحرير الخالص في الصلاة وفي غير الصلاة بعد وقوع الخلاف فيه قديماً، والله ولي العلم.

= الرجال والنساء ٣/١٦١٤، رقم (٢٠٦٩)

(١) إكمال المعلم ٦/٥٨٢.

(٢) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام ٢/٣٢٩-٣٣٠.

(٣) فتح الباري ١٠/٢٨٥.

◆ المسألة الحادية والعشرون: يحرم لبس الحرير الخالص للرجال من غير عذر

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على تحريم لبس الحرير الخالص للرجال من غير عذر في الصلاة وفي غير الصلاة. ومن حكي الإجماع:

١- ابن حرم (٤٥٦هـ) رحمه الله، حيث قال: «واتفقوا على حواز الصلاة في كل ثوب ما لم يكن حريراً أو فيه حرير...»^(١).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أن المهي عن لباس الحرير إنما خوطب به الرجال دون النساء، وأنه حُطِرَ على الرجال وأبيح للنساء»^(٢).

٣- ابن رشد الحد (٥٢٠هـ) رحمه الله، قال: «أجمع أهل العلم على أن لباس الحرير المصمت الخالص محرم على الرجال»^(٣).

٤- السمرقندي (٥٤٠هـ) رحمه الله، قال: «فأما في حق الرجال؛ فاللبس حرام بالإجماع، بأن جمعه بقاء أو قيمصاً أو قلنسوة وهو حرير خالص في غير حالة الحرب»^(٤).

٥- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «ولا يعلم في تحريم لبس ذلك على الرجال اختلافاً، إلا لعارض، أو عذر»^(٥).

٦- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع العلماء على أن لباس الحرير حلال للنساء، غير جائز للرجال إذا كان محضاً»^(٦).

٧- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع العلماء على أنه يحرم على الرجل أن يصلي في ثوب حرير»^(٧).

(٢) التمهيد ٢٤١/١٤

(٤) تحفة الفقهاء ٣/٣٤١.

(٦) الإقناع ٢/٣٠٠.

(١) مراتب الإجماع ص: ٢٩

(٣) البيان والتحصيل ١٨/٦١٧.

(٥) المعني ١/٤٢١.

(٧) المجموع ٣/١٨٠

٨- عبد الرحمن بن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «يحرم على الرجل لس ثياب الحرير في الصلاة وغيرها في غير حال العذر إجماعاً»^(١).

٩- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأما لبس الرجال احريير كالكلوبة والقباء؛ فحرام على الرجال بالاتفاق على الأجناد وغيرهم»^(٢).

١٠- المرداري (٨٨٥هـ) رحمه الله، قال: «قوله. (ولا يجوز للرجل لبس ثياب الحرير) بلا نزاع من حيث الجملة»^(٣).

١١- الخطاب (٩٥٤هـ) رحمه الله، قال: «لباس الحرير الحاصل حرام على الرجال بإجماع»^(٤).

١٢- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال: «الصلاة في الحرير من غير حجة حرام بالنصر والإجماع»^(٥).

١٣- عبد الله السام (١٤٢٣هـ) رحمه الله، قال في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «نهى نبي الله ﷺ عن لس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع»^(٦)؛ قال: «يدل على تحريم لس الحرير للرجال. جاء هذا القيد من أدلة أخرى، والتحريم وتقييده إجماع العلماء»^(٧).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «نهى نبي الله ﷺ عن لس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع»^(٨).

(١) الشرح الكبير ٢٥٨/٣. (٢) المتاوى الكبرى ٣٥٢/٥.

(٣) الإصاف ٤٧٥/١. (٤) مواهب الجليل ٥٠٤/١.

(٥) حاشية الروض المربع ٥٠٤/١. (٦) تحريجه أدبه.

(٧) توضيح الأحكام من بلوغ المرام ١١٦/٣.

(٨) صحيح البخاري، كتاب اللبس، باب لبس الحرير واقتراشه للرجال... ٢١٩٣/٥،

رقم ٥٤٩١، صحيح مسلم، كتاب اللبس والزينة، باب تحريم استعمال إباء الذهب =

٢- حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تلبسوا الحرير ولا الدياج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها؛ فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة»^(١).

٣- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «إن نبي الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً فجعله في شمائه، ثم قال: «إن هذين حرام على ذكور أمتي»^(٢).

٤- حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأهل لإناثهم»^(٣).

الوافقون: الحنفية^(٤)، ولمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

الغالبون: للخلاف في هذه المسألة صورتان:

الأولى: الخلاف في أصل تحريم لبس الحرير للرجال: فقد نُقل عن عبد الله ابن أبي مليكة^(٩) وطائفة من الظاهرية وغيرهم أنهم أحازوا لس الحرير...

- والفضة على الرجال والنساء. . . ٣/ ١٦٤١، رقم (٢٠٦٩)، واللفظ لمسلم.

(١) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب لأكل في إثناء ممض، ٥/ ٢٠٦٩، رقم

(٥١١٠)، صحيح مسلم، كتاب للباس والزينة، باب تحريم استعمال إثناء الذهب والفضة

على الرجال والنساء. . . ٣/ ١٦٣٧، رقم (٢٠٦٧).

(٢) سبق تخريجه ص ٣٢١. (٣) سبق تخريجه ص ٣٢١

(٤) بطر: تسن الحقائق ١٤/ ٦، لناية شرح الهداية ٩١/ ١٣.

(٥) ينظر: الفواكه الدواني ٣٠٨/ ٢ (٦) ينظر: تحفة المحتاج ١٨/ ٣.

(٧) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١٦٠/ ١ (٨) ينظر: المحلى ٣٥٤/ ٢ فما بعدها.

(٩) أبو بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة رهبر بن عبد الله بن حذعان التيمي المكي، روى

عن عثمان وعائشة وأم سلمة والعبادة الأربعة وغيرهم، وكان محدثاً مكثراً، ولى قضاء

الطائف لابن الربيع، وكان مؤدبه، أخرج له الجماعة، توفي سنة ١١٧ هـ. ينظر: تهذيب =

للرحال^(١).

وممن أطلق الخلاف: المارري^(٢)، وأبو العباس القرطبي^(٣)، وحكى القاسمي أبو بكر بن العربي فيه تسعة أقوال، أحدها أنه مباح بكل حال^(٤).

واحتج المجيزون بحديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه «أن أباه مخرمة قال له يا بني! إنه بلغني أن النبي ﷺ قدمت عليه أقيبة فهو يقسمها، فاذهب بنا إليه. فذهبا فوجدنا النبي ﷺ في منزله، فقال لي: يا بني! ادع لي النبي ﷺ. فأعطمت ذلك فقلت: أدعو لك رسول الله ﷺ! فقال: يا بني! إنه ليس بجار. فدعوته فخرج وعليه قباء^(٥) من ديباج^(٦) مرر بالذهب، فقل: يا مخرمة! هذا خبأته لك. فأعطاه إياه^(٧).

وأما أحاديث النهي فكان بعضهم: إنها منسوحة. وقال آخرون: إنها بمعنى الكراهة لا بمعنى التحريم^(٨).

والحجة للجمهور الأحاديث الكثيرة في التحريم، منها ما سبق، وقد أورد الطحاوي عدة منها، ثم قال: «قدت هذه الآثار أن لس الحرير كان مباحاً، وأن النهي عن لبسه كان بعد إحاطته، فعلمنا أن ما جاء في النهي عن لبسه هو الناسخ لما جاء في إحاطة لبسه، وهذا أيضاً قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأكثر العلماء رضي الله عنهم^(٩).

= الكمال ٢٥٦/١٥ - ٢٥٩.

(١) يطر. حب الأفكار ٢٥٧/١٣ (٢) يطر. المعلم بمرائد مسلم ١٢٦/٣

(٣) يطر. المفهم ٨٤/١٧ (٤) يطر. أحكام القرآن ١١١/٤.

(٥) القباء: ثوب يلبس فوق الثياب أو القميص ويتمنطق عنبه. لمعجم الوسيط ٧١٣/٢.

(٦) اللدياج: نوع من الثياب سده ولحمته من حرير. المعجم الوسيط ٢٦٨/١.

(٧) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب مرور بالذهب، ٢٢٠١/٥، رقم (٥٥٢٤).

(٨) يطر. التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦٦٦/٢٧.

(٩) شرح معاني الآثار ٢٤٦/٤.

الثانية: الخلاف في صحة صلاة الرجل بالثوب الحرير فقد اختلف القائلون بحرمة لبس الحرير للرجال فيما لو صلى في ثوب حرير وهو يحد غيره من غير عذر هل تصح صلاته؟

فذهب الجمهور من الحنفية، والمالكية، والشافعية إلى صحة الصلاة مع الإثم، ويعيد عند المالكية في الوقت^(١).

وهؤلاء جعلوا النهي عن لبس الحرير غير راجع إلى ذات الصلاة، فلا يضاد وجوبها^(٢).

وأما الحنابلة فالمذهب بطلان الصلاة^(٣)، كالحال في الصلاة في الأرض المعصوبة؛ إذ يؤدي إلى أن تكون العبر الواحدة من الأفعال حراماً واجباً، وهو متنافض، فكيف يكون متقرباً بما هو معافى عليه، مطيعاً بما هو عاص به؟^(٤)

وروي عن أحمد كالجمهور، وروي عنه أنها لا تصح من عالم بالنهي وتصح من غيره، وقيل: تصح مع الكراهة، وقيل: لا تصح إن كان لحرير شعراً يلي الجسد، وقيل غير ذلك، وكل ذلك في الفريضة.

وأما لنافلة فقيل: تصح دور غيرها، وقيل لا تصح باتفاق^(٥).

* النتيجة: عدم صحة الإجماع على تحريم لبس الرجال الحرير الخالص من غير عذر في الصلاة وفي غيرها، إضافة إلى الاختلاف في حكم الصلاة به على

(١) يظر: البحر الرائق ٢٨٣/١، حاشية ابن عاين ٤٠٤/١، شرح مختصر خليل ٢٤٩/١.

٢٥٢، مع الحيل ٢٢٨/١، البيان ١٢٥/١، المجموع ١٠٨/٣.

(٢) يظر: روضة الناصر ١٤٤/١.

(٣) يظر: المبدع ٣٢٣/١ فما بعدها، الإنصاف ٤٥٧/١.

(٤) يظر: روضة الناصر ١٤٠/١.

(٥) يظر: المدع ٣٢٣/١ فما بعدها، المسائل الفقهية من كتاب الروتن والوجهين ١٥٨/١.

الإنصاف ٤٥٧/١.

ذلك الحال لمن يحد غيره، والله وبلي العلم.

◆ المسألة الثانية والعشرون: مقدار الحرير المعفو عنه للرجال أربعة أصابع

● سرح السألة: حكى الإجماع على أن مقدار الحرير المعفو عنه في لس الرجال في غير حال الضرورة أربعة أصابع فأقل من ذلك. ومن حكى الإجماع:

١- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رُخْمَةُ: حيث قال عقب عبارة الروض فيما يباح من الحرير للرجال: «(أو كان) الحرير (علماً) وهو طراز الثوب (أربع أصابع فما دون)»؛ قال: «إجماعاً»^(١).

٢- عبد الله السام (١٤٢٣هـ) رُخْمَةُ، قال: «يستثنى من التحريم العَلَمُ البسيط الذي يقدر بإصبعين إلى أربعة أصابع؛ فهذا مباح إجماعاً»^(٢).

◆ مستند الإجماع: حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهى بي الله ﷺ عن لس الحرير إلا موضع إصبع أو ثلاث أو أربع»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

الغالبون: خاف في هذه المسألة طائفة من السلف، فذهبوا إلى أن قليل الحرير وكثيره سواء في النهي عنه للرجال.

(١) حاشية الروض لمرع ٥٢٥/١ (٢) نوصيح الأحكام ١١٦/٣

(٣) صحيح مسلم، كتاب اللباس، باب تحريم استعمال إبرة الذهب والفضة، ١٦٤١/٢، رقم (٢٠٦٩).

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ١٣١/٥، أساية شرح الهداية ٩٧/١٢.

(٥) ينظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير ٥٩/١، وقيل. يكره. ينظر. لقواكه الدواني ٣١٠/٢

(٦) ينظر: المجموع ٤٣٨/٤، تحفة المحتاج ٢٥/٣.

(٧) ينظر: المغني ٤٢١/١، شرح مسهب الإرادات ١٦٠/١

(٨) ينظر: المحلى ٣٥٥-٣٥٤/٢.

قال الطحاوي: «ذهب قوم إلى أن ذلك النهي قد وقع على قبيله وكثيره، فكروهوا بذلك لس الثوب المعلم بعلم الحرير، والثوب الذي لحمته غير حرير»^(١).

وقد سُمي العيني من هؤلاء: الحسن البصري، وابن سيرين، والأعمش، وهشام بن عروة، ثم قال: «وروي ذلك عن عبي بن أبي طالب وحديفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وقيس بن عبد الله»، ذكر ذلك كله بن أبي شيبه في مصنفه بأسانيده إليهم»^(٢).

* النتيجة: عدم صحة الإجماع على جواز لس الرجل الثوب المعلم بالحرير قدر أربعة أصابع فما دون، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة والعشرون: يجوز للرجال لبس الحرير في القتال. وفي حال العذر كالمرض ونحوه

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه يجوز لبس الحرير في القتال وفي حال العذر كالمرض ونحوه. ومن حكى الإجماع:

١- ابن تيمية (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال: «أما لبس الحرير عند القتال للضرورة؛ فيجوز باتفاق المسلمين، وذلك بأن لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح والوقاية»^(٣). وقال: «وأما إن احتاح إلى الحرير في السلاح ولم يقم غيره مقامه؛ فهذا يجوز بلا نراع»^(٤).

◆ مستند الإجماع:

١ حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: «عندي للربير ساعدان من ديبج»^(٥) كان النبي ﷺ أعطاهم إياه يقاتل فيهما»^(٦).

(٢) نخب الأفكار ١٣ / ٣٢١.

(١) معاني الآثار ٤ / ٢٥٥.

(٤) الفتاوى الكبرى ٥ / ٣٥٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨ / ٢٧.

(٥) أي: كُمان من الحرير كما بشاه الدرع. الفتح الرباني ٢٢ / ٢٤١.

(٦) مسند أحمد ٤٤ / ٥٣٤ رقم (٢٦٩٧٥)، قال الهيثمي. فيه ابن لهيعة، وبقية رجال أحمد =

وفي رواية «أنها أخرجت جبة مزرورة بديج، قالت. قد كاد رسول الله ﷺ إذا لقي الحرب لبس هذه»^(١).

٢- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه «أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزيير في قميص من حرير من حكة كانت بهما»^(٢).

الوافقون: أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤)، ورواية عن أحمد^(٥).

الخالفون: خالف في هذه المسألة آخرون فذهبوا إلى حرمة لبس الحرير على ارحل للمرض؛ لاحتمال اختصاص الرخصة بعبد الرحمن بن عوف والزيير رضي الله عنهما، وكذا حال الحرب؛ لأنه لم يستثن من النهي عن لبسه، وهو المشهور عند المالكية^(٦)، وإحدى الروايات عن أحمد^(٧)، دون تفريق بين الضرورة وغيرها. وهو قول

= رجل الصحيح. مجمع الزوائد ١٤٤/٥ رقم (٨٦٤٤). وقال الشيخ حسن حيدر: سنده حسن. برهنة الألبان في قور الترمذي وفي الباب ٢٥٤٤/٥.

(١) مسند أحمد ٥٤٥/٤٤ رقم (٢٦٩٩٣). ووقع عند مسلم (٣/١٦١٤ رقم ٢٠٦٩) أنها قالت: «هذه جبة رسول الله ﷺ»، فأخرجت حبة طيالة كمروانية لها لبنة ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج...». قال الحافظ اس ححر: «حمل بعضهم هذا على أنه كان يلبسها في الحرب، وقد وقع عند اس أبي ثيبة من طريق حجاج عن ابن عمر عن أسماء «أنها أخرجت جبة مرررة بالديباج، فقالت: كان رسول الله ﷺ يلبسها إذا لقي العدو أو جمع»، ورواه النسائي من طريق أخرى»، اختلص الحبير ١٦٤/٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب الحرير في الحرب، ٣/١٠٦٩، رقم (٢٧٦٢)، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب إباحة لبس الحرير للرحل إذا كان له حكة أو نحوها، ٣/١٦٤٦، رقم (٢٠٧٦).

(٣) يطر العاية شرح الهداية ١٩/١٠، حاشية ابن عابدين ٣٥١/٦.

(٤) يطر. تحفة المحتاج ٢٢/٣.

(٥) ينظر: المعنى ١/٤٢١، ١/٤٢٢، الإنصاف ١/٤٧٨، ١/٤٧٩.

(٦) ينظر. شرح مختصر خليل ١/٢٥٢. (٧) ينظر الإنصاف ١/٤٧٨-٤٧٩.

أبي حنيفة في لسه في الحرب^(١).

* النتيجة: عدم صحة الإجماع على جواز لبس الحرير للرجال في الحرب للضرورة وللمرض، والله ولي العلم.

◆ المسألة الرابعة والعشرون: يسن لبس الثياب البيض للرجال

● شرح المسألة: أحمر أهل العلم على أنه يسن للرجال لبس الثياب البيض في الصلاة وفي غير الصلاة. ومن حكم الإجماع:

- ١- الشمس ابن مفلح (٧٦٣هـ) رحمته؛ حيث قال: «والبيض أفضل اتفاقاً»^(٢).
- ٢- الأمير الصنعائي (١١٨٢هـ) رحمته، قال في شرح حديث سمرة بن حذاف رضي الله عنه: «عليكم بالبيض من الثياب، فيلبسها أحياناً لكم وكفنوا فيها موتكم، فإنها من خير ثيابكم» قال: «(فلبسها أحياناً لكم) فإنها أحمل ونظر في العون، والأمر يقتضي الوجوب، إلا أنه حمل على الندب إجماعاً»^(٣).
- ٣- أحمد النسا الساعدي (١٣٧٠هـ) رحمته، قال: «أحاديث الباب تدل على مشروعية الغسل للجمعة وسه، وعلى مشروعية التحمل لها بالثياب الحسنة والدهن وغير ذلك، وأفضل الثياب البيض؛ لورود الأحاديث بذلك... وقد اتفق العلماء على استحباب ذلك كله، إلا الغسل ففيه خلاف...»^(٤).
- ٤- ابن قسم (١٣٩٢هـ) رحمته، قال: «ويسن لبس الثياب البيض، والظافة في ثوبه وبدنه، باتفاق أهل العلم»^(٥).

◆ مستند الإجماع:

- ١- حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «البسوا من ثيابكم

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١٣١/٥، العناية شرح الهداية ١٩/١٠، حاشية ابن عابدين ٣٥١/٦.

(٢) المروع ٧٨/٢.

(٣) التوضيح شرح إجماع الصغير ٢٨٧/٧. (٤) الفتح الرباني ٥٤/٦.

(٥) حاشية الروض المربع ٤٩٩/١.

البياض؛ فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم»^(١).

٢- حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالبياض من الثياب، فلبسها أحياؤكم، وكفنوا فيها موتاكم؛ فإنها من خير ثيابكم»^(٢).
الرافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

المعالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف في استحباب لبس البياض للرحال في الصلاة وغيرها، بيد أن الحنفية نصوا على أنه يستحب أيضاً لس الأسود والأخضر^(٧).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أنه يسن لبس الثياب لبيض للرحال، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة والعشرون. يحرم لبس الثوب الذي فيه صورة حيوان في الصلاة وغيرها

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه يحرم لبس الثوب الذي عليه صورة حيوان في الصلاة وغيرها

(١) مسند أحمد ٢١/٣ رقم (٢٢١٨)، سنن أبي داود، كتاب الطيب، باب في الأمر بالكحل ٢٧/٦، رقم (٣٨٧٨)، سنن الترمذي، كتاب الحناثر عن رسول الله ﷺ، باب ما يستحب من الأكفان، ٣/٣١٠ رقم (٩٩٤)، سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب أي الكفن خير ٤/٣٤ رقم (١٨٩٦)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ١/٥١٨، رقم (١٦٣٨).

(٢) مسند أحمد ٣١٨/٣٣ رقم (٢٠١٣٩)، سنن النسائي، كتاب البرية، باب الأمر بلبس البياض من الثياب، ٨/٢٠٥، رقم (٥٣٢٣)، وصححه الألباني، صحيح الجامع الصغير، ٢/٧٥٠، رقم (٤٠٦١).

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين ٦/٣٥١. (٤) ينظر: مواهب الجليل ١/٥٠٦.

(٥) ينظر: النعم الوهاج ٢/٤٩٤. (٦) ينظر: الإصناف ١/٤٨٢.

(٧) ينظر: البحر الرائق ٨/٥٥٥، حاشية ابن عابدين ٦/٣٥١.

ومن حكي الإجماع: ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال عقب عبارة الروض: «(و) يحرم (استعماله)، أي: المصوّر على الذكر والأنثى في لبس وتعليق وستر جدر»؛ قال: «إجماعاً؛ للأخبار»^(١).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث عائشة رضي الله عنها أنها «اشترت ثُمرة»^(٢) فيها تصاوير، فقام النبي ﷺ بالباب فلم يدخل، فقالت: أتوب إلى الله مما أذنبت! قال: ما هذه الثمرة؟ قلت: لتجلس عليها وتوسدها. قال: إن أصحاب هذه الصور يعدون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم. وإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور»^(٣).

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور في النار، يجعل له بكل صورة صورها نفساً فتعذبه في جهنم»^(٤).

الواقفون: الحنفية^(٥)، والشافعية^(٦)، وهو أحد الوجهين للحائطة^(٧).

الخالضون: ذهب المالكية إلى عدم تحريم صورة الحيوان في الثياب، لكنها إن

(١) حاشية لروص المربع ١/٥١٩.

(٢) الثُمرة: الوسادة، وتنطق بكسر الون والراء كذلك. النهاية في غريب الحديث ١١٨/٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصور، ٥/٢٢٢١، رقم (٥٦١٢)، صحيح مسلم، كتاب اللباس والريّة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان...، ٣/١٦٦٦، رقم (٢١٠٧).

(٤) صحيح مسلم، كتاب اللباس والريّة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان...، ٣/١٦٧٠، رقم (٢١١٠).

(٥) من الحنفية على أن التماثيل في الثياب مكروهة كراهة تحريم، يظر: حاشية ابن عابدين ٦٤٧/١.

(٦) ينظر: مغني المحتاج ٤/٤٠٧. فإن صلى فيه كرهت الصلاة، ينظر: المجموع ٣/١٧٩.

(٧) ينظر: المعني ١/٤٢٣، المصنع ١/٣٣٣.

كانت فيما يمتن جازت بلا كراهة، ولا كرهت^(١)، وهو الوجه الثاني للحدثة^(٢).
والحجة لهؤلاء حديث أبي طلحة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة». قال سر^(٣): ثم اشتكى زيد^(٤) فعذناه، فإذا على بابه ستر فيه صورة، فقلت لعبد الله^(٥) ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ: ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول؟ فقال عبيد الله: ألم سمعه حين قال: «إلا رقماً في ثوب»؟!^(٦).
* النتيجة: عدم صحة الإجماع على تحريم لبس الثوب الذي فيه صورة حيوان مما لا ظل له، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة والعشرون: النهي عن التشبه بلباس اليهود والنصارى^(٧).

● شرح السائل: أجمع العلماء على النهي عن التشبه باليهود والنصارى فيما هو من خصائصهم من اللباس في الصلاة وفي غير الصلاة.
وممن حكى الإجماع: ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمته الله؛ قال عقب عبارة الروص.

(١) يظر . المقدمات الممهدة ٤٥٨/٣، المראה الدواي ٣١٥/٢، حاشية العدوي على كتابة الطالب الرباني ٤٦٠/٢.

(٢) ينظر . المغني ٤٢٣/١، المبدع ٣٣١/١.

(٣) بسر بن سعيد، لراوي عن زيد في الإسناد.

(٤) زيد بن خالد الجهني، الصحابي، لراوي عن أبي طلحة في الاستد.

(٥) عبيد الله بن الأسود الخولاني.

(٦) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصور ٢٢٢٢/٥، رقم

(٥٦١٣)، صحيح مسلم، كتاب اللباس والريّة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان...

٣/١٦٦٥، رقم (٢١٠٦).

(٧) المقصود هنا، ما هو من خصائصهم من اللباس، قال الشيخ البسام «أجمع العلماء على تحريم التشبه بالكمّار؛ فإن محالّتهم أمر مقصود للشارع، وليس من تشبه اتّخاذ اللباس الذي يلبسونه ويلبسه المسلمون وليس خاصّاً بهم؛ فإن هذا لا يعتدّ شعراً خاصّاً بهم، ولا يعتبر لابس مقلداً أو متبعاً لهيئتهم وأزيائهم» توضيح الأحكام من بلوغ المرام ٣/١٢٤.

«(و) يكره فيه (شد وسطه كزُّنار^(١)) أي . بما يشبه شد الزنار؛ لما فيه من التشبه بأهل الكتاب»؛ قال: «وعد نهى النبي ﷺ عن التشبه بهم، وأجمع العلماء على النهي عن التشبه بهم، ولا فرق إلا بما يتميزون به من اللباس^(٢)».

♦ مستند الإجماع: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في النهي عن التشبه بأهل الكتاب وغيرهم من أهل الكفر في لباسهم، لكن الحنابلة حملوا النهي على الكراهة، كما في عبارته الشيخ ابن قاسم السابقة^(٨).

واختار ابن تيمية أن النهي للتحريم، وقد يصل إلى الكفر؛ حيث قال: «لا يحل للمسلمين أن يشبهوا بهم في شيء مما يختص بأعيادهم، لا من طعام ولا لباس ولا اعتساف... وبالجمة ليس لهم أن يحصوا أعيادهم بشيء من شعائرهم، بل يكون يوم عيدهم عند المسلمين كسائر الأيام لا يخصه المسمون بشيء من خصائصهم... وأما تخصيصه بما تقدم ذكره؛ فلا نزاع فيه بين العلماء، بل قد ذهب طائفة من العلماء إلى كفر من يفعل هذه الأمور؛ لما فيها من تعظيم شعائر الكفر»^(٩).

(١) الزنار: حزام يشده الدمي ويحويه على وسطه المعجم الوسيط ٤٠٣/١.

(٢) حاشية الروض المربع ٥١٥/١.

(٣) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، ١٤٤/٦، رقم (٤٠٣١)، وصححه الألباني، صحيح لجامع الصغير ١٠٥٩/٢ رقم (٦١٤٨).

(٤) بطر: السنة شرح الهداية ٩٩/١٢.

(٥) بطر: البيان والتحصيل ٦٦/١٧. (٦) يظر: روضة الطالبين ٦٩/١٠.

(٧) بطر: شرح منتهى الإرادات ١٥٦/١، كشف القناع ٢٨٥-٢٨٦/١.

(٨) يظر: شرح منتهى الإرادات ١٥٦/١، كشف القناع ٢٨٥-٢٨٦/١.

(٩) مجموع الفتاوى ٣٢٩/٢٥ ٣٣٠.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على النهي عن تشبه أهل لكتاب وغيرهم من الكفار فيما هو من حصصهم من اللباس، والله ولي العلم.



المبحث الثالث الطهارة

❏ وفيه عشر مسائل:

❖ المسألة الأولى: الصلاة لا تجزئ إلا بطهارة

● شرح انسالة: أجمع أهل العلم على أن الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر شرط من شروط صحة الصلاة، وأنها لا تصح بدونها. ومن حكم الإجماع:

١ - ابن المنذر (٣١٩) رَحِمَهُ اللهُ: حيث قال: «أجمع أهل العلم على أن الصلاة لا تجزئ إلا بطهارة إذا وجد المرء إليها السبيل»^(١).

٢ - ابن بطال (٤٤٩) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمعت الأمة على أنه لا تجزئ صلاة إلا بطهارة»^(٢).

٣ - ابن حزم (٤٥٦) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة إلا به من وجد الماء، هذا إجماع لا خلاف فيه من أحد»^(٣).

٤ - ابن رشد الجد (٥٢٠) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأما الطهارة فالدليل على وجوبها واشتراطها في صحة الصلاة قول الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾»^(٤)، وقول رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول»^(٥)، وهذا معلوم من دين الأمة وإجماع المسلمين»^(٦).

٥ - القاضي عياض (٥٤٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «الصلاة من شرطها الطهارة بإيجاب

(١) الإجماع، ص: ٣٣ (٢) شرح صحيح البخاري ٢١٨/١.

(٣) المحلى ٩٠/١ (٤) سورة المائدة ٦.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، ٢٠٣/١، رقم (٢٢٤).

(٦) المقدمات الممهدة ١٥٦/١.

الله تعالى في كتابه وعلى لسان نبيه، وإجماع أهل القبلة على ذلك»^(١).

٦- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع أهل العلم أن الصلاة لا تجزئ إلا بطهارة»^(٢).

٧- وقال: «وتفق علماء الأمة أن المصلي بغير طهارة وهو على الطهر بالماء قادر، على أن صلاته باطلة، وأن عليه أن يتطهر بالماء إذا كان له واجداً، وعلى التطهر به قادراً»^(٣).

٨- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة»^(٤).

٩- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال «لا تصح الصلاة إلا بطهارة لتمككه بالإجماع، وأجمع العلماء على وجوب الطهارة بالماء عد وحوده مع إمكان استعماله وعدم الاحتياج إليه، والتيمم عند فقدّه بالتراب»^(٥).

١٠- ابن الملقن (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال في حديث أبي هريرة «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(٦)، قال: «هذا الحديث نص في وجوب الطهارة وشرعها في الصلاة، وهو إجماع»^(٧).

١١- العراقي (٨٠٦هـ) رحمه الله، قال في حديث أبي هريرة لسابق: «استدل به العلماء على اشتراط الطهارة في صحة الصلاة، وهو مجمع عليه»^(٨).

١٢- محمد أنور شاه الكشميري^(٩) (١٣٥٣هـ) رحمه الله، قال: «انعقد الإجماع

(١) إكمال المعلم ١٠/٢. (٢) الإقناع ٢٠/١.

(٣) الإقناع ٧٠/١. (٤) شرح صحيح مسلم ١٠٢/٣.

(٥) رحمة الأمة، ص ١٥.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الحبل، باب في الصلاة، ٢٥٥١/٦، رقم (٦٥٥٤)، صحيح

مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، ٢٠٤/١، رقم (٢٢٥).

(٧) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ٢٢٢/١ (٨) طرح الشريب ٢١٣/٢.

(٩) محمد أنور شاه بن معظم شاه الحسيني الكشميري الحنفي، ولد بقرية دودوار في =

على أن الطهارة شرط لصحة الصلاة»^(١).

١٣- أحمد البيا الساعاتي (١٣٧٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة»^(٢).

١٤- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «والوصوء من أعظم شرائط الصلاة، والدليل على وجوبه وشرطيته الكتاب والسنة والإجماع»^(٣).

١٥- عبد الله السام (١٤٢٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمع العلماء على أن الطهارة من الحدث شرط لصحة الصلاة»^(٤).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْبُيُوتُ آمِنُونَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾^(٥) الآية.

١- حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول»^(٦).

٢- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(٧).

- كشمير سنة ١٢٩٢هـ، وشأ في بيت علم ودين، درس القرآن وبعض العلوم الشرعية مكرراً، ثم رحل إلى ديوبند ودرس بها الأمهات، وحج ثم عاد إلى ديوبند ونولى بها إدارة در العلوم مدة، له مصنفات، منها: «العرف الشدي على جامع الترمذي»، توفي سنة ١٣٥٢هـ. ينظر مجلة الدعي، دار العلوم - ديوبند، ع ١-٢، محرم - صفر/١٤٣٦هـ، السنة ٣٩.

(١) مبص الدري على صحيح البخاري ١/٣٢٧. (٢) الفتح الرماني ١/٣٠٦.

(٣) الإحكام شرح أصول الأحكام ١/٤٩.

(٤) توضيح الأحكام من بوع المرام ١/١٩٢. (٥) سورة المائدة: ٦.

(٦) سبق تخريجه ص ٣٣٨. (٧) سبق تخريجه ص ٣٣٩.

الموافقون: الحنمية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن الطهارة من الحدث شرط لصحة صلاة الفريضة والنافعة، وأنها لا تجزئ بدونها، لكن وقع الخلاف في مسألتين: الأولى: الطهارة لصلاة الحنابلة. فقد حكى الخلاف فيها عن الشعبي وأبي جابر الطبري، قال النووي رحمه الله: «ونقل أصحابنا عن الشعبي ومحمد بن جرير جواز صلاة الجنابة للمحدث؛ لأنها دعاء، وهذا باطل؛ فقد سماها الله تعالى ورسوله ﷺ صلاة، ولا تقبل صلاة بغير طهور»^(٦).

وقال العيني «وحكى عن الشعبي ومحمد بن جرير الطبري أنهما أجازا صلاة الجنابة بغير وضوء، وهو باطل؛ لعموم هذا الحديث والإجماع، ومن العريب أن قولهما قال به بعض الشافعية»^(٧).

الثانية: الخلاف في الطهارة من النجاسة فقد عقد الإمام البحري باباً في أبواب الأبل والدواب والغنم ومرايضها، ثم قال «وصلى أبو موسى في دار البريد»^(٨) والسرقي ولترية إلى حنبه، فقال: هاهنا وثم سواء^(٩). والسرقي هو

(١) ينظر: الاختيار لتعليل المختار ٤٥/١، الجوهرة البيرة ٤٦/١.

(٢) ينظر: موهب الجليل ٤٧٠/١، شرح مختصر حليل ٢٣٧/١.

(٣) ينظر: أسى المطالب ١٧٠/١، نهاية المحتاح ١٤/٢.

(٤) ينظر: المغني ٦/٢، شرح منتهى الإرادات ١٤٠/١.

(٥) ينظر: المحلى ٩١-٩٢، (٦) المجموع ٣/١٣١.

(٧) عمدة القاري ٢/٢٤٥.

(٨) دار البريد: الموضع الذي ينزل فيه البريد، وهو الرسول، ويكون فيه روث الدواب عاكاً التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤/٤٤٥. ودار البريد هذا كن بالكوفة في طرف البلد تنزل فيه الرسل. فتح الباري ١/٣٣٦.

(٩) ينظر: الاختيار لتعليل مختار ٤٥/١، الجوهرة النيرة ٤٦/١.

الزبل وروث الدواب^(١)، والبرية هي الصحراء.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر محامل صلاة أبي موسى حيث السرقين دون البرية، واعتباره الأمرين على السواء، ثم قال: «والأولى أن يقال: إن هذا من فعل أبي موسى، وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره، فلا يكون حجه، أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة، بل يراها واجبة برأسها، وهو مذهب مشهور»^(٢).

وهذا المذهب هو قول للمالكية، أن الطهارة من النجاسة ليست شرطاً لصحة الصلاة، قال القاضي عبد الوهاب: «وأما إزالة النجاسة فختلف فيه هل هو من شروط الصحة أو ليس من شرطها»^(٣). وسيأتي بحث هذا القول في مسألة وحوب الطهارة من النجاسة.

* التهجئة: صحة الإجماع وثبوته على أن الطهارة من الحدث شرط لصحة الصلاة، وأنها لا تحزئ إلا بها، وأما الطهارة من النجاسة فموضع خلاف، ولله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية: خروج الغائط من الدبر والبول من القبل ينقض الطهارة

● شرح السائلة: أجمع أهل العلم على أن خروج الغائط من الدبر والبول من القبل ينقض الطهارة، فلا صلاة حتى يتوضأ منه. وممن حكى الإجماع:

١- ابن المذر (٣١٩هـ) رحمه الله: حيث قال: «وأجمع أهل العلم على أن خروج الغائط من الدبر حدث يقض الوضوء»^(٤).

٢- وقال: «وأجمعوا على أن خروج الغائط من الدبر وخروج البول من الذكر - وكذلك المرأة - وخروجمني وخروج الريح من الدبر، وزوال العقل بأي

(١) ينظر. المحكم والمحيط الأعظم، مادة ز ب ل، ٥٠/٩.

(٢) فتح الباري ١/٣٣٦. (٣) التلخيص ١/٤٢.

(٤) الأوسط ١/١١٣، ١٤٣.

- وحه زال العقل؛ أحدات يقصر كل واحد منها الطهارة ويوجب الوضوء»^(١).
- ٣- ابن حرم (٤٥٦هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال في موجبات الوضوء: «والمذي والبول والغائط من أي موضع خرج من الدبر والإحليل... وأما البول والغائط فإجماع متيقن»^(٢).
- ٤- ابن بطال (٤٤٩هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «والأحدات التي أجمع العلماء على أنها تنقض الوضوء سوى ما ذكره أبو هريرة: البول، والغائط، والمذي، والودي، والمباشرة، وزوال العقل بأي حال زال، والنوم الكثير»^(٣).
- ٥- ابن رشد (٥٩٥هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «واتفقوا في هذا الباب على انتقاض الوضوء من البول والغائط والريح والمذي والودي؛ لصحة الآثار في ذلك، إذا كان خروجها على وجه الصحة»^(٤).
- ٦- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «الخارج من السبيلين على ضربين: معتاد كالبول والغائط والمني والمذي والودي والريح، فهذا يقصر الوضوء إجماعاً»^(٥).
- ٧- ابن القفطان (٦٢٨هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «والذي يوجب نقض الطهارة باتفاق أهل العلم: اغائط، والبول...»^(٦).
- وقال: «خروج الغائط من الدبر - إذا انقطع أحياناً وجرى أحياناً - يقصر الطهارة ويوجب الوضوء بإجماع»^(٧).
- ٨- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «الخارج من السبيلين على ضربين: معتاد كالبول والغائط والمذي والودي والريح، فهذا يقصر الوضوء إجماعاً»^(٨).

(٢) المحلى ١/٢١٨.

(١) الإجماع ص. ٣٣.

(٤) بديع المنهج ١/٤٠.

(٣) شرح صحيح البخاري ١/٢١٨-٢١٩.

(٦) الإقناع ١/٧٢.

(٥) المنهجي ١/١٢٥.

(٨) الشرح الكبير ٢/٥٠.

(٧) الإقناع ١/٧١.

٩- فصي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمته، قال: «الخرج من السبيلين وهو البول والعائط ينقص الوضوء بالإجماع»^(١).

١٠- ابن لملق (٨٠٤هـ) رحمته، قال في معنى الغائط: «وقد يقصد به ما يخرج من القبل أيضاً. وقد قام الإجماع على إلحاقه بالغائط في النقص»^(٢).

١١- العيني (٨٥٥هـ) رحمته، قال: «أجمع العلماء على أن الخرج المعتاد من أحد السبيلين كالغائط والريح من الدبر، والبول والمدي من القبل؛ ناقض للوضوء»^(٣).

١٢- الشوكاني (١٢٥٠هـ) رحمته، قال في حديث صفوان بن عسال «كنا نكون مع رسول الله ﷺ فيأمرنا أن لا نرع حفافنا ثلاثة أيام إلا من حنابة، ولكن من غائط وبول ونوم»^(٤)؛ قال: «وعد من جمعتها النوم، فأشعر ذلك بأنه من نواقض الوضوء، لا سيما بعد جعله مقترناً بالبول والعائط اللذين هما ناقضان بالإجماع»^(٥).

١٣- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمته، قال: «فالغائط ناقض للوضوء بالكتاب والسنة والإجماع»^(٦).

♦ **مستند الإجماع:** قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ حَبَشًا فَأَغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ﴾^(٧) الآية.

(١) رحمة الأمة، ص ٢٠.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٥٨/٤.

(٣) النذية شرح الهداية ٢٥٧/١.

(٤) مسند أحمد ١١/٣٠، رقم (١٨٠٩١)، سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب المسح على الحفين للمسافر والمقيم، ١/١٥٩، رقم (٩٦)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٥) نيل الأوطار ١/٢٤٠.

(٦) الإحكام شرح أصول الأحكام ١/٦٩-٧٠.

(٧) سورة المائدة: ٦.

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»^(١).

الموافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، ولحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).
المعارضون: لا خلاف بين أهل العلم في أن خروج العائط من الدبر والبول من القبل ينقض الطهارة.

«النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن خروج الغائط من الدبر والبول من القبل ينقض الطهارة، فلا تصح الصلاة بدون بالوضوء منه، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة: خروج الريح من الدبر ينقض الطهارة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن خروج الريح من الدبر ينقض طهارة الوضوء والتيمم، ومن حكى الإجماع:

١- ابن اسعد (٣١٩هـ) رحمته الله؛ حيث قال «وأجمع أهل العلم على أن خروج الريح من الدبر حدث ينقص الوضوء»^(٧).

وقال «وأجمعوا على أن خروج الغائط من الدبر وخروج البول من الذكر - وكذلك المرأة - وخروج المني وخروج الريح من الدبر، وزوال العقل بأي وجه زال العنصر؛ أحداث ينقض كل واحد منها الطهارة ويوجب الوضوء»^(٨).

٢- ابن حرم (٤٥٦هـ) رحمته الله، قال في موجبات الوضوء: «والريح الخارجة من

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٠.

(٢) ينظر: العاية شرح الهداية ٣٧/١، البحر الرائق ٣١/١.

(٣) ينظر: شرح مختصر حلي ١٥١-١٥٢.

(٤) ينظر: المجموع ٤/٢، تحفة المحتاج ١٢٩/١ ١٣٠.

(٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٦٩/١.

(٦) ينظر: المحلى ٢١٨/١. (٧) الأوسط ١٣٦/١.

(٨) الإجماع ص: ٣٣.

الدبر خاصة لا من غيره، بصوت خرجت أم غير صوت، وهذا أيضاً إجماع منيف^(١).

٣- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وقد أجمعوا على أن اريح الخارجة من الدبر حدث يوجب الوضوء»^(٢).

٤- ابن رشد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا في هذا الباب على انتقاض الوضوء من اسول والغائط والريح»^(٣).

٥- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «الخارج من السيلين على ضربين. معتاد كالبول والغائط والمني والمدي والودي والريح، فهذا ينقض الوضوء إجماعاً»^(٤).

٦- ابن القطاد (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وحروح الريح من الدبر ينقض الطهارة ويوجب الوضوء بإجماع»^(٥).

٧- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «الخارج من السيلين على ضربين: معتاد كالبول والغائط والمدي والودي والريح، فهذا ينقض الوضوء إجماعاً»^(٦).

٨- ابن الملق (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال في حديث صفوان بن عسال السابق: «لم يذكر الريح وزوال العقل، وهما مما ينقض بالإجماع»^(٧).

٩- العيني (٨٥٥هـ) رحمه الله، قال: «أجمع العلماء على أن الخارج المعتاد من أحد السيلين كالغائط والريح من الدبر، والبول والمدي من القبل؛ ناقض للوضوء»^(٨).

١٠- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال: «والنقض بالريح معلوم بالسنة المستمضه

(٢) الاستدكار ١/ ١٥٧.

(١) المحلى ١/ ٢١٨.

(٤) المعنى ١/ ١٢٥.

(٣) بداية المجتهد ١/ ٤٠.

(٦) الشرح الكبير ٢/ ٥.

(٥) الإقناع ١/ ٧١.

(٨) البابه شرح لهدايه ١/ ٢٥٧.

(٧) التوضيح لشرح الجامع لصحيح ٤/ ٢٦٠.

والإجماع»^(١).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ». قال رجل من حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: فساء أو ضراط»^(٢).

٢- حديث عبد الله بن زيد أنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجل الذي يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال لا يفتل - أو: لا يصرف - حتى يسمع صوتاً أو يحد ريحاً»^(٣).

الرافعون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).

المالكون لا خلاف بين أهل العلم في أن خروج الريح من الدر يقض طهارة الوضوء، لكنهم اختلفوا في الريح الحارحة من ذكر الرجل وقبل المرأة، فذهب الحنفية^(٩) والمالكية^(١٠) إلى أن الريح الخارجة من الذكر والقبل لا تقض

(١) الإحكام شرح أصول الأحكام ١/ ٧٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، ١/ ٦٣، رقم (١٣٥)، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وحوث الطهارة للصلاة، ١/ ٢٠٤، رقم (٢٢٥)، وكلام أبي هريرة في لفظ البخاري.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، ١/ ٦٤، رقم (١٣٧)، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث منه أن يصلي بطهارته تلك، ١/ ٢٧٦، (٣٦١).

(٤) ينظر: العناية شرح الهداية ١/ ٣٧، فتح القدير ١/ ٣٧.

(٥) ينظر: شرح مختصر خليل ١/ ١٥١-١٥٢.

(٦) ينظر: المجموع ٢/ ٤، تحفة المحتاج ١/ ١٢٩، ١٣٠.

(٧) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/ ٦٩، (٨) ينظر: المحلى ١/ ٢١٨.

(٩) ينظر: البنية شرح الهداية ١/ ٣٠٨.

(١٠) ينظر: شرح مختصر حبل ١/ ١٥٢.

الوصوء، وذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢) إلى أنها تنقض الوضوء كالريح الخارجة من المخرج المعتاد.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن خروج اريح من الدبر ناقض لطهارة الوضوء، والله ولي العلم.

◆ المسألة الرابعة: طهارة بدن المصلي وثوبه من النجاسة واجبة في الصلاة

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن طهارة بدن المصلي وثوبه من النجاسة واجبة في الصلاة ومن حكى الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، حيث قال «وقال بعض من يرى غسل النجاسة فرضاً، لم أجمعوا على أن الكثير من النجاسة واحب غسله من الثوب والبدن؛ وحب أن يكون القليل منها في حكم الكثير كالحدث»^(٣).

٢- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أن طهارة الجسر في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة»^(٤).

◆ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿وَيَذَرُكَ مَكْفُوفًا﴾^(٥).

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر رسول الله ﷺ على قبرين فقال: «أما إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله». قال: فدعا بعسيب رطب فشقه باثنين ثم غرس على هذا واحداً وعلى هذا واحداً، ثم قال: «لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا»^(٦).

(١) ينظر المجموع ٤/٢.

(٢) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٦٩/١. (٣) التمهيد ٣٩١/٢.

(٤) رحمة الأمة، ص ٤٣. (٥) سورة المدثر ٤٠.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، ٨٨/١، رقم (٢١٥)، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب ادليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، ٢٤٠/١، رقم (٢٩٢).

٢- حديث عائشة أم لمؤمنين رضي الله عنها قالت: «جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله! إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا؛ إنما ذلك عرق وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي»^(١).

الرواقون: الحنفية^(٢)، وأحد قولي المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥).

الغالبون: يعزى الخلاف في هذا المسألة إلى ابن عباس رضي الله عنهما وسعيد بن جبيرة رضي الله عنه^(٦)، وحكى الإمام البخاري في باب أنوار الإبل والدواب والغنم ومرايضها فقال: «وصلى أبو موسى في دار الريد والسرقين والبرية إلى جنبه، فقال هاها وتَمَّ سواء»^(٧). والسرقين هو الزبل وروث الدواب، والبرية هي الصحراء.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر محامل صلاة أبي موسى حيث السرقين دواب البرية، واعتباره الأمرين على السواء، ثم قال: «والأولى أن يقل: إن هذا من فعل أبي موسى، وقد خلفه غيره من لصحابة كابن عمر وغيره، فلا يكون حجة، أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة، بل يراها واجبة برأسها، وهو مذهب مشهور»^(٨).

وهذا المذهب هو رواية عن الإمام أحمد، أن اجتنب النجاسة واجب لا شرط^(٩).

وروي عن الإمام مالك أن الطهارة ليس بواجب ولا شرط، قال القاضي عبد الوهاب: «وأما إزاله النجاسة فاختلف فيه: هل هو من شروط الصحة أو ليس من

(١) سبق بخبره ص ٨٨.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ١/ ١١٤.

(٣) ينظر: معواذ الدواني ١/ ١٢٦.

(٤) ينظر: المجموع ٣/ ١٣١.

(٥) ينظر: المعنى ٢/ ٤٨.

(٦) ينظر: المجموع ٣/ ١٣٢.

(٧) ينظر: الاختيار لتعليل المحتار ١/ ٤٥، الجوهرة النيرة ١/ ٤٦.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٤٨٣.

(٩) فتح الباري ١/ ٣٣٦.

شرطها»^(١).

وقال خليل بن إسحاق: «هل إزالة النجاسة عن ثوب مصل ولو طرف عمامته وبدنه ومكبه - لا طرف حصيره - سنة، أو واجبه إن ذكر ومدر وإلا أعاد الظهريين للأصفرار؟ خلاف»^(٢).

وفي حبر أشار بعض شراح خليل إلى أن لخلاف لفظي^(٣)، أي أن بعضهم عر به «واجبة»، وآخر به «سنة»، لا معنوي؛ لاتفاقهما على عادة المصلي التذكير القادر أبداً والساهي أو العجز في الوقت، وعلى إثم من صلى بها عامداً قادراً؛ كذلك أشار آخرون إلى أن الخلاف حقيقي^(٤).

قال المازري شارحاً عبارة القاضي عبد الوهاب السالمة: «اصطرب الحداق من أهل المذهب في لعباره عن هذا المعنى، فلحري على ألسنتهم في المذاكرات والإصلاحات أن المذهب على قولين: أحدهما أن غسل النجاسة فرض، والثاني أنه سنة إطلاقاً لهذا القول من غير تقييد، ومن أشياخي من يعبر عن هذا فيقول. المذهب على ثلاثة أقوال، فيذكر القولين المتقدمين ويضيف إليهما قولاً ثالثاً، وهو أنها فرض مع الذكر، سنة مع السيان...»^(٥).

وقد تعقب العلامة ابن رشد الجد شيئاً مما ورد في كلام القاضي عبد الوهاب في تنمة بحثه لهذه المسألة، ثم قال: «والأصل في هذا الاختلاف اختلافهم في الطهارة من النجاسة في الصلاة: هل هي فرض أو سنة؟

فمن رآها فرضاً أوجب الإعادة على من صلى بنجاسة أبداً على أي حال كن، وهو مذهب ابن وهب، فعلى قوله تأتي إزالة النجاسة مشترطة في صحة لصلاة

(١) التلخيص ٤٢/١.

(٢) مختصر خليل ص ١٧.

(٣) منهم الحطاب، والرقاني، وعليش، بطر مواهب الجليل ١/١٣١، شرح الررقاني ٧٢/١، منح الحليل ٦٢/١.

(٤) منهم الخريشي والنراوي، ينظر: شرح مختصر خليل ١/١٠٣، الفواكه الدواني ١/١٢٧.

(٥) شرح التلخيص ٤٥٢-٤٥٣.

اشتراطاً مطلقاً، ومن رآها سنة من السنن التي الأحذ بها فصيلة وبركها إلى غيره حطبة لم يوجب لإعادة على من صلى سجاسة على أي حال كان مسهو أو عمد، إلا في الوقت استحساناً مراعاة للخلاف، فعلى هذا القول تأتي إزاة النحاسة في الصلاة غير واجبة ولا مشترطة في صحة الصلاة أصلاً...^(١).

* انتهى: عدم ثبوت الإجماع على أن طهارة البدن والثوب واجبة في الصلاة وشرط لصحتها^(٢)، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة: لا يجمع سلس البول صاحبه من الصلاة

● شرح السألة: أجمع أهل العلم على أن من اتلي بسلس البول لا تسقط عنه اصلاة، وأن عليه أن يصلي كغيره ممن ليس به عذر. وممن حكى الإجماع:

١- ابن عبد لبر (٤٦٣هـ) رحمته، قال فبم به سلس بول أو مذي: «وقد أجمع العلماء على أنه لا يسقط ذلك عنه فرض لصلاة، وأن عليه أن يصليها في وقتها على حالته تلك؛ إذ لا يستطيع غيرها»^(٣).

٢- ابن لقطان (٦٢٨هـ) رحمته، قال فبم به سلس بول. «وأجمعوا أنه لا يسقط عنه فرض الصلاة، وأن عليه أن يصليها في وقتها على حاله تلك؛ إذ لا يستطيع غيرها»^(٤).

٣- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمته، قال «المستحاضه ومن به سلس ابول ونحوهما يطوف ويصلي باتفاق المسلمين»^(٥).

(١) ماثر أبي الوليد بن رشد ١/٤٨٤-٤٨٥. وينظر: بداية المجتهد ١/١٢٤.

(٢) فرق دصي صفدي مسألة الوحوب والشرطية، فحكى الإجماع على الوحوب أولاً ثم حكى الخلاف في الشرطية، لكن الظاهر من خلال البحث أن الخلاف واقع في وحوب الطهارة بداته، ومن ثم الشرطية.

(٤) الإقناع ١/٧٣.

(٣) الاستذكار ١/٢٤٤.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٦/٢٣٤.

◆ مسند الإجماع:

١ حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: «جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفادع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا، إنما ذلك عرق وليس بحيض. فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي»^(١).

وجه الدلالة: وجوب الصلاة على المستحاضة دائمة الحدث، وقياس من به سلس بول عليها.

الموافقون: الحنفية^(٢)، المالكية^(٣)، ٢- الشافعية^(٤)، ٣- الحنابلة^(٥)، الظاهرية^(٦).

الخالفون: لم أقف على خلاف في أن من به سلس البول لا تسقط الصلاة عنه ولا يمسح به سلس البول من فعله.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن من به سلس البول لا تسقط عنه الصلاة، وأنه كغيره من المكفّر، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة: الرافع إذا تكلم لا يني على صلاته

● شرح السالّة: حكى الإجماع على أن من أصابه الرافع أثناء الصلاة فخرج لغسله، وتكلم أثناء ذلك لعبير حاجة من طلب ماء ونحوه؛ فإنه لا يني على ما مضى من صلاته^(٧). ومن حكى الإجماع:

(١) سبق تخريجه ص ٨٨.

(٢) ينظر: بدائع الصائغ ١/ ٢٧-٢٨، البحر الرائق ١/ ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) ينظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير ١/ ٧٢.

(٤) ينظر: أسنى المطالب ١/ ٧٤.

(٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/ ١٢٠ ينظر: المحلى ١/ ٢١٨.

(٦) هذه المسألة قسيم رابع لثلاث مسائل أخر: أولاهن: كون الرافع حدثاً ينفص الوضوء، =

- ١- ابن سيرين (١١٠هـ) رَجَزَهُ، حيث قال: «أجمعوا على أنه إذا تكلم استأنف»^(١).
- ٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَجَزَهُ، قال «قد أجمع العلماء على أن الراعى إذا تكلم سم بين»^(٢).

♦ مستند الإجماع: ما روي عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ: «من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي؛ فليصرف فليتوضأ، ثم ليس على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).
أما الحنفية فانفردوا بإجازة الساء مع سبق الحدث بشروط، أحدها عدم الكلام^(٩)، والرافع ناقض للوضوء عندهم بشروطه^(١٠).
وأما المالكية فجازوا الساء في الرعاف خاصة لمن حرج لغسله بشروط، أحدها عدم الكلام، وليس الرعاف بناقض عندهم^(١١).
وأما الشافعية فالمذهب هو الجديد، وهو عدم صحة الباء مطلقاً، فإن انصرف بطلت صلاته ورحب الاستئناف تكلم أو لم يتكلم^(١٢)، وليس الرعاف بناقض

- والثانية: لساء على ما مضى من الصلاة بعد الوضوء من حدث غلب المصلي ينظر المجموع ٥٤/٢ فما بعدها، ٧٦/٤، والثالثة: الكلام عمداً في الصلاة ينظر. الأوسط ٢٣٤/٣.
- (١) مصنف ابن أبي شيبة ١٤/٢.
 - (٢) الاستذكار ٢٧٤/٢.
 - (٣) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الباء على الصلاة، ٢٨١/٢.
 - رقم (١٢٢١)، وضعه الألباني، صيف أبي داود ٦٨/١.
 - (٤) ينظر: بدائع الصنائع ٢٢٢/١.
 - (٥) ينظر. شرح رروق على متن الرسالة ٣٤٥/١-٣٤٦، شرح مختصر خليل ٢٤٠/١.
 - (٦) ينظر. المجموع ٧٥/٤.
 - (٧) ينظر. المغني ٧٦/٢.
 - (٨) ينظر: المسحى ٣١١/٢.
 - (٩) ينظر. بدائع الصنائع ٢٢١/١.
 - (١٠) ينظر. منح الحليل ١٠٨/١.
 - (١١) ينظر. الناية شرح الهداية ٢٥٩/١.
 - (١٢) ينظر. المجموع ٧٥/٤.

عندهم^(١).

وأما الحنابلة والرافع ماقض للوضوء ما لم يكن يسيراً^(٢)، ومن سبقه الحدث بطلت صلاته ورمه استئنافاً^(٣) تكلم أو لم يتكلم

وأما الظاهرية فقد ذكر ابن حرم أن الرعاف ليس من نواقض الوضوء، فإن مس ثوبه أو بدنه غسله متمدياً في صلاته إن أمكنه ذلك غير مستدبر لقبلة ولو مشى إلى الماء كثيراً، فإن عجز صلى بحاله وليس له تعمد استدبار القبلة^(٤)، وأما الكلام فلا يحل تعمله مع أحد من الناس في الصلاة، لا مع الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره^(٥).

المخالفون: روى ابن أبي شيبة عن الشعبي أن من أحدث فإنه يسي وإن تكلم^(٦). قال ابن القطان: «واتفقوا على أن الكلام عمداً في الصلاة مع غير الإمام في إصلاح الصلاة أو في رد الإمام أو ما به؛ فإنه ينقض الصلاة، لا أنا رويناه عن الشعبي أن من أحدث في الصلاة بنى وإن تكلم»^(٧).

ودهب الشافعي في القديم إلى صحة لبناء لمن خرج من الصلاة لسبق حدث أو خروج نحاسة غيره كقيء أو دم، وحيث يجوز له الكلام إذا احتاج إليه في تحصيل ماء ونحوه، فإن تكلم بغير ذلك بطلت صلاته^(٨).

* النتيجة: لأقرب عدم ثبوت الإجماع على أن من أصابه الرعاف أثناء الصلاة فخرج لغسله، وتكلم أثناء ذلك، فإن صلاته تبطل ولا يبني على ما مضى منها.

(٢) ينظر المعنى ١/١٣٦

(١) ينظر: المجموع ٢/٥٤

(٣) على الصحيح كما قال ابن قدامة، وعن أحمد أنه يسي، وعنه: يبني في غير حدث المسلسل،

ينظر: المعنى ٢/٧٦

(٥) المحلي ٢/٣١١.

(٤) المحلي ٣/٦٩-٧٠.

(٦) المصنف ١/٣٩٣. (إذا أحدثت فصل ركعتين وإن تكلمت).

(٨) ينظر: المعنى ١/١٣٦.

(٧) الإقناع ١/١٤١

والله ولي العلم.

◆ المسألة السابعة: من شروط الصلاة الوقوف على بقعة طاهرة

● **شرح السألة:** حكى الإجماع على أن من شروط الصلاة أن يقف المصلي على بقعة طاهرة، وأن يكون الموضع الذي يلاقيه يديه وثيابه في الصلاة طاهراً. ومن حكى الإجماع:

١- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: «وأجمعوا على أن طهارة النجس من ثوب المصلي وبذنه ومكانه واجبة»^(١)»^(٢).

٢- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال «من شروط الصلاة المجمع عليها الوقوف على بقعة طاهرة»^(٣).

٣- وهبة الرحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «تستلزم طهارة مكان المصلي مباشرة... فإن صلى على الموضع النجس، فلا تصح صلاته بالاتفاق»^(٤).

◆ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ نَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ٢٦﴾^(٥).

٢- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال قال قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس، فقال لهم النبي ﷺ: «دعوه، وهريقوا على بوله سجلاً من ماء - أو ذنوباً من ماء -؛ فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»^(٦).

(١) عبارة قاضي صفد لا تناسب أبعاد المتضمن للشرطية، فهو إما حكى الإجماع على وجوب الطهارة ثم ذكر الخلاف في شرطيتها للصلاة، كما سنل بيانه، وإيراد عبارته إنما هو على سبيل التحوز؛ لأن ائقائل بالوجوب يجعلها شرطاً.

(٢) رحمة الأمة، ص ٤٣. (٣) حاشية الروص المربع ١/ ٥٣٠.

(٤) الفقه الإسلامي وأدلته ١/ ٧٣٦. (٥) سورة الحج: ٢٦.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، ١/ ١٩٩، رقم (٢١٧).

الوافقون: الحنفيه^(١)، وأحد فولي المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، ومذهب الحنابلة^(٤).

المخالفون: هذه المسألة تنتم لسابقتها، وفيها الخلاف المروي عن سبق ذكره من السلف، والخلاف في مذهب المالكية كذلك.

قال حليل بن إسحاق: «هل إزالة الحاسة عن ثوب مصل ولو طرف عمامته وبدنه ومكانه لا طرف حصيره سنة، أو واحدة إن ذكر وقدر وإلا أعاد الظهريين للاصفرار؟ خلاف»^(٥).

وفي الرسالة: «طهارة البقعة للصلاة واجبة، وكذلك طهارة الثوب، فقيل: إن ذلك فيهما واجب وجوب الفرائض، وقيل وجوب السنن المؤكدة»^(٦).

وللحنابلة قول بأن طهارة محل الثياب من بقعة المصلي ليست شرطاً^(٧).

❖ النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن طهارة بقعة المصلي شرط في صحة الصلاة، والله ولي العلم.

❖ المسألة الثامنة: جوار الصلاة في الكنيسة إذا كانت طاهرة

● شرح المسألة: حكى الإجماع على جوار الصلاة في الكنيسة إذا كان المكان طاهراً ولم يكن فيها تصاوير. وممن حكى الإجماع:

١ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، حيث قال: «وكذلك أجمعوا على أن من صلى في كنيسة أو بيعة في موضع طاهر: أن صلاته ماضية جائزة»^(٨).

(٢) ينظر: الفواكه الدواني ١/١٢٦.

(٤) ينظر: المعنى ٢/٤٩.

(١) ينظر: بدائع الصنن ١/١١٥.

(٣) ينظر: نهاية المحتاج ٢/١٦.

(٥) مختصر خليل ص ١٧.

(٦) الرسالة لاس أبي ريد القيرواني (مع الفواكه الدواني) ١/١٢٦.

(٨) التمهيد ٥/٢٢٩.

(٧) ينظر: الإصناف ١/٤٨٣.

٢- المرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله، قال: «وقد أجمع العلماء على أن من صلى في كنيسة أو بيعة على موضع طاهر، أو صلاته ماضية جئزة»^(١).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل...»^(٢) الحديث.

وجه الدلالة: حواز الصلاة في عموم الأرض - سوى ما ورد به النص - ومنه الكنيسة، وكرهت لكونها مأوى ومجمعاً للشياطين^(٣).

٢- وقال البخاري: «كان ابن عباس يصلي في البيعة»^(٤) إلا بيعة فيها تماثيل^(٥).
الموافقون المالكية^(٦) والشافعية^(٧) مع الكراهة، والحنابلة^(٨) والظاهرية^(٩) من غير كراهة.

المعاملون: أطلق الحنفية الكراهة في الصلاة في الكنيسة^(١٠)، وإطلاقهم الكراهة محمول على كراهة التحريم.

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٥٥/٨

(٢) صحيح البخاري، كتاب التيمم، ١/١٢٨، رقم (٣٢٨)، صحيح مسلم، كتاب المسحح ومواضع الصلاة، ١/٣٧٠، رقم (٥٢١).

(٣) ينظر: حاشية ابن عابدين ١/٣٨٠.

(٤) البيعة: كنيسة اصصارى، وقيل كنيسة اليهود. المحكم، مدة ب ي ع، ٢/٢٦٣.

(٥) صحيح البخاري ١/١٦٧.

(٦) ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٢٦. (٧) ينظر المجموع ٣/١٥٨.

(٨) ينظر: المغني ٢/٥٧، شرح منتهى لإرادات ١/١٦٧. وروي عن الإمام أحمد كراهة دخول الكنيسة، وعنه يكره مع وجود الصور فيها، وقيل: يحرم. ينظر: الإصاف ١/٤٩٦.

(٩) ينظر: المحمى ٢/٤٠٠.

(١٠) ينظر: حاشية الطحطاوي على مراقي لفلاح ص. ٣٥٧، حاشية بن عابدين ١/٣٨٠.

قال ابن نجيم: «في التارخانية: يكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة»^(١)، ثم قال: «والظاهر أنها تحريمية؛ لأنها المرادة عند إطلاقهم، وقد أفتيت بتعريف مسلم لازم الكنيسة مع اليهود»^(٢).

قال ابن عابدين معقباً: «فإذا حرم الدخول فالصلاة أولى»^(٣).

وبهذا يظهر لوهم فيما سب إلى الكاساني من جواز صلاة المسلم فيها من غير جماعة^(٤).

* النتيجة: لأقرب عدم ثبوت الإجماع على جواز الصلاة في الكنائس، والله ولي العلم.

(١) البحر الرائق ٢١٤/٧

(٢) الحر الرائق ٢١٤/٧

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٨٠/١

(٤) جاءت سبب هذه القول في الموسوعة لعقيدة الكويتية (١٥٥/٣٨) في حكم الصلاة في معابد الكفار، إذ قلت: «وقال الكاساني من الحنفية: لا يجمع المسلم أن يصلي في الكنيسة من غير جماعة؛ لأنه ليس فيه تهاون بالمسلمين ولا استخفاف بهم» وهو وهم عجيب! فالكاساني إما ذكر مسألة مع صلاه لذي مقرراً في الدار المستأجره من مسلم، لا منع صلاة المسلم في الكنيسة، ففي نفس موضع إحالة الموسوعة إلى البدائع جرة، وصفحة (١٧٦/٤) قال الكاساني في شرائط ركن الإجارة: «غير أن الذي إن استأجر داراً من مسلم في المصر فأراد أن يتخذها مصلى للعامة ويصرب فيها بالنافوس له ذلك، ولرب الدار وعامة المسلمين أن يجمعوه من ذلك على طريق الحسنة؛ لما فيه من إحداث شائئ لهم، وفيه تهاون بالمسلمين واستخفاف بهم، كما يمنع من إحداث ذلك في دار نفسه في أمصار المسلمين، ولهذا يمنع من إحداث الكنائس في أمصار المسلمين» قال السيوطي: «لا خصاء في الإسلام ولا كنيسة»، أي: لا يحور إحصاء الإنسان ولا إحداث الكنيسة في دار الإسلام في الأمصار، ولا يمنع أن يصلي فيه بنفسه من غير جماعة، لأنه ليس فيه ما ذكرناه من لمعى، ألا ترى أنه لو فعل ذلك في دار نفسه لا يجمع منه؟ بدائع الصنائع ١٧٦/٤.

◆ المسألة التاسعة: تجوز الصلاة على الحصير وعلى ما تبنت الأرض

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على جواز الصلاة على الحصير وسائر المتحد مما تبنت الأرض، إذا كان موضع المصلي منه طاهراً ومن حكي الإجماع:

١- ابن بطال (٤٤٩هـ) رحمه الله، قال: «لا خلاف بين الفقهاء في جواز الصلاة على الحصير»^(١).

٢- القاضي عياض (٥٥٤هـ) رحمه الله، قال في حديث أس بن مالك رضي الله عنه: «فقلت: إني حصير لن قد أسود من طول ما لبس فنصحت بالماء، فقام عليه رسول الله ﷺ، وصفق أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا...»^(٢) قال: «وفيه حوار الصلاة على الحصير، وعلى ما تبنت الأرض، ولا خلاف في هذا»^(٣).

وقال: «لا خلاف في إباحة الصلاة على الحُصُر وأشباهاها مما تبنته الأرض دون كراهة، ولا خلاف في جواز الصلاة على غير ذلك من كل طاهر من الثياب والبسط واللود»^(٤).

٣- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال في حديث أس السائق: «فيه جواز الصلاة على الحصير وسائر ما تبنته الأرض، وهذا مجمع عليه»^(٥).

٤- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «ولا نزاع بين أهل العلم في جواز الصلاة والسجود على المفارش إذا كانت من جنس الأرض، كالْحُمْرَة»^(٦) والحصير ونحوه»^(٧).

(١) سبق تحريجه ص: ١٨٧.

(٢) شرح صحيح البخاري ٤٤/٢.

(٣) إكمال المعلم ٦٣٦/٢.

(٤) إكمال المعلم ٦٣٦/٢.

(٥) شرح صحيح مسلم ١٦٣/٥.

(٦) الحُمْرَة: قطعة مسبوحة من سعف الحل على قدر ما يسجد عليه المصلي، من عظمت على

قدر يدا المصلي فهي الحصير. عريب الحديث لأبي عبيد ٢٧٧/١.

(٧) مجموع الفتاوى ١٧٤/٢٢.

٥- العيني (٨٥٥هـ) رحمه الله، قال في حديث أنس السابق: «فيه حواز الصلاة على الحصى من غير كراهة، وفي معناه كل شيء يعمل من بيات الأرض، وهذا إجماع»^(١).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه «أن حدثه مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعت له، فأكل منه ثم قال: قوموا فلأصل لكم. قال أنس: فقمنا إلى حصى لنا قد اسود من طول ما لسر فصحنه بماء، فقام رسول الله ﷺ، وصفت أنا واليتيم وراءه والعجور من وراءنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم انصرف»^(٢).

٢- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «أنه دخل على رسول الله ﷺ فوحده يصلي على حصى يسجد عليه»^(٣).

٣- حديث ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا حذاءه، وربما أصابني ثوبه إذا سجد، وكان يصلي على حُمْرَة»^(٤).

الرافقون: لحنفية^(٥)، ولمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

المخالفون: ذهب المالكية إلى كراهة السجود على الثوب ونحوه المعمول مما

(١) عمدة القاري ٥/١٩٥. (٢) سبق تخريجه ص: ١٨٦.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب حواز الجمعة في النافلة...، ٤٥٨/١، رقم (٦٦١).

(٤) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب حوار الجمعة في النافلة...، ٤٥٧/١، رقم (٥١٣).

(٥) ينظر: الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني ١/١٧٨، ١٧٩، البحر الرائق ١/٣٣٧.

(٦) ينظر: شرح مختصر حليل ١/٢٩٠-٢٩١، مع الحليل ١/٢٦٨.

(٧) ينظر: المجموع ٣/١٦٤. (٨) ينظر: المعنى ٢/٥٧.

(٩) ينظر: المعنى ٢/٤٠٢.

نبتة الأرض مما فيه رفاهية كالقطن^(١).

وحكى الإمام النووي عن عمر بن عبد العزيز خلافاً للإجماع، وحمله على استحباب التواضع بمباشرة نفس الأرض^(٢).

وحكى ابن حزم عن عطاء بن أبي رباح أنه قل: لا تحوز الصلاة إلا على التراب وابطحاء^(٣)، وكذلك روى عبد الرزاق عن ابن جريج قل: (قلت لعطاء أصلي على الصفا وأنا أجد إن شئت بطحاء قريباً مني؟ قل: لا. قلت أفتحرئ عني من البطحاء أرض ليس فيها بطحاء مدراة فيها تراب وأنا أجد إن شئت بطحاء قريباً مني؟ قال: إن كان التراب فحسبك)^(٤).

والذي يظهر والله أعلم أنه كان يستحب ذلك ولا يمنع من الصلاة على غيره، فقد روى عبد الرزاق كذلك عن ابن جريج قال: (قلت لعطاء: أصلي في بيتي في مسجد مشيد، أو يمرر ليس فيه تراب ولا بطحاء؟ قال: ما أحب ذلك، ابطحاء أحب إلي. قلت: أرأيت لو كان فيه حيث أضع وجهي قط قضية بطحاء، أيكفيني؟ قال: نعم. إذا كان قدر وجهه أو أنفه وحينئذ قلت: وإن لم يكن تحت يديه بطحاء؟ قال: نعم. قلت: فأحب إلي أن أجعل السجود كله بطحاء؟ قال: نعم)^(٥).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على حواز الصلاة على الحصير وغيره مما يتخذ من نبات الأرض، مع كراهة المالكية المعمول من نبات الأرض للرفاهية، والله ولي العزم.

(١) يظفر. شرح مختصر خليل ١/ ٢٩٠-٢٩١، مع التحليل ١/ ٢٦٨.

(٢) يظفر. شرح صحيح مسلم ٥/ ١٦٣. (٣) يظفر. المحلى ٢/ ٤٠٢.

(٤) المصنف، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الصفا والتراب، ١/ ٣٩١، رقم (١٥٢٧).

(٥) المصنف، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الصفا والتراب، ١/ ٣٩٢، رقم (١٥٢٩).

◆ المسألة العاشرة: تجوز الصلاة على الصوف

● **شرح السالمة:** أجمع أهل العلم على جواز الصلاة على الصوف ونحوه مما ينخذ من لحيوان. ومصر حكي الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «ولا أعلمهم يختلفون في البساط الذي في طرف منه نجاسة أن الصلاة تحزئ على لطاهر منه»^(١).

٢- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمته الله، قال: «لا خلاف في إباحة الصلاة على الحُصُرِ وأشباهها مما تبته الأرض دون كراهة، ولا خلاف في حواز الصلاة على غير ذلك من كل طاهر من الثياب والبسط واللبود»^(٢).

٣- النووي (٦٧٦هـ) رحمته الله، قال في حديث حذيفة في خر الخندق. «فلما أتته فأحرته بخر القوم وفرغت قررت، فألّسني رسول الله ﷺ من فضل عاءة كانت عليه بصلي فيها»^(٣)؛ قال: «وفيه جواز لصلاة في الصوف، وهو جائر بإجماع من يعتد به، وسواء الصلاة عليه وفيه»^(٤).

٤- كمال الدين الدّميري (٨٠٨هـ) رحمته الله، قل: «أجمع المسلمون - إلا الشيعة - على جواز الصلاة على الصوف وفيه»^(٥).

٥ الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رحمته الله، قال: «أجمع المسلمون - إلا الشيعة - على حواز الصلاة على لصوف وفيه»^(٦).

٦- وهمة الرحيلي (١٤٣٦هـ) رحمته الله، قال في الصلاة على بساط في طرف منه نحاسة: «وإن صلى على موضع طاهر؛ صحت صلاهه اتفاقاً أيضاً»^(٧).

(١) الأوسط ١/١٦٦. (٢) إكمال المعلم ٢/٤٢٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، ٣/١٤١٤، رقم (١٧٨٨).

(٤) شرح صحيح مسلم ١٢/١٤٦. (٥) المحم الوهاج ٢/٢٤٧.

(٦) مغني المحتاح ١/٤٢٦. (٧) المغه الإسلام وأدله ١/٧٣٦.

♦ مستند الإجماع:

١- حديث أس بن مالك رضي الله عنه ، وفيه «فممت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فتضحته بماء، فقام رسول الله ﷺ، وصفت أنا واليتيم وراءه والعوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم انصرف»^(١).

٢- حديث أبي سعيد الحديري رضي الله عنه «أنه دخل على رسول الله ﷺ فوحده يصلي على حصير يسجد عليه»^(٢).

٣- حديث ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا حذاءه، وربما أصابني ثوبه إذا سجد، وكان يصلي على خمرة»^(٣).

دلت الأحاديث الثلاثة على جوار الصلاة على ما يحول من المصلي وس الأرض، سواء الحصير والصوف وغيرهما^(٤).

الموافقون: الحنفية^(٥)، والمالكية مع كراهة السجود عليه^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

المخالفون: روي عن طائفة من السلف خلاف في هذه المسألة كسابقتها، إما على العموم في كل ما يحول بين المصلي وبين الأرض، كما سلف عن عطاء، وإما في الصوف بخصوصه.

فقد روى ابن المنذر عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه «كان لا يسجد، أو لا يصلي إلا على الأرض»^(١٠)، وعن التحفي أنه كره أن يصلي على الطنفسة^(١١).

(١) سبق تحريجه ص: ١٥٤ (٢) سبق تحريجه ص: ٣٦٠.

(٣) سبق تحريجه ص: ٣٦٠. (٤) ينظر: شرح صحيح مسلم ٤/ ٢٣٣.

(٥) ينظر: الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني ١/ ١٧٨-١٧٩، الحر الرائق ١/ ٣٣٧.

(٦) إذا كان لصوف معمولاً على سبيل التره، وإلا فلا كراهة ينظر: مواهب الحليل ١/ ٥٤٦.

(٧) ينظر: المجموع ٣/ ١٦٤. (٨) ينظر: المعني ٢/ ٥٧.

(٩) ينظر: المحي ٢/ ٤٠٢. (١٠) ينظر: الأوسط ٥/ ١١٧-١١٨.

(١١) الطنفسة: مثلثة الصاء والفاء، ساط له خمل رقيق النهاية في غريب الحديث ٣/ ١٤٠، =

وقال سعيد بن المسيب وابن سيرين: «الصلاة على الطنفسة محدث»، وكان جابر بن زيد يكره الصلاة على شيء من الحيوان، ويستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض^(١).

وهذه الآثار كلهما محمولة على الاستحباب؛ لما في مباشرة الأرض من كمال الخضوع لله تعالى، لا على المنع من اتخاذ اسط من نبات الأرض ومن الحيوان ومن غير ذلك.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على جواز الصلاة على الصوف وبحوه مما يتخذ من الحيوان، مع الكراهة عند المالكية إذ اتخذ للرفاهية، والله ولي العلم.



المبحث الرابع

استقبال القبلة

❏ وفيه تسع مسائل:

❖ المسألة الأولى: استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة

● شرح المسألة: أجمع لعلماء على أن استقبال القبلة لأداء الصلاة شرط تبطل الصلاة بتركه. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله: حيث قال: «واتفقوا أن استقبال القبلة لها فرض لمن يعاينها أو عرف دلائلها، ما لم يكن محارباً ولا خائفاً»^(١).

٢- ابن رشد البند (٥٢٠هـ) رحمه الله، قال: «وفرائضها ثمان عشرة فريضة، منها عشر فرائض متفق عليها عند الجميع، وهي النية، والطهارة، ومعرفة دخول الوقت، والنوحو إلى القبلة...»^(٢).

٣- السمرقندي (٥٤٠هـ) رحمه الله، قال في فروص افتتاح الصلاة «أما فروضه فما ذكرنا من الشرائط الستة، وهي الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، والوقت، ونية، وتكبيره الافتتاح، ولا خلاف في هذه الحملة، إلا في تكبيره الافتتاح»^(٣).

٤- الكاساني (٥٨٧هـ) رحمه الله، قال في شرائط أركان الصلاة: «ومنها استقبال القبلة... وعليه إجماع الأمة»^(٤).

٥ ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «اتفق المسلمون على أن التوجه نحو البيت شرط من شروط صحة الصلاة»^(٥).

(٢) المقدمات ١٥٤/١ ١٥٥.

(١) مراتب الإجماع ص. ٢٦.

(٤) بدائع الصنائع ١١٧/١.

(٣) تحفة الفقهاء ١٢٣/١.

(٥) بداية المجتهد ١١٨/١.

٦- ابن القطاد (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا أن استقبال الكعبة فرض في الصلاة لمن عاينها أو عرف دلائلها، ما لم يكن محارباً أو حائفاً»^(١).

٧- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة... وهذا لا خلاف بين العلماء فيه من حيث الجملة»^(٢).

٨- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع المسلمون على أنه يحب على المصلي استقبال القبلة في الجملة»^(٣).

٩- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «أجمع الأئمة على أن للصلاة شرائط لا تنصح إلا بها، وهي التي تقدمها، وهي أربعة. الوضوء بالماء أو التيمم عند عدمه، والوقوف على بقعة طاهرة، واستقبال القبلة مع القدرة، والعلم بدخول الوقت يقيين»^(٤).

الموافقون: الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿قُولُوا وَجْهَكُمْ لِمَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجْهَكُمْ لِمَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجْهَكُمْ لِمَا كُنْتُمْ قَوْلُوا﴾^(١٠).

١- حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «صلياً مع النبي ﷺ نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، ثم صرفه نحو القبلة»^(١١).

(٢) المجموع ١٨٩/٣.

(١) الإقناع ١٢٣/١.

(٤) رحمة الأمة، ص: ٣٦.

(٣) مجموع الفتاوى ٢١٥/٢٢.

(٦) بنظر شرح مختصر جلد ١/٢٥٥.

(٥) بنظر العناية شرح الهداية ٢٦٩/١.

(٨) ينظر، المغني ٣١٣/١.

(٧) ينظر مغني المحتاج ٣٣٠/١ ٣٣١.

(١٠) سورة البقرة ١٤٤٠.

(٩) ينظر المحلي ٢٥٧/٢.

(١١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة البقرة، ١٦٣٤/٤، رقم (٤٢٢٢)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، ٣٧٤/١، رقم (٥٢٥).

الغافلون: لا خلاف بين أهل العلم في أن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة للفادر عليه .

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة في الحمله، ولا تصح صلاة من قدر عليه بدونه، ولله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية: لا صلاة لمن لم يستقبل القبلة مع القدرة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على بطلان صلاة الفريضة إذا صلى إلى غير القبلة وهو عالم بحتمها قادر على التوجه إليها. ومن حكى الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أنه لا يجوز لأحد صحيح ولا مريض أن يصلي إلى غير القبلة وهو عالم بذلك في الفريضة، إلا في الخوف الشديد خاصة»^(١).

٢- القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله، قال: «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ مَنْ شَهِدَهَا وَعَايَنَهَا فَرَصَ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُهَا، وَأَنَّهُ إِنْ تَرَكَ اسْتِقْبَالَهَا وَهُوَ مُعَايِنٌ لَهَا وَعَالِمٌ بِجَهْتِهَا؛ فَلَا صَلَاةَ لَهُ، وَعَلَيْهِ عَادَةُ كُلِّ مَا صَلَّى»^(٢).

٣- ابن حجر (٨٥٢هـ) رحمه الله، قال في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَلِيِّ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ، فَإِذَا أَرَادَ لَفْرِيشَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ»^(٣)؛ قال: «والحديث دالٌّ على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة، وهو إجماع، لكن رخص في شدة الخوف»^(٤).

٤- العيني (٨٥٥هـ) رحمه الله، قال في حديث جابر السابق: «فيه الدلالة على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة، وهو إجماع، ولكن رخص في شدة الخوف»^(٥).

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٦٠

(١) التمهيد ١٧/ ٧٥

(٣) صحيح البخاري، أبواب القبلة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، ١/ ١٥١، رقم (٣٩١).

(٥) عمدة القاري ٤/ ١٣٦.

(٤) فتح الباري ١/ ٥٠٣

◆ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ نُظَرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجْهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(١).

٢- حديث الرأب بن عازب رضي الله عنه قال: «صلينا مع النبي ﷺ نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، ثم صرفه نحو القبلة»^(٢).

لواقفون: لحنيفة^(٣)، ولمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).
المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في بطلان الصلاة إلى غير القبلة لعالم بجهتها قادر على التوجه إليها.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على بطلان صلاة الفريضة إلى غير القبلة من عالم بجهتها قادر على التوجه إليها، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة: فرض الأعمى التقليد في القبلة لمن يثق بخبره

● سري السالفة: أجمع أهل العلم على أن الأعمى الذي لا يعلم جهه الكعبة وهو عاجز عن الاجتهاد بنفسه؛ فإن فرصه تقليد ثقة عارف بالأدلة جهة الكعبة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته الله؛ حيث قال: «وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه»^(٨).

(١) سورة البقرة: ١٤٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة البقرة، ١٦٣٤/٤، رقم (٤٢٢٢)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، ٣٧٤/١، رقم (٥٢٥).

(٣) ينظر: العناية شرح الهدية ٢٦٩/١ (٤) ينظر: شرح مختصر حليل ٢٥٥/١.

(٥) ينظر: معني المحتاح ٣٣٠-٣٣١. (٦) ينظر: المعني ٣١٣/١.

(٧) ينظر: المحلى ٢٥٧/٢ (٨) جامع بيان العلم وفضله ٩٨٨/٢.

٢- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في عذر الجاهل بتقليد للعالم المتمق على علمه. «إجماع المسلمين أن المكفوف يقلد من يتق بحبره في القبلة»^(١).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿فَتَتْلَوْهُ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).
الموافقون: الحنيفة^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)،
والطاهرية^(٧).

المخالفون: سم أقف - بحسب بحثي - على خلاف في أن الأعمى غير العالم
بجهة الكعبة العاجز عن الاجتهاد يقلد ثقة عارفاً.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن فرض الأعمى عبر العالم بجهة الكعبة
عاجز عن الاجتهاد بنفسه تقليد ثقة عارف، والله ولي العلم

♦ المسألة الرابعة: إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم اجتهد لصلاة أخرى عمل
بالاجتهاد الثاني ولا يعيد الصلاة الأولى

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن لمصلي إذا اجتهد اجتهداً تاماً في
معرفة جهة القبلة فصلى، ثم أراد أداء صلاة أخرى فاجتهد؛ فعليه أن يعمل
بالاجتهاد الثاني، ولا يعيد صلاته الأولى. ومن حكى الإجماع:

١- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم أراد
صلاة أخرى لزمه إعادة الاجتهاد، وهذا مذهب الشافعي»، ثم قال: «فإن تغير
اجتهاده عمل بالثاني، ولم يعد ما صلى بالأول... وهذا لا نعلم فيه خلافاً»^(٨).

٢- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «لو صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى

(١) إعلام الموقعين ٣/٤٦٦.

(٢) سورة النحل ٤٣.

(٣) ينظر: حاشية بر عابدين ١/٤٣٤.

(٤) ينظر: شرح منحصر خليل ١/٢٥٩.

(٥) ينظر: معي المحتاج ١/٣٣٨.

(٦) ينظر: المعنى ١/٣٦٨، شرح منتهى الإرادات ١/١٧٤.

(٧) ينظر: المسحوق ٢/٢٥٨.

(٨) المعنى ١/٣٢٢.

فاجتهد لها - سواء أوجبنا الاجتهاد ثانياً أم لا - فتغير اجتهاده؛ بحسب أن يصلي الصلاة الثانية إلى الجهة الثانية بلا خلاف^(١).

٣- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «المجتهد متى صلى بالاجتهاد إلى جهة صلاة ثم أراد صلاة أخرى اجتهد لها، كالحاكم إذا اجتهد في حادثة ثم حدث مثلها، وهذا مذهب الشافعي، فإن تغير اجتهاده عمل بالثاني، ولم يعد ما صلى بالأول... وهذا لا نعلم فيه خلافاً»^(٢).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «صلينا ليلة في عيم وحفيت علينا القبلة وعُصْمْنَا عَلَمًا، فلما نصرفنا نظرنا وإذا نحن قد صلينا إلى غير لقبله، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «قد أحسستم». ولم يأمرنا أن نعيد»^(٣).

٢- حديث عمر بن ربيعة رضي الله عنه قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة، فصلى كل رجل من على حيله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فنزل ﴿فَأَيُّكُمْ تَوَلَّى فَنَّمْ وَجَدَ اللَّهَ﴾»^(٤)^(٥).

وجه الدلالة: عدم الإعادة مع تبين الخطأ في القبلة بيقين، فأولى منه عدم الإعادة مع تغير الاجتهاد.

الموافقون: الحنفية^(٦)، والمالكية^(٧).....

(١) المجموع ٢١٩/٣. (٢) الشرح الكبير ٣/٣٥٦-٣٥٧.

(٣) سنن البيهقي، كتاب الصلاة، باب استئذان لحظاً بعد الاجتهاد، ١٨/٢، رقم (٢٢٤٢).

(٤) سورة البقرة: ١١٥.

(٥) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة في ليعيم، ١٧٦/٢، رقم (٣٤٥)، وحسنه الألباني، ٣٢٣/١، رقم (٢٩١).

(٦) ينظر: تبين لحقائق ١٠١-١٠٢، البناية شرح الهداية ١٥٠/٢، حاشية ابن عابد بن ٤٣٣/١.

(٧) ينظر: عقد الجواهر الثمينة ٩٥-٩٦، التوضيح شرح مختصر ابن ارحاب ٣٢٤/١.

مواهب الحليل ٥٠٨/١.

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

الغالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في وجوب العمل بالاجتهاد الثاني، أما الإعادة فقد نقل النووي عن الخراسانيين من الشافعية وجهين مخالفين في الإعادة، أحدهما: إعادة الصلاة الأولى، فإن كانت أكثر من صلاة أعاد الجميع، وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني، والثاني: إعادة غير الأخيرة^(٣).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على وجوب التوجه في الصلاة الثانية وفق الاجتهاد الثاني، مع الخلاف في وجوب إعادة ما صُلِّيَ بالاجتهاد السابق، ولله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة: بطلان صلاة من تحول عن القبلة الصحيحة عمداً دون عذر

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن من تحول بجميع بدنه عن القبلة انتي هو متيقن بصحتها عمداً أثناء الصلاة من غير عذر؛ فإن صلاته باطلة. وممن حكى الإجماع:

١- ابن حرم (٤٥٦هـ) رَوَّاهُ؛ حيث قال: «واتفقوا أن من تحول عن القبلة عمداً لعير قتال، أو لعير غسل حدث غالب، أو نسيان الوضوء له، أو لغير غسل رعا، أو لغير ما افترض على المرء من أمر بمعروف أو إصلاح بين الناس، أو إطفاء نار، أو إمساك شيء فأت من ماله، أو بغير إكراه؛ أن صلاته فاسدة»^(٤)

٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَوَّاهُ، قال: «واتفقوا أن من تحول عن القبلة عمداً لعير قتال، أو لغير غسل حدث غالب، أو نسيان الوضوء له، أو لغير غسل لرعا، أو لغير ما افترض على المرء من أمر بمعروف أو إصلاح بين الناس، أو إطفاء نار،

(١) بظر تحفة المحتاج ٥٠٤/١-٥٠٥

(٢) ينظر: الروض المربع ص. ٨٣، شرح منتهى الإرادات ١/١٧٤.

(٣) المجموع ٣/٢١٩٢٢٠ (٤) مراتب الإجماع ص: ٢٨.

أو إمساك شيء فانت من مال، أو بعير إكراه؛ أن صلاته فاسدة»^(١).

٣- امردأوي (٨٨٥هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «قوله: (ويكره الالتفات في الصلاة) مقيد بما إذا لم يكن ثم حاجة... ومقيد أيضاً بما إذا كان سيراً، فأما إن كان كثيراً، مثل إن استدار بجملة أو استدبرها؛ فإن صلاته تبطل بلا نزاع»^(٢).

٤- أبو الحسن المباركوي^(٣) (١٤١٤هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال في أنواع الالتفات في الصلاة: «والثالث: الالتفات بحيث أن يتحول صدره عن القبلة، وهذا مبطل الصلاة بالاتفاق»^(٤).

ومما يصلح إجماعاً في هذه المسألة الإجماع المحكي على بطلان الفريضة إلى غير القبلة في الجملة كما سلف، ومن ذلك:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال «وأجمعوا على أنه لا يجوز لأحد صحيح ولا مريض أن يصلي إلى غير القبلة وهو عام بذات في الفريضة، إلا في الخوف الشديد خاصة»^(٥).

٢- النووي (٦٧٦هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال في حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ «كان يصلي سبحة حيثما توجهت به ناقتة»^(٦)؛ قال: «وفيه دليل على أن المكتوبة لا

(٢) الإيضاح ٩١/٢.

(١) الإقناع ١٢٤/١.

(٣) أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام الرحامي المباركفوري، المحدث الفقيه، ولد سدة مباركفور في الهند، وتخرج من دار الحديث بدهلي، وفيها درس كتب الحديث ولفقه ولأصول وعلوم العقلية، وحج فقام في الري من الشيخ محمد بن إبراهيم وغيره، له مؤلفات، منها: حكم التأمير في الإسلام، توفي سنة ١٤١٤هـ. نظر تذكير الساهين لربيع المدحلي، ص: ٢٨٩-٢٩١.

(٤) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٣٤٨/٣.

(٥) التمهيد ٧٥/١٧.

(٦) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب حواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، ٤٨٦/١، رقم (٧٠٠).

بحوز إلى غير القبلة ولا على الدابة، وهذا مجمع عليه^(١).

٣- اس العطار (٧٢٤هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعت الأمة على أن المكتوبة لا تجوز إلى غير القبلة، ولا على الدابة، إلا في شدة الخوف»^(٢).

٤- ابن الملقن (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعت الأمة على أن المكتوبة لا تحوز إلى غير القبلة، ولا على الدابة، إلا في شدة الخوف»^(٣).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٤).

الموافقون: الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والمحابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في أن من تحول بجميع بدنه عن القبلة الصحيحة عمداً دون عذر: بطلت صلاته.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على بطلان صلاة من تحول بجميع بدنه عن القبلة الصحيحة عمداً دون عذر، والله ولي العلم.

♦ المسألة السادسة: فرض الغائب عن الكعبة جهتها لا عينها

● سرح السالط: حكى الإجماع على أن فرض من غاب عن الكعبة بعيداً كد أم قريباً التوجه إلى جهتها ومن حكي الإجماع:

١ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، حيث قال: «أجمعوا أن على من غاب عنها

(١) شرح صحيح مسلم ٢١١/٥ (٢) العدة في شرح العدة ٣٩٣/١.

(٣) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ٤٨٥/٢ (٤) سورة البقرة، ١٤٤.

(٥) ينظر: البحر الرائق ٣٠١/١، حاشية ابن عبيد ٦٢٦-٦٢٧.

(٦) ينظر: مواهب الحلي ٥٤٨-٥٤٩.

(٧) ينظر: المجموع ٩٥/٤، تحفة المحتاج ١٦١/٢.

(٨) ينظر: الروض المربع ص. ٩٥. (٩) ينظر: المحلى ٢٥٨/٢.

بعد أو قرب أن تنوحه في صلاته نحوها بما قدر عليه من الاستدلال على جهتها من الجوم والحبال والرياح وغيرها^(١).

وقال: «وأجمعوا أن على كل من غاب عنها أن يستقل ناحيتها وشطرها وتلقاها^(٢)».

٢- القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أن كل من غاب عنها أن يستقل ناحيتها وشطره وتلقاها، فإن حفيت عليه فعليه أن يستدل على ذلك بكل ما يمكنه من النجوم والرياح والحبال وغير ذلك مما يمكن أن يستدل به على ناحيتها^(٣)».

◆ مستند الإجماع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين المشرق والمغرب قبله»^(٤).

الموافقون: الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، وأحد قولي الشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

المخالفون: ذهب الشافعية - في الأصح - إلى أن فرض من بعد عن الكعبة استتال عيها بالظر^(٩)، لا جهتها، وهو قول لبعض المالكية^(١٠)، وروية عن أحمد^(١١).

(٢) التمهيد ١٧/٥٤.

(١) الاستدكار ٧/٢١٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢/١٦٠.

(٤) سنن لترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبله، ٢/١٧٣، رقم (٣٤٤)، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة، ٢/١٤٢، (١٠١١)، وقال لترمذي: حسن صحيح. وصححه الألباني، إرواه العليل ١/٣٢٤-٣٢٥ رقم (٢٩٢).

(٥) ينظر: تبين الحقائق ١/١٠٠-١٠١.

(٦) ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٥٦. (٧) ينظر: المجموع ٣/٢٠٧.

(٨) ينظر: المعجمي ١/٣١٨، شرح منتهى الإرادات ١/١٧٠.

(٩) ينظر: المجموع ٣/٢٠٧-٢٠٨، كفاية النية ٣/٢٨.

(١٠) منهم ابن القصار، ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٥٦.

(١١) ينظر: الفروع ٢/١٢٤.

وليس مرادهم استقبال عينها حقيقة، فذلك من تكليف ما لا يطاق، بل المراد أن يُقدر أنها بمرأى بهم لو كانت بحيث ترى، وأن الرائي يتوهم المواجهة والمحاذاة وإن لم يكن كذلك في الحقيقة^(١)، أو أن المستقل بالكعبة فرضه أن يكون بحيث لو قدر خروج خط مستقيم على زوايا قائمة من بين عبه نافذاً إلى غير نهاية لمر بالكعبة قطعاً لها^(٢).

واحتج القائلون بهذا بقوله لله تعالى: ﴿قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ مَشْطَرَهُ﴾^(٣).

قالوا: قد ثبت بذلك أن فرض القريب من الكعبة التوجه إلى عينه، فكذا فرض البعيد، لكن القريب يمكنه اليقين لفرمه، والبعيد لا يمكنه اليقين، فتعين الظن في حقه^(٤).

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لما دخل النبي ﷺ البيت دعا في نواحيه كلها، ولم يصل حتى حرج منه، فلما خرج ركع ركعتين في قبل الكعبة وقار: هذه القبلة»^(٥).

هذا مع الإجماع على صحة صلاة الصف الطويل وإن زاد طوله على سم الكعبة أصعافاً.

قال ابن تيمية: «فمن توهم أن الفرص أن يقصد المصلي الصلاة في مكان لو سار على خط مستقيم وصل إلى عين الكعبة فقد أخطأ... فإن الأمة متفقة على صحة صلاة لصف المستطيل الذي يزيد طوله على سمت الكعبة بأضعاف

(١) بظر شرح مختصر حلي ١/٢٥٧.

(٢) بظر: حاشية ابن الشاذلي على الفروق ٢/١٥٢.

(٣) سورة البقرة ١٤٤. (٤) بظر. كفاية النبي ٣/٢٨.

(٥) صحيح البخاري، أبواب القبلة، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَنبِئُونَا بِمَقَارِ بُيُوتِهِمْ﴾ مَصْلُحٌ.

١/١٥٥، رقم (٣٨٩)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة لدحاح

وعيره... ٢/٦٩٨، رقم (١٣٣٠).

مضاعفة، وإن كان الصف مستقيماً لا انحاء فيه ولا تقوس^(١).

وقال ابن رجب: «وقد أجمعت الأمة على صحة الصف المستطيل مع البعد عن الكعبة»^(٢).

والصف الطويل من حجج الجمهور على أن الفرض الجهة وليس العن، ذكر ذلك القرطبي^(٣)، والقرافي^(٤)، وغيرهما.

ودكر من ثمرة هذا الخلاف ما لو جتهد في الاستقبال فان خطؤه بعد الصلاة^(٥)، فإنه يعيد في الأصح عند لشافعية^(٦) خلافاً للثلاثة^(٧).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن فرص العبد استقبال جهة الكعبة لا عينها، والله ولي العلم

◆ المسألة السابعة: استقبال عين الكعبة فرض على من يعاينها ما لم يكن محارباً أو خائفاً

● شرح السألة: أجمع العلماء على أن استقبال عين الكعبة في صلاة الفريضة فرص من يعاينها، فإن تركها وهو قادر على استقبالها، فصلاته باطلة. ومن حكم الإجماع:

١ ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَوَّاهُ، قال: «وأجمعوا على أنه فرض واجب على من عاينها وشاهدها استقبالها بعينها، وأنه إن ترك استقبالها وهو معاين لها فلا صلاة له»^(٨).

٢- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رَوَّاهُ، قال: «أما إذا أبصر البيت والفرض

(٢) فتح الباري ٢/٢٩٦.

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٠٩.

(٤) الفروق ٣/١٥٣.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢/١٦٠.

(٦) يطر: المجموع ٣/٢٢٥.

(٥) يطر: شرح مختصر خليل ١/٢٥٧.

(٨) الاستذكار ٢/٤٥٥.

(٧) يطر في الخلاف المغي ١/٣٢٥.

- عندهم هو التوجه إلى غير البيت، ولا خلاف في ذلك»^(١).
- ٣- اس قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ثم إن كان معانياً للكعبة؛ ففرصه الصلاة إلى عيها، لا نعلم فيه خلافاً»^(٢).
- ٤- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وواجب على امرء استقبال الكعبة إذا كان على التوجه قادراً، فإن كان شاهداً للكعبة صلى إليها من طريق المشاهدة... ولا تنارع بين أهل العلم في ذلك»^(٣).
- ٥- القرطبي (٦٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أن من شاهدها وعابنها فرص عليه استقبالها»^(٤).
- ٦- المرداوي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «قوله: (والفرض في القبلة إصابة لعين لمن قرب منها) بلا نزاع»^(٥).
- ٧- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وتفق العلماء على أن من كان مشاهداً معانياً للكعبة؛ ففرصه التوجه إلى عين الكعبة يقيناً»^(٦).
- ♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ مُنْطَرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٧).
- دلت الآية الكريمة على أن فرض المصلي لتوجه إلى البيت، والمعاین فادر على ذلك»^(٨).
- ١- حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «لما دخل النبي ﷺ البيت دعا في نواحيه كلها، ولم يصل حتى خرج منه، فلما خرج ركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة»^(٩).

(٢) المفني ٣١٧/١.

(١) بداية المحدث ١١٩/١.

(٤) الحامع لأحكام اقران ١٦٠/٢.

(٣) الإقاع ١٢٣/١.

(٦) الفقه الإسلامي وأدلته ٧٥٧/١.

(٥) الإصاف ٨/٢.

(٨) يطرر كفاية النبي ٢٨/٣.

(٧) سورة البقرة: ١٤٤.

(٩) سبق تخريجه ص ٤٨٧.

الموافقون: الحنفية^(١)، ولما لكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن استقبال عين الكعبة في الفريضة فرض من يعاينها.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن استقبال عين الكعبة فرض من يعاينها، ما لم يكن محارباً أو خائفاً، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة: تصح صلاة العاجز عن استقبال القبلة إلى أي جهة أخرى

● شرح الصالح: أجمع العلماء على أن العاجز عن استقبال القبلة - كالمربوط لغير القبلة والمصلوب والمريض لا يجد من يحوله إليها - يصلي بحسب حبه. ومن حكى الإجماع:

١- العيني (٨٥٥هـ) رَوَّاهُ، قال: «فلما وحدنا أصلاً في الصلاة إلى غير القبلة مجتمعاً عليه أنه قد يحور بالعدو؛ عطفنا عليه ما ختلف فيه من استدبار القبلة في الانصراف للعدو...»^(٦).

٢- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَوَّاهُ، قال عقب عبارة الروص: «(فلا تصح) لصلاة (بدونه) أي: بدون الاستقبال (إلا لعاجز) كالمربوط لغير القبلة؛ قال: «أي: إلا لعاجز عن استقبال القبلة فلم يقدر عليه، كالمربوط، أي: المشدود الموثق لغير جهتها، فتصح بدونه؛ للعجز عنه إجماعاً»^(٧).

(١) ينظر: المحرر الرائق ١/٣٠٠، الساية شرح الهداية ٢/١٤٤.

(٢) ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٥٦.

(٣) ينظر: المجموع ٣/١٩٢، تحفة المحتاج ١/٤٨٤.

(٤) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/١٧٠ (٥) ينظر المحلى ٢/٢٥٧.

(٦) حجب الأفكار ٥/٢٣٤.

(٧) حاشية لروض لمربع ١/٥٥١. وينظر: الإحكام شرح أصول الأحكام ١/١٨٢.

٣- وهبة الرحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وإن عجز عن الاستقبال سقط بغير خلاف»^(١).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿فَأَقْرَأْ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتَ﴾^(٢)، وقول الله تعالى: ﴿لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣).

حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»^(٤).

الموافقون: الحنمية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية مع وجوب الإعادة نادرة ذلك^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن من عجز عن استقبال القبلة لحبس أو مرض ونحوهما سقط عنه الاستقبال، وصلى على حله.

* النتيجة صحة الإجماع وثبوته على أن العاجز عن استقبال القبلة - كالمربوط لعبير القبلة والمريض لا يجد من يحوله يسقط عنه فرض الاستقبال، ويصلي على حاله، والله وبلي العلم.

(١) الفقه الإسلامي وأدلته ١/ ٧٦٩ (٢) سورة التعاين. ١٦.

(٣) سورة البقرة. ٢٨٦.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، د: لاقضاء سن رسول الله ﷺ، ٢٦٥٨/٦، رقم (٦٨٥٨)، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب توقيفه ﷺ. ١٨٢٩/٤، رقم (١٣٣٧).

(٥) ينظر: البحر الرائق ١/ ٣٠٢، حاشية ابن عابدين ٢/ ١٠٠.

(٦) ينظر: موهب التحليل ١/ ٥٠٧.

(٧) ينظر: المجموع ٣/ ٢٤٣، معني المحتاج ١/ ٣٣١.

(٨) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/ ١٦٧ (٩) ينظر: المعلى ٢/ ٢٥٧.

◆ المسألة التاسعة: لا يقبل خبر الكافر بالقبلة

● **شرح المسألة:** أجمع أهل العلم على أن المصلي إن جهل القبلة فأخبره بها كافر لم يعند بخبره، ويجب عليه حينئذ الإحهاد بنفسه إن عدم من يقبل خبره. ومن حكم الإجماع:

النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «ولا يقبل خبر الكافر في القبلة بلا خلاف»^(١).

◆ **مستند الإجماع:** قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُغَيِّرُوا قَوْلًا بِهِمْ ثُمَّ قَدْ جَاءَكُمْ قَوْلٌ عَلَى مَا قَعَلْتُمْ فَلْيَتَّخِذُوا حَتَّى لَا يَكُونَ مِنْكُمْ مَنِاسِقٌ يُفَتِنُوا فَمَا تَقُولُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَلَا تَقْلُوبُوا الْقَوْلَ الَّتِي جَاءَكُمْ بِهِ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢).

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر بالتثبت من خبر الفاسق، فدل على عدم قبوله، والكفر أولى بعدم قبول قوله، فلا يقبل خبره فيما هو من أمور الديانات؛ لأنه ليس بموضع أمانة

المواقفون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، ولحنابلة^(٦).

المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأهل العلم في أن خبر الكافر بالقبلة لا يقبل، سوى قول الحنفية: ما لم يغلب على الظن صدقه^(٧).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه لا يقبل خبر الكافر بالقبلة في الحملة، والله ولي العلم.

(٢) سورة الحجرات ٦٠

(١) المجموع ٣/ ٢٠٠

(٣) ينظر: حاشية اس عابدين ١/ ٤٣١.

(٤) ينظر: التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ٣٢١

(٥) ينظر: تحفة المحتاج ١/ ٤٩٧

(٦) ينظر: المغني ١/ ٣٢٧، كشف القناع ١/ ٣٠٦.

(٧) ينظر: حاشية اس عابدين ١/ ٤٣١.

المبحث الخامس

النية

﴿ وفيه ثلاث مسائل ﴾

❖ المسألة الأولى: الصلاة لا تجزئ إلا بالنية

● شرح السألة: أجمع العلماء على أن الصلاة لا تصح إلا بالنية، وأنه إن صلى بغير نية بطلت صلاته. وممن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٨هـ) رحمه الله، حيث قال «أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن الصلاة لا تجزئ إلا بالنية»^(١).

٢- الخرقى (٣٣٤هـ) رحمه الله، قال: «ولا يعلم خلافاً بين الأمة في وجوب نية للصلاة، وأن الصلاة لا تنعقد إلا بها»^(٢).

٣- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «وأما النية فنفس العلماء على كونها شرطاً في صحة الصلاة»^(٣).

٤- ابن الفطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أن الصلاة لا تجزئ إلا بنية»^(٤).

٥- الشمس ابن مفلح (٧٦٣هـ) رحمه الله، قال عن النية: «تعتبر للصلاة إجماعاً، ولا تسقط بوجه»^(٥).

٦- قاضي صمد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «فالنية للصلاة فرض بالإجماع»^(٦).

(١) الأوسط ٣/٧١، الإشراف ٢/٥٠، الإجماع ص ٣٩.

(٢) مختصر الخرقى ص: ٢٢ (٣) بداية المجتهد ١/١٢٨

(٤) الإفتاح ١/١٢٨ (٥) الفروع ٢/١٣٣.

(٦) رحمة الأمة، ص. ٣٧.

٧- العراقي (٨٠٦هـ) رَوَى، قال شارحاً حديث (الأعمال بالنيات): «فيه اشترط النية لصحة لعباده، وقد انفق العلماء على ذلك في العبادة المقصودة لعيها التي ليست وسيلة إلى غيرها»^(١)

٨- اعيني (٨٥٥هـ) رَوَى، قال: «احتمت الأمة على أن الصلاة لا تصح بدون النية»^(٢).

٩- البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ) رَوَى، قال شارحاً عبارة المقنع: «وهي الشرط السادس للصلاة»، أي لا تصح إلا بها بغير خلاف»^(٣).

١٠- الملا عبي القاري (١٠١٤هـ) رَوَى، قال شارحاً حديث (الأعمال بالنيات): «والأظهر أن المقدر «معبرة»، أو «تعتر»؛ ليشمل الأعمال كلها، سواء كانت عبادات مستغلات كالصلاة والزكاة؛ فإن النية تعتبر لصحتها إجماعاً...»^(٤).

١١- محمد أنور شاه الكشميري (١٣٥٣هـ) رَوَى، قال: «أما العبادات فالمقصود منها: لصلاة، والصوم، والركاء، والحج، والنية شرط لصحتها بالإجماع»^(٥).

١٢- ابن قسم (١٣٩٣هـ) رَوَى، قال: «النية شرط من شروط الصلاة إجماعاً، ولا تسقط بحال إجماعاً؛ لأن محلها القلب، فلا يتأتى العجز عنها»^(٦).

◆ مستند الإجماع:

١- قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حَقَّاهُ﴾^(٧). والإخلاص عمل القلب، وهو لنية وإرادة الله وحده^(٨).

٢- حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما

(١) طرح الشرب ١١/٢.

(٢) النابة شرح لهداية ١٣٧/٢.

(٣) المدع ٣٦٥/١.

(٤) مرقاة المفاتيح ٤١/١.

(٥) فيص الدري على صحيح البحري ٨٢/١.

(٦) الإحكام شرح أصول الأحكام ١٨٦/١.

(٧) سورة البينة. ٥.

(٨) ينظر: الحاوي الكبير ٩١/٢، المعني ٣٣٦/١.

الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دينا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١).

الرافقون: الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والطاهرية^(٦)

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن الصلاة لا تصح ولا تجزئ إلا بنية، بيد أن الجمهور على أنها شرط في صحة الصلاة، وروي عن الإمام أحمد أنها فرض^(٧).

* نتيجة: صحة الإجماع وثبوه على أن الصلاة لا تصح ولا تجزئ إلا بنية، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية: المعتبر في النية القلب، ولا تتعقد الصلاة بذكر اللسان وحده

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن النية محلها القلب، فمن نوى بقلبه صحت نيته، ومن تلفظ بلسانه دون أن ينوي بقلبه لم تصح نيته ولم تصح صلاته. ومن حكى الإجماع:

١- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله: حيث قال: «ولو تلفظ بلسانه ولم ينو بقلبه، لم تنعقد صلاته بالإجماع»^(٨)

٢- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله، قال: «محل النية القلب دون اللسان باتفاق أئمة

(١) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ٢/١ رقم (١)، صحيح مسلم، كتاب الإمامة، باب قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنية. . . ٣/١٥١٥، رقم (١٩٠٧).

(٢) بطر: مدائع الصنائع ١/١٢٧، اعناية شرح الهداية ١/٢٦٥.

(٣) ينظر: شرح مختصر حبل ١/٢٦٥. (٤) ينظر: المجموع ٣/٢٧٦.

(٥) يطر: المعنى ١/٣٣٦، شرح منتهى الإرادات ١/١٧٥.

(٦) ينظر: المحقى ٢/٢٦١.

(٧) يطر: الفروع ٢/١٣٤، الإنصاف ٢/١٩. (٨) المجموع ٣/٢٧٧.

المسلمين في جميع العبادات»^(١).

٣- ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المنهاج في شروط الصلاة: «والنية بالقلب» إجماعاً هنا وفي سائر ما تشريع فيه؛ لأنها المقصد، وهو لا يكون إلا به»^(٢).

٤- الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المنهاج في شروط الصلاة: «والنية بالقلب» بالإجماع، لأنها المقصد، فلا يكفي النطق مع عقله القلب بالإجماع، وفي سائر الأبواب كذلك»^(٣).

٥- الرملي^(٤) (١٠٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المنهاج في شروط الصلاة: «والنية بالقلب» إجماعاً، فلا يكفي نطق بها مع عقله فله عنها، وهذا جار في سائر الأبواب»^(٥).

٦- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال عقب عبارة الروض: (ومحلها القلب)؛ قل: «إجماعاً»^(٦).

٧- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «محل النية باتفاق الفقهاء - وفي كل موضع - القلب وجوباً، ولا تكفي باللسان قطعاً»^(٧).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾^(٨). والإخلاص عمل القلب، ولا يكون إلا فيه، وليس في اللسان.

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/٢١٧-٢١٨، ٢٤٢.

(٢) تحفة المحتاج ١٢/٢ (٣) معني المحتاج ١/٤٣٤.

(٤) شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، فقيه الديار المصرية في عصره، ومرجعها في الفتوى، ولي إفتاء الشافعية، ركن يقال له: الشافعي الصغير، جمع فتاوى أبيه شهاب الدين، وصف شروطاً وحواشي كثيرة، منها: غاية البيان في شرح رد ابن رسلان، توفي سنة ١٠٠٤هـ. ينظر: خلاصة الأثر ٣/٣٤٢-٤٤٧.

(٥) نهاية المحتاج ٤٥٦/١ ٤٥٧. (٦) حاشية الروض المربع ١/٥٦٥.

(٧) الفقه الإسلامي وأدلته ١/١٦٣. (٨) سورة البينة ٥.

١- حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١).

والنية: «إبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً من جلب نفع أو دفع ضرر، حلاً أو مآلاً، والشرع خصصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل؛ لا ابتغاء رضا الله تعالى وامتنال حكمه»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، ولحابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).

العالمون: لا خلاف بين أهل العلم في أن الصلاة لا تحرئ إلا بنية القلب، لكن روي خلاف شاذ بعدم صحة الاكتفاء بها دون اللسان، فقد حكى الماوردي عن أبي عبد الله الربيري^(٨) - من الشافعية - أن من نوى بقلبه لا يجزئه حتى يتلفظ بلسانه؛ تمسكاً بقول الإمام الشافعي: «ولا يلزمه إذا أحرم بقلبه أن يذكره بلسانه، وليس كالصلاة التي لا تصح إلا بالطق»، فتأول ذلك على وجوب النطق في النية^(٩).

قال الماوردي: «وهذا فاسد، وإنما أراد وجوب النطق بالتكبير، ثم مما

(١) سبق تحريجه ص ٤٩٨.

(٢) فتح الباري ١/١٣، نقلاً عن البصاوي.

(٣) ينظر: العاية شرح الهدية ١٢/٢٦٦، مسحة السلوك في شرح تحفة الموك للعيني ص: ١٢١.

(٤) ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٦٦.

(٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/١٧٥.

(٦) ينظر: المحلى ٢/٢٦٢.

(٧) ينظر: المجم الوهاج ٢/٨٨.

(٨) أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله البصري الربيري، من ولد الربير بن العوام، أحد فقهاء الشافعية، كان حافظاً للمذهب، عارفاً بالأدب، حبيراً للأسباب، وكان أعمى، من كتبه: الكافي، توفي سنة ٣١٧هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣/٢٩٥-٢٩٦.

٩- الحوي الكبير ٢/٩١-٩٢.

يوضح فساد هذا القول حجاجاً: أن النية من أعمال القلب، فلم تفتقر إلى غيره من الجوارح، كما أن القراءة لما كانت من أعمال اللسان لم تفتقر إلى غيره من الجوارح^(١).

وقال ابن الملقن: «إذا تقرر أن محلها لقلب؛ فإن اقتصر عليه جاز، إلا في الصلاة على وجه شاذ لأصحابنا لا يُعْبَأُ به، وإن اقتصر على اللسان لم يجز، إلا في الزكاة على وجه شاذ أيضاً»^(٢).

«النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن الاعتبار في النية هو القلب، وأنه لا يجزئ التلفظ باللسان مع غفلة القلب، ولا تصح الصلاة بذلك. والله ولي العلم

◆ المسألة الثالثة: تجوز صلاة المفترض بالمتنفل

● شرح المسألة: حكى جمع من أهل العلم الإجماع على حواز أن يقتدي المتنفل بالمفترض. ومن حكى الإجماع:

١- الطحاوي (٣٢١هـ) رحمه الله: حيث قال: «فإن قال قائل: فإنما قد رأيتهم لم يختلفوا أن للرحل أن يصلي تطوعاً خلف من يصلي فريضة، فكما كان المصلي تطوعاً يجوز له أن يأتي بمن يصلي فريضة؛ كان كذلك يجوز للمصلي فريضة أن يصليها خلف من يصلي تطوعاً...»^(٣).

٢- الماوردي (٤٥٠هـ) رحمه الله، قال: «يجوز للمتنفل أن يأتي بالمفترض والمفترض بالمتنفل، والمفترض بالمفترض في فرضين مثليين أو مختلفين، مثل الظهر خلف العصر أو العصر خلف الظهر، وهذا أوسع المذهب، وهو إجماع الصحابة رضي الله عنهم»^(٤).

٣- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وقد أجمعوا أنه جائز أن يصلي انسانة خلف من يصلي الفريضة إن شاء»^(٥).

(١) الحاوي الكبير ٩٢/٢

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ١٧٦/٢. (٣) شرح معاني الآثار ٤٠٩/١.

(٤) الحاوي الكبير ٣١٦/٢ (٥) التمهيد ٣٦٩/٢٤

- ٤- بن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله قال: «ولا يحتنف المذهب في صلاة لم تنقل وراء المفترض، ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً»^(١)
- ٥- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله قال: «أما صلاة المتنفل خلف المفترض؛ فلا نعلم في صحتها خلافاً»^(٢).
- ٦- ابن حري (٧٤١هـ) رحمه الله قال: «ويجوز أن يؤم المفترض المتنفل اتفاقاً»^(٣).
- ٧- قاضي صمد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله قال: «وانفقوا على جواز اقتداء المتنفل بالمفترض»^(٤).
- ٨- إبي (٨٥٥هـ) رحمه الله قال شارحاً عبارة الهداية: «(ويصلي المتنفل خلف المفترض)، وهذا بالاتفاق»^(٥).
- وقال: «صلاة المتنفل خلف المفترض جائزة إجماعاً»^(٦).

◆ مستند الإجماع:

- ١- حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها - أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟» قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: «صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل؛ فإنها لك نافلة»^(٧)
- ٢- حديث يزيد بن الأسود رضي الله عنه قال: «شهدت مع النبي ﷺ حجة، فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف، قال: فلما قضى صلاته وانحرف إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصلوا معه، فقال: «علي بهما». فحيء بهما ترعد فرائضهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» فقالا: يا رسول الله! إن كنت قد صلينا

(٢) الشرح الكبير ١/ ٤١٣

(١) المعنى ٢/ ١٦٦

(٤) رحمة الأمة، ص ٥٣.

(٣) الفوايد الفقهية، ص ٤٩

(٦) نخب الأذكار ٦/ ٢٨٥.

(٥) اسمه شرح الهداية ٢/ ٣٦٧.

(٧) صحيح مسلم، كتاب المسحود ومواضع الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها

المختار ١/ ٤٤٨، رقم (٦٤٨)

في رحالنا. قال: «فلا تفعلوا. إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم؛ فإنها لكما نافلة»^(١).

٣- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «أن أسي رضي الله عنه صلى بأصحابه، ثم جاء رجل، فقال بي الله ﷻ: «من يتجر على هذا - أو يتصدق على هذا - فيصلي معه؟»
قل: فصلي معه رحل»^(٢).

وحه الدلالة: أن المصلي وراء هذا لرجل متنفذ خلف مفترض؛ لأنه قد صلى
الفريضة مع رسول الله ﷺ.

الوافقون: الحمية^(٣)، و لمالك^(٤)، و لشافعية^(٥)، و الحابلة^(٦)، و الظاهرية^(٧).
المخالفون: ذهب طائفة من السلف إلى أنه لا تصح الصلاة مع اختلاف بية الإمام
والمأموم مطلقاً، وهو أحد ثلاثة مذاهب في اختلاف النيات بين الإمام والمأموم.
حكاه ابن المنذر، والموردي، والنووي، وابن دقيق العيد.

(١) مسند أحمد ١٨/٢٩، رقم (١٧٤٧٤)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فيمن صلى في منزله ثم أدره الجماعة يصلي معهم. ١/ ٤٣١، رقم (٥٧٥)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة، ١/ ٤٢٤، رقم (٢١٩)، سنن النسائي، كتاب الإمامة، باب إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، ٢/ ١١٢، رقم (٨٥٨)، وقال الترمذي، حديث حسن صحيح.
(٢) مسند أحمد ١٧/ ٦٣، رقم (١١٠١٩)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الجمع في المسجد مرتين، ١/ ٤٣١، رقم (٥٧٤)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في لجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة، رقم (٢٢٠)، قال الترمذي: حديث أبي سعيد حديث حسن.

(٣) ينظر: العناية شرح الهدية ١/ ٣٧٣، النهر المائق ١/ ٢٥٢.

(٤) ينظر: شرح مختصر حليل ٢/ ٣٩، منح الحليل ١/ ٣٧٩.

(٥) ينظر: المجموع ٤/ ٢٦٩، تحفة المحتاج ٢/ ٣٣٢.

(٦) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٧٨. (٧) ينظر: المحلى ٣/ ١٤٠.

قال ابن المنذر: «وقلت طائفة كل من حالفت نيته بنية الإمام في شيء من الصلاة لم يعتد بما صلى معه واسأف. هذا قول مالك بن أنس، وروى معنى ذلك عن الحسن البصري وأبي قلابة، وبه قال الزهري وربيعه ويحيى بن سعيد»^(١).

وقال الماوردي: «والمذهب الثاني - وهو قول مالك والزهري وشعبة -: لا يحوز أن يحتلف بنية الإمام والمأموم بحال لا في فرض ولا في نفل، فلا يأتى المفترض بالمتنفل، ولا المتنفل بالمفترض...»^(٢).

وقال النووي: «وقالت صائفة: لا يحوز نفل حلف فرض، ولا فرض خلف نفل ولا حلف فرض آخر، قاله الحسن البصري والزهري ويحيى بن سعد الأنصاري وربيعه وأبو قلابة، وهو رواية عن مالك»^(٣).

وقد تعصب ابن دقيق العيد الرواية عن الإمام مالك بقوله: «ومن نفل عن مذهب مالك مثل المذهب الثاني فلس نجد، فلنعلم ذلك»^(٤). يريد بالمذهب الثاني: منع اختلاف آبيات مطلقاً.

وتابعه تلميذه ابن العطار فقال: «وخالف مالك في أحد قوليه في ذلك، وقال: لا يحوز اختلاف النيت حتى لا يصلي المتنفل خلف المفترض. ونقل هذا القول عن مالك ليس بجيد، كذا قال شيخنا أبو الفتح القاضي»^(٥).

وللخلاف المذكور حكى المسألة غير واحد على أنها قول الجمهور، قال ابن دقيق العيد: «ويؤيد هذا: الاتفاق من لجمهور على جواز صلاة المتنفل خلف لمفترض»^(٦).

وقال الماكهاني: «ويؤيد هذا: الاتفاق من الجمهور على صلاة المتنفل خلف المفترض، ولو ناوله لنهي لما جار حوزاً مطلقاً»^(٧).

(١) الأوسط ٤/٢١٨.

(٢) الحاوي الكبير ٢/٣١٦.

(٣) المجموع ٤/٢٧١.

(٤) إحكام الأحكام ١/٢٩٧.

(٥) العدة في شرح العمدة ١/٥٨٢.

(٦) إحكام الأحكام ١/٢٩٨.

(٧) رياض الأهمم في شرح عمدة الأحكام ٢/٤٤٤.

وبدا يظهر أن حكاية الإجماع غير مسلمة، إلا حكاية إجماع الصحابة التي ذكرها الموردي ولم يذكرها غيره.

❖ النتيجة، الأقرب عدم ثبوت الإجماع على صحة صلاة امتنفل خلف المفترض، والله ولي العلم.



الباب الثالث

مسائل الإجماع في صفة الصلاة

المبحث الأول

أركان الصلاة

﴿ وفيه أربع عشرة مسألة: ﴾

◆ المسألة الأولى: وجوب ترتيب أركان الصلاة. فلا يجزئ تقديم ركن على آخر

● شرح المسألة: أجمع العلماء على وجوب ترتيب أركان الصلاة من الأفعال والأقوال، فلا يقدم اسجود على الركوع، ولا قراءة الفاتحة على تكبيرة الإحرام، وهكذا. ومن حكي الإجماع:

١- ابن عبادس (٤٦٣هـ) رَوَّاهُ، حيث قال «وقد أجمعوا أنه لا يجزئ السجود قبل الركوع»^(١).

٢- ابن رشد الجد (٥٢٠هـ) رَوَّاهُ، قال: «وَأَمَّ تَرْتِيبَ أَفْعَالِهَا، وَالدَّيَاةِ فِيهَا بِالْقِيَامِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَبِالرُّكُوعِ قَبْلَ السُّجُودِ، وَبِالسُّجُودِ قَبْلَ الْجُلُوسِ؛ فَهُوَ وَاجِبٌ بِإِجْمَاعٍ»^(٢).

٣- ابن رشد لحفيد (٥٩٥هـ) رَوَّاهُ، قال: «وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ التَّرْتِيبِ فِي أَجْرَاءِ الصَّلَاةِ، وَعَلَى أَنَّ مَوْضِعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ هُوَ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ، فِيهِ دَلِيلٌ وَاصِحٌ عَلَى أَنَّ مَا أَدْرَكَ هُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ...»^(٣).

٤- النووي (٦٧٦هـ) رَوَّاهُ، قال في واجبات الصلاة: «فَمَنْ المَجْمَعُ عَلَيْهِ: النِّيَّةُ، وَالْقُعُودُ فِي التَّشْهَدِ الْآخِرِ، وَتَرْتِيبُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ»^(٤).

٥- القرافي (٦٨٤هـ) رَوَّاهُ، قال في شرط ترتيب الأداء: «فِيحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَالرُّكُوعُ قَبْلَ السُّجُودِ، وَالسُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَتَرْتِيبُ

(١) الاستدكار ١٢/٢٢٩.

(٢) المقدمات لمهدات ١/١٥٩.

(٣) بداية لمحتد ١/١٩٨.

(٤) شرح صحيح مسلم ٤/١٠٧.

الصلاة لا أعلم فيه خلافاً^(١).

٦- ابن الملق (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال: «فالية، والقعود في الشهد الأخير، وترتيب أركان الصلاة» وجبات مجمع عليها^(٢).

٧- كمال الدين الدميري (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبارة المنهاج: «(واشالت عشر ترتيب الأركان كما ذكرنا)» للإجماع... (فإن تركه عمداً بأن سجد قبل ركوعه بطلت صلاته) بالإجماع^(٣).

٨- ابن حجر الهيثمي (٩٧٤هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبارة المنهاج: «(الثالث عشر: ترتيب الأركان) إجماعاً... (فإن تركه) أي: الترتيب (عمداً) بتقديم ركن قولي هو السلام، أو فعلي (بأن سجد قبل ركوعه) مثلاً؛ (بطلت صلاته) إجماعاً لتلاعبه^(٤).

٩- الرملي (١٠٠٤هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبارة المنهاج: «(فإن تركه) أي: ترتيب الأركان (عمداً) كأن قدم ركناً فعلياً، ومن صورته ما أشار إليه بقوله: (بأن سجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته، ومثل ذلك ما إذا قدم ركناً قولياً يضر نقله، كسلامه قبل تشهده، (بطلت صلاته) بالإجماع؛ لكونه متلاعباً^(٥).

♦ مستند الإجماع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جاساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها^(٦).

(١) الدخيرة ١٥١/٢ (٢) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١٦٥/٣.

(٣) الحم الوهاج ١٧٣/٢-١٧٤. (٤) تحفة المحتاج ٩٤-٩٦/٢.

(٥) نهاية المحتاج ٥٤١/١.

(٦) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وحوث القراءة للإمام والمأموم. ١٠٠/١، ٢٦٣.

رقم (٧٢٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وحوث قراءة الفاتحة في كل ركعة. ٢٩٨/١، رقم (٣٩٧).

وجه الدلالة: ما يفيد الأمر بأداء أفعال الصلاة بحرف العطف (الفاء) ثم حرف العطف (ثم) من وجوب الترتيب في أركان الصلاة الفعلية والقولية.

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، ولشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في وجوب ترتيب أركان الصلاة.

التيجفة صحة الإجماع وثبوته على وجوب ترتيب أركان الصلاة من الأفعال والأقوال، وأن خلاف الترتيب عمداً مبطل للصلاة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية: تجب الموالاة بين أفعال الصلاة، ولا تجزئ مع الفصل بين أجزائها بقول أو فعل

● شرح المسألة: أجمع العلماء على وجوب الموالاة بين أفعال الصلاة، فلا يفرق عمداً بين أجزائها بقول أو عمل من غير حنسها لغير ضرورة أو لم ترد به السنة. ومن حكم الإجماع:

١- ابن القطان (٥٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وقد صح بلا خلاف وبالنص أن الصلاة لا تجزئ إلا متصلة، ولا يجوز أن يفرق بين أجزائها بما ليس بصلاة»^(٥).

وفي معنى هذا الإجماع ما حكى من الإجماع على بطلان الصلاة بالعمل الكثير كما سيأتي؛ لما فيه من انفصال بين أجزائها بما ليس مه. ومن حكاة:

١- ابن حرم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا أن الأكل والفقهه والعمل الطويل بما لم يؤمر به فيها ينقضها؛ إذا كان تعمد ذلك كله وهو دأكر أنه في صلاة»^(٦).

٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا أن الأكل والفقهه والعمل

(١) ينظر: حاشية س عابدين ١/٤٤٩-٤٥٠.

(٢) ينظر: شرح مختصر خليل ١/٢٧٤.

(٣) ينظر: أسى المطالب ١/١٦٨.

(٤) ينظر: المنني ٣/٢.

(٥) الإقتاع ١/١٣٨.

(٦) مراتب الإجماع، ص: ٢٧.

الطويل بما لم يؤمر به فيها يقضها؛ إذا كان يتعمد ذلك كله وهو ذاكر بأنه في صلاته^(١).

٣- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «متى طال أفعل في الصلاة وكثر أبطل الصلاة إجماعاً، عمداً كان أو سهواً، إذا كان من غير جنس الصلاة، إلا أن يكون لضرورة...»^(٢).

٤- ابن الرفعة^(٣) (٧١٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «الإجماع معقد على أن لعمل الكثير في الصلاة يبطلها؛ لأنه مغير لنظامها وهيئاتها...»^(٤).

٥- الإسوي^(٥) (٧٧٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «(قوله: وإن خلا ثلاث خطوات، أو ضرب ثلاث ضربات متواليات بطلت صلاته)؛ للإجماع على أن العمل الكثير يبطلها...»^(٦).

٦- البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المفتح: «(فإن طال) أي: كثر (الفعل) عرفاً بلا ضرورة... (في الصلاة) متوالياً (أبطلها) إجماعاً (عمداً كان أو سهواً) إذا كان من غير جنس الصلاة؛ لأنه يقطع الموالاة، ويمنع

(١) الإفتاح ١/١٤١. (٢) الشرح الكبير ٣/٦١٣-٦١٤.

(٣) أبو العباس نجم الدين أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الرفعة، الإمام الفقيه، من فضلاء مصر، كان محتسب القاهرة ونبأ في الحكم، له كتب، منها: «المطلب» في شرح الوسيط للغراي. توفي سنة ٧١٠هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٤-٢٧.

(٤) كفاية السية ٣/٤١٤.

(٥) أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي الإسوي الشافعي، الإمام الفقيه الأصولي، انتهت إليه رئاسة الشافعية بالقاهرة، وولي الحسبة ووكالة بيت المال، له كتب، منها: «التمهيد» في تحريج الفروع على الأصول، توفي سنة ٧٧٢هـ. ينظر: طبقات الشافعية ٣/٩٨-١٠١.

(٦) الهداية إلى أوامير الكدية ٢٠/١٥٠.

متابعة الأدكار...»^(١)، ونقل الإجماع عنه اسهوتي^٢، وابن قاسم^(٣).

٧- وهبة الرحيلي (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «اتفق الفقهاء على بطلان الصلاة بالعمل الكثير المتوالي، ولو سهواً؛ لأن الحاجة لا تدعو إليه»^(٤).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا، وقال: إن في الصلاة شغلاً»^(٥). والمراد أعمال الصلاة، وما ليس من أعمال الصلاة فلا يحور الاشتغال به^(٦).

٢- حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: «كما نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَلِيلًا﴾»^(٧)، فأمرنا بالسكوت وبهينا عن الكلام»^(٨).

وجه الدلالة: أن الكلام الأجبي فصلٌ بين أجزاء الصلاة، والفعل أبلغ.

(١) المدع ٤٣١/١. وفي لروص. أنه يقطع الموالاة، ويمنع متاعه الأركان. الروص المربع

(مع حاشية بن قاسم) ١٠٨/٢.

(٢) ينظر: كشف القناع ٣٧٧/١.

(٣) ينظر - حاشية الروص المربع ١٠٨/٢. (٤) الفقه الإسلامي وأدلته ١٠٣١/٢.

(٥) صحيح البخاري، أبواب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من العمل في الصلاة، ٤٠٢/١.

رقم (١١٥٨)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من يباحة، ٣٨٢/١، رقم (٥٣٨).

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ٢١٧، ١. (٧) سورة البقرة، ٢٣٨.

(٨) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة البقرة، ١٦٤٨/٤، رقم (٤٢٦٠)، صحيح مسلم،

كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من يباحة،

٣٨٣/١، رقم (٥٣٩).

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والطاهرية في الحمله^(٥).

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في وجوب الموالاة بين أجزاء الصلاة، وبطلانها بالفصل بين أجزائها بكلام أو عمل من غير جنسها في الجملة. غير أنهم اختلفوا في ما يقع به الفصل، فالجمهور على أنه يقع بالعمل الكثير على خلاف بينهم في حده^(٦)، واختار ابن حرم أنه يقع بما سمح للمصلي عمله في صلاته قليلاً كان أو كثيراً^(٧).

* النتيجة: صحة الإجماع وتبوته في لجملة على وجوب الموالاة في الصلاة، وبطلانها بالفصل بين أجزائها بقول أو فعل من غير جنسها مما لم ترد به لسنة لغير ضرورة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة: تكبيرة الإحرام فرض في الصلاة، ولا تجزئ بغيرها

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن تكبيرة الإحرام فرض في الصلاة، فلا تصح بغيرها. ومن حكى الإجماع:

١- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمته الله، حيث قال: «وأجمع العلماء أن التكبير في أول افتتاح الصلاة لا يجزئ منه غيره»^(٨).

(١) ينظر: مراقي الفلاح، ص ١٢٠، العناية شرح الهداية ٤٠٣/١

(٢) ينظر: التوضيح شرح مختصر ابن الحبيب ٣٩١/١.

(٣) ينظر: الإقناع ١٤٩/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٩٧/٢، كشف القناع ٣٧٧/١.

(٥) ينظر: المحلى ١١٦/٢.

(٦) ينظر في تفصيل الخلاف: الفقه الإسلامي وأدلته ١٠٣١/٢، المرسوعة الفقهية ١٢٦/٢٧ فما بعدها.

(٨) الإقناع ١٢٧/١

(٧) ينظر: المحلى ١١٦/٢.

- ٢- فاضي سعد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال «وأجمعوا على أن للصلاة أركاناً وهي الداحلة فيها، والمتفق عليها منها سعة، وهي البية، وتكبيره الإحرام...»^(١).
وقال: «واتفقوا على أن تكبيرة الإحرام من فروع الصلاة...»^(٢).
- ٣- المردوي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المقنع في أركان الصلاة.
«قوله (وتكبيرة الإحرام) لا نزع»^(٣).
- ٤- الخرخشي (١١٠١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «فرائض الصلاة ودفء وخلافاً خمسة عشر، أولها تكبيرة الإحرام، متفق عليها لكل مصل ولو مأموماً»^(٤).
- ٥- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «الفقهاء اتفقوا على ستة فروع أو أركان، وهي: التحريمة، والقيام، والقراءة...»^(٥).

♦ مستند الإجماع:

- ١- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قصة المسيء صلاته، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها»^(٦).
- ٢- حديث علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٧).

(١) رحمة الأمة، ص ٣٦

(٣) الإصناف ١١٢/٢

(٢) رحمة الأمة، ص ٣٧

(٥) الفقه الإسلامي وأدلته ٨١٥/٢.

(٤) شرح مختصر حبل ٢٦٤/١.

(٦) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، ٢٦٣/١، رقم (٧٢٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...، ٢٩٨/١، رقم (٣٩٧).

(٧) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، ٦١/١، رقم (٦١)، سنن الترمذي، =

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥)، وهي شرط عند الحنفية، وركن عند الجمهور.

المخالفون: روي عن طائفة من السلف أن تكبيرة الإحرام ليست فرضاً^(٦)، فقد روي عن الرهري أنه سئل عن رجل افتتح الصلاة بالنية ورفع يديه، فقال: يجزيه. قال ابن المنذر: «ولا أعلم أحداً قال به غيره»^(٧).

قال ابن العربي: «واتفق العلماء على أن التكبيرة الأولى فرص دور سائر التكميرات، ما خلا ابن شهاب؛ فإنه يروى عنه أن تكبيرة الإحرام ليست بفرض»^(٨).

وروي عن عطاء في رجل دخل المسجد وإمام ساجد، أو حين رفع رأسه من الركعة أو السجدة، أو جالساً يشهد. يكر تكبيرة استفتاح الصلاة؟ قال: إن شاء فيكبر، وإن شاء فلا يكبر^(٩).

وروي عن طائفة من السلف أن نسي تكبيرة الافتتاح في الصلاة، فإنه يحزنه تكبيرة الركوع، منهم سعيد بن المسيب والحسن ولرهري وقناة والأوراعي^(١٠)، والظاهر أنهم رأوا تكبيرة الركوع تقوم مقام تكبيرة الافتتاح في انعقاد الصلاة بها^(١١)، وقال بكر المزملي^(١٢)

- كتاب أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور، ٨/١، رقم (٣)، وصححه الألباني، إرواء الغليل ٨/٢-٩، رقم (٣٠١).

(١) ينظر: العناية شرح الهدية ١/٢٧٤، حاشية ابن عابدس ١/٤٤٢.

(٢) ينظر: الدخيرة ٢/١٦٧. (٣) ينظر: معي المحاح ١/٣٤٤.

(٤) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/٢١٦. (٥) ينظر: المحمى ٢/٢٦٢.

(٦) ينظر: الاستدكار ٩/١٨٦. (٧) الأوسط ٣/٧٦.

(٨) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس ١/٢١٥.

(٩) فتح الباري لابن رجب ٦/٣١١. (١٠) فتح الباري لابن رجب ٦/٣١٢.

(١١) فتح الباري لابن رجب ٦/٣١٢.

(١٢) أبو عبد الله بكر بن عبد الله بن عمرو المزملي البصري، التابعي الفقيه، روى عن أس -

بكر إذا ذكر^(١).

قال ابن رجب: «وظاهر كلامهم: أنه عام في حق الإمام وأما موم والمنفرد، وقد روي عن الحكم صريحاً في إمام، فأما في حق الإمام والمنفرد؛ فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون الصلاة انعقدت بمجرد النية، كما روي عن الزهري. والثاني: أن تكون الصلاة، بما انعقدت بتكبيره الركوع، ويكون القراءة ساقطة عنهما في هذه الركعة، بناء على أن القراءة لا تجب في جميع الركعات، وهذا هو الذي يسادر فهمهم من كلامهم، وهو قول سفيان الثوري، ذكره أصحابه في كتبهم، لكنه بشرط أن ينوي بتكبيره عند الركوع تكبيرة الإحرام... وأما قول بكر المزني، يكبر إذا ذكر؛ فإن أراد ما يركع؛ فهو يرجع إلى ما ذكرنا، وإن كان مراده أعم من ذلك، فلا يرجع إلا إلى أن الصلاة يدحل فيها بمجرد النية أيضاً، إلا أن يكون أراد أنه يكبر متى ذكر ويستأنف الصلاة من حيث^(٢).

✽ النتيجة: الأقرب عدم ثبوت الإجماع على أن تكبيرة الإحرام فرض في الصلاة لا تنقصد بدونها، والله ولي العلم.

◆ المسألة الرابعة: القيام ركن في صلاة الفريضة

● شرح المسألة: أجمع أهل لعلم على أن قيام القادر في صلاة الفريضة ركن، فلا تصح صلاته بدونه. ومن حكي الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله: حيث قال: «واتفقوا على أن القيام فيها فرص لمن لا علة به ولا خوف ولا يصلي خلف إمام حاس ولا في سفينة»^(٣).

ابن مالك وابن عباس وابن عمر وغيرهم، وأُخرج له الجماعة، توفي سنة ١٠٨هـ بطر.
تهذيب الكمال ٤/٢١٦-٢١٨.

(١) فتح الباري لاس رجب ٦/٣١٢.

(٢) فتح الباري ٦/٣١٢-٣١٣.

(٣) مراتب الإجماع ص ٢٦.

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع العلماء على أن القيام في الصلاة المكتوبة فرض واحد»^(١).

وقال: «وأجمعوا أن فرض القيام في الصلاة على الإيجاب لا على التحجير»^(٢).
وقال: «ولا خلاف بين العلماء أن من صلى جالساً فريضة وهو قادر على القيام أن ذلك لا يجزيه، وأن القيام فرض على كل من قدر عليه»^(٣).

٣- أبو الوليد الباجي (٤٧٤هـ) رحمه الله، قال: «القيام ركن من أركان الصلاة، وشرط في صحة الفرض منها مع القدرة عليه... ولا خلاف في ذلك»^(٤).

٤- أبو بكر بن العربي (٥٤٣هـ) رحمه الله، قال: «لقيام ركن من أركان الصلاة، وشرط في صحة الفرض معها مع القدرة عليه... ولا خلاف في ذلك»^(٥).

٥ ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أن القيام في المكتوبة فرض»^(٦).

٦- القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعت الأمة على أن القيام في صلاة الفرض واجب على كل صحيح قادر عليه، منفرداً أو مأمماً»^(٧).

٧- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «فالقيام في الفرائض فرض بالإجماع، لا تصح الصلاة من القادر عليه إلا به»^(٨).

٨ قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أن للصلاة أركاناً وهي الداخلة فيها، فالمتفق عليها منها سبعة، وهي النية وتكبيرة الإحرام، والقيام مع القدرة...»^(٩).

(٢) الاستدكار ١٨٠/٢.

(١) الاستدكار ١٧٢/٢.

(٤) المتقى شرح الموطأ ٢٤١/١.

(٣) التمهيد ١٩٠/١٠.

(٦) الإقذع ١٤٨/١.

(٥) المسالك في شرح موطأ مالك ٤٩/٣.

(٨) المجموع ٢٥٨/٣.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٢١٧/٣.

(٩) رحمة الأمة، ص ٣٦.

وقد: «واتفقوا على أن القيام فرض في لصلاة المفروضه على القادر متى تركه مع القدرة لم تصح صلاته»^(١).

٩- ابن رجب (٧٩٥هـ) رحمه الله، قال: «القيام وستر العورة واجبان للإجماع»^(٢).

١٠- الرهان بن مفلح (٨٨٤هـ) رحمه الله، قال: «القيام متفق على وجوبه»^(٣).

١١- الخطيب الشريبي (٩٧٧هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبدة المنهاج: «(الثالث) من أركان الصلاة (القيام في فرض القادر) عليه ولو لمعين بأجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنة ممونه يومه ولينته، فيحب حالة الإحرام به... وأجمع الأمة على ذلك، وهو معلوم من الدين بالضرورة»^(٤).

١٢- الرملي (١٠٠٤هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبدة المصباح: «(الثالث) من أركانها (القيام في فرض القادر) عليه... فيجب حالة لتحريم إجماعاً»^(٥).

١٣- البهوتي (١٠٥١هـ) رحمه الله، قال: «القيام متفق عليه»^(٦).

١٤- الزرقاني (١١٢٢هـ) رحمه الله، قال: «القيام ركز باتفاق»^(٧).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٨). والمرد بالقيام هما: القيام في الصلاة بإجماع المفسرين^(٩)، والأمر للوجوب، وبس القيام واحداً خارج الصلاة، فكان واجباً فيها ضرورة^(١٠).

١- حديث عمران بن حصيص رضي الله عنه قال: «كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة، فقال: صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى

(١) رحمة الأمة، ص ٣٧

(٢) فتح الباري ٢/٣٦٩.

(٣) معني المحتج ١/٣٤٩.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٥) بظ. المحررات ١/٣٠٨.

(٦) كشف القناع ١/٢٧١.

(٧) شرح الرقابي على الموهب ١/٤٨٥.

(٨) بظ. المحررات ١/٣٠٨.

(٩) لمعد ١/٣٢٦.

(١٠) هدية المحتج ١/٤٦٥.

(١١) شرح الرقابي على الموهب ١/٤٨٥.

(١٢) بظ. المحررات ١/٣٠٨.

(١٣) بظ. الناية شرح الهداية ٢/١٥٦.

حنب^(١).

٢ قول السي^(٢) في حديث مالك بن الحويرث «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣)، مع ما ورد من الأحاديث في صفة صلاة النبي^(ﷺ)، ومنها:

٣- حديث البراء بن عازب^(رضي الله عنه) قال: «رأيت الصلاة مع محمد^(ﷺ)، فوحدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدتين فسجدته وحلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء»^(٤).

الوافقون: الحنفية^(٥)، المالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).

المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن قيام القادر ركن في الفريضة
* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن القيام ركن في الفريضة، فلا تصح صلاة القادر عليه بدونه، والله ولي لعلم.

◆ المسألة الخامسة: لا تجزئ صلاة الفريضة قاعداً مع القدرة على القيام

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن من صلى الفريضة أو بعضها جالساً لغير عذر لم تصح صلاته. ومن حكي الإجماع:

١- ابن سريج (٣٠٦هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «وافقت الأمة في المصلي جالساً وهو يطيق القيام أن صلاته باطلة»^(١٠).

(١) صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعداً صلى على حنب، ٣٧٦/١، رقم (١٠٦٦)

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة السوابق، ٢٢٣٨/٥، رقم (٥٦٦٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: عتدال أركان الصلاة وتحققها في تمام، ٣٤٣/١، رقم (٤٧١).

(٤) ينظر: العبدية شرح الهدية ٢٧٥/١. (٥) ينظر: شرح مختصر حبل ٢٩٤/١.

(٦) ينظر: حفة المحتج ٢٠/٢. (٧) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٢١٦/١.

(٨) ينظر: المحلى ١٠٣/٢. (٩) الودائع لمصوص الشرائع ٢١٦/١.

٢- الطحاري (٣٢١هـ) رحمه الله، قال: «وفد أجمع المسلمون أن رجلاً لو افتتح الصلاة قاعداً، ثم قام فأتىها قائماً ولا عذر له في شيء من ذلك، أن صلاته باصلة»^(١).

٣- ابن بطال (٤٤٩هـ) رحمه الله، قال: «المصلي فرضه جالساً لا يخلو أن يكون مطبقاً على القيام أو عاجراً عنه، فإن كان مطبقاً وصلى جالساً، فلا تجزئه صلاته عند لجميع»^(٢).

٤- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «إجماع الأمة كافة عن كفة في المصلي فريضة وحده، أو كان إماماً؛ أنه لا تجزئه صلاته إذا قدر على القيام بها وصلى قاعداً»^(٣).

٥- القاسمي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله، قال في الجلوس في النفة والفريضة مع المشقة: «وقد اختلف العلماء في هذا مع تفاهيم أنه ليس ذلك في الفريضة مع عدم العذر، وأنه من صلى جالساً في موضع القيام في الفريضة لغير عذر أن صلاته لا تجزئه؛ لفرض القيام عليه...»^(٤).

٦- ابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) رحمه الله، قال: «انفقوا على أنه ليس للصحيح أن يصلي فرضاً قاعداً إذا كان منفرداً أو إماماً»^(٥).

٧- قاضي سعد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «و تفقروا على أن القيام فرض في الصلاة المفروضة على القادر متى تركه مع القدرة لم تصح صلاته»^(٦).

٨- محمد أنور شاه اكشميري (١٣٥٣هـ) رحمه الله، قال: «واعلم أن المصنّف رحمه الله لم يترجم للفرق في جوار القعود وعدمه بين التطوع ولفريضة، ولا أوماً إليه في موضع، مع اتفاق أهل الإجماع على عدم جوازه في المكتوبات إن قدر

(٢) شرح صحيح البخاري ١٠٢/٣

(٤) إكمال المعلم ٧٦/٣.

(٦) رحمة لأمة، ص ٣٧

(١) شرح معني الآثار ٣١٨/١

(٣) التمهيد ١٣٦/١، ١٣٨/٦.

(٥) بداية المجتهد ١٦١/١

على القيام...»^(١).

٩- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال: «لا نزاع أنه لا تجزئ الفريضة من قاعد لغير عذر»^(٢).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٣).

١- حدث عمران بن حصين رحمه الله، وفيه «صر قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٤).

لموافقون: لحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩).
المخالفون: لم أقف على خلاف لأحد من أهل العلم في أن من صلى الفريضة أو بعضها جالساً لغير عذر لم تصح صلاته.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن صلاة الفريضة لا تصح مع الجلوس لغير عذر، والله ولي العلم.

♦ المسألة السادسة: لا تجزئ صلاة الفريضة قاعداً على الدابة لغير عذر

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز لأحد أن يصلي على الدواب -راكباً غير قائم- شيئاً من فرائض الصلوات حال الأمن ولقدرة على الصلاة على

(١) فض الاري ٥٤٢/٢

(٢) الإحكام شرح أصول الأحكام ٣١٣/١. (٣) سورة البقرة. ٢٣٨.

(٤) صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على حسب، ٧٣٦/١، رقم (١٠٦٦).

(٥) يطر: بدائع الصائغ ٢١٨/١، المحرر الرافق ٣٠٨/١.

(٦) يطر: شرح مختصر حليل ٢٩٤-٢٩٥.

(٧) يطر: تحفة المحتاج ٢٠/٢ فما بعدها.

(٨) يطر: شرح منتهى الإرادات ٢١٦/١. (٩) يطر: المحيى ١٠٣/٢.

الأرض، فإن فعل بطلت صلاته؛ لتركه كثيراً من الأركان. وممن حكى الإجماع:

١- ابن بطال (٤٤٩هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «أجمع العلماء أنه لا يجوز أن يصلي أحد الفريضة على الدبة من غير عنبر»^(١).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وقد انعقد الإجماع على أنه لا يجوز أن يصلي أحد فريضة على الدابة في غير شدة الخوف»^(٢).

وقال: «لا خلاف بين المسلمين ينقل كافتهم عن كافتهم عن سيهم بنيهم أن الفريضة لا يصليها على لدابة أحد وهو آمن قادر على أن يصليها بالأرض»^(٣).

٣- القرطبي (٦٧١هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أنه لا يجوز لأحد صحيح أن يصلي فريضة إلا بالأرض، إلا في الخوف لشدة خاصة»^(٤).

٤- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال في حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي سبحة حيثما توجهت به ناقتة»^(٥)؛ قال: «وفيه دليل على أن المكتوبة لا تجوز إلى غير القبلة ولا على الدابة، وهذا مجمع عليه»^(٦).

٥- ابن العطار (٧٢٤هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعت الأمة على أن المكتوبة لا تحوز إلى غير القبلة، ولا على الدابة، إلا في شدة الخوف»^(٧).

٦- ابن الملقن (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعت الأمة على أن المكتوبة لا تجوز إلى غير القبلة، ولا على الدابة، إلا في شدة الخوف»^(٨).

♦ مستند الإجماع: أحاديث، منها:

(١) شرح صحيح البخاري ٩٠/٣.

(٢) الاستدراك ١٢٥/٦ وينظر: ٢٧٢/٥، ٢٧٤.

(٣) التمهيد ١٣٩/٢٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٨١/٢.

(٥) شرح صحيح مسلم ٢١١/٥.

(٦) سبق تحريجه ص ٤٨٣.

(٧) العدة في شرح العمدة ٣٩٢/١.

(٨) الإعلام بموائد عمده الأحكام ٤٨٥/٢.

١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «كاد رسول الله ﷺ يصلي على راحلته حيث توحشت، فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة»^(١).

٢- حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ وهو على الراحلة يسبح يومئذ رأسه قبل أي وجه، ولم يكن رسول الله ﷺ يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

المحالون في الشوكاني الإجماع في هذه المسألة، وعزا إلى بعض صحة صلاة الفريضة على الراحلة، ومال إليه محتجاً بحديث يعلى بن مرة أن رسول الله ﷺ «أنهى إبنى مصبق هو وأصحابه وهو على راحلته، والسماء من فوقهم والبلّة من أسفل منهم، فحضرت الصلاة، فأمر المؤذن فأذن وأقام، ثم تقدم رسول الله ﷺ على راحلته فصلى بهم يومئذ إيماء، يجعل السجود أخفض من الركوع، أو يجعل سجوده أخفض من ركوعه»^(٧).

قال الشوكاني: «وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة، كما تصح في لسفينة بالإجماع»^(٨).

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، ١٥٦/١، رقم (٣٩١).

(٢) صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب: ينزل لمكتوبة، ٣٧١/١، رقم (١٠٤٦).

(٣) بظن العناية شرح الهدية ٤٦٣/١.

(٤) بظن شرح مختصر خليل ٢٦٢/١، مع الحليل ٢٤٠/١.

(٥) بظن تحفة المحتاج ٤٩٢/١ (٦) بظن شرح منتهى الإرادات ٢٩٠/١.

(٧) مسند أحمد، ١١٢/٢٩، رقم (١٧٥٧٢)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الصلاة على لداية في الطين والمطر، ٢٦٦/٢، رقم (٤١١).

وضعه الألباني، إرواء الغليل ٣٤٧/٢، رقم (٥٦١).

(٨) نيل الأوطار ١٦٦/٢.

ثم ذكر حكاية الروي وابن حجر الإجماع على عدم جوار ترك الاستقبال في الفريضة، وحكاية النووي كذلك الإجماع على عدم صلاه الفريضة على الدابة، وأنه لو أمكنه استقبال القبلة والقمام والركوع والسجود على دابة واقفة عليها هودج أو نحوه؛ جازب الفريضة على الصحيح، وأنه لو كان في ركب وخاف الانقطاع عنهم بالنزول ولحقه الضرر يصلي الفريضة على الدابة بحسب الإمكان^(١).

ثم تعقب ذلك بقوله: «والحديث يدل على جوار صلاة الفريضة على الراحلة، ولا دليل على اعتبار تلك الشروط إلا عمومات يصلح هذا الحديث لتخصيصها، وليس في الحديث إلا ذكر عذر المطر ونداء الأرض، فالظاهر صحة الفريضة على الراحلة في السفر من حصل له مثل هذا العذر وإن لم يكن في هودج، إلا أن يسمع من ذلك إجماع ولا إجماع، فقد روى لترمذي في جامعه عن أحمد وإسحاق أنهما يقولان بجواز الفريضة على الراحلة إذا لم يحد موضعاً يؤدي فيه الفريضة نزلاً ورواه العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي^(٢).

وأجاب عن حديث عامر بن ربيعة (رضي الله عنه) وما جاء مثله - كحديث حابر (رضي الله عنه) بقوله: «ونفي فعل ذلك في المكتوبة وإن كن ثابتاً في الصحيحين وغيرهما، لكن غاية ما فيه أنه أخبرنا النافي بما علم، وعدم علمه لا يسلم العدم، فالواجب علينا العمل بحبر من أخبرنا بشرع لم يعلمه غيره؛ لأن من علم حجة على من لا يعلم، وكثيراً ما يرجح أهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرهما في مثل هذه الصورة، وهو غلط أوقع في مثله الجمود، فليكن منك هذا على ذكر^(٣).

هذا كلام الشوكاني، وهو يستند إلى ما أفاده حديث يعلى بن مره من رياده علم، لكن الحديث ضعيف لا يقوى على معارضة ما ثبت في صحيحين عن غير واحد من الصحابة، والله ولي العلم.

(١) نيل الأوطار ١٦٧/٢.

(٢) نيل الأوطار ١٦٧/٢.

(٣) نيل الأوطار ١٦٧/٢.

قال العلامة ابن رجب: «أما صلاة الفريضة على الأرض؛ فواجب لا يسقط إلا في صلاة شدة الخوف... وهل يسقط في الطين أو في المرص؟ فيه قولان مشهوران للعلماء هما روايتان عن أحمد»^(١).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه لا يجوز لأحد أن يصلي على الدواب - ركباً غير قائم - شيئاً من فرائض الصلوات حال الأمر وانتفاء العذر مطلقاً، مع الاختلاف في ما يعد عذراً مباحاً للصلاة على الدابة، والله ولي العلم.

◆ المسألة السابعة: تصح الصلاة على السفينة قائماً

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن صلاة الفريضة تصح في السفينة الحارية إذا كان قائماً. ومن حكى الإجماع:

١- النووي (٦٧٦هـ) رحمته، قال في الصلاة قائماً على الدابة وهي سائرة: «وقيل: تصح، كالسفينه؛ فإنها يصح فيها الفريضة بالإجماع»^(٢).

٢- ابن الملق (٨٠٤هـ) رحمته، قال في الصلاة على الدابة قائماً: «وقيل: يصح، كالسفينه؛ فإنها تصح فيها لفريضة بالإجماع»^(٣).

٣- الصنعاني (١١٨٢هـ) رحمته، قال: «وذهب البعض إلى أن لفريضة يصح على الراحلة إذا كان مستقبل القبلة في هودج ولو كانت سائرة كالسفينه؛ فإن الصلاة تصح فيها إجماعاً»^(٤).

٤- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمته، قال: «ولو كانت سائرة كالسفينه فإنها تصح فيها إجماعاً»^(٥).

◆ مستند الإجماع: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال «سئل رسول الله ﷺ عن لصلاة

(٢) شرح صحيح مسلم ٢١١/٥.

(١) فتح الباري ٨٩/٣.

(٤) سبل السلام ٢٠٢/١ ٢٠٣.

(٣) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ٤٨٥/٢.

(٥) الأحكام شرح أصول الأحكام ١٨٥/١.

في السفينة، فقال: صل قائماً، إلا أن تحاف الغرق^(١).
 المرافقون: الحمية^(٢)، والمالكية^(٣)، ولشافعية^(٤)، ولحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).
 المخالفون: ذهب الإمام أحمد في رواية إلى أن القادر على النزول من السفينة إلى الأرض يلزمه الصلاة على الأرض؛ لأن السفينة ليست حال استقرار^(٧)، وقيد بعضهم بما إذا لم يكن فيه مشقة على أصحابه^(٨).
 قال ابن رجب «وحكى بعض أصحابنا الخلاف أيضاً في الصلاة في السفينة لمن قدر على الخروج منها إلى الأرض ولم يشق على أصحابه»^(٩). وكذلك وقع الخلاف في الصلاة في الرواق، وهي السفن الصغيرة^(١٠).
 * النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على صحة صلاة الفريضة في السفينة الكبيرة اجبارية لغير القادر على النزول أو كان يشق على جماعته، فإن أمكنه النزول للصلاة على الأرض من غير مشقة، أو كان في زورق، ففي صحة الصلاة خلاف، والله ولي العدم.

-
- (١) مس إدارقطني، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة في السفر... ٢/٢٤٦، رقم (١٤٧٤)، المستدرک ١/٤٠٩، رقم (١٠١٩) وقال: على شرط مسلم، ولما يخرجاه، وهو شاذ بالمرة. ووافقه الذهبي، وقال الألباني وهو كما قال. وذكر له طريقاً أخرى فيها رجل لم يسم، قال: وبقي رجاله ثقات وإسناده متصل. صفة صلاة النبي ﷺ ١/١٠١.
 (٢) وأجاز أبو حنيفة القعود فيها من غير عذر، أما وهي راسية فلا يجوز القعود باتفاق. يطر مراقبي العلاج ص ١٥٥، السية شرح الهداية ٢/٦٤٧.
 (٣) يطر: مع الحبل ١/٢٣٥. (٤) يطر: المجموع ٣/٢٤١-٢٤٢.
 (٥) يطر: المبدع ٢/١١١، الإيضاف ٢/٣١١. (٦) يطر: المحلى ٣/١٠٠.
 (٧) يطر: المبدع ٢/١١١، الإيضاف ٢/٣١١. والتعليل بكونها ليست حال استقرار ينظم مع حال المراكب البحرية قديماً، أما السفن المعاصرة فقد صممت بما يشبه الدور.
 (٨) يطر: المبدع ٢/١١١. (٩) فتح لئاري ٣/٩٠.
 (١٠) يطر: فتح ساري ٣/٩٠.

◆ المسألة الثامنة: القراءة ركن في الصلاة

● **شرح السائلة:** حكى الإجماع على أن أصل القراءة في الصلاة ركن، ومحله الإمام والمنفرد في ركعتي الفجر والأوليين من سائر الحمس ومن حكى الإجماع:

- ١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته؛ حيث قال: «وأجمعوا أن لا صلاة إلا بقراءة»^(١).
- ٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمته، قال: «وأجمعوا أن لا صلاة إلا بقراءة»^(٢).
- ٣- القرطبي (٦٧١هـ) رحمته، قال: «أجمع العلماء على أن لا صلاة إلا بقراءة»^(٣).
- ٤- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمته، قال: «وأجمعوا على أن للصلاة أركاناً وهي: الداخنة فيها، فالمنفق عليها منها سعة، وهي النية، وتكبيره الإحرام، والقيام مع القدرة، والقراءة...»^(٤).
- وقال: «واتفقوا على أن القراءة فرض على إمام والمنفرد في ركعتي الفجر، وفي الركعتين الأوبين من غيرهما»^(٥).
- ٥- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رحمته، قال: «الفقهاء اتفقوا على ستة فروع أو أركان، وهي: التحريمة، والقيام، والقراءة، والركوع...»^(٦).

◆ مستند الإجماع:

- ١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة المسيء صلاته، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن...»^(٧).

(٢) الإفاة ١/ ١٢٨

(١) الاستدكار ١/ ٤٢٧.

(٤) رحمة الأمة، ص ٣٦.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٢٤.

(٦) الفقه الإسلامي وأدلته ٢/ ٨١٥

(٥) رحمة الأمة، ص ٢٨.

(٧) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وحوت القراءة للإمام وإماموم في الصلوات كلها... ١/ ٢٦٣، رقم (٧٢٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وحوت قراءة الفاتحة في كل ركعة... ١/ ٢٩٨، رقم (٣٩٧).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة إلا بقراءة»^(١).

٣- حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢).

الواقفون: لحنية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).

المخالضون: ذهب أبو بكر الأصبم^(٨) إلى أن القراءة ليست بفرض^(٩)، وحكي عن سفيان بن عيينة^(١٠) والحسن بن صالح^(١١).

ومن الحجة لهذا القول: أن الصلاة اسم للأفعال لا للأدكار، وأد قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١٢) محمول بيّنه النبي ﷺ بفعله، ثم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي»، والمرئي هو لأفعال دون الأقوال، فكانت الصلاة سمّاً لأفعال، ولهذا

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. ٢٩٧/١، رقم (٣٩٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها. ٢٦٣/١، رقم (٧٢٣)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. ٢٩٥/١، رقم (٣٩٤).

(٣) ينظر: بدائع الصنائع ١١٠/١ (٤) ينظر: شرح مختصر خليل ٢٦٩/١.

(٥) ينظر: معي المحتاح ٣٥٢/١. (٦) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٢١٦/١.

(٧) ينظر: المحجى ٢٦٥/٢.

(٨) أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصبم، شيخ المعتزلة، فقيه مفسر، كان فصيحا، صورا على العقر، به مصنفات، منها الرد على الملحدة، توفي سنة ٢٠١هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ٤٠٢/٩.

(٩) ينظر الإشراف على نكت مسائل الخلاف ٢٣١/١، بدائع الصنائع ١١٠/١.

(١٠) ينظر بدائع الصنائع ١١٠/١.

(١١) ينظر: المجموع ٣٣٠/٣، رحمة الأمة، ص ٣٩٠.

(١٢) سورة البقرة ٤٣٠.

تسقط عن العاجز عن الأفعال وإن كان قادراً على الأذكار، ولو كاد على القلب^(١) - كالأخرصر - لا تسقط^(٢).

وحُتِح له أيضاً: بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه «صلى المغرب فلم يقرأ، فقبل له، فقال: كيف كان الركوع والسجود؟ قالوا: حسناً. قال: فلا بأس»^(٣).

وما روي «أن رجلاً قال لعلي رضي الله عنه: إني صليب ولم أقرأ. قال: تمت الركوع والسجود؟ قال: نعم. قال: تمت صلاتك»^(٤).

وما روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: «القراءة سنه»^(٥).

وفد أجيب عن المروي عن عمر رضي الله عنه بأنه ضعيف، وأنه محمول على أنه أسر بالقراءة^(٦). قال ابن عبد البر: «وهذا حديث مسكر، كان مالك ذكره في الموطأ مرسلًا، ثم رماه من كتابه»^(٧).

ورواه البيهقي من طريقين موصولين عن عمر رضي الله عنه أنه صلى المغرب وهم يقرأ فأعاد^(٨)، قال البيهقي «وهي موافقة للسنة في وجوب القراءة، وللقياس في أن الأركان لا تسقط بالنسيان»^(٩).

وأجيب عن المروي عن علي بصعفه؛ لأنه من رواية الحارث الأعور المتفق على ضعفه وترك الاحتجاج به^(١٠)، قال لبيهقي: «والحارث الأعور لا يحتج

(١) أي. العكس، وهو القادر على العمل العاجز عن الذكر.

(٢) ينظر: دائع الصائغ ١١٠/١.

(٣) معرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، باب مسن القراءة، ٣/٣٢٨، رقم (٤٧٨٢).

(٤) معرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، باب مسن القراءة، ٣/٣٢٨، رقم (٤٧٩٥).

(٥) معرفة السنن والآثار، كتاب الصلاة، باب مسن القراءة، ٣/٣٢٩، رقم (٤٧٩٩).

(٦) ينظر: المجموع ٣/٣٣٠. (٧) الاستذكار ١/٤٢٧.

(٨) معرفة السنن والآثار ٣/٣٢٨، رقم (٤٧٩٣).

(٩) معرفة السنن والآثار ٣/٣٢٨. (١٠) ينظر: المجموع ٣/٣٣٠.

هـ» (١)

وأحيب عن المروي عن زيد بن ثابت بأن مراده أن قراءة القرآن على الحروف التي أثبتت في المصحف الذي هو إمام سنة متبعة، لا تجوز مخالفتها، وإن كان غيرها سائعا في اللغة (٢).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن القراءة ركن أو فرض في الصلاة، والله ولي العزم.

❖ المسألة التاسعة: الركوع ركن في الصلاة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن الركوع ركن من أركان الصلاة في كل ركعة، فلا تصح الصلاة بدونه. وممن حكى الإجماع:

- ١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا على أن الركوع فيها فرض» (٣).
- ٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «... للإجماع على فرض القيام والركوع والسجود» (٤).

٣- ابن العربي (٥٤٣هـ) رحمه الله، قال في قول الله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ لَهُم مِّنْ آثَارِهِمْ وَلَا يَرْكَعُونَ﴾ (٥): «هذه الآية حجة على وجوب الركوع وإنزاله ركناً في الصلاة، وقد انعقد الإجماع عليه» (٦).

- ٤- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «أما الركوع فواجب بانصر والإجماع... وأجمعت الأمة على وجوبه في الصلاة على القادر عليه» (٧).

(١) معرفة السنن والآثار ٣/ ٣٢٨.

(٢) ينظر: معرفة السنن والآثار ٣/ ٣٢٩، المجموع ٣/ ٣٣٠.

(٣) مراتب الإجماع، ص ٢٦.

(٤) المهيد ١٠/ ٢١٢، لاسدكار ١/ ٥٢٨. (٥) سورة المرسلات، ٤٨.

(٦) المعني ١/ ٣٥٧.

(٧) أحكام القرآن ٤/ ٣٥٩.

- ٥- ابن القفطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا أن القادر على الركوع والسجود لا يحزته إلا ركوع وسجود»^(١).
- ٦- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمعوا على أن للصلاة أركاناً وهي الداخلة فيها، فالتفتق عليها منها سعة، وهي الية، وتكبير الإحرام، والقيام مع القدرة، ولقراءة، والركوع. ١»^(٢).
- وقال «وأجمعوا على أن الركوع والسجود فرضان في الصلاة»^(٣).
- ٧- العرافي (٦٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في أركان الصلاة: «الرابع: الركوع... دليل وجوبه قوله تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا رُكُوعًا وَاسْجُدُوا﴾»^(٤)، ومن السنة قوله ﷺ: «ثم اركع حتى تطمئن راكعاً». والإجماع على ذلك»^(٥).
- ٨- البرهه ابن مفلح (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة «المقنع» في أركان الصلاة: «(والركوع) إجماعاً»^(٦).
- ٩- ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبار المنهاج: «(الخامس: الركوع)؛ للكتاب والسنة وإجماع الأمة»^(٧).
- ١٠- الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المنهاج. «(الخمس) من الأركان (الركوع)؛ لقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا﴾»^(٨).... ولإجماع»^(٩).
- ١١- الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «الركوع والسجود فرضان بالإجماع»^(١٠).

(١) الإقناع ١/ ١٣٢.
 (٢) رحمة الأمة، ص ٤٠.
 (٣) رحمة الأمة، ص ٧٧.
 (٤) سورة الحج: ٧٧.
 (٥) الذخيرة ٢/ ١٨٧-١٨٨.
 (٦) المصنع ١/ ٤٤١.
 (٧) تحفة المحتاج ٢/ ٥٨.
 (٨) سورة الحج: ٧٧.
 (٩) معني المحتاج ١/ ٣٦٤.
 (١٠) مرقاة لمفاتيح ٢/ ٦٥١.

وقال: «هو ركن بالكتاب ولسة وإجماع الأمة»^(١).

١٢- البهوتي (١٠٥١هـ) رحمه الله، قال شرحاً عبارة الإقناع في أركان الصلاة:
(و) الرابع (الركوع) إجماعاً^(٢).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى: ﴿يَتْلُوهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَآخَرُهَا وَسُجُودٌ﴾^(٣).
وقول الله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾^(٤).

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة المسيء صلاته، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: «إذا قمت إلى الصلاة فكن، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً...»^(٥)

٢- قول النبي ﷺ في حديث مالك بن أنس حویرث رضي الله عنه «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٦)، مع ما ورد من الأحاديث في صفة صلاة النبي ﷺ، ومنها

حديث الرءس عارب رضي الله عنه قال: «رمت الصلاة مع محمد ﷺ، فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه تسجدته فحلسه بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء»^(٧).

الوافقون: الحمية^(٨)، والمالكية^(٩)،

(١) مرقاة المفاتيح ٧٠٧/٢.

(٢) كشف القناع ٣٨٦/١. يظن الروض المربع، ص. ١٠٢.

(٣) سورة الحج ٧٧. (٤) سورة لمرسلات ٤٨.

(٥) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وحوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها. ٢٦٣/١، رقم (٧٢٤). صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وحوب قراءة الملائكة في كل ركعة... ٢٩٨/١، رقم (٣٩٧).

(٦) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الله على المسلمين، ٢٢٣٨/٥، رقم (٥٦٦٢).

(٧) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام. ٣٤٣/١، رقم (٤٧١).

(٨) ينظر. العاية شرح الهداية ٢٧٥/١. (٩) ينظر. شرح مختصر حبل ٢٧١/١.

والشافعية^(١)، والحنابلة^(٢)، والظاهرية^(٣).

المغالطون: لا خلاف بين أهل العلم في أن الركوع ركن في كل ركعة في الصلاة، لا تصح بدونه.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن الركوع ركن في كل ركعة في الصلاة، والله ولي العلم.

◆ المسألة العاشرة: السجود ركن في الصلاة

● شرح السألة: أجمع أهل العلم على أن السجود مرتين في كل ركعة ركن من أركان الصلاة، فلا تصح الصلاة بدونهما. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا على أن الركوع فيها فرض، وأن السجود سجدتان في كل فرض»^(٤).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «... للإجماع على فرض القيام والركوع والسجود»^(٥).

٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «أما السجود فواجب بالنص والإجماع»^(٦).

٤- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أن للصلاة أركاناً وهي اداخلة فيها، فالمتفق عليها منها سعة، وهي النية، وتكبير الإحرام، والقيام مع القدرة، والقراءة، والركوع، والسجود...»^(٧).

٥- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أن القادر على الركوع والسجود لا يجزئه إلا ركوع وسجود»^(٨).

(١) ينظر: نهاية المحتاج ٢٩٦/١ (٢) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٢١٧/١.

(٣) ينظر: المحلى ٢٨٦/٢ (٤) مراتب الإجماع، ص ٢٦.

(٥) التمهيد ٢١٢/١، الاستذكار ٥٢٨/١.

(٦) المغني ٣٦٩/١. (٧) رحمة الأمة، ص: ٣٦.

(٨) الإقناع ١٣٢/١.

٦- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «والسجود فرض بنص الكتاب والسنن والإجماع»^(١).

٧- القرافي (٦٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في أركان لصلاة: «الركن السادس: السجود... والأصل في وجوبه قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَمُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾»^(٢).
وفعله يَسْجُدُ، وإجماع الأمة»^(٣).

٨- البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة «لمقتنع» في أركان الصلاة: «(ولسجود) إجماعاً»^(٤).

٩- ابن حليم (٩٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال «والركن: القيام والقراءة والركوع والسجود»^(٥)، ثم قال «والمراد من السجود: السجودتان، فأصله ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، وكونه مثنى في كل ركعة بالسنة والإجماع»^(٦).

١٠- ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبار المنهاج «(السابع: السجود) مرتين في كل ركعة؛ للكتاب والسنة وإجماع الأمة»^(٧).

١١- الملا علي القاري (١٠١٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «الركوع والسجود فرضان بالإجماع»^(٨).

١٢- البهوتي (١٠٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المنهى في أركان الصلاة: «(و) السابع (سجود) إجماعاً في كل ركعة مرتين»^(٩).

♦ مستند الإجماع: قول الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَمُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(١٠).

١- حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قصة المسيح صلاته، وفيه أن رسول الله ﷺ

(١) سورة الحج: ٧٧

(١) المجموع ٤٢١/٣

(٤) المدع ٤٤٢/١

(٣) الدخيرة ١٩١/٢

(٦) البحر الرائق ٣١٠/١

(٥) البحر الرائق ٣٠٦/١

(٨) مرقاة المفاتيح ٦٥١/٢

(٧) تحفة المحتاج ٦٩/٢

(١٠) سورة الحج ٧٧

(٩) شرح منتهى الإرادات ٢١٧/١

قل له: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم قرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها»^(١).

٢- قول النبي ﷺ في حديث مالك بن الحويرث رضى الله عنه: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢)، مع ما ورد من الأحاديث في صفة صلاة النبي ﷺ، ومنها:

٣- حديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال: «رأيت الصلاة مع محمد ﷺ، فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء»^(٣).

الموافقون: الحنيفة^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).
المخالفون: لا خلاف بين أهل العلم في أن السجود مرتين في كل ركعة ركن في الصلاة.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن السجود مرتين في كل ركعة ركن في الصلاة، فلا تصح بدونه، والله ولي العلم.

(١) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وحود القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها. ٢٦٣/١، رقم (٧٢٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وحود قراءة الفاتحة في كل ركعة. ٢٩٨/١، رقم (٣٩٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الله والبهائم. ٢٢٣٨/٥، رقم (٥٦٦٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب عتدان أركان الصلاة وتحقيقها في تمام. ٣٤٣/١، رقم (٤٧١).

(٤) يظر، العناية شرح الهدية ٢٧٥/١ (٥) يظر، شرح مختصر حبيب ٢٧٢/١.

(٦) يظر، معني المحتاج ٣٧١/١. (٧) يظر، كشف القناع ٣٨٧/١.

(٨) يظر، المحلى ٨٥/٣.

◆ المألة الحادية عشرة: لا يحزئ السجود على الأنف وحده

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن السجود على الأنف وحده دون الجبهة لا يحزئ في الصلاة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وقال قائل: إن وضع جبهته ولم يضع أنفه، أو وضع أنفه ولم يضع جبهته؛ فقد أساء وصلاته تامة، هذا قول النعمان، قال أبو بكر ولا أعلم أحداً سبقه إلى هذا القول ولا تابعه عليه»^(١)

وقد سب إليه حكاية الإجماع جماعة، منهم ابن حجر، حيث قال: «وقتل ابن المنذر إجماع اصحابة على أنه لا يحزئ السجود على الأنف وحده»^(٢). وتبعه الصنعدي^(٣)، والشوكاني^(٤)، وابن قاسم^(٥)، ووهبه الزحيلي^(٦)، وآخرون^(٧).

٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وروي عن أبي حيفة أنه إن سجد على أنفه دون جبهته أجزأه، قال ابن المنذر: لا أعلم أحداً سبقه إلى هذا القول. ولعله ذهب إلى أن الحبهة والأنف عضو واحد؛ لأن النبي ﷺ لما ذكر الجبهة أشار إلى أنفه، والعضو لواحد يجزئه السجود على بعضه، وهذا قول يحالف الحديث الصحيح والإجماع الذي قبله، فلا يصح»^(٨)

٣ البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ولا يجزئ سجوده على أنفه عن

(١) الإشراف ٣٢/٢.

(٢) فتح الباري ٢/٢٩٦.

(٣) بظن: التحرير لإبصار معدي التيسير ٣٧٠/٥.

(٤) بظن: سنن الأوزار ٢/٢٩٩.

(٥) بظن: حاشية الروض المربع ٢/٥٢، الأحكام شرح أصول الأحكام ١/٢٢٦.

(٦) بظن: الفقه الإسلامي وأدلته ٢/٨٥٤.

(٧) بظن: كشف الثام شرح عمدة الأحكام لشمس الدين السفاريني ٢/٣٥١، عون المعبود

٣/١١٤، المهمل لعبد المورود لمحمود السبكي ٥/٣٤٦، الموسوعة الفقهية الكويتية

١٢/١٩٦.

(٨) المغني ١/٣٧١.

حبيته وفقاً^(١)

♦ مستند الإجماع: حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة - وأشار بيده على أنفه - واليدين، والركبتين، وطراف القدمين، ولا نكفت الثياب والشعر»^(٢).

ولمسلم: «أمرت أن أسجد على سبع - ولا أكفت الشعر ولا الثياب -: الجبهة والأنف، واليدين، والركبتين، والقدمين»^(٣).

قال أبو العباس المرطبي «وقوله: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة - وأشار بيده على أنفه -»، هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود، وأن الأنف تبع»^(٤).

وقال ابن قاسم «وقوله عليه الصلاة والسلام «الجبهة والأنف» جعن لهما كالعضو الواحد، ولو كان كل واحد منهما عضواً مستقلاً؛ للزم أن تكون الأعضاء ثمانية»^(٥).

الواقفون: المالكية^(٦)، ولشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩)

المخالفون: ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن فرض السجود هو بعص الوجه، وهو الجبهة أو الأنف من غير تعيين، حتى لو وضع أحدهما في حالة الاختيار يجزيه، غير أنه لو وضع الجبهة وحدها جر من غير كراهة، ولو وضع الأنف وحده جاز

(١) المدع ٤٠٢/١ (٢) سبق تحريجه ص ٢٨٧.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب أعضاء السجود...، ٣٥٤/١، رقم (٤٩٠).

(٤) المنهم لما أشكل من تلخيص مسلم ١٥٧/٢.

(٥) الإحكام شرح أصول الإحكام ١/٢٢٦.

(٦) يطر: لترصيح شرح مختصر ابن الحاح ١/٣٥٨، الذخيرة ٢/١٩٣.

(٧) يطر. المجموع ٣/٤٢٤. (٨) يطر: الإنصاف ٢/٦٧.

(٩) يطر. المحلى ٢/٢٨٦-٢٨٩.

مع الكراهة^(١).

واحتج به أن الأمور به هو السجود مطلقاً عن التعيين، ثم قام الدليل على تعيين بعض أوجه إجماع بيننا؛ لإجماعنا على أن ما سوى الوجه وما سوى هدين العضوين من الوجه غير مراد، والأنف بعض الوجه كالجهة، ولا إجماع على تعيين الجهة، فلا يحوز تعيينها^(٢).

* الشبهة: الصاهر أن ابن قدامة وابن مفلح رحمهما الله تعالى بنيا حكاية الإجماع على كلام ابن المنذر رحمه الله، وعادة ابن المنذر ليست صريحة في حكاية الإجماع قبل أبي حنيفة رحمه الله، ولا في حكاية إجماع الصحابة كما سبه إليه جماعة، ولذا تحرز الإمام النووي فقال: «قال ابن المنذر لا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة»^(٣).

على أن ابن المنذر في «الأوسط» صاع كلامه بنفي إحسان لا العلم، فقال: «وقالت طائفة: إن وضع جبهته ولم يصع أنفه، أو وضع أنفه ولم يصع جبهته؛ فقد أساء وصلاته تامة، هذا قول انعمان، وهو قول لا أحسب أحداً سبقه إليه ولا تبعه عليه»^(٤).

وعليه: فلأقرب عدم ثبوت الإجماع على أن السجود على الأنف وحده دون الجهة لا يجزئ في الصلاة، والله ولي العزم.

◆ المسألة الثانية عشرة: الجلسة بين السجدين ركن

● شرح السائل: حكى الإجماع على أن الجلسة بين السجدين ركن في الصلاة ومن حكى الإجماع:

١. ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله: حيث قال: «والحلول بين السجدين فرض

(١) ينظر مدائع الصائغ ١/١٠٥.

(٢) مدائع الصائغ ١/١٠٥.

(٣) المجموع ٣/٤٢٥.

(٤) الأوسط ٣/١٧٥.

لا خلاف فيه»^(١)

٢ ابن جزري (٧٤١هـ) رحمه الله. قال: «أما الجلوس بين السجدين فواجب إجماعاً»^(٢).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جاساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها»^(٣).

٢- قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٤). مع ما ورد من الأحاديث في فعله صلى الله عليه وسلم الجلوس بين السجدين، ومنها حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «رأيت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم، فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من لسواء»^(٥).

الموافقون: المالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨)، والظاهرية^(٩)، وأبو يوسف من الحنفية^(١٠).

(١) التمهيد ١٠/١٩٠

(٢) القوانين الفقهية ص ٤١

(٣) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها... ١/٢٦٣، رقم (٧٢٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة... ١/٢٩٨، رقم (٣٩٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، ٥/٢٢٣٨، رقم (٥٦٦٢).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب اعتداد أركان الصلاة وتخفيفها في تمام، ١/٣٤٣، رقم (٤٧١).

(٦) ينظر. شرح مختصر حبل ١/٢٧٣. (٧) يطر. مغني المحتاج ١/٣٥٧.

(٨) ينظر. شرح منتهى الإرادات ١/٢١٧. (٩) يطر. المحلى ٢/٢٨٦.

(١٠) يطر. العناية شرح الهداية ١/٣٠١-٣٠٢، حاشية ابن عابد ١/٤٦٤.

الغالبون: ذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن في المشهور عنهما إلى أن الجلسة بين السجدين سنة وليست فرضاً، وحجتهما أنها بالانتقال وليست مقصودة، إذ المقصود هو أداء الركز وهو السجود^(١)

* نتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن الجلسة بين السجدين في كل ركعة ركز من أركان الصلاة، والله وبلي العلم^(٢)

◆ المسألة الثالثة عشرة: الجلوس للشهد الأخير ركن في الصلاة

● **شرح السألة:** حكى الإجماع على أن الجلوس في الشهد الأخير لذي يعقبه السلام ركن من أركان الصلاة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن عبد لير (٤٦٣هـ) رحمته الله، قال: «وأجمع العلماء على أن الركوع والسجود والقيام والجلسة الأخيرة في الصلاة فرص كله»^(٣).

٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا أن الجلسة الأخيرة فريضة، إلا أن عليه»^(٤).

٣- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا على أن للصلاة أركاناً وهي الداحلة فيها، فالمتفق عليها من سبعة، وهي النية، وتكبيرة الإحرام،

(١) ينظر: بدائع الصنائع ١/١٦٢، العاية شرح الهداية ١/٣٠١ ٣٠٢. قال ابن عابدين:

«وأما القومة والجلسة وعدليهما، فالمشهور في المذهب السنية، وروي وحوها، وهو الموافق للأدلة، وعليه الكمار ومن بعده من المتأخرين». حاشية ابن عابدين ١/٤٦٤.

(٢) وقد تعقب الخطاب بن حري في حكايته الإجماع في قوله «أما الجلوس بين السجدين فواجب إجماعاً»، قال لحصاب «فاظر ما حكاه من الإجماع وسمعت أن عمدته في كتابه هذا الاستدكار لاس عبد البر، وقد حذروا من إجماعات ابن عبد البر، ومن اتفاقيات ابن رشد، ومن خلافيات الباقي، فله الشيخ رروي في قول الرسالة «واسمها أظهر وأطيب»،

والله أعلم». مواهب الجليل ١/٥٢٢

(٤) الإقناع ١/١٣٦.

(٣) التمهيد ١٠/١٨٩

- والقيام مع القدرة، ولقراءة، والركوع، والسجود، والجلوس آخر الصلاة»^(١).
- ٤- ابن لملقن (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال: «فالية، والقعود في التشهد الأخير، وترتيب أركان الصلاة؛ واجبات مجمع عليها»^(٢).
- ٥- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «الفقهاء اتفقوا على سنة فروض أو أركان، وهي: التحريمة، والقيام، ولقراءة، والركوع، والسجود، والقعدة الأخيرة مقدار التشهد إلى قوله. عبده ورسوله»^(٣).

♦ مستند الإجماع:

١- قول النبي ﷺ في حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٤)، مع ما ورد من الأحاديث في فعله ﷺ انجلوس، كما في حديث الرء ابن عازب رضي الله عنه قال: «رمت الصلاة مع محمد ﷺ، فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء»^(٥).

٢- الأمر به، كما في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في لصلاة، ثم قال: «إذا قضيت هذا - أو قال: فإذا فعلت هذا - فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»^(٦)، والمعنى: إذا

(١) رحمة الأمة، ص: ٣٦.

(٢) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ٣/ ١٦٥. (٣) الفقه الإسلامي وأدلته ٢/ ٨١٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس واسيئهم، ٥/ ٢٢٣٨، رقم (٥٦٦٢).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام، ١/ ٣٤٣، رقم (٤٧١).

(٦) مسند أحمد ٧/ ١٠٨، رقم (٤٠٠٦)، سنن أبي داود، كتب الصلاة، باب التشهد ٢/ ٢١٨.

رقم (٩٦٩)، قال الألباني. إسناده صحيح، لكن قوله: (إذا قنت هذا) شاذ. وصوب وقفه.

صحيح أبي داود ٤/ ١٢١، رقم (٨٨٩).

قلت لتشهد أو فعلت القعود فقد تمت صلاتك؛ فعلق عليه السلام تمام الصلاة بالفعل، وهو القعود^(١).

الوافقون لحتمية، والمرض عندهم قدر التشهد إلى قوله: (عبده ورسوله)^(٢)، والمالكية، والمرض منه عندهم بقدر السلام^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

المخالفون: حكى ابن عبد البر عن بعض البصريين وابن علي^(٧) أن الجلوس سنة، واحتج ابن علي بحديث عبد الله بن عمرو: «إذا قعد الإمام في آخر ركعة من صلاته، ثم أحدث قبل أن يتشهد؛ فقد تمت صلاته»^(٨)، وبقياس الجنوس الأخير على الجلوس الأول^(٩).

(١) يظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٢/ ٨٥١.

(٢) يظر: العنابة شرح الهدية ١/ ٢٧٥، حاشية ابن عدي ١/ ٤٤٨.

(٣) يظر: فتاوى ابن عابدين ١/ ١٧٦، شرح مختصر خليل ١/ ٢٢٣.

(٤) يظر: معي المحتاج ١/ ٣٧٧.

(٥) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/ ٢١٧. (٦) يظر: المحلى ٢/ ٣٠٠.

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، ابن علي المصري، من رجال الحديث، كان حنبلياً يفتي بحلق لقرآن، به شدة كثيرة، ومذهبه مهجور عند أهل السنة، حرت له مع الإمام الشافعي مناظرات، وله مصنفات في الفقه شبيهة بالحدود، توفي بمصر سنة ٢١٨ هـ. يظر: تاريخ بغداد ٦/ ٥١٢.

(٨) س ابن رافعي، كتاب الصلاة، باب من أحدث قبل التسليم في آخر صلاته، ٢/ ٢١٦. رنم (١٤٢٢)، أسس الكبرى للبيهقي، كتاب الصلاة، باب متدأ فرض التشهد، ٢/ ١٩٩، رنم (٢٨٢٢)، ولأبي داود ١/ ٤٦٢ رقم (٦١٧): «إذا قضى الإمام الصلاة وبعد، فأحدث قبل أن يتكلم؛ فقد تمت صلاته ومن كان حلفه ممن أتم الصلاة»، وأخرجه الترمذي في السنن ٢/ ٢٦١، رقم (٤٠٨) وقال: «هذا حديث ليس إسناده بالقوي، وقد اضطربوا في إسناده»، وقال النووي: «ضعيف باتفاق الحفاظ» المجموع ٣/ ٤٦٣، وضعفه الألباني،

ضعيف أبي داود، ١/ ٢١١.

(٩) يظر: الاستدكار ١/ ٥٢٤.

* النتيجة: الأقرب عدم ثبوت الإجماع على أد الجلوس بتشهد الأخير ركز في الصلاة؛ لحلاف بعض البصريين، لا لحلاف ابن عليه وحده، ولذا قال ابن عبد البر «وكذلك الجلسة لآخرة عد حمهور العلماء فرص واجب أيضاً، وما أعلم أحداً خالف فيها إلا بعض المصريين...»^(١)، والله ولي العلم.

◆ المسألة الرابعة عشرة: تجب الطمأنينة في الصلاة

● شرح السألة: حكم الإجماع على أن الطمأنينة في كل ركز واجبة في الصلاة، فتجب في الركوع والسجود والاعتدال من الركوع والجلوس بين اسجلتين. ومن حكم الإجماع:

١- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله؛ حيث قال حاكياً إجماع الصحابة رضي الله عنهم: «... فبهم كانوا لا يصلون إلا مطمئنين، وإدراى بعضهم من لا يطمئن أنكر عليه ونهه، ولا يكر واحد منهم على المكر لذلك، وهذا إجماع منهم على وحب السكون والطمأنينة في الصلاة قولاً وفعلاً»^(٢).

٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «ومن لم يتم سجوده فلا صلاة له عند حذيفة، ولا أعلم له مخالفاً من الصحابة رصون الله عليهم»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة المسبي صلاته، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها»^(٤).

(٢) مجموع الفتاوى ٥٦٩/٢٢.

(١) التمهيد ١٩٠/١٠.

(٣) الإقذع ١٨٣/١.

(٤) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام راسماً وم في الصلوات كلها... ٢٦٣/١، رقم (٢٢٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءه =

٢- «أر حذيفة رضي الله عنه رأى رجلاً لا يتم لركوع والسجود، قال: ما صليت، وبو
مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمدًا ﷺ»^(١).

الموافقون: المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥)، وهي عند
المالكية ركن على الأصح عند ابن الحاجب^(٦)، وركن أو شرط ركن عند
الشافعية^(٧)، وركن عند الحنابلة^(٨) والظاهرية^(٩) وأبي يوسف من الحنفية^(١٠)

الموافقون: اختلف القول لدى الحنفية في حكم الطمأنينة في الركوع والسجود،
وهو الذي يسمونه (تعديل الأركان)، وكذا في الرفع منهما، فحكى عن أبي
حنيفة ومحمد بن الحسن رحمهما الله تعالى أن الطمأنينة سنة، وحكى عنهما
الوحيون، قال ابن عديين «قوله» (وتعديل الأركان) هو سنة عندهما في تخريج
الحرجاني، وفي تحريج الكرخي واحب، حتى تحب سجدتا السهو بتركه، كذا
في الهدية، وجزم بالثاني في الكنز والوقاية والملتقى، وهو مفتضى الأدلة...
قوله. (وكذا في الرفع منهما)، أي. بحسب التعديل أيضاً في القومة من الركوع
والجلوس من السجود... قال في اسحر. ومقتضى الدسل وجوب الطمأنينة
في الأربعة، أي: في الركوع والسجود وفي القومة والجلوس، ووجوب نفس
الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين؛ لمواطبة على ذلك كله، وللأمر في
حديث المسيء صلانه... والحاصل أن الأصح رواية ودراية وجوب تعديل

= الفائحة في كل ركعة... ٢٩٨/١، رقم (٣٩٧).

(١) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب إذا لم يتم الركوع، ٢٧٣/١، رقم (٧٥٨)

(٢) ينظر شرح مختصر حليل ٢٧٤/١. (٣) ينظر المجموع ٤١٠/٣.

(٤) ينظر. شرح منتهى الإرادات ٢١٧/١. (٥) ينظر. المحلى ٢٨٦، ٢.

(٦) ينظر مختصر ابن احناب (مع التوضيح) ٣٢٧/١، شرح مختصر خليل ٢٧٤/١.

(٧) ينظر: معني المحتاج ٣٤٠/١. (٨) ينظر. شرح منتهى الإرادات ٢١٧/١.

(٩) ينظر. المحلى ٢٨٦/٢.

(١٠) ينظر. العدة شرح الهداية ٣٠١/١ ٣٠٢، حاشية ابن عديين ٤٦٤، ١.

الأركان»^(١).

* النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوته على وجوب الطمأنينة في الصلاة في الركوع والسجود وما بينهما، إذا الإجماع محكي عن الصحابة، ولا يعرف له مخالف مهم، والله ولي العلم.



(١) حاشية ابن عابدين ١/٤٦٤.

المبحث الثاني

سنن الصلاة

﴿ وفيه سبع مسائل ﴾

◆ المسألة الأولى: يسن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام سنة من سنن الصلاة الفعلية. وممن حكى الإجماع:

١ - ابن المنذر (٣١٨هـ) رحمته الله، قال: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح للصلاة، وأن من السنة أن يرفع المرء يديه إذا افتتح الصلاة»^(١)

٢ - ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمته الله، قال: «لا يعلم خلافا في استحباب رفع اليدين عند افتتاح الصلاة»^(٢).

٣ - ابن القطار (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعوا أن من السنة أن يرفع المرء يديه عند افتتاح الصلاة»^(٣).

٤ - النووي (٦٧٦هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة الإحرام»^(٤).

٥ - قاضي صفد العثماني (٧٧٠هـ) رحمته الله، قال: «ورفع اليدين عند تكبيرة الإحرام سنة بالإجماع»^(٥).

٦ - عبد الله لسام (١٤٢٣هـ) رحمته الله، قال: «استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام بإجماع العلماء»^(٦).

(٢) المعني ١/ ٣٣٩.

(١) الأوسط ٣/ ١٣٧.

(٤) المجموع ٣/ ٣٠٥.

(٣) الإقناع ١/ ١٢٧.

(٦) تيسير اعلام ص: ١٥٣.

(٥) رحمة الأمة، ص: ٣٧.

◆ مستند الإجماع: أحاديث، منها:

١- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا كبر للركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد. وكان لا يفعل ذلك في السجود»^(١).

٢- حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه، وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه، وإذا رفع رأسه من الركوع فقال: سمع الله لمن حمده، فعل مثل ذلك»^(٢).

٣- حديث وائل بن حجر أنه «رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة...»^(٣).

قال البخاري: «ولم يثبت عند أهل العلم عن أحد من أصحاب النبي ﷺ أنه لم يرفع يديه»^(٤).

الروافقون: الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحنابلة^(٨).

(١) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب رفع اليدين في التكبير الأولى مع الافتتاح سواء، ٢٥٧/١، رقم (٧٠٢)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو لمنكبين مع تكبيرة الإحرام... ٢٩٢/١، رقم (٣٩٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع، ٢٥٨/١، رقم (٧٠٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام... ٢٩٣/١، رقم (٣٩١).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام... ٣٠١/١، رقم (٤٠١).

(٤) رفع اليدين في الصلاة، ص ٧.

(٥) العناية شرح الهداية ٢٨٠/١.

(٦) شرح مختصر خليل ٢٨٠/١.

(٧) معي المحتاج ٣٤٦/١.

(٨) شرح منتهى الإرادات ٢٢٠/١.

المخالفون: تُعترض حكاية الإجماع بوقوع الخلاف من وجهين:

الوجه الأول: أن من العلماء من ذهب إلى وجوب الرفع لا سبته.

قال ابن حرم: «ورفع اليدين للتكبير مع الإحرام في أول الصلاة فرص، لا تجزئ الصلاة إلا به»^(١)، ثم قال: «وقد روي إيجاب رفع اليدين في الإحرام للصلاة فرضاً عن الأوزاعي، وهو قول بعض من تقدم من أصحابنا»^(٢)، وحكه اننوي عن داود^(٣).

قال اسوي: «وبهذا قال الإمام أبو الحسن أحمد بن سيار لنيسابوري»^(٤) من أصحابنا أصحاب الوحوة»^(٥).

وقد الحافظ ابن حجر: «وممن قال بالوجوب أيضاً الأوزاعي والحميدي»^(٦) شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا. . . وحكاه القاضي حسن^(٧) عن الإمام أحمد»^(٨).

(٢) المحلي ٢/٢٦٥.

(١) المحلي ٢/٢٦٤.

(٣) يطر: شرح صحيح مسلم ٩٥/٤.

(٤) أبو الحسن أحمد بن سيار بن أيوب المروري الشافعي، الزاهد الحافظ، أحد الأعلام، وإمام أهل الحديث سده، روى عنه النسائي وابن حزيمة، له كتاب «أحار مرو»، توفي سنة ٢٦٨هـ. يطر: طبقات الشافعية ١/٧٥.

(٥) شرح صحيح مسلم ٩٥/٤. ويطر المجموع ٣/٣٠٥.

(٦) أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله الحميدي الأمدي المكي، أحد أئمة الحديث، شيخ البخاري ورئيس أصحاب ابن عيينة، رحل مع الشافعي إلى مصر ولازمه حتى مات فعاد إلى مكة يقني بها، وتوفي بها سنة ٢١٩هـ. يطر: تهذيب الكمال ١٤/٥١٢-٥١٥.

(٧) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد لمروزي، المعروف بالقاضي حسين، أحد أئمة الشافعية، ومن أصحاب الوحوة في المذهب، تفقه بماتعل المروري، له «التحفة لكبرى»، توفي سنة ٤٦٢هـ. يطر طبقات الشافعية ١/٢٤٤.

(٨) فتح الباري ٢/٢١٩.

وقال ابن عبد البر «كل من رأى ارفع وعمل به من العلماء لا يبطل صلاة من لم يرفع، إلا لحميدي وبعض أصحاب داود ورواية عن الأوزاعي»^(١). ثم حكى عن الأوزاعي أنه ذكر الرفع في المواضع الثلاثة، ف قيل له: فإن نقص من ذلك؟ قال: ذلك نقص من صلاته. ثم قال: «وقول الحميدي ومن تابعه شذوذ عن الجمهور، وخطأ لا ينتفت إليه أهل العلم»^(٢).

واحتج ابن حزم لمحوح بمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع قول: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣).

قال القرطبي: «وقال داود وبعض أصحابه بوجوب ذلك عند تكبيرة الإحرام، وقال بعض أصحابه: الرفع عند الإحرام وعند الركوع وعند الرفع من الركوع واجب، وإن من لم يرفع يديه فصلاته باطلة، وهو قول الحميدي ورواية عن الأوزاعي، واحتجوا بقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» أخرجه البخاري، قالوا: فوجب علينا أن نفعل كما رأينا يفعل؛ لأنه المبلغ عن الله مرده»^(٤).

الوجه الثاني: أن من العلماء من ذهب إلى أنه لا يستحب أصلاً:

وهو إحدى الرويات عن مالك^(٥)، وقال: ابن القاسم: «وأحب إلي ترك رفع اليدين عند الإحرام»^(٦)، وحكى الساجي عن بعض المتقدمين المانع، فقال: «ذهب جمهور الفقهاء إلى أن رفع اليدين عندها مشروع، وروي عن بعض المتقدمين المانع»^(٧).

* النتيجة عدم ثبوت الإجماع على أن رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام سنة من

(١) الاستدكار ٤١١/١.

(٢) الاستدكار ٤١١/١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٧١/١.

(٤) المحمى ٢٦٤/٢.

(٥) ينظر: التبصرة ٢٧٨-٢٧٩، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٢٢٢.

(٦) التبصرة ٢٧٩/١، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٢٢٢.

(٧) المستقى ١٤٢/١.

سنن الصلاة^(١) ، والله ولي العلم .

◆ المسألة الثانية: يسن قراءة سورة بعد الفاتحة في الفجر والأوليين من سائر الخمس

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن قراءة سورة أو شيء من القرآن الكريم بعد الفاتحة في صلاة الفجر والركعتين الأوليين من سائر الخمس سنة للإمام والمفرد . ومن حكم الإجماع:

١- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله؛ حيث قال: «قراءة السورة بعد الفاتحة مسنونة في الركعتين من كل صلاة . لا نعلم في هذا خلافاً»^(٢) .

٢- ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) رحمه الله، قال في حديث أبي قتادة رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يصلي بنا، فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين، ويسمع آية أحياً، وكان يطول الركعة الأولى من الظهر ويقصر الثانية، وكذلك في لصح»^(٣)؛ قال: «يدل على قراءة لسورة في الجملة مع الفاتحة، وهو متفق عليه، والعمل متصل به من الأمة»^(٤) .

٣- قاضي صمد العثماني (٧٧٠هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا على أن قراءة السورة بعد الفاتحة سنة في الفجر، وفي الأوليين من الرباعيات والمغرب»^(٥) .

(١) وقد قصد بعض العلماء التعبير عن إجماع العلماء المتفق عليه، كالمشروعة كما هو صريح ابن المنذر (النوحي لشرح الجامع الصحيح ٦/٦٢٥)، أو الحوار، كما هو صريح ابن عبد البر (الاستدكار ١/٤٠٨)، وما سبق ذكره من الخلاف يبدو أنه يتنوع من حكاية الإجماع بهاس لصعباً أيضاً، والله ولي العلم .

(٢) المعنى ١/٤٠٨ .

(٣) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب القراءة في الظهر، ١/٢٦٤، رقم (٧٢٥) .

صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، ١/٣٣٣، رقم (٤٥١) .

(٤) رحمة الأمة، ص: ٣٩ .

(٥) إحكام الأحكام ١/٢٦٥

٤- ابن فاسم (١٣٩٢هـ) رَوَّاهُ، قال في حديث أبي قتادة رضي الله عنه السابق: «وفيه دلالة على مشروعية قراءه سورة في كل ركعة بعد الفاتحة من الأوليين، ولا براع في ذلك»^(١).

٥- عبد الله السام (١٤٢٣هـ) رَوَّاهُ، قال فيما يؤخذ من حديث أبي قتادة رضي الله عنه: «استحباب قراءة شيء من القرآن بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر، ومشه المعرب ولعشاء، وصلاة الفجر، وقد أجمع عليه العلماء، حيث نقل نقلاً متواتراً»^(٢).

وقال: «وقراءة شيء بعد الفاتحة في الأوليين من الظهر، والأوليين من العصر معلوم ومتفق عليه»^(٣).

♦ مستند الإجماع: أحاديث، منها

١- حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي بها، فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين فاتحة الكتاب وسورتين، ويسمعنا الآية أحياناً، وكان يطول لركعة الأولى من الظهر ويقصر الثانية، وكذلك في الصبح»^(٤).

٢- حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر بالليل إذا يعشى، وفي لعصر نحو ذلك، وفي الصبح أطول من ذلك»^(٥).

٣- حديث حبيب بن مطعم رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بالصور في المغرب»^(٦).

(١) الإحكام شرح أصول الأحكام ٢١٦/١ (٢) توضيح الأحكام ٢٠٥/٢.

(٣) توضيح الأحكام ٢٠٨/٢ (٤) سبق تحريجه ص ٥٦٧.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءه في الصبح، ١/٣٣٦، رقم (٤٥٩).

(٦) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب احمر في المغرب، ١/٢٦٥، رقم (٧٣١).

صحيح مسلم، كتاب لصلاة، باب لقراءة في الصبح، ١/٣٣٨، رقم (٤٦٣).

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والطاهرية^(٥).
 المخالفون: حكي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنهما وطائفة
 وجوب قراءة سورة أقبلها ثلاث آيات مع الفاتحة
 قال الإمام النووي: «ويحتج له بأنه المعتمد من فعل النبي ﷺ كما تظاهرت به
 الأحاديث الصحيحة، مع قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٦).
 النتيجة عدم ثبوت الإجماع على أن قراءة سورة أو شيء من القرآن الكريم
 بعد الفاتحة سنة للإمام والمنفرد في صلاة الفجر والركعتين لأولين من سائر
 الخمس، للحلاف في وجوبها، والأقرب ثبوت الإجماع على مشروعيتها، ولله
 ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة: الجهر والإسرار في مواضعهما سنة للإمام في الجماعة

● شرح المسألة: حكي الإجماع على أن الجهر بالقراءة فيما يحجر فيه، والإسرار
 بها فيما يسر فيه من الصلوات سنة للإمام ومن حكي الإجماع:
 ١- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمته الله، قال شارحاً عبارة المختصر: «ويسر بالقراءة
 في الظهر والعصر، ويحجر بها في الأولين من المغرب والعشاء، وفي الصبح
 كلها». الجهر في مواضع الجهر والإسرار في مواضع الإسرار لا خلاف في
 استحبابه... وهذا الجهر مشروع للإمام، ولا يشرع للمأموم بغير اختلاف^(٧)
 ٢- ابن القطن (٦٢٨هـ) رحمته الله، قال: «وأجمعت الأمة على نذب القارئ في
 الصلاة الجهرية إلى رفع صوته بقراءته على الوجه المعلوم»^(٨).

(١) بظر: البحر الرائق ١/٣٥٩-٣٦٠.

(٢) بظر: شرح مختصر خليل ١/٢٧٤ (٣) بظر: معي المحتج ١/٣٦١.

(٤) بظر: شرح منتهى الإرادات ١/١٩١، ٢٢٠. (٥) بظر: المحلى ٢/٢٦٣.

(٦) المجموع ٣/٣٨٨-٣٨٩. (٧) المعني ١/٤٠٧.

(٨) الإقناع ١/٤١.

٣- النووي (٦٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «السنة الجهر في ركعتي الصبح والمغرب والعشاء وفي صلاة الجمعة، والإسرار في الظهر والعصر وثالثة المغرب والثالثة والرابعة من العشاء، وهذا كله بإجماع المسلمين مع الأحاديث الصحيحة المتظاهرة على ذلك، هذا حكم الإمام...»^(١).

٤- فاضي صفد العثماني (٧٧٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «واتفقوا على أن الجهر فيما يجهر به والإحفات فيما يحفت به سنة»^(٢).

٥- البرهد ابن مصلح (٨٨٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة المقنع: «(ويجهر الإمام في القراءة في الصبح والأوليين في المغرب والعشاء)، وهو مجمع على استحبابه؛ لعمدة...» وقد ثبت ذلك بقل الخلف عن السلف^(٣).

٦- البهوتي (١٠٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال شارحاً عبارة الإقناع: «(ويجهر الإمام بالقراءة استحباباً في الصبح وأولتي المغرب و) أوتى (العشاء) جماعة؛ لعملة...» وقد ثبت ذلك بقل الخلف عن السلف^(٤).

٧- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «اتفق الفقهاء على أنه يسر الجهر في الصبح والمغرب ولعشاء والجمعة ولعيدين والترابيح ووتر رمضان، ويسر في الظهر والعصر»^(٥).

♦ مستند الإجماع: أحاديث، منها:

١- حديث أبي قتادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي بنا، فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين، ويسمعنا الآية أحياناً، وكان يطول الركعة الأولى من الظهر ويقصر الثانية، وكذلك في الصبح»^(٦).

٢- حديث جابر بن مطعم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بالطور في

(٢) رحمة الأمة، ص. ٣٩.

(١) المجموع ٣/ ٣٨٩.

(٤) كشف القناع ١/ ٢٨٩.

(٣) المدع ١/ ٣٩٢.

(٦) سحر حريجه ص ٥٦٧.

(٥) الفقه الإسلامي وأدلته ٢/ ٨٨٣.

المعرب»^(١).

٣- حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «سمعت النبي ﷺ يقرأ والتين والزيتون في العشاء، وما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه أو قراءة»^(٢).

٤- قال ابن قدامة: «والأصل فيه فعل النبي ﷺ، وقد ثبت ذلك بنقل الخلف عن السلف»^(٣).

الوافقون: لماكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، والظاهرية^(٧).

المخالعون: ذهب الحنفية إلى وجوب جهر الإمام فيما يجهر به وإسراؤه فيما أسر فيه، فإن جهر فيما يخافت أو خافت فيما يجهر وكان عمداً فإنه يكون مسيئاً، وإن كان سهياً فعليه سجود السهو؛ لأنه وجب عليه إسماع القوم فيما يجهر وإخفاء القراءة عنهم فيما يخافت، وترك الواجب عمداً يوجب الإساءة، وسهواً يوجب سجود السهو^(٨).

واحتجوا للوجوب بأن القراءة من أركان الصلاة، والأركان في الفرائض تؤدي على سبيل الشهرة دون الإخفاء.

(١) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب الجهر في المعرب، ٢٦٥/١، رقم (٧٣١).

صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح، ٣٣٨/١، رقم (٤٦٣).

(٢) صحيح البخاري كتاب صفة الصلاة، باب القراءة في العشاء، ٢٦٦/١، رقم (٧٣٥).

صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء، ٣٣٩/١، رقم (٤٦٤).

(٣) المنني ٤٠٧/١.

(٤) يطر شرح التلخين ٥٧٥/١، شرح مختصر حلي ٢٧٥/١.

(٥) ينظر. الإقناع للشريبي ١٤٣/١. (٦) ينظر. الروص المربع، ص. ٨٨.

(٧) ينظر: المحلى ٢٥/٣.

(٨) ينظر بدائع الصائغ ١٦٠، ١٦١، العناية شرح إهداية ٣٢٥/١، بحر الرائق ٣١٩/١.

حاشية ابن عدي ٤٦٩/١.

وبما روي من وصف صلاة النهار بالعجماء^(١)، ولا يتحقق هذا الوصف لها إلا بترك الجهر فيها، وبأنه ﷺ وأطب على الجهر فيما يحجر والمحافة فيما يحافت، وذلك دليل لوجوب^(٢).

وأيضاً: لقراءة ركن يتحمله الإمام عن اقنوم، فيجهر ليلاً ليتأملوا ويفكروا فتحصل لهم ثمرة القراءة وفائدتها، فتصير قراءة الإمام قراءة لهم تقديراً كأنهم قرءوا، وأما في النهار فثمرة لجهر تفوت؛ لاشغال الناس بالكسب والتصرف والانتشار في الأرض^(٣).

وحكي عن بعض المالكية أنه إن تعمد الإسرار فيما يجهر فيه، أو لجهر فيما يسر فيه بطلت صلاته^(٤).

وهو وجه عند الحنابلة، قال الزركشي: «وهل الجهر والإخفات في محليهما سنة أو واجب؟ فيه وجهان، لمذهب الأول»^(٥).

وفي الفروع: «والجهر والإخفات سنة، وقيل: واجب. وقيل: الإخفات»^(٦).
* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن الجهر والإسرار بالقراءة في محليهما من الصلوات سنة للإمام؛ للخلاف في وجوبهما، والله ولي العلم.

(١) ذكر في البدع مسبوفاً إلى النبي ﷺ، وليس حديث، قال الإمام النووي: «قال الدارقطني وغيره من الحفاظ: هذا ليس من كلام النبي ﷺ يروى عنه، وربما هو قول بعض الفقهاء، قال الشح أبو حامد: وسألت عنه أبا الحسن الدارقطني فقال: لا أعرفه عن النبي ﷺ صحيحاً ولا فاسداً». المجموع ٤٦/٣.

(٢) ينظر بدائع الصنائع ١/١٦٠-١٦١. (٣) ينظر بدائع الصنائع ١/١٦٠.

(٤) ينظر رحمة الأمة، ص: ٣٩.

(٥) شرح الزركشي على مختصر الخرقى ١/٦٠٣.

(٦) الفروع ٢/١٩٠.

◆ المسألة الرابعة: السنة الإسرار بالتشهد. وأجهر به بدعة

● **شرح المسألة:** أجمع العلماء على أن السنة في جميع الصلوات الإسرار بالتشهد، وأن الجهر به بدعة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن عد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال «وأخفاء التشهد سنة عند جميعهم. والإعلان به جهل وبدعة»^(١).

٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال: «ولسنة إخفاء التشهد: لأن النبي ﷺ لم يكن يجهر به، إذ لو جهر به نقل كما نقلت لقراءة... ولأنه ذكر غير القراءة لا ينتقل به من ركن إلى ركن، فاستحب إخفاؤه كالتسبيح، ولا يعلم في هذا خلافاً»^(٢).

٣- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «أجمع العلماء على الإسرار بالتشهدين وكرهه الجهر بهما»^(٣).

٤- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «والسنة إخفاء التشهد، لا نعلم في هذا خلافاً»^(٤).

٥- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال شارحاً حديث ابن مسعود في التشهد «وعن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال «إذا قعد أحدكم في الصلاة» يعني في التشهد «فليقل» أي: سرّاً إجماعاً...»^(٥).

٦- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «ويسر اتفاق لفقهاء الإسرار بقراءة التشهد، لأن النبي ﷺ لم يكن يجهر به، ولأنه ذكر غير القراءة كالتسبيح، فاستحب إخفاؤه»^(٦).

◆ **مستند الإجماع:** حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «من السنة أن يخفي

(٢) المغني ١/٣٩١

(١) الاستدكار ١/٤٨٨.

(٤) الشرح الكبير ٣/٥٥٠.

(٣) المجموع ٣/٤٦٣

(٦) الفقه الإسلامي وأدته ٢/٩٠١.

(٥) الإحكام شرح أصول الأحكام ١/٢٣١.

التشهد^(١).

قال الترمذي: «والعمل عليه عند أهل العلم»^(٢).

وقال السرخسي: «لم ينقل الجهر بالتشهد عن رسول الله ﷺ، والبس توارثوا الإحفاء بالتشهد من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، والتوارث كالتواتر»^(٣).

الموافقون الحنفية^(٤)، وإمام الكعبة^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

المخالفون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من أهل العلم في أن السنة الإسرار بالتشهدين وإخفاؤهما في جميع الصلوات، والله ولي العلم.

❖ النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن السنة الإسرار بالتشهدين في جميع الصلوات، وأن الجهر بهما بدعة، والله ولي العلم.

❖ المسألة الخامسة: من السنة وضع الكفين على الركبتين في الركوع

● شرح السألة: حكى الإجماع على أن وضع راحتي الكفين على الركبتين في الركوع سنة في الصلاة. ومن حكى الإجماع.

١- ابن بطال (٤٤٩هـ) رحمه الله، قال في حديث مصعب بن سعد: «صليت إلى جنب أبي تطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي، فهاني أبي وقال: كما فعله، فهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركبة»^(٨)، قل: «اتفق فهما الأمصار على

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب إحصاء التشهد، ٢/٢٣٠، رقم (٩٨٦)، سنن الترمذي،

كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب مدح أنه يخفي التشهد، ٢/٨٤، رقم (٢٩١)،

قال الترمذي: «حديث حسن عريب»، وصححه الألباني، صحيح أبي داود ٤/١٤١، رقم (٩٠٦)

(٢) سنن الترمذي ٢/٨٤. (٣) المسوط ١/٣٢.

(٤) يطر. النهر العاتق ١/٢٢٩.

(٥) يطر. القوانين العقبة، ص: ٣٩، مؤلف الحيل ١/٥٤٣.

(٦) يطر. كفاية السه ٣/٢١٢. (٧) ينظر كشف القناع ١/٣٥٦.

(٨) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وضع الألف على الركبة في الركوع، -

القول بهذا الحديث^(١).

٢- قاضي صفد العثماني (٧٧٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وَجُمِعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا رَكَعَ فَالْسَةُ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَلَا يَضَعُهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ»^(٢).

٣- ابن رجب (٧٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَحْوِهِ مُتَعَدِّدَةً وَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ مِنْ فَعْلِهِ وَأَمْرِهِ . . . وَهَذَا هُوَ السَّنَةُ عِنْدَ مُجْمُوعٍ مِنْ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ عَدَّهُمْ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْأَمْصَارِ»^(٣).

٤- ابن الملق (٨٠٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في حديث مصعب بن سعد السابق: «إجماع فقهاء الأمصار على القول بهذا الحديث»^(٤).

◆ مستند الإجماع: أحاديث، منها:

١- حديث أبي حميد الساعدي رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أَنْ كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لَصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذَاءَ مَنْكَبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَرَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ...»^(٥).

٢- حديث مصعب بن سعد: «صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي فَطْبَقْتُ بَيْنَ كَفَيْهِ ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ، فَنَهَانِي أَبِي وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ، فَهَيِّنَا عَنْهُ وَأَمَرْنَا أَنْ يَضَعَ أَيْدِيَنَا عَلَى الرُّكْبِ»^(٦).

- ٢٧٣/١، رقم (٧٥٧)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الدب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع، ٣٨٠/١، رقم (٥٣٥)

(١) شرح صحيح البخاري ٤٠٦/٢. (٢) رحمة الأمة، ص ٤٠.

(٣) فتح الباري ١٥٥/٧

(٤) التوضيح لشرح لجامع الصحيح ١٥٠/٧.

(٥) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب سنة الحلوس في التشهد، ٢٨٤/١، رقم (٧٩٤)

(٦) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب وضع الأُكُف على الركب في الركوع، ٢٧٣/١.

رقم (٧٥٧)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الدب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع، ٣٨٠/١، رقم (٥٣٥)

الموافقون الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

المخالصون: ذهب ابن مسعود رضي الله عنه إلى التصديق، وهو أن يجعل أحد كفيه على الآخر ويحملهما بين ركتيه، وأخر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله^(٥)، وبه أخذ أصحابه، كعقمة بن قيس الأسود بن يزيد النخعي^(٦).

قال ابن رجب: «وذكر أكثر العلماء أن التطبيق كان شرعاً أولاً ثم نسخ حكمه، واستدلوا بحديث سعد وما في معناه»^(٧).

وقال النووي: «مذهبنا ومذهب العلماء كافة أن السنة وضع اليدين على الركبتين وكراهة التطبيق، إلا أن مسعود وصاحبه عقمة والأسود، فإنهم يقولون إن السنة التصديق. لأنه لم يلعنهم الناسخ، وهو حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، والصواب ما عليه الجمهور: لثبوت الناسخ الصريح»^(٨).

(١) يطر الساية شرح الهداية ٢/ ٢٢١-٢٢٢

(٢) يطر. شرح مختصر حبل ١/ ٢٨٥ (٣) بنظر. معني المحتاح ١/ ٣٦٥

(٤) يطر. المعني ١/ ٣٥٩.

(٥) روى الإمام مسلم (١/ ٣٧٨ رقم ٥٣٤) عن الأسود وعقمة قالا: «أتيت عبد الله بن مسعود في داره، فقال: أصبى هؤلاء حنفيكم؟ فقلنا: لا. قل: فقوموا فصلوا. فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة، قال: وذهبنا لقوم حللهم فأخذ بأيدينا فجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله، قال: فلما ركع وضعنا أيدينا على ركبتيه، قال: فصرر أيدينا وطلق بين كفيه ثم أدخلهما بين فحديه، قال: فلما صلى قال: إنه ستكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن مفاتها ويخفونها إلى شرق الموتى، فإدا رأيوهم قد فعلوا ذلك فصلوا الصلاة لمبقاتها واحملوا صلاتكم معهم سبعة، وإذا كنتم ثلاثة فمضوا، حميماً، وإذا كنتم أكثر من ذلك فليؤمكم أحدكم، وإذا ركع أحدكم فيمرر ذراعيه على فخذيه وليحس وليصن بين كفيه، فكأنني أنظر إلى حنل أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأراهم»

(٦) ينظر. فتح لاري ٧/ ١٥٦. (٧) فتح ابباري ٧/ ١٥٦.

(٨) شرح صحيح مسلم ٥/ ١٥.

وروي عن طائفة ما يدل على وجوب وضع اليدين على الركبتين، إذا أوجبا الإعادة على من بركه^(١). وقال ابن حرم «والطمأنينة في الركوع حتى تعتدل جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبته فرص»^(٢).

❖ النتيجة. عدم ثبوت الإجماع على أن وضع راحتي الكفين على الركبتين في الركوع سنة في صلاة، للخلاف في التطبيق، والخلاف في لوجوب، وإسه ولي العم.

❖ المسألة السادسة: أدنى الكمال في التسبيح ثلاث مرات

● شرح السألة: حكى الإجماع على أن أدنى الكمال في التسبيح في لركوع والسجود ثلاث مرات. ومن حكى الإجماع:

١- قاضي صفد العثماني (٧٧٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «والسنة أن يسبح ثلاثاً بالاتفاق»^(٣).

٢ المرداوي (٨٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «قوله: (ثلاثاً، وهو أدنى الكمال)، هذا بلا نزاع أعلمه في تسبيحي الركوع والسجود»^(٤).

٣- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «... التسبيح في لسجود بأن يقول: (سبحان ربي الأعلى) مرة في الحد الأدنى، وثلاثاً وهو أدنى لكمال، وهو سنة بالاتفاق؛ بحديث ابن مسعود... «وإذا سجد قال: سبحان ربي الأعلى، ثلاث مرات»، وحديث حذيفة أنه «سمع رسول الله ﷺ إذا سجد قال: سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات»^(٥).

❖ مستند الإجماع:

١- حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاث مرات، فقد تم ركوعه، وذلك أدناه، وإذا سجد

(٢) المحلى ٢/ ٢٨٦.

(٤) الإيضاح ٢/ ٦٠.

(١) بصر، فتح الباري ٧/ ١٥٧.

(٣) رحمة الأمة، ص ٤٠.

(٥) المفه لإسلامي وأدلته ٢/ ٨٩٥.

فقال في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات؛ فقد تم سجوده، وذلك أدناه^(١).

قال الترمذي: «والعمل على هذا عدد أهل العلم، يستحبون ألا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسيحات»^(٢).

٢- حديث حذيفة بن اليمان أنه «سمع رسول الله ﷺ يقول إذا ركع: «سبحان ربي العظيم» ثلاث مرات، وإذا سجد قال: «سبحان ربي الأعلى» ثلاث مرات»^(٣).
الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

الغالبون: روي عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي أن المحزئ من التسبيح ثلاث^(٨)، وهو يخالف كوبن أدنى الكمال.

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب مقدار الركوع والسجود، ١٦٢/٢، رقم (٨٨٦)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، ٤٦/٢، رقم (٢٦١)، قال لأربؤوط: حسن لميره. تحقيق سنن أبي داود ١٦٢/٢.

(٢) سنن لترمذي ٤٦/٢.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، ٥٨/٢، رقم (٨٨٨)، قال لأببي: صحيح بشواهد. تحريج الكلم الطيب ١/١٠١، رقم (٨٦).

(٤) ينظر: البداية شرح الهداية ٢/٢٢٣-٢٢٥.

(٥) ينظر القرائين لفقهية، ص. ٤٥، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ١/٢٦٦، والمشهور أن مذهب المالكية أن التسبيح لا يتحدد بعدد، وقد يطأ أبهم على خلاف مع الجمهور، وليس كذلك، فمراهم أنه لا يتحدد بعدد بحيث إذا نقص عنه يفتونه الثواب، بل الثواب حاصل بالواحدة، ويريد بريادته، قال العدوي معلقاً على عبارة شرح الكفاية (واستحب الشافعي أن يسبح ثلاثاً) «أي من حيث نحصيل مرتبة من مراتب الكمال، وأن قوله: ثلاثاً، أي لا أقصر، فلا يسمي لريادة، والعاهر أن مذهبا لا يحافظ في ذلك كما هو بين». حاشية لعدوي ١/٢٦٦.

(٦) ينظر المجموع ٣/٤٤١.

(٧) ينظر شرح منتهى الإرادات ١/١٩٥.

(٨) ينظر: الإشراف لابن المنذر ٢/٣٥، فتح الباري لاس رجب ٧/١٧٨.

قال ابن رجب «وقد يتأول على فهم أرادوا المحرئ من الكمال، كما تأول الشافعي وغيره حديث اسمعود المرفوع الذي فيه (ودلك أدناه) على أدنى الكمال»^(١).

وروي عن الحسن: التام من ذلك قدر سبع تسيحات. وعنه: سعة أفضل من ثلاث. وخمس وسط بين ذلك^(٢).

* النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوته على أن أدنى الكمال في التسيح ثلاث مرات، والله ولي العلم.

◆ المسألة السابعة: يسن التسيح في الصلاة لمن نابه شيء

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أنه يسر للرجل الذي نابه شيء في صلاته، كتسبه إمامه لسهو، وإنذاره أعمى مخافة أن يقع في محذور أو يسبح فيقول: (سبحان الله). ومن حكى الإجماع:

١- ابن بطال (هـ ٤٤٩) رحمه الله، قال: «أجمع العلماء أن سنة الرجال إذا نابه شيء في الصلاة التسح»^(٣).

٢- ابن عبد البر (هـ ٤٦٣) رحمه الله، قال في حديث سهل بن سعد الآتي: «وفيه أن السنة لمن نابه شيء في صلاته أن يسبح ولا يصفق، هذا ما لا خلاف فيه للرجال»^(٤).

٣- ابن القطان (هـ ٦٢٨) رحمه الله، قال: «والسنة لمن نابه شيء في صلاته أن يسبح ولا يصفق، ولا خلاف في هذا للرجال»^(٥).

٤- العيني (هـ ٨٥٥) رحمه الله، قال: «وقد قام الإجماع على أن سه الرجل إذا نابه شيء في الصلاة التسح»^(٦).

(٢) بظرف فتح الناري ١٧٩/٧

(١) فتح الباري ١٧٨/٧-١٧٩.

(٤) الاستدكر ٣١٢/٢.

(٣) شرح صحيح البخاري ١٩٣/٣.

(٥) الإقناع ١٣٨/١-١٣٩.

(٦) عمدة القاري ٢٧٩/٧ ويظن. شرح سنن أبي داود ١٦٥/٤.

٥- ابن قاسم، قال عقب عبارة الروض: «(وإذا نابها) أي: عرض للمصلي (شيء) أي أمر كاستئذان عليه، وسهو إمامه (مسح رحل)»: قال. «بلا نزاع، بإمام وجوباً، وبمسأذن استحباباً»^(١).

٦- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «وهذه سنة متفق عليها»^(٢).

♦ مستند الإجماع:

حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه في قصة خروج رسول الله ﷺ للصالح بين بني عمرو بن عوف، وفيه. «يا أيها الناس! ما لكم حين نابكم شيء في الصلاة أخذتم في التصفيق، إنما التصفيق للنساء، من نابها شيء في صلاته فليقل: سبحان الله. فإنه لا يسمعه أحد حين يقول: سبحان الله إلا لفتت...»^(٣).

الرواقص: المالكية^(٤)، و الشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦)، اضاهرية^(٧).

المغالطون: ذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن إلى أن التسبيح في الصلاة وما أشبهه ك(لا إله إلا الله) إذا وقع جواباً أفسد الصلاة؛ لأنه يقصد الجواب صار ككلام الناس، فإن وقع استسح إعلماً بأنه في الصلاة لم يستأذن عنه، أو لتسه إمامه لم تفسد^(٨)؛ لحديث سهل بن سعد السابق.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أنه يسن للرجل إذا نابها شيء في صلاته أن يقول: (سبحان الله)، ما لم يقصد به حواشاً، والله ولي العلم.

(١) حاشية لروص لمرع ١١١/٢ (٢) الفقه الإسلامي وأدلته ٩٣٤/٢.

(٣) صحيح البخاري، أبواب السهو، باب الإشارة في الصلاة، ٤١٤/١، رقم (١١٧٧)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يحذوا مقصداً بالتقدم، ٣١٦/١، رقم (٤٢١).

(٤) ينظر الإشراف على نكت مسائل الخلاف ٢٥٨/١.

(٥) ينظر المجموع ٨٢/٤ (٦) ينظر المعني ٤١/٢

(٧) ينظر المحلى ٣٩٥/٢

(٨) ينظر: لعناية شرح الهدية ٤٠١/١، حاشية ابن عاسين ٦٢١/١

المبحث الثالث

مكروهات الصلاة

❏ وفيه سبع مسائل:

❖ المسألة الأولى: يكره أن يصلي وهو حاقن^(١)

● شرح المسألة: حكم الإجماع على أنه يكره أن يصلي امرء حاساً ببلول - وكذلك الغائط -؛ إذا كان احتباسهم يشعه عن الحشوع في الصلاة، ولا يبلغ به حداً لا يعي معه صلاته. ومن حكم الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث قال: «أجمع العلماء على أنه لا ينبغي لأحد أن يصلي وهو حاقن إذا كان حقه ذلك يشغله عن إقامة شيء من فروع صلاته وإن قل»^(٢).

٢- ابن العربي (٥٤٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع العلماء على أنه لا ينبغي لأحد أن يصلي وهو حاقن إذا كان حقه ذلك يشغله عن الصلاة، أو عن إكمال الصلاة»^(٣).

٣- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «إذا كان حاقن كُرِهَتْ له الصلاة حتى يقضي حاجته، سواء حاف فواب الجماعة أو لم يخف، لا نعلم فيه خلافاً»^(٤).

٤- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «وأجمع العلماء أن لا يصلي أحد وهو حاقن إذا كان حقه ذلك يشغله عن إتمام فروع صلاته»^(٥).

٥- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «متى كان الرجل حاقنًا

(١) الحاقن: حبس البول، كالحاقب حبس الغائط. يطر: النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة (حقن)، ٤١١/١.

(٢) الاستدكار ٦/٢٠٥. (٣) المسالك في شرح موطأ مالك ٣/١٢٧.

(٤) المعني (طبعة عالم الكتب) ٣٧٥/٢. (٥) الإقناع ١/١٤١.

كرهت له الصلاة، سواء حاف فوات الجماعة أولاً، لا تعلم فيه خلافاً^(١).
 ٦ ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله، قال عبارة الروض: «(و) يكره (أن يكون حافناً) حال دخوله في الصلاة» قال: «إجماعاً» للنهي عن ذلك^(٢).
 ♦ مستند الإجماع: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بحضرة الطعام، ولا هو يدافعه الأخبثان»^(٣).

الموافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

وقيد الكراهة عندهم ما لم يخرج الوقت، قال النووي: «وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم إذا صلى كذلك وفي الوقت سعة، فإذا ضاق بحيث لو أكل أو تطهر خرج وقت الصلاة صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت، ولا يجوز تأخيرها»^(٨).

وحكى النووي للشافعية وجهاً أنه لا يصلي بحاله وإن خرج الوقت، بل يستعرج ويتوضأ؛ لأن مقصود الصلاة الحشوع^(٩).

المخالفون: ذهب الظاهرية إلى أن صلاة حابس البول والغائط لا تجزئ، قال ابن حزم «ولا تجزئ الصلاة بحضرة طعام امصلي غداء كان أو عشاء، ولا وهو يدافع البول أو الغائط»^(١٠).

وهو رواية عن أحمد، أنه يعيد، وروي عنه: يعيد إن أزعجه^(١١)، وكذا روى

(١) الشرح الكبير ٥٩٤/٣. (٢) حاشية اروض المرع ٩٦/٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، الذي يريد أكله في لحال وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين، ٣٩٣/١، رقم (٥٦٠).

(٤) ينظر: الباية شرح الهداية ٤٤٦/٢. (٥) ينظر: القوانين الفقهية ص: ٣٩.

(٦) ينظر: تحفة المحتاج ١٦٣/٢. (٧) ينظر: شرح منتهى إيرادات ٢٠٩/١.

(٨) شرح صحيح مسلم ٤٦/٥. (٩) ينظر: شرح صحيح مسلم ٤٦/٥.

(١٠) المحلى ٣٣٦/٢. (١١) ينظر: الإنباف ٩٢/٢.

ابن القاسم عن مالك ما يدل على أن صلاة الحاقن فاسدة، وذلك أنه روي عنه أنه أمره بالإعادة في الوقت وبعد الوقت، قاله ابن رشد^(١).

أما إذا بلغ لاحتباس حداً لا يعي معه الصلاة فإنها لا تجزئه، قال القاضي عياض: «وكلهم مجمعون أن من بلغ به ما لا يعقل به صلاته ولا يصبط حدودها؛ أنه لا بحرته، ولا يحل له الدخول كذلك في الصلاة، وأنه يقطع الصلاة إن أصابه ذلك فيها»^(٢).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على كراهة صلاة من احتس النول أو الغلط وهو يعقل ما يقول: لخلاف في بطلان الصلاة بذلك، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية: يكره حديث النفس ولا يفسد الصلاة

● شرح المسألة: حكى لإجماع على أن حديث النفس في الأمور الدنيوية لا يبطل الصلاة إذا عرف ما صلّاه، ولكنه مكروه. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حرم (٤٥٦هـ) رحمه الله: حيث قال: «واتفقوا أن الفكرة في أمور الدني لا تفسد الصلاة»^(٣).

٢- ابن القطار (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا أن الفكرة في أمور الدنيا لا تفسد الصلاة»^(٤).

٣- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال في حديث أنبجانية أبي جهم: «وفيه أن الصلاة تصح وإن حصل فيها فكر واشتغال قلب بغيرها، وهذا بإجماع من يعتد به في الإجماع»^(٥).

٤- ابن العطار (٧٢٤هـ) رحمه الله، قال في فوئد حديث أنبجانية أبي جهم: «ومنها: أن اشتغال الفكر بسيراً في الصلاة غير قدح فيها، وأنه صحيحة، وهذا مجمع

(٢) إكمال المعجم ٢/٤٩٥.

(١) ينظر: بداية المجتهد ١/١٩١.

(٤) الإفتاح ١/١٣٩.

(٣) مراتب لإجماع ص ٢٩.

(٥) المجموع ٤/٩٧. وسيأتي تعريف الأنجانية

عليه عدد الفقهاء»^(١).

٥- ابن المنفلوطي (٨٠٤هـ) رحمه الله، قال: «اشتغال لفكر ايسر في الصلاة غير ودح فيها، وهو إجماع»^(٢).

٦- العراقي (٨٠٦هـ) رحمه الله، قال في حديث أبي هريرة في دبار الشيطان عند الأذان ثم إقاله يذكر الرجل ما لم يكن يذكر: «وفيه دليل على أن الفكر في الصلاة واسهوه فيها لا يطلها، وهو إجماع»^(٣).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قام رسول الله ﷺ يصلي في خميصة ذات أعلام، فنظر إلى علمها، فدما قصى صلاته قال: «أذهبوا بهذه الخميصة إلى أبي جهنم بن حذيفة واثنوني بأبجانية»^(٤)؛ فإنها ألهتني آنفاً في صلاتي»^(٥).

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضي قبل الأذان أقبل، فإذا ثوب بها أدبر، فإذا قضي التوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه، يقول: اذكر كذا وكذا. ما لم يكن يذكر، حتى يظل الرجل إن يدرى كم صلى، فإذا لم يدر أحدكم كم صلى: ثلاثاً أو أربعاً؛ فليسجد سجدتين وهو جالس»^(٦).

وجه الدلالة: قوله ﷺ: «حتى يظل الرجل إن يدرى كم صلى»، وأمره سجد

(١) العدة في شرح لعمدة ٢/٦٦١

(٢) التوضيح شرح الجامع الصحيح ٥/٣٤٦. (٣) طرح الشرب ٢/٢٠٤

(٤) كساء يتحد من الصوف له حمل ولا علم له، وهو من أدور الثياب الغليظة. النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٧٣.

(٥) صحيح البخاري، أبواب الصلاة في الثوب، باب إد صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها، ١/١٤٦، رقم (٣٦٦)، صحيح مسلم، كتاب المساحد ومواضع الصلاة، باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام، ١/٣١٩، رقم (٥٥٦)

(٦) صحيح البخاري، أبواب السهو، باب إذا لم يدرى كم صلى...، ١/٤١٣، رقم (١١٧٤).

السهو فحسب، فدل على عدم بطلان الصلاة بذلك.

الموافقون: المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، والظاهرية^(٤)

ولم أقف على نص صريح للحنفية، لكن في كلامهم ما يدل على ذلك، كقولهم بجوز العد بالقلب للتسبيح والآي في الصلاة، وكراهة اشغاله بإحصاء غيرهما^(٥).

المخالفون: ذهب الحنابلة في قول إلى أن عمل القلب في أمر الدنيا تطل به الصلاة^(٦)، وذهب المالكية إلى أن التفكير إن شغله نزائد عن المعتاد مذبت له الإعادة في الوقت، فإن شغله عنها بحيث لا يدري ما صلى أعادها أداً^(٧).

وللشافعية وجه شاذ أنه إن طال بطلت الصلاة^(٨)، وحكاه ابن رجب قولاً لبعض الحنابلة، ثم قال: «وهذا يرده حديث تذكير الشيطان المرء في صلاته حتى يطل لا يدري كم صلى، وأمره أن يسجد سجدتين، ولم يأمره بالإعادة»^(٩).

وقال ابن تيمية «والمشهور عن الأئمة إذا غلب الوسواس على أكثر الصلاة أنها لا تطل، ويسقط الفرض بذلك، وقال أبو حامد الغزالي في «الإحياء»^(١٠) وتبعه ابن لجوزي: تبطل، وعلى الأول لا يثاب إلا على ما عممه بقلبه، فلا يكفر

(١) يطر: شرح رروق على متن الرسالة ٢٣٣/١، شرح مختصر خليل ٢٩٣/١، منح الحليل ٢٧٢/١.

(٢) يطر: المجموع ١٠٤/٢، ٩٥/٤، نحة المحتاج ١٠١/٢.

(٣) يطر: مرقى العلاج ص ١٣٢، السية شرح إهداية ٤٦٣/٢.

(٤) يطر: المحلى ٩٢-٩٣.

(٥) يطر: شرح مختصر خليل ٢٩٣/١، منح الحليل ٢٧٢/١.

(٦) يطر: الإصناف ٩٨/٢.

(٧) يطر: شرح مختصر خليل ٢٩٣/١، منح الحليل ٢٧٢/١.

(٨) يطر: المجموع ١٠٤/٢، ٩٥/٤ (٩) فتح الباري ٣٧٠/٦.

(١٠) عد أبو حامد المرلي الحشوع وحضور القلب من شروط الصلاة، ينظر: الإحياء ١٥٩/١.

من سيئاته، لا بقدره، فالباقي يحتاج إلى تكفير، فإذا ترك واجباً استحق العقوبة^(١).
 * النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن عمل القلب وحديث النفس في أمور الدنيا لا يبطل الصلاة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثالثة: يكره مسح الحصى أثناء الصلاة

● شرح السألة: حكى الإجماع على كراهة مسح الحصى؛ لكونه يشغل المصلي ويبافى التواضع في الصلاة^(٢)، وقد رخص في المرة الواحدة منه كما سيأتي. ومن حكى الإجماع:

١- النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفق العلماء على كراهة المسح؛ لأنه ينافي التواضع، ولأنه يشغل المصلي»^(٣). وقال: «اتفق العلماء على كراهته إذا لم يكن عذراً»^(٤).

٢- عبد الله البسام (١٤٢٣هـ) رحمه الله، قال: «واتفق أهل العلم على كراهته»^(٥).

◆ مستند الإجماع:

١- حديث معقرب الدوسي رحمه الله قال: «ذكر السي رحمه الله المسح في المسحود - يعني الحصى - قال: إن كنت لا بد فاعلاً فواحدة»^(٦).

٢- حديث أبي ذر رحمه الله عن السي رحمه الله قال: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا

(١) الفتاوى الكبرى ٣٣٩/٥.

(٢) المراد به سويته في موضع لسجود لئلا يتأذى به، وقيل: بل مسحه ومسح العبر عنه لئلا يمتنع منه شيء بوجه المصلي. ينظر: إكمال المعلم ٤٨١/٢.

(٣) شرح صحيح مسلم ٣٧/٥. (٤) المجموع ٩٩/٤.

(٥) توضيح الأحكام ٧٥/٢.

(٦) صحيح البخاري، أبواب العمل في الصلاة، باب مسح الحصى في الصلاة، ٤٠٤/١.

رقم (١١٤٩)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهة مسح الحصى

وتسوية الرب في الصلاة، ٣٨٧/١، رقم (٥٤٦)

يمسح الحصى؛ فإن الرحمة تواجهه^(١).

الرافقون الحمبة^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، ولحنابلة^(٥)، والظاهرية^(٦).

الغنائفون: حكى ابن المنذر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه «كان يصلي فيمسح الحصى برجله»، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه «كان يسوي الحصى بيده مرة واحدة إذ أراد أن يسجد»^(٧). قال ابن المنذر: «وكان مالك يفعل ذلك أكثر من مرة واحدة في صلاة واحدة»^(٨).

وكذلك حكى القاضي عياض عن مالك أنه روي عنه جواز مسح الحصى مرة وثانية في الصلاة، ثم قل: «والمعروف عنه ما عليه الجمهور»^(٩).

❖ النتيجة: لأقرب عدم ثبوت الإجماع على كراهية مسح الحصى أثناء الصلاة، والله ولي العلم.

❖ المسألة الرابعة: يكره التفضي الصلاة

● شرح السائل: حكى الإجماع على كراهة التفضي^(١٠) في الصلاة. ومن حكى

(١) مسند أحمد، ٢٥٩/٢٥، رقم (٢١٣٣٠)، مس أبي داود، كتاب الصلاة، باب في مسح

الحصى في الصلاة، ٢٠٤/٢، رقم (٩٤٥)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن

رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة، ٢١٩/٢، رقم (٣٧٩)،

قال النووي وإسناده جيد، لكن فيه رجل لم يبينوا حاله، لكن لم يصغفه أبو داود، وقد

سبق أن ما لم يصغفه فهو حسن عنده المجموع ٩٩/٤

(٢) ينظر الباية شرح الهداية ٤٣٧/٢، حاشية ابن عاردين ٦٤٢/١.

(٣) ينظر، الذخيرة ١٥١/٢، القوايين لفقهاء ص ٣٩

(٤) ينظر: أسنى المطالب ١٨٣/١، معني المحتاح ٤٢٢/١.

(٥) ينظر: مطالب أولي النهى ٤٧٦/١ ينظر: المحلى ١٣٨/٢.

(٦) ينظر: الأوسط ٢٥٨/٣. (٨) الأوسط ٢٥٨/٣.

(٩) إكمال المعلم ٤٨١/٢.

(١٠) الشرح في الصلاة: إخراج الهواء من الفم مع صوت شبيه بالملق بحرفي (أف). معجم =

الإجماع:

١- الطحاوي (٣٢١هـ) رحمته؛ حيث قال: «ولا خلاف أن النفخ في الصلاة مكروه»^(١).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمته، قال «أجمع العلماء على كراهية لنفخ في الصلاة»^(٢).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: «رأى النبي ﷺ علاماً له - يقال له: أفلح - إذا سجد نفخ، فقال: يا أفلح! نرب وحهك»^(٣).

أخرج الحديث الترمذي في باب «ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة»، وكأنه يشير إلى بهيه رحمته عن الفصح الذي يريل به المصلى التراب عن موضع سجوده. الرافقون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحابلة^(٧).

الخالصون: لم أقف - بحسب بحثي - على خلاف في كراهية النفخ في الصلاة، لكنهم اختلفوا في بطلان الصلاة بالمسموع منه.

قال الكاساني: «النفخ على صريين: مسموع وغير مسموع، وغير لمسموع منه لا يفسد الصلاة بالإجماع؛ لأنه ليس بكلام معهود، وهو الصوت المظوم المسموع، ولا عمل كثير، إلا أنه يكره لما مر أن إدخال ما ليس من أعمال الصلاة في الصلاة من غير ضرورة مكروه وإن كان قليلاً»^(٨).

= لغة الفقهاء، ص ٤٨٤

(١) مختصر اختلاف العلماء ٣٠١/١. (٢) التمهيد ١٥٧/١٤.

(٣) سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة، ٢/٢٢٠، رقم (٣٨١). وضعفه الألباني، مشكاة المصابيح ٣١٦/١، رقم (١٠٠٢).

(٤) ينظر: بدائع الصائغ ١/٢٣٤. (٥) ينظر: الدحيرة ٢/١٤٠.

(٦) ينظر: نهاية المحتاج ٢/٥٩. (٧) ينظر: الشرح الكبير ٣/٦٠١.

(٨) ينظر: بدائع الصائغ ١/٢٣٤.

أما المسموع فقد ذهب أبو حنيفة ومحمد إلى بطلان الصلاة به؛ لأن الكلام في العرف اسم للحروف المنظومة المسموعة، وأدنى ما يحصل به انتظام الحروف حرفان، وقد وجد في التأليف، وليس من شرط كون الحروف المنظومة كلاماً في العرف أن تكون مفهومة المعنى.

ودهب أبو يوسف إلى أنه لا يفسد الصلاة مطلقاً؛ لأنه ليس من كلام الدس في الوضع، فلا يصير من كلامهم بالقصد والإرادة^(١).

وأما المالكية، فلم يخالفهم كالكلال، يفسد إن تعمدوا وإن لم يظهر منه حرف^(٢). وذهب الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى بطلان الصلاة بما إذا ظهر في النسخ حرفان، وعن أحمد: تبطل مطلقاً، وعنه لا تبطل مطلقاً^(٥).

* النتيجة: صحة الإجماع وثبونه على كراهة النسخ في الصلاة مطلقاً، مع الاختلاف في بطلان الصلاة بالمسموع منه خاصة، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة: يكره المرور بين يدي المصلي وسترته

● شرح السألة: حكى الإجماع على كراهة المرور بين المصلي وسترته، وأن المار يكون بذلك آتماً إذا كان له مندوحة عن المرور بين يديه. ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، حيث قال: «واتفقوا على كراهية المرور بين المصلي وسترته، وأن فاعل ذلك آثم»^(٦).

٢- المعوي (٥١٦هـ) رحمه الله، قال «اتفق أهل العلم على كراهية المرور بين يدي المصلي»^(٧).

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٢١٨/١.

(٢) ينظر شرح رروق على متن الرسالة ٣١٧/١، شرح مختصر خليل ٣٣٠/١.

(٣) ينظر: تحفة المحتاج ١٤٠/٢، بهاية المحتاج ٣٧/٣.

(٤) ينظر: المعنى ٤٠/٢، المدع ٤٦١/١. (٥) ينظر: المدع ٤٦٢/١.

(٦) مراتب الإجماع ص ٣٠. (٧) شرح أسنة ٤٥٦/٢.

♦ مستند الإجماع: حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة أم سلمة، فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة، فقال بيده فرجع، فمرت زينب بنت أم سلمة، فقال بيده هكذا فمضت، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «هن أغلب»^(١).

المواقفون: الشافعية في وجه^(٢)، والحنابلة في قول^(٣).

المخالضون: ذهب الحنفية إلى أن المرور بين المصلي وسترته مكروه كراهة تحريم^(٤)، وبالتحريم قال المالكية^(٥)، وهو لصحيح من مذهب لشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

واحتجوا بحديث أبي جهيم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه؛ لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه»^(٨).

وبهذا يظهر أن مصطلح «الكراهة» الوارد في حكاية الإجماع عند ابن حزم والبلغوي المرد به التحريم، وهو شائع في استعمال الأولين، يدل بذلك قول الإمام النووي: «وقال الغرالي يكره ولا يحرم. والصحيح - بل الصواب - أنه حرام، وبه قطع البلغوي والمحققون»^(٩)، والله أعلم.

(١) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة، ١٠٠/٢، رقم

(٩٤٨)، وصعفه الأساسي، السلسلة الضعيفة ٢٨٩/١٠، رقم (٤٧٤٣).

(٢) ينظر: المجموع ٢٤٩/٣، انجم لوهاج ٢٣٥/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ٩٤/٢. (٤) ينظر: لحر الرائق ١٦/٢.

(٥) ينظر: شرح مختصر خليل ٢٧٠-٢٨٠.

(٦) ينظر: المجموع ٢٤٩/٣، تحفة المحتاج ١٥٩/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف ٩٤/٢، شرح منتهى الإرادات ٢١١/١.

(٨) صحيح الحارثي، أبواب ستر المصلي، باب ثم المار بين يدي لمصلي، ١٩١/١، رقم

(٤٨٨)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب مع المار بين يدي المصلي، ٣٦٣/١، رقم (٥٠٧).

(٩) المجموع ٢٤٩/٣.

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على كراهة المرور بين المصلي وسترته، ولا إجماع على كراهة التنزيه، ولا إجماع على كراهة التحريم، وأن الظاهر من تعبير الإمامين ابن حرم والعوي بالكراهة المراد به كراهة التحريم، والله ولي العلم.

◆ المسألة السادسة: يكره الالتفات في الصلاة

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن الالتفات في الصلاة إذا رمى بصره وحول عنقه يميناً أو شمالاً من غير حاجة مكروه كراهة تنزيه، ولا تبطل به الصلاة. ومن حكى الإجماع:

ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله. قال: «وأجمع العلماء على أن الالتفات في الصلاة مكروه»^(١).

٣ النووي (٦٧٦هـ) رحمه الله. قال: «أجمع العلماء على استحباب الحشوع والخضوع في الصلاة، وغض البصر عما يليه، وكراهة الالتفات في الصلاة، وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه»^(٢).

٤- قاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رحمه الله. قال: «وأجمعوا على أن الالتفات في الصلاة مكروه»^(٣).

٥- ابن حجر (٨٥٢هـ) رحمه الله. قال: «قوله (باب الالتفات في الصلاة)، لم يبين لمؤلف حكمه، نكر الحديث الذي أورده دل على الكراهة، وهو إجماع»^(٤).

٦- العيني (٨٥٥هـ) رحمه الله. قال: «الإجماع على أن الكراهية فيه للتنزيه»^(٥).

٧- وقال. «والالتفات مكروه بالانفاق بين أهل العلم»^(٦).

٨- ابن قاسم (١٣٩٢هـ) رحمه الله. قال بعد أن ساق أحاديث في هذا الشأن:

(١) التمهيد ١٠٣/٢١

(٢) المجموع ٣/٣١٤

(٣) رحمة الأمة، ص ٤٥.

(٤) فتح لباري ٢/٢٣٤.

(٥) عمدة القاري ٣١٠/٥

(٦) الباية شرح الهداية ٢/٤٣٨

«ودلت هذه الأحاديث على كراهة الالتفات في الصلاة لغير حاجة، وهو إجماع»^(١).

٩- عبد الله البسام (١٤٢٣ هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع العلماء على كراهة الالتفات في الصلاة»^(٢).

♦ مستند الإجماع: حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة، فقال: هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد»^(٣) الواقفون: الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧).

المخالفون: ذهب الظاهرية إلى بطلان الصلاة بالالتفات لغير حاجة؛ لحديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال اللهمقلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت، فإذا التفت انصرف عنه»^(٨).

قال ابن حزم: «من صرف الله تعالى وجهه عنه في الصلاة؛ فقد تركه ولم يرض عمله، وإذا لم يرض عمله؛ فهو غير مقبول بلا شك»^(٩).

وحكى ابن المنذر عن الحكم قوله: «من تأمل عن يمينه في لصلاة أو عن شماله حتى يعرفه، فليس له صلاة»^(١٠).

(١) الإحكام شرح أصول الأحكام ٢٤٧/١.

(٢) توضيح الأحكام من بدو المرام ٩٢/٢.

(٣) صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب الالتفات في الصلاة، ٢٦١/١، رقم (٧١٨).

(٤) بيطر: البحر الرائق ٢/٢٢، (قال ابن حزم ينبغي أن تكون الكراهة تحريرية، لظاهر الأحاديث)، حاشية ابن عدي ٤٦٣/١.

(٥) ينظر: مواهب الجليل ٥٤٨/١، شرح مختصر حليل ٢٩٢/١.

(٦) ينظر: المجموع ٩٥/٤، نهاية المحتاج ٥٧/٢.

(٧) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٢٠٦/١.

(٨) سنن أبي داود، كتاب لصلاة، باب الالتفات في الصلاة، ١٧٧، رقم (٩٠٩)، قال الأرئوط: صحيح لغيره.

(٩) المحلى ١٢٢-١٢١/٢.

(١٠) الإشراف ١٣/٢.

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن الالتفات في الصلاة مكروه كراهة تربية لا تنظر به الصلاة، والله ولي العلم.

◆ المسألة السابعة: لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة

● شرح السألة: حكى الإجماع على أنه لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة، حيث رُحِّص للمصلي في ذلك لكي يدفع عن نفسه ما يشغله في صلاته. ومن حكى الإجماع.

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رَوَى، قال: «وفد أجمع العلماء أن العمل الحنيف في الصلاة لا يفسده، مثل حك المرء جسده حكاً خفيفاً، وأخذ البرغوث وطرده له عن نفسه، والإشارة، والالتفات الحفيف، والمشي الحفيف إلى الفرج، ودفع المار بين يديه، وقتل العقرب وما يخاف أذاه بالضربة الواحدة ونحوها مما يخف، والتصفيق للنساء، ونحو هذا كله ما لم يكن عملاً متتابعاً»^(١).

٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَوَى، قال: «وأجمع العلماء أنه لا يجوز العمل في الصلاة، إلا القليل الذي لا يخرج المرء عن عمل صلاته إلى غيره، ولا يشتغل به عنها، نحو حك الجسد حكاً غير طويل، وأخذ البرغوث، وقتل العقرب بما خف من التحري»^(٢).

٣- فاضي صفد العثماني (٧٨٠هـ) رَوَى، حيث قال: «ولا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة بالإجماع»^(٣).

٤- المرداوي (٨٨٥هـ) رَوَى، قال: «قوله: (وله قتل الحية والعقرب والقملة) بلا خلاف أعلمه بشرطه»^(٤).

٥- وهبة الزحيلي (١٤٣٦هـ) رَوَى، قال: «لا يكره باتفاق العلماء قتل حية وعقرب ونحوهما من كل حيوان مؤذ، ولو بصريتين، ما لم يقتض ذلك عملاً كثيراً، ولو أدى إلى الانحراف عن القبلة»^(٥).

(١) التمهيد ٢٠/٩٥. ويظر الاستدكر ٢/٢٧٤. (٢) الإقاع ١/١٣٩.

(٣) رحمه الأمة، ص ٤٥. (٤) الإنصاف ٢/٩٦.

(٥) الفقه الإسلامي وأدلته ٢/٩٨٤.

٦- وقال: «فإذ رأى العقرب خطأ إليها، وأخذ النعل وفتنها، ورد النعل إلى موضعها، وهذا حائز بلا كراهة اتفاق»^(١).

♦ مستند الإجماع: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «أمر رسول الله ﷺ بقتل الأسودين في الصلاة: الحية والعقرب»^(٢).

الموافقون: الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة^(٦).

الخلافاً: حكى عن إبراهيم النخعي كراهة قتل الحية والعقرب في الصلاة، قال ابن المنذر «وممن رخص في قتل العقرب في الصلاة الحسن البصري، ورخص في قتل الحية والعقرب في الصلاة الشافعي وأحمد وإسحاق والنعمان وأصحابه، وكره قتل العقرب في الصلاة النخعي، ولا معنى لقوله مع أمر رسول الله ﷺ بقتله، ثم هو نفسه قول شاذ لا نعلم أحداً قال به»^(٧).

وقال الخطاي «رخص عامة أهل العلم في قتل الأسودين في الصلاة إلا إبراهيم النخعي، والسنة أولى ما اتبع»^(٨).

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على عدم كراهية قتل الحية والعقرب في الصلاة؛ لخلاف النخعي، والله ولي العلم.

(١) الفقه الإسلامي وأدلته ٢/ ٩٦٢.

(٢) مسند أحمد، ١٠٢/١٢، رقم (٧١٧٨)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، ١٨٥/٢، رقم (٩٢١)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة، ٢٣٣/٢، رقم (٣٩٠)، ولمظ أبي داود، (اقتلوا الأسودين)، وصححه الألباني، مشكاة المصابيح ٣١٧/١، رقم (١٠٠٤).

(٣) ينظر مدائع الصنائع ٢١٨/١، العنية شرح الهداية ٤١٦-٤١٧.

(٤) ينظر شرح مختصر خليل ١/ ٣٢٣.

(٥) ينظر تحفة المحتاج ٢/ ١٥٢، المجموع ٤/ ٩٤، ١٠٥.

(٦) ينظر المغني ٢/ ١٨٢، شرح منتهى الإرادات ١/ ٢١٢.

(٧) الأوسط ٣/ ٢٧٠، (٨) معالم السنن ١/ ٢١٨.

المبحث الرابع

مبطلات الصلاة

❏ وفيه عشر مسائل:

❖ المسألة الأولى: لا يقاتل من مر بين يديه بالسلاح ونحوه

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن لمصلي لا يقاتل من مر بين يديه بالسلاح؛ لما فيه من ترك الإقبال على الصلاة والاشتغال بها، وبطلانها بذلك. ومن حكي الإجماع:

١- ابن بطال (٤٤٩هـ) رحمه الله: حيث قال: «والمقاتلة هاهنا: المدافعة في لطف، وأجمعوا أنه لا يقاتله بسيف ولا يخاطفه... ولا يبلغ به مبلغاً يفسد صلاته؛ لأنه إن فعل ذلك كان أضرب على نفسه من المار بين يديه»^(١).

٢- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أنه لا يقاتله بسيف، ولا يحاصبه، ولا يبلغ منه مبلغاً يفسد به صلاته، فيكون فعه ذلك أضرب عليه من مرور المار بين يديه»^(٢).

٣- أبو الوليد البهي (٤٧٤هـ) رحمه الله، قال: «ويعدل عن ظاهر المقاتلة بالإجماع على أنه لا يجوز أن يقاتله لمقاتلة النبي تفسد صلاته»^(٣).

٤- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا على أنه لا يزمه مقاتلته بالسلاح، ولا ما يؤدي إلى هلاكه»^(٤).

وقال: «وخرج من ذلك معنى المقاتلة المعلومه بإجماع»^(٥).

(١) شرح صحيح لحاري ١٣٦/٢

(٢) التمهيد ١٨٩/٤، الاستدكار ٢٧٤/٢.

(٣) المتنقى شرح الموطأ ١/٢٧٥.

(٤) إكمال المعلم ٤١٩/٢

(٥) إكمال المعلم ٤٢٠/٢

٥- أبو بكر ابن العربي (٥٤٣هـ) رحمته، قال: «أجمع العلماء أنه لا يقاتله بسيف ولا يخطبه، ولا يلعب به ملعاً يفسد به صلاته، لأنه إن فعل ذلك كان أصر على نفسه من المار بين يديه»^(١).

٦- أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ) رحمته، قال: «وأجمعوا على أنه لا تلمه مقاتله بالسلاح؛ لأن ذلك مخالف لما علم من قاعدة الإقبال على الصلاة، والاشتغال بها، والسكون فيها، ولما علم من تحريم دم المسلم وعظم حرمة»^(٢).

٧- الزرقاني (١١٢٢هـ) رحمته، قال: «وسمي ذلك مقاتلة مبالة، للإجماع على أنه لا يجوز أن يقاتله مقاتلة تفسد صلاته»^(٣).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كنا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلم رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا، وقال: «إن في الصلاة شغلاً»^(٤).

قال الكاساني: «يعني أعمال الصلاة، والقتل ليس من أعمال الصلاة، فلا يجوز الاشتغال به»^(٥).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»^(٦).

(١) المسالك في شرح موطأ مالك ١٠٣/٣. (٢) المفهم ٨٢/٢.

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ ٥٣٤/١.

(٤) صحيح لحدري، أبواب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من العمل في الصلاة، ٤٠٢/١. رقم (١١٥٨)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، ٣٨٢/١، رقم (٥٣٨).

(٥) بدائع الصنائع ٢١٧/١.

(٦) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم...، ١٩٨٦/٤، رقم (٢٥٦٤).

٣- وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه، ولبدراه ما استطاع، فإن أبي فليقاته؛ فإنما هو شيطان»^(١)؛ فقد قال عنه ابن عبد البر: «المقاتلة هما: المدافعة، وأحسبه كلاماً خرج على التغلص، ولكل شيء حد»^(٢)، أو هي المازعة بالأيدي، كما قاله أبو بكر بن العربي^(٣).

الموافقون: الحابلة^(٤)، وهو مقتضى ما نص عليه الحمية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والطاهرية^(٨).

المخالفون: ذكر غير واحد أن طائفة من لشافعية أطلقوا الأمر بالقتال في حديث أبي سعيد، وأنه على الحقيقة^(٩).

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «وقد غلط بعض الناس هاهنا فقالوا: إذا صلى إلى غير سرة فلا يمر أحد بين يديه بمقدار رمية السهم، وقيل: بمقدار رمية حجر، وقيل: بمقدار رمية رمح، وقيل: بمقدار المضاعفة، وقيل: بمقدار المضاربة بالسيف. وهذا كله خطأ أوقعهم فيه قوله: (فإن أبي فليقاته)، فحملوه

(١) صحيح البخاري، أبواب ستر المصلي، باب: يرد المصلي من مر بين يديه، ١/١٩١، رقم (٤٨٧)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب مع المار بين يدي المصلي، ١/٣٦٢، رقم (٥٠٥).

(٢) الاستدكر ٢/٢٧٤.

(٣) أممالك في شرح موطأ مالك ٣/١١١.

(٤) ينظر شرح منتهى الإرادات ١/٢١١.

(٥) ينظر بدائع الصنائع ١/٢١٧، حاشية ابن عابد ١/٦٣٨.

(٦) ينظر التوضيح شرح مختصر بن لحاح ٢/٦، لدخيرة ٢/١٥٣.

(٧) ينظر مغني المحتاح ١/٤٢١ (٨) ينظر لمحل ٢/١٣٠، ١١/١٥٥.

(٩) ينظر فتح الباري ١/٥٨٣، عمده القاري ٤/٢٩٢، شرح الزرقاني على الموطأ ١/٥٣٤.

نيل الأوطار ٣/١٠.

على أنواع القتال، ولم يفهموا أن القتال هو المدافعة بيد كانت أو دلة^(١).
* النتيجة: الأقرب عدم ثبوت الإجماع على أن المصلي لا يقاتل المار بين يديه بالسلاح، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثانية: تطل الصلاة بترك الجلسة الأولى عمداً

● شرح السألة: حكى الإجماع على أن من ترك الجوسر للتشهد الأول عمداً فصلاته باطلة. ومن حكى الإجماع:

ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أن من ترك الجلسة الأولى عمداً أن صلاته فاسدة، وأن عليه إعادتها»^(٢).

◆ مستند الإجماع: قول النبي ﷺ في حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣). مع مداومته ﷺ على فعلها وسجوده لتركها سهواً.
الموافقون: الحنابلة^(٤).

الخالفون: ذهب الشافعية إلى أن الجلسة الأولى من سن الصلاة، ولا تبطل بتركها عمداً^(٥)، وهو رواية عن أحمد^(٦)، وذهب الحنفية إلى أن الجلسة الأولى من واجبات الصلاة الأصلية التي لا تفسد الصلاة بتركها عمداً، لكنها تعاد وجوباً، فإن لم يعدها كان فاسقاً ثماً^(٧)، واختلف المالكية في إعادة لصلاة بتركها عمداً^(٨).

(١) القيس في شرح موطأ مالك بن أنس ١/٣٤٤. (٢) الإقناع ١/١٣٦.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس وإسهائهم، ٥/٢٢٣٨، رقم (٥٦٦٢).

(٤) ينظر شرح منتهى الإرادات ١/٢١٨-٢١٩.

(٥) ينظر المجموع ٣/٤٥٠، تحفة المحتاج ٢/١٨٣.

(٦) ينظر الإنباب ٢/١١٥.

(٧) ينظر بدائع الصنائع ١/١٦٣، حاشية ابن عابدين ١/٤٥٦ فما بعدها.

(٨) ينظر المقدمات الممهدة ١/١٦٤، مواهب الحليل ٢/١٥، ٢/٤٤.

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن من ترك الجلوس للشهاد الأول عامداً بطلت صلاته، والله ولي العلم

◆ المسألة الثالثة: تبطل الصلاة بالعمل الكثير

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن عمد العمل الكثير إذا توالى في الصلاة لغير مصلحتها ولم يكن من حسها، فإنه يبطلها ومن حكى الإجماع:

١- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا أن الأكل والقهقهة والعمل الطويل بما لم يؤمر به فيها يقصها؛ إذا كان يعتمد ذلك كله وهو ذاكر أنه في صلاة»^(١).

٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رحمه الله، قال في أنواع الإفعال الزائدة في الصلاة: «الوع الثاني: زيادة من غير جنس الصلاة، كالمشي، والحك، والروح، فإن كثر متوالياً أبطل الصلاة إجماعاً»^(٢).

٣- ابن الفصاح (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا أن الأكل والقهقهة والعمل الطويل بما لم يؤمر به فيها سقها؛ إذا كان يعتمد ذلك كله وهو ذاكر بأنه في صلاته»^(٣).

٤- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «متى طال الفعل في الصلاة وكثر أطل الصلاة إجماعاً، عمدأ كان أو سهواً، إذا كان من غير جنس الصلاة، إلا أن تكون لضرورة...»^(٤).

٥- ابن الرفعة (٧١٠هـ) رحمه الله، قال: «الإجماع منعقد على أن العمل الكثير في الصلاة يبطلها؛ لأنه معبر لنظامها وهيئتها.»^(٥).

٦- الإسوي (٧٧٢هـ) رحمه الله، قال: «قوله: وإن خطا ثلاث خطوات، أو صرب ثلاث ضربات متواليات بطلت صلاته؛ للإجماع على أن العمل الكثير

(١) مراتب الإجماع، ص. ٢٧.

(٢) الكافي ١/٢٧٨.

(٣) الإقنع ١/١٤١.

(٤) الشرح الكبير ٣/٦١٣-٦١٤.

(٥) كفاية النبيه ٣/٤١٤.

يبطلها...»^(١).

٧- البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبارة المقنع: «(فإن طال) أي: كثر (العمل) عرفاً بلا ضرورة... (في الصلاة) متوالياً (أبطلها) إجماعاً (عمداً كان أو سهواً) إذا كان من غير جنس الصلاة؛ لأنه يقطع الموالاة، ويسع متاعة الأدكار...»^(٢). ونقل الإجماع عنه الهوني^(٣)، وابن قاسم^(٤).

٨- وهبة الرحيلي (١٤٣٦هـ) رحمه الله، قال: «اتفق الفقهاء على بطلان الصلاة بالعمل الكثير المتوالي، ولو سهواً؛ لأن الحاجة لا تدعو إليه»^(٥).

♦ مستند الإجماع: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كما نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند الجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا، وقال: إن في الصلاة شعلاً»^(٦).

والمراد الشغل بأعمال الصلاة، وما ليس من أعمال الصلاة لا يجوز الاشتغال به^(٧).

الوافقون: الحنفية، وحده عندهم: ما لا يشك بسببه الناظر من بعيد في فاعله أنه ليس فيها^(٨).

والمالكية^(٩)، وعندهم: ما كان نحو حك جسد، وعبث بلحية، ووضع رداء على كتف كثير يبطل الصلاة.

(٢) المدع ٤٣١/١

(١) الهداية إلى أوهم الكفاية ١٥٠/٢٠

(٤) سطر حاشية الروض المربع ١٠٨/٢

(٣) سطر. كشف القناع ٣٧٧/١

(٥) الفقه الإسلامي وأدلته ١٠٣١/٢

(٦) صحيح ليخاري، أبواب العمل في الصلاة، باب ما يهيئ من العمل في الصلاة، ٤٠٢/١.

رقم (١١٥٨)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة وسخ ما كان من إباحة، ٣٨٢/١، رقم (٥٣٨).

(٨) ينظر: حاشية ابن عابدين ٦٢٤/١.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع ٢١٧/١

(٩) ينظر. التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب ٣٩١/١.

والشافية، وحده عندهم، ما عده الناس كثيراً كخطوات كثيرة متواليه، وفعلات متدعة، والخطوة الواحدة واصربة لواحدة قليل بلا خلاف، والثلاث كثير بلا خلاف^(١).

والحاملة، وحده عندهم: المستكثر في العادة لغير حاجة، من غير تقييد^(٢). والظاهرة، وحد المظل من العمل عندهم، ما لم يح للمصلي عمله في صلاته قليلاً أو كثيراً^(٣).

المعاملون: لم أف - بحسب بحثي - على خلاف لأهل العلم في أن عمد العمل الكثير المتوالي من غير حنس الصلاة لغير حاجة ولغير مصلحتها يبطلها. * النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن عمد العمل الكثير إذا توالى في الصلاة من غير حاجة لغير مصلحتها ولم يكن من جنسها فإنه يبطلها، والله ولي العلم

◆ المسألة الرابعة: تبطل صلاة الفريضة بالأكل والشرب

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن صلاة الفريضة تبطل بعمد الأكل ولشرب قليلاً كان أو كثيراً. ومن حكي الإجماع.

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع أهل العلم على أن المصلي ممنوع من الأكل والشرب، وأجمع أهل العلم كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على من أكل أو شرب في صلاة الفريضة عامداً الإعادة»^(٤).

٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «إذا أكل أو شرب في الفريضة عامداً بطلت صلاته رواية واحدة، ولا يعلم فيه خلافاً»^(٥).

(٢) ينظر شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٢٣

(٤) الإشراف ٢/ ٥٢.

(١) يطر: المجموع ٤/ ٩٣

(٣) ينظر: المحي ٢/ ١١٦.

(٥) المعني ٢/ ٤٦.

٣- اس القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع أهل العلم على أن المصلي ممنوع من الأكل والشرب، وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن من أكل أو شرب في صلاته الفرض عَمداً أن عليه الإعادة»^(١).

٤- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رحمه الله، قال: «إذا أكل أو شرب عَمداً في الفرض بطلت صلاته، لا نعلم فيه خلافاً»^(٢).

٥- البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ) رحمه الله، قال شارحاً عبدة المقنع: «(وإن أكل أو شرب عَمداً بطلت صلاته قل أو كثر)؛ لأنه عمل من غير جنس الصلاة، فاستوى كثيره وقليله كالجماع، وطهره لا فرق بين الفرض والنفل، وهو إجماع من يحفظ عنه في الفرض؛ لأنهما ينفيان الصلاة»^(٣).

♦ **مستند الإجماع:** حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعت من عند النخاشي سلمت عليه فلم يرد علينا، وقال: «إن في الصلاة شغلاً»^(٤). والمراد الشغل بأعمال الصلاة^(٥)، والأكل والشرب ليسا من أعمال الصلاة، وم ليس من أعمال الصلاة لا يجوز الاشتغال به.

الموافقون: الحنفية، وتبطل عندهم بالأكل والشرب مطلقاً، عَمداً أو سهواً، ولو سسمة^(٦).

والمالكية، وتبطل عندهم بعمد الأكل والشرب مطلقاً، وبالكثير سهواً^(٧).

(١) الإقناع ١/ ١٤٠.

(٢) الشرح الكبير ٤/ ١٩.

(٣) المدع ١/ ٤٥٣.

(٤) صحيح لبحري، أبواب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من العمل في الصلاة، ١/ ٤٠٢، رقم (١١٥٨)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، ١/ ٣٨٢، رقم (٥٣٨).

(٥) ينظر بدائع الصنائع ١/ ٢١٧. (٦) ينظر حاشية ابن عابدين ١/ ٦٢٣.

(٧) ووقع في المدونة أن كثير السهو ينحبر بالسجود. ينظر شرح مختصر خليل ١/ ٣٣٠.

والشفعية، وتبطل عندهم بعدم الكثير والقليل، كما بين أسانه^(١).
والحنابلة، وتبطل عندهم بعدم الكثير والقليل على الصحيح^(٢)، وكذلك
الضهرية^(٣).

المخالفون: حكى بعض الحنابلة قولاً في لمذهب أن الفريضة لا تنطل بعدم
يسير الشرب^(٤)، وأحاب عنه البرهان ابن مفلح بأنه «غير معروف»^(٥).
* النتيجة: صحة الإجماع وثبوته على أن صلاة الفريضة تبطل بعدم الأكل
والشرب قليلاً كان أو كثيراً، والله ولي العلم.

◆ المسألة الخامسة: نسخ جواز الكلام في الصلاة

● شرح السألة: حكى الإجماع على أن كلام الناس في الصلاة كان جائزاً ثم
نسخ، فمن تكلم بما ييسر من الصلاة عامداً بطلت صلاته. وممن حكى الإجماع:
١- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «واتفق أهل العلم جميعاً على أن تعد
الكلام قد كان جائزاً، واتفقوا أن ذلك منسوخ»^(٦).
٢- أبو إسحاق الجعبري^(٧) (٧٣٢هـ) رحمه الله، قال: «وهو منسوخ إجماعاً»^(٨).

= منح الجليل ٣٠٩/١.

(١) المجموع ٨٩/٤.

(٢) ينظر: الإصناف ١٢٩/٢-١٣٠، كشف القناع ٣٩٨/١.

(٣) ينظر: المحلى ١١٦/٢ (٤) ينظر: الإصناف ١٣٠/٢، المدع ٤٥٣/١.

(٥) ينظر: المدع ٤٥٣/١. (٦) الإقناع ١٤١/١.

(٧) أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن حنبل الجعبري لشافعي، أحد فقهاء
الشفعية وعلماء القراءات، ولد بقلعة حبر على الفرات، وتعلم ببغداد ودمشق، واستقر
سدة الخليل، له حروم كتب، منها شرح الشاطبية «كتر المعاني»، توفي سنة ٧٣٢
ينظر: صفات الشافعية ٢/٢٤٣-٢٤٤.

(٨) رسوخ الأحرار في مسوخ الأخبار، ص. ٢٧٣.

٣- محمد أنور شاه الكشميري (١٣٥٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «ومن المتفق عليه أن الكلام كان حائزاً ثم نسخ»^(١).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾»^(٢)، فأمرنا بالسكوت ونهيا عن الكلام»^(٣).

٢- حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كنا نتكلم في الصلاة ويسلم بعضنا على بعض وبوصي أحداً بالحاجة، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه وهو يصلي فلم يرد علي، فأخذي ما قدم وما حدث، فلما صلى قال: إن الله ﷻ يحدث من أمره ما شاء، وإنه قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»^(٤).
الواقفون: نسخ إباحة الكلام هو مضمي نصوص الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، والشافعية^(٧)، والحدادية^(٨)، والظاهرية^(٩).

المخالفون: ذهب الإمام الأوزاعي إلى أن الكلام لمصلحة الصلاة غير مسوخ، ولا تطل به الصلاة، وهو قول بعض المالكية، ورواية عن الإمام مالك والإمام أحمد^(١٠)، وسيأتي مزيد إيضاح لهذا القول في المسألة الآتية.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٨.

(١) العرف الشنخي ١/ ٣٧٦.

(٣) سبق تخريجه ص ٥١٧.

(٤) مسند أحمد ٧/ ٢١٠، رقم (٤١٤٥)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب رد سلام في الصلاة، ١٨٧/٢، رقم (٩٢٤)، وصححه الألباني، صحيح أبي داود ٧٩/٤، رقم (٨٥٧).

(٥) يطر: الباية شرح الهداية ٤٠٦-٤٠٧ (٦) ينظر: الذخيرة ٣١٧/٢.

(٧) ينظر: شرح صحيح مسلم ٢٠/٥. (٨) ينظر: المغني ٣٥/٢.

(٩) ينظر: المحلى ٣١١/٢.

(١٠) يطر: المجموع ٨٥/٤، شرح صحيح مسلم ٢٧/٥، الشرح الكبير ٣٦/٤.

«استهجة: صحة الإجماع وثبوته على نسخ إباحة كلام الناس عمداً في الصلاة لغير مصلحتها أو لغير واجب، والخلاف في بقاء إباحة ما سوى ذلك، وهذا قال الماوردي في مناقشته نقول الأوزاعي ومن وافقه: «قالوا: ولأننا قد أجمعنا على إباحة عمد الكلام في الصلاة، سواء أصلحها أم لا، ثم نسخ منه ما لا يصلحها إجماعاً، وكان الباقي على إباحتها، فمن أ بطل الصلاة فقد أثبت نسخه، وذلك لا يكون إلا بدلالة قاطعة»^(١).

◆ المسألة السادسة: تبطل الصلاة بالكلام عمداً لغير إصلاحها أو فعل واجب

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن الكلام عمداً في الصلاة يبطلها إذا كان لغير إصلاحها أو فعل واجب كإتقاد من أشرف على هلاكه. وممن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله، قال: «أجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عمداً لكلامه، وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها؛ أن صلاته فاسدة»^(٢). وقال «أجمع أهل العلم على أن المصلي ممنوع من الكلام»^(٣).

٢- ابن حزم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا على أن الكلام في الصلاة عمداً مع غير الإمام في إصلاح الصلاة، وفي رد الإمام، أو ما ناه، وبعد موت النبي ﷺ، ينقض الصلاة»^(٤).

٣- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «أجمع المسمون أن الكلام في الصلاة عمداً إذا كان المصلي يعلم أنه في صلاة ولم يكر ذلك في إصلاح صلاته؛ نفسد صلاته»^(٥).

٤- القاضي عياض (٥٤٤هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع أهل العلم على أن الكلام فيها عمداً لغير إصلاحها أو لاستنقاذ هالك وشبهه أنه مفسدها»^(٦).

(٢) الأوسط ٣/٢٣٤، الإشراف ٢/٤٧.

(٤) مراتب الإجماع، ص ٢٧.

(٦) إكمال المعلم ٢/٤٦٩-٤٧٠.

(١) الحاوي الكبير ٢/١٨٢.

(٣) الإقناع ١/١٠١.

(٥) الاستذكار ١/٤٩٨.

٥- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَجَّلَهُ، قال: «أم الكلام عمداء، وهو أن يتكلم عالماً أنه في الصلاة مع علمه بتحريم ذلك لغير مصدحة الصلاة، ولا لأمر يوجب الكلام؛ فتطّل الصلاة إجماعاً»^(١).

٦- ابن الفطان (٦٢٨هـ) رَجَّلَهُ، قال: «وأجمع أهل العلم أن من تكلم في صلاته عامداً وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها أن صلاته فاسدة»^(٢).

٧- النووي (٦٧٦هـ) رَجَّلَهُ، قال: «وأجمع العلماء على أن الكلام فيها عامداً عالماً بتحريمه بغير مصلحتها وبغير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة»^(٣).

٨- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَجَّلَهُ، قال: «وهذا مما اتفق عليه المسلمون»^(٤).

٩- ابن الملقن (٨٠٤هـ) رَجَّلَهُ، قال: «ودل حديث ريد على النوع المنهي عنه من الكلام في الصلاة، وهو قوله: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم أحداً صاحبه لحاحته، والأمة مجمعة على تحريم هذا النوع من الكلام في الصلاة على مثل ذلك»^(٥).

١٠- ابن حجر (٨٥٢هـ) رَجَّلَهُ، قال: «أجمعوا على أن الكلام في الصلاة من عالم بالتحريم عامد لغير مصلحتها أو إنقاذ مسلم مبطل لها»^(٦).

١١- العيني (٨٥٥هـ) رَجَّلَهُ، قال: «وأجمع العلماء على أن الكلام في لصلاة عامداً عالماً بتحريمه لغير مصلحتها ولغير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة»^(٧).

١٢- الشوكاني (١٢٥٠هـ) رَجَّلَهُ، قال: «لا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته عامداً عالماً فسدت صلاته»^(٨).

١٣- أحمد البنا الساعاتي (١٣٧٨هـ) رَجَّلَهُ، قال: «ولا خلاف بين أهل العلم

(١) المنفي ٣٥/٢.

(٢) الإقذع ١/١٤٠.

(٣) شرح صحيح مسلم ٢٧/٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/٦١٥.

(٥) الوصيح لشرح الجامع الصحيح ٩/٢٦٧.

(٦) فتح الباري ٣/٧٥.

(٧) نخب الأفكار ٣/٣١٤، عمدة القاري ٧/٢٧١.

(٨) بيل الأوطار ٢/٣٦٧.

في بطلان صلاه من تكلم عامداً عالماً^(١)

١٤- عبد الله البسام (١٤٢٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «أجمع العلماء على بطلان صلاة من تكلم فيها عامداً لغير مصلحتها عالماً بالتحريم»^(٢).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كما نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾»^(٣)، فأمرنا بالسكوت وبهين عن الكلام»^(٤).

٢- حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كما نتكلم في الصلاة ويسلم بعضنا على بعض ويوصي أحداً بالحاجة، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه وهو يصلي فلم يرد علي، فأخذني ما قدم وما حدث، فلما صلى قل: إنا لله عز وجل يحدث من أمره ما شاء، وإنه قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»^(٥).

٣- حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله. فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أمياه! ما شأنكم تنظرون إلي؟! فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني لكني سكت، فلم صلى رسول الله ﷺ فأبى هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله! ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن...»»^(٦).

(٢) نيسير العلام، ص ١٩٢.

(١) الفتح الرباعي ٧٥/٤.

(٤) سبق تحريجه ص ٥١٧.

(٣) سورة البقرة، ٢٣٨.

(٥) سبق تخريجه ص ٦٢٣.

(٦) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة وسبح ما كد من إباحة، ١/٣٨١، رقم (٥٣٢).

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، و الشافعية^(٣)، و لحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).

المخالفون: وقع الخلاف في مسألة بطلان الصلاة بالكلام عمداً في مسألتين:

♦ المسألة الأولى: الكلام لمصلحة الصلاة:

فقد ذهب الإمام الأوزاعي إلى أن الكلام لمصلحة الصلاة لا تنطل به الصلاة، كما لو جهر الإمام بالقراءة في العصر فقال له المأموم: إنها لعصر. وهو قول بعض المالكية، ورواية عن الإمام مالك والإمام أحمد^(٦).

والحجة لهم حدث أبي هريرة رضي الله عنه قال «صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم سئت؟ فقال رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن». فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله. فأقل رسول الله ﷺ على الناس فقال: «أصدق ذو اليدين؟» فقالوا: نعم يا رسول الله. فأتى رسول الله ﷺ ما بقى من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم»^(٧).

♦ المسألة الثانية: الكلام المتعلق بفعل واجب:

فقد حكى ابن عبد البر وغيره عن الأوزاعي أن من تكلم في صلاته لإحياء نفس أو مثل ذلك من الأمور الجسام؛ لم تفسد بذلك صلاته، ويمضى فيها، ودلت

(١) ينظر: السه شرح الهداه ٤٠٢/٢.

(٢) ينظر: شرح التقيي ٦٥٣/١، شرح رروق على متن الرسالة ٩٧٨/٢.

(٣) ينظر: تحفة المحتاح ١٣٧/٢، معني المحتاح ٤١١/١.

(٤) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٢٢٥/١ (٥) ينظر: المحلى ٣١١/٢.

(٦) ينظر: المجموع ٨٥/٤، شرح صحيح مسلم ٢٧/٥، الشرح الكبير ٣٦/٤.

(٧) صحيح البخاري، أبواب المساجد، باب تشييت الأصابع في لمسجد وغيره، ١/١٨٢.

رقم (٤٦٨)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة

والسجود له، ١/٤٠٣، رقم (٥٧٣).

حيث لا يمكن لتسبيح، ولو نظر إلى علام يريد أن سقط في بئر أو مكان فصاح به، أو رأى ذئباً يشب على عمه فصاح به؛ أثم ما بقي من صلاته^(١).

قال ابن عبد البر: «سم يتابعه أحد على قوله هذا، وهو قول ضعيف ترده السنن والأصول»^(٢).

وقال ابن قدامة: «ويحتمل أن لا تطل الصلاة به، وهو ظاهر قول أحمد رحمه الله؛ فإنه قال في قصة ذي الدين: إنما كلم القوم النبي ﷺ حين كلمهم، لأنه كان عليهم أن يحيوه. فعلل صحة صلاتهم بوجوب لإجابة عليهم، وهذا متحقق هاهنا»^(٣).

❖ نتيجة: صحة الإجماع وثبوته على بطلان الصلاة بكلام عمداء لغير إصلاحها أو فعل واجب، والخلاف فيما سوى ذلك، والله ولي العلم

❖ المسألة السابعة: تبطل الصلاة بالصحك والقهقهة

● شرح المسألة: أجمع العلماء على أن لضحك بصوت مسموع يبطل لصلاة، سواء أسمعته وحده، وهو الضحك، أم سمعه من حوله، وهو القهقهة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن المنذر (٣١٩هـ) رحمه الله، قال: «وأجمعوا أن الصحك في الصلاة يفسد الصلاة»^(٤).

٢- ابن بطال (٤٤٩هـ) رحمه الله، قال: «وقول حابر: «إذا صحك في الصلاة أعاد الصلاة»، فهو إجماع من العلماء»^(٥).

٣- ابن حرم (٤٥٦هـ) رحمه الله، قال: «واتفقوا أن الأكل والقهقهة والعمل الطويل بما لم يؤمر به فيها ينقضها؛ إذا كان تعتمد ذلك كله وهو دأكر لأنه في صلاة»^(٦).

(١) ينظر، الاستدكار ١/ ٤٩٨.

(٢) الاستدكار ١/ ٤٩٨.

(٣) المعني ٣٨/ ٢.

(٤) الأوسط ٣/ ٢٥٣، الإشراف ٢/ ٥٥، الإجماع، ص ٣٩.

(٥) مراتب الإجماع، ص: ٢٧.

(٦) شرح صحيح البخاري ١/ ٢٧٤.

وقال «وفرص عليه ألا يضحك ولا يتبسم عمداً، فإن فعل بطلت صلاته، وإن سها بذلك فسحود السهو فقط، وأما القهقهة بإجماع...»^(١).

٤- ابن رشد، حفيد (٥٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «اتفقوا على أن لضحك يقطع الصلاة»^(٢).

٥- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال «وإن ضحك فبان حرفان فسدت صلاته، وكذلك وإن قهقه ولم يكن حرفان، وبهذا قال جابر بن عبد الله، وعطاء، ومجاهد، والحسن، وقتادة، والبخي، والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي، ولا نعلم فيه مخالفاً»^(٣).

٦- ابن القطان (٦٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال «وأجمعوا أن الضحك في الصلاة يفسد الصلاة»^(٤).

٧- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: «القهقهة تُبطل بالإجماع»^(٥).

♦ مستند الإجماع:

١- حديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾^(٦)، فأمرنا بالسكوت ونهيب عن الكلام»^(٧).

٢- حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه: «إن الله عز وجل يحدث من أمره ما شاء، وإنه قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»^(٨).

٣- حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن...»^(٩).

(٢) بداية لمجتهد ١/١٩١.

(١) المحلى ٢/٣١٩.

(٤) الإقناع ١/١٤٠.

(٣) المفني ٢/٣٩-٤٠.

(٦) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٢/٦١٧.

(٨) سبق تخريجه ص: ٦٢٠.

(٧) سبق تخريجه ص: ٥١٧.

(٩) سبق تخريجه ص: ٦٢٥.

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية إن طهر حرفان^(٣)، والحنابلة إن طهر حرفان في الصحيح^(٤)، والظاهرية^(٥).

الغالبون: روي عن الشعبي أن من ضحك في الصلاة فلا شيء عليه، قال ابن حزم: «روي عن الشعبي: من ضحك في الصلاة فلا شيء عليه»^(٦).

وهذا الذي قاله ابن حزم روي عن الشعبي خلافاً كقول الجمهور، قال البيهقي: «قد روي في كتاب السنن^(٧) عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه سئل عن الرجل يضحك في الصلاة؟ قال: يعيد الصلاة ولا بعيد الوضوء»، وروينا عن عبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وأبي أمامة لباهلي ما يدل على ذلك، وهو قول الفقهاء السبعة من التابعين، وقول الشعبي وعطاء والزهري^(٨).

ولعل هذا أقرب أن يكون قول الشعبي؛ فقد روي عنه لتشديد فيما رخص فيه غيره، حيث روي عنه أن الكساء والأبس يفسد الصلاة، قال ابن المنذر: «قالت

(١) يطر: العباة شرح الهدية ٥١/١، ٥٢، ٣٨٤.

(٢) يطر: شرح مختصر حليل ٣٢٧/١، انقواكه الدواني ٢٢٨/١.

(٣) يطر: معي المحتاج ٤١٢/١.

(٤) ينظر: المعني ٣٩/٢، المدع ٤٦١/١. أما القهقهة ففي أحد الوجهين أو إروايتين تفسد الصلاة وإن لم يظهر حرفان، وسبق قول من قدمه: «لا يعلم فيه خلافاً»، والوجه الآخر أنها كالضحك تبطل بحرفين. يطر: الإنصاف ١٣٨/٢.

(٥) يطر: المحلي ٣١٩/٢. (٦) مراتب الإجماع، ص ٢٨.

(٧) يشير بذلك إلى ما رواه بسنده عن أبي الربيع (ك) من أدركت من فقهاءنا لذين ينهي إلى قولهم، منهم سعيد بن المسيب، وعروة بن الربير، وانقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وحرحة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، في مشيخته حله سواهم يقولون فيمن رعب: غسل عنه اندم ولم يتوصاً. وفيمن ضحك في الصلاة. أعادها ولم يعد وضوءه، وروينا نحو قولهم في الضحك عن الشعبي وعطاء والزهري. لسر الكبرى ٢٢٦/١.

(٨) معرفة السنن والآثار ٢٤٣/١.

صائفة: من أن في صلاته يعيد. روي هذا القول عن الشعبي، والسخمي...^(١).

* النتيجة: الأقرب صحة الإجماع وثبوتها على أن الصلح والقهقهة يبطلان الصلاة إذا طهر معهما حرفان مسموعان، والله ولي العلم.

◆ المسألة الثامنة: تبطل الصلاة بالسلام عمداً قبل إتمامها

● شرح المسألة: أجمع أهل العلم على أن من سلم قبل تمام الصلاة عالماً بعمداً فصلاته باطلة.

ومن حكم الإجماع: ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع العلماء على أن السلام في الصلاة قبل إتمامها يفسدها إذا كان عمداً»^(٢).

◆ مستند الإجماع: حديث علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»^(٣).

دل الحديث على أنه يتحلل من الصلاة بالتسليم. وحيث قد تسليمه خروج من الصلاة، وقد خرج من الصلاة قبل كمالها، فبطلت.

الموافقون: لحنفية^(٤)، ولما لكية^(٥)، والشافعية^(٦)، والحنابلة^(٧)، والظاهرية^(٨).
المخالفون: هم أقف - بحسب بحثي - على خلاف لأحد من العلم في أن الصلاة تبطل بالسلام عمداً قبل انقضائها.

* النتيجة: صحة الإجماع وثبوتها على أن من سلم عالماً بعمداً قبل تمام الصلاة فصلاته باطلة، والله ولي العلم.

(١) لإشراف ٥٥/٢، وبصر: فتح الباري ٢/٢٠٦.

(٢) لإقناع ١/١٤١. (٣) سبق تحريجه ص ٥٢٠.

(٤) ينظر: درر المعكم ١/١٠٠-١٠١، ١٥٤، حاشية ابن عدي ١/٦١٥-٦١٦.

(٥) ينظر: القوانين الفقهية، ص ٥٤، مع الجليل ١/٢٤٤.

(٦) ينظر: بحر المذهب لرويني ٢/٦٣، حاشية الجمل على شرح المصباح ١/٤٥٣.

(٧) ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/٢٢٥ (٨) ينظر: المحلى ٢/١١٦.

◆ المسألة التاسعة: لا تبطل الصلاة بالسلام سهواً قبل تمامها^(١).

● شرح المسألة: حكى الإجماع على أن السلام سهواً قس تمام الصلاة لا يبطلها إذا لم يطل الفصل، وحيتثد يسي على ما مضى ويسجد للسهو. وممن حكى الإجماع:

١- س رشد (٥٢٠هـ) رَحْمَةُ، قال «وإن سلم ساهياً قبل تمام صلاته؛ لم يخرج بذلك عن صلاته بإجماع، فليتم صلاته ويسجد للسهو إن كان وحده أو إماماً»^(٢).

٢- ابن قدامة (٦٢٠هـ) رَحْمَةُ، قال: «من سلم قبل إتمام صلاته ساهياً ثم علم قبل طول الفصل ونقض وضوئه؛ فعليه أن يأتي بما بقي، ثم يتشهد ويسلم، ثم يسجد سجدة السهو ويتشهد ويسلم... ولا نعم في حواز إتمام الصلاة في حق من نسي ركعة فما راد اختلافاً»^(٣).

٣- ابن القطار (٦٢٨هـ) رَحْمَةُ، قال: «وأجمعوا أنه من سهى في صلاته فسلم من اثنتين والصلاة ثلاث ركعات أو أربع؛ فإنه يخر بعد فراغه من الصلاة ساجداً للسهو، ويجزئه من ذلك سجدتان...»^(٤).

٤- عبد الرحمن ابن قدامة (٦٨٢هـ) رَحْمَةُ، قال: «من سلم قبل إتمام صلاته ساهياً، ثم علم قبل طول الفصل ونقض وضوئه؛ فصلاته صحيحة لا تنطل بالسلام، وعليه أن يأتي بما بقي منها، ثم يتشهد ويسلم، ويسجد سجدتين، ويتشهد ويسلم...»

(١) لهذه المسألة صورتان. الأولى: أن يكون سلامه سهواً منه لا يقصد به التحلل، فهو سهو دخل عليه يسجد له، الثانية: أن يقصد بسلامه التحلل طناً تمام الصلاة، وهذه الصورة هي المقصود هنا. يطر: إبيد والتحصيل ٥٢٥/١.

(٢) المقدمات، الممهدات ١٢٥/١. ويحمل أن مراده بمحل الإجماع الصورة الأولى السابق ذكرها.

(٣) الإقناع ١٥٥/١.

(٤) المغني ١٢/٢.

ولا نعلم في جواز الإلتصاف في حق من نسي ركعة فما زاد خلافاً^(١).

٥- المرداوي (٨٨٥هـ) رحمته، قال: «قوله: (وإن سلم قبل إتمام صلاته عمداً أبطلها) بلا نزاع، فإن كان سهواً ثم ذكر قريباً أتمها وسجد، بلا خلاف أعلمه»^(٢).

♦ مستند الإجماع.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة لعصر فسلم في ركعتين، فقام ذو اليمين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن». فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله. فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال: «أصدق ذو اليمين؟» فقالوا: نعم يا رسول الله. فأتى رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدة واحدة وهو جالس بعد التسليم»^(٣).

٦- قال ابن رجب «وقد دل هذا الحديث من جميع طرقه على أن من سلم من نقص ركعة فأريد من صلاته ناسياً ثم ذكر قريباً؛ أنه يسي عليمًا مضى من صلاته، ولا يلزمه إعادتها»^(٤).

الواقفون: الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦).....

(١) الشرح الكبير ٤/ ٢٤٠ ٢٥. (٢) الإنصاف ٢/ ١٣٢.

(٣) صحيح البخاري، أبواب المساجد، باب تنبيه الأصابع في المسجد وغيره، ١/ ١٨٢، رقم (٤٦٨)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، ١/ ٤٠٣، رقم (٥٧٣).

(٤) فتح الباري ٩/ ٤٠٩.

(٥) يظن. الدر المختار (مع حاشية بر عابدين) ١/ ٦١٥.

(٦) عند المالكية أن هذا السهو لا يمنع الرجوع لإصلاح الصلاة، لكنهم اختلفوا: هل يخرج به هذا السهو عن الصلاة فلا يرجع إليها إلا بإحرام، أم لا يحرم، فيرجع إليها بغير إحرام، على قوين يظن المقدمات الممهدة ١/ ١٧٥، التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب ١/ ٣٩٧.

والشافية^(١)، والحالة^(٢)، و لطاهرة^(٣).

المعالفون: روي عن لزهري أنه إذا سلم ساهياً قطع صلاته؛ لأنه تكلم في الصلاة ساهياً^(٤)، وحكاه ابن عبد البر عن بعض أصحاب أبي حنيفة^(٥)، وروي عن عطاء في رجل صلى الظهر ركعتين ثم سلم وانصرف، فقال: «يعود لها كاملة، إلا أن يكون النبي ﷺ صنع الذي يقولون»^(٦). يعني: سلم ثم بنى على صلاته، فتوقف عطاء في ذلك^(٧).

وحكى ابن دقيق العيد عن سحنون من المالكية أن البناء إنما يكون إذا سلم من ركعتين فحسب، على ما ورد في حديث دي اليندين، قال: «ولعله رأى أن البناء بعد قطع الصلاة وية الخروج منها على خلاف القياس، وإن ورد النص في هذه الصورة المعيبة، وهو السلام من اثنتين، فيقتصر على مورد النص، ويبقى فيما عداه على القياس»^(٨).

ولهذا الخلاف حكى ابن دقيق العيد وابن رجب القول بابناء وعدم بطلان الصلاة مذهباً لمحمود^(٩)، ولم يحكيا فيه إجماعاً.

(١) ينظر: المجموع ١١٣/٤. (٢) ينظر: شرح منتهى الإرادات ٢٢٥/١.

(٣) ينظر: المحلى ٧٣/٣. (٤) ينظر: فتح الباري لابن رجب ٤١٠/٩.

(٥) ينظر: التمهيد ٣٥١/١. (٦) مصنف عبد الرزاق ٣٢٩/٢ رقم (٣٥٦٩).

(٧) ينظر: فتح الباري لابن رجب ٤١٠/٩.

(٨) أحكام الأحكام ٢٧٦-٢٧٧، وينظر: بيل الأوطار ١٣٢/٣، الإعلام لابن الملقن ٢٨١-٢٨٣، قال ابن دقيق العيد: «والجواب عنه» أنه إذا كان الفرع مساوياً للأصل الحق به، وإن خيف القيس عند بعض أهل الأصول، وقد عدنا أن المنع لصحة الصلاة إنما كن هو الخروج منها مانية والسلام، وهذا المعنى قد ألغى عند ظن التسام بالنصر، ولا فرق بالنسبة إلى هذا المعنى بين كونه بعد ركعتين، أو كونه بعد ثلاث، أو بعد واحدة». أحكام الأحكام ٢٧٧/١.

(٩) ينظر: أحكام الأحكام ٢٧٦/١، فتح الباري ٤٠٩/٩.

* النتيجة: عدم ثبوت الإجماع على أن السلام سهواً قبل تمام الصلاة لا يبطلها إذا لم يطل الفصل، والله ولي العزم.

◆ المسألة العاشرة: لا تبطل الصلاة برد السلام إشارة

● شرح السائلة: حكى لإجماع على أن رد السلام إشارة باليد لا تبطل به الصلاة. ومن حكى الإجماع:

١- ابن عبد البر (٤٦٣هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع العلماء أن من سلم عليه وهو يصلي فرد السلام إشارة؛ أنه لا شيء عليه»^(١).

٢- ابن القطان (٦٢٨هـ) رحمه الله، قال: «وأجمع العلماء أن من سلم عليه وهو يصلي فرد السلام إشارة لا شيء عليه»^(٢).

◆ مستند الإجماع:

- ١- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «أد النبي ﷺ كاد يشير في الصلاة»^(٣).
- ٢- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «بعثني رسول الله ﷺ لحاجة، ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشار إلي، فيما فرغ دعائي فقال: إنك سلمت علي آنفاً وأنا أصلي، وإنما هو موجه يومئذ إلى المشرق»^(٤).
- ٣- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «أتى رسول الله ﷺ مسجد قباء يصلي فيه، فجاءت رجال من الأنصار يسلمون عليه، فسألت صهيياً - وكان معه - : كيف كان رسول الله ﷺ يرد عليهم؟ قال: كان يشير بيده»^(٥).

(٢) الإقناع ١/ ١٣٩.

(١) الاستدكر ٢/ ٣١٤.

(٣) مسند أحمد ١٩/ ٣٩٨، رقم (١٢٤٠٧)، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإشارة في الصلاة،

٢/ ٢٠٣، رقم (٩٤٣)، وصححه الألباني، صحيح الجامع الصغير ٢/ ٨٨٨، رقم (٤٩٥٢).

(٤) مسند أحمد، ٢/ ٤٤٢، رقم (١٤٥٨)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة،

باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة، ١/ ٣٨٣، رقم (٥٤٠).

(٥) مسند أحمد ٨/ ١٧٤، رقم (٤٥٦٨)، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة =

الموافقون: الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، ولطاهرية^(٥).
 المعالفون: حكى بن المنذر عن طائفة من السلف أن المصلي إنما يرد بعد
 انقضاء الصلاة، وعن بعضهم أنه يرد في نفسه^(٦).

وذكر ابن رجب عن أحمد رواية أنه لا يرد بالإشارة في نفل ولا فرض، ورواية
 أنه يرد في النفل دون الفرض^(٧)، وحكى غيره أن التفريق بين لفرض والنفل في
 الكراهة فحسب^(٨).

وحكى العيني عن أبي حيفة قوله «المصلي إذا سلم عليه لا يرد بلفظ ولا
 إشارة»^(٩).

وقد رد هذه السنة بن عديدين، حيث قال: «قوله» (لا بيده) أي: لا يفسدها
 رد السلام بيده، خلافاً لمن عزا إلى أبي حيفة أنه مفسد؛ فإنه لم يُعرف نقله من
 أحد من أهل المذهب، وإنما يذكرون عدم الفساد بلا حكاية خلاف، بل صريح
 كلام الطحاوي أنه قول أئمتنا الثلاثة... ومع هذا فالحق أن الفساد ليس بثابت
 في المذهب، وإنما استنطه بعض المشايخ مما في الظاهرية وعمرها من أنه لو صافح

= فيها، باب المصلي يُسلم عليه كيف يرد، ١٤٥/٢، (١٠١٧)، وصححه الترمذي، سنن
 الترمذي ٢٠٤/٢، رقم (٣٦٨).

(١) مع الكراهة. ينظر: بدائع الصنائع ١/٢٣٧، الباية شرح الهداية ٢/٤٤٢.

(٢) المشهور لجوار، وقابله الكراهة. ينظر: اتوصيح ١/٣٩٢، مواهب الجليل ٢/٣٢.

(٣) مع الاستحباب. ينظر: تحفة المحتاج ٢/١٤٨.

(٤) مع الاستحباب. ينظر: شرح منتهى الإرادات ١/٢١٢.

(٥) ينظر: المحلى ٢/١٢٣ (٦) ينظر: الأوسط ٣/٢٥٢.

(٧) ينظر: فتح الباري ٩/٣٥٥-٣٥٦.

(٨) ينظر: السروع ٢/٢٦٨، الإصناف ٢/١١٠.

(٩) عمدة القاري ٧/٢٦٩، وسطر: إكمال المعلم ٢/٤٦٨، المجموع ٤/١٠٥، التوصيح

لشرح الجامع الصحيح ٩/٢٦٨

بنيّة التسليم فسدت، فقال: فعلى هذا تفسد أيضاً إذا رد بالإشارة...»^(١).
والحجة لمن قال. لا يرد لفظاً ولا إشارة حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
قال: «كنا نسلم على أبي عليه السلام وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند
النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا، وقال: إن في لصلاة شغلاً»^(٢).
* النتيجة: الأقرب عدم ثبوت الإجماع على أن الصلاة لا تبطل برد السلام
إشارة، والله ولي لعلم.



(١) حاشية ابن عابدين ١/٦١٦.

(٢) صحيح البخاري، أبواب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من العمل في الصلاة، ١/٤٠٢،
رقم (١١٥٨)، صحيح مسلم، كذب المساحد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في
الصلاة ونسخ ما كان من إحاطة، ١/٣٨٢، رقم (٥٣٨).

الخاتمة

بعد التطواف في رحاب مسائل الإجماع في حكم الصلاة وشروطها وصفاتها والأذان والإقامة، خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- ١- مصطلح الإجماع يعني اتفاق جميع المجتهدين من علماء المسلمين بقول صريح، أو بقول أحدهم وانتشره بينهم من غير تكبير، أو فعل دال على حكم لأمر شرعي أو نفيه في عصر من العصور بعد النبي ﷺ.
- ٢- الإجماع حجة شرعية يجب الأخذ به وتحرم مخالفته، وهو أقوى في دلالته من انصوص الظنية الدلالة، ومقدم في الرتبة عليها؛ إذ لا يتطرق إليه التأويل.
- ٣- إنكار أصل لإجماع صلاة وهوى، وإنكار الحكم الثالث بالإجماع فيما علم من الدين بالضرورة كفر، وفي حكم إنكار ما دون ذلك خلاف بين لعلماء.
- ٤- جمهور أهل العلم على أن من شرط حجية لإجماع ثبوت مستند له، ويجوز أن يكون المستند قطعياً، وبعبارة الإجماع حيث انتفى النسخ أو التخصيص، كما يجوز أن يكون ظنياً، وبعبارة الإجماع حيث ثبوت الشك والقطعية.
- ٥- الأذان والصلاة شعيرتان من شعائر الإسلام الكبرى يتحقق بهما توحيد الله والعبودية له في أقطار الأرض كل يوم.
- ٦- كثرة مسائل الإجماع في الصلاة؛ ومرجعها إلى كونها عبادة نوقفية.
- ٧- ثبوت الإجماع على أن اصلوات الخمس واجبة على كل مكلف، ومستنده الكتاب والسنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.
- ٨- ثبوت لإجماع على أن لصلوات المفروضة خمس في اليوم واللييلة، ومستنده الكتاب والسنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.
- ٩- ثبوت الإجماع على أن عدد ركعات اصلوات المفروضة على المقيم

الآمن في اليوم واللييلة سبع عشرة ركعة، ومستنده السنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.

١٠- ثبوت الإجماع على أن عدد ركعات صلاة لفجر ركعتان في السفر والحضر، ومستنده السنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.

١١- ثبوت لإجماع على أن عدد ركعات صلاة المغرب ثلاث ركعات في السفر والحضر، ومستنده السنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.

١٢- ثبوت الإجماع على أن الصلوات الخمس فرصت على النبي ﷺ وأمته ليلة المعراج التي هي ذات ليلة الإسراء به من مكة إلى بيت المقدس، ومستنده السنة.

١٣- ثبوت الإجماع على أن الصلاة تجب على كل مسلم بالغ عاقل، وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة خالية من الحيض والنفساء، ومستنده الكتاب والسنة.

١٤- ثبوت الإجماع على أن الحائض يحرم عليها فعل الصلاة أثناء الحيض، وأنه لا قضاء عليها إذا طهرت، ومستنده السنة، وحالف في القضاء الخوارج.

١٥- ثبوت الإجماع على أن النفساء كالحائض تسقط عنها الصلاة، ولا تصح منها، ولا يجب عليها القضاء عليها، ومستنده السنة.

١٦- ثبوت الإجماع على أن الدم إذا كان غير حيض ولا نفاس فهو دم استحاضة، تكون فيه المرأة طاهراً، وتحب عيها الصلاة وسائر ما يجب على الطاهر، ومستنده السنة.

١٧- الأقرب ثبوت الإجماع على بطلان صلاة السكران، وجوب الإعادة عليه حال الصحو في الوقت، والقضاء بعد الوقت، ومستنده إكتاب العزيز.

١٨- ثبوت الإجماع على أن من نام عن صلاة حتى خرج وقتها فعليه قضاؤها، والأقرب ثبوت الإجماع كذلك على وجوب قضاء ما زاد على خمس سنوات، ومستند الكل الكتاب والسنة، والخلاف فيه شاذ.

١٩- الأقرب ثبوت الإجماع على أن الناسي لفرض صلاة أو أكثر يجب عليه فصاؤها إذا تكرر، ومستنده الكتب والسنة.

٢٠- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أن المعصي عليه يقضي ما فاته من الصلوات، ولم يثبت الإجماع على ما دون الخمس ولا ما فوقها بقضاء ولا بتركه.

٢١- ثبوت الإجماع على سقوط القضاء عن المجنون إذا أفاق فيما زاد على خمس صلوات، ومستنده السنة، ولم يثبت الإجماع على سقوط القضاء في الحسم فما دونها.

٢٢- ثبوت الإجماع على أن الصلاة بصح من الصبي المميز العاقل، وعلى أنها لا تجب على من دون سن التمييز، والأقرب ثبوت الإجماع على أنها لا تجب على الصبي أو الصبية دون البلوغ، ومستند الكل السنة.

٢٣- ثبوت الإجماع على أن الصبي يؤمر بالصلاة إذا عقل، ومستنده السنة.

٢٤- ثبوت إجماع على أن الصلاة لا تسقط عن المريض ما دام يعقل إذا أمكه أن يأتي بما يقدر عليه منها إلى حد الإيماء بالرأس، ومستنده الكتاب والسنة، ولم يثبت إجماع في الوجوب على من قدر على الإيماء بطرفه أو بقلبه.

٢٥- ثبوت الإجماع على أن الكفار مخاطبون في الدين بالإسلام، وأنهم مخاطبون بفروع الشريعة كلها من حيث المؤاخذه والعقوبة في الآخرة، ومستنده الكتب والسنة، وأنهم مخاطبون في الدين بالعقوبات والمعاملات إذا انعقدت أسبابها، ولم يثبت الإجماع على خطابهم بما عدا ذلك من الفروع كالصلاة.

٢٦- ثبوت الإجماع على أن الكافر الأصلي لا تصح صلاته، ولا قضاء عليه إذا أسلم، ومستنده الكتاب والسنة.

٢٧- ثبوت الإجماع على بطلان صلاة المرتد والعياد بالله، ومستنده الكتاب العزيز.

٢٨- ثبوت الإجماع على أن من ترك الصلاة حاحداً لوجوبها فقد كفر والعياد

- بالله، ومستنده الكتاب والسنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.
- ٢٩- ثبت الإجماع على أن جاحد فريضة من الخمس كفر مرتد والعباد بالله، ومستنده الكتاب والسنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.
- ٣٠- لم يثبت الإجماع على قتل من قال: تعمدت ترك الصلاة ولا أريد فعلها، والعباد بالله.
- ٣١- لم يثبت لإجماع على الصلاة على من مات وهو يقول: (لا إله إلا الله) ولم يصل، والعباد بالله.
- ٣٢- ثبت الإجماع على أنه لا تقبل دعوى الجهل بوجوب الصلاة في دار الإسلام، لكونها من المعلوم من الدين بالضرورة، ومستنده الكتاب العزيز.
- ٣٣- ثبت الإجماع على أنه لا يصلي أحد عن أحد حي، والأقرب ثبوت الإجماع على أنه لا تصلى افريضة عن الميت، ومستند الكل الكتاب وأثر صحابي، ولم يثبت الإجماع على بطلان صلاة المنذورة عن الميت.
- ٣٤- ثبت الإجماع على بطلان إمامة المرأة للرحل في الفريضة، ومستنده السنة، ولم يثبت الإجماع على البطلان فيما سوى الفريضة.
- ٣٥- ثبت الإجماع على أنه لا يحب على النساء حضور الجماعة للصلوات المكتوبات، ومستنده السنة.
- ٣٦- لم يثبت الإجماع على وجوب القضاء على تارك الصلاة عمداً.
- ٣٧- لم يثبت لإجماع على صحة أذان لصبي في الفرائض لرجال البالغين، وثبوت الإجماع على صحة أذانه في الجملة إذا أذن غيره، ومستنده أثر صحابي.
- ٣٨- ثبت الإجماع على أن أذان الكافر لا يصح، ومستنده السنة.
- ٣٩- الأقرب ثبوت الإجماع على أن الأذان للإعلام بدخول الفريضة وقبول قول المؤذن بذلك لا يصح من المجنون، ومستنده السنة، ولم يثبت الإجماع على أن

أذان إقامة الشعيرة لا يصح من المجبور.

٤٠- لم يثبت الإجماع على أن أذان السكران لا يحزئ.

٤١- ثبوت الإجماع على صحة أذان مستور الحال، ومستنده السنة.

٤٢- الأقرب ثبوت الإجماع على استحباب الأذان للمسافر المنفرد، ومستنده السنة.

٤٣- لم يثبت الإجماع على جواز صلاة الفرد بغير أذان ولا إقامة إذا جاء إلى المسجد وقد صليت الجماعة.

٤٤- الأقرب ثبوت الإجماع على أنه لا يشرع أذان ولا إقامة لغير اصطوات الخمس والجمعة، ومستنده السنة، والخلاف محدث.

٤٥- ثبوت الإجماع على أنه لا يؤذن لصلاة - سوى الفجر - قبل دخول وقتها، ومستنده السنة.

٤٦- الأقرب ثبوت الإجماع على أنه لا يعتد بأذان أذن واحد بعضه وكمله آخر، ومستنده السنة.

٤٧- لم يثبت الإجماع على أنه يشترط في الأذان كونه مرتباً متوالياً.

٤٨- ثبوت الإجماع على أن الأذان تشفع جُملُهُ، سوى قول (لا إله إلا الله) في آخره، والله ولي العزم.

٤٩- ثبوت الإجماع على أفراد كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) في خاتمة الأذان، وأنها لا تشفع كسائر جمل الأذان، ومستنده السنة.

٥٠- ثبوت الإجماع على أنه يشرع التثويب في صلاة الفجر بقول (الصلاة خير من النوم) مرتين، ومستنده السنة، ولم يثبت الإجماع على أنه لا يشرع في غير المعجر.

٥١- لم يثبت لإجماع على أن الترحيع سنة في الأذان.

- ٥٢- ثبوت الإجماع على استحباب الترسل في الأذان والحذر في الإقامة، ومستنده السنة.
- ٥٣- ثبوت الإجماع على اختيار العدل الأمين للأذان، ومستنده لسنة، مع الخلاف بين اشتراطه واستحبابه.
- ٥٤- ثبوت الإجماع على استحباب أن يكون المؤذن بصيراً، إلا حيث يكون مع الأعمى من يحفظ له الوقت، أو كان مقلداً ثقة، ومستنده السنة.
- ٥٥- ثبوت الإجماع على أن طهارة المؤذن مشروعة، ومستنده السنة والآثر، مع الخلاف بين وجوبها واستحبابها.
- ٥٦- ثبوت الإجماع على أن قيام المؤذن مشروع، ومستنده السنة والآثر، مع الخلاف بين الوجوب والسنية.
- ٥٧- ثبوت الإجماع على أنه يستحب للمؤذن استقبال القبلة حار الأذان، ومستنده السنة.
- ٥٨- ثبوت الإجماع على أن إجابة المؤذن بقول مثل قوله مشروعة، ومستنده السنة، مع الخلاف بين الوجوب والسنية.
- ٥٩- الأقرب ثبوت الإجماع على جواز أن يقيم الصلاة غير من تولى الأذان، ومستنده السنة.
- ٦٠- ثبوت الإجماع على حواز الكلام المباح في أمر الدنيا بين الأذان والإقامة، ومستنده السنة.
- ٦١- لم يثبت الإجماع على تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان لغير عذر.
- ٦٢- لم يثبت الإجماع على أن الإقامة مثنى مثنى كالأذان.
- ٦٣- ثبوت الإجماع على جواز الفصل اليسير بين الإقامة والصلاة بالكلام وغيره، ومستنده السنة.

- ٦٤- لم يثبت الإجماع على كراهة إقامة المحدث.
- ٦٥- ثبوت الإجماع على حوار أخذ الرزق من بيت لمال على الأذن، ومستنده آثار عن عمر وعثمان رضي الله عنهما.
- ٦٦- ثبوت الإجماع على أن للصلاة شروطاً تقدمها لا تصح لا بها، ومستنده الكتب والسنة.
- ٦٧- الأقرب ثبوت الإجماع على أن الوقت شرط لصحة صلاة الفريضة، ولا تحزئ إن صليت قبله، ومستنده الكتاب والسنة.
- ٦٨- ثبوت لإجماع على أن مراقبت الصلوات المبروضة توقيفية، ومستنده الكتب والسنة.
- ٦٩- ثبوت الإجماع على أنه لا تجزئ صلاة الفريضة مع الشك في دخول الوقت، ومستنده الكتاب والسنة.
- ٧٠- ثبوت الإجماع على أنه يحرم تأخير الفريضة عن وقتها عمدً بغير عذر، ومستنده الكتاب والسنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.
- ٧١- لم يثبت الإجماع على أن علة الطن بدخول الوقت شرط في صحة الصلاة حال تعدد اليقين.
- ٧٢- لم يثبت الإجماع على العمل بقول المؤذن في دخول الوقت.
- ٧٣- ثبوت الإجماع على تعيين أداء الفريضة في آخر الوقت الذي لا يتسع لغيرها، وثبوت الإجماع على حرمة التأخير إلى ما لا يسع أداء جميع الفريضة، ومستند الكل الكتاب والسنة، ولم يثبت الإجماع على جوار التأخير إلى آخر الوقت الذي يسع أداء الفريضة.
- ٧٤- ثبوت الإجماع في الحملة على أن من زال عذره في آخر وقت الصلاة بعد ما يلزمه من طهارة وستر عورة، فإنه يجب عليه أن يصليها، ومستنده السنة.

- ٧٥- ثبوت الإجماع على أن الزوال هو أول وقت صلاة الظهر، وأنها لا تصح ولا تجب قبله، ومستنده الكتب والسنة.
- ٧٦- ثبوت الإجماع على صحة صلاة العصر والشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة وقد بلغ الظل مثليه، ومستنده السنة.
- ٧٧- الأقرب ثبوت الإجماع على أن من السنة تعجيل صلاة المغرب في صحو من غير عذر، ومستنده السنة.
- ٧٨- ثبوت إجماع على أن أول وقت المغرب حين يغيب قرص الشمس مباشرة، ومستنده السنة.
- ٧٩- ثبوت الإجماع على أن أول وقت العشاء هو مغيب الشفق، ومستنده السنة، مع الاختلاف في تحديد الشفق.
- ٨٠- ثبوت الإجماع على أن السنة الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا بعرفة، وبين المغرب والعشاء تأخيرًا بمزدلفة، وأن من ترك الجمع كان مسيئًا، ومستنده السنة.
- ٨١- ثبوت الإجماع على أن أول وقت صلاة الصبح هو طلوع الفجر الثاني، ومستنده السنة.
- ٨٢- لم يثبت الإجماع على جواز تأخير الفجر وصلاتها حين الإسفار.
- ٨٣- ثبوت الإجماع على أن وقت الفجر يخرج بطلوع الشمس، ومستنده السنة، ولم يثبت الإجماع على أن وقت الفجر لا يخرج إلا بطلوع الشمس.
- ٨٤- ثبوت الإجماع على تحريم تأخير صلاة النهار إلى الليل، والليل إلى النهار عمدًا، ومستنده الكتاب والسنة، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة.
- ٨٥- ثبوت الإجماع على أنه لا تسقط الفوائت ونحوها بالصلوات المضاعفة في المساجد الثلاثة، ومستنده السنة.

٨٦- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أن من أخر الصلاة عن أول وقتها ثم مات في ثنائه لا يموت عاصياً، كنه قول المحققين، ومحالفه يقترب من حرق الإجماع.

٨٧- لم يثبت الإجماع على أن لترتيب يسقط بكثرة الفوائت ولو ضاق وقت الحاضرة، والله ولي العلم.

٨٨- ثبوت الإجماع على أن الرينة المذكورة في قوله تعالى: ﴿يَبْيِئْ مَادَمَ حُدُوءَ رَيْتَكَرَّ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ المقصود بها ستر العورة، ومستنده أثر صحابي.

٨٩- ثبوت الإجماع على وحب ستر العورة عن الأعين بكل حال، ومستنده الكتاب السنة، مع الاختلاف في كونه شرطاً لصحة الصلاة.

٩٠- ثبوت الإجماع على أن الفبل والدبر عورة في الصلاة وفي غير الصلاة، ومستنده السنة.

٩١- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أن وحه المرأة ليس بعورة في الصلاة.

٩٢- الأقرب ثبوت الإجماع على أن المرأة لا يصلي متقبية ولا متبرقة، ومستنده السنة.

٩٣- لم يثبت الإجماع على أن كفي المرأة ليسا بعورة في الصلاة ولا يجب سترهما.

٩٤- ثبوت الإجماع على أن ماعداد وحه الحرة وكفيها وقدميها عورة، ومستنده السنة.

٩٥- ثبوت الإجماع على وحب تغطية المرأة لحرة البالغة جميع رأسها في الصلاة بالحمار إذا وحدته، وكذلك الحال فيما يغطي ربع رأس فما فوق، ومستنده السنة، وفي عدم القدرة إلا على تغطية ما دون الربع خلاف.

٩٦- ثبوت الإجماع على أن الحرة البالغة إذا صلت وجميع رأسها مكشوف فعليها إعادة الصلاة، ومستنده السنة، وفي صحة صلاتها إذا اكشف بعض

الرأس خلاف.

- ٩٧- لم يثبت الإجماع على أن عورة المراهقة ما بين السرة إلى الركبة.
- ٩٨- ثبوت الإجماع على أن الأمة غير المزوجة والسرية والمبغضة وأم الولد لا يحب عليها أن تعطي رأسها في الصلاة، لكن يستحب لها، ومستنده أثر صحابي، وفي من عداها كالمزوجة والسرية والمبغضة وأم الولد خلاف.
- ٩٩- الأقرب ثبوت الإجماع على صحة صلاة المرأة في بيتها بعير جلاب فوق الثياب التي ستر العورة في الصلاة، ومستنده السنة.
- ١٠٠- الأقرب أنه لم يثبت إجماع على أن سرة الرجل ليست عورة.
- ١٠١- الأقرب ثبوت الإجماع على جواز صلاة الرجل في الثوب الواحد إذا عطي ما يجب ستره في الصلاة، ومستنده السنة.
- ١٠٢- ثبوت الإجماع على استحباب الصلاة في ثوبين أو أكثر لواجب يغطي بهما العورة وزيادة، ومستنده السنة.
- ١٠٣- ثبوت الإجماع على أن للمصلي ستر ركبتيه في الصلاة، وأنه لا يجب عليه كشفهما لمباشرة المصلي حل السجود، ومستنده السنة.
- ١٠٤- لم يثبت الإجماع على بطلان صلاة من صلى مكشوف العورة مع القدرة على سترها.
- ١٠٥- ثبوت الإجماع على أن من عدم أو عجز عما يستر به عورته صلى على حاله عرياناً، ولا إعادة عليه، ومستنده الكتاب والسنة.
- ١٠٦- ثبوت الإجماع على وجوب استتار من صلى عرياناً فوجد ثوباً قريباً أثناء الصلاة، ومستنده الكتاب والسنة والقياس، فإن كان الثوب بعيداً ففي الرخوب خلاف.
- ١٠٧- الأقرب ثبوت الإجماع على حواز لبس النساء للحريص الخالص في

- الصلاة وفي غير الصلاة، ومستنده السنة، والخلاف فيه قبل الإجماع.
- ١٠٨- لم يثبت الإجماع على تحريم لس الرجل الحرير الخالص من غير عذر في الصلاة وفي غيرها
- ١٠٩- لم يثبت الإجماع على حواز لبس الرجل الثوب المعلم بالحرير قدر أربعة أصابع فما دون.
- ١١٠- لم يثبت الإجماع على حواز لبس الحرير للرجال في الحرب للضرورة وللمرض.
- ١١١- ثبوت لإجماع على أنه يسن لبس الثياب البيضاء للرجال، ومستنده السنة.
- ١١٢- لم يثبت الإجماع على تحريم لبس الثوب الذي فيه صورة حيوان مما لا ظل له.
- ١١٣- ثبوت الإجماع على النهي عن تشبه بأهل الكتاب وغيرهم من الكفار فيما هو من خصائصهم من اللباس، ومستنده السنة.
- ١١٤- ثبوت الإجماع على أن الطهارة من الحدث شرط لصحة الصلاة، ومستنده الكتاب والسنة، وفي اشتراط الطهارة من النجاسة خلاف.
- ١١٥- ثبوت الإجماع على أن خروج الغائط من الدبر والبول من القبل ينقض الطهارة، ومستنده الكتاب والسنة.
- ١١٦- ثبوت الإجماع على أن خروج الريح من الدبر نافض لطهارة الوضوء، ومستنده السنة.
- ١١٧- لم يثبت الإجماع على أن طهارة البدن والثوب واحدة في الصلاة أو شرط لصحتها.
- ١١٨- ثبوت الإجماع على أن من نه سلس البول لا تسقط عنه الصلاة، ومستنده

القياس على المستحاضة.

١١٩- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أن أصابه الرعاف أثناء الصلاة فحرج لغسله، وتكسّم أثناء ذلك، فإن صلاته تظل ولا يني على ما مضى منها.

١٢٠- لم يثبت الإجماع على أن طهارة بقعة المصلي شرط في صحة الصلاة.

١٢١- الأقرب أنه لم يثبت لإجماع على جواز الصلاة في الكنائس.

١٢٢- ثبوت الإجماع على جواز الصلاة على الحصير وغيره مما يتخذ من نبات الأرض، ومستنده السنة.

١٢٣- ثبوت الإجماع على حوار الصلاة على الصوف ونحوه مما يتخذ من الحيوان، ومستنده السنة.

١٢٤- ثبوت الإجماع على أن استئصال القبلة شرط لصحة صلاة القادر عليه في الحملة، ومستنده الكتاب والسنة.

١٢٥- ثبوت الإجماع على بطلان صلاة لفريضة إلى غير القبلة من عالم بجهتها قادر على التوجه إليها، ومستنده الكتاب والسنة.

١٢٦- ثبوت الإجماع على أن فرض الأعمى غير لعالم بجهة الكعبة العاجز عن الاجتهاد بنفسه تقليد ثقة عارف، ومستنده الكتاب.

١٢٧- ثبوت الإجماع على أن المصلي إذا اجتهد اجتهداً تاماً في معرفة جهة القبلة وصلى، ثم أراد صلاة أخرى فاجتهد؟ فعليه أن يعمل بالاجتهاد الثاني، ومستنده الكتاب والسنة، وفي وجوب إعادة ما صلى بالاجتهاد السابق خلاف.

١٢٨- ثبوت إجماع على بطلان صلاة من تحول بجميع بدنه عن القبلة الصحيحة عمداً دون عذر، ومستنده الكتاب العزيز.

١٢٩- لم يثبت لإجماع على أن فرص البعيد استقبال جهة الكعبة لا عينها.

١٣٠- ثبوت الإجماع على أن استقبال عين الكعبة فرض من يعاينها، ما لم

يكن محارباً أو حائفاً، ومستنده لكتب والسنة.

١٣١- ثبوت الإجماع على أن العاجر عن استقبال القبلة يسقط عنه فرض الاستقبال، ويصلي على حاله، ومستنده اكتاب والسنة

١٣٢- ثبوت الإجماع على أنه لا يقلل خبر الكافر بالقلعة في الجملة، ومستنده الكتاب العزيز.

١٣٣- ثبوت الإجماع على أن اصلاه لا تصح ولا تحزئ لا سية، ومستنده اكتاب والسنة.

١٣٤ صحة الإجماع وثبوتة على أن المعتبر في النية هو القلب، وأنه لا يجزئ التلفظ باللسان مع غفلة القلب، ومستنده الكتاب والسنة.

١٣٥- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على صحة صلاة المتنفل حلف المفترض.

١٣٦- ثبوت الإجماع على رحوب ترتيب أركان الصلاة من الأفعال والأقوال، وأن خلاف الترتيب عمداً مصل للصلاة، ومستنده السنة.

١٣٧- ثبوت الإجماع في الجملة على وجوب الموالاة في الصلاة، وبطلانها بالفصل بين أجزائها بقول أو فعل من غير جنسها، ومستنده الكتاب والسنة.

١٣٨- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أن تكررة الإحرام فرض في الصلاة لا تنقعد بدونها.

١٣٩- ثبوت الإجماع على أن القيام ركن في الفريضة، فلا تصح صلاة القادر عليه بدونها، ومستنده الكتاب والسنة

١٤٠- ثبوت الإجماع على أن صلاة الفريضة لا تصح مع اجلوس لغير عذر، ومستنده الكتاب والسنة.

١٤١- ثبوت الإجماع على أنه لا يجوز لأحد أن يصلي على الدواب - راكباً غير قائم - شيئاً من الفرائض حال الأمن واسماء اعذر مطلقاً، ومسده السنة.

١٤٢- ثبت الإجماع على صحة صلاة المريض في لسفيهه الكبيرة الجارية لغير قادر على النزول أو كان يشق على جماعته، ومستنده السنة، وفي صحتها مع إمكان النزول على الأرض من غير مشقة خلاف.

١٤٣- لم يثبت الإجماع على أد القراءة ركن أو فرض في الصلاة.

١٤٤- ثبت الإجماع على أن الركوع ركن في كل ركعة في الصلاة، ومستنده الكتاب والسنة.

١٤٥- ثبت الإجماع على أن السجود مرتين في كل ركعة ركن في الصلاة، ومستنده الكتاب والسنة.

١٤٦- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أن السجود على الأنف وحده دون الجهة لا يجزئ في الصلاة.

١٤٧- لم يثبت الإجماع على أن الجلسة بين السجدين في كل ركعة ركن من أركان الصلاة، والله ولي العلم.

١٤٨- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أن الحلو للتلحيد الأخير ركن في الصلاة.

١٤٩- الأقرب ثبوت الإجماع على وجوب الطمأنينة في الصلاة في الركوع والسجود وما بينهما، وهو محكي عن الصحابة، ومستنده السنة، وخلاف الحنفية حادث.

١٥٠- لم يثبت الإجماع على أن رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام سنة من سنن الصلاة.

١٥١- الأقرب ثبوت الإجماع على مشروعية قراءة سورة أو شيء من القرآن الكريم بعد الفاتحة للإمام والمنفرد في صلاة الفجر والركعتين الأولىين من سائر الخمس، ومستنده السنة، وفي وجوبها أو ستينها خلاف.

١٥٢- ثبت الإجماع على أن الحهر والإسراء بالقراءة في مواضعهما من

- الصلوات مشروع للإمام، ومستنده السنة، وفي وجوبها أو سنيتهما خلاف.
- ١٥٣- ثبوت الإجماع على أن السنة الإسرار بالتشديد في جميع الصلوات، وأن الجهر بهما بدعة، ومستنده أثر ابن مسعود رضي الله عنه، وعليه العمل.
- ١٥٤- الأقرب ثبوت الإجماع على أن وضع راحتي الكفين على الركبتين في الركوع مشروع، ومستنده السنة، وفي الوجوب أو السنية خلاف، والإجماع على المشروعية منعقد بعد خلاف ابن مسعود رضي الله عنه.
- ١٥٥- الأقرب ثبوت الإجماع على أن أدنى الكمال في التسبيح ثلاث مرات، ومستنده السنة.
- ١٥٦- ثبوت الإجماع على أنه يسن للرحل إذا ناه شيء في صلاته أن يقول: (سبحان الله)، ما لم يقصد به جواباً، ومستنده السنة.
- ١٥٧- لم يثبت الإجماع على كراهة صلاة من احتبس البول أو العائط وهو يعقل ما يقول، ففي بطلان لصلاة به خلاف.
- ١٥٨- لم يثبت الإجماع على أن عمل القلب وحديث النفس في أمور الدنيا مكروه لا يبطل الصلاة.
- ١٥٩- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على كراهية مسح الحصى أثناء الصلاة.
- ١٦٠- ثبوت الإجماع على كراهة النفخ في الصلاة مطلقاً، ومستنده السنة، وفي بطلان الصلاة بالمسموع منه خلاف.
- ١٦١- لم يثبت الإجماع على كراهة المرور بين المصلي وسترته تحريماً أو تنزيهاً.
- ١٦٢- لم يثبت الإجماع على أن الالتفات في الصلاة مكروه كراهة تنزيه، ففي البطلان به خلاف.
- ١٦٣- لم يثبت الإجماع على عدم كراهية قتل الحبة والعقرب في الصلاة.

١٦٤- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أد المصلي لا يقائل المار بين يديه بالسلاح.

١٦٥- لم يثبت الإجماع على بطلان الصلاة بترك الجلوس للشاهد الأول عمداً.

١٦٦- ثبوت الإجماع على أن عمد العمل الكثير إذا توالى في الصلاة من غير حاجة لغير مصلحتها ولم يكن من جسها فإنه يطلها، ومستنده السنة.

١٦٧- ثبوت الإجماع على أن صلاة الفريضة تبطل عمد الأكل و لشرب قليلاً كان أو كثيراً، ومستنده السنة.

١٦٨- ثبوت الإجماع على نسخ إباحة كلام الناس عمداً في الصلاة لغير مصلحتها أو لغير واجب، ومستنده الكتاب ولسنة، وفي بقاء إباحة ما سوى ذلك خلاف.

١٦٩- ثبوت الإجماع على بطلان الصلاة بالكلام عمداً بغير إصلاحها أو فعل واجب، ومستنده الكتاب والسنة، وفي البطلان بالكلام فيما سوى ذلك خلاف.

١٧٠- الأقرب ثبوت الإجماع على أن الصحيح والفقهية يصلان لصلاة إذا ظهر معهما حرفان مسموعان، ومستنده الكتاب والسنة.

١٧١- ثبوت الإجماع على بطلان صلاة من سلم عالماً عامداً قبل تمام الصلاة، ومستنده السنة.

١٧٢- لم يثبت الإجماع على أن السلام سهراً قبل تمام الصلاة لا يطلها إذا لم يطل النفس.

١٧٣- الأقرب أنه لم يثبت الإجماع على أن لصلاة لا تبطل برد السلام إشارة.

التوصيات والمقترحات

- ١- توصي الباحثة بدراسة مستقلة تُعنى بمستند الإجماع رواية ودراية.
- ٢- توصي الباحثة بدراسة تتناول القياس كمستند للإجماع، والمسائل التي استند فيها الإجماع على القياس، لا سيما مسائل العبادات.
- ٣ توصي الباحثة بدراسة تُعنى بحصر صيغ الإجماع وضبطها، وتحرير المصطلحات المستخدمة لدى الأئمة في حكاية الإجماع، والتفريق بينها وبين المصطلحات التي يستخدمها الفقيه في حكاية الاتفاق وعدم النزاع بين علماء المذهب الواحد، وكذلك استخدام الفقيه مصطلح الإجماع لاتفاق معين.
- ٤- توصي الباحثة بدراسة تُعنى بالنوازل والمسائل لمعاصرة التي تستند أحكامها على الإجماع.
- ٥- توصي الباحثة بعقد ندوات أكاديمية تعرف بالإجماع وأهميته، وكتبه، ونماذجه وتطبيقاته.



المصادر والمراجع

- ١- الإيهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي)،
تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي لسبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد
الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٢- الإجماع - حقيقته، أركانه، شروطه، إمكانه، حجته، بعض أحكامه، د. يعقوب
بن عبد الوهاب الحامسين، مكتبة الرشد - لسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ -
٢٠٠٨م.
- ٣- الإجماع، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المذر لنيسابوري (ت: ٣١٩هـ)،
تحقيق: فؤاد عبد المعص أحمد، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٤- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة
المحمدية، بدون طعة وبدون تاريخ.
- ٥- أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري
الأشيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرجه أحاديثه وعلق عليه: محمد
عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة،
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٦- الإحكام شرح أصول الأحكام، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي
الحدي (ت: ١٣٩٢هـ)، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٧ الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن
سالم الثعلبي الأمدى (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب
الإسلامي، بيروت - دمشق.
- ٨- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الحديدة، بيروت

٩- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٠- اختلاف الأئمة العلماء، أبو المظفر يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة ادهلي الشيباني (ت: ٥٦٠هـ)، تحقيق: السيد يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١١- الاختيار لتعليل المختار، مجد الدين أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي (ت: ٦٨٣هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دققة، النشر: مطبعة الحلبي - القاهرة، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

١٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاسي اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عاية، دمشق - كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميسر والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٣- الإرشاد إلى سبيل الرشاد، محمد بن أحمد بن أبي موسى الشريف، أبو علي الهاشمي البغدادي (ت: ٤٢٨هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة لرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

١٥- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠م

- ١٦- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٧- الأشباه والنظائر، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين لسبكي (ت: ٧٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٨- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١٩- الإشراف على مذاهب العلماء، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر اليسابوري (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، الناشر: مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٠- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (٤٢٢هـ)، تحقيق: الحبيب بن طاهر، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢١- الأصل، المعروف بالمبسوط، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: إدارة لقرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
- ٢٢- أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٢٣- أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، عياض بن نامي بن عوض السلمي، الناشر: دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٤- أصول الفقه، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الصالح (ت: ٧٦٣هـ)، حققه وعلّق عليه وقدم له الدكتور فهد بن محمد السدحان،

- الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٥- الأصول من علم الأصول. محمد بن صالح بن محمد لعثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار الشر دار ابن الحوري، طعة ١٤٢٦هـ.
- ٢٦- الأصول والفروع - حقيقتهما، والفرق بينهما، والأحكام المتعلقة بهما، د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشري، الناشر كوز إشيبييا، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٧- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (حاشية على فتح المعين شرح قرّة العين بمهمات الدين)، أبو بكر بن محمد شطا الدمياطي (ت بعد ١٣٠٢هـ)، الناشر. دار المكر للطباعة والشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٨- إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد. صالح بن فوران بن عبد الله الفوزان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- ٢٩- الاعتبار في الناسخ والمسخ من الآثار. أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، الهمداني (ت: ٥٨٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.
- ٣٠- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أبوب بن سعد، ابن قيم الحوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٣١- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري، ابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيخ، لياشر در العاصمة للشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٢- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر. دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

٣٣- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي المقدسي اصالحي (ت: ٩٦٨هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السكي، الناشر: دار المعرفة سروت - لسان.

٣٤- الإقناع في مسائل الإجماع، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري القاسي، أبو الحسن بن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: حسن فوزي الصعدي، الناشر: الفاروق احديثة للطبعة والشر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٥- الإقناع، لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الناشر: (بدون)، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٦- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي أبو الفصل عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٧- الأم، الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سة الشر: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٨- أمالي ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران البغدادي (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان، الناشر: دار لوطن للنشر- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٩- الانتصار في المسائل الكار على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوداني (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق ودراسة: د سليمان بن عبد الله لعمير، ناشر: مكتبة العيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٠- الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان لمردوي (ت: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

- ٤١- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المذر اليسابوري (ت: ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر دار صبة - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٤٢- البحر الرائق شرح كثر الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ)، الناشر دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية - بدون تاريخ.
- ٤٣- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٤٤- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٤٥- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد حميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة ١٤٢٠هـ.
- ٤٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٩٥هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٤٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت: ٥٨٧هـ)، الناشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٨- الدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، بدون

تاريخ.

٤٩- بذل النظر في الأصول، ص: ٥٢٠.

٥٠- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥١- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٢- بلغة السالك لأقرب المسالك (حاشية الصاوي على الشرح الصغير)، أبو العباس أحمد بن محمد الحلوتي، الشهير بالصاوي (ت: ١٢٤١هـ)، الناشر: دار المعارف، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٥٣- البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٤- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرحمن، شمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، الناشر: دار المدني- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٥- البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير س سالم العمراني اليمني (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد البوري، الناشر: دار المنهج - حدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٦- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، أبو الوليد

محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون،
الناشر: دار العرب لإسلامي، بيروت - لندن، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٧- تاج لتراجم، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا، السودوني لحفي
(ت: ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم - دمشق،
الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٨- تاريخ المدينة، عمر بن شبة بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري (ت: ٢٦٢هـ)،
حققه: فهم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة،
١٣٩٩هـ.

٥٩- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)،
تحقيق: الدكتور شاذي عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٦٠- التنصرة، أبو الحسن علي بن محمد الربيعي، المعروف باللمحي (ت: ٤٧٨هـ)،
دراسة وتحقق الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، ناشر: وزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٦١- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر
الدين الزيلعي (ت: ٧٤٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة،
الطبعة الأولى، ١٣١٣هـ.

٦٢- التجريد، أحمد بن محمد بن أحمد القدوري (ت: ٤٢٨هـ)، تحقيق:
مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أ. د محمد أحمد سراج، أ. د علي جمعة
محمد، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٦٣- التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن
سليمان المرداوي الدمشقي لصالح الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد
الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراج، الناشر: مكتبة الرشد

السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٤- التحرير لإيضاح معاني التيسر، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)، حققه وعنى عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه. محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٦٥- التحرير والتحرير شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للفاكهاني، من باب ما يجب منه لوضوء والغسل إلى نهاية باب الإمام وحكم الإمام والمأموم - دراسة وتحقيقاً، رمضة صالح الدين، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ.

٦٦- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، أبو لعلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركمورى (ت: ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٧- تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقسي (ت. نحو ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦٨- تحفة المحتاح في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر لهيتمي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.

٦٩- تحقيق: أحمد الشريف، الناشر: دار الأرقم للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٧٠- تخريج الفروع على الأصول، محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، أبو المصائب شهاب الدين ابن زبجاني (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: د. محمد أديب صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة لثانية، ١٣٩٨.

٧١- تخريج الفروع على الأصول، محمود بن أحمد بن محمود، أبو المصائب الرجباني (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: د. محمد أديب صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة

- بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

٧٢- التدريب في الفقه الشافعي (تدريب لمبتدي وتهذيب المنتهي). سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني لشافعي، حققه وعلق عليه أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، الناشر: دار لقبلتين، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٧٣- تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين، بقلم ربيع بن هادي عمير المدحلي، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٧٤- التعريفات، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧٥- تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن بصر بن الحجاج المروزي (ت: ٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الحار الغريواني، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٧٦- التعليق الممجّد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن)، محمد أبو الحسنات عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكوي الهندي (ت: ١٣٠٤هـ)، تعليق وتحقيق: بقي الدس الندوي، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٧٧- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه وشاذه من محفوظه، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٨- تفسير الشعراوي، محمد متولي الشعراوي (ت: ١٤١٨هـ)، ناشر. مطابع أخبار اليوم.

٧٩- تفسير القرآن العظيم، أبو الداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٨٠- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨١- التقرير والتحجير، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، النشر: در الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبي عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٨٣- التلخيص في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الحويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد الله جولم النبلي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٨٤- تمام المنة في التعليق على فقه السنة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الراية، الطبعة الخامسة.

٨٥- اتمهيد في أصول الفقه، محفوظ بن أحمد بن الحسن، أبو الخطاب الكلوزاني (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة ومحمد بن علي بن إبراهيم، ناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٨٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله

بن محمد بن عبد البر النمري الفرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

٨٧- التوير شرح الجامع الصغير، محمد بن إسماعيل الأمير اصعالي (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٨٨- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهدى، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٨٩- توضيح الأحكام من بلوغ المرام، أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن البسام التميمي (ت: ١٤٢٣هـ)، الناشر: مكتبة الأسد - مكة المكرمة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٩٠- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق بن موسى الجندي المصري (ت: ٧٧٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، الناشر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٩١- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حمص عمر بن علي الشافعي المصري، ابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٩٢- تيسر العلام شرح عمدة الأحكام، أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن البسام (ت: ١٤٢٣هـ)، حققه وعلّق عليه وخرّج أحديثه وصنّف فهرسه. محمد صبحي بن حسن حلاق، الناشر: مكتبة الصحابة - الإمارات، مكتبة الباعين -

القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٩٣- التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين عبد الرؤوف بن علي المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، الناشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٩٤- الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب. أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٥- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩٦- جامع بيان العلم وفضله. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٩٧- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٩٨- الجامع لمسائل المدونة، أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (ت: ٤٥١هـ)، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

٩٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، محيي الدين الحنفي (ت: ٧٧٥هـ)، الناشر: مير محمد كتب خانة -

كرانشي .

١٠٠- الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان المارديني، الشهير بابن التركماني (ت: ٧٥٠هـ)، الناشر: دار الفكر .

١٠١- الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان، الشهير بابن التركماني (ت: ٧٥٠هـ)، الناشر: دار الفكر .

١٠٢- الجوهرة البيرة على مختصر القدوري، أبو بكر بن علي بن محمد الحداد الريدي الحنفي (ت: ٨٠٠هـ)، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.

١٠٣- حاشية البجيرمي على الخطيب (تحفة الحبيب على شرح الخطيب)، سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي (ت: ١٢٢١هـ)، الناشر: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٠٤- حاشية ابجيرمي على شرح المنهج (التجريد لفتح العبد)، سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي (ت: ١٢٢١هـ)، الناشر: مطبعة الحلبي، الطبعة بدون طبعة، تدريعا للنشر، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

١٠٥- حاشية الحمل (فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب)، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرري، المعروف بالحمل (ت: ١٢٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٠٦- حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات، محمد بن أحمد بن علي البهوني الخَلَوْتِي (ت: ١٠٨٨هـ)، تحقيق: الدكتور سامي بن محمد بن عبد الله الصغير، والدكتور محمد بن عبد الله بن صالح اللحيان، الناشر: دار النوادر - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٠٧- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٠٨- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمد بن

قاسم العاصمي الحدي (ت: ١٣٩٢هـ)، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ.

١٠٩- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي (ت: ١٢٣١هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١٠- حاشية العدوي على شرح كفية الطالب الرباعي، أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيع محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١١- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١١٢- حاشيتا قليوبي وعميرة، أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١١٣- الحاوي الكبير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري الماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١١٤- الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التميمي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١١٥- حكم تارك الصلاة، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار الجلالين - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١١٦- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله

المحبي اندمشقي (ت. ١١١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.

١١٧- خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار. أبو الفداء رين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّودُونِي (ت. ٨٧٩هـ)، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١١٨- الدر الثمين والمورد المعين (شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)، محمد بن أحمد ميارة المانكي، تحقيق: عبد الله المنشوي، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١١٩- الدرابة في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، ناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٢٠- درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرر بن علي، الشهير بملا خسرو (ت. ٨٨٥هـ)، ناشر: دار إحياء الكتب لعربة، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٢١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، مراقبة: محمد عبد المعيد ضار، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند، الطبعة لثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٢٢- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، لمعروف بشرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي (ت. ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٢٣- الدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون البعمري (ت. ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد بن أبي النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٢٤- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن علي بن آدم بن موسى لاثيوي الوُلُوي، الناشر: دار المعراج الدولية للنشر، دار آل بروم للنشر والتوزيع.

الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٤٢٤هـ، ١٩٩٦م - ٢٠٠٣م

١٢٥- الدحية، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بر حيزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٢٦- ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العيكان - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

١٢٧- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني، المعروف بقاضي صفد (ت: ٧٨٠هـ)، شرحه ووضع هوامشه: إبراهيم أمين محمد، المكتبة التوقفية، بدون طعة وبدون تاريخ.

١٢٨- رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (ت: ١٢٥٢هـ)، النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٢٩- رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حس محمد مقبولي الأهدل، إشراف: الدكتور محمد أحمد ميرة، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٣٠- رفع اليدين في الصلاة، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البحاري (ت: ٢٥٦هـ)

١٣١- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: رهبر الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٣٢- روضة الناظر وجنة المناظر، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الرّين للطباعة ولشر

والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٣٣- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبر حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري، تاج الدين الماكهاني (ت: ٧٣٤هـ)، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، الناشر: دار الوادر- سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٣٤- سبل السلاط. محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ)، النشتر: دار الحديث، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٣٥- سلسلة الأحاديث لصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - لربص، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٤٢٢هـ، ١٩٩٥م - ٢٠٠٢م.

١٣٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة والمرووعة وأثرها السي في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٣٧- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد الحسيني (ت: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٣٨- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبد اللطيف حرر الله، الناشر: دار الرسالة لعامة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٣٩- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠٠٩م.

١٤٠- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن

شداد بن عمرو الأردني السحستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٤١- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الديني لحلي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٤٢- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حس عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٤٣- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار لكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٤٤- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب السائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حس عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٤٥- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٤٦- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ١٤٧- السيل الحرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاي (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم رايد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ١٤٨- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٤٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد، ابن العماد الحنبل (ت: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحديثه: عبد القدر الأرناؤوط، الناشر: دار اس كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ١٥٠- شرح الطلقين، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: سمحة الشيخ محمد المختار السلامي، الناشر: دار العرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- ١٥١- شرح التلويح على لتوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، الناشر: مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٥٢- شرح الزرقاني على مختصر خليل، عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني (ت: ١٠٩٩هـ)، صسطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٥٣- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني الأزهر، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة لثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٥٤- شرح الزركشي على مختصر الخرق، شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري (ت: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار العبيكان، الطبعة لأولى، ١٤١٣هـ -

١٩٩٣م.

١٥٥- شرح السنة، محيي السنة أبو محمد لحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٥٦- الشرح الكبير (فتح العزيز بشرح الوجيز)، عبد الكريم بن محمد الراعي القرويني (ت: ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر.

١٥٧- الشرح الكبير، شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٥٨- شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، المعروف بابن النجار (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٥٩- شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٦٠- شرح المعقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الروزي (ت: ٤٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٦١- الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار النشر: دار بن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ.

١٦٢- شرح تنقيح الفصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- ١٦٣- شرح حدود ابن عرفة (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية)، محمد بن قاسم الأنصاري ارضاع التونسي (ت: ٨٩٤هـ)، الناشر: المكتبة العدمية، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.
- ١٦٤- شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، شهاب لدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد الرنسي لقاسي، المعروف برروق (ت: ٨٩٩هـ)، اعتنى به: أحمد فريد المريدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٦٥- شرح سنن ابن ماجه (الإعلام بستره ﷺ)، مغلطي بن قبيح بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزر مصطفى ابار - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ١٦٦- شرح سنن أبي دود، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العيتبي، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم لمصري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٦٧- شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خنفر بن عبد الملك، ابن بطلال القرطبي (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٦٨- شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- ١٦٩- شرح عمدة الفقه (من أول كتاب لصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة)، نقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: خالد بن عبيد بن محمد المشيقح، الناشر: دار لعاصمة،

- الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٧٠ - شرح عمدة الفقه، د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨ م.
- ١٧١ - شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري (ت. ٧١٦ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، النشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٧٢ - شرح مختصر المنتهى الأصولي، عصف الدين عبد الرحمن الإبحي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لندن.
- ١٧٣ - شرح مختصر خليل، محمد بن عبد الله الخرخشي (ت. ١١٠١ هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٧٤ - شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١ هـ)، حققه وقدم له: محمد زهري التجار، محمد سيد حاد الحق، رجمه ورقم كته وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمان المرعشلي، النشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٧٥ - شرح المنظومة السعدية في القواعد الفقهية، د. سعد بن ناصر لشري، تخريج عبد الله بن عمر بن طهر، الناشر: دار كوز إشبيلية - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ١٧٦ - صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن حزيمة السلمي البسابوري (ت: ٣١١ هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٧٧ - صحيح أبي داود، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠ هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر وتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٧٨- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب الغناء، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧٩- صحيح الجامع الصغير وزاداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: لمكتب الإسلامي.

١٨٠- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

١٨١- صفة صلاة النبي ﷺ، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٨٢- الصلاة وأحكام تاركها، محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الحورة (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: مكتبة الثقافة بالمدينة المنورة.

١٨٣- الضروري في أصول الفقه، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٩٥هـ)، تقديم وتحقيق: جمال الدين العلوي، تصدير: محمد علال سي دصر، الناشر: دار العرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

١٨٤- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعبجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٨٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخوي (ت: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

- ١٨٦- طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن محمد، بن أبي يعلى (ت. ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حمد الفقي، الناشر دار المعرفة - بيروت.
- ١٨٧- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ١٨٨- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الدمشقي، ابن قاضي شهبة (ت. ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر. عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٨٩- طبقات السائين، بكر بن عبد الله أبو زيد (ت. ١٤٢٩هـ)، الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٩٠- طرح الشريب في شرح التفرير، أبو الفصل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين لعراقي (ت: ٨٠٦هـ)، تكملة ابنه أبي زرعة (ت: ٨٢٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث لعربي، مؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.
- ١٩١- عارضة الأحوذ في شرح صحيح الترمذي، القاضي أبو بكر بن عبد الله، ابن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، وضع حواشيه: الشيخ جمال مرعشلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٩٢- العدة شرح العمدة، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، بهاء الدين المقدسي (ت: ٦٢٤هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٩٣- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين، ابن القراء (ت. ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه. د. أحمد بن علي بن سير الماركي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٩٤- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان، علاء الدين ابن العطار (ت: ٧٢٤هـ)، وفق على طبعه والعناية به: نظام

محمد صالح يعقوبي، الناشر. دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٩٥- العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أبو ر شاه بن معظم شاه انكشميري الهندي (ت: ١٣٥٣هـ)، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، الناشر: دار التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٩٦- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامي السعدي (ت: ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. حميد بن محمد لحمر، الناشر: دار لعرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٩٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد العبتاني، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٩٨- العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين الرومي البابرني (ت: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٩٩- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد اعابيد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٠٠- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٠١- الفتاوى الكبرى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢٠٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر

العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فزاد عبد الباقي، عليه تعليقات العلامة. عد العرير بن عبد الله بن ماز، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٠٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ريب الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وأحرير، النشر: مكتبة العربية الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٠٤- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابننا الساعاتي (ت: ١٣٧٨هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة اشابة.

٢٠٥- فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، المعروف بابن الهمام (ت: ٨٦١هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون طعة وبدون تاريخ.

٢٠٦- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٠٧- الفروع، شمس لدين محمد بن مصلح بن محمد بن مفرج المقدسي الصالحي (ت: ٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٠٨- الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، بدون طعة وبدون تاريخ.

٢٠٩- الفصول في الأصول، أحمد بن علي، أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، النشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢١٠- الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة بن مصطفى الرحيلي، الناشر: دار الفكر، سورية - دمشق، الطبعة الرابعة.

٢١١- الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن بن محمد عوض الجريدي (ت: ١٣٦٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢١٢- فوائح الرحمت بشرح مسلم الثبوت، عبد العبي محمد بن نظام الدين السهالوي الأنصاري اللكنوي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢١٣- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم النفراوي (ت: ١١٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢١٤- فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي الديوندي (ت: ١٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١٥- القاموس المين في اصطلاحات الأصوليين، د. محمود حمد عثمان، الناشر: دار الرحم للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢١٦- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب انفيرورآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١٧- القبس في شرح مواعظ مالك بن أنس، القاضي محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، الناشر: دار العرب الإسلامي، الطعة الأولى، ١٩٩٢م.

٢١٨- فائد المرجان في بيان النسخ والنسخ في القرآن، مرعي بن يوسف الكرمي، المقدسي الحبلي (ت: ١٠٣٣هـ)، تحقيق: سامي عطا حسن، الناشر: دار القرآن الكريم - الكويت.

- ٢١٩- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لسان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٩م.
- ٢٢٠- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لسان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٩م.
- ٢٢١- القواعد والفرائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، ابن اللحام، علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي (ت: ٨٠٣هـ)، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، الناشر: المكتبة العصرية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٢٢ القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، أبو القاسم محمد بن أحمد، ابن حزي الكلبى الغرباطي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: أ.د. محمد سيدي مولاي، الناشر: دار النفائس - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٢٢٣- الكاشف عن حقائق السن (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٢٤- الكافي في فقه أهل المدينة، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر السمرى القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محمد أحمد ولد مديك الموريناني، الناشر: مكتبة لرياض الحديث - الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢٢٥- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يوسف بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية
- ٢٢٦- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد

البخاري (ت: ٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٢٧- كشف الأسرار في شرح المنار. أبو البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٢٢٨- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني لحبلي (ت: ١١٨٨هـ)، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، دار النوادر - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٢٩- كشف المخدورات والرياض المزهرة لشرح أخصر المحتصرات، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ابعلبي الخلوئي (ت: ١١٩٢هـ)، قاله بأصله وثلاثة أصول أخرى. محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار الشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٣٠- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: لإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير السعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٣١- كفاية النبيه في شرح التبيه، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، المعروف بابن الرفعة (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: محدي محمد سرور باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٣٢- كنز الوصول إلى معرفة الأصول (أصول البزدوي)، فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت: ٤٨٢هـ)، الناشر: مكتبة مير محمد خانة.

٢٣٣- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمني (ت: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٣٤- الباب في الجمع بين السنة والكتاب، جمال الدين أبو محمد علي بن ركريا بن مسعود لأنصاري الحارثي المنبجي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد فضل عبد العرير المراد، الناشر: دار القلم، الدار النامية، سوريا - دمشق، لسان - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٣٥- لبدن المنير في تحريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري، ابن الملفن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان ويسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، لطعة الاوسى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢٣٦- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الناشئة، ١٤١٤هـ.

٢٣٧- للباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الميمني (ت: ١٢٩٨هـ)، حققه وفصده وضبطه وعلق حوشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

٢٣٨- المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن مفلح، (ت: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٣٩- المبسوط، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: أبي الوفاء الأفعدي، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.

٢٤٠- المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٤١- المجتبى من السنن (السنن الصغرى)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات

الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٤٢- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحاراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية - المملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٤٣- المجموع شرح المذهب (مع تكملة السكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.

٢٤٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب، ابن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد لشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.

٢٤٥- المحصول، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٤٦- المحكم والمحيط لأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواي، الناشر: دار لكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٤٧- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرصبي (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.

٢٤٨- المحيط البرهاني في الفقه النعماني، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مرة (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجدي، ناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢٤٩- مختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي

(ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٥٠- المختارات الجلية من المسائل الفقهية، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦هـ)، اعتنى به: أبو عبد الرحمن محمد بن عيادي خاطر، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٢٥١- مختصر اختلاف العلماء، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة لأزدي الطحطاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار الشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٢٥٢- مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، محمد بن علي بن أحمد العلوي (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق: عبد المجيد سليم، محمد حامد الفقى، الناشر: مطبعة السنة المحمدية، تصوير دار الكتب العلمية.

٢٥٣- مختصر القدوري، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري (ت: ٤٢٨هـ)، تحقيق: كامل محمد محمد عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٥٤- مختصر خليل، خليل بن إسحاق بن موسى الجندي المالكي المصري (ت: ٧٧٦هـ)، تحقيق: أحمد جاد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٥٥- المدونة، مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٥٦- مراتب الإجماع في المبادئ والمعاملات والاعتقادات، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي (ت: ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٥٧- مرافى الفلاح شرح متن نور الإيضاح، حسن بن عمار بن عبي الشرنبلالي

المصري الحنفي (ت. ١٠٦٩هـ)، اعتنى به وراحه: نعيم ررور، اسائر المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٢٥٨- مرعاة لمفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام الرحمانى الماركفوري (ت: ١٤١٤هـ)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية، بنارس - الهدى، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٥٩- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن نور الدين علي بن (سلطان) محمد الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٦٠- المسالك في شرح موطأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي (ت: ٥٤٣هـ)، قرأه وعلق عليه: محمد بن الحسين السليمي وعائشة بنت الحسين السليمي، قدم به: يوسف القرصاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٦١- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين، المعروف بابن افراء (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم بن محمد اللاحم، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦٢- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد اليسابوري، المعروف بابن البيع (ت. ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٦٣- المستدرك على مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه على نفقة: محمد

- بن عبد الرحمن بن قاسم (ت: ١٤٢١هـ)، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٢٦٤- المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد العراقي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، النشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٦٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٦٦- مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، النشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر - الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٢٦٧- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب اعمرى التريزي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتبة الإسلامية - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
- ٢٦٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، (ت: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
- ٢٦٩- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، ابن أبي شبة (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٢٧٠- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعائي (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٧١- المطالب العالية بزوائد المسابيد الثمانية. أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر، العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: سبع عشرة رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار العبث - السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٢٧٢- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى بن سعد بن عبده اسيوطي الرحباني الحنبلي (ت: ١٢٤٣هـ)، ناشر المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٧٣- معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، النشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٢٧٤- المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة، محمد بن عبد الله بن أبي بكر، حمال اندين الريمي، (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: سيد محمد مهنا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٧٥- المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب، أبو الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٧٦- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة ١٤١٥هـ.

٢٧٧- المعجم الصغير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمين، الناشر: المكتب الإسلامي - دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٧٨- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المحيد السلمي، دار الشر. مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية.

٢٧٩- معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة دمشقي (ت: ١٤٠٨هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٨٠- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.

٢٨١- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، ناشر. دار النفائس لطباعة والشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٨٢- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية: كراشي - باكستان، دار قتيبة: دمشق، بيروت، دار الوعي حلب، دمشق، دار الوفاء. المنصورة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٨٣- المعلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّوَّجِي المازري (ت: ٥٣٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسسة الوطنية لترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

٢٨٤- المعونة على مذهب عالم المدينة، عبد الرهاب بن علي بن نصر لبعداوي (ت: ٤٢٢هـ)، تحقيق: حميش عبد الحق، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد لباز - مكة المكرمة.

٢٨٥- مفتي المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: ٩٧٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٨٦- معني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام، جمال الدين يوسف بن الحسن بن عبد الهادي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، الدشر: مكتبة دار طبرية، مكتبة أضواء اسلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٨٧- المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح محمد الحلوة، الناشر: دار عالم الكتب - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٨٨- المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٢٨٩- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، لناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، لطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٢٩٠- المههم لما أشكل من تلخيص مسم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين، تصوير: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٩١- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن ركريا القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٩٢- المقدمات الممهديات، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، انناشر: دار لغرب الإسلامي، الطبعة لأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٩٣- مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، أبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي (ت. بعد ٦٣٣هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، الناشر: دار ابن حرم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٩٤- المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب

التحكي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، الناشر. مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.

٢٩٥- المشور في القواعد الفقهية، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٩٦- منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد بن محمد عlish (ت: ١٢٩٩هـ)، الناشر دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٩٧- منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العيتاني، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الرزاق الكيسى، الناشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٩٨- المساجد القويم شرح المقدمة الحضرمية، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٩٩- المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، محمود محمد خطاب السكي، عني بتحقيقه وتصحيحه: أمين محمود محمد خطاب (من بعد الجزء ٦)، مطبعة الاستقامة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ - ١٣٥٣هـ.

٣٠٠- المذهب في علم أصول الفقه المقارن (تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية)، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر. مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٠١- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بلشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفا، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٠٢- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب (ت: ٩٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٠٣- الموسوعة الفقهية الكويتية، صدر عن: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، طبعة ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ، الأجزاء ١ - ٢٣، الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨، الطبعة الأولى، مطابع دار الصفاة - مصر، لأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة

٣٠٤- الموضوعات، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، صسط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٣٨٨هـ، ١٩٦٦م - ١٩٦٨م

٣٠٥- الموطأ، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي - الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٠٦- ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (ت: ٥٣٩هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد زكي عبد البر، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة - قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٠٧- النجم الوهاج في شرح المنهاج، كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدُميري (ت: ٨٠٨هـ)، الناشر: دار المنهاج - جدة، تحقيق: لجنة علمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٣٠٨- نزهة الألباب في قول الترمذي: (وفي الباب)، أبو الفضل حسن بن محمد بن حيدر الوائلي الصنعاني، تقريبط. عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٠٩- نصب الراية لأحاديث الهداية، حماد الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الريلي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣١٠- النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن مفلح (ت: ٨٨٤هـ)، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، لطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

٣١١- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسوي (ت: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣١٢- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣١٣- نهاية الوصول في دراية الأصول، صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥هـ)، تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف، د. سعد بن سالم السويح، الناشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣١٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الحزري، بن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١٥- النهر العائق شرح كنز الدقائق، سراج لدين عمر بن إبراهيم بن نجيم (ت: ١٠٠٥هـ)، تحقيق: أحمد عرو عناية، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣١٦- التوارد والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، أبو محمد

عبد الله بن أبي رند عبد الرحمن المفزي القيرواني (ت. ٣٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفلاح محمد الحلوة، الدكتور محمد حجي، الأساد محمد عبد العزيز الدباع، الدكتور عبد الله المرابط الترعي، الأستاذ محمد الأمين بوخبزة، الدكتور أحمد الحطايي، انشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٣١٧- نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت. ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصايطي، الناشر: دار الحديث- مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣١٨- الواصح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عميل لبغداد الطفري (ت: ٥١٣هـ)، تحقيق: لدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، سروت - لسان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣١٩- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٢٠- الدائع لمنصوص الشرائع، أبو احساس أحمد بن عمر بن سريح (ت: ٣٠٦هـ)، تحقيق: صالح بن عبد الله الدويش، رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية الدعوة والإعلام.

٣٢١- الورقات، عبد لملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد الطيف محمد العبد، طبعة دار التراث للطبع والنشر، ١٣٩٧هـ.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
❖ المقدمة	٣
❖ شكر وعرفان	٢٥
المتمم	٢٧
❖ المبحث الأول عرض مختصر عن الإجماع وفيه ستة مطالب ..	٢٩
❖ المطلب الأول. تعريف الإجماع	٢٩
❖ المطلب الثاني: أنواع الإجماع	٣٧
❖ المطلب الثالث: حجية الإجماع	٣٨
❖ المطلب الرابع: حكم إنكار الإجماع	٤٢
❖ المطلب الخامس. مسد الإجماع	٤٤
❖ المطلب السادس: أهمية الإجماع	٥٣
❖ المبحث الثاني: تعريف الصلاة وأهميتها ومكانتها ..	٥٤
❖ المطلب الأول: تعريف الصلاة ..	٥٤
❖ المطلب الثاني: أهمية الصلاة ومكانتها	٥٦

المباحث الأولى

مسائل الإجماع في حكم الصلاة والأبواب والإقامة	٦٣
❖ المبحث الأول. مسائل الإجماع في حكم الصلاة وما يتعلق به وفيه ثلاثون مسألة.	٦٥
❖ المسألة الأولى. الصلاة المفروضة واحدة	٦٥
❖ المسألة الثانية: عدد الصلوات المفروضة خمس	٧٠

- ❖ المسألة الثالثة: عدد ركعات الصلاة المفروضة سبع عشرة ركعة ٧٤
- ❖ المسألة الرابعة: عدد ركعات صلاة الفجر ركعتان حضراً وسفراً ٧٦
- ❖ المسألة الخامسة: عدد ركعات صلاة المغرب ثلاث ركعات حضراً وسفراً .. ٧٧
- ❖ المسألة السادسة: الصلوات الخمس فرصت ليلة المعراج ولم تفرص قبل ذلك ٧٩
- ❖ المسألة السابعة: تجب الصلاة على المسمم ابانغ العاقل ٨١
- ❖ المسألة الثامنة: يحرم على الحائض فعل الصلاة ولا قضاء عليها ٨٤
- ❖ المسألة التاسعة لا تصح صلاة النساء ولا قضاء عليها ٩٢
- ❖ المسألة العشرة: دم المستحاضة لا يمسح الصلاة ٩٥
- ❖ المسألة الحادية عشرة: تنطل صلاة السكران وعليه قضاء ما فاتته أثناء سكره . ٩٧
- ❖ المسألة الثانية عشرة: من نام عن صلاة فعليه قضاؤه ١٠١
- ❖ المسألة الثالثة عشرة: يجب على النسي قضاء الصلاة متى ذكره ١٠٩
- ❖ المسألة الرابعة عشرة: يقضي المغني عليه صلاته إذا أفاق ١١١
- ❖ المسألة الخامسة عشرة: تسقط الصلاة عن المجنون، ولا قضاء عليه إذا أفاق ١١٦
- ❖ المسألة السادسة عشرة: لا تجب الصلاة على لصي الممصر ونصح منه ... ١١٩
- ❖ المسألة السابعة عشرة: أمر الصبي بالصلاة إذ عقل ١٢٤
- ❖ المسألة الثامنة عشرة: لا تسقط الصلاة عن المريض ويصليها بحسب قدرته . ١٢٥
- ❖ المسألة التاسعة عشرة: الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالصلاة ١٣٠
- ❖ المسألة العشرون: لا صلاة على الكافر الأصبي ولا قضاء ١٣٣
- ❖ المسألة الحادية والعشرون: تبطل صلاة الكافر المرتد ١٣٧
- ❖ المسألة الثانية والعشرون: من ترك الصلاة جاحداً لو حوياً فقد كفر ١٣٨
- ❖ المسألة الثالثة والعشرون: يكفر من ححد صلاه من الخمس ١٤٢
- ❖ المسألة الرابعة والعشرون: قتل من قال: تعمدت ترك الصلاة ولا أريد فعلها ١٤٣
- ❖ المسألة الخامسة والعشرون: يُصلى على من قال: (لا إله إلا الله) ومات ولم يصل ١٤٦
- ❖ المسألة السادسة والعشرون: لا يعدر من ادعى الجهل بوجوب الصلاة وهو شئ في ديار الإسلام ١٤٨

- ❖ المسألة السبعة والعشرون: لا يجوز أن يصلي أحد عن أحد ١٤٩
- ❖ المسألة الثامنة والعشرون لا يجوز أن يصلي المرأة بالرحل في المريضة ... ١٥٣
- ❖ المسألة التاسعة والعشرون. لا يجب على إساء الصلاة المكتوبة جماعة ... ١٥٦
- ❖ المسألة الثلاثون. القضاء واجب على من ترك الصلاة متعمداً ١٥٧
- ❖ المحت لثاني: مسائل الإجماع في الأذان والإقامة وما يتعلق بهما وفيه تسع وعشرون مسألة: ١٦٢
- ❖ المسألة الأولى. يجري أذان الصبي المميز ١٦٢
- ❖ المسألة الثانية: لا يصح أذان الكافر ١٦٣
- ❖ المسألة الثالثة: لا يصح أذن المجنون ١٦٥
- ❖ المسألة الرابعة: لا يصح أذان السكران ١٦٨
- ❖ المسألة الخامسة: يصح أذان مستور لحال ١٦٩
- ❖ المسألة السادسة: استحباب الأذان للمسافر ١٧٠
- ❖ المسألة السابعة: تصح صلاة الفرد بعد فراق الجماعة بلا أذان ولا إقامة .. ١٧٢
- ❖ المسألة الثامنة: لا أذن ولا إقامة لسواقل والسن وفروض الكفريات ١٧٤
- ❖ المسألة التاسعة: لا يؤذن لصلاة سوى الفجر إلا بعد دخول الوقت ١٧٧
- ❖ المسألة العاشرة: لا يعتد بأذان أذن واحد بعصه وكمله آخر. ١٨٠
- ❖ المسألة الحادية عشرة: لا يصح الأذان إلا مرتباً متوالياً ١٨١
- ❖ المسألة الثانية عشرة: تشفع جُمْل الأذان ١٨٣
- ❖ المسألة الثالثة عشرة: كلمة التوحيد في آخر الأذان مفردة ١٨٤
- ❖ المسألة الرابعة عشرة. يشرع التثويب في صلاة الفجر بقول (الصلاة خير من النوم) مرتين ١٨٦
- ❖ المسألة الخامسة عشرة: من السنة الترحيع في الأذان ١٨٩
- ❖ المسألة السادسة عشرة: يستحب أن ترسل في الأذان ويحذر في الإقامة . . ١٩٠
- ❖ المسألة السابعة عشرة. يستحب أن يكون المؤذن عدلاً أميناً ١٩٢
- ❖ المسألة الثامنة عشرة: يستحب أن يكون المؤذن بصيراً ١٩٣
- ❖ المسألة التاسعة عشرة: يستحب أن يكون المؤذن طاهراً من الحدث ١٩٤

- ❖ المسألة العشرون: من السنة أن يؤذن المؤذن قائماً ١٩٦
- ❖ المسألة الحادية والعشرون: من السنة أن يستقبل المؤذن القبلة في الأداء ... ١٩٨
- ❖ المسألة الثانية والعشرون: يس لمن سمع المؤذن أن يقول كف بقول ... ١٩٩
- ❖ المسألة الثالثة والعشرون: يحوز أن يؤذن الرجل ويقيم غيره ٢٠١
- ❖ المسألة الرابعة والعشرون: يحوز الكلام بين الأداء والإقامة ٢٠٣
- ❖ المسألة الخامسة والعشرون لا يجوز لخروج من المسجد بعد الأذان إلا لعذر ٢٠٤
- ❖ المسألة السادسة والعشرون: الإقامة مشى مثني ٢٠٦
- ❖ المسألة السابعة والعشرون: يحوز انفصل بين الإقامة والصلاة ولا تعاد الإقامة بعد الفاصل ٢٠٨
- ❖ المسألة الثامنة والعشرون: تكره إقامة المحدث ٢١٠
- ❖ المسألة التاسعة والعشرون: يجوز أحد رزق من بيت المال على الأذان . . ٢١١

الباب الثاني

مسائل الإجماع في شروط الصلاة

- ❖ التمهيد: الإجماع في شروط الصلاة التي تقدمها ٢١٥
- ❖ المبحث الأول: الوقت وفيه إحدى وعشرون مسألة: ٢١٧
- ❖ المسألة الأولى: دخول الوقت ٢١٩
- ❖ المسألة الثانية: مرايت الصلاة توقيفية ٢٢٣
- ❖ المسألة الثالثة: لا تحزئ صلاة من صلى وهو شاك في دخول الوقت ٢٢٥
- ❖ المسألة الرابعة: يحرم تأخير الصلاة عن وقتها بغير عذر ٢٢٦
- ❖ المسألة الخامسة: العمل بغلبة الظن في دخول الوقت شرط في صحة الصلاة (في حال عدم لقدرة على اليقين) ٢٢٨
- ❖ المسألة السادسة: يعمل بأذان ثقة عارف ٢٢٩
- ❖ المسألة السابعة: وجوب أداء الصلاة إذا ضاق وقتها ٢٣١
- ❖ المسألة الثامنة: تجب انصلاص على من زال عذره في جزء من آخر وقتها . . ٢٣٣

- ❖ المسألة التاسعة الروا هو أول وقت صلاة الظهر ٢٣٥
- ❖ المسألة الأولى. صحة أداء الظهر قبل الروا، والحلاف امروي في هذا من جهتين ٢٣٩
- ❖ المسألة الثانية. أن أول وقتها إذا صار الظل قدر الشراك بعد الروا ٢٤٠
- ❖ المسألة الثالثة: أن أداء صلاة الظهر في أول الوقت يقع بطلاً: ٢٤١
- ❖ المسألة العاشرة: من صلى العصر واشمس بيضاء نقية فقد صلاها في وقتها ٢٤١
- ❖ المسألة الحادية عشرة: من السنة معجل صلاة المغرب ٢٤٢
- ❖ المسألة الثانية عشرة: أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ٢٤٥
- ❖ المسألة الثالثة عشرة. أول وقت العشاء حين يغيب الشفق ٢٤٨
- ❖ المسألة الرابعة عشرة: من السنة الجمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمردله ٢٥٢
- ❖ المسألة الخامسة عشرة. طلوع الفجر الثاني هو أول وقت صلاة لصبح ٢٥٥
- ❖ المسألة السادسة عشرة: يجوز تأخير صلاة الفجر إلى وقت الإسفار ٢٥٨
- ❖ المسألة السابعة عشرة: آخر وقت الفجر طلوع لشمس ٢٦٠
- ❖ المسألة الثامنة عشرة: لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل أو العكس لمرض أو سفر أو شغل أو صناعة ٢٦٢
- ❖ لمسألة لتاسعة عشرة: لا تسقط لصلاة الفائتة بالصلاة المصاعفة في المساحد الثلاثة ٢٦٥
- ❖ المسألة العشرون: لا يكون عاصياً من مات أثناء وقت الصلاة بعد العزم على فعلها ٢٦٨
- ❖ المسألة الحادية والعشرون: لا يجب لترتيب بين ما كثر من الفوائت وحاضرة صاق وقتها ٢٧١
- ❖ المبحث الثاني: ستر العورة وفيه ست وعشرون مسألة: ٢٧٤
- ❖ المسألة الأولى. المراد بالرية في قوله تعالى: **لَا يَنْتَهِ مَادَّةٌ حُذُوا رِيَتَكُمْ عِدَّ كُلِّ نَسَبٍ** ستر العورة ٢٧٤
- ❖ المسألة الثانية: ستر العورة عن العيون واجب ٢٧٦

- ❖ المسألة الثالثة: القيل والدبر عورة ٢٨١
- ❖ المسألة الرابعة: وجه الحرة البالغة ليس بعورة في لصلاة ٢٨٣
- ❖ المسألة الخامسة: لا تصلي المرأة منتقة ولا متزوجة ٢٨٦
- ❖ لمسألة السادسة: لا يجستر كُفَي المرأة في الصلاة ٢٨٩
- ❖ المسألة السابعة: ما عدا الوجه والكفين والقدمين من الحرة البالغة عورة في الصلاة ٢٩١
- ❖ المسألة الثامنة: يجب على الحرة البالغة أن تحمر رأسها إذا صلت ٢٩٢
- ❖ المسألة التاسعة: وحوب إعادة الصلاة على الحرة البالغة إذا صلت ورأسها مكشوف ٢٩٤
- ❖ المسألة العاشرة: عورة المراهقة في الصلاة من السرة إلى الركبة ٢٩٥
- ❖ المسألة الحادية عشرة: ليس على الأمة أن تعطي رأسها ٢٩٧
- ❖ المسألة الثانية عشرة: يجوز للمرأة أن تصلي في بيتها بغير جلباب ٢٩٩
- ❖ المسألة الثالثة عشرة: السرة من الرجل ليست عورة ٣٠٢
- ❖ المسألة الرابعة عشرة: تحوز صلاة الرجل بثوب واحد يعطي سرتة وركبتيه وما بينهما وعاتقيه ٣٠٤
- ❖ المسألة الخامسة عشرة: يستحب أن يصلي الرجل في ثوبين أو أكثر ٣٠٨
- ❖ المسألة السادسة عشرة: حواز ستر الرجل لركبتيه في الصلاة ٣٠٩
- ❖ المسألة السابعة عشرة: بطلان صلاة من لم يستر عورته وهو قادر على سترها ٣١٢
- ❖ المسألة الثامنة عشرة: من عجز عن الثوب للمستتر صلى عريئاً ولا إعادة عليه ٣١٥
- ❖ المسألة التاسعة عشرة: إذا وحد المصلي ما يستتره أثناء الصلاة برمه الاستتار به ٣١٧
- ❖ المسألة العشرون: يجوز للنساء لبس الحرير ٣١٩
- ❖ المسألة الحادية والعشرون: يحرم لبس الحرير المخالص للرجال من غير عذر ٣٢٤
- ❖ المسألة الثانية والعشرون: مقدار الحرير المعفو عنه للرجال أربعة أصابع ٣٢٩
- ❖ المسألة الثالثة والعشرون: يحوز للرجال لبس الحرير في القتال، وفي حال العذر كالمرض ونحوه ٣٣٠
- ❖ المسألة الرابعة والعشرون: سن لس الثياب البيض للرجال ٣٣٢

- ❖ المسألة الخامسة والعشرون: يحرم لبس الثوب الذي فيه صورة حيوان في الصلاة وغيرها ٣٣٣
- ❖ المسألة السادسة والعشرون: النهي عن التشبه بلباس اليهود والنصارى. ٣٣٥
- ❖ المبحث الثالث: الطهارة وفيه عشر مسائل: ٣٣٨
- ❖ المسألة الأولى: الصلاة لا تجزئ إلا بطهارة ٣٣٨
- ❖ المسألة الثانية: خروج الغائط من الدبر والبول من القبل ينقض الطهارة ٣٤٢
- ❖ المسألة الثالثة: خروج الريح من الدبر ينقض الطهارة ٣٤٥
- ❖ المسألة الرابعة: طهارة بدن المصلي وثوبه من النجاسة واجبة في الصلاة ... ٣٤٨
- ❖ المسألة الخامسة: لا يمنع سلس البول صاحبه من الصلاة ٣٥١
- ❖ المسألة السادسة: الراعف إذا تكلم لا يبيني على صلاته ٣٥٢
- ❖ المسألة السابعة: من شروط الصلاة الوقوف على بقعة طاهرة ٣٥٥
- ❖ المسألة الثامنة: جواز الصلاة في الكنيسة إذا كانت طاهرة ٣٥٦
- ❖ المسألة التاسعة: تجوز الصلاة على الحصير وعلى ما تبت الأرض ٣٥٩
- ❖ المسألة العاشرة: تجوز الصلاة على الصوف ٣٦٢
- ❖ المبحث الرابع: استقبال القبلة وفيه تسع مسائل: ٣٦٥
- ❖ المسألة الأولى: استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة ٣٦٥
- ❖ المسألة الثانية: لا صلاة لمن لم يستقبل القبلة مع القدرة ٣٦٧
- ❖ المسألة الثالثة: فرض الأعمى التقليد في القبلة لمن ينق بخبره ٣٦٨
- ❖ المسألة الرابعة: إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم اجتهد لصلاة أخرى عمل بالاجتهاد الثاني ولا يعيد الصلاة الأولى ٣٦٩
- ❖ المسألة الخامسة: بطلان صلاة من تحول عن القبلة الصحيحة عمداً دون عذر ٣٧١
- ❖ المسألة السادسة: فرض الغائب عن الكعبة جهتها لا عينها ٣٧٣
- ❖ المسألة السابعة: استقبال عين الكعبة فرض على من يعاينها ما لم يكن محارباً أو خائفاً ٣٧٦
- ❖ المسألة الثامنة: تصح صلاة العاجز عن استقبال القبلة إلى أي جهة أخرى .. ٣٧٨
- ❖ المسألة التاسعة: لا يقبل خبر الكافر بالقبلة ٣٨٠

- ❖ المبحث الخامس: النيسة وفيه ثلاث مسائل: ٣٨١
- ❖ المسألة الأولى: الصلاة لا تجزئ إلا بالنية ٣٨١
- ❖ المسألة الثانية: المعتبر في النية القلب، ولا تعتقد الصلاة بذكر اللسان وحده ٣٨٣
- ❖ المسألة الثالثة: تجوز صلاة المفترض بالمتفعل ٣٨٦

المباحث الثلاثة

مسائل الإجماع في حقة الصلاة

- ❖ المبحث الأول: أركان الصلاة وفيه أربع عشرة مسألة: .. ٣٩٣
- ❖ المسألة الأولى: وجوب ترتيب أركان الصلاة، فلا يجزئ تقديم ركن على آخر ٣٩٣
- ❖ المسألة الثانية: تجب الموالاة بين أفعال الصلاة، ولا تجزئ مع الفصل بين أجزائها بقول أو فعل ٣٩٥
- ❖ المسألة الثالثة: تكبيرة الإحرام فرض في الصلاة، ولا تجزئ بغيرها ٣٩٨
- ❖ المسألة الرابعة: القيام ركن في صلاة الفريضة ٤٠١
- ❖ المسألة الخامسة: لا تجزئ صلاة الفريضة قاعداً مع القدرة على القيام ٤٠٤
- ❖ المسألة السادسة: لا تجزئ صلاة الفريضة قاعداً على الدابة لغير عذر ٤٠٦
- ❖ المسألة السابعة: تصح الصلاة على السفينة قائماً ٤١٠
- ❖ المسألة الثامنة: القراءة ركن في الصلاة ٤١٢
- ❖ المسألة التاسعة: الركوع ركن في الصلاة ٤١٥
- ❖ المسألة العاشرة: السجود ركن في الصلاة ٤١٨
- ❖ المسألة الحادية عشرة: لا يجزئ السجود على الأنف وحده ٤٢١
- ❖ المسألة الثانية عشرة: الجلسة بين السجدين ركن ٤٢٣
- ❖ المسألة الثالثة عشرة: الجلوس للشهاد الأخير ركن في الصلاة ٤٢٥
- ❖ المسألة الرابعة عشرة: تجب الطمأنينة في الصلاة ٤٢٨
- ❖ المبحث الثاني: سنن الصلاة وفيه سبع مسائل: ٤٣١
- ❖ المسألة الأولى: يسن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ٤٣١
- ❖ المسألة الثانية: يسن قراءة سورة بعد الفاتحة في الفجر والأوليين من سائر

- الخمس ٤٣٥
- ❖ المسألة الثالثة: الجهر والإسرار في مواضعهما سنة للإمام في الجماعة ٤٣٧
- ❖ المسألة الرابعة: السنة الإسرار بالتشهد، والجهر به بدعة ٤٤١
- ❖ المسألة الخامسة: من السنة وضع الكفين على الركبتين في الركوع ٤٤٢
- ❖ المسألة السادسة: أدنى الكمال في التسبيح ثلاث مرات ٤٤٥
- ❖ المسألة السابعة: يسن التسبيح في الصلاة لمن نابه شيء ٤٤٧
- ❖ المبحث الثالث: مكروهات الصلاة وفيه سبع مسائل: ٤٤٩
- ❖ المسألة الأولى: يكره أن يصلي وهو حاقن ٤٤٩
- ❖ المسألة الثانية: يكره حديث النفس ولا يفسد الصلاة ٤٥١
- ❖ المسألة الثالثة: يكره مسح الحصى أثناء الصلاة ٤٥٤
- ❖ المسألة الرابعة: يكره النفخ في الصلاة ٤٥٥
- ❖ المسألة الخامسة: يكره المرور بين يدي المصلي وسنن ٤٥٧
- ❖ المسألة السادسة: يكره الالتفات في الصلاة ٤٥٩
- ❖ المسألة السابعة: لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة ٤٦١
- ❖ المبحث الرابع: مبطلات الصلاة وفيه عشر مسائل: ٤٦٣
- ❖ المسألة الأولى: لا يقاتل من مر بين يديه بالسلاح ونحوه ٤٦٣
- ❖ المسألة الثانية: تبطل الصلاة بترك الجلسة الأولى عمداً ٤٦٦
- ❖ المسألة الثالثة: تبطل الصلاة بالعمل الكثير ٤٦٧
- ❖ المسألة الرابعة: تبطل صلاة الفريضة بالأكل والشرب ٤٦٩
- ❖ المسألة الخامسة: نسخ جواز الكلام في الصلاة ٤٧١
- ❖ المسألة السادسة: تبطل الصلاة بالكلام عمداً لغير إصلاحها أو فعل واجب ٤٧٣
- ❖ المسألة الأولى: الكلام لمصلحة الصلاة: ٤٧٦
- ❖ المسألة الثانية: الكلام المتعلق بفعل واجب: ٤٧٦
- ❖ المسألة السابعة: تبطل الصلاة بالضحك والفقهة ٤٧٧
- ❖ المسألة الثامنة: تبطل الصلاة بالسلام عمداً قبل إتمامها ٤٨٠
- ❖ المسألة التاسعة: لا تبطل الصلاة بالسلام سهواً قبل تمامها ٤٨١

- ❖ المسألة العاشرة: لا تبطل الصلاة ببرد السلام إشارة ٤٨٤
- ❖ الخاتمة ٤٨٧
- ❖ الترصيات والمقترحات ٥٠٣
- ❖ المصادر والمراجع ٥٠٤

